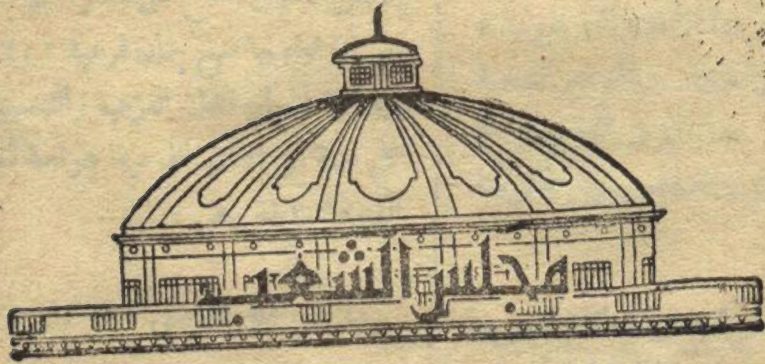


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جُمْهُورِيَّةُ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ



لِجْنَةُ تَقْنِيَةِ الْأَعْلَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

ملحق رقم ١٩

مضبطة الجلسة السبعين

المعقودة يوم الخميس ١٠ من رمضان ١٤٠٢ هـ الموافق الأول من يوليو ١٩٨٢ م

اقترح بمشروع قانون

قانون العقوبات

مشروعات تقنين أحكام الشريعة الإسلامية

(أولا) تشكيل لجان خاصة^(*)

لنظر في أعمال لجان تقنين أحكام الشريعة الإسلامية

وأحفظته كذلك — في بيان إلى في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٨١ عن نشاط المجلس خلال دور الانعقاد العادى السابق بمناسبة فض هذا الدور أيضا — بما انتهت إليه تلك اللجان في إنجاز مهمتها .

وإذا لم يتسن حتى الآن عرض المشروعات التي اكتملت صياغتها على المجلس ، فلأنى أقترح على حضراتكم الموافقة على إعادة تشكيل اللجنة الخاصة على أن تعاونها سبع لجان فرعية ، وتتولى اللجنة الخاصة وضع خطة العمل ومتابعة أعمال اللجان الفرعية والتنسيق بين ما تنجزه من أعمال ، وتتولى كل لجنة من اللجان الفرعية دراسة أحد المشروعات التي أنجزتها اللجنة الفنية السابقة وهي :

- ١ — لجنة التقاضى .
- ٢ — لجنة القوانين الاجتماعية .
- ٣ — لجنة المعاملات المالية والاقتصادية .
- ٤ — لجنة المعاملات المدنية .
- ٥ — لجنة العقوبات .
- ٦ — لجنة التجارة العامة .
- ٧ — لجنة التجارة البحرية .

وللجنة الخاصة وغيرها من اللجان الفرعية الاستعانة بمن ترى الاستعانة به من الخبراء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية والقانون .

ومعنى ذلك أن هناك مشروعات تمت صياغتها بعد استطلاع رأى كل الجهات المسئولة المختصة ، ولما كان الأمر يقتضى تشكيل لجان خاصة طبقا للدستور واللائحة لعرض الموضوع على المجلس في صيغته النهائية ، فلأنى أقترح على حضراتكم هذا الأسلوب حتى يقضى لنا نظر ذلك في الاجتماع المقبل إن شاء الله .

فهل توافقون حضراتكم على مبدأ تشكيل هذه اللجان ؟

(موافقة)

رئيس المجلس :

يسعدنى أن أعرض على المجلس ماتم إنجازها في موضوع تقنين أحكام الشريعة الإسلامية الذى طال إنتظار الشعب له .

كان المجلس — إعمالا لحكم المادة الثانية من الدستور — قد وافق بجلسته المعقودة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، على تشكيل لجنة خاصة لدراسة الاقتراحات الخاصة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتقنينها ، وقد رخص للجنة في أن تستهدى بكل الدراسات والتقنيات والقوانين الخاصة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، سواء في مصر أو في الخارج ، كما رخص المجلس لها في الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية وفي القانون .

واستنادا إلى هذا القرار ، ضم إلى اللجنة الخاصة بعض أساتذة الشريعة الإسلامية والقانون وبعض رجال القضاء ، وعقدت اللجنة أول اجتماع لها في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ برئاسة . وقد بدأت اللجنة — تيسيرا للعمل ورغبة في الإسراع وإنجاز مهمتها — بتشكيل سبع لجان فرعية ، هي : لجان : التقاضى ، والقوانين الاجتماعية ، والمعاملات المالية والاقتصادية ، والقانون المدنى ، والعقوبات ، والتجارة ، والتجارة البحرية .

وقد أنجزت هذه اللجان معظم أعمالها . وعرضتها على اللجنة الخاصة التي رأت أن تستأنس برأى الأزهر الشريف والجامعات والجهات القضائية فبحثت إليها بهذه الأعمال لبدء الرأى في شأنها .

وقد روجعت بعض المشروعات المقترحة في ضوء ما انتهى إليه من رأى أو اقتراح من تلك الجهات واكتملت صياغتها النهائية .

كما أحطت المجلس علما في ١٢ من يولييه سنة ١٩٨٠ ، في بيان إلى في عن نشاطه خلال دور الانعقاد العادى الأول بمناسبة فض هذا الدور ، بما انتهت إليه لجان تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وما أنجزت من عمل .

وفي ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨١ أحيط المجلس علما بذلك وأقر تشكيل اللجنة الخاصة ، ولجانها الفرعية بعد أن أحيط علما بكل ما أنجزته هذه اللجنة ولجانها الفرعية .

٢ - لجنة القوانين الجنائية :

الأستاذ حافظ بدوى رئيسا

» كمال خير الله

» وديع داود فريد

» حسين المهدي

» طارق عبد الحميد الجندى أعضاء

» حازم أبو ستيت

» محمد عبد الغفر السودانى

» محمد عبد الحميد المراكبي

٣ - لجنة المعاملات الدينية :

الدكتور جمال العطفى رئيسا

الأستاذ عبد البارى سليمان

» صلاح الطاروطى

» جورج روفائيل رزق

» عبد الرحيم عبد الرحمن حمادى أعضاء

» على على الزقم

» محي الدين عبد الغفار محرم

» مويس عبد الحفيظ عليوه

الأستاذة سماء الحاج أدهم محمد عليوة

٥ - لجنة القانون التجارى :

دكتور محمد كامل ليله رئيسا

الأستاذ حسين وشاحى

» أحمد أبو زيد الوكيل أعضاء

» سعد أحمد بهنساوى قناوى

» عدلى عبد الشهيد

» عرفات محمد محمود شلبايه

٦ - لجنة القوانين الاجتماعية :

الدكتور محمد محبوب رئيسا

الأستاذ محمود على أبو زيد

الأستاذة فريدة كامل

الأستاذ أحمد محمد أبو زيد

» محمود نافع

» محمود أحمد سلام أبو عقيل

» إسماعيل أبو انجد رضوان أعضاء

» أبو المكارم عبد العزيز عبد الرحيم

» نشأت كامل برسوم

» محمود الفران

٧ - لجنة القوانين المالية والاقتصادية :

الدكتور طلبة عويضة رئيسا

الأستاذ حسن وزيرى السيد

» مصطفى محمد سليمان

» اسطفان باسبلى

» محمد عامر جالب الله أعضاء

٢ - لجنة القوانين الجنائية :

الأستاذ حافظ بدوى رئيسا

» كمال خير الله

» وديع داود فريد

» حسين المهدي

» طارق عبد الحميد الجندى أعضاء

» حازم أبو ستيت

» محمد عبد الغفر السودانى

» محمد عبد الحميد المراكبي

٣ - لجنة المعاملات الدينية :

الدكتور جمال العطيفى رئيسا

» الأستاذ عبد البارى سليمان

» صلاح الطاروطى

» جورج روفائيل رزقى

» عبد الرحيم عبد الرحمن حمادى أعضاء

» على على الرقم

» محيى الدين عبد الغفار محرم

» مويس عبد الحفيظ عليوه

» الأستاذة سماء الحاج أدهم محمد عليوة

٤ - لجنة التجارة البحرية :

الأستاذ أحمد على موسى رئيسا

» حنا ناروز

» مصطفى غباشى

» عبد الغفار أبو طالب أعضاء

» حسين أبو هيف

» عبد السميع عبد السلام مبروك

٥ - لجنة القانون التجارى :

دكتور محمد كامل ليله رئيسا

» الأستاذ حسين وشاحى

» أحمد أبو زيد الوكيل أعضاء

» سعد أحمد بهنساوى قناوى

» عدلى عبد الحميد

» عرفات محمد محمود شلباى

٦ - لجنة القوانين الاجتماعية :

الدكتور محمد محبوب رئيسا

» الأستاذ محمود على أبو زيد

» الأستاذة فايدة كامل

» الأستاذ أحمد محمد أبو زيد

» محمود نافع أعضاء

» محمود أحمد سلام أبو عقيل

» إسماعيل أبو انجد رضوان

» أبو المكارم عبد العزيز عبد الرحيم

» نشأت كامل برسوم

» محمود الفران

٧ - لجنة القوانين المالية والاقتصادية :

الدكتور طلبة عويضة رئيسا

» الأستاذ حسن وزيرى السيد

» مصطفى محمد سليمان

» اسطفان باسىلى أعضاء

» محمد عامر جاب الله

» شاكر السعيد قزويل

» محمود محمد عبد الرحمن دبور

» الشيخ صلاح أبو إسماعيل

وهذه اللجان وظيقتها النظر في المشروعات التي أنجزت وإعداد تقرير عنها بصلاحياتها أو تعديلها حسبما ترى اللجنة الخاصة لكي يعرض على المجلس تمهيدا لإحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لمناقشتهم واستطلاع الرأى فيها تمهيدا لعرضها على المجلس .

فهل توافقون حضراتكم على هذا التشكيل :

(موافقة)

(ثانياً) بيان السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب (*)

عن مشروعات تقنين الشريعة الإسلامية

رئيس المجلس :

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس :

يسعدني اليوم ونحن نختم هذه الدورة من أدوار انعقاد المجلس الموقر، أن يكون حسن الختام بفضل الله وتوفيقه عملاً خلافاً وهو إنجاز عمل تاريخي ضخم — إعمالاً للتعديل الدستوري للسادة الثانية من الدستور — التي تقضى بأن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع .

ولقد وافقتم حضراتكم بجلسته ٢٠ يونية ١٩٨٢ على تشكيل اللجنة الخاصة واللجان الفرعية التي ستولى تقديم مشروعات تقنين الشريعة الإسلامية التي تم إنجازها ولعل حضراتكم تذكرون ما عرضته على المجلس عن المراحل المختلفة التي مر بها هذا العمل الجليل منذ اتخذ المجلس في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ قراره بالبدء في تقنين الشريعة ، ولست بحاجة إلى الحديث عن الجهود أو الصعوبات التي اكتشفت إحداد هذه التشريعات فحسبنا اليوم أن الأمل والرجاء قد تحولاً إلى عمل جليل بناء .

إنه وإن كان الزملاء رؤساء اللجان الفرعية ، سيقدمون لحضراتكم بياناً عن كل من هذه المشروعات إلا أنه يجدر بي ، أن أشير بادية ذي بدء إلى أن وضع الشريعة الإسلامية موضع التطبيق والتزول على أحكامها هو عودة بالشعب المصري ، بل بالأمة العربية والإسلامية كلها إلى ذاتها العربية بعد اغتراب عشتاء في ظل القوانين الأجنبية أكثر من قرن من الزمان . إنه إنهاء للتناقض بين القيم الأخلاقية — تبت هذه الأرض الطيبة — والسياج الحضاري الذي يربط شعبنا بين القوانين الوضعية كما يتضح من النظرة الدينية والأخلاقية في شأن بعض الأعمال كالزنا وشرب الخمر ، والربا ، وبين النظرة إليها وفقاً للقوانين الوضعية القائمة في هذا الخصوص ، وما يترتب على ذلك من تمزق نفسي ، بل إحباط ، للتناقض بين ما يؤمن به الإنسان المصري والقوانين التي تحكمه .

ويجدر بي في هذا المقام وقبل أن أعرض السمات الرئيسية والملامح الأساسية لهذه التشريعات ، أن أسجل أمامكم ، أن هذا العمل الذي أنجزناه إعمالاً للسادة الثانية من الدستور ، قد روعي في إعدادده وسيراعى في تطبيقه أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية على السواء ، بمعنى أننا كلنا يعلم أن الإسلام يكفل حرية العقيدة لغير المسلمين من أهل

الكتاب إعمالاً لمبدأ " لا إكراه في الدين " كما يكفل المساواة بين المسلمين وغير المسلمين في الحقوق والواجبات إعمالاً لمبدأ " لهم مالنا وعليهم ما علينا " ويجدر بنا هنا أن نؤكد أن الدستور المصري قد أفرد العديد من المواد لتطبيق هذين المبدأين ، من ذلك المادة ٤٠ من الدستور التي نصت على أن :

" المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " .

كما نصت المادة ٤٦ على أن :

" تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية " .

وهذان النصان الدستوريان قاطعان وحاسمان في تقرير المبدأين الإسلاميين " لا إكراه في الدين " " ولأهل الكتاب مالمسلمين ولهم ما عليهم " .

وفضلاً عما سبق ، فإن المسلمات أنه يتعين تفسير أي نص في الدستور بما يتفق مع باقى نصوصه وليس بمعزل عن أي منها ، وهذا ما يخضع له تفسير النص المعدل للسادة الثانية من الدستور مثل باقى نصوصه كما أنه من المسلمات أيضاً أن مبادئ الشريعة الإسلامية السماع تقرر أن غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون في أمور أحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وغيرها لشرائع ملتهم ، وقد استقر على ذلك رأى فقهاء الشريعة منذ أقدم العصور نزولاً على ما ورد في الكتاب والسنة ولذلك روعي في التقنيات خضوع غير المسلمين في مسائل الأحوال الشخصية لقوانين ملتهم .

وأهم الملامح الأساسية للتقنيات الجديدة تظهر فيما يلي :

١ — أن هذه التقنيات مأخوذة من الشريعة الإسلامية نصاً أو مخرجة على حكم شرعي أو أصل من أصولها وذلك دون التقليد بمذهب فقهي معين ، ومن هنا استنبطت الأحكام من آراء الفقهاء التي تتفق وظروف المجتمع ، ولست في حاجة إلى أن أذكر لحضراتكم أن الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين :

النوع الأول : أحكام قطعية الثبوت والدلالة ، وهذه لا مجال للاجتهاد فيها .
النوع الثاني : أحكام اجتهادية ، إما لأنها ظنية الثبوت وإما لكونها ظنية الدلالة ، فمن المسلم بالنسبة للأحكام الاجتهادية أنها تتغير بتغير

(*) مضطبة بالحاسة السبعين (دور الانعقاد العاشر الثالث من الفصل التشريعي الثالث) المعقودة بتاريخ الأول من يوليو ١٩٨٢

الإخوة والأخوات :

إن هذا العمل التاريخي الذي كانت إشارة البدء فيه من مجلسكم الموقر مازال بحاجة إلى جهد جهيد يتعين أن يسمى إليه كل الذين يريدون للشرعية الأزدهار ، كل في مجال تخصصه وهذا يقتضي أن تبدأ منذ الآن بما يأتي :

(١) تهيئة المناخ الاجتماعي لقبول التقنيات الجديدة ويكون ذلك من طريق وسائل الإعلام المتعددة وعقد جلسة استطلاع في الموضوعات التي جرت في المجتمع بعد إقفال باب الاجتهاد ، وتبنت اللجنة بعض الآراء فيها مثل أعمال البنوك ونظم التأمين ونظم استثمار الأموال ... الخ .

(٣) يتعين تنظيم دورات تدريبية حتى ينفسح المجال أمام القضاة لدراسة واستيعاب التشريعات الجديدة .

(٣) يتعين تغيير رائج الدراسة في كليات الحقوق في الجامعات المصرية بما يتشى مع التقنيات الجديدة .

بهذا يكون مجلسكم الموقر قد وفى بما وعده به في مدة تعتبر قياسية ، ففي أربعين شهرا أنجز مجلسكم الموقر هذا العمل الذي سيكون خالدا بإذن الله . وكلنا نعلم أن القانون المدني الذي صدر في عام ١٩٤٨ تم إنجازه في اثني عشر عاما وفي هذا المجلس تم إنجاز خمس مجموعات كاملة خلال أربعين شهرا فباسمكم أقدم خالص الشكر والتقدير للإخوة أعضاء اللجان الفنية من أساتذة ومستشارين ، وللإخوة الذين عملوا معهم هنا من العاملين بالأمانة العامة للمجلس ، على هذا الجهد الذي أتموه ، بعيدا عن الأضواء أو أية ضجة إعلامية ، ولم يتقاضوا عنه أجرا .

فباسمكم أقدم لهم الشكر والتقدير .

حفظ الله أمتنا وسدد خطاها على طريق العزة والنصر بقيادة رئيسنا وقائدنا الرئيس محمد حسنى مبارك .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الزمان والمكان الأمر الذي أدى إلى تعدد المذهب الإسلامية بل والآراء داخل المذهب الواحد ، وهو ما أعطى للفقهاء الإسلامى مهونة وحيوية أمكن معها القول بأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان .

٢ - حرصت اللجان الفنية التي تولت إعداد هذه التشريعات على بيان الأصل الشرعى لكل نص من نصوص أو الأصل أو المبدأ الذي خرجت الحكم عليه حتى يكون الرجوع في التفسير والتأويل الى مراجع الفقه الاسلامى بدلا من الالتجاء دائما الى الفقه الأجنبي .

٣ - أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية والمعاملات المالية الجديدة التي استحدثت ولم يتطرق لها فقهاء الشريعة فقد اجتهدت اللجان في استنباط الأحكام التي تتفق وظروف المجتمع وروح العصر بشرط مطابقتها لروح الشريعة الإسلامية وأصولها ومن أمثلة ذلك معاملات البنوك والتأمينات وطرق استثمار المال ... الخ .

٤ - إنه في سبيل الحفاظ على التراث الفقهي المصرى ومبادئ القضاء التي استقرت طوال القرن الماضى فقد حرصت اللجان على الأخذ بالمصطلحات القانونية المألوفة ولم تخرج عليها في الصياغة إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك ، أما المضمون والمعاني فهما مطابقان للفقه الاسلامى .

والتشريعات التي تم إنجازها هي :

١ - مشروع قانون المعاملات المدنية : ويقع في أكثر من ١٠٠٠ مادة .

٢ - مشروع قانون الاثبات : ويقع في ١٨١ مادة .

ومشروع قانون التقاضى .. ويقع في ٥١٣ مادة .

٣ - مشروع قانون العقوبات : القيم العام والحدود والتعزيرات ويقع في ٦٣٠ مادة .

٤ - مشروع قانون التجارة البحرية : ويقع في ٤٤٣ مادة .

٥ - مشروع قانون التجارة : ويقع في ٧٧٦ مادة .

(ثالثاً) كلمة السيد العضو حافظ بدوى

رئيس لجنة القوانين الجنائية عن مشروع قانون العقوبات

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة :

إن الذى نبهته الآن ليس أمراً عادياً ولكنه أمر يجب أن نبحث فيه لأنه أمل كبير لشعبنا ، ولأنه أمنية غالية لكل فرد فى بلدنا ، ومن وجهة نظرى - وأرجو أن أكون معبرا عن آرائكم جميعا - نحن نعتبر هذا اليوم هيدا لنا ، لأنه حقق أكبر أمل لكل فرد فى شعبنا ، وإننى أذكر فى سنة ألف وتسعمائة وواحد وسبعين إبان وضع مشروع الدستور الدائم وكنا نجول بين أرجاء مصر نأمن أقصاها إلى أقصاها ، وكان البدء الأول فى كل قرية من قرانا وفى كل مدينة من مدننا وفى كل مجتمع من مجتمعاتنا وفى كل جامعة من جامعاتنا أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا لتشريعاتنا ومن أجل ذلك نصت المادة الثانية من دستور سنة ألف وتسعمائة وواحد وسبعين على أن " الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع " .

وقبل التعديل الأخير وفى سنة ألف وتسعمائة وثمانية وسبعين قال الأستاذ الفاضل الدكتور صوفى أبو طالب ، وكما ذكرت ليس ذلك بمجاملة له ، قال لقد آن الأوان - وهنا وفى هذا المجلس الموقر - لأن توضع المادة الثانية من الدستور موضع التنفيذ ، واقترح ووافق المجلس على اقتراحه بأن تشكل لجان فنية لتقنين الشريعة الإسلامية الأمر الذى أجد لزما على أن أقول له شكرا وتقديرا وحرافانا بذلك الفضل الكبير الذى سيسجله له التاريخ .

السيد الأستاذ الفاضل رئيس المجلس :

لقد وافق المجلس على تشكيل خمس لجان وكان بين هذه اللجان الخمسة لجنة لتقنين الشريعة الإسلامية خاصة بقانون العقوبات وعملت هذه اللجنة أربعين شهرا أى ثلاث سنوات ونصف ، وأشهد أنها عملت لبيلها ونهارها وكانت مكونة من صفوة من علماء الأزهر الشريف وأساتذة الجامعات ورجال القضاء وفى مقدمتهم :

١ - الأستاذ الفاضل الشيخ جاد الحق على جاد الحق الذى كان مفتيا لجمهورية مصر العربية فى ذلك الوقت .

٢ - الأستاذ المستشار أحمد حسن هيكل ، رئيس محكمة النقض الأسبق

٣ - الأستاذ الدكتور محمد أنيس عبادة ، الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر .

٤ - الأستاذ المستشار السيد محمد العزيز همدى ، المستشار بمحكمة النقض .

٥ - الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور ، أستاذ قانون العقوبات بكلية الحقوق جامعة القاهرة

٦ - الأستاذ المستشار صلاح يونس ، نائب رئيس محكمة النقض

٧ - الأستاذ الدكتور جمال الدين محمود ، أمين عام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية والمستشار بمحكمة النقض .

٨ - الأستاذ المستشار محمد رفيق البسطويسى ، المستشار بمحكمة النقض ، أستاذ الشريعة بكلية حقوق القاهرة .

٩ - الأستاذ المستشار مسعود سعداوى ، المحامى العام لدى محكمة النقض .

كما شارك فى جانب من اجتماعات هذه اللجنة السادة :

الأستاذ الدكتور محمد محي الدين عوض ، نائب رئيس جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور عبد العزيز عامر ، الأستاذ السابق للشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

الأستاذ الدكتور محمد السعيد عبدربه ، عميد كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر .

الأستاذ الدكتور محمود طنطاوى ، أستاذ الشريعة بكلية الحقوق ، جامعة عين شمس .

الأستاذ الدكتور عبد العظيم مرسى وزير ، أستاذ مساعد القانون الجنائى بحقوق المنصورة .

الأستاذ الدكتور تيمور فوزى مصطفى كامل ، المستشار بمجلس الدولة .

(أولاً) التمييز بين الجرائم الحدية والجرائم التعزيرية ويقصد بالجرائم الحدية ، وهي الجرائم الموجبة لعقوبة مقدرة شرعاً على النحو الذي تتضمنه أحكام هذا المشروع أما ما عدا ذلك فلأنه يعد جريمة تعزيرية .

(ثانياً) يقوم المشروع على أن الهدف من توقيع العقوبة هو إصلاح حال المجرم وبالتالي إصلاح حال المجتمع كما أنه يعتمد أساساً على سياسة الأب الرحيم الذي يقسم الإصلاح ويحذر العبرة بالعقوبات في الشريعة الإسلامية زواج رجل الفعل روادع بعده .

(ثالثاً) الالتزام بمبدأ شرعية الجريمة والعقوبة .

(رابعاً) الالتزام بمبدأ المسؤولية الشخصية ، إعمالاً لقوله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة) .

خامساً — الأخذ بالعقوبات البدنية والتدابير ، كنوع من العقوبات التعزيرية .

سادساً — تقييد العقوبة بحسب جسامة الجريمة وخطورة مرتكبها الكتاب الثاني ويتضمن الحدود .

ويشتمل هذا الكتاب على ثمانية أبواب يختص كل منها بالأحكام المتعلقة بكل حد على حدة :

الباب الأول يشتمل على الأحكام المتعلقة بحد السرقة .

أما الباب الثاني فيشتمل على الأحكام الخاصة بحد الحرابة .

والباب الثالث عن حد الزنا .

والباب الرابع عن حد القذف .

والباب الخامس عن حد الشرب وتحريم الخمر .

والباب السادس عن حد الردة .

والباب السابع عن القصاص في النفس .

والباب الثامن عن القصاص فيما دون النفس .

ويحتوى كل باب من هذه الأبواب على تعريف الجريمة الحدية وكيفية ارتكابها وإثباتها وشروط توقيع العقوبة الحدية وكذلك شروط الإعفاء منها ودرء الحد .

كما يتضمن النص على توقيع العقوبة التعزيرية المقررة في حالة عدم توافر أحد الشروط اللازمة لتوقيع العقوبة الحدية .

وقد قام بأعمال أمانة اللجنة طيلة هذه الفترة وبذل جهوداً غير عادية تذكرها لها بالتقدير الأستاذ محمد البحري وكيل الوزارة بالمجلس والأستاذ شبل السيد بدوى الباحث الفنى .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن مشروع قانون (١) للعقوبات كبير وهو مظهر مشرف — وأن نعرف أن الشريعة الإسلامية ليست رقاباً ولا أيادي تقطع ولكنها الرحمة والعدل والمساواة — يجب أن أشير إلى أن القانون الذي أعدته اللجنة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية يتألف من :

الكتاب الأول : ويضم الأحكام العامة لقانون العقوبات .

الكتاب الثاني : ويتضمن الأحكام الخاصة بالحدود الشرعية والقصاص في النفس ، والقصاص فيما دون النفس .

الكتاب الثالث : ويضم الأحكام الخاصة بالعقوبات التعزيرية .

وفيما يلي بيان موجز عن بعض الأحكام التي تضمنتها الكتب الثلاثة التي يتألف منها مشروع قانون العقوبات .

الكتاب الأول — الذى يضم النظرية العامة يوضح النظرية العامة للعقوبات في الشريعة الإسلامية وهي نظرية كلها عدل ورحمة وابن وينقسم إلى سبعة أبواب بيانها على النحو التالى :

الباب الأول — ويشمل قانون العقوبات ونطاق تطبيقه من حيث الزمان والمكان .

الباب الثانى — عن الجريمة وأنواعها وقد نص في هذا الباب على أن الجرائم الحدية تعد جنابات .

أما الجرائم التعزيرية فلأنها محددة وفق العقوبة المقررة قانوناً .

كما تضمن هذا الباب أركان الجريمة وأحكام الشروع فيها أو أسباب الإباحة وموانع العقاب .

أما الباب الثالث — فيتضمن الأحكام الخاصة بالمساهمة الجنائية والأهلية الجنائية .

ويتضمن الباب الرابع أنواع العقوبات الأصلية والتبعية ، كما يتضمن كيفية تطبيق العقوبات وأحكام العود .

أما الباب الخامس — فيختص بتنفيذ العقوبة .

ويشمل الباب السادس — أحكام العفو عن العقوبة والعفو الشامل .

أما الباب السابع — فيتضمن الأحكام المشتركة بين الحدود ويرتكز الكتاب الأول على الأسس الآتية :

الباب الرابع عشر عن الجرائم المتعلقة بالصحة العامة والمقلقة للراحة والمعرضة للخطر .

ويرتكز الكتاب الثالث على المادى التالية :

(أولا) وضع عقوبة تعزيرية للجرائم الحدية التي لم تتوافر لها شروط إقامة الحد وذلك لليلولة دون إفلات المجرم من العقاب عن جريمة اقترفها

(ثانيا) تجريم الأفعال التي يرى ولي الأمر ضرورة تجريمها صونا للمجتمع وحماية لأمنه وأمان مواطنيه وتسيير الحياة العامة .

(ثالثا) تجريم الأفعال التي لم يرد لها ذكر في الكتاب أو السنة ويرى ولي الأمر أن تجريمها ضرورى لكي لا تمتد يد العابثين إلى مصالح الناس وحتى يطمئن كل مواطن على يومه وغده .

وأخيرا انتهت اللجنة الفنية منذ أيام فقط وأعضاؤها هم الذين ذكرتهم وأستاذن في تكرار الشكر لهم لأنهم عاشوا أياما صعبة ورغم كبر سنهم فإنهم كانوا يأتون من أقصى القاهرة إلى هذا المجلس ليؤدوا هذا الواجب الدينى بإرضاء لرهبهم ودينهم ووطنهم ولشعبهم . لقد انتهت هذه اللجنة الفنية عملها وقدمت لنا تقريرا وافيا وأعضاؤها من صفوة العلماء والمستشارين وأساتذة القانون ومن العاملين بالكتاب والسنة في كل مكان ، وأخيرا وافق المجلس الموقر على تشكيل لجان برلمانية ومن هذه اللجان البرلمانية لجنة العقوبات التي راجعت هذه المبادئ وهذه الأحكام ورأت أنها صالحة للعرض على المجلس ، تحية لكم أيها الإخوة الأعضاء وتهنئة لكم أيضا بأن تطبيق الشريعة الإسلامية تحقق بوجودكم في هذا المكان فحققت أعلى أمل لهذا الشعب العظيم حقق الله كل آمالنا بقيادة زعيمنا الرئيس حسنى مبارك .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللجنة قد رأت الأخذ بالأحكام الفقهية التي يتفق عليها جمهور الفقهاء والعلماء ولا تتعارض مع ظروف الحال في بلادنا ، كما رأت أن تكون الأحكام الخاصة بالحدود واضحة حتى تتبع لكل مطاع عليها أن يتبين مقصدها دون غموض أو تجهيل .

أما الكتاب الثالث فيختص بالتعازير .

ويشتمل هذا الكتاب على أربعة عشر بابا .

الباب الأول وتختص بالجرائم الماسة بأمن الوطن الخارجى والداخلى .

الباب الثانى ويتضمن الجرائم الماسة بالاقتصادى الوطنى .

الباب الثالث من الجرائم المخلة بواجبات العمل والنيابة عن الغير .

الباب الرابع عن الجرائم الواقعة على السلطات العامة .

الباب الخامس عن الجرائم المخلة بسير العدالة .

الباب السادس عن الجرائم المخلة بالثقة العامة .

الباب السابع من الجرائم ذات الخطر والضرر العام .

الباب الثامن عن الجرائم الماسة بجريمة الأديان .

الباب التاسع عن الجرائم الواقعة على الأشخاص .

الباب العاشر عن الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق العلانية .

الباب الحادى عشر من الجرائم الماسة بالاعتبار والآداب العامة واستراق السمع وإفشاء الأسرار .

الباب الثانى عشر من الجرائم الواقعة على المال .

الباب الثالث عشر عن القمار وأوراق اليانصيب .

اقترح بمشروع قانون
بإصدار قانون العقوبات

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يلغى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات ويستعاض عنه بأحكام القانون المرافق الصادر طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ...
يبصرم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

مشروع قانون العقوبات

الكتاب الأول

الأحكام العامة

الباب الأول

قانون العقوبات ونطاق تطبيقه

الفصل الأول - مبادئ عامة

مادة ١ - الجرائم نوعان حدية وتعزيرية .

والجرائم الحدية هي الجرائم الموجبة لعقوبة مقدرة شرعا على النحوميين في هذا القانون وما عدا ذلك من جرائم فهي تعزيرية .

مادة ٢ - لا جريمة تعزيرية إلا بناء على قانون .

الفصل الثاني - نطاق تطبيق القانون

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في إقليم جمهورية مصر العربية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه . ويشمل هذا الاقليم المجال الأرضي والمائي والجوى للجمهورية وفقا لما تحدده نصوص القانون . وتعتبر الجريمة مرتكبة في مصر إذا وقعت على ظهر سفينة أو طائرة ترفع العلم المصري في أى مكان وجدت .

مادة ٤ - تعتبر الجريمة مرتكبة في مصر إذا وقع فيها أحد العناصر المكونة للجريمة ولو وقعت المساهمة فيه في الخارج .

مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب خارج مصر جريمة من الجرائم الآتية :

١ - جنائيات الاعتداء على أمن الدولة الداخلى أو الخارجى المنصوص عليها في الباب الأول من الكتاب الثالث من هذا القانون .

٢ - جنائيات تزوير المحررات الرسمية أو الاختتام أو العلامات الرسمية التى نص عليها هذا القانون .

٣ - جنائيات تقليد أو تزيف أو تزوير العملات المعدنية والورقية المتداولة قانونا في مصر أو ترويجها أو حيازتها بقصد الترويج أو التعامل في مصر ، أو إدخال تلك العملات إلى مصر أو إخراجها منها .

مادة ٦ - تسرى أحكام هذا القانون أيضا على كل مصري يرتكب في بلد إسلامي جريمة حدية ، أو يرتكب خارج مصر فعلا يعتبر جنائية أو جنحة وفقا لهذا القانون وذلك إذا عاد إلى مصر وكان الفعل معاقبا عليه وفقا لقانون البلد الذى ارتكبه فيه .

مادة ٧ - لا تقام الدعوى الجنائية على من ارتكب جريمة في الخارج إلا من النيابة العامة ، ولا يجوز إقامتها على من يثبت أن المحاكم الجنائية الأجنبية برأته مما أسند إليه أو أنها حكمت عليه واستوفى عقوبته .

مادة ٨ - يطبق على الجرائم التعزيرية القانون المعمول به وقت ارتكابها ، على أنه إذا صدر بعد ارتكاب الجريمة وقبل الفصل فيها بحكم بات قانون أصح للتهم وجب تطبيق هذا القانون دون غيره ويوقف تنفيذ الحكم البات وتنتهى اثاره الجنائية إذا صدر بعده قانون يجعل الفعل غير معاقب عليه وفي جميع الأحوال إذا كان القانون الذى وقعت الجريمة بالخالفه له محدود الفترة بمدة معينة أودعت إلى إصداره حالة الطوارئ ، فان إلغاء القانون لا يحسول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبة المحكوم بها .

الباب الثاني

الجريمة

الفصل الأول - التجريم

مادة ٩ - الجرائم الحدية جنائيات ومعاقب عليها وفقا لأحكام الكتاب الثاني من هذا القانون .

مادة ١٠ - الجرائم التعزيرية هي الجنائيات والجنح والمخالفات ويتعدد نوع الجريمة بنوع العقوبة الأصلية المقررة لها في القانون .

مادة ١١ - الجنائيات التعزيرية هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الاعدام تعزيرا ، السجن المؤبد ، السجن المؤقت .

مادة ١٢ - الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس ، الجلد تعزيرا ، الغرامة التى يزيد أقصى مقسداها على مائة جنيه .

مادة ١٣ - المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التى لا يزيد أقصى مقسداها على مائة جنيه .

الفصل الثاني - اسباب الاباحة

مادة ١٤ - لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالا لحق مقرر بمقتضى الشريعة أو القانون ، وذلك بشرط التزام حدود الحق .

مادة ١٥ - لا جريمة إذا وقع الفعل أداء لواجب يفرضه القانون أو تنفيذًا لأمر يوجب القانون طاعته ، وذلك بشرط التزام حدود الواجب أو الأمر .

مادة ١٦ - لا جريمة إذا ارتكب الفعل لمواجهة خطر حال يعد جريمة ضد النفس أو العرض أو المال ، ولو تعلّق ذلك بالغير ، وكان من المتعذر الالتجاء إلى السلطات العامة لاتقاء هذا الخطر في الوقت المناسب ، متى كان هذا الدفاع لازما ومتناسبا لدفع الخطر المذكور .

الفصل الثالث - أركان الجريمة

مادة ١٧ - لا تسند الجريمة إلى شخص مالم تكن الجريمة قد وقعت نتيجة لسلوكه فعلا أو امتناعا .

مادة ١٨ - تقتضى رابطة السببية بين السلوك والنتيجة ، إذا توافر سبب كاف بذاته لإحداث النتيجة .

وفي هذه الحالة تقتصر مسئولية الشخص عن سلوكه إذا كان معاقبا عليه مستقلا عن النتيجة .

مادة ١٩ - يتوافر العمد إذا ارتكب الجاني السلوك الاجرامي بإرادته وعلمه وبنية إحداث نتيجة ولا عبرة في توافر العمد بالباحث على ارتكاب الجريمة إلا إذا نص القانون على غير ذلك .

ويتحقق العمد أيضا إذا توقع الجاني النتيجة لسلوكه فأقدم على ارتكابه قابلا حدوثها .

مادة ٢٠ - يتوافر الخطأ غير العمدى إذا أتى الجاني السلوك دون تعمد إحداث نتيجة ، وذلك على نحو لا يصدر عن الشخص المعتاد في مثل ظروفه ، عند اتيانه السلوك أو لم يتوقعها بينما كان على الشخص المعتاد في مثل ظروفه أن يتوقعها .

الفصل الرابع - الشروع في الجريمة

مادة ٢١ - يعتبر شروعا في الجريمة البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف ، أو خاب أثره لسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيه .

مادة ٢٢ - يعاقب على الشروع في الجنايات بالعقوبات الآتية ، إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك :

بالسجن المؤبد إذا كانت عقوبة الجناية إلاعدام .

بالسجن المؤقت إذا كانت عقوبة الجناية السجن المؤبد .

بالسجن المؤقت مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس إذا كانت عقوبة الجناية السجن المؤقت .

مادة ٢٣ - لا عقاب على الشروع في الجنح إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٢٤ - لا عقاب إذا عدل الجاني عن إتمام الجريمة التي شرع في ارتكابها ، متى توقف من تلقاء نفسه عن المضى في تنفيذها .

الباب الثالث

الجاني

الفصل الأول - المساعدة الجنائية

مادة ٢٥ - يكون فاعلا للجريمة :

١ - من يرتكب وحده أو مع غيره عمدا السلوك المكون لها أو عملا من الأعمال المكونة لها .

٢ - من يقوم عمدا أثناء ارتكابها بدور فعال في تنفيذها .

٣ - إذا كان مكلفا شخصيا بمراعاة واجب قانوني تعد مخالفته جريمة متى خالفه شخص يخضع لسلطته .

٤ - يعد فاعلا بالوساطة من يحمل على تنفيذ الجريمة شخصا غير مسئول عنها .

مادة ٢٦ - يكون شريكا في الجريمة :

١ - من حرض على ارتكابها فوقعت بناء على هذا التحريض .

٢ - من اتفق مع غيره على ارتكابها فوقعت بناء على هذا الاتفاق .

٣ - من ساعد الفاعل بأية طريقة في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التمهنة لارتكابها مع علمه بالجريمة ، فوقعت بناء على هذه المساعدة .

مادة ٢٧ - من اشترك في جريمة تعزيرية فعليه عقوبتها إلا ما استثنى بنص خاص .

مادة ٢٨ - يستفيد جميع المساهمين في الجريمة من الظروف المادية المخففة ولو لم يعمدوا بها . ولا يسأل عن الظروف المادية المشددة إلا من علم بها . ولا تأثير للأحوال والظروف الشخصية إلا بالنسبة

الباب الرابع

العقوبة

الفصل الأول - مبادئ عامة

مادة ٣٦ - الحد هو العقوبة المقدرة شرعا في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٣٧ - العقوبات التعزيرية الأصلية هي :

١ - الإعدام تعزيرا .

٢ - السجن المؤبد .

٣ - السجن المؤقت .

٤ - الحبس .

٥ - الجلد تعزيرا .

٦ - الغرامة .

٧ - التنذير .

مادة ٣٨ - كل محكوم عليه بالإعدام حدا أو قصاصا أو تعزيرا ينفذ فيه الحكم شنقا إلا إذا نص القانون على تنفيذه بطريقة أخرى .
مادة ٣٩ - القطع هو قطع اليد أو الرجل وفقا للأحكام المبينة في الكتاب الثاني من هذا القانون .

المادة ٤٠ - الجلد هو ضرب المحكوم عليه العدد المحدد من الضربات وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٤١ - الدية هي بدل النفس أو ما دونها على الوجه المبين في هذا القانون .

مادة ٤٢ - السجن المؤبد هو بقاء المحكوم عليه في أحد السجون مدة لا تزيد على عشرين عاما ، مع تكليفه بالأعمال التي يبينها القانون .

مادة ٤٣ - السجن المؤقت هو بقاء المحكوم عليه في أحد السجون مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة مع تكليفه بالأعمال التي يبينها القانون .

مادة ٤٤ - الحبس هو بقاء المحكوم عليه المدة المحكوم بها في إحدى المنشآت العقابية ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

لمن توافرت لديه ، سواء كانت معفيه أو مخففة أو مشددة للاستولية أو مانعة للعقاب .

وإذا اختلف قصد مساهم في الجريمة عن قصد غيره من المساهمين ، فإن كلا منهم يعتبر مسئولًا حسب قصده .

مادة ٢٩ - يسأل الشريك من الجريمة التي وقعت بالفعل ولو كانت غير التي تعمد ارتكابها متى كانت هذه الجريمة نتيجة محتملة لما حصل من محريض أو اتفاق أو مساعدة .

مادة ٣٠ - ينص القانون على الأحوال التي يعاقب فيها على التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ولو لم تقع الجريمة التي أريد ارتكابها .

الفصل الثاني - الأهلية الجنائية

مادة ٣١ - لا يكون أهلا للاستولية الجنائية من لم يتم سبع سنوات هجرية وقت ارتكاب السلوك المكون للجريمة .

ويكون سن البلوغ في تطبيق أحكام هذا القانون بتمام ثمانى عشرة سنة هجرية ما لم يثبت البلوغ قبل ذلك بالأمارات الطبيعية . ويكون التحقق من السن عند الاقتضاء بوثيقة رسمية فإن لم توجد فبواسطة خبير .

مادة ٣٢ - تطبق الأحكام الواردة في قانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث فيما لم يرد به نص في هذا القانون .

مادة ٣٣ - لا يكون أهلا للاستولية الجنائية من كان وقت ارتكاب الفعل فاقد التمييز أو الاختيار :

(أ) إما لجنون أو آفة عقلية .

(ب) ولما تناوله قهرا منه أو دون علم منه عقاقير مخدرة أو مسكرة أيا كان نوعها . فإذا تناول هذه المواد عن علم واختيار تكون مسئوليته الجنائية كاملة ولو كانت الجريمة ذات قصد خاص .

مادة ٣٤ - لا يكون أهلا للاستولية الجنائية من كان وقت ارتكاب الجريمة فاقد الحرية الاختيار لوقوعه تحت تأثير تهديد بإزالة ضرر جسم حال على النفس أو العرض أو المال .

مادة ٣٥ - لا مسئولية على من ارتكب فعلا دفعته إلى ارتكابه الضرورة الوقاية من خطر جسم محقق به أو بالغير يصيب النفس أو العرض أو المال إذا لم يكن هو قد تسبب فيه عمدا ، ولم يكن في استطاعته دفعه بوسيلة أخرى وبشرط أن يكون الفعل الذي ارتكبه متناصبا مع جسامه الخطر الذي توقعه .

ومع ذلك فإن الضرورة لا تجيز قتل النفس وفي هذه الحالة تراعى أحكام الدية المنصوص عليها في هذا القانون .

ولا يعتبر في حالة ضرورة من أوجب عليه القانون مواجهة ذلك الخطر .

٨ - الحرمان من إصدار شيكات لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

٩ - المنع من التصرف في الأموال أو إدارتها أيا كان مالهما وذلك لمدة لا تزيد على خمس سنوات .

١٠ - المصادرة الخاصة وتكون وجوبية في الحالات التي ينص عليها القانون .

١١ - نشر حكم الادانة بالإعلان أو بأية طريقة أخرى .

مادة ٤٧ - العقوبات التبعية هي :

١ - الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادتين ٤٨، ٤٩ من هذا القانون .

٢ - العزل من الوظائف العامة .

٣ - وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة .

٤ - المصادرة .

مادة ٤٨ - كل محكوم بعقوبة جنائية تعزيرية يستلزم احتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية ، مالم تقض المحكمة بغير ذلك .

١ - تولى الوظائف والخدمات العامة وعضوية مجالس إدارة النقابات والجمعيات والاتحادات .

٢ - أن يكون ناعبا أو مرشعا لعضوية إحدى المجالس العامة المنتخبة أو معينها .

٣ - أن يكون وصيا أو قيدا أو وكلا .

٤ - أن يكون خبيرا أو شاهدا في عقد أو تصرف .

٥ - حمل أوسمة وطنية أو أجنبية .

٦ - حمل السلاح .

٧ - إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة سجنه ، ويعين قيدا لهذه الإدارة تقرر المحكمة ، فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العامة أو ذى مصلحة في ذلك ، ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذي تنص به بتقديم كفالة ،

مادة ٥٥ - الغرامة هي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع للدولة المبلغ المحكوم به وإذا تعدد المساهمون في الجريمة ، يحكم بالغرامة على كل منهم على انفراد ، ما عدا الغرامة النسبية التكميلية ، فإنهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ، مالم يقض الحكم بغير ذلك .

مادة ٥٦ - يحدد القانون الجنايات والجنح التي توقع فيها التدابير الآتية بصفة أصلية :

١ - حظر استعمال كل أو بعض الحقوق أو المزايا الآتية :

(أ) حق الانتخاب .

(ب) حق الترشيح .

(ج) التعيين في المجالس النيابية .

(د) الحق في الوصاية أو القوامة .

(هـ) الحق في الشهادة أمام القضاء .

ولا يجوز أن تزيد مدة الحرمان على عشر سنوات إذا كان الحكم في جنائية وخمس سنوات إذا كان في جنحة مالم ينص القانون على غير ذلك .

٢ - حظر مزاولة وظيفة عامة أو مهنة ، وهذا العضوية النقابية وذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

٣ - حظر الإقامة في مكان معين بالنسبة لمن يقل عمره عن خمس وسنين سنة ، وذلك لمدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كان الحكم صادرا في جنائية ، ولا تزيد على خمس سنوات إذا كان الحكم صادرا في جنحة وبشرط أن يثبت لدى المحكمة خطورة المحكوم عليه إذا أقام في المكان المحظور عليه .

٤ - الوضع تحت مراقبة الشرطة على النحو المبين في القانون .

٥ - وقف الترخيص بقيادة المركبات لمدة خمس سنوات على الأكثر .

٦ - حظر حيازة أو حمل سلاح يتطلب ترخيصا أو يقتضى إخطارا وذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

٧ - غلق كل أو بعض مباني المنشأة التي وقعت فيها الجريمة ، وذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات أو بصفة نهائية وهذا كله دون الإخلال بحق الغير الحسن النية .

استعملت في ارتكابها أو كانت معدة لاستعمالها فيها . وهذا كله دون
اخلال بحقوق الغير الحسن النية .

ويجب على القاضى الحكم بمصادرة الأشياء المذكورة إذا كان صنعها
أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع بعد جريمة في ذاته ، ولو
لم تكن تلك الأشياء ملكا لهم .

مادة ٥٣ - فيما عدا الاحوال السابقة يجوز الحكم بعقوبات
العزل من الوظيفة العامة والوضع تحت مراقبة الشرطة والمصادرة ، وذلك
في الأحوال التي ينص عليها القانون .

مادة ٥٤ - لا تطبق الأحكام الخاصة بالعقوبات التبعية الواردة
في هذا القانون أو أى قانون آخر في حالة الحكم بالعقوبة الحدية إلا فيما
ورد بشأنه نص خاص .

الفصل الثانى - تطبيق العقوبات

مادة ٥٥ - يجوز في مواد الجنايات التعزيرية إذا اقتضت ظروف
الجريمة المرفوعة من أجلها الدعوى الجنائية رافة القضاة استبدال العقوبة
على الوجه الآتى :

عقوبة السجن المؤبد أو المؤقت بعقوبة الاعدام .

عقوبة السجن المؤقت أو الحبس الذى لا يجوز أن يتقص عن ستة
شهور بعقوبة السجن المؤبد .

عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن يتقص عن ثلاثة شهور بعقوبة السجن
المؤقت .

مادة ٥٦ - يجوز للحكمة عند الحكم بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد
على سنة أن تأمر في ذات الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من شخصية
المحكوم عليه وظروف جرمته ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى
ارتكاب الجرائم ، ويجب أن تبين في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ .

ويجوز أن تجعل الإيقاف شاملا لأية عقوبة تبعية أو لجميع الآثار
الجنائية المترتبة على الحكم .

مادة ٥٧ - يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة التعزيرية لمدة ثلاث
سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا .

ويجوز الغاؤه :

١ - إذا ارتكب خلال فترة الإيقاف جريمة عمدية حكم من أجلها
بالحبس مدة تزيد على شهر .

ويكون القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق
بقوامته ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على إذن
من المحكمة المدنية المذكورة ، وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم
يكون باطلا ، وترد أموال المحكوم عليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الإفراج
عنه ، ويقدم له القيم حسابا عن إدارته .

وتسرى على القيم الأحكام المقررة في شأن القوامه على المحجور عليه .

مادة ٥٩ - يجوز للقاضى إذا رأى ضرورة لذلك أن يقضى بحرمات
المحكوم عليه من إحدى الحقوق والمزايا الآتية :

١ - أن يكون رئيسا أو عضوا في مجلس إدارة شركة أو مديرا لها .

٢ - أن يكون صاحب التزام أو امتياز في الدولة .

٣ - أن يكون مديرا أو ناشرا أو محررا في إحدى الصحف .

٤ - تولى إدارة مدرسة أو معهد علمي أو ممارسة أى نشاط تعليمي .

مادة ٥٠ - العزل من الوظائف العامة هو الحرمان من الوظيفة
ذاتها أو الحق في شغلها وذلك لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على
ست سنوات . ويستوى للحكم بهذه العقوبة أن يكون المحكوم عليه شاغلا
لوظيفة عامة وقت صدور الحكم عليه أو غير شاغل لها .

ومع ذلك ، فكل موظف عام ارتكب جناية مما نص عليه في الباب
الثالث والفصلين الأول والثالث من الباب السادس من الكتاب الثالث من
هذا القانون عومل بالرأفة فيحكم عليه بالحبس يكون الحكم عليه بالعزل
لمدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه .

مادة ٥١ - كل من يحكم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت من أجل
جريمة مخجلة بأمن الدولة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل بالاقتران
أو الارتباط أو الجنائية من الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من
المادة ٦٠٨ والفقرة الثانية من المادة ٦١٤ يجب وضعه بعد انقضاء
مدة عقوبته تحت مراقبة الشرطة مدة لا تزيد على خمس سنين .

ومع ذلك يجوز للقاضى الجزئى أن يخفف مدة المراقبة أو أن يعفى
منها كلية بعد انقضاء نصف مدتها على الأقل .

مادة ٥٢ - يجوز للقاضى عند الحكم بعقوبة جنائية أو جنحة أن
يقضى بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة أو التي

٢ - إذا ظهر خلال فترة الإيقاف صدور حكم مما نص عليه في الحالة السابقة ولم تكن المحكمة قد علمت به .

ويصدر الحكم بالإلغاء بناء على طلب النيابة العامة من المحكمة التي أمرت بوقف التنفيذ أو التي ثبت أمامها سبب الإلغاء. ويرتب على الحكم بالإلغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت .

مادة ٥٨ - إذا انقضت مدة الايقاف دون أن يتوافر سبب من أسباب الغائبة اعتبر الحكم الموقوف تنفيذه كأن لم يكن .

مادة ٥٩ - يعتبر عائدا :

أولاً : من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة .

ثانياً : من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر لجرمة عمدية وثبت أنه ارتكب جنحة عمدية قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة .

ثالثا : من حكم عليه لجناية أو جنحة عمديه بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الحكم المذكور .

وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة في العود .

وكذلك يعتبر العيب والإهانة والسب والقذف جرائم متعائلة .

مادة ٦٠ - يجوز للقاضي في حال العود المنصوص عليه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر للجريمة قانوناً بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد.

ومع هذا لا يجوز في أى من الأحوال أن تزيد مدة السجن المؤقت على
عشرين سنة .

مادة ٦١ - إذا سبق الحكم على المأذون بعقوبتين مقيدتين للحرية
كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحدها على الأقل
لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة
أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو
إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب
عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه باخر تلك العقوبات ، فللقاضي
أن يحكم عليه بالسجن من سنتين إلى خمس سنوات بدلا من تطبيق أحكام
المادة السابقة .

مادة ٦٢ - إذا توافر العود طبقا لأحكام المادة السابقة جاز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة الميمنة في تلك المادة أن تقرر اعتبار العائد مجرما اعتاد الإجرام متى تبين لها من ظروف الجريمة وبواعثها ومن أحوال المتهم وماضيه أن هناك احتمالا جديا لاقدامه على اقتراف جريمة جديدة

وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التي يصدر
بإنشائها وتنظيمها وكيفية معاملته من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية
وذلك إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه بناء على اقتراح إدارة المؤسسة
وموافقة النيابة العامة .

ولا يجوز أن تزيد مدة الإيداع في المؤسسة على ست سنوات .

مادة ٦٣ - إذا سبق الحكم على العائد بالسجن عملاً بالمادة (٦١) من هذا القانون أو باعتباره مجرمًا اعتاد الاجرام ، ثم ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة حكمت المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المشار إليها في المادة السابقة إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه بناء على اقتراح إدارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة . ولا يجوز أن تزيد مدة الإيداع في هذه الحالة على عشر سنوات .

مادة ٦٤ - للقاضي أن يحكم بمقتضى نص المادة ٦٢ على العائد إذا سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من جرائم قتل الحيوان أو من جرائم إتلاف المزروعات المنصوص عليها في المواد ٦١٠ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ بعقوبتين مقيدتين للحرية ، كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة ، ثم ثبت ارتكابه جريمة معانلة بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السابقة .

مادة ٦٥ - إذا انطبق على الفعل الواحد أكثر من وصف قانوني وجب اعتبار الوصف ذي العقوبة الأشد والحكم بها ، فان تساوت عقوباتها فيحكم بأحدها .

مادة ٦٦ - إذا وقعت جريمتان أو أكثر تربطهما وحدة الغرض وجب الحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم، فإن تساوت عقوباتها، حكم بأحدها .

ولا يخل الحكم السابق بتوقيع العقوبات التكميلية المقررة بالنسبة
للجريمة ذاتها أو الحرائم الأخرى.

وإذا حوكم المتهم عن الجريمة ذات العقوبة الأخف ثم تبين ارتكابه الجريمة ذات العقوبة الأشد وجب الحكم عليه بعقوبة هذه الجريمة على أن يستنزل منها ما نفذ من الحكم السابق على ألا يكون سابقه في العود إلا الحكم الأخير.

مادة ٦٧ - إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب ألا تزيد مدة السجن المؤقت على عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وألا تزيد مدة السجن أو مدة الحبس على عشرين سنة وألا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنين .

مادة ٦٨ — تعدد عقوبات مراقبة الشرطة، ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها على خمس سنين .

مادة ٦٩ — إذا حكم على عدة متهمين من أجل جريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء، يجوز للمحكمة أن تنص في حكمها على التزام الجميع بالتضامن بدفع الغرامة النسبية المحكوم بها .

الباب الخامس

تنفيذ العقوبة

مادة ٧٠ — تبدأ مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم تنفيذها بناء على الحكم الواجب التنفيذ ، وتستنزل منها مدة الحبس الاحتياطي .

مادة ٧١ — فيما عدا جرائم الاعتداء على النفس أو العرض أو المال لكل محكوم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقا لما يقرره القانون ما لم ينص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

مادة ٧٢ — إذا تعددت العقوبات وجب تنفيذها على الترتيب الآتي :

(أولا) السجن المؤبد .

(ثانيا) السجن المؤقت .

(ثالثا) الحبس .

(رابعا) الوضع تحت مراقبة الشرطة .

مادة ٧٣ — تجب عقوبة السجن بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالسجن المذكور .

يسرى هذا الحكم على عقوبة السجن المؤبد بمقدار ما نفذ منها .

مادة ٧٤ — إذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ ثلاثة جنيهات من كل يوم من أيام الحبس المذكور .

وإذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا ، وكانت المدة التي قضاها في الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور من كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

الباب السادس

العفو عن العقوبة التعزيرية والعفو الشامل

مادة ٧٥ — العفو عن العقوبة التعزيرية المحكوم بها يقتضي إسقاطها كلها أو بعضها أو أن تستبدل بها عقوبة أخف منها مقررة قانونا .

ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك .

مادة ٧٦ — إذا صدر العفو باستبدال العقوبة التعزيرية تستبدل عقوبة السجن المؤبد بعقوبة الاعدام وإذا عفى عن محكوم عليه بالسجن المؤبد أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنين .

والعفو عن العقوبة التعزيرية أو إبدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في البنود ١ ، ٢ ، ٥ من المادة ٤٨ والبندين ١ ، ٢ من المادة ٤٩ وهذا كله ما لم ينص في العفو على خلاف ذلك .

مادة ٧٧ — العفو الشامل عن العقوبة التعزيرية يمنح أو يوقف السير في إجراءات الدعوى أو يمحو حكم الإدانة .

ولا يمس حقوق النـير إلا إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك .

الباب السابع

أحكام مشتركة

مادة ٧٨ — يعمل بالتقسيم المهجى في تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٧٩ — مع مراعاة ما نصت عليه المواد ١٢٣ ، ١٥٥ ، ١٧٦ إذا ارتبطت أو تعددت الجرائم المعاقب عليها عدا يعاقب الجاني على الوجه الآتي :

١ — إذا كانت العقوبات متحدة النوع ومتساوية القدر وقعت عقوبة واحدة .

٢ — إذا كانت العقوبات متحدة النوع ومتفاوتة القدر وقعت العقوبة الأشد .

٣ — إذا كانت العقوبات مختلفة النوع وقعت جميعها .

٤ — ومع عدم الإخلال بالدية المحكوم بها في جريمة أخرى ، تجب عقوبة الرجم حتى الموت أو الاعدام حدا أو قصاصا أو تعزيرا لكل العقوبات الأخرى .

٣ - ويكون قطع اليد من مفصل الكف وقطع الرجل من مفصل الكعب .

٤ - ويظل المقطوع تحت الرعاية الطبية المسدة التي يحددها الطبيب .

٥ - ويؤجل تنفيذ عقوبة القطع على الحامل إلى ما بعد شهرين من الوضع .

مادة ٨٤ - ١ - ينفذ حد الجلد فور الحكم به حضوريا من محكمة الجنايات .

٢ - ينفذ الجلد بعد الكشف على المحكوم عليه طبيا والتحقق من انتفاء الخطورة من التنفيذ . ويوقف الجلد إذا كان في إتمامه خطر على المحكوم عليه أو جن قبل التنفيذ أو أثناءه أو أصيب بعاهة في عقله ثم يقام عليه الحد أو يستكمل تنفيذه عند زوال الخطر عليه أو عودة رشده إليه ، ويكون ذلك بقرار من رئيس النيابة الذي يقع التنفيذ في دائرته بعد أخذ رأى الطبيب المختص .

٣ - ويكون تنفيذ الجلد بحضور أحد أعضاء النيابة وطبيب أخصائي .

٤ - ويجلد الرجل قائما بلا مد ولا قيد والمرأة قاعدة ويشد عليها ثيابها وتمسك يداها ، وينزع عنهما من لباسهما ما يمنح وصول الألم إلى الجسد كالفرو والحشو ونحوهما ، ويكون الضرب ومضا لا يحرق جلدا ولا يقطع لحما ويفرق إلى أعضاء المحكوم عليه وجسده باستثناء الوجه والرأس والمواضع المهلكة .

٥ - وينفذ الجلد بسوط من الجلد متوسط الطول خال من العقد غير يابس ولا متعدد الأطراف .

مادة ٨٥ - لا يجوز أن تصدر المحكمة حكما بالاعدام قصاصا أو الرجم حتى الموت إلا بإجماع الآراء ولا يجوز أن يتوقف صدور هذا الحكم على الاجراء الذي نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٨٦ - مع عدم الاخلال بالأحكام المقررة للطعن بطريق النقض في الأحكام النهائية ، إذا كان الحكم صادرا حضوريا من محكمة الجنايات بإحدى عقوبات الإعدام أو الرجم حتى الموت أو القطع أو القصاص في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، وجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض وفقا للاوضاع المقررة أمامها .

٢ - ولا يجوز تنفيذ هذه العقوبات إلا بعد صدور الحكم من محكمة النقض .

مادة ٨٧ - ينفذ القتل قصاصا والاعدام حدا أو تعزيرا بموااة أحكام المواد من ٤٧١ إلى ٤٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - ويوقف تنفيذ العقوبة على الوالدة والمرضع إلى أقرب الأجلين . إتمامها إرضاع وليدها أو حولين كاملين ، كما يوقف التنفيذ على المجنون أو من به عاهة في العقل حتى يعود إليه رشده .

٣ - ويجرى التنفيذ بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وطبيب مختص .

مادة ٨٣ - ١ - يجب أن يسبق تنفيذ عقوبة القطع مباشرة ، الكشف على المحكوم عليه طبيا والتحقق من انتفاء الخطورة من التنفيذ ويؤجل القطع كلما كان فيه خطورة عليه بقرار من رئيس النيابة العامة الذي يقع التنفيذ في دائرته بعد أخذ رأى الطبيب المختص .

٢ - وينفذ الحكم بالقطع بحضور أحد أعضاء النيابة العامة في مستشفى السجن أو في مستشفى عام بواسطة طبيب أخصائي .

الكتاب الثاني

الحدود والقصاص

الباب الأول — حد السرقة

مادة ٨٥ — يكون مرتكباً جريمة السرقة المعاقب عليها حداً كل من أخذ وحده أو مع غيره مالا مملوكاً للغير مع اجتماع الشروط الآتية .

(أ) أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً غير مضطر .

(ب) أن يأخذ الجاني المال خفية .

(ج) أن يكون المال المسروق منقولاً، متولاً، متروكاً، في حرز مثله، لا تقل قيمته من سبعة عشر جراماً من الذهب الخالص، ويقوم جرم الذهب بالسعر المحدد وقت ارتكاب الجريمة من مصلحة دمع المصوغات والموازين .

مادة ٨٦ — يعاقب السارق حداً بقطع يده اليمنى فإن كانت مقطوعة قبل السرقة عوقب حداً بقطع رجله اليسرى فإن كانت هذه مقطوعة قبل السرقة عوقب تعزيراً بالسجن ، لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات .

وفي جميع الأحوال يحكم عليه برد المسروق إن وجد وإلا فبقيته وقت السرقة .

مادة ٨٧ — يطبق حد السرقة على كل من سرق مالا مملوكاً للدولة ، أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، أو الشركات ، أو المنشآت ، إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات تساهم في مالها بنصيب ، متى اكتملت باقى الشروط المبينة في المادة (٨٥) .

مادة ٨٨ — لا يطبق حد السرقة عند قيام الشبهة ، كما لا يطبق في الأحوال الآتية .

١ — إذا حصلت السرقة من مكان عام أثناء العمل فيه ولا حافظ للكان أو من مكان خاص مأذون للجاني في دخوله ولم يكن المال المسروق مخزناً .

٢ — إذا كان المسروق ثماراً على الشجر أو ما شابهها كالنبات غير المحصود وأكلها الجاني من غير أن يخرج بها .

٣ — إذا حصلت السرقة بين الأصول والفروع أو بين الزوجين أو بين ذوى الأرحام المحرم .

٤ — إذا كان للجاني شبهة ملك في المال المسروق .

٥ — إذا كان مالك المال المسروق مجهولاً .

٦ — إذا كان المال المسروق ضائعاً .

٧ — إذا كان الجاني دائماً مالك المال المسروق وكان المالك مطلقاً أو جاحداً وحل أجل الدين قبل السرقة ، وكان ما استولى عليه الجاني يساوى — في اعتقاده — حقه أو أكثر من حقه ، لا يصل إلى النصاب المبين بالبند ج من المادة (٨٥) .

٨ — إذا تملك الجاني المال المسروق بعد السرقة .

٩ — إذا قام السارق برد المسروق قبل الحكم عليه .

١٠ — إذا صفح المجنى عليه عن السارق قبل صدور الحكم بالعقوبة .

١١ — إذا كان المساهم في السرقة مجرد شريك بالتسبب لا المباشرة .

وتطبق العقوبات التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أى قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقباً عليها قانوناً .

مادة ٨٩ — لا يجوز إبدال عقوبة القطع ، ولا العفو عنها .

مادة ٩٠ — يعاقب على الشروع في هذه الجريمة بالعقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أى قانون آخر .

مادة ٩١ — إذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتى :

(أ) إذا كان الجاني قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشرة ، فللقاضى أن يوجهه في الحراسة أو أن يأمر بتسليمه إلى أحد والديه أو إلى ولى نفسه أو بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمدينة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(ب) وإذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعصا رفيعة من عشر إلى خمسين ضربة .

(ج) وإذا كان قد أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

مادة ٩٢ — إثبات جريمة السرقة المعاقب عليها حداً يكون في مجلس القضاء لإحدى الوسياتين الآتيتين :

الأولى : إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ، وبشرط أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً وقت الإقرار ، غير متهم في إقراره وأن يكون إقراره صريحاً واضحاً منصفاً على ارتكاب الجريمة بشروطها .

(أ) إذا كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو مقطوعة الابهام أو أصبعين غير الابهام .

(ب) إذا كانت رجله اليمنى مقطوعة أو شلاء أو بها عرج يمنع المشي عليها .

(ج) إذا ذهبت يمينه لسبب وقع بعد ارتكابه جريمة السرقة .

(د) إذا تملك الجاني المال المسروق قبل القطع .

وإذا امتنع القطع في الحالات الثلاث الأولى يستبدل به السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات .

وفي جميع الأحوال يعرض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه الأمر على المحكمة التي أصدرت الحكم للتحقق من أسباب امتناع القطع والحكم بالعقوبة المقررة في الفقرة السابقة أو بعدم تنفيذها إذا توافرت الحالة المنصوص عليها في البند (د) .

الباب الثاني

حد الخرابة

مادة ١٠٠ — يعد محاربا كل من ارتكب جريمة ضد النفس أو العرض أو المال أو ارباب المسارة سواء وقع الفعل في طريق عام أو في مكان داخل العمران مع اجتماع الشروط الآتية :

(أ) أن يقع الفعل من شخصين فأكثر أو من شخص واحد متى توافرت له القدرة على ارتكاب الجريمة .

(ب) أن يقع الفعل باستعمال السلاح أو أية أداة صالحة للإيذاء أو بالتهديد بأى منهما .

(ج) أن يكون الجاني بالغا عاقلا مختارا غير مضطر .

(د) أن يكون الجاني قد باشر ارتكاب الجريمة بنفسه أو اشترك فيها بالتسبب أو المعاونة بشرط أن تقع الجريمة بناء على هذا الاشتراك .

مادة ١٠١ — يعاقب المحارب حدا بالعقوبات الآتية :

(أ) بالاعدام إذا قتل نفسا عمدا سواء استولى على مال أو لم يستول عليه .

(ب) بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى أو السجن ، إذا اعتدى على المال أو العرض أو الجسم ولم يبلغ القتل أو الزنا .

(ج) بالسجن إذا أخاف السبيل فقط .

الثانية : شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

ويفترض في الشاهد العدالة ما لم يقر الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعانة لا انفلا عن قول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

ولا يعد المجنى عليه شاهداً إلا إذا شهد لغيره .

مادة ٩٣ — يجوز للقر العدول عن إقراره إلى ما قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات وفي هذه الحالة يسقط الحد إذا لم يكن ثابتاً إلا بالإقرار .

مادة ٩٤ — إذا سقط الحد لعدم اكتمال شروط الدليل الشرعي المبينة في المادة (٩٢) أو لعدول المتهم عن إقراره طبقاً للمادة (٩٣) ولم تكن الجريمة ثابتة إلا به ، تطبق العقوبات التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أى قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقباً عليها قانوناً ، وذلك متى ثبت للقاضي وقوعها بأدلة أو قرائن أخرى .

مادة ٩٥ — إذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة السرقة المعاقب عليها حداً في أى وقت بعد تنفيذ القطع عن السرقة الأولى عوقب حداً بقطع رجله اليسرى ، فإن كانت مقطوعة أو تكرر العود في أى وقت عوقب تمزيقاً بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

مادة ٩٦ — إذا رأت النيابة العامة بعد انتهاء التحقيق توافر أركان الجريمة المعاقب عليها حداً ودليلاً شرعياً أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أمراً بإحالتها إلى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ٩٧ — لا تسمى على جريمة السرقة المعاقب عليها حداً الأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة .

مادة ٩٨ — تكون عقوبة قطع اليد أسبق في الترتيب من العقوبات المبينة في المادة (٧٢) من هذا القانون . وفي جميع الأحوال تجب هذه العقوبة باقى العقوبات السالبة للحرية للجريمة الواردة في القانون المذكور إذا كانت عن جرائم وقعت قبل الحكم بعقوبة الحد .

مادة ٩٩ — تقطع يمين المحكوم عليه ولو كانت شلاء أو مقطوعة الابهام أو الأصابع إذا لم يخش عليه من الهلاك في حالة الشلل .

ويستمتع تنفيذ القطع في الحالات الآتية :

الأولى - إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً وقت الإقرار غير متهم في إقراره وأن يكون إقراره صريحاً واضحاً منصعباً على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية - شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .
وفترض في الشاهد العدالة ما لم يعم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعانة ، لانقلا عن قول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .
ولا يعد المحنى عليه شاهداً إلا إذا شهد لغيره .

مادة ١٠٨ - يجوز للجاني العدول عن إقراره إلى ما قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات وفي هذه الحالة يسقط الحد إذا لم يكن ثابتاً إلا بالإقرار .

مادة ١٠٩ - إذا سقط الحد لعدم اكتمال شروط الدليل الشرعي المبينة في المادة (١٠٧) من هذا القانون ، أو لعدول الجاني عن إقراره طبقاً للمادة (١٠٨) ولم تكن الجريمة ثابتة إلا به ، تطبق العقوبات التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أى قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقباً عليها قانوناً وذلك متى ثبت للقاضي وقوعها بأدلة أو قرآن أخرى .

مادة ١١٠ - إذا عاد الجاني الذي نفذت عليه عقوبة القطع في جريمة الحراية إلى ارتكاب فعل من أفعال الحراية يوجب حد الإعدام ، وقمت عليه هذه العقوبة ، فإذا ارتكب من أفعال الحراية ما يوجب توقيع عقوبة أخرى يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن سبع سنوات .
فإذا تكرر العود تكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

مادة ١١١ - يجوز للجاني العائد طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة السابقة بعد انقضاء ثلاث سنوات هجرية على سجنه أن يتقدم بطلب إلى النيابة العامة يعلن فيه توبته عن جريمة الحراية ، وعلى النيابة أن تحيل الطلب بعد تحقيقه إلى المحكمة التي أصدرت الحكم .

وتحكم المحكمة بالإفراج عن الجاني إذا ثبتت لها توبته ، ويجوز لها أن تأمر بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تزيد عن باقى العقوبة المحكوم بها .

وإذا رفضت المحكمة الطلب ، فلا يجوز تجديده قبل انقضاء سنة هجرية على الأقل من تاريخ الحكم برفضه .

مادة ١٠٢ - لا يجوز إبدال العقوبات المبينة في المادة السابقة ولا العفو عنها .

مادة ١٠٣ - يعاقب على الشروع في هذه الجريمة بالعقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أى قانون آخر .

مادة ١٠٤ - يسقط الحد المبين في المادة (١٠١) من هذا القانون إذا ترك الجاني ثابتاً باختياره - ما هو عليه من الحراية قبل القدرة عليه وذلك بإحدى الطريقتين الآتيتين :

(أ) إذا ترك فعل الحراية قبل علم السلطات بالجريمة وبشخص مرتكبها بشرط إعلان توبته إلى سلطات الأمن أو النيابة العامة بأية وسيلة كانت .

(ب) إذا سلم نفسه تائباً بعد علم السلطات بالجريمة وقبل القبض عليه .

ولا يخل سقوط الحد بالتوبة بحقوق المحنى عليهم من قصاص أودية أو رد المال .

كما لا يخل بالعقوبات التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أى قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقباً عليها قانوناً .

مادة ١٠٥ - إذا تحققت النيابة العامة من توبة الجاني وفقاً لأحكام المادة السابقة أمرت بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .

مادة ١٠٦ - إذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزى على الوجه الآتى :

(أ) إذا كان قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشرة فللقاضي أن يؤمنه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه إلى أحد والديه أو إلى ولى نفسه أو بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية المبينة في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(ب) إذا أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

(ج) إذا أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بالسجن من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات .

مادة ١٠٧ - لإثبات جريمة الحراية المعاقب عليها حداً يكون في مجلس القضاء بإحدى الويلتين الآتيتين :

وأن يكون إقراره صريحاً واضحاً منصفاً على ارتكاب الجريمة بشروطها ،
ويقبل الرجوع عن الإقرار .

الثانية : شهادة أربعة رجال غير الزوج يشهدون مجتمعين أو متفرقين
بلفظ الزنى ومعاينة واقعة . ويشترط في الشاهد أن يكون عند تحمل الشهادة
وعند أدائها — بالغاً عاقلاً عدلاً مختاراً غير متهم في شهادة مبصرة قادراً
على التعبير .

ويفترض في الشاهد العدالة ما لم يقر الدليل على غير ذلك قبل أداء
الشهادة .

وعلى المحكمة أن تسأل المقر بعد الإقرار والشاهد بعد أداء الشهادة عن
ماهية الزنا ، وكيفية وزمان ومكان وقوعه وبيان انزاني والزانية .

مادة ١١٨ — إذا رأت النيابة العامة بعد انتهاء التحقيق توافر أركان
الجريمة ودليلاً شرعياً أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أمراً
بإحالتها إلى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ١١٩ — الزانية والزاني طبقاً لأحكام هذا الباب يعاقب كل منهما
إذا كان غير محصن بجلده مائة جلدة .

فإذا وقع الزنا بغير ارضا أو بالقوة أو التهديد يعاقب الجاني فضلاً عن
العقوبة الحدية المبينة بالفقرة الأولى ، بالعقوبة التعزيرية المقررة في الفقرتين
الأولى والثانية من المادة (١٢٩) من هذا القانون حسب الأحوال ،
وفي حالة الإحصان تكون العقوبة الحدية الرجم حتى الموت .

ويقصد بالاحصان حصول جماع في زواج صحيح قائم وقت ارتكاب
الجريمة .

ويعاقب على الشروع في هذه الجريمة بالعقوبة التعزيرية المقررة في
هذا القانون أو أي قانون آخر .

مادة ١٢٠ — لا يجوز إبدال العقوبة الحدية المبينة في المادة السابقة
ولا العفو عنها .

مادة ١٢١ — إذا سقط الحد لعدم توافر عناصر الجريمة
المنصوص عليها في المادة ١١٦ أو لعدم اكتمال شروط الدليل الشرعي
المبينة في المادة (١١٧) أو لرجوع الجاني عن إقراره ولم تكن الجريمة
ثابتة إلا به ، يحكم بالجلد تعزيراً من خمسين إلى ثمانين جلدة بالإضافة إلى
العقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أي قانون آخر .

مادة ١١٢ — إذا رأت النيابة العامة بعد انتهاء التحقيق توافر أركان
الجريمة الحدية ودليلاً شرعياً ، أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه
أمراً بإحالتها إلى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ١١٣ — لا يمرى على جريمة الحرابة الأحكام المنصوص عليها
في قانون الإجراءات الجنائية بشأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط
العقوبة بمضى المدة .

مادة ١١٤ — تعتبر عقوبة قطع اليد والرجل من خلاف سابقة في
التيمم على العقوبات المبينة في المادة (٧٢) من هذا القانون .
وفي جميع الأحوال تجب هذه العقوبة باقى العقوبات السالبة للحرية
الواردة في هذا القانون إذا كانت عن جرائم وقعت قبل الحكم
بعقوبة الحد .

مادة ١١٥ — تقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى للحكوم عليه
ولو كانت شلاء أو مقطوعة الإبهام أو الأصابع إذا لم يخش عليه من الهلاك
في حالة الشلل .

ويمنع القطع في الحالات الآتية :

(أ) إذا كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو مقطوعة الإبهام
أو إصبعين غير الإبهام .

(ب) إذا كانت رجله اليمنى مقطوعة أو شلاء أو بها عرج يمنع المشي
عليها .

(ج) إذا ذهبت يده اليمنى ورجله اليسرى لسبب وقع بعد ارتكابه
جريمة الحرابة .

وإذا امتنع القطع يستبدل به السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وفي
هذه الحالة يعرض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه الأمر على المحكمة التي
أصدرت الحكم للقضاء بعقوبة السجن بعد التحقق من امتناع القطع
للسبب المبينة بالفقرة السابقة .

الباب الثالث

حد الزنا

مادة ١١٦ — يقصد بالزنا كل وطء بين رجل وامرأة الغين في غير زواج
صحيح ولا شبهة زواج .

مادة ١١٧ — إثبات جريمة الزنا المعاقب عليها كما يكون في مجلس القضاء
بإحدى الوسيلتين الآتيتين : —

الأولى : إقرار الجاني ولو مرة واحدة إذا لم يكذبه شريكه في الفعل
ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً وقت الإقرار غير متهم في إقراره

مادة ١٢٨ - من واقع اثني برضاها يعاقب كل منهما بالحبس وفي حالة الإحصان المبين في المادة (١١٩) من هذا القانون أو وقوع الجريمة بين محرمين تكون العقوبة السجن المؤقت وإذا اجتمع هذان الشرطان يحكم بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنوات .

مادة ١٢٩ - من واقع اثني بغير رضاها يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات .

فإذا وقعت الجريمة بالقوة أو التهديد أو كانت المحنى عليها لم تبلغ سبع سنين كاملة أو كانت مجنونة أو بها عاهة في العقل تكون العقوبة السجن المؤبد .

وإذا كان الجاني من محارم المحنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم فيعاقب بالعقوبة المبينة بالفقرة السابقة .

مادة ١٣٠ - من هتك عرض إنسان برضاها يعاقب كل منهما بالحبس وفي حالة الإحصان تكون العقوبة السجن المؤقت .

وإذا كان الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثالثة من المادة السابقة تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات .

مادة ١٣١ - كل من هتك عرض إنسان بغير رضاها يعاقب بالسجن المؤقت .

فإذا ارتكب الجاني الجريمة بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك أو كان من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ثمان عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عليهم في الفقرة الثالثة من المادة (١٢٩) تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات وإذا اجتمع هذان الشرطان معا أو كان المحنى عليه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان مجنونا أو به عاهة في العقل يحكم بالسجن المؤبد .

مادة ١٣٢ - من أتى أنسانا في الدبر بالرضا يعاقب كل منهما تعزيرا بالحبس وبالجلد أربعين جلدة .

وفي الحالات المبينة في المادة السابقة يحكم بالعقوبة التعزيرية المقررة فيها وبالجلد تعزيرا ثمانين جلده .

مادة ١٣٣ - يعاقب بالحبس كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يجرى المسارة على الفسق بإشارات أو أقوال .

مادة ١٣٢ - إذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتي :

(أ) إذا كان الجاني قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشرة ، فالقاضي أن يوجه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه إلى أحد والديه أو إلى ولي نفسه أو بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية المبينة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(ب) وإذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعضاً رقيقة من عشر إلى خمسين ضربة .

(ج) وإذا كان قد أتم الخامسة عشر ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

مادة ١٣٣ - لا يتدخل حد الزنى فيما سواه من الحدود .

وإذا تعددت عقوبات حد الزنا جازاً قبل تمام تنفيذ الحد في أي منها فلا ينفذ على الزاني إلا الحد واحد .

مادة ١٣٤ - لا تسرى على جريمة الزنا المعاقب عليها أحد الأحكام المقررة في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمعنى المدة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية .

مادة ١٣٥ - إذا رجع الجاني من إقراره إلى ما قبل إتمام تنفيذ حد الرجم عليه يوقف تنفيذه أو ما بقي منه ، ويعرض رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه الأمر على المحكمة التي أصدرت الحكم في الموضوع للنظر في سقوط الحد إذا لم يكن الحكم مبيناً إلا على الإقرار وحده مع عدم الإخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة قانوناً .

مادة ١٣٦ - ١ - ينفذ حد الرجم بمراعاة أحكام المواد من ٤٧١ إلى ٤٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - يوقف تنفيذ العقوبة على الوالدة المرضع إلى أقرب الأجلين ، لإتمامها لإرضاع وليدها أو حولين كاملين . كما يوقف التنفيذ على المجنون ، أو من به عاهة في العقل حتى يعود إليه رشده وذلك إذا لم يكن الحد ثابتاً إلا بالإقرار وحده .

٣ - ويجرى التنفيذ في مكان يشهده طائفة من المؤمنين وبحضور أحد أعضاء النيابة العامة وطبيب مختص وذلك بالرمي بجارة متوسطة على المقاتل ، مع اتقاء الوجه ، حتى الموت .

مادة ١٣٧ - ينفذ حد الجلد المنصوص عليه في هذا الباب وفقاً لحكم المادة (٨٤) من هذا القانون في مكان يشهده طائفة من المؤمنين .

فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها .

ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

مادة ١٣٤ - كل من فعل علانية فعلا فاضحا مغلا بالحياة يعاقب بالحبس .

مادة ١٣٥ - يعاقب بالعقوبة الميينة بالمادة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مغلا بالحياة ولو في غير علانية .

مادة ١٣٦ - (١) كل من حرض ذكرا أو أنثى على ارتكاب الفجور أو للدعارة أو ساعده على ذلك أو سبلة له ، وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواء بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالسجن وبغرامة من ألف جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه .

(ب) إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر الثامنة عشرة سنة هجرية كانت العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنية .

مادة ١٣٧ - يعاقب بالسجن المؤبد :

(١) كل من استخدم أو استدرج أو أغوى شخصا ذكرا كان أو أنثى بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة وذلك بالخداع أو بالقوة أو بالتهديد أو بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه .

(ب) كل من امتنع بوسيلة من هذه الوسائل شخصاً ذكراً كان أو أنثى بغير رغبته في محل للفجور أو الدعارة .

مادة ١٣٨ - كل من حرض ذكرا لم يتم من العمر الثامنة عشرة سنة هجرية أو أنثى أيا كان سنها على مغادرة جمهورية مصر العربية أو سهل له ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة من ألف جنيه إلى خمسة آلاف جنيه .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنين إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو إذا ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة بالإضافة إلى الغرامة المقررة .

مادة ١٣٩ - في الأحوال المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة تكون العقوبة السجن المؤبد إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر ست عشرة سنة هجرية أو إذا كان الجاني زوجا أو من محارم الجاني عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجر عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

مادة ١٤٠ - كل من أدخل إلى جمهورية مصر العربية شخصا أو سهله دخوله لارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة من ألف جنيه إلى خمسة آلاف جنيه .

مادة ١٤١ - يعاقب بالسجن المؤقت .
(أ) كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الاتفاق المالي .

(ب) كل من استغل بآية وسيلة بغاء شخص أو فجوره .
وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا اقترنت الجريمة بأحد الطرفين المشددين المنصوص عليهما في المادة (١٣٩) من هذا القانون .

مادة ١٤٢ - كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بآية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه . ويحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والآلات الموجودة به .

وإذا كان مرتكب الجريمة زوجا أو محرما لمن يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربية أو ممن لهم سلطة عليه تكون العقوبة السجن المؤبد بالإضافة إلى الغرامة المقررة .

مادة ١٤٣ : يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه .

(أ) كل من أجر أو قدم بآية صفة كانت منزلا أو مكانا يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك .

(ب) كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو فرشا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة .

(ج) كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة .

وفي الأحوال المنصوص عليها في البندين (أ ، ب) يحكم بإغلاق المحل لمدة سنة وينفذ الإغلاق دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائرا بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ .

الثانية : شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وأمرأتين أو أربع نسوة .

وفترض في الشاهد العدالة ما لم يعم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة ويشترط أن تكون الشهادة بالمعينة لا نقلا عن قول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

ولا يعد المجنى عليه شاهداً إلا إذا شهد لغيره .

مادة ١٥١ - لا يحكم بحذف القذف في الأحوال الآتية :

١ - ثبوت صحة الواقعة المقتضف بها بأحدى الويلتين الآتيتين :

(أ) تصديق المقتضف قاذفة فيما رماه به .

(ب) إثبات القاذف صحة الواقعة بشهادة أربعة رجال .

٢ - زوال إحصان المقتضف في أية حالة كانت عليها الدعوى .

٣ - إذا كان القاذف زوجاً وليس لديه شهداء وطلب اللعان .

مادة ١٥٢ - تسقط دعوى القذف بعفو المقتضف في أية حالة كانت عليها الدعوى .

مادة ١٥٣ - يعاقب القاذف حداً بجلده ثمانين جلده .

ولا يجوز إبدال هذه العقوبة ، كما لا يجوز لغير المقتضف العفو عنها . وللقذف أن يوقف تنفيذ الحد إلى ما قبل إتمامه .

ويترتب على تنفيذ الحد عدم قبول شهادة المحكوم عليه ما لم يتب . وللحكم عليه بعد التنفيذ أن يطلب إلى المحكمة إثبات توبته في محضر الجلسة بتكذيبه نفسه في جلسة علنية يعلن بها الشاكي ويلحق هذا المحضر بالحكم .

مادة (١٥٤) يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة :

(أ) من رمى زوجته بالزنى إذا حجز عن إثبات ما رماها به وامتنع عن ملاعتها أو كذب نفسه بعد الملاعة .

ويجوز اللعان قولاً أو بكتابة الأخرس ولو كانت الزوجة غير مسلمة أو غير عفيفة . ويترتب على اللعان انقضاء الدعوى .

(ب) غير الزوجين إذا رمى كل منهما الآخر بالزنا .

مادة (١٥٥) لا يتداخل حد القذف فيما سواه من الحدود .

وإذا تعددت جرائم القذف قبل تمام تنفيذ الحد في أي منها فلا ينفذ على القاذف إلا في حد واحد .

ولا تسقط عقوبة الحد بعد القضاء بها بمضى أية مدة .

مادة ١٤٤ - كل مستغل أو مدير لحل عمومي أو لحل من محال الملاهي العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور يستخدم أشخاصاً من يمارسون الفجور أو الدمار بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استفادتهم في ترويج نشاطه يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة من ألفى جنيه إلى أربعة آلاف جنيه .

وإذا كان الفاعل من الأشخاص المذكورين في الفقرة الأخيرة من المادة (١٤٢) تكون العقوبة السجن المؤبد والغرامة من أربعة آلاف جنيه إلى ثمانية آلاف جنيه .

ويحكم بإغلاق المحل لمدة سنة وينفذ الإغلاق دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزاً بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ ، ويكون الإغلاق نهائياً في حالة العود .

الباب الرابع

حد القذف

مادة ١٤٥ - القذف المعاقب عليه حداً هو الرمي بالزنا أو بنفى النسب بتعبير صريح قولاً أو كتابة .

مادة ١٤٦ - يشترط في القاذف أن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً ، وألا يكون أصلاً للمقتضف من جهة الأب أو الأم .

مادة ١٤٧ - يشترط في المقتضف أن يكون بالغاً عاقلاً معيناً محصناً ، ويقصد بالإحصان العفة وهي البعد عن الزنا ظاهراً .

مادة ١٤٨ - لا يجوز رفع الدعوى الإبناء على شكوى بطلب إقامة الحد ، شفوية أو كتابية إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي من المقتضف أو وكيله الخاص أو من أحد الورثة - من غير طريق الزوجية - إذا كان المقتضف ميتاً .

وترفع الدعوى من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بإحالتها إلى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ١٤٩ - لا تسمع الدعوى بطلب إقامة حد القذف بعد مضي ستة أشهر من يوم علم المقتضف بالجريمة وبمتركها وتمكنه من الشكوى .

مادة ١٥٠ - إثبات جريمة القذف المعاقب عليها حداً ، يكون في مجلس القضاء ، بأحدى الويلتين الآتيتين .

الأولى - إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ، ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً وقت الإقرار ، غيرتهم في إقراره وأن يكون إقراره صريحاً واضحاً منصفاً على ارتكاب الجريمة بشروطها ولا يقبل الرجوع عن الإقرار .

مادة (١٥٦) - إذا لم يتوافر أى من الشروط المنصوص عليها في المادتين (١٤٧) و (١٥٠) أزال إحصان المقدوف يعزر الجاني بجلده من عشر جلدات إلى خمسين جلده .

مادة (١٥٧) - لا يجوز المطالبة أمام المحاكم الجنائية أو المدنية بأى تعويض عن الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب .

وفى عدا ذلك تجوز على الشاكي الأحكام المقررة للدعى بالحقوق المدنية في قانون الإجراءات الجنائية .

مادة (١٥٨) - إذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتى :

(أ) إذا كان الجاني قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشرة فللقاضى أن يوبخه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه إلى أحد والديه أو إلى ولى نفسه أو بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية المبنية في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(ب) وإذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعصا رفيعة بما لا يجاوز عشرين ضربة .

(ج) إذا كان قد أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بجلده من عشر إلى أربعين جلدة .

الباب الخامس

تحريم الخمر وإقامة حد الشرب

مادة ١٥٩ - يحرم شرب الخمر وتعاطيا وحيازتها وأحرازها وصنعها وتحضيرها وإنتاجها وجلبها واستيرادها وتصديرها والاتجار فيها وتقديمها وإعطاؤها وأحداؤها وترويجها ونقلها والدعوة إليها والإعلان عنها .

مادة ١٦٠ - كل مسكر نحر سواء أسكر قليله أو كثيره وسواء كان خالصا أم مخلوطا .

مادة ١٦١ - يشترط للعقاب على الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً قاصداً ارتكاب الفعل عن علم واختيار وبلا ضرورة .

مادة ١٦٢ - كل من شرب نحرأ عوقب حداً بالجلد أربعين جلدة .

مادة ١٦٣ - إثبات جريمة الشرب المداقب عليها حداً ، يكون في مجلس القضاء باحدى الوسيتين الآتيتين :

الأولى - إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً وقت الإقرار ، غير متهم في إقراره ، وأن يكون إقراره صريحاً واضحاً منصفاً على ارتكاب الجريمة بشروطها ، وقبل الرجوع عن الإقرار إلا ما قبل الحكم النهائي .

الثانية - شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وأمرأتين أو أربع نسوة ويقترض في الشاهد العدالة ما لم يقم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعانة لانقلا عن قول الغير وصريحة الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

مادة ١٦٤ - لا يجوز ابدال عقوبة الحد ولا العفو عنها .

مادة ١٦٥ - إذا رجع المقر عن إقراره ولم تكن الجريمة ثابتة إلا به أو إذا لم يتوافر أى من الشروط المنصوص عليها في المادة ١٦٣ يعزر الجاني بالجلد بما لا يقل عن عشر جلدات ولا يجاوز ثلاثين جلدة .

مادة ١٦٦ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من تعاطى الخمر عن غير طريق الشرب .

مادة ١٦٧ - يعزر بالجلد ثلاثين جلدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة الاف جنيه كل من صدر أو جلب أو إستورد أو أنتج أو إستخرج أو صنع أو حضر نحرأ أو اشترك في فعل مما ذكر ، وكان ذلك بقصد الاتجار .

مادة ١٦٨ - يعزر بالجلد عشرين جلدة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه :

(أ) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو روج أو سلم أو تسلّم أو نقل أو قدم نحرأ وكان ذلك بقصد الاتجار ، وكل من توسط أو اشترك في أى فعل مما ذكر ، وكذلك كل من أعلن عنها أو دعا إليها بأية صورة .

(ب) كل من أدار أو أعد أو هيا مكاناً لشرب الخمر أو تعاطيا .

مادة ١٦٩ - يعزر بالجلد خمس عشرة جلدة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو أنتج أو إستخرج أو صنع أو حضر أو سلم أو نقل نحرأ أو توسط أو اشترك في فعل مما ذكر وكان ذلك لغرض الشرب أو التعاطي .

كما يستتبع صدور حكم على العائد حرمانه من الحصول على ترخيص بقيادة المركبات الآلية أو إلغاء هذا الترخيص لمدة سنة .

وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب متماثلة في العود .

ويجوز للحكمة في حالة الحكم بالإدانة أن تأمر بإيداع من ثبت إدمانه على شرب الخمر أو تعاطيها إحدى المصححات التي تخصص لهذا الغرض إلى أن تأمر بالإفراج عنه بناء على طلب النيابة العامة بعد التحقق من شفائه وعلى المصححة أن تخطر النيابة فور شفائه .

الباب السادس

حد الردة

مادة ١٧٨ — يكون مرتدًا كل بالغ مسلم أو مسلمة رجع عمدا عن الإسلام بقول صريح أو بفعل قطعي الدلالة ، يجحد به ما يعلمه العامة من الدين بالضرورة ويعاقب حدا بالإعدام .

ويشترط للعقاب أن يستتاب الجاني لمدة ثلاثين يوما ويصر على رده .

مادة ١٧٩ — إثبات جريمة الردة المعاقب عليها إذا كان في مجلس القضاء بإحدى الوصيتين الآتيتين :

الأولى — إقرار الجاني قولا أو كتابة ولو مرة واحدة . ويشترط أن يكون الجاني بالغًا عاقلًا مختارًا وقت الإقرار ، غير متهم في إقراره وأن يكون إقراره صريحًا واضحًا منصبًا على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية — شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولا أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

ويقتضى في الشاهد العدالة ما لم يرقم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعينة ، لانقلا عن قول الغير وصريحه في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

مادة ١٨٠ — إذا رأت النيابة العامة بعد انتهاء التحقيق توافر أركان الجريمة ودليها الشرعي أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أمرا بحبس المتهم احتياطيا وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ١٨١ — يمتنع تطبيق الحد بتوبه الجاني في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وحتى صدور حكم محكمة النقض .

مادة ١٧٠ — ترفع الدعوى من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بأحالتها إلى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ١٧١ — إذا لم يكن الجاني بالغًا بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه التالي :

١ — إذا كان الجاني قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشرة فالقاضي أن يوجه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه إلى أحد والديه أو إلى ولي نفسه أو بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية الميمنة في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

٢ — وإذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعصا رفيعة بما لا يتجاوز عشرين ضربة كما يجوز بالإضافة إلى ذلك الحكم بإيداعه إحدى المؤسسات المذكورة في البند السابق .

٣ — وإذا كان قد أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بجلده من عشر إلى عشرين جلدة .

مادة ١٧٢ — لا تسرى أحكام هذا الباب على أي فعل مما ورد فيه يكون محله كحولا إذا كان لغرض غرض الشرب أو التعاطي .

مادة ١٧٣ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٥٢) من هذا القانون يجب في حالة الحكم بالإدانة في الحالة المنصوص عليها في المادة (١٦٧) الحكم بمصادرة الآلات والأدوات والمواد التي استعملت فعلا في إنتاج الخمر ووسائل النقل التي استخدمت في نقلها بقصد الاتجار فيه متى كان صاحب هذه الوسائل يعلم أنه ينقل خمرًا بقصد الاتجار فيه . ويجب في حالة الحكم بالإدانة في الحالة المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (١٦٨) الحكم بإغلاق المكان الذي وقعت فيه الجريمة ولا يرخص بإعادة فتحه إلا لغرض مشروع .

مادة ١٧٤ — لا يجوز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها تطبيقًا لأحكام هذا الباب .

مادة ١٧٥ — لا تنقضى الدعوى الجنائية عن الجريمة الحدية ، كما لا يمتنع سماع الشهادة عليها أو الإقرار بها بمضى المدة .

ولا تسقط العقوبة الحدية المحكوم بها بمضى أية مدة .

مادة ١٧٦ — يتكرر الحد بتكرار فعل الشرب بعد تمام تنفيذ الحد فإذا تعددت جرائم الشرب قبل تمام التنفيذ في أي منها فلا ينقذ على الجاني إلا حد واحد .

ولا يتداخل حد الشرب فيما سواه من الحدود .

مادة ١٧٧ — إذا عاد الجاني بعد إتمام تنفيذ العقوبة إلى ارتكاب أي من الجرائم المعاقب عليها تعزيرا في هذا الباب ، تكون عقوبة الغرامة مثل المقررة أصلا للجريمة وذلك فضلا عن الحكم بالعقوبات الأخرى المقررة .

الباب السابع الجناية على النفس

الفصل الأول - في القتل واسقاط الجنين

مادة ١٨٩ - كل بالغ قتل نفسا عمدا يعاقب بالإعدام قصاصا إذا كان المقتول معصوم الدم وليس فرعا للمقاتل، ونفس الذكرو الأنثى والمسلم وغير المسلم سواء .

مادة ١٩٠ - يدخل في القتل العمد الموجب للقصاص :

(أ) امتناع الجاني بقصد القتل عن القيام بواجبه المكلف به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو العقد ، إذا كان من شأن هذا الامتناع أن يؤدي إلى ازهاق روح المحبى عليه ووقع القتل نتيجة هذا الامتناع .

(ب) إكراه الجاني غيره على القتل إكراها يحمله يخشى على النفس أو العرض إذا وقع القتل تحت تأثير هذا الإكراه .

(ج) إكراه الغير على الإقرار على نفسه بغير الحق بجريمة أستوجبت الحكم عليه بالإعدام حدا أو قصاصا أو تعزيرا بناء على هذا الإقرار وحده ونفذ الحكم .

(د) شهادة الزور إذا أدت وحدها إلى الحكم على آخر بالإعدام حدا أو قصاصا أو تعزيرا ونفذ الحكم .

مادة ١٩١ - في القتل الموجب للقصاص تعدم الجماعة بالواحد والواحد بالجماعة ، وفي الحالة الأخيرة لا يخل القصاص بحق باقى أولياء دم سائر المحبى عليهم في الدية ولو كانت جرائم القتل من أنواع مختلفة .

مادة ١٩٢ - يعتبر المحبى عليه غير معصوم الدم إذا تحققت في شأنه إحدى الحالات الآتية :

الأولى - إذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله قصاصا وكان الجاني من أولياء الدم .

الثانية - إذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله حدا .

الثالثة - إذا كان حربيا غير مستأمن ، والحربي هو غير المسلم التابع لدولة غير إسلامية بينها وبين دولة إسلامية حرب معلنة أو فعلية .

ويسقط الحد بتوبة الجاني قبل التنفيذ وكذلك بدو له عن إقراره إذا لم يكن الحكم مبينا للأعلى الإفراج ، وفي الحالتين يعرض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه الأمر على المحكمة التي أصدرت الحكم في الموضوع للنظر في الحكم بسقوط الحد وفي توقيع العقوبة المبينة في المادة (١٨٣) إن كان لها محل .

مادة ١٨٢ - إذا لم تكتمل شروط توقيع العقوبة الحدية وفق المادتين ١٧٩ و ١٨٠ أو عدل الجاني عن إقراره في حالة ثبوت الجريمة به وحده ، تطبق العقوبات التعزيرية الواردة في هذا القانون أو في أى قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانونا .

مادة ١٨٣ - من ثبت رده وامتنع تطبيق الحد عليه أو سقط للتوبة ثم ارتد مرة أخرى وامتنع تطبيق الحد عليه أو سقط لتوبته يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين .

مادة ١٨٤ - يسقط حد الردة عن الجاني في الأحوال الآتية .

(أ) إذا ارتد في الصغر .

(ب) إذا أسلم في صغره ثم بلغ مرتدا .

(ج) إذا ارتد وهو صغير ثم بلغ مرتدا وكان إسلامه تبعا لإسلام أبويه .

(د) إذا أكره على الدخول في الإسلام ثم ارتد .

مادة ١٨٥ - كل من حرض غيره على ارتكاب ما يكون جريمة الردة المنصوص عليها في المادة (١٧٨) من هذا القانون ، يعاقب بالعقوبة المقررة للشريك إذا لم يترتب على هذا التحريض أثر .

ويعاقب بذات العقوبة على التحريض الذي يقع بإحدى الطرق المبينة بالمادة (٥٤٧) من هذا القانون .

مادة ١٨٦ - لا تسرى على الجريمة الحدية الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في شأن سقوط العقوبة بمضى المدة .

مادة ١٨٧ - لا يجوز إبدال العقوبة الحدية ولا العفو عنها .

مادة ١٨٨ - يحظر على المتهم بالردة التصرف في أمواله أو إدارتها ، وكل تصرف أو التزام يصدر منه خلال فترة إتهامه يكون موقوفا حتى يفصل في الدعوى الجنائية .

وتعين المحكمة المختصة فيما عليه لإدارة أمواله بناء على طلب النيابة العامة أو ذى المصلحة ، وتجرى على هذه القوائم الأحكام المؤثرة في قانون الولاية على المال .

الفصل الثاني - في شأن القتل الموجب للقصاص

مادة (١٩٩) - ١ - إثبات القتل الموجب للقصاص ، يكون في مجلس القضاء بإحدى الوصيتين الآتيتين : -

الأولى : إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ، ويشترط أن يكون الجاني بالغا عاقلًا مختاراً وقت الإقرار في متهمة في إقراره وأن يكون إقراره حريصاً واضحاً منصفاً على ركب الجرمية بشروطها .

الثانية : شهادة رجلين بالغين عاقلين مدلين مختارين ضمير متهمين في شهادتهما بحريز قادرين على التمييز قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وأمرأتين أو أربع نسوة ، ويفترض في الشاهد العدالة ما لم يعم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعاشاة ، لا قلاً عن قول الغير وصريشة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

ولا يعتد المجنى عليه شاهداً إلا إذا شهد لغيره .

٢ - أما باقي الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ، فيكون إثباتها وفق أحكام قانون الإجراءات الجنائية .

مادة ٢٠٠ - يجوز لأثر العدول عن إقراره إلى ما قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات ، وفي هذه الحالة يحكم بالعقوبة التعزيرية المقررة إذا لم يكن القتل ثابتاً إلا بإقراره .

مادة ٢٠١ - إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق توافر أركان القتل الموجب للقصاص ودليل التمرعي أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أمراً بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات مباشرة .

مادة ٢٠٢ - لا يجوز إبدال عقوبة الإعدام قصاصاً ولا العفو عنها إلا وفقاً لأحكام هذا الباب .

الفصل الثالث - في التعزير في القتل

مادة ٢٠٣ - إذا لم يتوافر موجب الحكم بالقصاص أو الدية وفق أحكام المواد ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٩، ٢٠٠، أو إذا حكم بالدية أو سقطت القصاص يحكم بالعقوبة التعزيرية المذمومة للفعل في هذا القانون أو أي قانون آخر .

مادة ٢٠٤ - من فوجئ بمشاهدة زوجته أو ابنته أو أمه أو أخته حال تلبيسها بالزنى فقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس .

وإذا نشأت عن فعل الجاني عاهة مستديمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ولا عقاب على الضرب أو الجرح الذي لا ينشأ عنه عاهة مستديمة .

ولا تخل أحكام الحالتين الأولى والثانية بمطالبة الجاني بالعقوبة التعزيرية المقررة . ولا جريمة في قتل الحربي .

مادة ١٩٣ - يثبت القصاص للمجنى عليه ابتداءً ، ثم ينتقل لوراث ولا يجري فيه تملك وإذا انقلب ما لا يصير ميراثاً ويتوقف القصاص على الدموى .

مادة ١٩٤ - يسقط القصاص في الأحوال الآتية :

(أ) يعفو المجنى عليه أو بعض أولياء دمه دون غيرهم ، أو بوجوب المال مصالحه برضاء الجاني في ماله ، أو بإسقاط بعض الأولياء حقهم بمصالحة على مال ، ويجب للباقي منهم نصيبه في الدية .

(ب) إذا ورث ولي الدم القصاص على أحد أصوله أو ورث القاتل القصاص بموت من له القصاص .

(ج) بموت القاتل .

وفي غير حالات المصالحة على مال ، والعفو المطلق المنصوص عليه في (٢٢١) من هذا القانون ، لا يخل سقوط القصاص بالدية .

مادة ١٩٥ - من اعتدى على غيره متعمداً أو امتنع عن القيام بواجبه المكلف به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو العقد ، بقصد العدوان ولم يقصد من ذلك قتلاً ، ولكن الاعتداء أو الامتناع أفضى إلى الموت يكون قتلاً شبه عمداً ، يعاقب عليه بالعقوبة التعزيرية المنصوص عليها في المادة (٥١٤) من هذا القانون ، إذا كان المقتول معصوم الدم وذلك دون إخلال بالدية .

مادة ١٩٦ - المجنون أو من به دابة في العقل أو غير البالغ يعتبر عمداً في حكم الخطأ وتجب فيه الدية إذا كان المقتول معصوم الدم .

مادة ١٩٧ - لا يخل تطبيق العقوبة التعزيرية المقررة قانوناً بالنسب في القتل خطأ بوجوب الدية إذا كان المقتول معصوم الدم .

مادة ١٩٨ - من تسببت عمداً أو خطأ في إسقاط جنينها أو تسببت غيرها في إسقاطه وجبت على الجاني لورثة الجنين الدية إن ألقى حياً فمات ، والغرة إن ألقى ميتاً وقد استبان بعض خاقله ، ولا يجب شيء إن ألقى ميتاً بعد موت أمه .

ولا يكون للجاني شيء من الدية أو الغرة .

وتتعدد الدية أو الغرة بتعدد ما ألقى من أجنة .

والغرة نصف عشر الدية .

ولا تخل الدية أو الغرة بالعقوبة التعزيرية المقررة قانوناً .

وفيما عدا ما تقدم تسرى على الغرة الأحكام المقررة للدية .

مادة ٢١٠ - إذا حضر ولي الدم المجهول أو الغائب قبل تنفيذ القصاص كان له طلب المضي في التنفيذ أو طلب الدية أو المصالحة على مال أو العفو وفي الحالات الثلاث الأخيرة يتبع حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٢٢١) من هذا الباب .

مادة ٢١١ - يكون ولي الدم طرفاً في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة، ويتعين إدخاله في الدعوى الجنائية وله التدخل فيها في أية حالة تكون عليها حتى صدور الحكم . ويتبع هذا الإجراء أمام محكمة النقض في حالة الحكم بالإعدام قصاصاً وتجرى على ولي الدم الأحكام المقررة للدعى بالحقوق المدنية في قانون الإجراءات الجنائية ، ويعفى من الرسوم القضائية .

الفصل الخامس - في الدية

مادة ٢١٢ - دية المقتول ذكراً أو أنثى مسلماً أو غير مسلم أربعة آلاف ومائتان وخمسون جراماً من الذهب الخالص ، ويقوم جرم الذهب بالسعر المحدد وقت ارتكاب الجريمة من مصلحة دمع المصنوعات والموازين ولا تعدد الدية بتعدد الجناة وتقدم عليهم بالتساوي وتنتهي الدية ابتداءً للجاني عليه ثم تنتقل لورثته ويحفظ للغائب نصيبه في بيت المال (الخزانة العامة) وإذا لم يكن للجاني عليه وارث آلت الدية إلى بيت المال .

وفي جرائم الخطأ إذا ساهم المجني عليه في الخطأ الذي تسبب في قتله تقسم الدية بين الجاني أو الجناة وبين المجني عليه بالتساوي بقدر عددهم ويقتطع من الدية ما يقابل حصة المجني عليه فيها . ويجرى هذا الحكم في حالة تعدد المساهمين في الخطأ .

مادة ٢١٣ - تجب الدية على الجاني في القتل العمد وشبه العمد كما تجب عليه في القتل الخطأ إذا كان قد تصالح مع أولياء الدم أو كان القتل الخطأ ثابتاً باقراره ولم تصدقه العاقلة أو كان ما يتعمله الجاني من الدية دون ثلثها .

وتجب الدية على العاقلة في القتل الواقع من المجنون أو ممن به عاهة في العقل أو من غير البالغ ، وكذلك في القتل الخطأ في غير الأحوال المبينة في الفقرة السابقة إلا أن يكون مؤمناً من المسؤولية الناشئة عنه ، فتجب الدية على المؤمن في حدود التزامه فإن بقي منها شيء كان على العاقلة .

مادة ٢١٤ - عاقلة الجاني هي الجهة التي بدعى إليها كالسلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو القوات المسلحة أو القطاع العام أو القنصلية أو الجمعية أو الغربة أو الاتحاد أو أي تنظيم مهني أو حرفي .

وإذا لم يكن للجاني دافعة وجبت الدية في بيت المال .

مادة ٢١٥ - في القتل غير الموجب للقصاص إذا لم يكن لمن وجبت عليه الدية مال يفي بها وجبت كلها أو ما بقى منها في بيت المال .

وفي جميع الأحوال لا يجوز المطالبة أمام أية محكمة بدية أو تعويض . ويثبت التلّيس بالزنى في حكم هذه المادة بكافة طرق الإثبات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية .

مادة ٢٠٥ - مع عدم الإخلال بالدية أو الغرة تطبق على القتل أو إسقاط الجنين الذي يقع من غير البالغ بالأمارات الطبيعية أحكام هذا القانون والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

ومع ذلك يجوز الحكم بالضرب بعصا رفيعة من عشر إلى خمسين بدلاً من التدبير المقرر بقانون الأحداث أو بالإضافة إليه .

الفصل الرابع - في أولياء الدم

مادة ٢٠٦ - إذا وقعت جريمة قتل أو إسقاط جنين كان على سلطة التحقيق إعلان أولياء الدم بحصول الجريمة ودعوتهم للحضور في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانهم لسماع أقوالهم .

وأولياء الدم هم ورثة للقتيل وقت وفاته أو ورثة الجنين عند إسقاطه .

مادة ٢٠٧ - إذا كان القتل موجباً للقصاص فعل أولياء الدم تحديد موقفهم من القصاص أو الدية أو المصالحة على مال أو العفو وذلك بحضور تحقيق النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة بحسب الأحوال وإذا لم يكن لولي الدم محل إقامة معلوم أو مضت ثلاثون يوماً على دعوته للحضور أمام سلطة التحقيق أو على إعلانها للحضور أمام المحكمة وجب المضي في الإجراءات .

مادة ٢٠٨ - في حالة القتل الموجب للقصاص إذا كان ولي الدم دون البلوغ أو مجنوناً أو معتوهاً أو ذافقلاً أو سفهاً أو عاجزاً عن التعبير عن إرادته لأى سبب آخر كان لأبيه المطالبة بالقصاص وكان له ولغيره ممن ينوب عن ولي ولي الدم وللنيابة العامة - في حالة عدم وجود من ينوب عن ولي الدم - المطالبة بالدية أو المصالحة على مال لا يقل عنها وللمن بلغ من أولياء الدم المطالبة بأى مما تقدم أو العفو دون توقف على بلوغ غيره .

ولولى الدم الذي صار كامل الأهلية ، وقادراً على التعبير عن إرادته قبل تنفيذ الحكم المطالبة بأى مما تقدم أو العفو .

وتعتبر النيابة العامة ولي دم من ليس له ولي دم أو من كان وليه مجهولاً أو غائباً وتعذر إعلانها أو أعلن ولم يحدد موقفه على النحو المبين في المادة السابقة وتكون لها الحقوق المقررة لولى الدم .

مادة ٢٠٩ - في حالة القتل الموجب للدية أو إسقاط الجنين الموجب لها أو للغرة يكون لولى الدم المطالبة بها أو المصالحة على مال أو العفو ، ويكون للأب أو لغيره من الأولياء وللنيابة العامة حسب الأحوال المذكورة في المادة السابقة المطالبة بالدية أو الغرة .

مادة ٢٢٥ - لا تجوز المطالبة أمام المحاكم بأى تعويض فى حالة الحكم بالقصاص أو الدية عن الجرائم المشار إليها فى هذا الباب .

٢٢٦ - لا ينفذ الحكم الصادر بالدية أو بالجزء المقدّر منها إلا إذا أصبح نهائيا .

٢ - وإذا لم يرق المحكوم عليه بتنفيذ هذا الحكم بعد النسيئة عليه بالدفع كان للمحكوم له أن يرفع دعوى أمام محكمة الجناح التى يقع بدائرتها محل إقامة المحكوم عليه ، فإذا ثبتت قدرته جاز لها أن تمهله مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مع أمره بالدفع فإذا امتنع بغير مسوغ حكمت المحكمة بحبسه حتى يتم الدفع .

٣ - ولا يخل حكم الفقرة السابقة بما للمحكوم له من حق التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق المقررة قانونا .

الباب الثامن

جرائم الاعتداء على مادون النفس

الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ٢٢٧ - تسرى أحكام هذا الباب فى شأن جرائم الاعتداء على مادون النفس التى تلحق بالمجنى عليه أى أذى من أنواع الأذى الآتية :

(أ) قطع طرف أو ماني حكمة .

(ب) فقد حاسة أو منفعة من منافع الأطراف أو ماني حكمها فقدا كلياً أو فقدا جزئياً ولو مع بقاء أعيانها .

(ج) الشجاج وهى جروح الرأس والوجه .

(د) الجراح وهى جروح الجسد فى غير الرأس والوجه .

مادة ٢٢٨ - ١ - يعاقب على الجرائم المنصوص عليها فى المادة السابقة بالقصاص أو بالدية وفقاً لأحكام هذا الباب .

٢ - وفى الحالات التى لا يعاقب الجاني فيها بالقصاص لعدم توافر الشروط المشار إليها فى المادة (٢٣٤) من هذا القانون أو التى يسقط فيها القصاص ، تطبق العقوبات التعزيرية الواردة فى هذا القانون أو أى قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقباً عليها قانوناً وثبت للقاضي وقوعها بأى دليل أو قرينة ، وذلك مع عدم الإخلال بالدية إن كان لها محل وفقاً لأحكام الديات المنصوص عليها فى هذا الباب .

مادة ٢٢٩ - جريمة الاعتداء على مادون النفس الموجبة للقصاص جنائية ، أما التى لا تتوجب القصاص فيحدد نوعها بالعقوبة المقررة لها وفقاً لأحكام المادتين ١١ ، ١٢ من هذا القانون .

مادة ٢٣٠ - مع مراعاة مانص عليه فى هذا الباب من شروط خاصة للعقاب بالقصاص يشترط للعقاب بالقصاص أو للحكم بالدية أن

وإذا لم يعرف القاتل وجبت دية المقتول فى بيت المال .
مادة ٢١٦ - تجرى على العاقلة الأحكام المقررة للسئول عن الحقوق المدنية فى قانون الإجراءات الجنائية .

مادة ٢١٧ - تجب الدية حالة فى مال الجاني ومنجمة على ثلاث سنوات فى مال العاقلة ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بتقسيم الدية الواجبة فى مال الجاني لمدة أقصاها ثلاث سنوات إذا قدم كفالة يقبلها ولى الدم ودية القتل شبه العمد أو الخطأ يجوز أن تكون منجمة على ثلاث سنوات بشرط تقديم كفالة يقبلها ولى الدم .

مادة ٢١٨ - إذا ثبت القتل الموجب للقصاص واختار ولى الدم الدية أو تصالح على مال قضت المحكمة بأداء الدية أو المال المتصالح عليه فى الحال أو فى الأجل الذى يقبله ولى وحددت جلسة للتحقق من الأداء فإذا لم يتم ، وطلب ولى الدم القصاص حكمت المحكمة به ، ولا يشترط فى هذه الحالة أن تكون المحكمة مشككة من قضاء آخرين .

مادة ٢١٩ - فى القتل الموجب للقصاص يجوز أن يتم الصلح على الدية المحددة أو على ما هو أكثر أو أقل منها .

مادة ٢٢٠ - فى القتل غير العمد الموجب لدية لا يجوز التصالح أو الإقرار بمال يجاوز الدية .

الفصل السادس - أحكام متنوعة

مادة ٢٢١ - العفو عن القصاص يكون على دية ويجوز أن يكون صفواً مطلقاً متى كان صريحاً فى الإبراء منها وفى هذه الحالة لا يقبل العدول عنه ويثبت العفو على النحو المبين بالمادة (٢٠٧) .

والعفو يكون للمجنى عليه أو أحد أولياء الدم حتى تنفيذ القصاص وإذا حصل العفو قبل تنفيذ القصاص فعلى النيابة العامة تقديم القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم فى الموضوع حسب الأحوال للظفر فى الحكم بالدية وبالعقوبة التعزيرية المقررة .

مادة ٢٢٢ - يقبل رجوع الجاني عن إقراره إلى ما قبل تنفيذ القصاص وفى هذه الحالة على رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه إعادة القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم فى الموضوع لنظرها من جديد .

مادة ٢٢٣ - القتل العمد المعاقب عليه بالإعدام قصاصاً ، جنائية أما الجرائم الأخرى فيحدد نوعها وفق أحكام المادتين (١١ ، ١٢) من هذا القانون .

مادة ٢٢٤ - لا تسرى الأحكام المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية فى شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة ، على الجرائم المستوجبة للإعدام قصاصاً أو الدية أو الغرة .

الفصل الثاني - شروط القصاص

مادة ٢٣٤ : ١ - كل من أتى عمدا فعلا من أفعال الاعتداء على مادون النفس قاصدا من ذلك إيذاء المجنى عليه بأى أذى من أنواع الإيذاء التى يجرى فيها القصاص طبقا لأحكام المواد من ٢٣٨ إلى ٢٤٠ يعاقب بالقصاص متى وقع هذا الأذى بالفعل وتوافرت الشروط المبينة فى المادتين ٢٣٣ ، ٢٣٥ .

ويدخل فى الاعتداء الموجب للقصاص :

(أ) امتناع الجاني بقصد الإيذاء عن القيام بواجبه المكلف به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو العقد ، إذا كان من شأن هذا الامتناع أن يؤدي إلى إلحاق أذى بالمجنى عليه مما يجرى فيه القصاص ووقع هذا الأذى نتيجة الامتناع .

(ب) إكراه الجاني غيره على الاعتداء إكراها يجهله يخشى على النفس أو العرض إذا وقع الاعتداء تحت تأثير هذا الإكراه .

(ج) إكراه الغير على الاقرار على نفسه بغير الحق بجريرة حكم عليه فيها بالقصاص بناء على هذا الاقرار وحده ونفذ الحكم .

(د) شهادة الزور إذا أدت وحدها إلى الحكم على آخر بالقصاص ونفذ الحكم .

مادة ٢٣٥ - مع مراعاة أحكام المادة ٢٣٠ من هذا القانون ، يشترط لاعتداف بالقصاص فى جرائم الاعتداء على مادون النفس ما يأتى :

١ - أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً .

٢ - أن يكون المجنى عليه مكافئاً للجاني على الأقل ، وفى تطبيق هذا الشرط تعتبر الانثى مكافئة للذكر ، ويعتبر كل من الذمى والمستأنس مكافئاً للمسلم .

٣ - ألا يكون المجنى عليه فرعاً للجاني .

٤ - تحقق المماثلة وإمكان استيفاء المثل من غير حيف وفقاً لأحكام المادتين ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

٥ - أن يطلب المجنى عليه القصاص وفقاً لأحكام هذا الباب .

مادة ٢٣٦ - ١ - فى تطبيق أحكام هذا الباب ، يقصد بالمماثلة أن يكون المحل المراد القصاص فيه من الجاني مماثل للمحل الذى وقع عليه الاعتداء فى المجنى عليه ، وذلك من النواحي الآتية :

(أ) من حيث الجنس والموضع ، فلا يقتصر إلا من نظير العضو الذى وقع عليه الأذى المتحد معه فى الاسم والموضع .

يكون المجنى عليه معصوم الدم ، ويعتبر غير معصوم الدم إذا تحققت فى شأنه إحدى الحالات الآتية .

الأولى - إذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله قصاصاً وكان الجاني من أولياء الدم .

الثانية - إذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله حداً .

الثالثة - إذا كان حريياً غير مستأنس ، والحربى هو غير المسلم التابع لدولة غير إسلامية بينما وبين دولة إسلامية حرب معلنة أو فعلية .

ولا تخل أحكام الحالتين الأولى والثانية بمعاقة الجاني بالعقوبة التعزيرية المقررة .

مادة ٢٣١ - المجنون أو من به عاهة فى العقل أو غير البالغ يعتبر عمده فى حكم الخطأ وتجب فيه الدية .

مادة ٢٣٢ : ١ - مع عدم الإخلال بالدية تعاقب على جرائم الاعتداء على مادون النفس التى تقع من غير البالغ بالأمارات الطبيعية أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

٢ - ومع ذلك يجوز الحكم بالضرب بمصا رفعة من خمس إلى ثلاثين بدلا من التدبير المقرر بقانون الأحداث أو بالاضافة اليه .

مادة ٢٣٣ : ١ - اثبات جرائم الاعتداء على مادون النفس الموجبة للقصاص يكون فى مجامع القضاء بأحدى الوسيلتين الآتيتين :

الأولى - إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً وقت الاقرار ، غير متمم فى اقراره ، وأن يكون اقراره صريحاً واضحاً منصفاً على ارتكاب الجريمة بشروطها ، ولا يقبل الرجوع عن الاقرار .

الثانية - شهادة رجلين بالغين عاقلين مدلين مختارين غير متممين فى شهادتهما بمعمرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

وفتراض فى الشاهد العدالة ما لم يقدم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعينة ، لانقلا من قول الغير وصريحة فى الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

ولا يعد المجنى عليه شاهداً إلا إذا شهد لغيره .

٢ - أما باقى الجرائم فيكون اثباتها وفق أحكام قانون الاجراءات الجنائية .

٧ - اليد :

(أ) إذا كان القطع من مفصل قطع بمثل من يد الجاني ، ويطبق ذلك على قطع الأظفار والأصابع واليد من الكوع أو من المرفق أو من المنكب .

(ب) فإذا كان القطع من غير مفصل جاز للجاني عليه أن يطالب القصاص من أول مفصل داخل في القطع مع حقه في جزء من الدية عن الفرق تقدره المحكمة .

٨ - الرجل : وتطبق في شأنها أحكام اليد ، فالساق كالذراع والفخذ كالعضد والقدم وأصابعها كالأكباد وأصابعها .

٩ - الذكر : إذا استوعبه القطع ، ولا قصاص في بعضه إلا إذا كان القطع من الحشفة .

١٠ - الأنثيان : وتؤخذ الواحدة بنظيرتها بشرط ضمان سلامة الأخرى .

مادة ٢٣٩ - لا يقتصر في اذهاب الحواس والمنافع مع بقاء أعيانها إلا إذا أفقد الجاني الحاسة أو المنفعة إتماماً كاملاً وأمكن إستيفاء المثل من غير أية مجاوزة ، وذلك ونقائماً تقرره الجهة الطبية المختصة .

مادة ٢٤٠ - ١ - لا قصاص في الشجاج إلا في الموضحة ، وهي الشجة التي يحدثها الجاني في وجه المجني عليه أو في رأسه وتوضح العظم ولا تؤثر فيه .

٢ - ولا قصاص في جروح الجسد .

مادة ٢٤١ - إذا أدت سرية الجريمة إلى قطع طرف أو ما في حكمه أو فقدت منفعة مما يجري فيه القصاص فيقتبع ما يأتي :

(أ) إن كانت الجريمة الأصلية لا قصاص فيها ، فلا قصاص كذلك في سريةها .

(ب) أما إذا كانت الجريمة الأصلية من جرائم القصاص ، فتوقع عقوبة القصاص الخاصة بها فقط متى توافرت الشروط ، ولا قصاص في سريةها .

(ج) ولا يخل امتناع القصاص في الحالة المنصوص عليها في البند (أ) وامتناع القصاص في السرية في الحالة المنصوص عليها في البند (ب) بحق المجني عليه في الدية أو جرمها عما امتنع فيه القصاص وذلك وفقاً لأحكام الديات المنصوص عليها في هذا الباب .

ويقصد بالسرية امتداد أثر الجريمة التي وقعت على عضو معين إلى عضو آخر أو إلى منفعته .

(ب) من حيث السلامة ، فلا يؤخذ الصحيح بالأشل أو بالمعيب ولا الكامل بالناقص ، ولا الأصلي بالزائد ، ويجوز العكس إذا اختار المجني عليه ذلك ولم يكن ثمة خطورة على الجاني ، وفي هذه الحالة لا يحق للجاني عليه اقتضاء جزء من الدية مقابل الفرق .

(ج) من حيث القدر . فيؤخذ كل المحل بكل المحل ، ويؤخذ ببعضه ببعضه إلا حيث لا يجوز القصاص في البعض وفقاً لأحكام هذا الباب ، ويحدد البعض الذي يؤخذ على أساس نسبة ما قطع من المحل .

٢ - ولا يعتد في المماثلة بوجوه الاختلاف الأخرى كالصغر أو الكبير الصحة أو المرض والقوة أو الضعف والجمال أو القبح .

مادة ٢٣٧ - يشترط لإمكان إستيفاء المثل من غير حيف ألا يترتب على القصاص هلاك الجاني أو مجاوزة حدود الأذى الذي ألحقه المجني عليه ذلك ونقائماً تقرره الجهة الطبية المختصة .

الفصل الثالث - أنواع الإيذاء التي يجري فيها القصاص

مادة ٢٣٨ - لا قصاص إلا فيما يقطع من المفاصل أو فيما كان له أحد معلوم ينتهي عنده . ولا في العظم إلا في السن ، ولا في قطع الأطراف عموماً وما في حكمها إلا بالنسبة إلى الأطراف الآتية :

١ - العين المبصرة - إذا قلت بكاملها .

٢ - الأنف .

(أ) يؤخذ المارن بالمارن .

(ب) وإذا قطع الأنف من القصبة فلا قصاص في الزائد على المارن ويأخذ المجني عليه أرشاً عن الزائد تقدره المحكمة .

(ج) ولا فرق بين أشم وأخشم .

٣ - الأذن : وتؤخذ أذن السميع بالأصم ، ولا تؤخذ الصحيحة بالمشقوقة .

٤ - السن : إذا قلت قلت نظيرتها من الجاني ، وإذا كسرت كسر من نظيرتها بقدر ما كسر .

ولا يقتصر للسن إلا إذا كان المجني عليه قد أفقر ، فإن لم يكن كذلك فينتظر المسدة التي تحددها الجهة الطبية المختصة ، ويقتصر من الجاني إذا لم يظهر بدل السن بعد انقضاء هذه المدة .

٥ - الشفة : إذا قطعت كلها ، ولا قصاص في قطع بعضها .

٦ - اللسان : إذا استوعبه القطع ، ولا قصاص في قطع بعضه .

الفصل الرابع - تعدد الجرائم الموجبة للقصاص وتداخلها مع غيرها

مادة ٢٤٢ - إذا قطع الجاني محال متماثلة من مجنى عليهم متعددين وكانت جميعها موجبة للقصاص، عوقب بالقصاص إذا طلبوه جميعا وتوافرت الشروط المقررة، وتجب على الجاني ديات المحال التي قطعها عدا واحدة وتقيم هذه الديات على المجنى عليهم جميعا بالتساوي .

وعاقب بالقصاص كذلك إذا طلبه أحد منهم، وفي هذه الحالة يكون لكل من الباقيين الحق في دية ما قطع منه وفقا لأحكام الديات .

مادة ٢٤٣ - إذا قطع الجاني محال مختلفة من مجنى عليه واحد أو من مجنى عليهم متعددين وكانت جميعها موجبة للقصاص، اقتصر منه بما قطع .

مادة ٢٤٤ - ١ - إذا قطع الجاني طرفا ثم قطع آخر يدخل فيه ما قطعه أولا وكان ذلك من مجنى عليه واحد، يكتفى بالقصاص للقطع الأكبر إلا إذا كان فعل الجاني على سبيل المثلة فيقتصر منه للقطعين الأصغر فالأكبر، وذلك متى توافرت شروط القصاص .

٢ - ويطبق هذا الحكم في حالة تعدد المجنى عليهم متى طلبوا القصاص . أما إذا طلب بعضهم الدية وبعضهم القصاص، فيقتصر لمن طلب القصاص وتستحق الدية وفقا لمادة (٢٤٢) ولسائر أحكام الديات المنصوص عليها في هذا الباب .

مادة ٢٤٥ - ١ - إذا ارتكب الجاني جريمة اعتداء على مادون النفس مما فيه قصاص، وأخرى معاقبا عليها بالإعدام حدا أو قصاصا أو تعزيرا، فإن عقوبة الإعدام تجب عقوبة القصاص إذا طلبه المجنى عليه أما إذا طلب الدية فلا تخل عقوبة الإعدام بحقه فيه .

٢ - وإذا ارتكب الجاني جريمة اعتداء على مادون النفس، مما فيه قصاص وأخرى في الدية أو معاقبا عليها بغير الإعدام، فلا تخصل العقوبات عن الجرائم الأخرى بعقوبة القصاص التي تقدم على غيرها عند اتحاد المحل .

٣ - وتكون عقوبة القصاص أسبق من الترتيب من العقوبات المبينة في المادة (٧٢) من هذا القانون .

الفصل الخامس - تعدد الجناة

مادة ٢٤٦ - ١ - إذا تعدد الجناة في جريمة موجبة للقصاص فللمجنى عليه الحق في طلب القصاص منهم متى توافرت شرائطه في حق كل منهم، كما له الحق في العفو عنهم أو عن بعضهم على دية أو بدونها .

٢ - فإذا عفا عنهم على الدية قسمت عليهم بالتساوي، وإن عفا عن بعضهم فعلى المعفو عنه قسطه من الدية .

مادة ٢٤٧ - إذا لم يكن الاشتراك بالمباشرة في الجريمة الموجبة للقصاص، يكتفى بتوقيع العقوبة التعزيرية على الشريك وفقا لأحكام الاشتراك المقررة في هذا القانون .

مادة ٢٤٨ - إذا ارتكبت جريمة موجبة للقصاص بطريق الأمر وكان المأمور صبيبا لم يتم السابعة من عمره أو مجنونا أو به عاهة في العقل، اقتصر من الأمر وحده .

مادة ٢٤٩ - لا أثر للظروف الخاصة بأحد الفاعلين من حيث امتناع القصاص أو المسؤولية أو تخفيفها أو القصد الجنائي على بقية الجناة .

الفصل السادس - سقوط القصاص

مادة ٢٥٠ - يسقط القصاص بالعفو أو بالصلح أو بفوات محل القصاص .

مادة ٢٥١ - ١ - العفو عن القصاص يكون على دية أو الجزء المقدر منها، ويجوز أن يكون عفوا مطلقا متى كان صريحا في الإبراء منها وفي الحالة الأخيرة لا يقبل العدول عنه .

٢ - والعفو يكون للمجنى عليه إذا كان كامل الأهلية فإذا لم يكن كذلك قام أبوه مقامه في طلب القصاص وكان للاب أو لغيره ممن ينوب عن المجنى عليه المطالبة بالدية أو الصلح على مال لا يقل عنها، وللمجنى عليه الذي صار كامل الأهلية قبل تنفيذ الحكم الحق في طلب القصاص أو غيره مما تقدم .

٣ - تنوب النيابة العامة عن عديم الأهلية أو ناقصها إذا لم يكن له نائب أو كان نائبه مجهولا أو غائبا أو تعذر إعلانه أو أعلن ولم يحدد موقفه وتكون لها كافة الحقوق المقررة لغير الأب ممن ينوب عن المجنى عليه .

مادة ٢٥٢ - ١ - يشبث العفو أمام النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة بحسب الأحوال .

٢ - ويظل للمجنى عليه ولما قام مقامه في طلب القصاص الحق في العفو إلى ما قبل تنفيذ الحكم .

مادة ٢٥٣ - إذا حصل العفو عن القصاص قبل تنفيذ الحكم به فعلى النيابة العامة تقديم القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم في

٤ - دية كاملة في جريمة كسر العمود الفقري إذا ترتب على الكسر فقد القدرة على المشي أو الجماع .

٥ - دية كاملة في جريمة قطع اليدين أو الرجلين أو أصابعهما أو قطع الأذنين أو أنفشتين أو اللشيين أو ثدي المرأة أو في قلع العينين ، وتستحق نصف الدية إذا اقتصر القطع أو القلع على أحد العضوين .

٦ - عشر الدية في جريمة قطع الأصبع ونصف دية الأصبع في قطع أعملة الأصبع الإبهام وثلاثها في سائر الأناامل في اليد أو الرجل .

٧ - جزء من عشرين من الدية في جريمة قلع السن .

مادة ٢٦٠ - تقدر الدية أو الجزء المستحق منها في جرائم افقاد منافع الأعضاء مع بقاء أعيانها على النحو الآتي :

١ - دية كاملة إذا ترتب على الجريمة فقد حاسة البصر أو السمع أو الشم ، ونصف الدية إذا ترتب على الجريمة فقد حاسة البصر من إحدى العينين أو حاسة السمع من إحدى الأذنين أو حاسة الشم من أحد المنخرين .

٢ - دية كاملة في افقاد العقل أو افقاد حاسة الذوق أو اللمس .

٣ - دية كاملة إذا نشأ عن الجريمة العجز عن الكلام أو المشي أو الجماع .

مادة ٢٦١ - يقدر الجزء المستحق من الدية في جرائم الشجاج على النحو الآتي :

١ - في جريمة إحداث موضحة يستحق جزء من عشرين من الدية .

٢ - في جريمة إحداث هاشمة وهي إصابة بالرأس أو بالوجه تهشم العظم ، يستحق عشر الدية .

٣ - في جريمة إحداث منقلة وهي إصابة بالرأس أو بالوجه تنقل العظم ، يستحق ثلث الدية .

٤ - في جريمة إحداث آمة أو مأمومة وهي إصابة تصل إلى أم الدماغ فوق المخ يستحق ثلث الدية .

٥ - في جريمة إحداث دائمة وهي إصابة تصل إلى المخ يستحق ثلث الدية وتزيد عليه المحكمة إذا نشأت عن الإصابة إضرار أخرى .

مادة ٢٦٢ - يستحق ثلث الدية في الجرائم التي ينشأ عنها جرح جائف وهو النافذ إلى التجويف الصدري أو البطنى وإذا نفذت الحائفة من الجانب الآخر اعتبرت جائفتين .

الموضوع حسب الأحوال للنظر في الحكم بالدية أو بالجزء المقدر منها دون الإخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة .

مادة ٢٥٤ - في الاعتداء الموجب للقصاص يجوز أن يتم الصلح على الدية المحددة أو على ما هو أكثر أو أقل منها .

مادة ٢٥٥ - لا يعتد بالصلح إلا إذا تم إثباته أمام النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو المحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى .

مادة ٢٥٦ - إذا سقط القصاص بفوات محله قبل تنفيذ الحكم به اتبعت أحكام المادة (٢٥٣) من هذا القانون دون الإخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة .

الفصل السابع - الدية وما يستحق منها في جرائم الاعتداء على مادون النفس

مادة ٢٥٧ - يحكم بالدية أو بالجزء المقدر منها وتستحق للجنى عليه في حالات امتناع عقوبة القصاص في جرائم الاعتداء على مادون النفس إذا وقعت عمداً وفي حالة وقوع هذه الجرائم بطريق الخطأ متى ألحقت بالجنى عليه أى أذى من أنواع الإيذاء المنصوص عليها في المادة (٢٢٧) وذلك دون الإخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة .

مادة ٢٥٨ - ١ - الدية الكاملة أربعة آلاف ومائتان وخمسون جراماً من الذهب الخالص ويقوم جرم الذهب بالسعر المحدد وقت ارتكاب الجريمة من مصلحة دمع المصوغات والموازين .

٢ - ولا يختلف مقدار الدية باختلاف جنس المجنى عليه أو دينه .

٣ - ولا تعدد الدية بتعدد الجناة وتعمم عليهم بالتساوى .

٤ - وفي جرائم الخطأ إذا ساهم المجنى عليه في الخطأ تقسم الدية بين الجاني أو الجناة وبين المجنى عليه بالتساوى بقدر عددهم ويقطع من الدية ما يقابل حصة المجنى فيها .

٥ - وتطبق الفقرات الثلاث السابقة على الجزء المقدر من الدية .

مادة ٢٥٩ - تقدر الدية أو الجزء المستحق منها في جرائم قطع الأطراف وما في حكمها على النحو الآتي :

١ - دية كاملة في جريمة قطع الأنف من المارن أو مع القصبة ، وثلث الدية إذا قطع أحد المنخرين أو الحاجز بينهما .

٢ - دية كاملة في جريمة قطع اللسان إذا استوعبه القطع .

٣ - دية كاملة في جريمة قطع الذكر كله أو حشفته .

٢ - وتجوز الدية أو الجزء المقدر منها على العاقلة في الاعتداء الواقع من المجنون أو ممن به عاهة في العقل أو من غير البالغ وكذلك في الإصابة الخطأ في غير الأحوال المبينة في الفقرة السابقة إلا أن يكون مؤمناً بالمسؤولية الناشئة عنه فتجب الدية على المؤمن في حدود التزامه فإن بقي منها شيء كان على العاقلة .

مادة ٢٦٨ - تجب الدية حالة في مال الجاني ومنجمة على ثلاث سنين في مال العاقلة ومع ذلك يجوز للحكمة أن تأمر بتفسيط الدية الواجبة في مال الجاني لمدة أقصاها ثلاث سنين إذا قدم كفالة يقبلها المجني عليه .

مادة ٢٦٩ - ١ - عاقلة الجاني هي الجهة التي ينتمي إليها كالسلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو القوات المسلحة أو القطاع العام أو النقابة أو الجمعية أو القرية أو الاتحاد أو أي تنظيم مهني أو حرفي .

٢ - وتكون العاقلة طرفاً في الدعوى الجنائية في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ، كلما وجبت عليها الدية أو الجزء المقدر منها ، ويتعين إعلانها بالدعوى .

مادة ٢٧٠ - ١ - في الاعتداء غير الموجب للقصاص إذا لم يكن لمن وجبت عليه الدية مال يفي بها ، وجبت كلها أو ما بقي منها في بيت المال .

٢ - وفي حالة وجوب الدية على العاقلة تجب الدية في بيت المال إذا لم تكن للجاني عاقلة .

٣ - كما تجب الدية في بيت المال في كافة الحالات التي لا يعرف فيها الجاني .

٤ - وتسرى الأحكام المتقدمة بالنسبة للدية الكاملة أو الجزء المقدر منها .

مادة ٢٧١ - إذا ثبت الاعتداء الموجب للقصاص واختار المجني عليه الدية أو اختارها من قام مقامه في طلب القصاص أو تصالح أحدهما على مال ، قضت المحكمة بأداء الدية أو المال المتصالح عليه في الحال أو في الأجل الذي يقبله المجني عليه أو من قام مقامه وحددت جلسة للتحقق من الأداء فإذا لم يتم وطلب المجني عليه أو من قام مقامه القصاص حكمت المحكمة به ، ولا يشترط في هذه الحالة أن تكون المحكمة مشكلة من قضاة آخرين .

مادة ٢٦٣ - تقدر المحكمة الجزء المستحق من الدية للمجني عليه إذا نشأ عن إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد الأربع السابقة قطع جزء من العضو أو فقد جزئ من منفعة عضو أو جرح غير نافذ أو أية إصابة ليس فيها جزء مقدر من الدية ، ويكون تقدير الجزء المستحق من الدية بحسب جسامته الاعتداء والضرر المترتب على الجريمة مع مراعاة النسب المحددة في هذا الباب .

ولاحظة أن تستعين في تحديد الضرر برأي أهل الخبرة .

مادة ٢٦٤ - تعدد الديات أو الأجزاء المقدرة منها إذا نشأ عن الجريمة قطع أكثر من عضو أو فقد أكثر من منفعة أو حدوث أكثر من شدة أو جرح . كما تعدد كذلك إذا اجتمع نوع من هذه الجرائم مع الآخر .

مادة ٢٦٥ - لا تعدد الديات أو الأجزاء المقدرة منها في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا نشأ عن الجريمة فقد عضو واحد ولو تعددت منافعه .

(ب) إذا نشأ عن الجريمة قطع طرف يدخل في طرف آخر أكبر منه وكانا متساويين في الدية ثم قطع الباقي أو جزء منه بجريمة أخرى .

وفي الحالة الأخيرة يقدر الفاضل ما يستحق للمجني عليه عن الباقي من الطرف الأكبر .

مادة ٢٦٦ - ١ - في الاعتداء غير الموجب للقصاص لا يجوز للمجني عليه الصالح على مال يجاوز الدية أو الجزء المقدر منها بنص في هذا الباب .

٢ - ولا يكون للأب أو لغيره ممن يتوب عن المجني عليه أو للنيابة العامة بحسب الأحوال المبينة في المادة (٢٥١) إلا المطالبة بالدية أو الجزء المقدر منها .

٣ - وفي غير الأحوال المنصوص عليها في هذا الباب لا تجوز المطالبة أمام المحاكم بأي تمويض عن الجرائم التي يحكم فيها بالقصاص أو بالدية .

مادة ٢٦٧ - ١ - تجب الدية أو الجزء المقدر منها في مال الجاني . (أ) إذا وقعت الجريمة عمداً .

(ب) إذا وقعت الجريمة خطأ وكانت ثابتة بإقراره ولم تصدقه العاقلة أو كان قد تصالح مع المجني عليه أو كان ما يتحمله الجاني من الدية دون ثلثها .

الفصل الثامن - الإجراءات

مادة ٢٧٢ - على الجهة القائمة بجمع الاستدلالات أو التحقيق عند إبلاغها بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أن تثبت في محضرها الإصابة أو الإصابات التي لحقت بالجنى عليه وتصفها وصفا كافيا .

٢ - وعليها أن تحيل الجنى عليه إلى الطبيب المختص أو الطبيب الشرعى بحسب الأحوال وذلك لتحديد إصاباته أو ماقطع من أطرافه ووصفها وصفا دقيقا وتقدير المدة اللازمة لعلاجها وما قد يترتب عليها من آثار .

مادة ٢٧٣ - ١ - على الجهة القائمة بالتحقيق أن تتحقق قبل التصرف في الدعوى من شفاء الجنى عليه أو مآل الإصابة التي لحقت به بسبب الجريمة وذلك بمعرفة الطبيب المختص .

٢ - وعليها أن تعلن الجنى عليه لشخصه للظهور خلال ثلاثين يوما من تاريخ إيداعه لتحديد موقفه من القصاص أو العفو أو الصلح وعلى أن يتضمن الإعلان التنبيه على الجنى عليه أنه إذا تخلف عن الحضور في الأجل المغروب بدون مذر بالرفم من إعلان الشخص له صبر متازلا من حقه من القصاص . فإذا حضر أثبت طلبه في محضر رسمي .

مادة ٢٧٤ - ١ - إذا كان الجنى عليه مديم الأهلية أو ناقصا وجب إعلان من ينوب عنه قانونا للظهور خلال ثلاثين يوما لتحديد موقفه من الدية أو الصلح على مال لا يقل عنها حسب الأحوال .

٢ - وإذا كان النائب هو الأب سرت عليه كافة الأحكام الخاصة بإعلان الجنى عليه المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة .

٣ - فإذا حضر النائب عن الجنى عليه أثبت طلبه في محضر رسمي .

مادة ٢٧٥ - إذا لم يحضر الجنى عليه أو نائبة قانونا ومضت المدة المشار إليها في المادتين السابقتين بعد الإعلان أو تعذر الإعلان لشخص الجنى عليه أو لشخص من قام مقامه في طلب القصاص ، سارت النيابة العامة في إجراءات الدعوى الجنائية بطالب توقيع العقوبة التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أى قانون آخر ، مع عدم الإخلال بحق الجنى عليه في المطالبة بالدية أو الجزء المقرر منها عند حضوره ، وبحق النيابة العامة في طلب الحكم بذلك لمدى الأهلية أو ناقصها طبقا لأحكام المادتين ٢٥١ ، ٢٦٦ من هذا القانون علاوة على العقوبة التعزيرية .

مادة ٢٧٦ - ١ - يكون الجنى عليه أو من ينوب عنه قانونا ، طرفا في الدعوى الجنائية الناشئة عن أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ، ويتمين إعلانه بالدعوى ولما تدخل فيها لتحديد موقفه حتى صدور الحكم .

ويتبع هذا الإجراء أمام محكمة النقض .

٢ - وينحى الجنى عليه أو من ينوب عنه قانونا من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضى .

مادة ٢٧٧ - فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص في هذا الباب ، تسرى على الجنى عليه أو من ينوب عنه الأحكام المقررة للمدعى بالحقوق المدنية في قانون الإجراءات الجنائية وتسرى على العائلة الأحكام المقررة للمسئول عن الحقوق المدنية في القانون المذكور .

مادة ٢٧٨ - في الأحوال التي تعتبر الجريمة فيها جنابة طبقا للمادة (٢٢٩) من هذا القانون ترفع الدعوى من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه بإحالتها إلى محكمة الجنابات مباشرة .

مادة ٢٧٩ - ١ - تحكم المحكمة بالقصاص أو بالدية أو بالجزء المقرر منها متى توافرت الشروط المقررة في هذا الباب .

٢ - ولا يجوز إبدال هذه العقوبة ولا العفو عنها إلا وفقا لأحكام هذا الباب .

مادة ٢٨٠ - تنفذ عقوبة القصاص في مستشفى السجن أو في مستشفى عام بمعرفة طبيب أخصائي ، وعلى النيابة العامة إرسال أوراق الدعوى والتقارير الطبية إلى المستشفى قبل اليوم المحدد للتنفيذ بسبعة أيام على الأقل ليتم تنفيذ العقوبة على وجه المأمالة .

٢ - ويجرى الكشف الطبي على المحكوم عليه قبل التنفيذ ، فإذا اتضح الخطر عليه وجب على الطبيب تنفيذ الحكم بالقصاص ، ويقدم للمحكوم عليه بعد التنفيذ ما يلزم من إسعاف وعلاج .

٣ - ويؤجل التنفيذ كلما كانت فيه خطورة على المحكوم عليه وذلك بقرار من رئيس النيابة الذى يقع التنفيذ في دائرته بعد أخذ رأى الطبيب المختص .

مادة ٢٨١ - ١ - تنفذ عقوبة القصاص بحضور أحد وكلاء النائب العام ، ويعلن الجنى عليه أو من قام مقامه في طلب القصاص لحضور التنفيذ وذلك قبل

إقامة المحكوم عليه ، فإذا ثبت قدرته جزئيا أن تمهله مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مع أمره بالدفع فإذا امتنع بغير مسوغ حكمت المحكمة بحبسه حتى يتم الدفع .

٣ - ولا يخل حكم الفقرة السابقة بما للمحكوم له من حق التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق المقررة قانونا .

الفصل التاسع - أحكام ختامية

مادة ٢٨٣ - لا تطبق في خصوص الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أحكام المادة ٦٦ من هذا القانون .

مادة ٢٨٤ - لا تسرى الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة على الجرائم المستوجبة للقصاص أو الدية .

اليوم المحدد له سبعة أيام على الأقل ، ولا يتوقف التنفيذ على حضور أى منهما .

٢ - ويحرر وكيل النيابة المختص محضرا بالتنفيذ .

٣ - فإذا حصل العفو عن القصاص قبل التنفيذ أثبت وكيل النيابة ذلك في المحضر ، ويتبع في هذه الحالة حكم المادة ٢٥٣ من هذا الباب .

مادة ٢٨٢ - ١ - لا ينفذ الحكم الصادر بالدية أو بالجزء المقدر منها إلا إذا أصبح نهائيا .

٢ - وإذا لم يقم المحكوم عليه بتنفيذ هذا الحكم بعد التنبية عليه بالدفع كان للمحكوم له أن يرفع دعوى أمام محكمة الجحج التي يقع بدائرتها محل

الكتاب الثالث

الجرائم التعزيرية

الباب الأول

الجرائم المساسة بأمن الوطن

الفصل الأول - الجرائم المساسة بأمن الوطن الخارجين

مادة ٢٨٥ - يعاقب بالاعدام

(أ) كل من ارتكب عمدا فعلا يؤدي إلى المساس باستقلال الوطن أو وحدته أو سلامة أراضيه .

(ب) كل مصري رفع السلاح على مصر ، أو التحق بأي وجه بصفوف دولة معادية ، أو بالقوات المسلحة لدولة في حالة حرب مع مصر ، أو بقوة مسلحة لجماعة معادية لمصر ليست لها صفة المحاربين .

(ج) كل من تدخل لمصلحة العدو في تدمير لمزرعة إخلاص القوات المسلحة أو إضفاف روحها أو روح الشعب المعنوية أو قوة المقاومة عندهما .

(د) كل من خرض جندا في زمن الحرب على الانخراط في خدمة دولة أجنبية أو سهل ذلك لهم ، وكذا من تدخل عمدا بأية كيفية في جمع جنود أو رجال أو أموال أو مؤن أو عتاد أو تدير شيء من ذلك لمصلحة دولة في زمن حرب مع مصر أو جماعة مقاتلة لها صفة المحاربين .

(هـ) كل من سهل للعدو دخول إقليم الوطن أو سلمه جزءا من أراضيه أو منشآت أو مواقع عسكرية أو موانئ أو ترسانات أو مخازن أو مصانع أو سفنا أو طائرات أو وسائل مواصلات أو أسلحة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤن أو أغذية أو غير ذلك مما أهدد للدفاع عن الوطن أو مما يستعمل في ذلك ، أو خدمه بأن نقل إليه أخبارا أو كان له مرشدا .

مادة ٢٨٦ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من أعان العدو عمدا بأية وسيلة أخرى لم تذكر فيما تقدم .

مادة ٢٨٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أدى لقوات العدو أو افرد فيها خدمة ما للحصول على منفعة أو فائدة أو وعد بها لنفسه أو لغيره سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر وأيا كانت طبيعة المنفعة أو الفائدة .

مادة ٢٨٨ - يعاقب بالسجن المؤبد كل من ألتفت أو غيب أو عطل عمدا أسلحة أو سفنا أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو مصانع أو وسائل مواصلات أو مرافق عامة أو ذخائر أو مؤن أو أدوية أو غير ذلك مما أهدد للدفاع عن الوطن أو مما يستعمل في ذلك ، وكذلك من أتى عمدا عملا من شأنه أن يجعل شيئا مما تقدم ذكره غير صالح ولو مؤقتا للاستعمال فيما أهد له أو أن ينشأ عنه حادث .

ويعاقب بذات العقوبة من أساء عمدا صنع أو إصلاح شيء ما تقدم . وتكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت الجريمة في حالة حرب .

مادة ٢٨٩ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أخل عمدا في زمن الحرب بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقالة أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ارتبط به مع إحدى مؤسسات الدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام لحاجات القوات المسلحة أو للحاجات الضرورية للدينين ، وكذلك كل من ارتكب غشا في تنفيذ عقد من العقود المذكورة .

وتكون العقوبة الإعدام إذا وقع الإخلال أو الغش بقصد الإضرار بالدفاع عن الوطن أو بعمليات القوات المسلحة .

وتسرى الأحكام السابقة على المتعاقدين من الباطن والوكلاء والوسطاء والباثمين إذا كان الإخلال أو الغش راجعا إلى فعلهم .

مادة ٢٩٠ - إذا وقع الإخلال في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات المشار إليها في المادة السابقة نتيجة إهمال أو تقصير ، تكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تتجاوز ألفي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٩١ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من قدم سكنا أو مأوى أو طعاما أو لباسا أو غير ذلك من صور المساعدة لجندي من جنود العدو المكلفين بالاستكشاف أو غيره من الأعمال أو مساعدة على الحرب وهو على بينة من أمره .

ويعاقب بذات العقوبة كل من سهل فرار أسير حرب أو أهدر عايبا العدو المعتقلين بأمر من الجهة المختصة .

مادة ٢٩٢ - يعاقب بالاعدام كل من سعى لدى دولة معادية أو تخبر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها وكان من شأن ذلك الإضرار بالعمليات الحربية لمصر أو بمركزها الحربي أو السيامي أو الاقتصادي .

مادة ٢٩٣ - يعاقب بالاعدام كل من سعى لدى دولة أجنبية أو تخبر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عداوية ضد مصر .

مادة ٢٩٤ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أتلف عمدا أو أخفى أو اختلس أو زور أوراقا أو وثائق وهو يعلم أنها تتعلق بأمن الدولة أو بأية مصلحة قومية أخرى للوطن .

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا وقعت الجريمة بقصد الاضرار بمركز مصر الحربى أو السياسى أو الاقتصادى أو بقصد الاضرار بمصلحة قومية لها، أو إذا وقعت الجريمة من موظف عام أو من فى حكمه أو من شخص ذى صفة نيابة عامة أو مكلف بخدمة عامة .

مادة ٢٩٥ - يعاقب بالسجن المؤبد كل من كلف قانونا بالمفاوضة مع حكومة أجنبية أو منظمة دولية فى شأن من شئون الوطن فتعمد إجراءاتها ضد مصالحه .

مادة ٢٩٦ - يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما طلب أو قبل أو وعد به كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ ولو بالوساطة من دولة أجنبية أو من أحد ممن يعملون لمصلحتها، عطية أو منفعة من أى نوع أو وعد بشئ من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية للوطن .

وتكون العقوبة السجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به إذا كان مرتكب الجريمة موظفا عاما أو من فى حكمه أو شخصا ذا صفة نيابة عامة أو مكلفا بخدمة عامة أو إذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب .

ويعاقب على الوجه المبين بالفقرتين السابقتين من أعطى أو عرض أو وعد بشئ مما ذكر بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية للوطن .

كما يعاقب بالعقوبات ذاتها من توسط فى ارتكاب جريمة من الجرائم المذكورة .

وإذا وقعت الجريمة بطريق المراسلة تعتبر أنها تمت بمجرد تصدير الرسالة .

مادة ٢٩٧ - يعاقب بالسجن المؤبد كل من سلم أو أفشى على أى وجه وبأية وسيلة إلى دولة أجنبية أو إلى أحد ممن يعملون لمصلحتها، سرا من أسرار الدفاع عن الوطن ، أو توصل بأية طريقة إلى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو إفشائه لدول أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها وكذلك من أتلف لمصلحة دولة أجنبية شيئا يعتبر سرا من أسرار الدفاع عن الوطن أو جعله غير صالح للانتفاع به .

وتكون العقوبة الاعدام إذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب أو كانت الدولة الأجنبية معادية .

مادة ٢٩٨ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام أو من فى حكمه أو شخص ذى صفة نيابة عامة أو مكلف بخدمة عامة أفشى سرا من أسرار الدفاع عن الوطن .

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا وقعت الجريمة فى زمن حرب أو كان من أفشى السر قد أؤتمن عليه بسبب صفته الوظيفية أو النيابية أو الخدمة العامة .

مادة ٢٩٩ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات :

(أ) كل من حصل بأية وسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع عن الوطن ولم يقصد تسليمه أو إفشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها .

(ب) كل من أذاع عمدا بأية طريقة سرا من أسرار الدفاع عن الوطن

(ج) كل من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل الاتصال بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن الوطن أو تسليمه أو إذاعته .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا وقعت الجريمة فى زمن حرب .

مادة ٣٠٠ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من نشر أو أذاع أو سلم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها بأية كيفية أو وسيلة أخبارا أو معلومات أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوما أو صور أو أشياء أو غير ذلك مما يكون خاصا بجهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة ذات نفع عام وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو إذاعته .

مادة ٣٠١ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أذاع عمدا فى زمن حرب أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرصة أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية المتخذة للدفاع عن الوطن ، أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفرع بين الناس أو إضعاف الجلاء فى الوطن .

وتكون العقوبة السجن المؤقت مدة لا تقل عن خمس سنوات إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخابر مع دولة أجنبية ، فإذا كانت نتيجة التخابر مع دولة معادية تكون العقوبة السجن المؤبد .

مادة ٣٠٢ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل مصرى أو أجنبى يقيم فى مصر أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة

(د) كل من دخل حصناً أو منشأة للدفاع أو مسكراً أو مكاناً خيماً فيه قوات مسلحة أو استقرت فيه أو سفينة أو طائرة أو سيارة حربية أو أى محل حربي أو محلاً أو مصنعاً يباشر فيه عمل لمصلحة الدفاع عن الوطن ويكون محظوراً دخول الجمهور فيه .

(هـ) كل من أقام أو وجد في مواقع أو أماكن حظرت الجهة العسكرية المختصة الإقامة أو الوجود فيه وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب أو باستعمال وسيلة من وسائل الإمداع أو الغش أو التخفى أو إخفاء الشخصية أو الجنسية أو المهنة أو الصفة، فإذا اجتمع هذان الظرفان تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات .

ويعاقب على الشروع في ارتكاب أى من الجرائم المذكورة بالعقوبة المقررة للجريمة النامة .

مادة ٣٠٧ — يعاقب بوصفة شريكاً في الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل :

(أ) من كان عالماً بقصد الجاني وقدم إليه إهانة أو وسيلة للتعبيش أو للسكنى أو ماوى أو مكاناً للاجتماع أو غير ذلك من التسهيلات وكذلك كل من حمل رسائله أو سهل إخفائه أو نقله أو تخليصه من الجريمة .

(ب) من أخفى أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال في ارتكاب الجريمة أو تحصلت منها وهو عالم بذلك .

(ج) من أضاف أو اختلس أو أخفى أو غير عمد استنداداً من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها .

ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج الجاني وأصوله وقروعه .

ويجوز للحكمة أن تعفى من العقوبة أقارب الجاني وأصحابه إلى الدرجة الرابعة ، ما لم يكونوا معاقبين بنص آخر .

مادة ٣٠٨ — يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ومن ٢٩١ إلى ٢٩٧ من هذا القانون ولم يترتب على تحريره أثر .

مادة ٣٠٩ — يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من اشترك في اتفاق جنائي كان الغرض منه ارتكاب جنائيات من المنصوص عليها في المواد المشار إليها في المادة السابقة أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منها .

أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية لمصر وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بها أو النيل من مكانتها أو اعتبارها ، أو بإشراكها في نشاطا من شأنه الإضرار بمصلحة الوطن القومية .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا وقعت الجريمة في زمن حرب .

مادة ٣٠٣ — يعاقب بالسجن المؤقت كل من قام بغير إذن من الحكومة بجمع الجند أو قام بعمل عدائي آخر ضد دولة أجنبية من شأنه تعريض الوطن لخطر الحرب أو قطع العلاقات السياسية .

فإذا ترتب على الفعل وقوع حرب أو قطع العلاقات السياسية تكون العقوبة السجن المؤبد .

مادة ٣٠٤ — يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لا تقل على ألف جنيه ولا تتجاوز مئتي قيمة الأشياء المصدرة أو المستوردة كل من قام في زمن حرب بالذات أو بالوساطة بتصدير بضائع أو منتجات أو غيرها من المواد من مصر إلى بلد معاد أو باستيراد شيء منها سواء كان ذلك مباشرة أو عن طريق بلد آخر .

ويحكم بمصادرة الأشياء محل الجريمة فإن لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء . ولا يعاقب على الاستيراد إذا حصل بالإذن من الجهة المختصة .

مادة ٣٠٥ — يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز عشرة آلاف جنيه كل من باشر بالذات أو بالوساطة في زمن حرب بدون إذن من الجهة المختصة عملاً تجارياً لم يذكر في المادة السابقة مع أحد رعايا دولة معادية أو مع وكليها أو مندوبها أو ممثلها أياً كان محل إقامة ، أو مع أية هيئة أو فرد يقيم فيها .

ويحكم بمصادرة الأشياء محل الجريمة ، فإن لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء .

مادة ٣٠٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من قام بغير ترخيص من الجهة المختصة بالطيران في المجال الجوي لمصر .

(ب) كل أجنبي دخل المياه الإقليمية المصرية بغير ترخيص من الجهة المختصة .

(ج) كل من قام بأخذ صور أو رسوم أو خرائط لمواقع أو أماكن على خلاف الحظر الصادر من الجهة المختصة .

ويعاقب بالسجن المؤبد من حرض على الاتفاق أو كان له شأن في إدارة حركته .

ومع ذلك إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة معينة أو اتخاذها وسيلة إلى الغرض المقصود وكانت عقوبتها أخف مما نصت عليه الفقرتان السابقتان فلا توقع عقوبة أشد من العقوبة المقررة لتلك الجريمة .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من دعا آخر إلى اتفاق من هذا القبيل ولم تقبل دعوته .

ويعنى من العقوبات المقررة في الفقرات الثلاث الأولى من بادر من الجناة بإبلاغ جهات الضبط والتحقيق بقيام الاتفاق وبين اشتركوا فيه وذلك قبل الشروع في ارتكاب أية جنائية من الجنائيات المنفقة على ارتكابها أو قبل التحقيق فيها .

مادة ٣١٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سهل بإيماله أو بتقصيره ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد المشار إليها في المادة ٣٠٨ من هذا القانون .

فإذا وقع ذلك في زمن حرب أو من موظف عام أو من في حكمه أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة جاز الحكم بما لا يزيد على مثل الحد الأقصى المقرر للعقوبة المذكورة .

مادة ٣١١ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من علم بارتكاب جنائية منصوص عليها في هذا الفصل ولم يبلغ أمرها إلى الجهة المختصة .

وبضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن حرب . ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج الجاني وأصوله وفروعه .

ويجوز للمحكمة أن تمنع من العقوبة أقاربه وأصهاره إلى الدرجة الرابعة ، ما لم يكونوا معاقبين بنص آخر في القانون .

مادة ٣١٢ - يجوز الحكم بالإعدام في الجنائيات الواردة في هذا الفصل متى قصد الجاني منها إهانة العدو أو الإضرار بالعمليات الحربية للقوات المسلحة وكان من شأنها تحقيق الغرض المذكور .

مادة ٣١٣ - إذا تعدد المساهمون والشركاء في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل وإدار أحدهم بإبلاغ جهات الضبط والتحقيق من وقوع الجريمة قبل البدء في التحقيق ، جاز للمحكمة إعفاؤه من العقوبة . ويسرى حكم الفقرة السابقة على الجاني الذي يمكن جوه التحقيق أثناء إجرائه من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين .

مادة ٣١٤ - يعد سرا من أسرار الدفاع عن الوطن :

(أ) المعلومات الحربية والسياسية والاقتصادية والصناعية التي لا يعلمها بحكم طبيعتها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في العلم بها والتي تقتضى مصلحة الدفاع عن الوطن أن تبقى سرا على من عداهم .

(ب) المكاتبات والمحورات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور ، وما إلى ذلك من الأشياء التي قد يؤدي كشفها إلى إفشاء معلومات مما أشير إليه في الفقرة السابقة والتي تقتضى مصلحة الدفاع عن الوطن أن تبقى سرا على غير من يناط به حفظها أو استعمالها .

(ج) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وتموينها وأفرادها وبصفة عامة كل ماله مساس بالشئون العسكرية والخطط الحربية ما لم يكن قد صدر إذن كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره أو إذاعته .

(د) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والإجراءات التي تتخذ لكشف الجنائيات المنصوص عليها في هذا الفصل وضبط الجناة فيها .

وأن ذلك الأخبار والمعلومات المتعلقة بسير التحقيق والمحاكمة إذا حظرت جهة التحقيق أو المحكمة المختصة إذاعتها .

مادة ٣١٥ - في تطبيق أحكام هذا الفصل :

(أ) يعد الشخص موظفا عاما أو من في حكمه أو ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ولو لم يحصل على الأوراق أو الوثائق أو الأسرار أثناء تاديه وظيفته أو خدمته أو بسببها وكذلك من زالت عنه الصفة قبل ارتكاب الجريمة سواء كان قد حصل على الأوراق أو الوثائق والأسرار أثناء قيام الصفة أو بعد انتهائها .

(ب) تعتبر حالة قطع العلاقات السياسية في حكم زمن الحرب .

ويدخل في زمن الحرب الفترة التي يحدد فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلا .

(ج) تعتبر في حكم الدول الجماعات السياسية التي لم تعترف لها مصر بصفة الدولة وكانت تعامل معاملة المحاربين .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن تشمل أحكام هذا الفصل كلها أو بعضها الأفعال المنصوص عليها فيه إذا ارتكبت ضد دولة عربية أو إسلامية أو حليفه أو صديقه .

الفصل الثاني - الجرائم الخاصة بأمن الوطن الداخلي

مادة ٣١٦ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من شرع بالقوة في قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة أو في الإستيلاء على الحكم .

ويعاقب بذات العقوبة من اعتدى بالقوة أو العنف أو التهديد أو أية وسيلة غير مشروعة على رئيس الجمهورية أو نائبه بحرماته من سلطاته كلها أو بعضها أو بعزله أو بإجباره على التنازل عن منصبه أو بحمله على أداء عمل من اختصاصه قانوناً أو على الامتناع عنه .

فإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالاعدام من ألف العصابة أو تولى زعامتها أو قيادة فيها .

مادة ٣١٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من حرّض أحد أفراد القوات المسلحة أو الشرطة على التمرد متى وقع هذا التمرد فعلاً وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات إذا لم يترتب على التحريض أثر .

مادة ٣١٨ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت من شرع بالقوة في احتلال المباني العامة أو المخصصة لأحدى مؤسسات الدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام .

فإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالإعدام من ألف العصابة أو تولى زعامتها أو قيادة فيها .

مادة ٣١٩ - يعاقب بالسجن المؤبد من تولى قيادة تشكيل من الجيش أو الأسطول أو سفينة أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة بغير تكليف من الجهة المختصة أو بغير سبب مشروع يتعلق بالدفاع عن الوطن .

ويعاقب بذات العقوبة من استمر رغم الأمر الصادر إليه من الجهة المختصة في قيادة عسكرية أيا كانت وكل رئيس تشكيل عسكري استبقاه بعد صدور الأمر من الجهة المختصة بتسريحه .

مادة ٣٢٠ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من له حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو الشرطة طاب إليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أمر صادر من جهة مختصة متى ارتكب ذلك لغرض غير مشروع .

فإذا ترتب على الجريمة تعطيل تنفيذ هذا الأمر تكون العقوبة السجن المؤبد ، أما من دونه من رؤساء الجند أو قادتهم الذين أطاعوه فيعاقبون بالسجن المؤقت .

مادة ٣٢١ - يعاقب بالاعدام من ألف عصابة هاجمت طائفة من السكان أو قاومت بالسلح رجال السلطة العامة لمنعهم من تنفيذ القانون أو أمراء من جهة مختصة .

وكذلك من تولى زعامة عصابه من هذا القبيل أو تولى قيادة فيها .

أما من انضم إلى تلك العصابة ولم يسهم في تأليفها ولم يتقلد فيها زعامة أو قيادة ما فيعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت .

مادة ٣٢٢ - يعاقب بالاعدام من تولى رئاسة عصابة مسلحة أو تولى قيادة فيها أو ادار حركتها أو نفذها وكان ذلك بقصد إعتصاب أو نهب الأراضي أو الأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة الجهة المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات .

ويعاقب بالسجن المؤقت من عدا هؤلاء من أفراد العصابة .

مادة ٣٢٣ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت من أعطى العصابة المذكورة في المادة السابقة أو جانبها أسلحة أو ذخائر أو مهمات أو آلات لتستعين بها على تحقيق فرضها وهو على بينة من ذلك ، أو بعث إليها بالموثوق أو جمع لها أموالاً أو دخل في اتصالات إجرامية بأية كيفية مع رؤساء تلك العصابة أو المتولين أمرها فيها ، وكذلك من قدم لهم مساكن أو أماكن يآوون إليها أو يجتمعون فيها وهو على بينة من غايتهم ووصفتهم .

مادة ٣٢٤ - يعاقب بالحبس كل من أ تلف عمداً أموالاً عامة أو مخصصة لإحدى الجهات الحكومية أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا نشأ عن الجريمة تعطيل مرفق عام أو أعمال ذات نفع عام أو جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا ارتكبت الجريمة في زمن هياج أو فتنة بقصد إحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى بينهم .

وإذا نشأ عن الجريمة موت شخص كانت العقوبة السجن المؤقت في الحالة الأولى والسجن المؤبد في الحالة الثانية والاعدام في الحالة الثالثة .

ويسرى حكم هذه المادة على هدم أو إتلاف المنشآت والوحدات المتنقلة أو المواد أو الأدوات الموجودة فيها أو تعطيل شيء منها أو جعله غير صالح لما أعد له .

ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بقيمة الشيء الذي هدمه أو أ تلفه .

مادة ٣٣٠ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أحرز أو حاز بالذات أو بالوساطة محررات أو مطبوعات أو رسوماً أو صوراً أو غيرها من وسائل التعبير تتضمن تحبيذاً أو ترويحاً لشيء مما نص عليه في المادة السابقة إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها .

ويعاقب بذات العقوبة كل من أحرز أو حاز بالذات أو بالوساطة وسيلة من وسائل الطباعة أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصيغة وقتية لطباعة أو تسجيل أو إذاعة نداءات أو أناشيد أو دعاية خاصة بمذهب أو جمعية أو هيئة أو جماعة ترمى إلى غرض من الأغراض المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٣٣١ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تسلم أو حصل مباشرة أو بالوساطة بأية طريقة أموالاً أو منافع أياً كان نوعها من شخص أو هيئة أو جماعة خارج مصر متى كان ذلك بقصد الترويج لغرض من الأغراض المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ من هذا القانون .

مادة ٣٣٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من أنشأ أو نظم أو أدار في مصر بغير ترخيص من الجهة المختصة جمعية أو هيئة أو جماعة ذات صفة دولية من أى نوع أو فرعها .

ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا حصل الترخيص بها استناداً إلى بيانات كاذبة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من انضم إلى جمعية أو هيئة أو جماعة مما ذكر .

مادة ٣٣٣ - تحكم المحكمة في الأحوال المبينة في المادتين ٣٢٨ ، ٣٣٢ من هذا القانون بحل الجمعيات أو الهيئات أو الجماعات وفروعها الموجودة في مصر وبخلق أمكنتها .

ويجوز لها أن تحكم بإغلاق الأمكنة الموجودة في مصر التي وقعت فيها الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٢٩ ، ٣٣٠ من هذا القانون .

وتحكم المحكمة في جميع الأحوال المذكورة فيما تقدم بمصادرة النقود والأمتعة الموجودة في الأمكنة المخصصة لاجتماع أعضاء هذه الجمعيات والهيئات والجماعات وفروعها ، وبمصادرة كل مال يكون داخل ضمن أموال المحكوم عليه إذا كان مخصصاً للاتفاق منه على الجمعيات والهيئات والجماعات وفروعها المذكورة .

مادة ٣٢٥ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من حرّض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣١٦ ومن ٣١٨ إلى ٣٢٢ والفقرة الثالثة من المادة ٣٢٤ من هذا القانون إذا لم يترتب على هذا التحريض أثر .

مادة ٣٢٦ - يعاقب بالسجن المؤقت من أسهم في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة من الجنايات المنصوص عليها في المواد ٣١٦ ومن ٣١٨ إلى ٣٢٤ من هذا القانون أو إتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه .

ويعاقب بالسجن المؤبد من حرّض على هذا الاتفاق أو كان له شأن في إدارة حركته .

ومع ذلك إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة معينة أو إتخاذها وسيلة إلى الغرض المقصود وكانت عقوبتها أخف مما نصت عليه الفقرتان السابقتان فلا توقع عقوبة أشد من العقوبة المقررة لتلك الجريمة .

ويعاقب بالحبس من دعا آخر إلى اتفاق جنائي من هذا القبيل ولم تقبل دعوته .

وبعنى من العقوبات المقررة في الفقرات الثلاث الأولى من بادر من الحنطة بإبلاغ جهات الضبط والتحقيق بقيام الاتفاق وعين من ساهموا فيه قبل الشروع في ارتكاب أية جنائية من الجنايات المتفق عليها .

مادة ٣٢٧ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من علم بارتكاب جنائية من الجنايات المنصوص عليها في المواد السابقة ولم يبلغ أمرها إلى الجهة المختصة . ولا يصرى حكم هذه المادة على زوج الجاني وأصوله وفروعه .

ويجوز للمحكمة أن تعفى من العقاب أقارب وأصحابه إلى الدرجة الرابعة ما لم يكونوا معاقبين بنص آخر في القانون .

مادة ٣٢٨ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أنشأ أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو جماعة أو فرعاً لأحدها ترمى إلى هدم النظم الأساسية ، السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية ، للدولة أو إلى تحييد ذلك أو الترويج له ، متى كان استعمال القوة أو التهديد أو أية وسيلة غير مشروعة ملحوظاً فيه .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات بالنسبة لمن ينضم أو يدهو للانضمام إلى جمعية أو غيرها مما ذكر في الفقرة السابقة أو اشترك فيها بأية صورة وهو عالم بالغرض الذي ترمى إليه .

مادة ٣٢٩ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات من روج أو حيد بأية طريقة ، قلب أو تغيير النظم الأساسية ، السياسية أو الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، للدولة بالقوة أو التهديد أو بأية وسيلة غير مشروعة .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا ترتب على النشر اضطراب الأمن العام أو الاضرار بالمصالح العامة أو الثقة المالية للدولة .

مادة ٣٤٠ - يعاقب بالحبس من حرض مباشرة على ارتكاب جنائيات القتل أو السرقة أو الاتلاف أو الحريق بإحدى طرق العلانية إذا لم يترتب على تحريره أثر .

مادة ٣٤١ - يعاقب بالسجن المؤقت من حرض الجند بإحدى طرق العلانية على الخروج عن طاعة واجباتهم العسكرية أو التحول عن أداؤها .

مادة ٣٤٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة من حرض بطريق من طرق العلانية على بغض طائفة من الناس أو على الإزدراء بها وكان من شأن هذا الترخيص اضطراب السلم العام .

مادة ٣٤٣ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة من حرض غيره بإحدى طرق العلانية على عدم الانقياد للقوانين أو حسن أمرا بعد جنائية أو جنحة .

مادة ٣٤٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين من صنع أو أحرز أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو اللصق أو العرض صورا من شأنها الإساءة إلى سمعة الوطن سواء كان ذلك بمخالفة الحقيقة أو بإعطاء وصف غير صحيح .

ويعاقب بذات العقوبة من استورد أو صدر أو نقل بنفسه أو بواسطة غيره شيئا مما تقدم للغرض المذكور وكذلك من أعلن عنه أو عرضه للبيع أو للإيجار ولو في غير علانية ومن قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالبحان وفي أية صورة من الصور ومن وزعه أو ساهم للتوزيع بأية وسيلة .

وفي حالة العودة تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه .

مادة ٣٤٥ - يجوز للمحكمة أن تقضى بالإعدام في أية جنائية منصوص عليها في هذا الفصل وقعت في زمن الحرب بقصد إعانة العدو أو الاضرار بسير العمليات الحربية للقوات المسلحة وكان من شأنها تحقيق الغرض المذكور .

مادة ٣٤٦ - لا يحكم بالعقوبة على من كان في زمرة العصابات أو الجمعيات أو المنظمات أو الهيئات أو الجماعات المنصوص عليها في أحكام هذا الفصل ولم يكن يتولى رئاسة فيها وانفصل عنها عند أول تنبيه عليه من الجهة المختصة أو بعد التنبيه إذا كان قد قبض عليه بعيدا عن أما كن الاجتماع وبغير مقاومة ، وفي هاتين الحالتين لا يعاقب إلا على ما يكون قد ارتكبه شخصا من جرائم .

مادة ٣٣٤ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حرض علنا على كراهية نظام الحكم في مصر أو الإزدراء به .

مادة ٣٣٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين في الترويج أو التحجيد بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو إزدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها أو الاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي .

مادة ٣٣٦ - كل شخص ولو كان من رجال الدين أثناء تأدية وظيفته ألقى في أحد أماكن العبادة أو في محفل ديني مقالة تضمنت قدسا أو ذما في الحكومة أو في قانون أو في مرسوم أو قرار جمهوري أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية أو أذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد تكون العقوبة السجن .

مادة ٣٣٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من لجأ إلى القوة والتهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لمحل رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو أحد نوابهم أو أحد أعضاء مجلس الشعب أو أحد رجال القضاء على أداء عمل من اختصاصه قانونا أو على الامتناع عنه .

مادة ٣٣٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة وكان من شأن ذلك اضطراب الأمن العام أو القاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصاحبة العامة .

ويعاقب بذات العقوبة كل من أحرز أو حاز بالذات أو بالوساطة محررات أو مطبوعات تتضمن شيئا مما نص عليه في الفقرة السابقة ، معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها ، وكذلك كل من أحرز أو حاز بالذات أو بالوساطة أية وسيلة من وسائل الطباعة أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقتة لطباعة أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

مادة ٣٣٩ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من نشر بإحدى طرق العلانية أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير وكان من شأن ذلك اضطراب الأمن العام أو الاضرار بالمصالح العامة أو الثقة المالية للدولة .

الباب الثاني

الجرائم المساسة بالاقتصاد الوطني

مادة ٣٥٣ - يعاقب بالاعدام أو بالسجن المؤبد كل من خرب بأية وسيلة بنية إحداث انهيار في الاقتصاد الوطني ، أية أموال ثابتة أو منقولة معدة لتنفيذ الخطة الاقتصادية التي تضعها الحكومة .

مادة ٣٥٤ - يعاقب بالاعدام أو بالسجن المؤبد كل مسئول أخل بواجباته أو ترأخى في القيام بها عمدا بنية إحداث انهيار في الاقتصاد الوطني وترتب على ذلك تخريب مال مما ذكر بالمادة السابقة .

مادة ٣٥٥ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أتهم في اتفاق كان الغرض منه ارتكاب إحدى الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين السابقتين .

وتكون العقوبة السجن المؤبد بالنسبة لكل من حرص على هذا الاتفاق أو كان له شأن في إدارة حركته .

ويعفى من العقوبة من بادر من الحناة بإبلاغ جهة الضبط أو التحقيق بقيام الاتفاق وبمن أسهموا فيه قبل الشروع في ارتكاب الجريمة المتفق عليها .

مادة ٣٥٦ - إذا تعدد المساهمون في إحدى الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ٣٥٣ ، ٣٥٤ من هذا القانون وبأدراهم بإبلاغ جهة الضبط أو التحقيق عن وقوع الجريمة قبل البدء في التحقيق الابتدائي جاز للحكمة إعفاؤه من العقاب ويسرى حكم الفقرة السابقة بالنسبة إلى الجاني الذي يمكن أنشاء التحقيق من القبض على مرتكب الجريمة الآخرين .

مادة ٣٥٧ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات من أتلأف عمدا أدوات إنتاج أو مواد أولية أو منتجات صناعية أو زراعية إذا ترتب على إتلافها ضرر جسيم بالانتاج الوطني أو نقص في ظروف السلع الاستهلاكية .

مادة ٣٥٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة من حرص باحدى طرق العلانية على سحب الأموال المودعة في المصارف أو صناديق التوفير أو على بيع سندات الدولة وغيرها من السندات العامة أو الامساك عن شرائها متى كانت خالية من الربا .

مادة ٣٥٩ - يعاقب بالحبس من يشتري بقصد البيع كميات تزيد عن حاجته من السلع التي تتولى الحكومة توزيعها أو تعهد بذلك إلى جهات معينة ، إذا أعاد بيعها كلها أو بعضها بقصد الربح .

مادة ٣٤٧ - إذا تعدد المساهمون في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل وبأدراهم بإبلاغ جهة الضبط والتحقيق من وقوع الجريمة وقبل البدء في التحقيق عد ذلك ظرفا قضائيا مخففا .

ويجوز أعفاؤه من العقوبة إذا رأت المحكمة محلا لذلك .

ويسرى حكم الفقرة السابقة بالنسبة للجاني الذي يمكن جهة التحقيق أثناء أجزائه من القبض على مرتكب الجريمة الآخرين أو جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

الفصل الثالث - جرائم المفرقات

مادة ٣٤٨ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من صنع أو استورد أو أبحر أو أحرز أو حاز مفرقات بدون ترخيص .

ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها أو الأجهزة والآلات التي تستخدم في صنعها أو في تفجيرها ويصدر بتحديد قرار من الوزير المختص

مادة ٣٤٩ - يعاقب بالإعدام أو بالسجن المؤبد كل من استعمل مفرقات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس وأموالهم للخطر .

وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على استعمال المفرقات موت إنسان .

مادة ٣٥٠ - يعاقب بالاعدام من استعمل مفرقات في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣١٦ من هذا القانون أو في تخريب المباني أو المنشآت ذات النفع العام أو المعدة لأحدى مؤسسات الدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام أو الشركات التي تساهم فيها الدولة أو غير ذلك من المباني أو الأماكـن المعدة للاجتماعات العامة أو لارتداد الجمهور .

مادة ٣٥١ - يعاقب بالحبس على مخالفة شروط الترخيص المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٤٨ من هذا القانون .

مادة ٣٥٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المبينة في المواد من ٣٤٨ إلى ٣٥٠ من هذا القانون ولم يبلغ أمرها إلى الجهة المختصة .

وتضاعف العقوبة إذا ارتكبت الجريمة في حالة حرب .

ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج الجاني وأقاربه وأصهاره إلى الدرجة الرابعة .

مادة ٣٦٥ - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات كل موظف عام قام بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عن عمل من أعماله إخلالا بواجباته نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة أو مراعاة لخاطر أو استعمالا لنفوذ .

مادة ٣٦٦ - يعاقب بالحبس كل عامل أو نائب قانوني أو اتفاقي أو قضائي طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أى نوع أو وعدا بذلك لأداء عمل من الأعمال المكلف بها أو للامتناع عنه إخلالا بواجبات عمله أو نيابته ، متى تم ذلك بغير رضا رب العمل أو الأصيل حسب الأحوال .

مادة ٣٦٧ - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات كل موظف عام طلب أو قبل لنفسه أو غيره عطية أو منفعة من أى نوع لاستعمال نفوذ حقيقى أو مزهوم للحصول أو لمحاولة ذلك من أية سلطة عاملة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام وتراخيص أو عقود توريد أو مقاوله أو على أية وظيفة أو خدمة أو منفعة من أى نوع .

ويعدى فى الحكم السلطة العامة أية جهة خاضعة لأشرافها .

مادة ٣٦٨ - يعاقب بالسجن المؤقت كل عضو مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة وفقا للقانون أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفوذ عام وكذلك كل مدير أو مستخدم فى أحداها طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أى نوع لأداء عمل أو للامتناع عن عمل إخلالا بواجبات وظيفته أو يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته ولو كان يقصد عدم القيام بالعمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الإخلال بواجبات وظيفته .

ويعاقب بذات العقوبات إذا كان الطلب أو القبول بعد تمام العمل أو الامتناع عنه إخلالا بواجبات الوظيفة .

مادة ٣٦٩ - يعاقب الرائى والوسيط بعقوبة المرتضى ويعفى كل منهما من العقوبة إذا أخبر السلطة العامة بالجريمة قبل علمها بها .

مادة ٣٧٠ - إذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة أشد من المقررة للرشوة فيعاقب المرتضى والرأى والوسيط بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة فضلا عن رده تقاضاه من رشوة أو قيمتها إن لم توجد .

ويعنى الرأى والوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطة العامة بالجريمة قبل علمها بها .

مادة ٣٧١ - يعاقب بالحبس كل من وافق على أخذ العطية أو المنفعة أو قبلها مع علمه بسببها ، ما لم يكن قد توسط فى الرشوة .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات إذا وقعت الجريمة على سبيل الاحتراف أو على نطاق واسع أو من موظف عام أو من فى حكمه أو مكلف بخدمة عامة له صلة بتداول هذه السلع .

مادة ٣٦٠ - يعاقب بالحبس كل موظف عام أو من فى حكمه أو مكلف بخدمة عامة له شأن فى الإدارة أو الاشراف أو الرقابة على إنتاج سلعة أو تسويقها أو إستيرادها أو تصديرها ، أمر أو سمح بإنتاج أو تصدير أو إستيراد أو بيع سلعة من صنف ردىء أو غير مطابق للواصفات القياسية للسلعة أو للتأديج المقررة لها .

مادة ٣٦١ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من يفضى أو يذيع بأية طريقة بغير إذن من الجهة المختصة مرا متعاقبا بالصناعة أو الزراعة أو غيرها من أوجه النشاط الاقتصادى . فإذا حصل ذلك باهمال تكون العقوبة الحبس . وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا ارتكب الجريمة من مؤتمن على هذا السر . ويجب الحكم فى الحالة الأخيرة بالعزل أو الفصل من العمل .

الباب الثالث

الجرائم المخلة بواجبات العمل والنيابة عن الغير

الفصل الاول - الرشوة واستغلال النفوذ

مادة ٣٦٢ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أى نوع أو وعدا بذلك لأداء عمل أو للامتناع عنه إخلالا بواجبات وظيفته .

ويعاقب الموظف بذات العقوبة ولو كان العمل لا يدخل فى أعمال وظيفته أو إذا قصد ابتداء عدم أداء العمل أو عدم الامتناع عنه .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات إذا كان العمل أو الامتناع عنه حقا .

مادة ٣٦٣ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أى نوع بعد تمام العمل أو الامتناع عنه إخلالا بواجبات وظيفته .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات إذا كان العمل أو الامتناع عنه حقا .

مادة ٣٦٤ - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات كل موظف عام طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أى نوع أو وعدا بشئ من ذلك لأداء عمل أو للامتناع عن عمل لا يدخل فى أعمال وظيفته متى زعم أو اعتقد خطأ أن العمل أو الامتناع يدخل فى أعمال وظيفته .

(ب) إذا ارتبطت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرور مرتباً لا يقبل التجزئة .

(ج) إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب أو ما في حكمه وفقاً للفقرة (ب) من المادة ٣١٥ من هذا القانون وترتب عليها إضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

مادة ٣٧٨ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام استولى بغير حق على أموال أو أوراق أو غيرها لأحدى الجهات المبينة في المادة ٣٩٢ من هذا القانون أو سهل ذلك لغيره .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا توافر أحد الظرفين المنصوص عليهما في الفقرتين ب ، ج من المادة السابقة .

وتكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع الفعل غير مصرح به بنية التملك .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة حسب الأحوال كل موظف عام استولى بغير حق على أموال أو أوراق خاصة أو غيرها كانت في حيازة إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٣٩٣ من هذا القانون أو سهل ذلك لغيره .

مادة ٣٧٩ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل رئيس أو عضو مجلس إدارة أو مدير أو عامل في إحدى شركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية المرخص بها قانوناً أو الأندية أو الجمعيات ذات النفع العام اختلس أموالاً أو أوراقاً أو غيرها من متعلقاتها أو متعلقات غيرها وجدت في حيازته بسبب عمله أو استولى عليها بغير حق أو سهل ذلك لغيره .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تزيد على أربع مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع الفعل غير مصرح به بنية التملك .

مادة ٣٨٠ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام له شأن في تحصيل المبالغ المستحقة للدولة طالب أو أخذ مال ليس مستحقاً أو ما يزيد على المستحق مع علمه بذلك .

مادة ٣٨١ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام حصل أو حاول أن يحصل لنفسه أو لغيره بدون حق على ربح أو منفعة من عمل من أعمال وظيفته .

مادة ٣٨٢ - كل موظف عام تعدي بغير حق على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة لوقف خيري أو لإحدى الجهات المبينة في المادة (٣٩٣) من هذا القانون وذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة منشآت عليها أو شغلها

مادة ٣٧٢ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه كل من عرض رشوة على موظف عام لم يقبلها منه . وتكون العقوبة الحبس إذا كان العرض حاصلًا لأحد ممن ورد ذكرهم بالمادتين ٣٦٦ ، ٣٦٨ من هذا القانون .

مادة ٣٧٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقض بهاناً هذا القانون أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ولم يتعد عمله مجرد العرض أو القبول .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا ارتكبت الجريمة موظف عام أو كانت بقصد الوساطة لدى موظف عام .

مادة ٣٧٤ - يحكم على الجاني في جميع الأحوال المبينة في المواد السابقة بغرامة تساوى قيمة ما طلب أو قبل أو وعد به أو عرض على ألا تقل عن مائتي جنيه .

مادة ٣٧٥ - فضة عن العقوبات المبينة في المواد السابقة يحكم بمصادرة الغنية التي قبلها الجاني أو عرضت عليه أو بغرامة تماثل قيمتها إن لم تكن قد ضبطت .

مادة ٣٧٦ - يعد في حكم الموظف العام في أحكام هذا الفصل ١ - المستخدم في الجهات التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها أو إشرافها .

٢ - عضو المجلس النيابي العام أو المحلي منتخباً كان أم معيناً .

٣ - المحكم والخبير ووكيل الدائنين والمصنفى والحارس القضائي .

٤ - المكلف بخدمة عامة .

٥ - عضو مجلس إدارة المؤسسة أو الشركة أو الجمعية أو المنظمة أو المنشأة إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تسهم في مالها بتصويب

الفصل الثاني - اختلاس المال العام والعنوان عليه والأضرار به

مادة ٣٧٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام اختلس أموالاً أو أوراقاً أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته .

وتكون العقوبة السجن المؤبد في الأحوال الآتية :
(أ) إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمانة على الودائع أو الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا وقعت الجريمة في زمن حرب أو مافي حكمة وفقا للفقرة ب من المادة ٣١٥ من هذا القانون على وسيلة من وسائل الانتاج المخصص للجهود الحربية .

مادة ٣٨٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من أخل عمدا بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقايضة أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ترتبط به مع إحدى الجهات المينة بالمادة ٣٩٣ من هذا القانون أو مع إحدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب فشلا في تنفيذ هذا العقد .

وتعاقب بالعقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا ارتكب الجريمة في زمن حرب أو مافي حكمة وفقا للفقرة ب من المادة ٣١٥ من هذا القانون وترتب عليها إضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصاحبة قومية لها .

وتعاقب بالحبس والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذا لعقد من العقود سالفة الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها ، وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ، ويحكم على الخاني بغرامة تساوي قيمة الضرر المترتب على الجريمة .

وتعاقب بالعقوبات سالفة الذكر على حسب الأحوال المتعاقدون من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعا إلى فعلهم .

مادة ٣٨٨ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام يستخدم عمالا مخفزة في عمل لإحدى الجهات المينة في المادة ٣٩٣ من هذا القانون أو احتجز بغير حق أجورهم كلها أو بعضها .

وتكون العقوبة الحبس إذا لم يكن الخاني موظفا عاما .

مادة ٣٨٩ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام خرب أو أتلف أو وضع النار عمدا في مال ثابت أو منقول أو أوراق أو غيرها مخصص الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله ، أو كانت للغير وعهد بها إلى تلك الجهة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا ارتكبت الجريمة بقصد تسهيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ من هذا القانون أو لإخفاء أدلتها .

ويحكم في جميع الأحوال بالرام الخاني بدفع قيمة ما خربه أو أتلفه أو أحرقة .

مادة ٣٩٠ - فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ،

أو انتفع بها بأية صورة أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة ، يعاقب بالسجن متى كان ذلك المقار يتبع الجهة التي يعمل بها أو جهة يتصل بها بحكم عمله وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال سرر مرتبطة لا يقبل التجزئة .

ويحكم على الخاني في جميع الأحوال بالهزل من وظيفته أو زوال صفته وبرد المقار المخصص بما يكون عليه من مبان أو خراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته .

مادة ٣٨٣ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام أضر عمدا إضرارا جسيما بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة .

ويجوز الحكم بالحبس إذا كان الضرر غير جسيم .

مادة ٣٨٤ - يعاقب بالحبس كل موظف عام مسئول عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها وفقا لنظام معين فأخل عمدا بنظام توزيعها .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا كانت السامعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته الضرورية أو ذا وقت الجريمة في زمن حرب أو مافي حكمه وفقا للفقرة ب من المادة ٣١٥ من هذا القانون .

مادة ٣٨٥ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف عام تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة وكان ذلك ناشئا عن إهمال في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه إذا ترتب على الجريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصاحبة قومية لها .

مادة ٣٨٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهمل في صيانة أو استخدام مال عام معهود به إليه أو تدخل صيانتة أو استخدامه في اختصاصه وذلك على نحو يعطل الانتفاع به أو يضر سلامته أو سلامة الأشخاص للخطر .

ويسرى هذا الحكم على من يعهد إليه القيام بعمل في مال عام وترتب على إهماله تعطيل الانتفاع بمال عام آخر أو تعريض سلامته للخطر .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات إذا ترتب على هذا الإهمال وقوع حريق أو موت شخص أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص .

(هـ) المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .

(و) الجمعيات التعاونية .

(ز) الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات السابقة .

(ح) أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار مالها مالا عاما .

مادة ٣٩٤ — يقصد بالموظف العام في حكم هذا الفصل .

(أ) كل من يقوم بأعباء السلطة العامة أو بعمل في الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية .

(ب) رؤساء وأعضاء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها ممن لهم صفة نيابية عامة منتخبين كانوا أم معيّنين .

(ج) أفراد القوات المسلحة وهيئة الشرطة .

(د) كل من فوضته إحدى السلطات العامة قانونا في القيام بعمل معين في حدود العمل المفوض فيه .

(هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين في الجهات التي أعتبر مالها مالا عاما طبقا للسادة السابقة .

(و) كل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر إلية قانونا أو من موظف عام في حكم الفقرات السابقة وكان يملك هذا التكليف قانونا ، وذلك بالنسبة للعمل الذي يكلف به .

ويستوى فيما تقدم كله أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر ، طواعية أو إلزامية .

ولا يحول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق أحكام هذا الفصل متى وقع الفعل أثناء الخدمة أو توافر الصفة .

مادة ٣٩٥ : يعنى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل كل من بادر من الفاعلين أو الشركاء بإبلاغ جهة الضبط أو التحقيق بالجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها .

وبحوز الاعفاء من العقوبات المذكورة إذا حصل الإبلاغ بعد اكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهائي فيها وأدى إلى ضبط باقي الجناة .

وفي السالتين يشترط للاعفاء من العقاب المقرر للجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ من هذا القانون أن يؤدي الإبلاغ إلى رد كل الأموال المختلسة أو المستولى عليها أو الجزء الأكبر منها .

٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٨ فقرة أولى من هذا القانون يحكم بعزل الجاني منظيفته وتزول صفته كما يحكم عليه في الجرائم المذكورة في المواد ٣٧٧ ، ٣٧٨٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ٣٧٩ فقرة أولى ، ٣٨٠ ، ٣٨١ من هذا القانون بالرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه .

مادة ٣٩٦ — مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة يجوز فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل الحكم بكل أو بعض التدابير الآتية :

(أ) الحرمان من مزاوله المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

(ب) خطر مزاوله النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بمناسبته مدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

(ج) وقف الموظف عن عمله بغير مرتب أو بمرتب مخفض تقدره المحكمة لمدة لا تزيد على ستة أشهر .

(د) العزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة أو إنقضائها لأى سبب آخر .

(هـ) نشر منطوق الحكم الصادر بالإدانة بإحدى الصحف اليومية على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٣٩٧ — يجوز للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل إذا رأت من ظروف الجريمة وملابساتها وكان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها بدلا من العقوبات المقررة لها بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة .

ويجب على المحكمة فضلا عن ذلك أن تقضى بالمصادرة والرد إن كان لها محل ، وبغرامة مساوية لقيمة ماتم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ماتم تحقيقه من منفعة أو ربح .

مادة ٣٩٨ — يقصد بالمال العام في تطبيق أحكام هذا الفصل ما يكون كله أو بعضه مملوكا لإحدى الجهات الآتية أو خاضعا لإشرافها أو لإدارتها .

(أ) الدولة ووحدات الإدارة المحلية .

(ب) الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام .

(ج) الأحزاب والمؤسسات التابعة لها .

(د) النقابات والاتحادات والنوادي .

المزايدات أو المناقصات أو غيرها من العمليات أو العقود المتعلقة بإحدى الجهات التي ورد ذكرها في المادة ٣٩٣ من هذا القانون من كانت متصلة بأعمال الوظيفة أو الخدمة العامة .

مادة ٤٠٤ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام يستعمل سلطة وظيفته لا كراه أحد الأفراد على بيع ماله أو التصرف فيه أو الزول عن حق له سواء كان ذلك لمصلحة الموظف أو لمصلحة غيره فضلا عن الحكم برد الشيء أو قيمته حسب الأحوال .

مادة ٤٠٥ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام أخذ من أحد الأفراد بغير رضائه شيئا بدون مقابل أو بمقابل بخس ، وذلك استنادا إلى وظيفته فضلا عن الحكم برد الشيء أو قيمته حسب الأحوال .

مادة ٤٠٦ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام أوجب على أحد الأفراد عملا في غير الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك أو في غير النطاق الذي يجيزه فضلا عن الحكم عليه بقيمة الأجور المستحقة لمن استخدمهم بغير حق .

مادة ٤٠٧ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام أخفى رسالة أو برقية سلمت للبريد أو الجهة المختصة أو ألقاها أو فتحها أو أفساها أو سهل ذلك لغيره ، وأخفى أو أفضى مكالمة سلكية أو لاسلكية أو سهل ذلك لغيره .

الباب الرابع

الجرائم الواقعة على السلطات العامة

الفصل الأول - المساس بالهيئات النظامية

مادة ٤٠٨ - يعاقب بالحبس كل من أهان بإحدى طرق العلانية رئيس الدولة أو علمها أو شعارها الرسمي .

مادة ٤٠٩ - يعاقب بالحبس كل من أهان بإحدى طرق العلانية مجلس الشعب أو الشورى أو غيرها من المجالس النيابية أو الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة .

مادة ٤١٠ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من نشر بإحدى طرق العلانية ما جرى من مناقشات في الجلسات السرية لمجلس الشعب أو الشورى أو غيرها من المجالس النيابية ، أو نشر بغير أمانة أو بسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية للمجالس المذكورة .

مادة ٤١١ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أزعج السلطات العامة أو الجهات الإدارية

وبجوز أن يعنى من العقاب كل من أخفى مالا متحصلا من الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل إذا أبلغ عنها وأدى ذلك إلى اكتشافها ورد كل أو الجزء الأكبر من المال المتحصل منها .

الفصل الثالث - إساءة استعمال الوظيفة وتجاوز حدودها وعدم أداء واجباتها

مادة ٣٩٦ - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة يستعمل التعذيب أو القوة أو التهديد بنفسه أو بواسطة غيره قبل متهم أو شاهد أو خبير لحمله على الاعتراف بجريمة أو على الإدلاء بأقوال أو معلومات في شأنها .

وتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد إذا أفضى التعذيب أو القوة أو التهديد إلى الموت .

مادة ٣٩٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه أو بعقوبة لم يحكم بها عليه .

مادة ٣٩٨ - يعاقب بالحبس كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أجرى تفتيش شخص أو دخل مكانا له لأى غرض ، متى تم ذلك على خلاف أحكام القانون .

مادة ٣٩٩ - يعاقب بالحبس كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة استعمل القسوة مع أحد الأفراد فأخل بشرفه أو أحدث آلاما بجسده .

مادة ٤٠٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة له شأن في إدارة أو حراسة إحدى المؤسسات العقابية أو غيرها من المنشآت المعدة لتنفيذ التدابير ، قبل إيداع شخص فيها بغير أمر من الجهة المختصة ، أو استبقاء بعد المدة المحددة في هذا الأمر ، أو امتنع عن تنفيذ أمرها بإطلاق سراحه .

مادة ٤٠١ - يعاقب بالحبس كل موظف عام يستعمل سلطة وظيفته في وقف أو تعطيل تنفيذ أحكام قانون أو لأئحة أو قرار أو أمر صادر من جهة مختصة ، أو في تأخير تحصيل الأموال والرسوم المستحقة للدولة .

مادة ٤٠٢ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام امتنع عمدا عن تنفيذ أمر من الأمور المبينة في المادة السابقة بعد مضي عشرة أيام من إنذاره رسميا إذا كان التنفيذ يدخل في اختصاصه .

مادة ٤٠٣ - يعاقب بالحبس كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة تدخل لحساب نفسه أو غيره في المغاللات والتوريدات أو

أو الأشخاص المسكينين بخدمة عامة بأية طريقة كانت من وقوع كوارث أو أخطار أو حوادث لا وجود لها .

وتقضى المحكمة فضلا عن ذلك بالمصاريف التي ترتبت على هذا الإزعاج .

الفصل الثاني - التعدي على الموظفين العمامين ومن في حكمهم

مادة ٤١٢ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو مكلف بخدمة عامة بقصد حمله بغير حق على أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الخدمة العامة أو على الامتناع عنه ولم يبلغ بذلك مقصده .

إذا بلغ الجاني مقصده تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات .

وتكون العقوبة السجن المؤقت في الحالتين إذا وقعت الجريمة مع سبق الإصرار أو من أكثر من شخص أو من شخص يحمل سلاحا .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات إذا صدر من الجاني ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة مستديمة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا أنقض الضرب أو الجرح إلى الموت .

مادة ٤١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعدى على موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديته لها .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه إذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب أو نشأ عنهما جرح .

إذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو آلات أو أدوات أخرى أو بلغ الضرب درجة الجسامة المنصوص عليها في المادة ٥١٥ تكون العقوبة الحبس .

وتكون العقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة إذا وقع التعدي على قاض .

وإذا وقعت إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرات السابقة مع سبق الإصرار أو من أكثر من شخص أو من شخص يحمل سلاحا ضوعف الحد الأقصى للعقوبة .

مادة ٤١٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه كل من أهان بالقتل أو بالإشارة أو بالتهديد أو بواسطة برقية أو هاتف أو بالكتابة أو الرسم أو بأية طريقة أخرى موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة أنساء أو بسبب تأدية وظيفته أو خدمته .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه إذا وقعت الإهانة على هيئة قضائية أو إدارية أو على أحد أعضائها أو أحد الموظفين بها ، حال انعقاد الجلسة .

الفصل الثالث - انتحال الوظائف والصفات

مادة ٤١٥ - يعاقب بالحبس كل من انتحل صفة موظف عام أو مكلف بخدمة عامة وأجرى عملا من أعمال الوظيفة أو الخدمة أو مقتضياتها دون أن يكون مختصا وكان ذلك لتحقيق غرض غير مشروع أو للحصول لنفسه أو لغيره على منفعة من أي نوع .

مادة ٤١٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من أقدم علانية بغير حق على ارتداء زي رسمي أو كسوة مخصصة قانونا لفته من الناس ، أو على حمل وسام أو نشان للدولة لم يمنعه ، أو شعار رسمي لوظيفة أو عمل عام لا شأن له به ، أو على انتحال لقب من الألقاب العلمية المعترف بها قانونا ، أو رتبة عسكرية أو صفة نيابية عامة .

ويسرى هذا الحكم كذلك إذا كان الزي أو الوسام أو غيرها مما ذكر لدولة أجنبية .

مادة ٤١٧ - يجوز للمحكمة في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين أن تأمر بنشر الحكم أو خلاصته في إحدى الجرائد اليومية على نفقة المحكوم عليه .

الفصل الرابع - المساس بالاختتام أو الأشياء المحفوظة أو المحجوز عليها

مادة ٤١٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين كل من نزع أو أخلخت ختم الاختتام الموضوعة على عمل أو مبنى أو أوراق أو أشياء أخرى بناء على أمر قانوني من إحدى السلطات القضائية أو الإدارية أو فوت الغرض المقصود من وضع هذا الختم .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا كان الجاني هو الحارس .

وإذا استعمل الجاني العنف أو القوة مع الحارس أو غيره جاز أن تصل مدة السجن إلى سبع سنوات .

ولا يمنع من توقيع العقوبة الكشف عن الكذب قبل اتخاذ أى إجراء من إجراءات الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة .

وتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت إذا ترتب على الإبلاغ الحكم بالإعدام - دام أو السجن المؤبد أو المؤقت ، على ألا يحكم بالإعدام إلا إذا نفذت عقوبة الإعدام في المحكوم عليه .

مادة ٤٢٥ - يعاقب بالحبس كل من شهد بعد حلف اليمين أمام محكمة قضائية أو إدارية بأقوال تتضمن معلومات يعلم أنها غير صحيحة أو كتم كل أو بعض ما يعلمه من وقائع ذات أثر في الدعوى التي يؤدي فيها الشهادة .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا أدت الشهادة مقابل عطية أو منفعة أو ميزة من أى نوع أو وعد بذلك .

وتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت إذا ترتب على الشهادة الحكم بالإعدام أو بالسجن المؤبد أو المؤقت ، على ألا يحكم بالإعدام إلا إذا نفذت عقوبة الإعدام في المحكوم عليه .

ويجوز للحكمة إعفاء الشاهد من العقاب أو تخفيفه عليه إذا عاد إلى قول الحق قبل صدور الحكم النهائي في موضوع الدعوى التي شهد فيها .

مادة ٤٢٦ - تسرى أحكام المادة السابقة على كل من كلفته جهة قضائية في دعوى بعمل من أعمال الخبرة أو الترجمة تغير الحقيقة بأية طريقة .

مادة ٤٢٧ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات الطبيب أو القبالة إذا طلب أو قبل لنفسه أو لنفسه عطفية أو منفعة أو ميزة أيا كانت أو وعدا بشئ من ذلك مقابل تحرير بيان غير صحيح أو في مقابل أداء الشهادة زورا أمام محكمة قضائية أو إدارية ، وذلك بشأن حمل أو ولادة أو مرض أو عاهة أو وفاة أو غير ذلك مما يتصل بمهنته أو قام بذلك نتيجة رجاء أو توصية .

وفي حالة أداء الشهادة بالفعل يطبق حكم الظرف المشدد المشار إليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤٢٥ من هذا القانون ، وكذا حكم الإعفاء المشار إليه في الفقرة الأخيرة منها .

مادة ٤٢٨ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من استعمل الإكراه أو التهديد أو قسراً عطفية أو منفعة أو ميزة أيا كان أو وعدا بشئ من ذلك لحمل غيره على الشهادة زورا أمام المحكمة أو الامتناع على أدائها ولم يبلغ مقصده .

مادة ٤١٩ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من نزع أو ألتف أو غير معالم أو استولى بغير حق على أوراق أو مستندات متعلقة بالدولة أو بأحدى الجهات المبينة في المادة ٣٩٣ من هذا القانون أو أوراق أو مستندات مقدمة إلى محكمة قضائية أو إدارية أو تأديبية أو جهة من جهات التحقيق والاستدلال وكانت مودعة في أمان معدة لحفظها أو مسلمة إلى شخص كلف بالمحافظة عليها .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كان الجاني هو المكلف بحفظ هذه الأشياء .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا استعان الجاني بأعمال العنف مع الحارس أو غيره .

مادة ٤٢٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه الحارس الذي يتسبب بإحماله في وقوع إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة .

٤٢١ - يعاقب بالحبس كل من ألتف أو أخفى أو استولى على أشياء محجوز عليها قضائياً أو إدارياً أو عرقل التنفيذ عليها بغير حق ، مالمسا كان أم حارساً أم غير ذلك .

ويعاقب بذات العقوبة من شرع في شئ مما تقدم .

الباب الخامس

الجرائم المخلة بسير العدالة

الفصل الأول - المساس بسير التحقيق والعدالة

مادة ٤٢٢ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة عهد إليه البحث عن الجرائم وضبطها أهمل أو أرجأ الاخبار عن جريمة إتصلت بعلمه .

مادة ٤٢٣ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه من قام أثناء مزاولته مهنة طبية بالكشف على متون أو إمدادات معدة به ما يشير إلى أن وفاته أو إصابته جنائيه ولم يبلغ الجهة المختصة بذلك .

مادة ٤٢٤ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أبلغ كذباً وبنية الإساءة السلطات القضائية أو الإدارية - ولو بطريق غير مباشر - بأمر يستوجب عقوبة من أسند إليه أو مجازاته تأديبياً أو إدارياً .

وتكون العقوبة الحبس والغرامة إذا كان الإبلاغ عن جنائية .

مادة ٤٢٩ - يعاقب بالحبس من أزم باليمين في دعوى أو ردت عليه فحلف كذبا .

ويجوز إعفاؤه من العقوبة إذا رجع إلى الحق قبل الحكم نهائيا في موضوع الدعوى التي شهد فيها .

مادة ٤٣٠ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من كلف بالشهادة أمام جهة التحقيق أو الحكم فامتنع عن أدائها بغير مبرر مقبول .

ويعاقب بذات العقوبة إذا امتنع عن الحضور أمام الجهات المذكورة بغير مبرر مقبول بعد تكليفه بالحضور قانونا أمامها .

مادة ٤٣١ - يعاقب بالحبس من غير بقصد تضليل جهة التحقيق أو الحكم ، حالة الأشخاص أو الأماكن أو الأشياء المتصلة بالجريمة .

مادة ٤٣٢ - يعاقب بالحبس كل من أخفى جثة شخص مات نتيجة حادث جنائي أو دفنها دون إخطار الجهة المختصة وقبل الكشف عليها وتحقيق أسباب الرفاة .

مادة ٤٣٣ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من توسط بأية وسيلة لدى قاض لصالح أحد الخصوم أو إضرار به .

مادة ٤٣٤ - يعاقب بالحبس كل من أدخل بإحدى طرق العلانية بمقام قاض أو هيئة أو سلطته في شأن أية دعوى .

مادة ٤٣٥ - يعاقب بالحبس كل من نشر بإحدى طرق العلانية أمورا من شأنها التأثير فيمن يتولى التحقيق أو القضاء أو القيام بأعمال الخبرة أو من يدعى للشهادة في دعوى مطروحة أمام جهة من جهات التحقيق أو الحكم ، أو أمورا من شأنها منع الشخص من الانضواء بمعلومات للجهة المختصة أو التأثير في الرأي العام لمصلحة طرف في الدعوى أو ضده .

وتضاعف العقوبة إذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور أو كانت الأمور المنشورة كاذبة .

مادة ٤٣٦ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من أذاع أو نشر بإحدى طرق العلانية .

(١) أخبارا في شأن تحقيق قائم في جريمة أو في شأن وثيقة من وثائق هذا التحقيق إذا كانت جهة التحقيق قد قررت إجراءه في غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت إذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام أو الآداب أو ظهور الحقيقة

(ب) مداولات المحاكم .

(ج) أخبارا في شأن التحقيقات أو الإجراءات في دعاوى النسب والزوجية والحضانة والطلاق والنفقة والتفريق والزنا أو في جرائم القذف والسب وإفشاء الأسرار .

(د) ماجرى في الدعاوى الجنائية أو المدنية التي قررت المحكمة سماعها في جلسة سرية أو أمرت بمنع نشره ، أو ماجرى في الجلسات العلنية إذا حلف بسوء قصد .

(هـ) أسماء أو صور المتهمين الأحداث ، مالم تصرح بذلك جهة التحقيق أو الحكم .

(و) أسماء أو صور المجنى عليهم في جرائم الاعتداء على العرض أو الزنا .

(ز) أسماء أو صور المحكوم عليهم بالوضع تحت الاختيار القضائي أو بوقف تنفيذ العقوبة .

مادة ٣٧٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من افتتح مكتبا أو أعلن عنه بإحدى طرق العلانية بقصد التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التعويضات المحكوم بها في جريمة وكذلك من أعلن بإحدى تلك الطرق قيامه أو قيام غيره بالتعويض المشار إليه أو جزء منه أو عزمه على ذلك .

مادة ٣٨٤ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل قاض أمتنع بغير مبرر عن الحكم في دعوى دخلت في حوزته قانونا ويجوز فضلا عن ذلك الحكم بعزله .

الفصل الثاني - المساس بنفاذ الأحكام والقرارات القضائية

مادة ٣٩٤ - يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام استعمل سلطة وظيفته ووقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من جهة قضائية مختصة .

ويعاقب بذات العقوبة كل موظف عام امتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بالفقرة السابقة بعد مضي عشرة أيام من إنذاره رسميا ، إذا كان التنفيذ يدخل في اختصاصه .

ويعد في حكم الموظف العام العاملون في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام .

٤٤٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من حارب بعد القبض عليه قانونا وتكون العقوبة الحبس إذا كان قد صدر ضد الجنائي حكم بالحبس واجب النفاذ ، أو وقع الفعل من شخصين فأكثر أو بالتهديد أو العنف على الأشخاص أو الأشياء وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا اقترن التهديد أو العنف باستعمال السلاح

مادة ٤٤٥ - يعاقب بالحبس كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصاً صدر أمر بالقبض عليه أو فر بعد القبض عليه أو حبسه .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا كان المختفي محكوماً عليه بالإعدام وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا كان المختفي متهماً أو محكوماً عليه في جناية . ولا يجوز أن تتعدى العقوبة في أية حال الحد الأقصى المقرر لجريمة المختفي ذاتها .

ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج المختفي ولا على أصوله أو فروعهم أو أقاربه وأصحابه حتى الدرجة الرابعة .

مادة ٤٤٦ - كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان المتهم فيها على الفرار من وجه القضاء بإخفاء دليل من أدلة الاتهام أو بتقديم معلومات تتعلق بها وهو يعلم عدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بعدم صحتها ، أو أعانه بأية وسيلة أخرى ، يعاقب على النحو التالي :

(أ) بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا كان الفار متهماً بجناية عقوبتها الإعدام أو السجن المؤبد .

(ب) بالحبس في الأحوال الأخرى .

ولا يجوز أن تتعدى العقوبة في أية حال الحد الأقصى المقرر لجريمة المختفي ذاتها .

ويسرى حكم الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

الباب السادس

الجرائم المخلة بالثقة العامة

الفصل الأول - تقليد الاختتام والطابع والعلامات العامة

مادة ٤٤٧ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من قلد أو زور خاتم الدولة أو خاتم أو إمضاء رئيسها أو خاتم أو علامة أو طابع لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٣٩٣ من هذا القانون أو أحد موظفيها ، أو تمغات الذهب أو الفضة أو المعادن الثمينة ، متى كان ذلك بقصد استعمالها في الأغراض المعدة لها .

ويعاقب بذات العقوبة كل من استعمل شيئاً مما تقدم فيما أعد له من أغراض أو أدخله إلى البلاد وهو ظالم بتقليده أو تزويره .

مادة ٤٤٨ - كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة عهد إليه حراسة مقبوض عليه أو محبوس أو تنفيذ أمر بالقبض عليه تعمد تمكينه ولو بطريق التغافل من الهرب يعاقب على النحو التالي :

(أ) بالسجن المؤقت إذا كان الهارب محكوماً بإعدامه .

(ب) بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كان الهارب متهماً أو محكوماً عليه في جناية .

(ج) بالحبس إذا كان الهارب متهماً أو محكوماً عليه في جنحة .

وإذا اقترن التمكين من الهرب بالتهديد أو العنف أو استعمال السلاح تكون العقوبة السجن المؤبد في الحالة (أ) والسجن المؤقت في الحالة (ب) والسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات في الحالة (ج) .

وتكون العقوبة الحبس إذا وقع الهرب نتيجة إهمال الموظف أو المكلف بالحراسة .

مادة ٤٤٩ - كل من ساعد محكوماً عليه على الهرب يعاقب على النحو التالي :

(أ) بالسجن المؤقت إذا كان الهارب محكوماً عليه بالإعدام .

(ب) بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كان الهارب محكوماً عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت .

(ج) بالحبس إذا كان الهارب محكوماً عليه في جنحة بمقبوضة مادية .

وإذا اقترنت الجريمة بالتهديد أو العنف أو استعمال السلاح جاز الحكم بالسجن المؤبد في الحالة (أ) والسجن المؤقت في الحالة (ب) والسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات في الحالة (ج) .

مادة ٤٥٠ - يعاقب بالحبس كل من ساعد على الهرب متهماً بمقبوضاً عليه بناء على أمر من جهة مختصة أو صدر عليه أمر منها بذلك .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا كان الهارب متهماً بجناية عقوبتها الإعدام .

وإذا اقترن الهرب بالتهديد أو العنف أو استعمال السلاح ضوَّع الحد الأقصى للعقوبة .

مادة ٤٥١ - يعاقب بالحبس من أمد مقبوضاً عليه أو محكوماً عليه بأسلحة أو آلات أو أدوات ليستعين بها على الهرب .

الفصل الثاني - تزيف وتزوير العملة الورقية والمعدنية ورفض التعامل بالعملة الوطنية

مادة ٤٥٥ - يعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من زور أو زيف أو قلد بأية كيفية كانت عملة ورقية أو معدنية متداولة قانوناً في مصر أو في دولة أخرى بقصد استعمالها في التداول باعتبارها عملة صحيحة .

ويعد في حكم العملة الورقية السندات التي صدرت أو تصدر في مصر أو في دولة أخرى عن الحكومة أو مصرف بقصد تداولها كعمود أو بديل من النقود .

ويعتبر تزيفاً للعملة المعدنية إتصاص شيء من قيمتها بأية وسيلة كانت أو طلاؤها بطلاء يجعلها شبيهة بعملة أكبر منها قيمة .

مادة ٤٥٦ - يعاقب بالعقوبة المذكورة في المادة السابقة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة وطنية تذكارية ذهبية أو فضية مأذون إصدارها قانوناً .

ويعاقب بذات العقوبة كل من قلد أو زيف أو زور عملة تذكارية أجنبية متى كانت الدولة صاحبة العملة المزيفة تعاقب على تزيف العملة التذكارية المصرية .

مادة ٤٥٧ - يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيه كل من حاز بقصد الترويج أو تداول أو روج أو أدخل إلى مصر أو أخرج منها سواء بنفسه أو بواسطة غيره عملة ورقية أو معدنية مزورة أو مزيفة أو مقاداة مع عمله بذلك .

مادة ٤٥٨ - تكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا ترتب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين هبوط سعر العملة الوطنية أو سندات الدولة أو زعزعة الائتمان في الأسواق الداخلية أو الخارجية .

مادة ٤٥٩ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من صنع أو أسهم في صنع أو أصاح أو حاز أو أدخل إلى مصر جهازاً أو آلة أو مادة أو غير ذلك من شأنه أن يستعمل لتزوير أو تزيف أو تقليد العملة المشار إليها في المادة ٤٥٥ من هذا القانون وذلك عن علم وبغير مبرر مقبول .

مادة ٤٦٠ - يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسة أمثال قيمة العملة أو بأحدى هاتين العقوبتين :
(١) كل من أخذ بحسن نية عملة ورقية أو معدنية مزورة أو مزيفة أو مقاداة فاستعملها أو تعامل بها بعد علمه بعيبها .

ويعد طابعا كل أثر منطبع على أداة دلالة على سداد رسم أو استيفاء شرط أو إجراء معين .

مادة ٤٤٨ - تكون العقوبة الحبس إذا كانت الاختام أو التغطيات أو العلامات أو الطوابع التي وقعت في شأنها جريمة مما ذكر في المادة السابقة خاصة بأحد الأشخاص الطبيعيين أو أحد الأشخاص الاعتبارية غير من تقدم ذكرهم .

مادة ٤٤٩ - يعاقب بالعقوبات المبينة في المادتين السابقتين على حسب الأحوال كل من حصل بغير حق على إحدى التغطيات أو الاختام أو العلامات واستعملها استعمالاً ممن شأنه الإضرار بمصلحة عامة أو خاصة .

مادة ٤٥٠ - يعاقب بالحبس كل من حرف بقصد الاستعمال أو الترويج طابعا مستعملاً للدلالة على صدم سبق استعماله أو استعمال طابعا محرراً على هذا النحو مع علمه بذلك .

مادة ٤٥١ - يعاقب بالحبس كل من قلد أو زور بقصد الاستعمال اللوحات أو العلامات الأخرى التي تصدر من جهة الإدارة تنفيذاً للقوانين واللوائح والأنظمة الخاصة بالنقل أو المرور أو الحرف وكذا من استعمالها مع علمه بتقليدها أو تزويرها .

ويعاقب بذات العقوبة كل من استعمل لوحة أو علامة صحيحة من هذا القبيل لاحق له في استعمالها .

مادة ٤٥٢ - يعاقب بالحبس كل من صنع أو وزع أو عرض للبيع معبوعات أو نماذج تشابه في هيئتها الفاعرة تلك التي تصدرها جهات البريد والمواصلات السلوكية والاسلوكية أو التي تصدرها الهيئات المختصة في الاتحاد البريدي العربي أو العالمي بشأنها قصائم المحاورة الأولية البريدية مشابة خادعة تعمل قبولاً في التعامل بدلاً من الأوراق الصحيحة .

مادة ٤٥٣ - في جميع الحالات المبينة في مواد هذا الفصل يقتضى بمصادرة الأشياء المقلدة أو المزورة وكذا الآلات والأدوات المستعملة أو المعددة للاستعمال في التقليد أو التزوير .

مادة ٤٥٤ - كل من طبع أو نشر أو باع أو عرض للبيع كتاباً أو مصنفاً يحتوي على كل أو بعض المناهج التعليمية المقررة في المدارس التي تديرها أو تشرف عليها وزارة التعليم أو إحدى هيئات الإدارة المحلية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وبمصادر الكتاب أو المصنف .

وصور التزوير هي :

١ - أى تعديل بالإضافة أو الحذف أو غيرهما في الكتابة أو الأرقام أو المعلومات أو الصور أو العلامات .

٢ - وضع إمضاء أو ختم مزور أو تغيير إمضاء أو ختم صحيح أو إساءة استعمال إمضاء أو ختم أو بصمة .

٣ - الحصول غشا أو مباغتة على إمضاء أو ختم أو بصمة لشخص لا يعلم حقيقة المحرر .

٤ - لصطناع المحرر أو تقليده .

٥ - انتحال الشخصية أو استبدالها فيما أعد لإثباتها .

٦ - تغيير الحقيقة في محرر حال تحريره فيما أعد لتدوينه .

ويعتبر تزويرا استغلال حسن نية المكلف بكتابة المحرر والادلاء إليه ببيانات كاذبة مع إيهامه بأنها صحيحة متى دونها قلا عن المدلى بها .

مادة ٦٦ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات على التزوير في محرر رسمي .

ويعاقب بالحبس على التزوير في محرر عرفي .

وذلك كله ما لم ينص القانون على خلافه .

مادة ٦٧ - المحرر الرسمي هو الذي يختص موظف عام بمقتضى وظيفته بتحريره أو بالتدخل في تحريره على أية صورة أو باعطائه الصفة الرسمية .

ويقصد بالموظف العام من حددته الفقرات من المالى من المادة (٣٩٤) من هذا القانون .

والمحرر العرفي هو ما عدا ذلك ويشترط أن يكون موقعا ممن نسب إليه بإمضاءه أو ختمه أو بصمته .

مادة ٦٨ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات كل من زور أو استعمال محررا لأحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقانون أو المنظمات أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعبرة قانونا ذات نفع عام .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لأية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة بتصويب في ماله .

(ب) كل من أدخل إلى مصر أو تداول أو استعمال أو روج عملة ورقية أو معدنية بطل العمل بها مع علمه بذلك .

(ج) كل من امتنع عن قبول العملة الوطنية في معاملاته بالقيمة الرسمية المقررة لها .

٤٦١ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز أو نقل بقصد البيع أو التوزيع أو باع أو وزع أو عرض للبيع بغير إذن من الجهة المختصة ولأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطع معدنية أو أوراقا مشابهة في مظهرها للعملة المشار إليها في المادة ٤٥٥ من هذا القانون متى كان من شأن هذه المشابهة إيقاع الجمهور في الغلط .

ويعاقب بذات العقوبة كل من أجرى طباعة أو نشر أو استعمال لأغراض المذكورة صوراً تمثل وجهها أو جزأ منه لعمله ورقية متداولة في مصر متى كان من شأن ذلك إيقاع الجمهور في الغلط .

مادة ٦٢ - فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يحكم بمصادرة العملات المزورة أو المقلدة والأجهزة وغيرها من الأشياء التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل في التزوير أو التزييف أو التقليد .

مادة ٦٣ - كل من حبس من التداول أى عملة من العملات المعدنية المتداولة قانونا أو صهرها أو باعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية أو أجرى أى عمل فيها يترفع عنها صفة النقد المقررة ، يعاقب بالحبس مع الشغل وبغرامة تساوى عشرة أمثال قيمة العملة محل الجريمة وبمصادرة العملة أو المعادلة المضبوطة .

مادة ٦٤ - يعنى من العقاب على الجنايات المشار إليها في المواد ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ من هذا القانون كل من بادر من الجناة بالإبلاغ للجهات المختصة بالجريمة قبل تمامها أو قبل البدء في التحقيق .

ويسرى حكم الفقرة السابقة بالنسبة لمن يمكن الجهة المختصة أثناء التحقيق من ضبط باقى الجناة .

الفصل الثالث - تزوير المحررات

مادة ٦٥ - تزوير المحرر هو تغيير الحقيقة فيه بإحدى الصور المبينة بعد بقصد استعماله على نحو يوهم بأنه مطابق للحقيقة متى كان من شأنه إحداث ضرر وكان المحرر صالحا للاستعمال على هذا النحو .

مادة ٧٤ ع - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل صاحب فندق أو مكان مفروش متى لاقامة الكافة بالأجر هو أو مديره أو عامله المختص بإتيان أسماء الزلاء والبيانات الخاصة بهم ، إذا أثبت في السجلات المخصصة لذلك الأسماء أو البيانات على وجه غير صحيح مع علمه بذلك .

الباب السابع

الجرائم ذات الخطر والضرر العام

الفصل الأول - الحريق

مادة ٧٥ ع - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من وضع النار عمدا في مبنى عام أو مخصص للخدمة العامة أو في ماشاة ذات نفع عام أو معدة للصالح العام أو في محل دام يغشاه الجمهور أو في مكان مسكون أو معد للسكنى أو إحدى وسائل النقل العام أو في ذخائر أو أسلحة أو مفرقات أو وقود أو غابات أو في مناجم أو أبار البترول أو في الآلات والأجهزة المعدة لإنتاج البترول أو تكريره أو نقله أو في المستودعات المعدة لتخزينه ويستوى أن يكون ما وضع فيه النار مملوكا للجاني أو غيره .

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا أنضى الحريق إلى إصابة شخص بعاهة مستديمة .

وتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد إذا أنضى الحريق إلى موت شخص .

ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي أحرقها .

مادة ٧٦ ع - يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت كل من وضع النار عمدا في مبنى أو مكان أو شيء غير مانع عليه في المادة السابقة سواء كان مملوكا له أو لغيره متى كان من شأن ذلك إحداث ضرر لغيره .

وتكون العقوبة الحبس إذا اقتصر وضع النار على أشياء منقولة مما لم ينص عليه في المادة السابقة وكانت مملوكة لغير الجاني ولم يكن في الحريق خطر على الأشخاص أو خطر من إلحاق ضرر بأشياء أخرى .

مادة ٧٧ ع - يعاقب بالعقوبات المشار إليها المادتين السابقتين كل وضع النار عمدا في أشياء بقصد توصيلها للشيء المراد إحراقه بدلا من وضعها فيه مباشرة .

مادة ٦٩ ع - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل طبيب أو قابلة أعطى شهادة أو بيان مزورا بشأن حمل أو مرض أو وفاة أو غير ذلك ، مما يتصل بمهنته مع ماله بذلك متى كان هذا مقابل طلبه أو قبوله لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة من أي نوع أو أخذه شيئا من ذلك أو وعدا به .

ويعاقب بالحبس إذا وقع منه الفعل نتيجة رجاء أو توصية .

وتكون العقوبة الحبس أو الغرامة متى لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه إذا كان وقوع الفعل منه في غير الحالتين السابقتين .

مادة ٧٠ ع - يعاقب بالحبس كل من أبدى أو قور أمام الجهة المختصة بتحقيق الولادة أو الوفاة أو الوراثة أو الوصية الواجبة أو بضبط عقود الزواج أو إشارات الطلاق أو بتقرير مساعدات أو تأمينات اجتماعية ، أقوالا أو بيانات جوهرية يعلم أنها غير صحيحة أو قدم إليها أوراقا بذلك .

وتضاعف العقوبة إذا تم تدوين المحرر على أساس هذه الأقوال أو البيانات .

مادة ٧١ ع - يعاقب بالحبس كل من أوثمن على ورقة ممضاه أو مختومة أو مبصومة على بياض فخاف الأمانة وكتب في البياض خلافا لما تنفق عليه سند دين أو مخالصة أو فقد أو أية كتابات يترتب عليها حصول ضرر لصاحب الإمضاء أو الختم أو للبصمة .

وتضاعف العقوبة إذا كان الجاني غير من أوثمن على الورقة وحصل عليها بأية وسيلة غير مشروعة .

مادة ٧٢ ع - يعاقب بالعقوبة المقررة لجريمة التزوير على حسب الأحوال .

١ - كل من استعمل محررا مزورا وهو عالم بتزويره وبالظروف المشددة لجريمة التزوير فإن كان يجهل هذه الظروف عوقب كما لو كان التزوير قد وقع بغير توافرها .

٢ - كل من استعمل محررا فقد قوته القانونية لأي سبب كان مع علمه بذلك قاصدا الاتهام بأن المحرر لا زال محتفظا بقوة القانونية .

٣ - كل من استعمل محررا صحيحا باسم شخص غيره أو انتفع به بغير حق .

مادة ٧٣ ع - يعاقب بالحبس من انتحل اسم غيره أو أعطى بيانا كاذبا عن محل إقامته في مرحلة الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو النهائي .

مادة ٨٨ ع - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تسبب بخلطه في وقوع إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل، أما إذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات .

مادة ٨٩ ع - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من نقل أو شرع في نقل مفرقات أو مواد قابلة للاحتراق في وسيلة من وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية أو الرسائل أو الطرود البريدية مخالفاً للوائح أو الأنظمة الخاصة بذلك .

مادة ٩٠ ع - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمّد إزعاج غيره بإساءة استعمال أجهزة الاتصال السلكية أو اللاسلكية .

مادة ٩١ ع - يعاقب بالحبس كل من انتفع بسلطة من خطوط الاتصال السلكية أو اللاسلكية بطريقة غير مشروعة تحرم صاحب الحق من الإنتفاع به .

مادة ٩٢ ع - يعاقب بالحبس كل من عطل عمداً وعلى أية صورة جهازاً أو آلة أو شيئاً من الأشياء المعدة للاسعاف أو لأطفاء الحريق أو للاغاثة العامة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا نشأ عن الفعل أو تسبب عنه موت شخص .

مادة ٩٣ ع - إذا اتمز الخاني، لارتكاب إحدى الجرائم العمدية المنصوص عليها في هذا الفصل أو الفصل السابق عليه، زمن هياج أو فتنة أو حرب أو ارتكب الجريمة بالقوة أو التهديد تضاعف عقوبة الحبس أو يحكم بالعقوبة الأشد التالية للعقوبة المقررة لجريمة حسب الأحوال .

مادة ٩٤ ع - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(أ) كل من ركب في عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الأجرة أو الغرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة التذكرة التي يحملها وامتنع عن دفع الفرق .

(ب) كل من ركب في غير الأماكن المعدة للركوب بإحدى وسائل النقل العام .

مادة ٧٨ ع - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تسبب من غير عمد في إحداث حريق في شيء مملوك له أو لغيره إذا ترتب على ذلك حدوث ضرر للغير وكان ذلك ناشئاً عن عونه أو إهمال أو عدم احتياط أو عدم انتباه أو عدم مراعاة القوانين واللوائح .

الفصل الثاني - الكوارث وتعريض وسائل المواصلات للخطر وإساءة استعمالها

مادة ٧٩ ع - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت من أحدث غرقاً من شأنه تعريض حياة الناس أو الأموال للخطر .

مادة ٨٠ ع - يعاقب بالسجن المؤبد من أحدث عمداً كارثة لقطار أو سفينة أو طائرة أو أية وسيلة من وسائل النقل العام .

مادة ٨١ ع - يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت من عرض عمداً حياة الناس أو سلامتهم للخطر بوضع مواد أو جرائم أو أشياء أخرى من شأنها أن تسبب عنها الموت أو ضرر جسيم بالصحة العامة في بئر أو خزان مياه أو أى شيء معد لاستعمال جمهور الناس .

مادة ٨٢ ع - يعاقب بالسجن المؤقت من عرض عمداً للخطر وسيلة من وسائل النقل العام البرية أو المائية أو الجوية أو عطل سيرها بأى طريقة .

مادة ٨٣ ع - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات من عطل عمداً بأية طريقة وسيلة من وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية المخصصة للمنفعة العامة .

مادة ٨٤ ع - تكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد إذا نشأ عن الفعل المنصوص عليه في المواد السابقة أو تسبب عنه موت شخص .

مادة ٨٥ ع - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه من عرض للخطر سلامة وسيلة من وسائل النقل الخاص بأية طريقة كانت . وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا نشأ عن الفعل موت شخص .

مادة ٨٦ ع - يعاقب بالسجن المؤقت كل من ارتكب عمداً فعلاً من شأنه أن تعرض للخطر الأشخاص أو الأشياء التي تمر في الطريق العام أو في المياه أو الفضاء الجوي .

وتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد إذا نشأ عن الفعل موت شخص .

مادة ٨٧ ع - يعاقب بالسجن المؤبد كل من هاجم قطاراً أو سفينة أو طائرة أو أية وسيلة من وسائل النقل العام بقصد الاستيلاء عليها أو على بضائع تحملها أو تغيير وجهتها أو بقصد إيذاء أحد ممن يستقلونها .

ويستوى وقوع الفعل ممن يستقل إحدى هذه الوسائل أو من غيره .

الفصل الثالث - المساس بسير العمل والمزادات والمناقصات

مادة ٤٩٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل موظف عام ترك عمله أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته بقصد عرقلة سير العمل أو الاخلال بانتظامه .

وتضاعف العقوبة إذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا بينهم أو إذا عطل مصلحة عامة أو إذا كان الجاني معرضا على الترك أو الامتناع المذكور .

وتكون العقوبة الحبس إذا ترك ثلاثة من الموظفين العاملين على الأقل عملهم ولو في صورة الاستقالة أو امتنعوا عمدا عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك بقصد تحقيق غرض مشترك أيا كان .

وتضاعف العقوبة لكل منهم إذا كان الترك أو الامتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه أن يحدث اضطرابا أو فتنة بين الناس أو إذا عطل مصلحة عامة أو إذا كان الجاني معرضا على الترك أو الامتناع المذكور .

مادة ٤٩٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من حرّض موظفا عاما بأية طريقة على ترك العمل أو الامتناع عن تأدية واجب من واجبات الوظيفة ولم يترتب على تحريره أية نتيجة .

ويعاقب بذات العقوبة كل من حبّض جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة السابقة .

ويعد من وسائل التجبيز إذاعة أخبار كاذبة عن هذه الجرائم بطريقة من طرق العلانية المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٤٩٧ - يعاقب بالحبس من اعتدى أو شرع في الإعتداء على حق الموظفين العاملين في العمل باستعمال القوة أو التهديد أو الوسائل غير المشروعة المبينة في المادة ٥٠٠ من هذا القانون .

مادة ٤٩٨ - تسرى أحكام المادتين ٤٩٥ ، ٤٩٦ من هذا القانون على المكلفين بخدمة عامة وكل من يقوم بعمل يتصل بها أو يسد حاجة عامة ولو لم يكن موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة .

مادة ٤٩٩ - يعاقب بالعقوبات السابقة على حسب الأحوال كل متعهد أو من يدير مرفقا عاما أو عملا من الأعمال العامة أوقف العمل بكيفية يتعطل معها أداء الخدمة العامة أو إنتظامها .

ويعاقب كل من حرّض واحدا ممن تقدم ذكرهم بالعقوبات المقررة في المواد السابقة حسب الأحوال وكذلك كل من حبّض الجريمة .

مادة ٥٠٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من استعمل القوة أو التهديد أو الوسائل غير المشروعة في الاعتداء أو شروع في الاعتداء على حق الغير في العمل أو على حقه في أن يستخدم أو يمنع عن استخدام أي شخص .

ويطبق حكم هذه المادة إذا استعملت الوسائل المشار إليها مع زوج الشخص المقصود أو مع أولاده .

وتعد من الوسائل غير المشروعة الأفعال التالية :

١ - تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدوة ورواحه أو الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو أي مكان آخر يقطنه أو يعمل فيه .

٢ - منعه من مزاوله عمله باخفاء أدواته أو ملابسه أو أي شيء مما يستعمله أو بأية طريقة أخرى .

ويعاقب بذات العقوبة كل من حرّض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٥٠١ - يعاقب بالحبس كل من عطل بطريق العنف أو التهديد أو الغش حرية المزادات أو المناقصات المتعلقة بإحدى الجهات المشار إليها في المادة ٣٩٣ من هذا القانون ، أو أفسد جديتها أو شرع في ذلك أو عمل بأية طريقة على إقصاء الراغبين في المزايدة أو المناقصة .

ويجوز الحكم بعزل الجاني إذا كان موظفا عاما .

مادة ٥٠٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عطل بالعنف أو التهديد أو الغش المزادات أو المناقصات المتعلقة بغير الجهات المشار إليها في المادة ٣٩٣ من هذا القانون ، أو شرع في ذلك أو عمل بأية طريقة على إقصاء الراغبين في المزايدة أو المناقصة .

الفصل الرابع - الامتناع عن الاغاثة

مادة ٥٠٣ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من امتنع بدون عذر عن تقديم العون لأحد رجال السلطة عند حصول فرق أو حريق أو أية كارثة أخرى .

ويعاقب بذات العقوبة كل من امتنع بدون عذر عن أغانة ضخية في حادثة أو كارثة أو مجنى عليه في جناية أو جنحة .

وتضاعف العقوبة إذا كان الممتنع عن تقديم المساعدة أو العون أحد رجال السلطة العامة أو أحد المكلفين بخدمة عامة أو أحد الموظفين العاملين متى كان تقديم المساعدة أو العون يدخل في واجبات عمله .

الباب التاسع الجرائم الواقعة على الأشخاص

الفصل الأول - المساس بحياة الإنسان وسلامته بدنه

مادة ٥١٠ - يعاقب بالإعدام كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار أو التردد .

مادة ٥١١ - سبق الإصرار هو التعميم على ارتكاب الفعل قبل تنفيذه بوقت كافٍ يتيح فيه للجاني التفكير في هدوء وروية .

والتردد هو ترصد الجاني للجاني عليه في . - يمكن تقدير ملامته لتنفيذ الفعل مبالغته طالبت مدة التردد أم قصرت .

ويتوافر كل من ظرفي سبق الإصرار والترصد ولو كان تنفيذ الفعل معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط .

مادة ٥١٢ - يعاقب بالسجن المؤبد من قتل نفساً عمداً بغير سبق إصرار أو تردد وتكون العقوبة الإعدام في أي من الحالات الآتية :

١ - إذا كانت وسيلة القتل مادة سامة أو مفرقة .

٢ - إذا اقترنت جريمة القتل بجناية أخرى تقدمتها أو تلتها مباشرة .

٣ - إذا وقعت جريمة القتل على أحد أصول الجاني أو على موظف عام أو من في حكمه أو مكلف بخدمة عامة أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة أو الخدمة

٤ - إذا كان الباعث على جريمة القتل دينياً أو اصطحاب القتل بأعمال تعذيب أو مثل بمحنة المحب عليه .

وتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد إذا كان الغرض من جريمة القتل التآكل لارتكاب جريمة أو تمهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو التمرير فيها على الحرب أو الإفلات من العقوبة .

مادة ٥١٣ - تستبدل بعقوبة الإعدام المنصوص عليها في المادتين ٥١٠ و ٥١٢ من هذا القانون عقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا أجمع أولياء الدم على العفو عن القاتل والتصالح معه طبقاً لأحكام الباب السابع من الكتاب الثاني .

ولا يسرى حكم هذه المادة إلا بالنسبة للجاني الذي حصل العفو عنه أو التصالح معه .

الباب الثامن الجرائم الماسة بحرمة الأديان

مادة ٥٠٤ - يعاقب بالحبس :

١ - كل من خرب أو تاف أو شوه أو دنس مبان أو أمكنة معدة لإقامة شعائر الأديان السماوية أو رموزاً أو أشياء لها حرمة في هذه الأديان أو أتى عملاً يخل بالاحترام الواجب لها متى كان علماً بدلالة فعله .

٢ - كل من ارتكب فعلاً يعلم أن من شأنه الإخلال بالهدوء والاحترام الواجبين لاجتماع عقد في حدود القانون لإقامة شعائر دينية أو تعدي دون حق على شخص موجود في هذا الاجتماع .

٣ - كل من قاد علناً نسكاً أو حفلاً لأحد الأديان السماوية بقصد السخرية منه .

٤ - كل من أتهك أو دنس حرمة مكان معد لدفع الموتى أو لحفظ رفاتهم أو لإقامة مراسم الجنازة أو أقدم على هدم أو تشويه شيء من ذلك أو أتهك حرمة جثة قبل أو بعد دفنها .

مادة ٥٠٥ - يعاقب بالحبس كل من أذاع بإحدى طرق العلانية المبنية في هذا القانون آراء تتضمن إزدراء أو سخرية من دين أو مذهب ديني سواء كان ذلك بالعلن أو عقائده أو في شعائره أو في طقوسه أو في تعاليمه .

مادة ٥٠٦ - يعاقب بالحبس كل من نشر كتاباً من الكتب المقدسة في عقيدة دين من الأديان السماوية وحرف فيه عمداً بأية صورة .

مادة ٥٠٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من أقدم بغير ضرورة تقرها مسبقاً جهة مختصة على أخذ جثة أو جزء منها أو تشريحها أو على استخدامها بأي وجه آخر .

مادة ٥٠٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة من شوش عمداً على الجنازات أو المآتم أو عرقولها بالعنف أو التهديد .

مادة ٥٠٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل مسلم تناول جهاراً في وقت الصيام من شهر رمضان شيئاً حراماً في الطرقات أو المحال العامة أو أماكن العمل وكان ذلك بغير حذر شرعي .

ويعاقب بذات العقوبة كل من حرض الجاني على الجريمة أو ساعده عليها بأية وسيلة مع علمه بذلك .

جنيتها بالنسبة إلى عقوبة الغرامة إذا كان المخلف عليه عاملاً بوسيلة من وسائل النقل العام البرية أو المائية أو الجوية أو غيرها من وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية ووقع الاعتداء عليه في الوقت المحدد لأداء عمله .

مادة ٥١٩ — يعاقب بالحبس كل من حرّض آخر أو ساعده بأية وسيلة على الانتحار سواء تم الانتحار بناء على ذلك أو شرع فيه .

وتضاعف العقوبة إذا كان المستحضر لم يبلغ الثامنة عشرة أو كان ناقص الإدراك أو الاختيار .

ويعاقب الجاني بالسجن المؤقت إذا كان المتحرّج أو الشارح فيه فاقد الإدراك أو الاختيار لأي سبب كان وقت التحريض أو المساعدة .

مادة ٥٢٠ — يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من تسبب بخطئه في موت إنسان .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنوات إذا توافر أي من الظروف الآتية :

١ — إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني بما تفرضه عليه أصول الوظيفة أو المهنة أو الحرفة التي يزاولها بالفعل .

٢ — إذا وقعت الجريمة والجاني تحت تأثير مسكر أو مخدر أو عقار تناوله عن حرية واختيار .

٣ — إذا نكل الجاني عن مساعدة المجني عليه أو عن طلب المساعدة له مع قدرته على ذلك .

٤ — إذا نشأ عن الفعل موت ثلاثة أشخاص على الأقل .

مادة ٥٢١ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من تسبب بخطئه في المساس بسلامة جسم غيره .

وتضاعف العقوبة إذا توافر ظرف من الظروف المشار إليها في المادة السابقة .

وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة ثلاثة أشخاص على الأقل أو نشأ عنها عاهة مستديمة أو تشويه جسم لا يحتمل زواله .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات إذا توافر ظرفان من المشار إليهما في الفقرة السابقة .

مادة ٥٢٢ — كل شخص يلتزم برعاية آخر عاجز عن أن يحصل لنفسه على مقومات الحياة بسبب سنه أو حالته الصحية أو العقلية أو بسبب تقييد حريته ، سواء كان منشأ التزامه القانون أو الاتفاق أو فعل مشروع

مادة ٥١٤ — يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من اعتدى عمداً على سلامة جسم إنسان بإعطائه مادة ضارة أو مخدرة أو بضربه أو بإحداث جرح به أو بأية وسيلة أخرى ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الفعل أنقص إلى موته .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا توافر أي من ظرفي سبق الإصرار أو التردد أو أحد الظروف المشار إليها في البنود الثلاثة الأولى من المادة ٥١٢ من هذا القانون .

مادة ٥١٥ — يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات إذا ترتب على الاعتداء المشار إليه في المادة السابقة عاهة مستديمة .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا تعمد الجاني إحداث العاهة أو توافر أي من الظروف المشار إليها في البنود الثلاثة الأولى من المادة ٥١٢ من هذا القانون .

وتتوافر العاهة المستديمة إذا ترتب على الإصابة قطع أو انفصال أو بتر جزء منه أو فقدت قدرته أو نقصانها أو تعطيل وظيفته إحدى الحواس بصورة كلية أو جزئية دائمة .

ويعتبر في حكم العاهة كل تشويه جسم لا يحتمل زواله .

مادة ٥١٦ — يعاقب بالحبس على الإعتداء المشار إليه في المادتين السابقتين في الحالات التالية :

١ — إذا ترتب على الاعتداء مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوماً .

٢ — إذا كان الاعتداء على جنبي وترتب عليه إجهادها .

٣ — إذا كانت وسيلة الاعتداء آلة أو أداة أو مادة مفرقة أو حارقة أو مخدرة أو ضارة بالصحة .

٤ — إذا وقع الاعتداء من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا عليه وتضاعف العقوبة إذا توافر أي من ظرفي سبق الإصرار والتردد .

مادة ٥١٧ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه إذا لم يبلغ فعل الاعتداء درجة الجسامة المنصوص عليها في المادة السابقة أو لم يستعمل فيه الوسائل المبينة فيها .

وتكون العقوبة الحبس أو غرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه إذا توافر أي من ظرفي سبق الإصرار والتردد .

مادة ٥١٨ — يكون الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين شهراً بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرين

امتنع عمدا عن القيام بالتزامه وأفضى ذلك إلى موت المحنى عليه أو إصابته يعاقب بحسب قصده ودرجة الإصابة بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ من هذا القانون .
فإذا كان الامتناع عن خطأ يعاقب على حسب الأحوال بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٥٢٠ ، ٥٢١ من هذا القانون .

مادة ٥٢٣ — لا جريمة إذا وقعت الأفعال المشار إليها في المواد السابقة من هذا الفصل دفاعا عن النفس أو العرض أو المال .
وتتحقق حالة الدفاع الشرعى إذا واجه المدافع أو اعتقد بحسن نية وبناء على أسباب معقولة أنه يواجه خطرا حالا أو وشيك الوقوع يهدد النفس أو العرض أو المال .

مادة ٥٢٤ — مع مراعاة ما نص عليه في المادة (١٤) من هذا القانون لا يباح القتل دفاعا عن النفس أو العرض أو المال إلا إذا قصد به دفع إحدى الجرائم الآتية :

١ — اعتداء يتخوف أن يحدث منه الموت أو الجراح الجسيمة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

٢ — جنابة اختطاف إنسان .

٣ — جنابة اغتصاب انثى أو هتك عرض إنسان بالقسوة أو التهديد أو أى وسيلة تعمد إرادته .

٤ — جنابة حريق أو إتلاف أو سرقة .

٥ — دخول مكان مسكون ليلا أو إحدى ملحقاته أو اقتحامه .

المادة ٥٢٥ — لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد رجال الضبط أثناء قيامه بفعل بناء على واجبات وظيفته ولو جاوز حدودها إلا إذا كان سىء النية وخيف أن ينشأ عن فعله خطر جسيم يهدد النفس أو العرض وكان لهذا التخوف أسباب معقولة .

مادة ٥٢٦ — يجب في جميع الأحوال أن يكون الدفاع الشرعى بالقدر المناسب واللازم لدفع الخطر .

ومع ذلك إذا جاوز المدافع بحسن نية حق الدفاع الشرعى حال استعماله إياه عمد معذورا وحكم عليه القاضى بعقوبة الحبس أو الغرامة التى لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه إذا كان الفعل جنابة وبالغرامة التى لا تتجاوز مائتى جنيه إذا الفعل جنحة .

كما يجوز له الحكم بالعفو في الحالتين .

مادة ٥٢٧ — يستوى في قيام حق الدفاع الشرعى أن يكون الخطر موجها إلى نفس الموانع أو عرضه أو ماله أو نفس الغير أو عرضه أو ماله
مادة ٥٢٨ — لا يمنع من قيام حق الدفع الشرعى أن يكون الخطر من شخص عديم المسؤولية الجنائية أو ناقصها .

مادة ٥٢٩ — في جميع الأحوال لا تقوم لحق الدفاع الشرعى قائمة إذا لم يكن من المتعذر الالتجاء في الوقت المناسب إلى الجهات العامة أو دفع الخطر بوسيلة أخرى .

الفصل الثانى - التهديد

مادة ٥٣٠ — يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جنابة ضد النفس أو العرض أو المال أو بنسبة أمور تخدش الشرف وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر .
وتكون العقوبة الحبس إذا كان التهديد غسير مصحوب بطلب أو بتكليف بأمر .

مادة ٥٣١ — يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه كل من هدد غسيرة شفها بواسطة شخص آخر بشىء مما ذكر في الفقرة الأولى من المادة السابقة سواء كان التهديد مصحوبا أو غير مصحوب بطلب أو بتكليف بأمر .

وتكون العقوبة الغرامة التى لا تتجاوز مائتى جنيه إذا لم يبلغ التهديد درجة الجسامه المذكورة أو كان مباشرا .

مادة ٥٣٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه من هدد غيره بسلح حاد أو نارى .

وتضاعف العقوبة إذا حصل مع التهديد إطلاق السلاح النارى .

الفصل الثالث - الاجهاض

مادة ٥٣٣ — يعاقب بالحبس من أجهض عمدا بآية وسيلة امرأة برضاها .
وتعاقب المرأة التى رضيت بالاجهاض بذات العقوبة .

وتكون العقوبة السجن مسدة لا تزيد على عشر سنوات إذا حصل الاجهاض بغير رضاها أو كان الجانى طبيبا أو صيدليا أو قابلة .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا اجتمع الظروفان السابقان أو إذا أفضى الاجهاض إلى الموت .

ويحكم فضلا عن ذلك بإغلاق عيادة الطبيب أو محل الصيدلى أو القابلة مدة لا تزيد على مدة العقوبة الأصلية .

مادة ٥٣٤ — لا جريمة إذا كان المجهض طبيبا وأعتقد بحسن نية ولأسباب مبررة طبيا أن الاجهاض ضرورى للحفاظ على حياة المرأة وحصل الاجهاض بموافقتها أو بموافقة من ينوب عنها في حالة الضرورة .

مادة ٥٣٥ — ما لم يكن الفعل مكونا لجريمة أخرى لا يعاقب على الشروع في الاجهاض إلا إذا حصل بغير رضا واستعمال وسائل العنف أو إعطاء مواد مبهضة على غير علم من المرأة .

الفصل الرابع - الخطف والاعتداء على الحرية وتعريض الحياة للخطر

مادة ٥٣٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من خطف شخصا وذلك بحمله على الانتقال من المكان الذى يقيم فيه عادة إلى مكان آخر يقيد فيه حريته .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا توافر أحد الظروف الآتية :

١ — إذا وقع الفعل بالقوة أو بالتهديد أو بالحيلة أو بإتخاذ صفة عامة حقيقية أو مزيفة أو من شخص يحمل سلاحا .

٢ - إذا كان المخطوف أنثى أو ذكرا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة أو مصابا بعاهة عقلية تقدم إدراكه أو تنقصه .

٣ - إذا كان المخطوف موظفا عاما أو مكافأ بخدمة عامة وكان الخطف بسبب أداء الوظيفة أو الخدمة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا كان قصد الجاني قتل المخطوف أو تعذيبه بدنيا أو نفسيا أو الاعتداء على عرضه أو حمله على مزاوله البغاء أو كان قصده إبتزاز الأموال أو زادت مدة تقييد حريته على شهرين .

وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على جنابة الخطف موت المخطوف أو إقترت الجنابة بمواقعة المخطوف أو هتك عرضه بخير رضائه .

مادة ٥٣٧ - يعفى الجاني من العقاب عن جريمته في أى من الحالات الآتية :

١ - إذا تزوج الجاني شرعا بمن خطفها ، وإذا تم ذلك بعد صدور الحكم البات أوقف تنفيذ الحكم ومارتب عليه من آثار .

٢ - إذا كان الجاني أحد والدى المخطوف واعتقد لأسباب معقولة أن له حق حضائته وأخطره الجهات المختصة خلال أسبوع بوجود المخطوف لديه ، ويجوز الإحفاء من العقاب إذا كان الجاني أحد أقارب المخطوف إلى الدرجة الثانية .

٣ - إذا تقدم الجاني إلى الجهة المختصة قبل إكتشاف الجريمة أو قبل معرفة مكان وجود المخطوف وأرشد عنها وعن المكان وعن الجناة الآخرين إن وجدوا وترتب على ذلك ضبطهم وإنقاذ المجنى عليه .

ولا يمسرى الإحفاء على ما يكونه فعل الخطف من جرائم أخرى .

مادة ٥٣٨ - يعاقب بالحبس كل من قبض على شخص أو قيد حريته بآية وسيلة في غير الأحوال المقررة قانونا .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت في الأحوال الآتية :

١ - إذا وقع الفعل بالقوة أو التهديد أو بالحيلة أو بإتخاذ حصة عامة حقيقية أو مزيفة أو من شخص يحمل سلاحا .

٢ - إذا كان من وقع عليه القبض أنثى أو ذكرا يقل عمره عن إحدى وعشرين سنة أو مصابا بعاهة عقلية تعمد أو تنقض إدراكه .

٣ - إذا كان المجنى عليه موظفا عاما أو مكافأ بخدمة عامة ووقع القبض عليه بسبب أداء وظيفته أو ما كاف به من عمل .

٤ - إذا كان قصد الجاني قتل المجنى عليه أو تعذيبه بدنيا أو نفسيا أو الاعتداء على عرضه أو حمله على مزاوله البغاء أو كان قصده الإبتزاز .

وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على القبض موت المقبوض عليه .

مادة ٥٣٩ - يعاقب بالعقوبة المقررة لأى من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٥٣٦ ، ٥٣٨ من هذا القانون كل من أخفى شخصا مخطوفا أو مقبوضا عليه أو مقيدة حريته متى كان عالما بظروف الجريمة فإذا كان يجهل هذه الظروف وعقب بالعقوبة المقررة للجريمة غير مقترنة بهذه الظروف .

مادة ٥٤٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبدله بغيره .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا كان الجاني طبيبا أو قابله أو ذا شأن في عملية الولادة .

مادة ٥٤١ - يعفى من العقاب عن الجرائم المبينة في المادتين ٥٣٨ ، ٥٣٩ من هذا القانون إذا تقدم الجاني إلى الجهة المختصة قبل إكتشاف الجريمة أو قبل معرفة مكان وجود المجنى عليه وأرشد عنها وعن المكان وعن الجناة الآخرين إن وجدوا وترتب على ذلك ضبطهم وإنقاذ المجنى عليه .

مادة ٥٤٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أى الوالدين أو الجدين إذا امتنع عن تسليم ولده أو حفيده لمن له الحق في طلبه بناء على حكم واجب النفاذ في شأن حضائته ، أو خطفه رغم صدور هذا الحكم .

مادة ٥٤٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من أبعد أو شرع في إبعاد قاصر برضائه عن سلطة من له عليه حق الولاية أو الرعاية .

وتكون العقوبة الحبس إذا كان الإبعاد أو الشروع فيه إلى خارج البلاد .

مادة ٥٤٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ السابعة من العمر بأن تركه في مكان بعيد عن العمران .

ويعاقب الجاني حسب الأحوال بالعقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٥١٢ أو الفقرة الأولى من المادة ٥١٥ من هذا القانون إذا ترتب على الفعل الموت أو عاهة مستديمة أو تشويه جسيم لا يحتمل زواله .

ولا مسئولية على رئيس التحرير أو المحرر المسئول إذا قام في أثناء التحقيق الابتدائي باثبات أن النشر حصل دون علمه وقدم كل ما لديه من المعلومات أو الأوراق المساعدة على معرفة الناشر القلي أو بالإرشاد عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لاثبات مسئوليته، أو باثبات أنه لو لم يتم بالنشر لعرض نفسه لفقد وظيفته في الصحيفة أو لضرر جسيم من أى نوع .

مادة ٥٤٩ - في الأحوال التي تكون فيها الكتابة أو الرسم أو طرق التغيير الأخرى المستعملة في ارتكاب الجريمة قد نشرت في الخارج وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة ، يعاقب المستورد والطابع كفاعل أصلي ، فإن تعذر ذلك فالبايع والموزع والملصق ، وذلك ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم أو طرق التعبير الأخرى .

مادة ٥٥٠ - لا يقبل من أحد للافلات من المسئولية الجنائية في الجرائم التي تقع بطريق النشر أن يدرا مسئولية بأن الكتابة أو الرسم أو طرق التعبير الأخرى قد نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت في البلاد أو في خارجها أو أنها لم تزد على ترديد إشاعات أو روايات عن الغير .

مادة ٥٥١ - إذا ارتكبت جنابة أو جنحه بإحدى طرق العلانية جاز للنيابة العامة أن تأمر بضبط كل الكتابات والرسوم وغيرها من طرق التعبير مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلا ، وكذلك الأصول والألواح والاحجار والأشرطة والأفلام وغيرها من الأدوات .

وعلى النيابة العامة أن تعرض الأمر في خلال ساعتين من الضبط على رئيس المحكمة المختصة بالجريمة التي ارتكبت وذلك للحكم في الحال باقرار أمر الضبط أو الغائه . ولصاحب الشأن كذلك أن يقدم لرئيس المحكمة طلبا للفصل في الأمر . وإذا لم تعرض النيابة الأمر على المحكمة في الميعاد المذكور اعتبر أمر الضبط كأن لم يكن .

وعند صدور حكم بالإدانة في موضوع الدعوى يحكم بمصادرة الأشياء التي حكم بضبطها .

مادة ٥٥٢ - للمحكمة المختصة أن تأمر بنشر ملخص أو منطوق الحكم الصادر بالإدانة في جريمة ارتكبت بإحدى طرق العلانية في صحيفة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

فإذا كانت الجريمة قد ارتكبت بطريق النشر في صحيفة حكمت المحكمة بنشر الحكم الصادر بالإدانة خلال أجل تحدده في موضع مماثل من ذات الصحيفة ، فإن لم ينفذ الحكم ، يعاقب رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن النشر بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه .

مادة ٥٤٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ السابعة من العمر بأن تركه من مكان غير بعيد عن العمران .

مادة ٥٤٦ - كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أحد أقاربه أو أوصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن ، وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبية عليه بالدفع ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن . وإذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة .

وفي جميع الأحوال لا تنفذ العقوبة إذا أدى المحكوم عليه ما تجبى في ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن .

الباب العاشر

الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها
عن طريق العلانية

مادة ٥٤٧ - تعد طرقا للتعبير العلني ما يأتي :

١ - الأعمال أو الإشارات أو الحركات إذا وقعت في طريق عام أو في حفل عام أو في مكان مباح أو مطروق أو معرض لأنظار الجمهور ، أو إذا وقعت بحيث يستطيع رؤيتها من كان في مثل هذا المكان أو إذا نقلت إليه بطريق الإذاعة المسموعة أو المرئية أو أية طريقة أخرى .

٢ - القول أو الصباح إذا حصل الجمهور به أو ترديده في مكان مما ذكر في البند (١) أو إذا حصل الجمهور به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك المكان ، أو إذا أذيع بطريق الإذاعة المسموعة أو المرئية أو أية طريقة أخرى .

٣ - الكتابة والرسوم والصور والشارات والأفلام وغيرها من طرق التعبير إذا عرضت في مكان مما ذكر في البند (١) ، أو إذا وزعت بين الناس بغير تمييز ، أو بيعت إلى عدد منهم ، أو عرضت عليهم للبيع في أى مكان .

مادة ٥٤٨ - يعاقب رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر عند عدم وجود رئيس تحرير ، بصفته فاعلا للجرائم التي ارتكبت بواسطة الصحيفة ، وذلك كله مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق التعبير .

مادة ٥٥٣ — كل حكم بالادانة في جريمة لارتكبت بواسطة صحيفة يجوز أن يقضى بتعطيل الصحيفة مدة لا تتجاوز شهرا .

الباب الحادى عشر

الجرائم المساسة بالاعتبار والآداب العامة واسترقاق السمع وإفشاء الأسرار

مادة ٥٥٤ — يعد قاذما كل من أسند إلى غيره بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ٥٤٧ من هذا القانون واقعة من شأنها أن تجعله عملا للعقاب أو الإزدراء ، ولو كانت الواقعة المسندة صادقة ، ويعاقب بالحبس وغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهرين إذا توافر أحد الظروف الآتية :

١ — إذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامه أثناء أو بسبب أو بمناسبة تأدية الوظيفة أو النيابة أو الخدمة .

٢ — إذا كان القذف ماسا بالعرض أو خادشا بسمعة أو شرف الأمر أو تضمن تحريضا على الفسق أو الفجور .

٣ — إذا كان ملحوظا في القذف تحقيق غرض غير مشروع .

ويعد من قبيل القذف ذكر أخبار أو تعليقات أو نشر صور تتصل بأسرار الحياة الخاصة للأشخاص أو الأفراد ، ولو كانت صحيحة إذا كان من شأن ذلك الإساءة إليهم .

وإذا وقع القذف بالنشر في إحدى الصحف أو المطبوعات تضاعف عقوبة الجريمة على حسب الأحوال .

مادة ٥٥٥ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب غيره بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ٥٤٧ من هذا القانون بما يتخذه شرفه أو اعتباره دون إسناد واقعة معينة إليه .

وتكون العقوبة الحبس إذا توافر في السب أحد الظروف المشار إليها في المادة السابقة .

وإذا وقع السب بطريق النشر في إحدى الصحف أو المطبوعات تضاعف العقوبة المقررة على حسب الأحوال .

مادة ٥٥٦ — يعاقب بالعقوبات المبينة في المادتين السابقتين على حسب الأحوال كل من باع أو عرض أو وزع بأية وسيلة محررات أو مطبوعات أو تسجيلات تتضمن عبارات أو رسوما أو صوراً أو علامات تنطوي على قذف أو سب متى كان عالما بذلك .

مادة ٥٥٧ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه إذا وقع القذف أو السب بغير استفزاز في مواجهة المخني عليه وبحضور غيره .

وتكون العقوبة الزرامة السابقة وحدها إذا وقعت الجريمة بغير استفزاز في مواجهة المخني عليه ودون حضور أحد غيره ، أو وقت الجريمة بطريق الهاتف .

وتضاعف العقوبات السابقة إذا توافر أحد الظروف المنصوص عليها في المادة ٥٥٤ من هذا القانون .

المادة ٥٥٨ — لاجرمية في الحالات الآتية : إذا وقع القذف أو السب المرتبط بواقعة في حق موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وأثبت الفاعل صحة الواقعة وأنها مرتبطة بأعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة .

٢ — إذا وقع القذف أو السب فيما يتضمنه دفاع الخصوم شفاهة أو كتابة أمام جهات الاستدلال أو التحقيق أو الحكم وبما يستتبعه حق الدفاع .

٣ — إذا وقع القذف أو السب في إبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بحسن نية بأمر يستوجب مسئولية فاعلة .

٤ — إذا قصد الفاعل بحسن نية والمصالح العام نقد الوقائع تاريخية أو نقدا لعمل أدبي أو فني .

٥ — إذا قصد الفاعل بحسن نية والمصالح العام ترديد ماجاء في اجتماع عقد على وجه قانوني أو مرددا لمسار أمام محكمة قضائية أو إدارية أو تأديبية .

مالم تحظر هذه الجهات نشرها .

مادة ٥٦٢ - يعاقب بالحبس كل من كان بحكم مهنته أو حرفته أو وضعه أو علمه أو فنه مستودع سر فافشاء في غير الأحوال المصرح بها قانونا أو استعمله لمنفعته الخاصة أو لمنفعة شخص آخر ، وذلك ما لم يأذن صاحب الشأن في النشر بافشاءه أو استعماله .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا كان الجاني موظفا عاما أو ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة واستودع السر لديه أثناء أو بسبب أو بمناسبة تأدية الوظيفة أو النيابة أو الخدمة .

مادة ٥٦٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من فض رسالة بريدية أو برقية بغير رضا من أرسلت إليه .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه إذا أفشى الرسالة أو البرقية للغير دون إذن من وجهت إليه متى كان من شأن ذلك إلحاق ضرر بالغير .

مادة ٥٦٤ - يعاقب بالحبس أو بالغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من عاب بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ٥٤٧ من هذا القانون في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية أو ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب تأدية وظيفته أو بمناسبتها .

مادة ٥٦٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة التي لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسوما أو إعلانات أو صوراً أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء إذا كانت مذاتة للحياء العام .

ويعاقب بذات العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل شيئا مما تقدم للغرض المذكور ، وكل من أعلن عنه أو عرضه على انظار الناس أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية ، وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالهجان وفي أية صورة من الصور ، وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة ، وكذلك كل من قدمه سرا ولو بالهجان بقصد إفساد الأخلاق . وكل من جهر علانية بأغان أو صدر عنه صياح أو خطب مناديه للحياء العام ، وكل من أضرى علانية على الفجور أو نشر إعلانات أو رسائل عن ذلك أيا كانت مهارتها .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة المقررة .

مادة ٥٥٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من نشر بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ٥٤٧ من هذا القانون أخبارا أو صوراً أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة إذا كان من شأن نشرها الإساءة إليهم .

مادة ٥٦٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من يعتدي على حرمة الحياة الخاصة للأفراد وذلك بارتكاب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانونا أو دون رضا المجني عليه .

١ - استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز أيا كان نوعه عادات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف .

٢ - التقط أو نقل بجهاز أيا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص .

فإذا صدرت الأفعال المشار إليها فيما تقدم أثناء اجتماع عام على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضا صاحب الحق في الحرمة يكون مفترضا .

وتكون العقوبة الحبس إذا أرتكب الأفعال المذكورة موظف عام أو مكلف بخدمة عامة اعتمادا على سلطة الوظيفة أو الخدمة .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة كما يحكم بحو التسجيلات أو اتلافها .

مادة ٥٦١ - يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل أو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة في المادة السابقة أو كان الحصول عليه بغير رضا صاحب الشأن .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بافشاء أسر من الأمور التي تم الحصول عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة في هذه المادة اعتمادا على سلطة الوظيفة أو الخدمة العامة .

وتحكم المحكمة في جميع الأحوال بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

مادة ٥٦٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالغرامة التي لا تتجاوز مائة جنيه : —

١ — كل من تعرض في الطريق العام أو في مكان مطروق لأنثى بالقول أو بالفعل أو بالإشارة على وجه يחדش حيائها .

٢ — كل من ابتدر إنسانا بتدفع أو سب غير عاقل .

الباب الثاني عشر

الجرائم الواقعة على المال

الفصل الأول — السرقة وما في حكمها والاعتصاب والابتزاز

مادة ٥٦٧ — السرقة هي اختلاس منقول مملوك لغير الجاني بقصد اقتلاكه .

وبعد اختلاص كل فعل يخرج به الجاني المال من حيازة غيره دون رضائه ولو عن طريق غلط وقع فيه الغير ليدخله بعد ذلك في حيازة أخرى .

وتتحقق السرقة ولو كان الفاعل شريكاً على الشيوع في ملكية المنقول .

ويعتبر منقولا في تطبيق أحكام السرقة المنقول حسب المال وكذلك القوى الطبيعية كهربائية أو مائية أو ضوئية وكل طاقة أو قوة محركة أخرى .

مادة ٥٦٨ — يعاقب بالسجن المؤبد على السرقة إذا توافرت فيها الظروف الآتية :

١ — أن تقع ليلاً .

٢ — أن تقع من شخصين فأكثر .

٣ — أن يكون أحد الخناة حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

٤ — أن تقع في مكان مسكون أو معد للسكن أو أحد ملحقاته .

٥ — أن يكون الدخول إلى المكان المبيت في الفقرة السابقة عن طريق تسور أو كسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو استحالة صفة عامة صحيحة أو كاذبة أو ادعاء القيام بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة .

٦ — أن تقع بطريق الإكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو باستخدام أية وسيلة تعمد المقاومة أو تنقص منها .

مادة ٥٦٩ — يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت على السرقة إذا وقعت في طريق عام داخل أو خارج مدينة أو قرية أو في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية مع توافر أحد الظروف الآتية :

١ — أن تقع من شخصين فأكثر يكون أحدهم حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

٢ — أن تقع من شخصين فأكثر بطريق الإكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو باستخدام أية وسيلة تعمد المقاومة المجبى عليه أو تنقص منها .

٣ — أن تقع ليلاً من شخص يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

٤ — أن تقع من شخص يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً بطريق الإكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو باستخدام أية وسيلة تعمد المقاومة أو تنقص منها .

مادة ٥٧٠ — يعاقب بالسجن المؤقت على السرقة إذا وقعت بطريق الإكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو باستخدام أية وسيلة تعمد المقاومة أو تنقص منها .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا نشأ عن الوسائل المتقدمة جرح أو ضرر جسدي .

مادة ٥٧١ — يعاقب بالإعدام على الجرائم المبينة في المواد الثلاث السابقة إذا ترتب على الإكراه أو التهديد أو استخدام وسيلة مما ذكر فيها موت شخص .

مادة ٥٧٢ — يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات على السرقة في إحدى الحالات التالية :

١ — إذا وقعت ليلاً من شخصين فأكثر يكون أحدهم حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

٢ — إذا وقعت ليلاً في مكان مسكون أو معد للسكن أو إحدى ملحقاته من شخص يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

٣ — إذا وقعت على أسلحة أو ذخيرة أو مهمات القوات المسلحة أو غيرها من القوات النظامية .

٤ — إذا وقعت على مهمات أو أدوات مستعملة أو معدة للاستعمال في مرفق المواصلات السلكية أو اللاسلكية أو توليد أو توصيل الكهرباء أو المياه أو الصرف الصحي التي تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام ، أو المرخص في إنشائها لمنفعة عامة .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا توافرت في السرقة أكثر من حالة من الحالات المشار إليها في هذه المادة .

ويجوز أن تبدل بالعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة الغرامة التي لا يجاوز مائتي جنيه إذا كان المسروق حاصلات أو ثمار زراعية لم تنقل من الحقل أو البستان .

مادة ٥٧٥ - يعاقب على الشروع في جنح السرقة بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة .

مادة ٥٧٦ - يجوز بالإضافة إلى العقوبات المبينة في المواد السابقة من هذا الفصل عقاب الجاني بالجلد الذي لا يجاوز أربعين جلدة .

كما يجوز عند الحكم بالحبس مدة سنة فأكثر لسرقة أو شروع فيها أن يحكم بالوضع تحت مراقبة الشرطة مدة لاتزيد على المدة المحكوم بها .

مادة ٥٧٧ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين كل من خوض شخصاً لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره في ارتكاب سرقة ولم يرتكبها ويفترض علم الجاني بالسجن مالم يثبت من جانبه أنه لم يكن يعلم ولم يكن في مقدوره أن يعلم به .

مادة ٥٧٨ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة كل من استعمل أو استخدم سيارة أو دراجة أو أية آلة ميكانيكية أو دابة من دواب الجر أو الركوب أو الحمل بغير موافقة صاحب الحق في ذلك .

مادة ٥٧٩ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة وبغرامة لاتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تناول طعاماً أو شرباً في محل عام معد لذلك ولو كان مقبلاً أو شغل غرفة في فندق أو نحوه أو استأجر مركبة معدة للابحار وكان يعلم أنه لا يقدر على دفع الثمن أو الأجرة أو لممتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق عليه من ذلك أو فردون الوفاء به .

مادة ٥٨٠ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين كل من صنع أو قلد أو حاز مفاتيح أو غيرها بقصد استعمالها في جريمة سرقة أو كان عالماً أنها ستستخدم في ذلك .

وتكون العقوبة الحبس إذا كان الجاني يحترف صنع هذه الأشياء .

مادة ٥٨١ - يعاقب على الجنح المنصوص عليها في هذا الفصل بضعف العقوبة المقررة لها إذا ارتكبها الجاني منتهزاً حدود هياج أو تنة أو حريق أو أية كارثة أخرى .

مادة ٥٨٢ - يعاقب بالسجن المؤقت كل من حصل بالقوة أو بالتهديد أو بأية وسيلة قسرية على سند أو على التوقيع عليه أو التمديل فيه أو على الغائه أو إتلافه .

مادة ٥٧٣ - يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن سنة ولا تجاوز سبع سنوات إذا وقعت السرقة مع توافر أحد الظروف الآتية :

١ - أن تقع في مكان معد للعبادة أو مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته .

٢ - أن تقع في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية أو في محطة أو ميناء أو مطار .

٣ - إذا وقعت ليلاً .

٤ - إذا وقعت بطريق التسور أو السكمر من الخارج أو استعمال مفاتيح مصطاح أو صحيفة بغير موافقة صاحبها .

٥ - إذا وقعت من طريق تهطيم وعاء أو حرز أيا كان أو عن طريق اقتحام غرفة بالسكمر .

٦ - إذا وقعت من شخص يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

٧ - إذا وقعت من شخص يتخذ صفة عامة صحيحة أو كاذبة أو يدعى القيام بخدمة عامة .

٨ - إذا وقعت من شخصين فأكثر .

٩ - إذا وقعت من عامل في مكان عمله أو بإضراراً بمتبوهه أو ممن يحترف النقل على الأشياء المكف بنقلها أو من صاحب صناعة أو حرفة على الأشياء المسالمة له بهذه الصفة .

١٠ - إذا وقعت أثناء الحرب على الجرحى ولو من الأعداء .

١١ - إذا وقعت على دابة من دواب الركوب أو الجر أو الحمل أو على ماشية .

١٢ - إذا وقعت السرقة بطريق النشل .

مادة ٥٧٤ - يعاقب بالحبس على العرفه إذا لم يتوافر فيها أحد الظروف أو الحالات المبينة في المواد السابقة من هذا الفصل .

ويعد سارقاً ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من اختلس منقولاً مملوكاً له كان قد رهنه ضماناً لدين عليه أو على غيره .

ويعد سارقاً كذلك ويعاقب بذات العقوبة كل من عثر على شيء أو حيوان مفقود ولم يرده إلى صاحبه متى تبصر ذلك أو لم يسلمه إلى مقر الشرطة أو جهة الإدارة خلال ثلاثة أيام إذا احتسبه بنسبة تملكه أما إذا احتسبه بعد انقضاء تلك الفترة بغير نية التملك ، فتكون العقوبة الغرامة التي لاتجاوز مائة جنيه .

كما يعد سارقاً ويعاقب بذات العقوبة كل من يسنول بغير حق وبذمة التملك على مال ضائع أو وقع في حيازته بطريق الغلط أو الصدفة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا نشأ عن الفعل جروح .
وتكون العقوبة الإعدام إذا نشأ عن الفعل موت شخص .

مادة ٥٨٣ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من حمل آخر بطريق التهديد كتابة أو شفاهة على تسليم نقود أو منقولات أو ما في حكمها غير مملوكة له بالكامل .

وتضاعف العقوبة إذا كان التهديد بإفشاء أو اسناد أمور متعلقة بالعرض أو الشرف ولو كانت صحيحة .

ويعاقب على الشروع في هذه الجريمة بعقوبة الجريمة التامة .

مادة ٥٨٤ - لا تجوز إقامة الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها في الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل إذا وقعت من الأب وإن علا على مال الولد وإن نزل كما لا تجوز إقامتها أو اتخاذ إجراء فيها في الجرائم المذكورة إذا وقعت من أحد الزوجين على مال الآخر أو من أحد الفروع على مال الأصول إلا بناء على شكوى المحنى عليه .

وتنقضى الدعوى الجنائية بتنازل المحنى عليه قبل صدور حكم بات فيها ولا يجنى عليه بعد صدوره أن يمنع تنفيذه أو الاستمرار فيه .

ولا يسرى حكم هذه المادة على ما قد يتضمنه الفعل من جرائم أخرى .

الفصل الثاني - الاحتيال وما في حكمه

مادة ٥٨٥ - يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الإستيلاء على مال منقول غير مملوك له وحده بالاستغاثة بطريقة احتيالية أو بتأخذ اسم كاذب أو اتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في عقار ، أو منقول غير مملوك له وحده وليس له حق التصرف فيه وكذلك من حصل من غيره بإحدى هذه الطرق على التوقيع بإمضاء أو ختم أو بصمة على سند منشىء أو ناقل أو مسقط لحق أو توصل إلى إتلاف هذا السند أو على تحرير سند بالحق أو على إحداث تعديل فيه أو تحريره بصورة تتضمن مزايا ما كان يحصل عليها بغير الاحتيال .

وتضاعف العقوبة إذا كان محل الجريمة مالا وسندا للدولة أو إحدى الجهات المينة بالمادة ٣٩٣ من هذا القانون .

مادة ٥٨٦ - يعاقب بالحبس كل من إنتهز حاجة قاصر أو محجور عليه أو من حكم بإستقرار الوصاية عليه أو إستغل هواه أو عدم خبرته وحصل منه إضراراً بمصلحته أو مصلحة غيره على مال أو سند أو على إلغاء سند أو تعديله .

وتضاعف العقوبة إذا كان الجاني هو وليه أو وصيه أو القيم عنه أو من ذى سلطة عليه ويفترض علم الجاني بقصر المحنى عليه أو إستقرار الولاية

أو الوصاية عليه ما لم يثبت من جانبه أنه لم يكن في مقدوره معرفة الحقيقة .

مادة ٥٨٧ - يعاقب بالحبس كل من أعطى بسموعية شيكا ليس له مقابل وفاء كاف وقائم وقابل للصرف أو إذا إسترد بعد إعطائه كل المقابل أو بعضه بحيث لا يبقى الباقي بقيمته أو أمر المسحوب عليه بعدم صرفه أو كان قد تعمد تحريره أو توقيعه بصورة تمنع من صرفه .

ويعاقب بذات العقوبة من ظهر لغيره شيكا أو سلمه إليه وهو يعلم بعدم وجود مقابل يقضى بقيمته أو أنه غير قابل للصرف .

ويعاقب أيضا بذات العقوبة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه من يحمل غيره على أن يعطيه أو يظهره أو يسلمه شيكا وهو يعلم عدم وجود مقابل له يقضى بقيمته أو أنه غير قابل للصرف .

ويجوز في الحالة الأخيرة إعفاء من أعطى الشيك أو ظهره أو سلمه من العقوبة إذا رأت المحكمة محلا لذلك .

مادة ٥٨٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين المسحوب عليه الشيك إذا قرر عمدا وعلى خلاف الحقيقة عدم وجود رصيد قابل للصرف أو وجود رصيد أقل من القائم لديه فعلا .

مادة ٥٨٩ - تسرى أحكام المادتين السابقتين على الشيكات البريدية .

مادة ٥٩٠ - يجوز عند الحكم على العائد بالنسبة للجرائم الواردة في هذا الفصل أن يحكم عليه بالوضع تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة الأصلية المحكوم بها عليه .

مادة ٥٩١ - يعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليه في هذا الفصل بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة .

مادة ٥٩٢ - يسرى حكم المادة ٥٨٤ من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٥٨٥ ، ٥٨٧ منه .

الفصل الثالث - خيانة الأمانة

مادة ٥٩٣ - يعاقب بالحبس كل من حاز مالا منقولا مملوكا لغيره بناء على عقد ودیعة أو عارية أو إيجار أو رهن أو وكالة أو أى عقد آخر يلزمه بالمحافظة على المال ورده عينا أو باستعماله في أمر معين لمنفعة مالكه أو غيره ، أو حازه بناء على نص في القانون أو حكم قضائي ، استولى عليه بنفسه أو تصرف فيه كما لك له أو أئلفه عمدا .

مادة ٦٠٠ - يسرى حكم المادة ٥٨٤ من هذا القانون على الجرائم الميئة في هذا الفصل .

الفصل السادس - الإفلاس

مادة ٦٠١ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل تاجر حكم نهائيا بشهر إفلاسه في إحدى الأحوال الآتية :

١ - إذا أخفى دفتاره التجارية أو أنفقها أو غيرها .

٢ - إذا أخفى أو أنفق ماله أو جزءا منه إضرارا بدائتيه .

٣ - إذا اعترف بديون صوريه أو جعل نفسه مدينا بشيء منها سواء كان ذلك في دفتاره أو ميزانيته أو غيرها من الأوراق أو في إقراره الشفاهي أو بامتناعه عن تقديم أوراق أو إيضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك .

مادة ٦٠٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل تاجر حكم نهائيا بشهر إفلاسه يكون قد تسبب بتقصيره في خسارة دائليه في إحدى الحالات الآتية .

١ - إذا كانت مصاريفه الخاصة أو العائلية باهظة بالنسبة إلى موارده .

٢ - إذا أنفق مبالغ باهظة في المقامرة أو المضاربات الوهمية أو أعمال الحظ والنصيب .

٣ - إذا اشترى بضائع لبيعها بأقل من أسعارها في السوق أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقا مالية أو استعمل طرقا أخرى مما يؤدي إلى الخسارة الكبيرة ليحصل على المال حتى يؤخر شهر إفلاسه .

٤ - إذا أقدم بعد التوقف عن الدفع على إيفاء دائن إضرارا بسائر دائتيه .

مادة ٦٠٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه كل تاجر حكم نهائيا بشهر إفلاسه للتقصير في إحدى الحالات الآتية .

١ - إذا اشترط لمصلحة الغير بدون عوض ، تعهدات كبيرة بالنسبة إلى موارده المالية عند التعهد .

٢ - إذا لم يمكسك دفاتر تجارية أو كانت دفتاره غير كاملة أو غير منتظمة لا يعرف منها حقيقة ماله من حقوق وما عليه من التزامات ، أو لم يقم بالجرد حسب قانون التجارة .

٣ - إذا لم يراع القواعد المتعلقة بتنظيم السجل التجاري .

ويعتبر في حكم المال المنقول السندات المثبتة لحق أو المبرثة للذمة من حق وكذلك الأوراق المثبتة لحالة قانونية أو اجتماعية والأوراق ذات القيمة الاعتبارية أو الأدبية .

ويعتبر في حكم الوكيل الشريك الحائز للمال المشترك والفضولي الحائز لمال غيره .

ولا يبدأ سريان تقادم الدعوى الجنائية في هذه الجريمة إلا من تاريخ علم المجنى عليه بالواقعة وبمركبها مالم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

مادة ٥٩٤ - يسرى حكم المادة ٥٨٤ من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة .

الفصل الرابع - إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة

مادة ٥٩٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جريمة مع علمه بذلك متى كان من غير المساهمين فيها .

وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة .

مادة ٥٩٦ - إذا بادر المخفي في حكم المادة السابقة إلى أخبار جهة الاستدلال أو التعميق عن مرتكب الجريمة التي تحصلت منها الأشياء المخفأة قبل البدء في التحقيق الابتدائي جاز للمحكمة أعفائه من العقوبة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة إذا مكن المخفي الجهة المختصة بعد بدء التحقيق الابتدائي من القبض على مرتكب الجريمة .

مادة ٥٩٧ - يسرى حكم المادة ٥٨٤ من هذا القانون على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٥٩٥ منه .

الفصل الخامس - الرباه والاستغلال

مادة ٥٩٨ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين كل من أقرض نقودا بفائدة ظاهرة كانت أو خفية .

مادة ٥٩٩ - يعاقب بالحبس على الأقراض في الحالتين الآتيتين :

١ - كل من اعتاد أقراض النقود بفائدة ظاهرة أو خفية .

ويعد اعتيادا الإقراض بالفائدة المذكورة أكثر من مرة خلال الثلاث السنوات السابقة على القرض الأخير ولو تغير المقترض .

٢ - كل من أقرض نقودا بفائدة ظاهرة أو خفية منتهزا فرصة حاجة المقترض أو ضعفه أو هواء أو كونه قاصرا أو غير مكتمل الأهلية .

ويقتضى علم الجاني بسن المقترض مالم يثبت أنه لم يكن يعلم أو في مقدوره أن يعلم حقيقة سنه .

٢ - تدخل من غير الدائنين في مداولات الصلح بطريق الغش أو قدم أو أثبت بذات الطريق ديونا مصرية باسمه أو باسم غيره .

٣ - يزيد بطريق الغش قيمة ديونه أو اشترط لنفسه مع المفاض أو مع غيره مزية خاصة نظير إعطاء صوته في مداولات الصلح أو التفليس أو وعد بإعطائه ، أو بعقد اتفاق خاص لمنفعته لإضراراً بباقي الغرماء .

مادة ٦٠٧ - يحكم القاضي فضلاء عن العقوبات السابقة بنشر الحكم الصادر بالإدانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل بنشر ملخص الحكم بالوسيلة التي يراها مناسبة وذلك على نفقة المحكوم عليه .

الفصل السابع - التخريب والتعيب والاتلاف

مادة ٦٠٨ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من أتلف أو خرب مالا ثابتاً أو منقولاً من أى نوع ليس مملوكاً له وحده أو جعله غير صالح للاستعمال أو عطّله بأية طريقة أو أنقص قيمته أو فائدته أو شرع في شيء من ذلك .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات إذا توافر أحد الظروف الآتية :

١ - إذا وقعت الجريمة من عصابة مؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل أو بطريق العنف أو القوة أو التهديد بالاستعمال السلاح قبل أحد الأشخاص .

٢ - إذا كان من شأن الجريمة تعريض حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم للخطر .

٣ - إذا كان من شأن الجريمة تعطيل مرفق عام أو أعمال مصلحة ذات نفع عام .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا توافر في الجريمة أكثر من ظرف من الظروف السابقة .

مادة ٦٠٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه كل من تسبب بإهماله أو عدم تبصره أو عدم مراعاة القوانين في إتلاف أو تخريب مال ثابت أو منقول ليس مملوكاً له وحده ، أو تسبب بالإهمال في جعله غير صالح للاستعمال أو في تعطيله أو في إنقاص قيمته أو فائدته .

٤ - إذا لم يقدم إقراراً بتوقفه عن دفع ديونه التجارية في المعين المبين في قانون التجارة أو لم يقدم ميزانية أو ثبت عدم صحة البيانات المقدمة منه حين توقفه عن الدفع وفقاً للقانون المذكور .

٥ - إذا لم يتوجه بشخصه إلى قاضي التفليس ، عند طلبه أو لم يقدم له البيانات التي يطلبها أو إذا ظهر عدم صحة تلك البيانات .

٦ - إذا سمح بعد توقفه عن الدفع بمزية خاصة لأحد الدائنين بقصد الحصول على موافقته على الصلح .

٧ - إذا تكرر إفلاسه قبل الوفاء بالتعهدات المترتبة على صلح سابق .

مادة ٦٠٤ - يحكم على رئيس كل شركة تجارية أو عضو مجلس إدارتها أو مديرها بالعقوبات المقررة في المادة ٦٠١ من هذا القانون إذا ثبت ارتكابه أمراً من الأمور المنصوص عليها في المادة المذكورة أو ساعد على توقف الشركة عن الدفع بإدلائه ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بأثمه ميزانية غير صحيحة أو بتوزيعه أرباحاً وهمية أو بأخذه بطريق الغش مبالغ أو مزايا عينية أكثر من المنصوص عليها في عقد الشركة .

ويعتبر في حكم مدير الشركة .

١ - الشريك الموصى إذا اعتاد التدخل في أعمال الشركة .

٢ - أعضاء مجلس المراقبة ومراقب حسابات الشركة .

مادة ٦٠٥ - يحكم على كل شخص من المذكورين في المادة السابقة بالعقوبة المقررة في المادة ٦٠٢ من هذا القانون إذا توافرت حالة من الحالات الآتية :

١ - إذا ارتكب باسم الشركة وحسابها أمراً من الأمور المنصوص عليها في المادتين ٦٠٢ ، ٦٠٣ من هذا القانون حسب الأحوال .

٢ - إذا أغفل عمداً نشر عقد الشركة بالطريقة التي نص عليها القانون .

٣ - إذا ارتكب عملاً مخالفاً لنظام الشركة أو صادق عليه .

مادة ٦٠٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون . كل من :

١ - اختلس أو أخفى مالا للفلس ولو كان زوجاً له أو من أصوله أو فروعاً .

الفصل الثامن - قتل الحيوان والاضرار به واتلاف النبات

مادة ٦١٠ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه كل من قتل عمدا بدون مقتض دابة من دواب الركوب أو الجر أو الحمل أو ماشية أو أضربها إضرارا جسيما ينقص من فائدتها أو نقل إليها مرضا معديا .

ويعاقب بذات العقوبة من أتلف أو سم سمكا في البحر أو في مورد أو مجرى ماء أو حوض .

مادة ٦١١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من قتل عمدا بدون مقتض حيوانا من الحيوانات المستأنسة أو الداجنة أو الطير أو مجموعة من النحل من غير ما ذكر في المادة السابقة أو أضربه إضرارا جسيما ينقص من فائدته أو نقل إليه مرضا معديا .

مادة ٦١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من تسبب بخطئه في موت حيوان من الحيوانات المذكورة بالفقرة الأولى من المادة ٦١٠ أو الإضرار به إضرارا جسيما .

مادة ٦١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من قطع أو أتلف بأية كيفية شجرة أو طعما في شجرة أو أتلف زراعا قائما أو حقلا مبذورا أو بث فيه نباتا ضارا .

مادة ٦١٤ - يعاقب بالحبس كل من يرتكب ليلا إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل .

وإذا ارتكبت الجريمة بطريق العنف أو التهديد باستعمال السلاح قبل أحد الأشخاص أو كان الجناة ثلاثة أشخاص على الأقل أو كان الجاني يحمل سلاحا ظاهرا أو مخفيا أو انتهز فرصة قيام اضطراب أو فتنه أو كارثة تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا ترتب على الجريمة موت شخص .

مادة ٦١٥ - يعاقب على الشروع في الجنح المنصوص عليها في هذا الفصل بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة .

مادة ٦١٦ - يجوز للحكمة فضلا عن العقوبات المتقدمة الحكم بوضع الجاني تحت مراقبة الشرطة مدة لا تتجاوز مدة العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها .

الفصل التاسع - انتهاك حرمة ملك الغير والاعتداء على الحدود

مادة ٦١٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

١ - الدخول في مكان مسكون أو مقعد للسكنى أو أحد ملحقاته أو محل معد لحفظ المال أو عقار خلافا لإرادة الخائز له في غير الأحوال المأذون بها قانونا .

٢ - البقاء في مكان مما ذكر بالفقرة السابقة خلافا لإرادة الخائز أو من له الحق في إخراجه منه أو الاختفاء عن عين من له هذا الحق .

٣ - البقاء في مكان من الأماكن المتقدم ذكرها بعد انتهاء مدة الحيازة أو سندها أو بعد فسخ سندها أو إبطاله أو إلغائه لأي سبب أو تجردها من السند القانوني ويستوى في الجاني أن يكون صاحب الشأن ابتداء في الحيازة التي انتهت مدتها أو سندها أو فسخ سندها أو إبطال أو ألغى، أو من يخلفه .

وتكون العقوبة الحبس إذا كان الغرض من الدخول أو البقاء أو الاختفاء أو الوجود منع الحيازة أو ارتكاب جريمة .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا وقعت الجريمة المرتكبة للغرض المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، ليلا أو بطريق العنف على شخص أو بطريق الكسر أو التسلل أو استعمال مفتاح مصطنع من الخارج أو بالإكراه أو باستعمال سلاح أو التهديد باستعماله أو من ثلاثة أشخاص على الأقل أو باتخاذ صفة عامة صحيحة أو كاذبة أو بادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا ترتب على العنف أو الإكراه أو استعمال السلاح موت لإنسان .

مادة ٦١٨ - كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة أو وقف غيري أو لأحدى الجهات المبدئية في المادة ٣٩٣ من هذا القانون وذلك بزراعتها أو غرامها أو إقامة مذبات عليها أو شغلها أو الانتفاع بها بأية صورة ، يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز ألفين من الجنيتات أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم على الجاني برد العقار المقتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته .

باتخاذ إجراء تحفظي لحماية الحياة على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص ، لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بإلغائه .

ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار وعلى المحكمة عند نظر الدعوى الجنائية أن تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بتأييد القرار أو بإلغائه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق .

ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها ، وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بالألا وجه لإقامة الدعوى .

مادة ٦٢٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيه .

١ - كل من دخل في أرض مهية للزراعة أو مبدوره أو بها زرع قائم أو بستان أو حديقة أو مر في شئ منها أو ترك دابة أو ماشية أو حيواناً من أى نوع تمر منها أو ترعى فيها بغير إذن صاحب الشأن .

٢ - كل من ألقى أجاجاً أو أشياء أخرى صلبة أو سائلة أو مخلفات من أى نوع على عربات أو أماكن أو عقارات أو منقولات أو أى شئ متى كانت هذه الأشياء مملوكة لغيره .

الباب الثالث عشر

القمار وأوراق النصيب

مادة ٦٢٣ - يعاقب بالحبس كل من أعد أو هيا أو أدار مكاناً لألعاب القمار أو اشترك في تنظيمه أو في الإشراف عليه أو في إعداد وسائله . ويسرى هذا الحكم على المحل العام والخاص إذا كان قد أعد لهذا الغرض ولو كان الدخول إليه مقصوراً على مجموعة معينة من الناس .

ويعاقب بذات العقوبة صاحب المحل العام والخاص إذا أذن بلعب القمار فيه .

مادة ٦٢٤ - يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من قام في محل مما ذكر أو في محل عام أيا كان نوعه .

مادة ٦٢٥ - يعد من ألعاب القمار كل لعبة يكون احتمال الكسب والخسارة فيها مرده إلى الحظ أكثر منه إلى المهارة .

فإذا وقعت الجريمة بالتحايل أو نتيجة تقديم إقرارات أو الإدلاء ببيانات غير صحيحة مع العلم بذلك تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة في حالة توافر أحد الظروف المشار إليها فيها .

مادة ٦١٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعدى بأية صورة على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للغير وذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة منشآت عليها أو شغلها أو الانتفاع بها .

وتكون العقوبة الحبس إذا كان الغرض من التعدي منع الحياة أو ارتكاب جريمة .

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا وقعت الجريمة للغرض المنصوص عليه في الفقرة السابقة لئلا أو بطريق العنف أو بطريق الكسر أو التسور أو استعمال مفتاح مصطنع من الخارج أو بالإكراه أو باستعمال سلاح أو بالتهديد باستعماله ، أو من ثلاثة أشخاص على الأقل أو باتخاذ صفة عامة صحيحة أو كاذبة أو بادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا ترتب على العنف أو الإكراه أو استعمال السلاح موت لإنسان .

وتحكم على الخاني برد العقار المقتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو رده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته .

مادة ٦٢٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه كل من اتلف أو نقل أو أزال أو غير في محيط أو علامة أو حد متخذة لتعيين حدود الملكية العقارية أو الفصل بينهما .

وتضاعف العقوبة إذا ارتكبت الجريمة بقصد اغتصاب العقار أو جزء منه وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات إذا وقعت الجريمة المرتكبة للغرض المنصوص عليه في الفقرة السابقة بطريق العنف أو استعمال السلاح أو بالتهديد باستعماله أو كان الجناه ثلاثة أشخاص على الأقل أو كان الخاني يحمل سلاحاً ظاهراً أو خفياً أو انتهر فرصة قيام اضطراب أو فتنة أو كارثة وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا ترتب على العنف أو استعمال السلاح موت لإنسان .

مادة ٦٢١ - يجوز النيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الفصل أن تأمر

مادة ٦٢٦ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٦٢٣ من هذا القانون كل وضع أو عرض للبيع شيئا من أوراق الخط أو النصب.

مادة ٦٢٧ - فضلا عن العقوبات السابقة تحكم المحكمة بمصادرة الأدوات والنقود والأمتعة المستخدمة في الجريمة وغلق المحل مدة لا تتجاوز مدة العقوبة المحددة بها ، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الغير الحسن النية .

الباب الرابع عشر

الجرائم المتعلقة بالصحة العامة والمقاومة للراحة والمعرضة للخطر

مادة ٦٢٨ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

١ - كل من ألقى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه أو غيرها من الموارد المائية أو الطرق العامة شيئا من جمث الحيوان أو المواد المضرة بالصحة العامة أو القاذورات أو المواد التي تعوق استخدام هذه السبل والطرق فيما تصلح له .

٢ - كل من ألقى قاذورات أو مواد صلبة أو سائلة أو مضمرة على إنسان أو حيوان غيره أو ماله ولو بغير إحتياط .

٣ - كل من حفر حفرة في الطريق العام بغير إذن من الجهة المختصة .

٤ - كل من لم يضع أو أهمل في وضع مصباح على مواد أو أشياء أضعها أو تركها في الطريق العام أو حفرة حفرها فية .

٥ - من ركض في الجهات الآهلة بالسكان خيلا أو دوابا أو تركها تركض فيها .

٦ - من ترك في الطرق أو الأماكن العامة أو الحقول شيئا من الآلات والأسلحة التي من شأن الإستعانة بها في تعميل ارتكاب الجرائم .

٧ - كل من ترك شيئا أو مديم التمييز في رعايته يهيم على وجهه في الطريق العام أو الأماكن المطروقة .

٨ - كل من كان في حوزته حيوان مفترس أو مؤذ فإطاقه .

٩ - كل من -ررش كبا في -حوزته دلى إنسان أو لم يرده عنه .

١٠ - من أهمل في تنظيف أو إصلاح المداخل أو الأفران أو المعامل أو وسائل الصرف الصحي متى كان من شأن ذلك تعريض الأنفس والأموال للخطر .

١١ - من ألهب أو أطلق صواريخ أو أعيرة نارية أو نحوها متى كان من شأن ذلك تعريض الأنفس والأموال للخطر .

١٢ - من حصل منه ليلالظ أو ضوضاء تقاى راحة الناس .

١٣ - كل من أغتسل في طريق عام أو مكان مطروق .

١٤ - كل من أطفأ أنوار المصايح الممدة لإدارة الطرق العامة .

مادة ٦٢٩ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من كان في حوزته لى سبب دواب أو ماشية أو حيوان من أى نوع مشتبها في إصابته بأمراض معدية أو معدية كذلك من الجهة الصحية المختصة ولم يبادر بالإبلاغ عنها أو ترك حيوانا منها يخالط حيوانا سليما غيره .

مادة ٦٣٠ - يعاقب على مخالفة اللوائح الصادرة من الجهات المختصة بالعقوبات المنصوص عليها فيها بشرط ألا تتجاوز عشرة جنيهات فإن كانت العقوبة زائدة عن هذا الحد وجب انزالها إليه .

فإذا كانت اللاتمة المحددة العقوبة تتكون عقوبة من مخالفتها لا تتجاوز خمسة جنيهات .

المذكرة الإيضاحية

لمشروع قانون العقوبات

الكتاب الأول

الأحكام العامة

مقدمة

إن الشريعة التي تسود في بلد من البلاد تعبر تعبيراً صادقاً عن ذاتها وثقافتها وحضارتها ، كما تعد إطاراً لخطواتها المستمرة في سبيل التقدم والنمو الاجتماعي والحضاري ، ولا شك أن مصر ظلت أكثر من ألف عام تطبق الشريعة الإسلامية وحدها بحكم انتمائها الإسلامي وماتوجع قبحها ومصالحها الوطنية وظل الأمر كذلك حتى نهاية القرن الماضي تقريباً حين تزايد النفوذ الأجنبي الذي يستهدف القضاء على استقلال البلاد ، وخلال سنوات من هذا النفوذ بدأ دخول القوانين الأجنبية إلى مصر حين أنشئت المحاكم المختلطة ووضعت مجموعات القوانين التي تطبق أمامها — وقد استمدت بصفة أساسية من القانون الفرنسي وكان ذلك بداية لاستمداد مجموعات كاملة من القوانين الأساسية كالقانون المدني وقانون العقوبات من مصدر أجنبي لا يتصل بانتماء البلاد الإسلامي ولا بذاتها الثقافية والوطنية ، وبدأ تطبيق هذه القوانين في مصر أمام المحاكم الأهلية منذ سنة ١٨٨٣ اثر احتلال الإنجليز لمصر ولا يخفى أن هذه القوانين قد وضعت دون نظر إلى تاريخ البلاد وكيانها الثقافي والحضاري الذي ينتمي إلى الإسلام خلال قرون طويلة حددت ذاتية مصر وهويتها على نحو واضح ، كما أنها قد نقلت من لغتها الأصلية إلى لغة البلاد على عجل فلم تحظ بدراسة وافية أو بحث دقيق قبل أن يتقرر سريان أحكامها على شعب مصر ، والظروف التي سبقت هذا الانتقال التشريعي الخطير وتزايد النفوذ الأجنبي الذي انتهى باحتلال مصر والقضاء على مالها من استقلال — هي السبب في هذا الانقلاب المفاجيء والذي جعل الشريعة السائدة في البلاد — وهي الشريعة الإسلامية — تراجع في مجال أحكام المعاملات المدنية وفي مجال سياسة العقاب في البلاد — وكان انحسار الشريعة الإسلامية في مجال التشريع الجنائي وسياسة العقاب كاملاً تقريباً .

ويرجع التشريع الجنائي الجنائي في أصوله التاريخية إلى القانون الفرنسي فتمى عام ١٨٧٥ أنشئت المحاكم المختلطة ووضع قانون العقوبات المختلط منقولاً من القانون الفرنسي لتطبيقه على الأجانب .

وقد تأثر المشروع بقانون العقوبات المختلط وأصدر سنة ١٨٨٣ قانون العقوبات الأهلية وقضى بتطبيقه أمام المحاكم الأهلية وقد كان تأثر القانون المختلط والأهلي بالقانون الفرنسي ناشئاً عن أن مصر في ذلك الوقت كانت خاضعة للحكم العثماني وكان قانون العقوبات المطبق في تركيا والمسمى بقانون الجزاء العثماني والصادر سنة ١٨٥٨ مستمداً من القانون الفرنسي .

ثم صدر قانون العقوبات الجديد في سنة ١٩٠٤ تفادى بعض عيوب قانون سنة ١٨٨٣ إلا أنه ألزم أساساً أفكار القانون الفرنسي بالإضافة إلى بعض أفكار مستمدة من القوانين الأخرى مثل القانون البلجيكي والقانون الإيطالي والقانون الهندي .

وبمناسبة إلغاء الامتيازات الأجنبية اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ استردت مصر سيطرتها التشريعية ليطبق القانون على المواطنين والأجانب سواء بسواء ، ونتيجة لذلك صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ المعمول به اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ليكون هو قانون العقوبات المصري إلا أن الظروف العاجلة التي أحاطت بوضع هذا القانون والحرص على إيجاد نصوص صالحة للتطبيق على المصريين والأجانب معاً على أثر إلغاء الامتيازات الأجنبية ، كل ذلك أدى إلى محافظة قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ على الطابع الأصلي للقانون الصادر سنة ١٩٠٤ وهكذا ظل القانون الفرنسي مصدراً تاريخياً لقانوننا العقابي وجرحت محاولات وأعدت مشروعات — لقانون عقوبات جديد منها مشروع لهذا قانون سنة ١٩٥٢ ثم أكثر من مشروع بمناسبة تجربة الوحدة مع سوريا ثم مع ليبيا إلا أن كل هذه المحاولات كانت تقتصر على متابعة أحدث اتجاهات الفقه والقانون المقارن دون أن تنجبه إلى بحث شكل العلاقات الاجتماعية في المجتمع المصري في ضوء التطور الذي مر به ومع مراعاة القيم المستقرة في ضمير المجتمع والتي ترجع في أساسها إلى الإسلام .

ولقد كان بقاء قانون العقوبات الحائز المستمد من القانون الفرنسي مصدر إيلام نفسي ومشكلات اجتماعية فالأوضاع الاجتماعية والسياسية التي فرضت هذا الوضع قد انزاحت منذ زمن بعيد ، وبدأ التفكير الجدي يبحث في الأصول الحقيقية للمجتمع المصري التي يجب أن يعكسها القانون وخاصة قانون العقوبات الذي يهدد إلى إرضاء الشعور بالعدل وإلى حماية المصالح الاجتماعية . وجاء دستور مصر سنة ١٩٧١ وترجم إرادة الشعب المصري في تحديد المصدر الرئيسي للتشريع فنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع ثم جاء التعديل الدستوري الأخير سنة ١٩٨٠ فنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع .

ولم يكن هذا النص الدستوري ملأش الحقيقة الاجتماعية بقدر ما كان كاشفاً لها ذلك أن مصر دولة إسلامية عريقة بحكم الواقع ، والإسلام دين الدولة وفقاً لكافة دساتير مصر المتعاقبة وقد كانت الثقافة الإسلامية في مختلف العصور ذات دور كبير في تحديد الواقع الاجتماعي المصري والتأثير فيه وهي من أهم مقومات الشخصية المصرية العربية وقد نأ كذلك فيما عنته المادة الأولى من الدستور المصري من أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية ولا تخفى تلك الصلة القوية والمؤثرة بين مصر الإسلامية ومصر العربية .

المبادئ العامة لمشروع القانون :

تبدؤ في الأسس العامة لمشروع قانون العقوبات ملاح السياسة الحاشية الإسلامية والتي تتميز بعدة ميزات :

أولاً : أن التشريع يحمي القيم الأخلاقية الإسلامية أساساً فليس هناك دائرة منفصلة للتشريع عن دائرة الأخلاق وهذه إحدى سمات التشريع الإسلامي والشرائع الدينية بوجه عام ويبين أثر ذلك في المشروع عن طريق حماية القيم الأخلاقية والإنسانية بخصوص أكثر فعالية من التشريعات الوضعية .

ثانياً - أن المشروع يميز بوضوح بين الجرائم التي وضع لها الشرع الإسلامي عقوبات مقدرة لا يمكن تجاوزها مثل عقوبات الحدود وبين الجرائم الأخرى التي فوض المجتمع في تحديد أركانها والعقوبة المقررة لها وهي الجرائم التهزيرية والأصل الذي أخذه المشروع أنه ما عدا جرائم الحدود - وهي العرقلة والحراية والزنا والقذف والسب وشرب الخمر والردة - هي جرائم تهزيرية . ويلاحظ أن جرائم القصاص قد حدد الشرع عقوباتها مثل جرائم الحدود - ولكن على أسس عام هو تساوى وتماثل العقوبة مع الجريمة .

ثالثاً - أن هناك من الجرائم ما يتعلق العقاب عليه بحقوق الله تعالى ومنها ما يمكن الاعتداء فيها واقفاً على حق من حقوق العباد - وما يعد من حقوق الله تعالى هو في حقيقة الأمر من دعائم النظام الاجتماعي ومن حقوق الناس جميعاً لا الأفراد . وظهور أثر تلك التفرقة في أحكام المشروع في جواز العفو عن العقوبة أو تغييرها أو في قبول تنازل المجنى عليه عن حقه .

رابعاً - إن المشروع عمد إلى تحديد أركان الجرائم وعقوباتها سواء كانت جرائم حدية أم جرائم تهزيرية أخذاً بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وهو مبدأ مقرر في الشرع الإسلامي وبناء على ذلك فقد نص على أن الجرائم الحدية بينها القانون بعد أن تحددت أركانها وعقوباتها شرعاً أما الجرائم التهزيرية فهي لا تكون إلا بناء على قانون .

خامساً - أن المسؤولية الشخصية في الجريمة مبدأ مقرر في الشرع الإسلامي وفي أحكام المشروع وقد أورد المشروع شروط هذه المسؤولية .

سادساً - أن المشروع أخذ بمبدأ إقليمية القانون الجنائي وهو ما يعني تطبيق أحكامه على المصريين وغيرهم من المقيمين في مصر غير أن مبدأ الإقليمية يعتد بالنسبة لجرائم الحدود إلى الجرائم التي تقع من المسلم في بلد إسلامي .

سابعاً - يأخذ المشروع بمبدأ تفريد العقاب وهو مبدأ يتفق مع أحكام التشريع الجنائي الإسلامي الذي يفرق في العقوبة من حيث النوع والقدر بحسب جسامة العقوبة وخطورة الجرم .

و يفرض علينا الواقع الاجتماعي في مصر أن نتجه إلى أصولنا القانونية المثلثة في الشريعة الإسلامية فقد انزاحت إلى غير رجعة الظروف التي ادخلت أول قانون عقوبات أجنبي إلى مصر ، كما أن التغير الاجتماعي والثقافي في البلاد خلال عشرات السنين قد كشف عن الرغبة الكاملة والواعية في العودة إلى ذاتنا وأصولنا الثقافية التي ترتكز في الأساس على الإسلام ، وبذلك لم يكن هناك مفر من التفكير الجدي والعمل على أن تكون الشريعة الإسلامية هي الأساس في البناء القانوني المصري ومن أهم عناصره قانون العقوبات ، إذ ينبغي أن تعكس سياسة العقاب في عصر أحوال المجتمع المصري وأن تستهدف حماية قيمة الحقيقة ومصالحه الجوهرية .

ويبدو الرجوع إلى ذاتنا التشرعية التي تأكدت خلال قرون طويلة ضرورة حياة المجتمع المصري حتى لا تكون هناك فجوة بين الأحوال السائدة في المجتمع وبين التشريع ، فلا شك أن القانون ينبغي أن يعكس بصدق أحوال المجتمع المادية والفكرية وأن يتسع لتقدم إلى مطالباته وأماله وهو ما يحققه قانون العقوبات المستمد أساساً من أحكام الشرع الإسلامي .

وينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى أن هذا المشروع لا يستوجب تغيير قواعد التشريع العقابي المصري الحالي وأساسه جميعاً فهو وإن كان يصدر عن فكر ونسفة متميزة في كثير من المسائل التي تتناول سياسة العقاب إلا أنه يلتقي مع كثير من هذه القواعد في معظم أحكام القسم العام من قانون العقوبات فلا يخفى على الباحث أن التشريع الجنائي الإسلامي قد تعرض للقواعد والنظريات التي درجت قوانين العقوبات على إدراجها في القسم العام منها - فقد تعرض الفقه الإسلامي - على أساس أحكام القرآن والسنة أو الاجتهاد الفقهي - إلى مسائل نطاق القانون وتطبيقه من حيث الزمان والمكان وكذلك أركان الجرائم وشروط المسؤولية والجنائية والاشتراك في الجريمة وأسباب الإباحة كما عرض كذلك لأحكام عديدة في موضوعات العقوبة وتفريدها وإجراءات الحكم بها وتنفيذها مما يعد في الواقع وكحقيقة علمية سبقاً علمياً من علماء المسلمين الذين تصدوا لهذه المسائل منذ قرون ، ويبدو الاتفاق وإراداً في كثير من أحكام المشروع مع النصوص الحالية بل والاتجاهات الحديثة في سياسة العقاب وقد يظهر ذلك عند استعراض الأسس التي قام عليها المشروع .

تبويب المشروع :

ينقسم المشروع إلى ثلاثة كتب (الأول) في الأحكام العامة (الثاني) في الحدود و (الثالث) في التعزير .

وينقسم الكتاب الأول إلى سبعة أبواب : (الأول) في قانون العقوبات ونطاق تطبيقه ، و (الثاني) في الجريمة ، و (الثالث) في الجنائي ، و (الرابع) في العقوبة ، و (الخامس) في تنفيذ العقوبة ، و (السادس) في العفو عن العقوبة التعزيرية والعفو الشامل و (السابع) في الأحكام المشتركة

مصادر المشروع :

إن المطلوب في مشروع هذا القانون هو تطوير قانون العقوبات ليكون متفقا مع مبادئ الشريعة الإسلامية لذلك وضعت اللجنة في اعتبارها عند وضع المشروع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها الواردة في الكتاب والسنة وكذلك الاجتهادات المعروفة في الفقه الإسلامي . وقد استعانت اللجنة في ذلك بمشروعات قوانين الحدود التي أعدتها اللجنة العليا لتطوير القوانين بحكمة النفس المشكلة بقرار وزارة العدل رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وكذلك بمشروع قانون العقوبات الكويتي والمشروع الذي أعده مجمع البحوث الإسلامية (مشروع الأزهر) هذا بالإضافة إلى قانون العقوبات المصري الحالي ، ومع الإحاطة بالاجتهادات العلمية الحديثة في قانون العقوبات .

الكتاب الأول

الأحكام العامة

الباب الأول

قانون العقوبات ونطاق تطبيقه

يضم هذا الباب فصليين أولهما مبادئ عامة وثانيهما في نطاق القانون .

الفصل الأول (المادتان ١ ، ٢)

عنى في المادة الأولى بالنص على أن الجرائم نوعان حدية وتعزيرية والجرائم الحدية هي الجرائم الموجبة لعقوبة مقدرة شرها على النحو المبين في هذا القانون وماعدا ذلك من جرائم فهي تعزيرية .

والجريمة الحدية في نظر المشروع هي الجريمة التي تكون عقوبتها حداً أي أن تكون عقوبتها مقدرة من الشارع الإسلامي بنص من القرآن الكريم أو السنة الصحيحة ويستوى في هذا الشأن أن تكون الجريمة اعتداء على حق لله تعالى سواء كان حقا خالصا أو غالباً لله وذلك كما في جرائم السرقة والحراقة والزنا، والشرب، الردة ، أو على حق غالب للعبد بجوار حق الله تعالى وذلك في جريمة القصاص فيما دون النفس .

فالمشروع نظر في تعريف الجرائم الحدية إلى معنى تقدير العقوبة ، فما دام العقاب مقدراً من الشارع الإسلامي بحد واحد فهو حد سواء أكان يقبل العفو من المجني عليه أم لا يقبل العفو لأن قبول العفو كما في القصاص وعدم قبوله كما في حد الزنا لا يخل بكون العقوبة ذاتها قدرها الشارع ووضع حدها . والمقصود بحسب الله تعالى الحق الأسامي للمجتمع الذي يتوقف عليه حماية المجتمع الإسلامي من عوامل الانحلال التي تترتب على ارتكاب أفعال معينة أو شيوعها داخل المجتمع .

وقد نصت المادة الثانية على أنه لا جريمة تعزيرية إلا بناء على قانون وبهذا النص أكد المشروع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات في جرائم التعزير وهو مبدأ دستوري نصت عليه المادة ٦٦ من الدستور .

أما في الجرائم الحدية فإن هذه الجرائم والعقوبات قد وضعت في القرآن الكريم أو السنة النبوية وهو ما يعنى أن النص المنشئ للجريمة وعقوبتها قائم حتى قبل صدور هذا القانون الذي يبين شروط التطبيق على النحو الوارد في القانون .

ويمكن أن نرد مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات إلى أصول الشريعة الإسلامية وذلك بناء على آيات عديدة في القرآن الكريم ومنها قوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) ، وقوله تعالى (وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم آياته) ، وقوله تعالى (وما أهلكنا من قرية إلا لهما منذرون ذكرى وما كنا ظالمين) وهذه الآيات تجعل التعريف والإنذار شرطاً للعقاب عند المخالفة وهو جوهر مبدأ الشرعية .

الفصل الثاني نطاق تطبيق القانون (المواد من ٣ - ٨)

أخذت المادة الثالثة بمبدأ الإقليمية فنصت على أن يعمى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في إقليم جمهورية مصر العربية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه ، ويشمل هذا الإقليم المجال الأرضي والمائي والبحري للجمهورية وفقاً لما تحدده نصوص القانون وقد أخذ المشروع بمبدأ الامتداد الحكي لإقليم الدولة ليشمل السفينة التي تحمل علم الدولة والطائرة التي تحمل جنسيتها . وهو ما يتفق ومفهوم الإقليم بالمعنى المتعارف عليه في القانون الدولي وليس في ذلك ما يتعارض مع أصل إسلامي .

ونصت المادة الرابعة على معيار تحديد مكان وقوع الجريمة ، فهل العبرة بمكان النشاط الإجرامي (إطلاق العيار الناري مثلاً) أم العبرة بمكان النتيجة المترتبة على هذا النشاط (الوفاة في جريمة القتل مثلاً) .

ولقد اختلف الفقهاء المسلمون في هذا الشأن فمنهم من قال بأن العبرة هي بمكان النشاط ومنهم من قال بأن العبرة هي بمكان النتيجة والراجح هو إعطاء النشاط والنتيجة ذات الأهمية القانونية .

وقد خرج المشروع من مبدأ الإقليمية في المادتين الخامسة والسادسة لعلة خاصة بكل منها .

ففي المادة الخامسة نص على سريان أحكام هذا القانون على كل من يرتكب خارج مصر جريمة من الجرائم التي حددتها هذه المادة وكلها من الجنائيات . وذلك لعلة واضحة هي حماية المصالح الجوهرية للبلاد من العدوان عليها ولو بالخارج سواء كان المعتدى مصرياً أو غير مصري ، وهذا الخروج على مبدأ الإقليمية في شأن هذه الجرائم لا يتعارض مع أصل إسلامي ويمكن إسناده إلى المصلحة العامة التي تمتد من مصادر الشرع الإسلامي ولا شك

«الاسراء ١٥» «أوقوله تعالى» وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم آياتنا » القصص آية ٥٩ وقوله تعالى فلنسلن الذين أرسل إليهم ولنسلن المرسلين الأعراف آية ٧ وهذه الآيات وأمثالها تؤكد أن التجريم لا يكون إلا بعد الإعلام والإنذار وهو جوهر مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ويقول الفقهاء (العقوبات موانع قبل الفعل وزواجر بعده كما ورد في الأحكام السلطانية لما وردى أنه يجب أن يقدم الإنكار ولا يجعل بالتعذيب قبل الإنذار حتى لا يحتاج بعدم وروده من قبل وكل هذه النصوص أصل لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الذي نصت عليه المادة الثانية من مشروع هذا القانون . و عن البيان أنه لا محل لا يراد نص خاص بالحدود بالنسبة إلى تطبيقها من حيث الزمان ، لأن الحدود مقدرة شرعا على التحول المبين في هذا القانون وتسرى منذ العمل به

الباب الثاني

«الجريمة»

يضم هذا الباب أربعة فصول هي التجريم وأسباب الإباحة وأركان الجريمة ، والشروع في الجريمة .

الفصل الأول - (المواد من ٩ - ١٣)

عنى في المادتين التاسعة والعاشرة بالأخذ بالتقسيم الثلاثي للجرائم إلى جنابات وجنح ومخالفات وهو ما أخذ به قانون العقوبات المصري منذ زمن بعيد واستقر في التطبيق واعتبرت المادة التاسعة جميع الجرائم الحدية من الجنابات . أما الجرائم التعزيرية فإن اندراجها تحت هذا التقسيم الثلاثي يتحدد وفقا لنوع العقوبة الأصلية المقررة لها في القانون وهي قاعدة مقررة في قانون العقوبات .

ونصت المادة الحادية عشرة على الجنابات التعزيرية وهي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية : الإعدام تعزيرا ، السجن المؤبد ، السجن المؤقت وقد استبعد المشروع عن استخدام تعبير الأشغال الشاقة كنوع من العقوبات المعروفة في القانون الحالي ، احتراماً لكرامة الإنسان وأدمج بذلك عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة «التي كانت معروفة في القانون» مع عقوبة السجن وسميت بالسجن المؤقت .

أما المادة الثانية عشر فقد حددت عقوبات الجنح وهي الحبس والجلد تعزيرا ، والغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

وبمقتضى هذه المادة فقد أدخلت عقوبة الجلد لتكون ضمن عقوبات الجنح وهو نظر جديد مستمد من الأصول الإسلامية في سياسة العقوبات فالجلد يصلح لمواجهة العديد من الجرائم المتوسطة والتي لا يراد أن تؤثر العقوبة فيها على مستقبل الشخص أو أسرته بأى أثر . ومن المعروف أن عقوبة الجلد يؤخذ بها في بعض النظم الاجتماعية المختلفة .

في قيام المصلحة العامة المؤكدة في ملاحقة هذه الجرائم الخطيرة حتى ولو وقعت خارج البلاد لأنها تمس كيان البلاد أو مصالحها الجوهرية . وفي المادة السادسة نص على سريان أحكام هذا القانون أيضا على كل مصري يرتكب في بلاد إسلامي جريمة أو يرتكب خارج مصر فعلا يعتبر جنائية أو جنحة وفقا لهذا القانون وذلك إذا عاد إلى مصر وكان الفعل معاقبا عليه وفقا لقانون البلد الذي ارتكب فيه . والعلة وراء معاقبة المصري الذي يرتكب جريمة حدية في بلد إسلامي آخر هو أن هذه الجريمة لا بد أن يكون معاقبا عليها في كل دولة إسلامية فالنصوص الشرعية الخاصة بالجرائم الحدية تسرى على جميع الدول الإسلامية فهي تنتم بالاقليمية الإسلامية التي لا تميز بين دولة إسلامية وأخرى ، لا فرق في ذلك بين مسلم وغير مسلم وقد ثار الخلاف بشأن تحريم الخمر على غير المسلم في الدولة الإسلامية فذهب الشافعي إلى أن التحريم يسرى على غير المسلم بناء على قاعدة (لهم ما لنا وعليهم ما لنا) ولأن حدود الله - ومنها حد الشرب هي من النظام العام في المجتمع الإسلامي . أما أبو حنيفة فقد فرق بين المسلم وغير المسلم فأباح لغير المسلم أن يشرب الخمر لأن هذا الشرب ليس جريمة عند الذميين ويرى الجمهور الأخذ برأى الشافعي وهذا هو ما أخذ به المشروع فغير المسلم عضو في المجتمع الإسلامي فوجب أن يخضع لنظامه العام فضلا عن ذلك فإن الغالب أن المسيحية تحرم السكر كما أن الامتناع عن شرب الخمر يتفق مع ما هو مطلوب من الارتقاء بالمجتمع بكل مواطنيه ودعايتهم باختيارهم أعضاء في مجتمع واحد .

أما العلة من وراء معاقبة المصري الذي يرتكب خارج مصر فعلا يعتبر جنائية أو جنحة وفقا لهذا القانون فهو إلزام المواطنين المصريين بأن يمتثلوا في الخارج السلوك القويم وفقا لما يتطلبه قانونهم المصري .

وقد نصت المادة السابعة من المشروع على القيود الإجرائية التي ترد على الجنابة في سالتى ارتكاب الجريمة في الخارج وفقا لما هو منصوص عليه في المادتين الخامسة والسادسة من المشروع .

ونصت المادة الثامنة على مبدأ عدم رجعية قانون العقوبات بالنسبة إلى الجرائم التعزيرية عند القانون الأصلح لاتهم ما لم يكن هذا القانون مؤقلا بمدة معينة أو بحالة الطوارئ وهذا المبدأ له أصوله الشرعية فمن المقرر في الشريعة الإسلامية أنه في العقوبات التعزيرية التي يرى ولي الأمر فرضها أصلا للناس أن العقوبات تقدر من وقت ثبوتها وقد ذكر المواردي أن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه نهى الرجال أن يطوفوا مع النساء حول الكعبة فرأى رجلا يطوف مع النساء فضربه بالدرّة فقال الرجل والله أن كنت أحسنت فقد ظلمتني وأن كنت أسأت فاعلمتني فقال عمر أما شهدت عزمتي ألا يطوف الرجال مع النساء فقال ما شهدت لك عزمة فألقى إليه الدرّة وقال له اقتص .

ويلاحظ أن هناك العديد من الآيات القرآنية تحمل مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات مثل قوله تعالى «... وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا .

وحددت المادة الثالثة عشرة عقوبة المخالفة ومن الثابت أن الشرع الإسلامي يميز التعزير بتفريم المال .

” الفصل الثاني — أسباب الإباحة

(المواد من ١٤ إلى ١٦)

عاجلت هذه النصوص أسباب إباحة الجرائم والأصل في الشريعة الإسلامية أن الأفعال المحرمة محظورة على الركافة ما لم تقتض ظروف الأفراد إباحتها ، وذلك باعتبار أن هؤلاء الذين تباح لهم الأفعال المحرمة يأتونها في الواقع لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض الشارع تقتضيها طبيعة الأشياء وصالح الجماعة وصالح الأفراد وتحقيق غايات الشارع . وقد وضع الفقه الإسلامي الضوابط والشروط التي تؤدي إلى إباحة الفعل المحظور .

وقد بينت المادة الرابعة عشر أول سبب من أسباب الإباحة وهو استعمال الحق ، فنصت على أنه لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالاً لحق مقرر بمقتضى الشريعة أو القانون ، وذلك بشرط الالتزام بحدود الحق . ومن تطبيقات ذلك ، حق التأديب المقرر في الشريعة الإسلامية ، والحق في ممارسة مهنة الطب . وبالنسبة إلى هذا الحق الأخير ، فإن الشريعة الإسلامية لا تقتصر على جعل ممارسة الطب حقاً بل تعتبره واجباً يتعين على شخص بذاته أدائه في بعض الحالات .

وبالنسبة لحق التأديب سواء كان للأب على ابنه أو المعلم على المتعلم أو الزوج على الزوجة فإن سبب الإباحة قد تأسس على نصوص الكتاب الكريم (مثل حق الزوج) أو على السنة السوية .

وقد أوضحت السنة النبوية حدود هذا الحق بحيث لا يخلف استعمال الحق إصابة أو يمتن الكرامة الإنسانية وهو أمر مفصل في كتب الفقه وكذلك في سائر الصور التي تليح حق التأديب وجدير بالذكر أن ضوابط استعمال هذا الحق في الشرع الإسلامي يتفق معها ما استقر عليه التطبيق القضائي في مصر منذ زمن بعيد .

وقد عني النص باشتراط التزام حدود الحق ، حتى تتوافر الإباحة . وغنى عن البيان إن حسن النية هو من حدود الحق ، ولا حاجة للنص عليه صراحة .

ونصت المادة الخامسة عشرة على أداء الواجب كسبب للإباحة ، فالواجبات توضع لصالح الجماعة فإذا أدى الموظف واجبه كان عمله مباحاً ، فالقتل مثلاً محرم على الركافة ولكنه مباح إذا كان عقوبة لأن العقوبة ليست عدواناً ، ومن الواجب تنفيذها وقد تناول الفقهاء المسلمون إباحة القتل إذا كان الفاعل يقوم بتنفيذ حد من حدود الله أو القصاص من شخص حكم عليه بهذه العقوبة .

ويستوى في هذا الشأن أن يكون مصدر الواجب هو نص القانون ، أو أمر رئيس يوجب القانون طاعته . وللرؤساء على الأفراد حق الطاعة . فقد قال الله تعالى ” يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول “ . إلا أن واجب الطاعة مقيد غير مطلق ، فليس لأمر أن يأمر بما يخالف القانون وليس لمأمور أن يطيع فيما يخالف القانون . سواء كان موظفاً أو غير موظف . فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) ، وقال صلى الله عليه وسلم (من أمركم من الولاة بغير طاعة الله فلا تطيعوه) والاية الكريمة والأحاديث الشريفة الواردة في هذا الشأن واضحة في اشتراط أن تكون الطاعة في أمر لا يعد اتیانه جريمة .

وقد عني النص بتعليق الإباحة على التزام حدود الواجب أو الأمر فإذا خرج عن هذه الحدود ظل الفعل تحت طائلة التجريم . وفي هذه الحالة يتوقف تحديد بمسئولية الجاني على مدى توافر القصد الجنائي أو الخطأ غير العمدى لديه . ويعالج الفقه الإسلامي حالة تجاوز حدود الأمر فيخرج الأمر عن دائرة المشروعية ويقع في دائرة التجريم والفروع التي أوردها الفقهاء تفسح مجالاً للتخفيف من المسئولية باعتبار توفر حسن النية عند من يجاوز حدود الأمر دون قصد العدوان .

ونصت المادة السادسة عشرة على حق الدفاع الشرعي كسبب من أسباب الإباحة ولا خلاف بين الفقهاء المسلمين على أن الدفاع الشرعي ويسمونه اصطلاحاً (دفع الصائل) شرع ليحمي الإنسان نفسه أو غيره من الاعتداء على النفس والعرض والمال . وقد أباح الشرع التوقي من كل مؤذ سواء كان آدمياً أو غيره وبناء على ذلك يجوز دفع كل صائل من آدمي أو بهيمة على نفس أو عرض أو مال فإن لم يتدفع إلا بالقتل فقتله المصول عليه فلا ضمان وهذا قول مالك والشافعي وأحمد وصرح الفقهاء بأنه يجوز قتل الباطي دفعا لا قصداً وهناك من الأدلة الشرعية ما يفيد أن الفعل يكون مباحاً وينتفي عنه وصف الجريمة ويدخل في دائرة المشروعية في هذه الحالات .

والأصل في الدفاع الشرعي قوله تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وروى عبد الله بن عمرو عن رسول الله قال (من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد) .

وقوله صلى الله عليه وسلم للرجل ” قاتل دون أهلك “ وقد جاء في حاشية الدسوقي ج ٤ — ص ٣٤٩ ” أن المقاتلة واجبة على من يتعرض له المحارب إذا خاف على نفسه أو أهله القتل أو الجرح أو الفاحشة بأهله ولا فائدة لقتاله إلا قتله كما ورد أن المرأة إذا أرادها رجل عنوة فقتلته لتحصن نفسها فلا شئ عليها ودمه هدر (المغني لابن قدامة ج ٧) . وروى أبو هريرة عن رسول الله أنه قال (لو أن امرأة أطلع عليك بغير إذن فخذفنه بحصاء ففقات عينه لم يكن عليك جناح) وكما أقرت الشريعة الدفاع الشرعي لرد اعتداء الإنسان عن نفس المدافع أو عرضه أو ماله ،

علاقة السببية وضرورتها إذا جرح رجل آخر عمدا و صار ذا فراش ومات يقتص منه لأن الجرح سبب ظاهر لموته فيحمل الموت عليه ما لم يوجد ما يقطعه (تبيين الحقائق للزيلعي ج ٦ ص ١٠٩ ويراجع المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٦٨٣ ، ٦٨٤ .

وتوافر علاقة السببية سواء باشر الجاني الفعل والنتيجة بنفسه دون توافر عوامل أخرى ، أو إذا قام بالفعل إلا أن النتيجة اشتركت في إحداثها عوامل أخرى غير فعل الجاني . ويطلق الشرعيون على الحالة الأولى تعبيرا مباشرة ، ويسمون الحالة الثانية التسبب . ومثال المباشرة أن يقتل شخص آخر بسكين فيموت على الفور . أما التسبب فمثاله أن يطلق شخص نارا على شخص آخر فينقل إلى المستشفى ويخطئ الطبيب في علاجه ويموت متأثرا بجراحه وإهمال الطبيب .

إلا أنه في الشريعة الإسلامية لا تجب عقوبة الحد أو القصاص إلا في حالة المباشرة دون التسبب . فلا يعاقب المتسبب بعقوبة الحد وإنما يعاقب بعقوبة تعزيرية فتدخل عوامل وسيطة مؤثرة في إحداث النتيجة بعد شبهة يدرأ معها الحد أو القصاص .

وقد حاول الفقهاء المسلمون الاحتياط ما أمكن في توقيع عقوبات الحدود فجعلوها على المباشر وحده ، وقد جاء في الفتاوى الكبرى إذا اشترك جماعة في قتل معصوم عمدا يجب عليهم القصاص إذا باشروا جميعا قتله وإن كان بعضهم باشر والبعض كان قائما يحرس ففي ذلك قولان يرى مالكا أن القصاص على الجميع ويرى أبو حنيفة والشافعي وأحمد أن القصاص على المباشر (الفتاوى الكبرى ج ٤ ، ص ٢٢٢ كما ورد في السرقه إنه إذا دخل جماعة من اللصوص منزلا وأخذوا متاعا وحملوه على ظهر واحد وأخرجوه من المنزل فالقياه بالقول ألا تقطع يد الحامل وهو قول زفر وقيل يقطعون جميعا استحسانا) (البداية ج ٧ ص ٦٦ ، ٦٥ غير أن الفقهاء قد راعوا طبيعة بعض الجرائم التي تحتاج إلى تعاون عدد من الناس مثل جريمة الحراية فنجد أن الحسد يطبق على المباشر وعلى المعين كمن يحرس الطريق أثناء ارتكاب جريمة الحراية (المبسوط ج ٩ ص ١٤٦) .

ومعنى ذلك أن المساهمة في الجريمة بطريق التسبب هو نشاط إجرامي مؤثم شرعا وغاية الفرق هو القول بامتناع توقيع عقوبة الحد أو القصاص إلا على المباشر ، والمباشر من يرتكب فعلا أو أفعالا تؤدي إلى النتيجة الإجرامية دون تدخل عوامل أخرى أو وساطة كمن يقتل شخصا بطلق نارى أو بضربات متلاحقة من عصا غليظة على راسه ، أما المتسبب فهو من يأتي فعلا أو أفعالا تؤدي مع غيرها من العوامل أو الوسائط إلى حصول النتيجة على نقيض جرى العاده (المسئولية المدنية والجنائية للشيخ شلتوت ص ١٩ ، وما بعدها) ومثال ذلك من يحفر بئرا في الطريق قاصدا أن يتردى

كذلك أقرته لدفع الاعتداء عن نفس الغير أو عرضه أو ماله وللدفاع الشرعى شروط لابد من توافرها حتى يظل في منطقة الإباحة ، وهى أن يكون هناك خطر حال يعد جريمة ضد النفس أو العرض أو المال ولو تعلق ذلك بالغير ، وأن يتعمد الالتجاء إلى السلطات العامة لانتفاء هذا الخطر في الوقت المناسب وأن يكون ارتكاب الجريمة هو الوسيلة الوحيدة للدفاع ، وأن تكون هذه الجريمة متناسبة مع الاعتداء بحيث تكون هى الوسيلة الوحيدة الممكنة لشخص معتاد في مثل الظروف التي أحاطت بالمُدافع .

وقد وضع الفقهاء المسلمون ضوابط استعمال حق الدفاع الشرعى ودفع الصائل فيجب أن يكون الاعتداء جسيما وحالا مثل شهر سيف على المسلمين (أبن عابدين ج ٥ ص ٣٦٢) وصرح بعض الفقهاء بأنه يتعين الكف عن المهاجم عند إداره (شرائع الإسلام ج ٢ ص ٢٦٢) وكذلك لو ضربه فعطله لا يثنى عليه ولا ضمن ويلبى أن يكون الاعتداء حقيقيا فلا يقتل من دخل عليه بيته لاجئا إليه وليس مكابرا له (المبسوط ج ٢٤ ص ٧٢) ولا يجوز القتل دفاعا إذا قدر الموصول عليه على النجاة بنفسه وأهله وماله بلا مشقة أو مضرة وإمكان الاستغاثة بالناس لها وزنها في تقدير ما يلزم لرد العدوان ومن ذلك أيضا اختلاف الزمان والمكان (بدائع الصنائع ج ٩) ولا تكاد هذه القواعد تختلف عما استقر عليه الفقه والقضاء في حق الدفاع الشرعى .

أما بالنسبة إلى الفصل الثالث الخاص بأركان الجريمة (المواد ١٧-٢٠) فقد عالج المشروع الركن المادى للجريمة والعمد والخطأ غير العمدى بوصفهما جوهر الركن المعنوى للجريمة الذى يفترض بالإضافة إلى ذلك توافر الأهلية الجنائية للشخص .

وبالنسبة إلى الركن المادى للجريمة فقد عبر عنه المشروع في المادة ١٧ التى نصت على أنه "لا تسند الجريمة إلى شخص ما لم تكن قد وقعت نتيجة لسلوكه فعلا وامتناعا" .

وهذا النص يوضح عناصر الركن المادى للجريمة وهى السلوك الإجرامى ممثلا في الفعل أو الامتناع والنتيجة ، وعلاقة السببية .

ويساند القرآن الكريم في مواضع عدة شرط توافر علاقة السببية بين السلوك والنتيجة مثل قوله تعالى "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقوله تعالى "كل نفس بما كسبت رهينة" والسبب في الشريعة الإسلامية هو نشاط الجاني الذى تقترب عليه النتائج الجنائية التى تتضمن انتهاكا للصالح والمقاصد الشرعية وذلك أن الشرع الإسلامى يحصر على الضرورات لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والعرض والمال كما يحمى الحاجات التى تيسر للناس سبل حياتهم فالفعل الإجرامى يعد إضرارا بالمقاصد الشرعية مع حفظ الضرورات أو الحاجيات كإزهاق الروح المسبب عن حرز الرقبة أو السكر الناشئ عن الشرب عند أبى حنيفة وقد أشار فقهاء المسلمين إلى توفر

والمقصود هو عدم تسوية المخطيء بالعماد وقد ثبت هذا في القرآن الكريم بالفرقة الواضحة بين القتل العمد وبين القتل الخطأ في العقوبة الدنيوية والأخروية ذلك أن القاتل عمدا جزاؤه عدا القصاص جهنم خالدا فيها أبدا وغضب الله عليه ولعنة وأعدله عذابا أليما وأما القتل الخطأ فإن العقوبة هي الكفارة والدية ومن الأصول المستقرة في الشرع الإسلامي توجه عام أن النية أو القصد لها أثرها في الجزاء على العمل سواء كان دنيويا أو أخرويا وذلك طبقا للحديث الشريف (إنما الأعمال بالنيات ولكل أمرئ ما نوى) وهو متفق عليه .

وبالنسبة للعمد فقد نصت المادة ١٩ من المشروع على أن يتوافر العمد للعمد إذا ارتكب الجاني السلوك الإجرامي بإرادته وعلمه وبنية إحداث نتيجة ولا عبرة في توافر العمد للبائع على ارتكاب الجريمة إلا إذا نص القانون على غير ذلك .

ويتحقق العمد أيضا إذا توقع الجاني النتيجة لسلوكه فأقدم على ارتكابه قلابا حدوثها .

وقد فرقت الشريعة الإسلامية بين العمد والبائع ، أي بين قصد العدوان (العمد) وبين الدوافع التي دفعت الجاني للعدوان ، ولم تجعل الشريعة للبائع على ارتكابه الجريمة أي تأثير على تكوين الجريمة أو على العقوبة المقررة لها على أن للبائع من الوجهة العملية أثر على عقوبات التعازير دون غيرها من العقوبات الحدية أو عقوبة القصاص ، وذلك أن عقوبة الحدود أو القصاص قدرها الشارع ولا مجال لزيادة عنها أو التخفيض من قدرها عند ثبوت الجريمة أيا كان البائع على ارتكابه ، ويلاحظ أن جرائم الحدود والقصاص التي لا أثر للبائع عليها في تقدير العقوبة تشمل الجرائم العادية أي التي تحدث في كل مجتمع والتي تفنك أهم مقاصد الشارع وهي حفظ الدين والنفس والمال . كما يستند ذلك إلى مبدأ أصيل في الشرع الإسلامي وهو تكميل النفس في حرمتها ووجوب حفظها من العدوان الذي لا يبرره سوى الحق وحده ، لا ما يتصوره بعض الناس مبرا لارتكاب العدوان على النفس أو المال .

وقد عني المشروع في تعريف العمد بأن يتسع للعمد الاحتمالي ، حيث يتوقع الجاني النتيجة لسلوكه فيقدم على ارتكابه قلابا حدوثها . وهذا العمد الاحتمالي يختلف عن شبه العمد ومعناه إثبات السلوك دون أن يتجه نية الجاني إلى إحداث النتيجة (دون أن يقبل حدوثها) ، مثال ذلك إلى الضرب المفضي إلى الموت ، تعويض الأطفال لخطر المفضي إلى الموت . وفي صورة شبه العمد لا نكون حيال عمد محض ولا خطأ محض ، وإنما يوجد جمع بين العمد والخطأ إذ يكون فيه الضرب متعمدا والوفاة غير متعمدة . وقد أوضح بعض فقهاء المسلمين ذلك كما ورد في المعنى لابن قدامة في جريمة القتل شبه العمد : كما لو ضرب به بما يقتل غالبا أما بقصد العدوان عليه أو بقصد التأديب كالضرب بالسوط والعصا والحجر الصغير

فيه إفساد فيموت وقد سبق أن ذكرنا أن بعض الفقهاء في خصوص الحدود قد يسمون في العتوبة بين المباشر والمتسبب كما في جريمة الحراة وذلك كما يبدو في التعليل لأسباب عملية تتلاقى بهذه الجريمة بالذات واعتمادها في الغالب على التضافر بين مركبيها (بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٢٢٦) .

وتأكيدا لأهمية توافر علاقة السببية بين السلوك والنتيجة نصت المادة ١٨ من المشروع على أن تذفى رابطة السببية بين السلوك والنتيجة ، إذا توافر سبب كاف بذاته لإحداث النتيجة وفي هذه الحالة تقتصر مسئولية الشخص على سلوكه إذا كان معاقبا عليه مستقلا عن النتيجة . ومثال انقطاع علاقة السببية ما لم لو كان فعل أحد الجناة قد وقع مع استعالة الجريمة ذاتها كما لو جنى رجل على آخر جناية أخرجه عن حكم الحياة مثل ذبحه ثم ضرب آخر عنقه فالأول هو القاتل أما إذا كان جرح الأول للجنى عليه يؤدي إلى الموت لامحالة ولكنه مع ذلك لم يخرج من حكم الحياة ثم ضربه الجاني فيكون قاتلا لأنه . فوت حياة مستقرة (المعنى لابن قدامة ج ٧ ص ٦٨٤) .

ويتفق هذا النص مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي لا تشترط أن يكون سلوك الجاني هو السبب الوحيد الحادث للنتيجة ، بل يكفي أن يكون سلوك الجاني سببا فعالا في إحداث النتيجة . وقد اختلفت في هذا الشأن نظريات القانون الوضعي ، فمنها ما يأخذ بتبادل الأسباب سواء كانت فعالة في أحداث النتيجة أو غير فعالة ، ومنها ما يأخذ بنظرية السبب الأقوى ومنها ما يأخذ بنظرية السبب الملازم . أما الشريعة الإسلامية فإننا تشترط أن يفضى السلوك الإجرامي إلى النتيجة ولو تدخلت عوامل أخرى طالما كان العرف يعتبر السلوك — رغم هذه العوامل — مؤديا إلى النتيجة وبناء على ذلك فإن كفاية السبب وفقا لمجريات الأمور أو مقتضى المادة هو معيار توافر رابطة السببية في الشريعة الإسلامية مهما توافرت عوامل أخرى ساهمت في إحداث النتيجة . وقد عبرت المادة ١٨ من المشروع عن ذلك حين نصت على انتفاء رابطة السببية إذا توافرت سبب كاف بذاته لإحداث النتيجة .

فالكفاية صفة موضوعية في السبب تقدر وفقا للمجرى العادي للامور بحسب ما تعارف عليه الناس .

وقد عني المشروع بعد ذلك يبحث جوهر الركن المعنوي للجريمة وهو العمد أو الخطأ غير العمدى . فلا يكفي اسناد الفعل ماديا إلى الشخص ، وإنما يجب أن يقرن بالاثم الجاني . هذا الائم الذي يأخذ إما صورة العمد أو صورة الخطأ غير العمدى . فبدون توافر هذا الائم لا يكون الشخص مسئولا . وقد فرق القرآن الكريم بين العمد وبين الخطأ غير العمدى فقال تعالى (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) .

الأولى من المادة ٢٥ من المشروع مع المادة ٣٩ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات .

أما الفقرة الثانية فإنها تقضي لما استقر عليه قضاء محكمة النقض بشأن تحديد الفاعل الأصلي وهو من يرتكب الجريمة وحده أو مع غيره أو يأتي فعلا من الأفعال المكونة لها إذا كانت تتكون من جملة أفعال وينطبق هذا المعيار على وجهة نظر الشريعة الإسلامية في المباشر للجريمة مثل حالة القتل الواقع من جماعة فقد أجمع الفقهاء على جواز القصاص من كل من باشر القتل أو أتى فعلا من أفعاله ولا يعتبر التساوي في سبب القتل . فلو جرح واحد جرما عميقا أو بسيطا أو جرحه آخرون عدة جروح اقتضى ذلك أن يكونوا سواء في القتل (راجع المعنى ص ٧ ص ٦٧١ ، ٦٧٢ الفتاوى الكبرى ص ٢٢٢ ج ٢٢٣) والفقه الإسلامي يشترط وجود الفاعل على مسرح الجريمة حتى يعد مباشرا حتى لو لم يرتكب الفعل الإجرامي ومثل ذلك المعين في جريمة الخراب أو السرقة الذي ينتظر لحماية الفاعلين فهؤلاء ذهب بعض العلماء إلى اعتبارهم فاعلين أصليين (مباشرين) في جريمة الخراب وما يقع فيها من قتل أو سرقة . وأن لم يباشروا بانفسهم أفعال القتل أو السرقة ولكن كان لهم دور في تنفيذ المشروع الإجرامي المتعدد الأدوار .

والفقرة الثالثة تحسم خلافا حول المسؤولية الشخصية عن فعل الغير مثال ذلك المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين التي نصت على أن " يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها " .

كما أن المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح نصت على أن (يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها) ففي هذين المثالين ألقي المشروع واجبا على صاحب المحل واعتبره مسئولا عن مخالفة هذا الواجب ولو صدرت المخالفات من شخص يخضع لسلطته .

على أن حسم الأمر من حيث المساهمة الجنائية لا يحول دون توافر المسؤولية الجنائية ووفقا لمبدأ المسؤولية الشخصية فإن مسؤولية الفاعل تنبني إما على أساس العمد أو على أساس الخطأ في مراقبة من يعمل تحت سلطته وكل من العمد والخطأ معتمد كأساس للعقوبة في الشرع الإسلامي ولما كانت الجرائم التي يؤخذ فيها بالمسؤولية الشخصية عن قتل الغير هي من باب الجرائم التعزيرية فإن الأمر لا يتعارض مع حكم الشريعة في صدد هذه المسؤولية .

وقد أخذ المشروع في الحالة الرابعة من حالات المادة ٢٥ بنظرية الفاعل المعوي (الفاعل بالواسطة) . وقد عرفها الشريعة الإسلامية

الوكر باليد ولكنه مات فإنه شبه عمد لأنه قصد الضرب دون القتل (ج ٧ ص ٦٥٠) وراجع تبين الحقائق (ج ٦ ص ١٠٠ ، ١٠١ ، المجموع ج ١٧ ص ٣٣١) .

وقد عرفت المادة ٢٠ من المشروع الخطأ غير العمدى فنصت على أن " يتوافر الخطأ غير العمدى إذا أتى الجاني السلوك دون تعمد إحداث نتيجته وذلك على نحو لا يصدر عن الشخص المعتاد في مثل ظروفه ، سواء توقع هذه النتيجة ، عند إتيائه السلوك أو لم يتوقعها بينما كان على الشخص المعتاد في مثل ظروفه أن يتوقعها " .

وقد أجازت الشريعة الإسلامية العقاب على الخطأ غير العمدى . فقد قال الله تعالى (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ، ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله . . .) والعقاب على العمدى في الشريعة الإسلامية هو الأصل ، والاستثناء هو العقاب على الخطأ غير العمدى .

وقد نص الفصل الرابع على الشروع في الجريمة (المواد ٢١ - ٢٤) فعرف الشروع (المادة ٢١) ، وحدد عقوبته في الخنايا (المادة ٢٢) ، ونص على عدم العقاب على الشروع في الجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك (المادة ٢٣) ، ونص على عدم العقاب في حالة العدول عن اتمام الجريمة التي شرع الجاني في ارتكابها ، متى توقف من تلقاء نفسه عن المضي في تنفيذها (المادة ٢٤) .

ويلاحظ أن الشروع في الجرائم يقتصر على الجرائم التعزيرية دون الجرائم الحدية ، وقواعد الشريعة الموضوعة للعقاب على التعازير تمكن من وضع قواعد خاصة للشروع في الجرائم وتكفي لحكم جرائم الشروع لأن قواعد الحدود والقصاص تعالج جرائم تامة وقائمة بذاتها أما إذا شرع في ارتكاب جحد أو جريمة قصاص فإنه يمكن أن توقع العقوبة تعزيرا لعدم اكتمال جريمة الحد أو القصاص . ويكون العقاب هنا على السلوك الإجرامي جائز طبقا لقواعد التعزير في الشريعة .

الباب الثالث

الجاني

عالج المشروع هذا الباب في فصلين أولهما في المساهمة الجنائية ، وثانيهما في الأهلية الجنائية .

الفصل الأول بالمساهمة الجنائية (المواد ٢٥ - ٣٠)

فقد حددت المادة ٢٥ الأحوال التي يعتبر فيها الجاني فاعلا أصليا للجريمة ويعبر الفقه الإسلامي عن الفاعل الأصلي بالمباشر . وتتفق الفقرة

وقد نصت المادة ٣٠ على التنبيه إلى أن القانون قد نص على أحوال يعاقب فيها على التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ولو لم تقع الجريمة التي أريد ارتكابها .

الفصل الثاني - الأهلية الجنائية (المواد ٣١ - ٣٥)

وتكفلت المادة ٣١ بالنص على الأهلية والأصل في البلوغ عند عامة الفقهاء أن يكون بالأمارات الطبيعية الدالة عليه كالاختلام والإنزال والإحبال . وغيرها سواء في الذكر أو في الأنثى ، فإن لم يوجد شيء من ذلك فإن حد البلوغ فيهما معا عند الحنفية يكون باكتمال سن كل منهما خمس عشرة سنة وهو قول أبي يوسف ومحمد من أصحاب أبي حنيفة . أما أبو حنيفة نفسه فيرى اكتمال الذكر ثمانى عشرة والآنثى سبع عشرة سنة حد البلوغ لكل منهما - وقول الصحابين هو المفتى به أما المالكية فيرون أن حد البلوغ عند الذكر والآنثى باكتمال سن كل منهما ثمانى عشرة سنة .

وقد رأت اللجنة الأخذ بمذهب المالكية توحيدا للسن في النوعين سواء بالنسبة للأنثى أو الشاهد وذلك أضبط ولأن الأخذ به أعدل في مثل هذه الجنايات الخطيرة التي تشدد فيها العقوبة ليكون في اكتمال سن الثامنة عشرة عند عدم ظهور أمارات البلوغ الطبيعية - من دواعي النصح والإدراك عند إلحاحي - ما يكفي لتقرير المسؤولية الجنائية .

ومن ثم أشارت هذه المادة إلى سن البلوغ الذي اختارت اللجنة العمل به على النحو المتقدم كما عالجت موضوع إثبات السن فقررت أن تحقيق ذلك يكون بوثيقة رسمية بعد أن أصبح نظام السجل المدني ودفا تر قيد المواليد الرسمية وغيرها من الأوراق الرسمية تكفل في يسر وسهولة اطمئنان المحكمة إلى حقيقة سن إلحاحي .

فإذا لم يتوفر ذلك أمكن للمحكمة الوصول إلى تقدير سن إلحاحي بواسطة أهل الخبرة من الأطباء المتخصصين وذلك حتى لا يفلت بالغ من عقوبة حدية لما في ذلك من تعطيل حدود الله ، وحتى لا تنزل عقوبة الحد بمن لا يستحقها ممن هو في حقيقته دون البلوغ .

ومن البين أن وقوف المحكمة على البلوغ بالأمارات الطبيعية فيما عدا ما هو ظاهر للعيان كظهور اللحية والشدين وغيرها . فإنه يجوز للمحكمة أن تستعين فيه بأهل الخبرة من الأطباء .

ونصت المادة ٣٢ على أن تطبق الأحكام الواردة في قانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث فيما لم يرد به نص في هذا القانون لأن هناك إجراءات ترتبط بالنظام القضائي العام مثل كيفية السير في الدعوى ونظام الإعلانات ونظام التحفظ على المتهمين ونظام الجلسات وغيرها مما تكفل قانون الإجراءات الجنائية بتفصيله .

إذلا خلاف بين الفقهاء على أن يعتبر الشخص مباشرا للجريمة إذا كان من يرتكب الفعل المادى آلة في يده يحركه كيف شاء . وقد انحصر الخلاف بين الفقهاء حول مجرد تطبيق هذا المبدأ . فمن يأمر شخصا غير مميز أو شخصا من النية يقتل آخر فيقتله فإن الأمر يعتبر فاعلا مباشرا للجريمة عند مالك والشافعي وأحمد ولو أنه لم يباشر الفعل المادى لأن المأمور كان أداة في يد الأمر يحركه كيف يشاء أما أبو حنيفة فلا يعتبر الأمر إلا إذا كان أمره إكراهيا للأمر فإن لم يبلغ الأمر درجة الإكراه ، فهو شريك بالتسبب فقط وليس مباشرا ، والفارسي يظهر أثره في جواز توقيع الحد أو القصاص على الشريك .

وقد نصت المادة ٢٦ على أن يكون شريكا للجريمة بما يتفق مع المادة ٤ من القانون الحالى وتحديد حالات الاشتراك على هذا النحو لا يتعارض مع أحكام الشريعة فقد تكلم الفقهاء من المحرض على الجريمة وعن عمن يساعد المباشرا بتقديم السلاح أو الإرشاد عن المسروقات أو امساك المخفي عليه في جريمة القتل راجع (بدائع الصنائع ص ١٩ ، ص ١٧٤ ، ص ١٠ ج ١ ص ٦١٦ مذاهب ص ٦ ، ص ٢٤٢ .

وقد تكلم فقهاء الشريعة عن الاتفاق كوسيلة من وسائل المساهمة في الجريمة ويدعون أن قولهم أنه لا عبرة بإنعقاد الإرادة وحدها على ارتكاب الجريمة إذا لم يصطحب به حضور على مسرح الجريمة أو عون لم يرتكبها فقد جاء في الموافقات لو تمتنى رجل أن يقتل آخر أو يسرقه ولم يفعل فلا عقاب عليه في الدنيا (الموافقات ج ٢ ص ١٧٣) ، أما إذا تخالفوا جميعا على قتله وحضروا جميعا وضربوه أو ضرب به واحد منهم يقتص منهم (المرجع السابق ص ٣٥٦) . ويلاحظ أن التماثل عند الإمام أبي حنيفة يعبر عن التوافق في القانون أى توافق إرادته الجناء وقت وقوع الجريمة ، بينما يرى الإمام مالك أن التماثل هو الاتفاق السابق أما التحريض فقد عبر عنه فقهاء المسلمين بالإغراء وكذلك بعبارة الأمر من غير السلطان ويقصد به التحريض العادى وهو بعث فكرة الجريمة وترتيبها لدى من يرتكبها ، ويؤخذ من مجموع آراء الفقهاء أن المحرض مساعده ويستحق عقوبة التعزير وإن أجاز البعض القصاص منه (راجع الفتاوى الكبرى ج ١ ص ٢٢٤ بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٩٩ ، المغنى ج ٧ ص ٧٥٧)

وقد نصت المادة ٢٧ على أن "من اشترك في جريمة تعزيرية فعليه عقوبتها إلا ما استثنى بنص خاص" ، ويتفق هذا النص مع القاعدة في الشريعة من أن العقوبات الحدية جعلت في الأصل لمباشرة الجريمة أى فاعلها الأصلي دون الشريك المتسبب وتطابق هذا مع القاعدة يقتضى أن من اشترك في جريمة حدية لا يعاقب بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة وإنما يعاقب بالتعزير .

وقد نصت المادة ٢٨ من المشروع على تأثير الظروف المادية والشخصية في مسؤولية المساهمين في الجريمة .

كما نصت المادة ٢٩ على مسؤولية الشريك عن النتيجة المحتملة للجريمة التي اشترك في ارتكابها وأساس هذه المسؤولية هو شبه العمد كما يعبر الفقهاء المسامون .

حتى كادت روحه تزهق أجابهم إلى ما طلبوا فأتته إليه النبي صلى عليه وسلم وهو يبكي فجعل يمسح الدموع من عينيه ويقول: (أحدك المشركون فغطوك في الماء وأمروك أن تشرك بالله ففعلت ، فإن أخذوك مرة أخرى فافعل ذلك بهم) وروى أن عمر الخطاب قال : ليس الرجل أميناً على نفسه إذا أوجعته أو ضربته أو أوثقته .

وبينت المادة ٣٥ حكم الضرورة ، فنصت على أنه لا مسئولية على من ارتكب فعلاً دفعته إلى ارتكابه ضرورة الوقاية من خطر جسم محقق به أو بالغير يصيب النفس أو العرض أو المال ، إذا لم يكن هو قد تسبب فيه عمداً ولم يكن في استطاعته دفعه بوسيلة أخرى وبشرط أن يكون الفعل الذي ارتكبه متناسباً مع جسامته الخطر الذي توقيه ومع ذلك فإن الضرورة لا تجيز قتل النفس وفي هذه الحالة تراعى أحكام الدية المنصوص عليها في هذا القانون ولا يعتبر في حالة ضرورة من أوجب عليه القانون مواجهة ذلك الخطر .

ويلحق الفقه الإسلامي الضرورة بالإكراه من حيث الحكم وإن اختلفت عن الإكراه في سبب الفعل ، ففي الإكراه يدفع المكره إلى إتيان شخص آخر بأمره المكره بآتيان الفعل ويجبره على إتيانه أما في حالة الضرورة فلا يدفع الفاعل إلى إتيان الفعل شخص آخر ، وإنما يوجد الفاعل في ظروف يقتضيه الخروج منها أن يرتكب الفعل المحرم لينجى نفسه أو غيره من التهلكة كمن يركب مع آخرين قارباً مملوفاً بالأمثلة يكاد يغرق لثقل حمولته فإن نجاة الركاب تقتضي تخفيف حمولة القارب والقارب بعض الأمثلة التي تنقله في الماء ففي هذا المثال أدت حالة الضرورة إلى إنقاذ الأمثلة في سبيل نجاة الركاب والأساس الشرعي لحالة الضرورة هو نفس الأساس الذي يقوم عليه الإكراه وهو الإكراه الذي يعدم الاختيار فالمضطر حين يرتكب الجريمة لا يختار في الواقع وإنما يضطر إلى إتيانها اضطراراً ومن المنطق عليه في الفقه أنه ليس الضرورة أثر على جرائم القتل فليس للمضطر بأي حال أن يقتل غيره حماية لنفسه من التهلكة ، فإذا كانت جماعة وقارب مشرف على الغرق لثقل حمولته فليس لأحدهم أن يلقي غيره في الماء ليخفف حمولة القارب وليجى نفسه وغيره من التهلكة . ومع ذلك فإنه في حالة قتل النفس تراعى أحكام الدية المنصوص عليها في هذا القانون .

الباب الرابع العقوبة

يتكون هذا الباب من فصلين أولهما مبادئ عامة وثانيهما في تطبيق العقوبات .
أما من الفصل الأول في المبادئ العامة (المواد من ٣٦ - ٥٤) .
فقد نصت المادة ٣٦ على تعريف الحد بأنه العقوبة المقدرة شرعاً في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وقد انفرد الكتاب الثاني من هذا المشروع بقانون ببيان هذه الحدود .

وتنسقا بين أحكام هذا القانون وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الأحداث ومنعاً للتضارب نصت هذه المادة على تطبيق الأحكام الواردة في قانون الإجراءات الجنائية باعتباره نظاماً قضائياً إجرائياً أما أو قانون الأحداث فيما لم يرد به نص في هذا المشروع .

فإذا ورد نص في المشروع يفرض عقوبة أو يحتم إجراء ما يجب تطبيقه دون غيره أما لم يرد به نص في هذا القانون فتطبق بشأنه أحكام قانوني الإجراءات والأحداث .

وبناء على شرط العقل فإن المسئولية تتوافر على أساس الإدراك الصحيح وحرية الاختيار حرية كاملة .

فإذا لم يتحقق شرط العقل لاتوافر الأهلية الجنائية اللازمة لكي يكون الشخص مسئولاً ويكون ذلك إذا ما عرض للشخص ما ينقص أهليته وعواض الأهلية نوعان : طبيعي ومكتسب أما الطبيعي (السيار) فهو الجنون والعته وما في حكمة كالنوم والإغماء .

إما أن يكون من الشخص نفسه المكتسب هو (كالسكر) وأما من غيره (كالإكراه) ولقد تكفلت المادة ٣٣ من المشروع بتحديد عوارض الأهلية الجنائية فنصت الفقرة على الجنون والآفة العقلية والشرعية الإسلامية لا تثبت الحدود على المجنون وعلى المعتوه لأن شرط قيام الحدود بالاتفاق العقل وبالتسبة إلى الجرائم العمدية التي توجب القصاص أو الدية فمن المنطق عليه أن الدية تجب على العاقلة وهم عصبة الخاني ، أو تجب في ماله .

وقد نصت الفقرة الثانية على حالة السكر غير الاختياري فهو مذهب للعقل وبه تنفكي الأهلية الجنائية كاملة ولو كانت الجريمة ذات قصد خاص ويتفق هذا النص مع ما ذهب إليه الراجح في الفقه الإسلامي من أن السكران باختياره مؤاخذاً بأفعاله مؤاخذه كاملة ولا يعد السكر شبهة تسقط الحد لأنه معصية ولأن الحدود شرعت بسبب المعاصي وهذا ما نصي عليه صاحب كشف الأسرار (السكر لا يصلح شبهة داره لأنه حصل بسبب هو معصية فلا يصلح سبباً لتخفيف الحد لكن يؤخر إلى الصحو ، لأن المقصود هو الانزجار ولا يحصل باقامة الحد في حال السكر .

وقد بينت المادة ٣٤ تأثير الإكراه على المسئولية الجنائية ، فنصت على أن لا يكون أهلاً للمسئولية الجنائية من كان وقت ارتكاب الجريمة فاقد الحرية الاختيار لوقوعه تحت تأثير تهديد بإزالة ضرر جسيم حال على النفس أو العرض ومن المقرر في الفقه الإسلامي أن الإكراه الملبى يرفع المسئولية الجنائية عن كل فعل محرم وقد قال الله تعالى (إنما يقترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون ، من كفر بالله من بعد إيمانه ، إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولكن من شرح بالكفر صدراً فلهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم) وروى أن عمار بن ياسر أخذه الكفار فأرادوه على الشرك بالله فأبى عليهم ، فلما غطوه في الماء

واقتصرت المادة ٣٧ على تحديد العقوبات التعزيرية الأصلية بينما تولت المادة ٤٧ تحديد العقوبات التبعية .

والتعزير يمثل الجانب الشرعى الذى يواجه به المشروع كل متطلبات حماية المصالح والقيم الاجتماعية والتي يطرأ عليها التغير بتطور الزمان وهو يطبق على جميع الجرائم الخارجة عن نطاق الحدود الشرعية وقد تضمنها الكتاب الثالث من هذا المشروع بقانون .

وفي مجال العقوبات التعزيرية الأصلية حددت المادة ٣٧ خمسة أنواع لهذه العقوبات ، عقوبة سالبة للحياة هي الإعدام ، وعقوبة سالبة للحرية هي السجن المؤبد ، والسجن المؤقت ، والحبس ، وعقوبة بدنية هي الجلد تعزيراً ، وعقوبة مالية هي الغرامة ، ثم التدابير .

وفي صدد العقوبة السالبة للحرية عمد المشروع إلى تحديدها من معنى العذاب البدنى المصاحب لها في صورة السجن .

وبالنسبة إلى العقوبة البدنية (الجلد) فهي أصلاً من العقوبات المقررة للحدود إلا أنها أيضاً مقررّة ، أيضاً في بعض الجرائم التعزيرية . وقد لوحظ في الفقه الإسلامى أنها أكثر دماً للجرمين الخطيرين وأنها ذات حدين فيمكن أن يعاقب بها كل مجرم . بالقدر الذى يلائم جريمته ويتفق مع شخصيته في آن واحد وتمتاز هذه العقوبة بأنها تنفذ في الحال فلا تثقل كاهل الدولة ولا تعطل المحكوم عليه عن عمله ، ولا تعرض المحكوم عليه لخطر السجن ومخالطة الأشرار بداخله ولا تمس آثارها سوى المحكوم عليه ممن يعولهم أو يلزم نحوهم بالتزام شرعى .

وبالنسبة إلى التدابير فقد أريد بها مواجهة خطورة بعض المجرمين وتوسع الشريعة لكل عقوبة تصلح إلجائى وتؤدبه وتحمى الجماعة من الأجرام والقاهـسة العامة في الشريعة أن كل عقوبة تؤدي إلى نأديب المجرم واستصلاحه ورجز غيره وحماية الجماعة من شر الإجرام والجريمة هي عقوبة مشروعة .

وقد بينت المادة ٣٨ أن الإعدام حداً أو قصاصاً أو تعزيراً ينفذ شتقاً إلا إذا نص القانون على عكس ذلك ثم بينت المواد ٣٩ ، ٤٠ المقصود بالقطع والجلد .

ونصت المادة ٤١ على أن الدية هي بدل النفس أو مادونها على الوجه المبين في هذا القانون وهو ما تكفل الكتاب الثانى بتحديد .

وبهمنا في هذا الصدد أن تشير إلى أن الشريعة جعلت الدية عقوبة أصلية للقتل والجرح في شبه العمد والخطأ ومصدر هذه العقوبة القرآن والسنة ففسد قال الله تعالى (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إلا أن في قتل عمد خطأ قتل السوط المـة ، والحجر مائة من الأبل) .

والدية مقدار معين من المال وهي وإن كانت عقوبة إلا أنها تدخل في مال المحنى عليه ولا تدخل خزينة الدولة . وهي من هذه الناحية أشبه بالتعويض خاصة وأن مقدارها وطريقة أدائها يتوقف على جسامته الإصابات وعلى ما إذا كان إلجائى متعمداً للجريمة أو غير متعمد لها .

وقد تكلفت المواد من ٤٢ إلى ٤٤ بتحديد أحكام العقوبات السالبة للحرية (السجن المؤبد والسجن المؤقت والحبس) كما بينت المادة ٥٤ أحكام الغرامة .

وتكلفت المادة ٤٦ بتحديد أحكام التدابير ، فبينت أن القانون يحدد في الجنايات والجناح التدابير التي توقع بصفة أصلية ثم بينت التدابير التي يمكن أن تكون عقوبة أصلية .

وبعد ذلك حددت المادة ٤٧ العقوبات التبعية ، وهي التي ترتب بقوة القانون بناء على الحكم بعقوبة أصلية معينة ، ولا تحتاج إلى حكم من القاضى وقد بينت المادة ٤٨ التدابير التي تعتبر عقوبات تبعية ترتب على الحكم بعقوبة جنائية تعزيرية .

ثم بينت المادة ٤٩ ما يجوز الحكم به من التدابير كعقوبة تكميلية أى لا ترتب إلا إذا نطق بها القاضى .

ثم حددت المادة ٥٠ حكم العزل من الوظيفة العامة وحددت المادة ٥١ حكم الوضع تحت مراقبة الشرطة .

وبينت المادة ٥٢ العقوبة الصادرة كعقوبة تكميلية جوازياً أو وجوبياً حسب الأحوال .

وبينت المادة ٥٣ النص على أنه فيما عدا الأحوال السابقة يجوز الحكم بعقوبة العزل من الوظيفة العامة والوضع تحت مراقبة الشرطة والمصادرة ، وذلك في الأحوال التي ينص عليها القانون .

ثم بينت المادة ٥٤ على أن الأصل في العقوبة الحدية ألا ترتب عليها أية عقوبة تبعية إلا فيما ورد بشأنه نص خاص ومثال ذلك ما نصت عليه المادة ١٥٣ من أنه (يترتب على تنفيذ حد القذف عدم قبول شهادة المحكوم عليه ما لم يثبت .

و١. الفصل الثانى الخاص بتطبيق العقوبات (المواد من ٥٥ - ٦٩) فقد نص في المشروع بتحديد حدود السلطة التقديرية للمحكمة في الجنايات التعزيرية إذا اقتضت ظروف الجريمة رافة القضاء المادة ٥٥ ونصت المادة ٥٦ على جواز إيقاف عقوبة الغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة إذا رأت المحكمة أن من شخصية المجرم وظروف جريمته ما يبعث على الاعتقاد أنه لن يعود إلى ارتكاب الجرائم وبينت في المادتين ٥٧ و٥٨ حكم نظام وقف التنفيذ .

وعالج المشروع في المواد من ٥٩ إلى ٦٣ تشديد العقوبة بسبب العود إلى الجريمة ، فبين أحوال العود ، وسلطة القاضى في تشديد العقوبة

الباب السابع أحكام مشتركة

كما نصت المادة ٧٨ على أن يعمل بالتقويم الهجري في تطبيق أحكام هذا القانون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وأقوال الفقهاء التي اعتبرت التقويم الهجري أساساً في كل مقرراتها . وتطبيقاً للآية الكريمة في قوله تعالى .

(هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ

مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِّينَ وَالْحِسَابَ)

(يونس ٥)

« يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ » .

(البقرة ١٨٩)

لهذا فقد جرى نص هذه المادة التي تجعل التقويم الهجري هو الأساس في تطبيق أحكام هذا القانون . وقد كان يرجع إلى التقويم الهجري في حساب المدد حين لا ينص القانون بصراحة على احتسابها بالتقويم الميلادي .

ومن ثم يكون المراد بالسنة التي يرد ذكرها في مواد هذا القانون هي السنة الهجرية دون غيرها من التقويمات الأخرى . وذلك ضبطاً للحساب وموافقة لأحكام الشريعة .

وقد أوضحت المادة (٧٩) حالات التعدد والارتباط على النحو المفصل فيها وفي المذكرة الإيضاحية فيما يختص بمحدود الزنا والفسد والشرب تطبيقاً على المواد ١٢٣ ، ١٥٥ ، ١٧٦ .

وبالنسبة لما نص عليه في البند (٤) من هذه المادة فإن الحكم بعقوبة الإعدام لا يخل بحق المجني عليه في الدية المحكوم بها في جريمة أخرى فإذا قطع الجاني يد شخص وار تكب جريمة حراة يعاقب عليها بالإعدام حداً أو جريمة قتل موجبة للقصاص أو جريمة تعزيريه عقوبتها الإعدام ، واختار المجني عليه الذي قطعت يده ، الدية دون القصاص فإن إعدام الجاني لا يخل بحقه في الدية عما قطع منه لأن الدية حق مالي للمجني عليه لا تجبه عقوبته الإعدام على خلاف عقوبة القصاص (المرجع)

ونصت المادة (٨٠) على لزوم أن يصدر حكم الإعدام قصاصاً أو بالرجم حتى الموت باجماع الآراء ولا يجوز أن يتوقف صدور هذا الحكم على الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية — وهو وجوب استطلاع رأى مفتي الجمهورية .

وفي بيان شرط الإجماع :

ولما كانت كل من عقوبتي الإعدام قصاصاً أو الرجم حتى الموت تعني إزهاق الروح ووضع حد لحياة الجاني بما لا يمكن إدراكه أو محاولة إصلاح

بناء عليه وقد أقرت الشريعة نظام العود فالمجرم يعاقب بالعقوبة المقررة للجريمة فإن عاد لها أمن تشديد العقوبة ومن الأمثلة على ذلك اللواط لغير المحصن فالفاعل والمفعول به يعاقب كلاهما بالعقوبة المقررة للجريمة فإن اعتاد الجريمة ولم تردعه العقوبة قتل بشناعة جريمة ولخيلة دون إفساد الأخلاق والسارق إذا اعتاد الشرفة يعاقب على الاعتياذ بعقوبة مغلظة .

وقد عالج المواد من ٦٥ إلى ٦٩ حكم التعدد المعنوي والتعدد المادي للجرائم ووفقاً للشريعة الإسلامية فإن الجرائم في حالة التعدد تدخل عقوباتها بعضها ببعض بحيث يعاقب على جميع الجرائم بعقوبة واحدة ولا ينفذ على الجاني إلا عقوبة واحدة كما لو كان قد ارتكب جريمة واحدة (شرح فتح القدير - ٤ ص ٢٠٨) فإذا كانت الجرائم المتعددة من أنواع مختلفة وجب للحكم بعقوبة واحدة أن تكون العقوبات المقررة لهذه الجرائم قد وضعت لتحقيق غرض واحد .

الباب الخامس

تنفيذ العقوبة

نص هذا الباب في المواد من ٧٠ إلى ٧٤ على أحكام تنفيذ العقوبة ، مشتملاً على وجوب استئصال مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة (المادة ٧٠) ، وحق المحكوم عليه في طلب تشغيلة خارج السجن ، إذا كانت العقوبة المحكوم بها هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور مالم ينص الحكم على حرمانه من هذا الخيار (المادة ٧١) . وترتيب تنفيذ العقوبات عند تعددها (المادة ٧٢) وجوب العقوبات (المادة ٧٣) . ونظام استئصال ما يقابل مدة الحبس الاحتياطي عند الحكم بالغرامة (المادة ٧٥) ويلاحظ أن الشريعة قد عرفت نظرية الحب إلا أنها تضع نظاماً خاصاً لتطبيقه . وهو أن تجتمع عقوبة الإعدام مع عقوبات أخرى مع خلاف بين الفقهاء حول التفاصيل . إلا أن الشريعة لا تتعارض مع الأخذ بنظرية الحب بالنسبة إلى العقوبات السالبة للحرية ، لأن هذا النوع من العقوبات في الشريعة متروك للقاضي ، وليس له أن يعاقب بها إلا إذا قدر فأنذتها .

الباب السادس

العفو عن العقوبة التعزيرية والعفو الشامل

وقد نصت المواد من ٧٥ إلى ٧٧ على أحكام العفو عن العقوبة التعزيرية والعفو الشامل وهي تقابل المواد من ٧٤ إلى ٧٦ من قانون العقوبات الحالي .

ومن المتفق عليه في الشريعة الإسلامية أن لولي الأمر حق العفو كاملاً في جرائم التعازير ، فله أن يعفو عن الجريمة وله أن يعفو عن العقوبة كلها أو بعضها وإذا عفا ولي الأمر في الجرائم التعازير عن الجريمة أو العقوبة فإن عفوّه لا يؤثر على حقوق المجني عليه

في تحكيمها أبا موسى وعمرو بن العاص). وعند الحنفية: كما يجوز تولية قاض واحد لبلدة يجوز تولية شخصين أو أكثر القضاء فيها ومتى حصل ذلك لم يجوز لأحدهما القضاء وحده على انقصراده بدون حضور الآخر كالوكيلين، إلا إذا قلدهما على أن ينفرد كل منهما بالقضاء فإنه يجوز حينئذ الانفراد.

ولا يخفى أن هذا فيما إذا قلدهما القضاء بتقليد واحد لا بتقليدين متعاقبين (الأصول القضائية في المرافعات الشرعية ص ٢٩٥).

والذي يستفاد من هذه الآراء أن المالكية يشترطون أن يكون القاضي منفردا في القضاء. ويجوز للإمام أن يولي أكثر من قاض ويخصص كل واحد ببلدة أو ناحية يحكم فيها في جميع الأقضية دون أن يتوقف حكم أحدهم على حكم الآخر. أو يولي أكثر من قاض في ناحية يستقل كل منهم بالحكم في نوع من الأقضية كالانكحة والبيع وغيرها. فعلم من مذهبهم أنه من الاستقلال في القضاء العام والخاص فلا يجوز لل خليفة أن يشرك بين قاضيين في القضايا بل ولا في القضية الواحدة بحيث يتوقف حكم كل على حكم الآخر.

وأما الشافعية فيرون جواز تولية قاضيين في المصر الواحد إذا رسم لكل ما يقضى فيه وأنه لا يجوز للإمام أن يأمرهما بالاتفاق في كل حكم وأنه إذا شرط استقلال كل في قضائه. فبعضهم يجوز ذلك وبعضهم يمنعه.

وأما الحنفية فيجوزون تولية أكثر من قاضى لبلدة واحدة لكن لا يجوز حينئذ أن ينفرد أحدهم بالقضاء وحده دون الآخر إلا إذا كان قرار تعيينهم قد نص فيه على انفرادهم بالقضاء فيجوز حينئذ أن ينفرد بالقضاء فإذا كان تعيين كل بقرار مستقل فإنه يجوز الانفراد.

وإذا كان المستفاد من ذلك كما أن القضاء فصل في الخصومة يحكم يصدر من القاضي ومن ثم فإنه يقتضى أن يكون الحكم صادرا من يملكه وهو القاضي قولاً واحداً فإن اتجه الفقهاء إلى القول بعدم تعدد القضاء في القضية الواحدة أو الخصومات المتعددة يكون متسقا مع وظيفة القضاء، التي تعنى فصل الخصومات بقول واحد لا خلافاً فيه فإذا اتسقا رأى الفقه في صدر موضوع المادة فإن اللجنة تسند إلى مذهب الحنفية في جواز تعدد القضاء بحيث لا ينفرد أحدهم بالقضاء وحده دون الآخرين كما يحدث الآن في تولية القضاء في القضاء المتعدد كدوائر القضاء الكلي أو الاستئناف والمعروف أنه يصدر بتعين قضاة تلك الدوائر قرارات واحدة تحتم اجتماعهم في نوع القضاء الذي يجلسون له بتقليد ولى الأمر بحيث لا ينفرد أحدهم فيه عن الآخرين.

أما إصدار حكمهم بالإجماع في بعض أنواع الأقضية كأحكام الإعدام ومنها حكم الإعدام قصاصاً أو الرجم الذي تجرى بصده تلك المادة فإن اشتراط ذلك بعيد عن فرض حكم بذاته في تلك القضايا، وإنما هو تأكيد بالشرع للاتجاه الفقهي عند جمهور فقهاء الشريعة الإسلامية

أي خطأ يمكن اكتشافه بعد تنفيذ تلك العقوبة الحاسمة، اقتضى الحال أن تحاط إجراءات التقاضي فيها بالضمانات الكافية، والتجوز قدر الإمكان في إصدارها حتى يكون الحكم بها سليماً مبرأ من كل عيب، خالياً من أية شبهة، لذلك اشترطت المادة أن يكون الحكم الذي يصدر بالإعدام قصاصاً أو الرجم صادراً بإجماع آراء قضاة المحكمة، فإذا تخلف الإجماع ولو برأى قاض واحد مخالف لغيره ممن يرى الحكم على الجاني بالإعدام أو الرجم فإنه لا يجوز للمحكمة حينئذ أن تقضى بالإعدام أو الرجم وأن كان هذا لا يمنع من انزال عقوبة تعزيبه تراها مناسبة لما ثبت لديها على الجاني من جرائم وفقاً للإجراءات العادية. في إصدار الأحكام ولو بأغلب الآراء وأشترط الإجماع عند إصدار حكم الإعدام ورد في قانون الإجراءات الجنائية في الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ حيث جاء بها (ولا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكماً بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضائها) ولا ينكره الفقه الإسلامي الذي جرت أحكامه في عمومها على أن الأحكام تصدر من قاض واحد. فإذا تعدد القضاء في قضية واحدة وجب أن يكون الحكم صادراً باتفاق. دون تمييز بين أحكام الإعدام وغيرها. وإن كانت النصوص في ذلك قليلة حيث أن التعدد الحالى في دوائر المحاكم التي يشترك فيها ثلاثة من القضاة لم يكن معروفاً عند المتقدمين من الفقهاء مثلما هو في مصرنا هذا ولعلنا ندرك من هذه النصوص الواردة في هذا الشأن ما يمكن أن يؤكد وجوب صدور الأحكام بالاتفاق.

من ذلك ما جاء في مذهب المالكية في كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٢/٣٨٢ لابن رشد في كتاب الأقضية الباب الأول ما يأتي (ومن شرط القضاء عند مالك أن يكون واحداً والشافعي يجوز أن يكون في المقر قاضيان اثنان إذا رسم لكل منهما ما يحكم فيه وأن شرط اتفاقها في كل حكم لم يجوز وأن شرطة الاستقلال لكل واحد منها فوجهان - الجواز - والمنع قال. وإذا تنازع الخصمان في اختيار أحدهما وجب أن يقرعا عنده).

وجاء في الشرح الكبير ٤/١٢٠ في باب القضاء ما يأتي (وجاز تعدد مستقل أى جاز للإمام نصب قاض متعدد يستقل كل واحد بناحية يحكم فيها بجميع أحكام الفقه بحيث لا يتوقف حكم الواحد منهم على الآخر كقاضي رشيد وقاضي المحلة وقاضي قلوب، أو تعدد مستقل ببلد. أو خاص، أى خاص بناحية كالغربية أو المنوفية أو بنوع، أى باب من ابواب الفقه كالانكحة أو البيع أو الفرائض) وعلق في حاشية الدسوقي على ذلك قائلاً (ويجوز له أيضاً تولية متعددين كل منهم مستقل لكنه خاص بناحية يحكم فيها بجميع أبواب الفقه أو بعضها أو البعض كذا والبعض كذا. فعلم من هذا أنه لا بد من الاستقلال في العام والخاص فلا يجوز لل خليفة أن يفرق بين قاضيين هذا إذا كان التشريك في كل قضية بل ولو كان في قضية واحدة بحيث يتوقف حكمه على حكم صاحبه. لأن الحاكم لا يكون نصف حاكم. كذا قال ابن شعبان بن عرفه وما قاله إنما هو في القضية. أما تحكيم شخصين في نازله معينة فلا أطهر مختلفون في جوازه وقد فعله على ومعاوية

عرضها على محكمة النقض ، وكذلك إذا كان الحكم صادرا في جريمة تعد جنحة بالدية والعقوبة التعزيرية (كما في جريمة الإصابة الخطأ مثلا) ، وفي هذه الأحكام يستطيع الخصوم أن يطعنوا فيها بطريق النقض طبقا للإجراءات والقواعد وفي الأحوال المقررة قانونا .

وأما المادة ٨٢ في إجراءات تنفيذ العقوبة إلى المواد من ٤٧١ إلى ٤٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، دون المادة ٤٧٠ منه ، لأنها خاصة بالتوطئة للعرض على ولي الأمر ، للنظر في الأمر بالعفو أو إبدال العقوبة ، وكلاهما غير جائز شرعا لأن العفو مقصور على المقتول أو أولياء دمه دون سواه ما على ما هو مبين بالبند من المادة ١٩٤ من المشروع والمادة ٢٢١ منه . كما نصت المادة على وقف تنفيذ العقوبة على الوالدة المرضية إلى أقرب الأجلين : إتمامها رضاعة وليدها أو حولين كاملين ، وذلك أخذا بهدى القرار الكريم في تحديد مدة الأرضاع وقد أجل النبي (ص) تنفيذ عقوبة الإعدام رجما في المحكوم عليها الحامل حتى أتمت حملها ورضاعة المولود وفضامة وذلك في حديث مشهور هو حديث الغامدية .

ونصت كذلك على وقف التنفيذ على المجنون أو من به ما هه في العقل حتى يعود إليه رشده لأن العقوبة يقصد بها الزجر وهو لا يحصل بالتنفيذ في هذه الحالة كما نظم المشروع في المادة ٨٣ كيفية تنفيذ عقوبة القطع مراعى في ذلك التيسير على المحكوم عليه وعدم تعريضه لأخطار تهدر حياته أو تصيبه بأذى لم يقصده الشارع من وراء تقرير العقوبة التي تغيا بها الردع والزجر لا للتعذيب والاعنات (المقتضى ٨ ص ٢٦١) .

كما نصت الفقرة الأولى من المادة ٨٤ على أن ينفذ حد الجلد فور الحكم به حضورا من محكمة الجنايات حتى يكون له الأثر الرادع وأنه لا يشترط عرض الحكم على محكمة النقض أسوة بالعقوبات الخدية الأخرى نظر لأن عقوبة الجلد تحدث الزجر للجاني ولا يترتب على تنفيذها آثار لا تحمل زوالها . وفي الفقرة الثانية : نص على نوع آخر من الاستيثاق لدفع الضرر المترتب على الجلد إذا لم يكن المحكوم عليه قادرا على احتماله . وذلك بضرورة الكشف عليه طبيا من الطبيب المختص قبل التنفيذ ليقرر ما يمكن أن ينتج عن تنفيذ الجلد من آثار فإن ثبت أن في ذلك خطورة على حياة الجاني قرر ذلك حتى يمكن تخفيف الجلد بالطريقة الشرعية التي تراها المحكمة مناسبة لحالة المحكوم عليه أو تأخير التنفيذ حتى يبرأ وكذلك يؤثر تنفيذ الجلد على من جن أو أصيب بعاهة عقلية قبل أو أثناء التنفيذ عليه حتى يبرأ من جنونه أو يفيق حتى تكون لدى المحكوم عليه فرصة الرجوع في إقراره إذا كان الإثبات وسيلته إقراره بالجريمة فقط فيسقط عنه الحد أو ما بقى منه وفقا لأحكام هذا القانون ، وفي التنفيذ عليه أثناء جنونه ونقص عقله حرمانه من هذا الحق وإقامة الحدود فريضة ولا يجوز تأخيرها بغير عذر لأن في تأخيرها اعتداء على حدود الله الذي نهى عن ذلك فقال تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها) .

فإذا كان الزمان معتدلا . والمحكوم عليه بالجلد ليس به ما يدعو إلى تأخير الحد عنه أقيم عليه الحد فور القضاء النهائي به . أما إذا قرر الطبيب المختص أنه يخشى على المحكوم عليه الهلاك أو تلف عو منه أثناء إقامة الحد عليه بالجلد . كما إذا كان الحر شديدا أو البرد قارصا . أو كانت المحكوم

الذين يوجبون صدور الحكم في القضايا بدون خلاف عند تعدد القضية استلزاما للنهج الشرعي وتحقيقا للصالح العامة التي نوهنا عنها في بداية هذا الإيضاح ، واعتبارا للشبهة التي لا يستلزم الحسد من تخلف رأى قاض أو أكثر من القضية المنوط بهم الفصل في هذه الجناية والتي لا شك تقوم في رأى المخالف تمنحجه عن الاتفاق مع القائلين من باقى القضية المشتركين معه . بالإعدام قصاصا أو الرجم . وتلك ولا ريب شبهة دائمة للحد .

أما بالنسبة لما نصت عليه المادة (٨٠) على أن إصدار حكم الإعدام أو الرجم عند إجماع الآراء لا يتوقف على الإجراء المبين بالفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وهو استطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل الحكم بتلك العقوبة — فإن المشرع لم يشترط في الفقرة سابقة الذكرا اتفاق الحكم مع أحكام الشريعة الفراء مع أنه في الوقت ذاته قد لا تتوافر في الجريمة أدلة الثبوت التي تتطلبها الشريعة الإسلامية لتوقيع عقوبة الإعدام . ولذلك كان رأى المفتي — من حيث يبان مدى جواز توقيع عقوبة الإعدام في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية — له جدواه — أما وقد أخذ المشروع بأحكام الشريعة الإسلامية ذاتها من حيث توافر أركان الجريمة وأدلة الثبوت مناطا لتوقيع العقوبة فإن ذلك يعنى بالقطع أنه لا يمكن الحكم بعقوبة الإعدام قصاصا أو الرجم إلا إذا توافرت شروط القضاء بها وفق أحكام الشريعة — وإلا كان الحكم مخطئا ومن ثم فلا محل لأخذ رأى المفتي قبل القضاء بالعقوبة المذكورة وإلا كان في ذلك خلق لأوضاع تنال من سلطة القضاء وقديسية الأحكام في ظل نظام تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الذي يستقل به القاضي شرعا .

ولما كانت العقوبات المنصوص عليها في المادة ٨١ لها خطورتها مما لا يمكن تداركه عند اكتشاف خطأ ما ، فقد رثي زيادة في الاحتياط وكفالة لعدالة المحاكمة بالقدور المحكم وتمكين للجاني من استفاد كل جهده في الدفاع عن نفسه . واستيثاقا من سلامة الحكم من كل العيوب وتيقنا من موافقته للقانون ، رؤى عرض القضايا بالمحكوم فيها بهذه العقوبات على محكمة النقض . وهي أعلى درجات القضاء . ويتوافر فيها من الضمانات ما يكفي للاطمئنان على تحقيق العدالة ، لزيادة عدد مستشاريها ممن توافرت لهم خبرة طويلة في حقل القضاء وتقوم النيابة ولو لم يطعن الجاني بعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة برأيه في الحكم وفقا للإجراءات المقررة أمامها وهذا الذي أوردته المادة مخوط في إجراءات المحاكمة لضمان العدالة ودرء لكل ما عساه أن يطعن به على هذا الحكم وإتاحة لهم من إفراغ دفاعه وشبهاته . وقد رأت اللجنة أنها إجراءات سليمة لاتخالف المبادئ الشرعية بل تجري في نطاق المبدأ المقرر في هذه الحدود وهو سقوطها بالشبهات . وفي ذلك أقساح المجال أمام الجاني وتمكينه من طرح مبررات الدفاع عن نفسه أمام القضاء حتى يجبيء الحكم بعد ذلك كله إن لم تقتنع بدفاعه بمرأ من كل قصور ، خاليا من كافة العيوب ، مستوعبا لكل دفع ودفاع أبداه الجاني . بقدر الاستطاعة البشرية . والله وحده أعذل الحاكمين . وغنى عن الذكر أن الأحكام التي تصدر بالدية والعقوبة التعزيرية في جنائية من الجنائيات المنصوص عليها في هذا القانون لا يوجب المشروع

عن حنظلة السنوسي قال . سمعت أنس ابن مالك يقول . كان يؤمر بالسوط فتقطع ثمرة . ثم يدق بين حجرين حتى يلين ثم يضرب به الناس . قلنا لأنس في زمان من كان هذا . قال في زمان عمر بن الخطاب . (نصب الراية ١٢٣/٣) ولما روى عن يحيى بن كثير أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنى أصبت حدا فأقمه علي . فدعا عليه الصلاة والسلام بسوط فأتى بسوط شديد له ثمرة . فقال — سوط دون هذا فأتى بسوط مكسور لين . فقال — سوط فرق هذا — فأتى بسوط بين سوطين فقال — هذا — فأمر به فجلد (نيل الأوطار ١٢٠/٧ و ١٢١) نصب الراية ٢٢٣/٣ ، الموطأ بها من الباجي ١٤٢/٧ .

كما اشترط الفقهاء ألا يكون للسوط أكثر من ذنب (طرف) واحد فإن تعددت أطرافه احتسبت الضربة بعدد الأطراف (فتح القدير ج ٤ ص ١٢٦ و ١٢٨) .

ورأت اللجنة الأخذ برأى جمهور الفقهاء القائلين بأن الضرب يكون بالسوط دون غيره لقوة أدلتهم . دون رأى الظاهرية القائلين بموازاة إقامة الحد بكل ما يضرب به كحبل من الشعر أن الكتان أو قضيب من الخيران ونحوها لقوة حجة الجمهور . كما رأت اللجنة تحديد نسوع السوط بأن يكون من الجلد لأنه النوع السائد المعروف في زماننا الذي يتحقق به الهدف الشرعي من إقامة الحد إذ إنه أبلغ في الردع . وأدعى إلى الزجر وفي تحديد وصف هذا السوط بأن يكون خاليا من العقد . وألا يكون يابسا ولا متعدد الأطراف رعاية للمحكوم عليه وأمان له من هلاك النفس أو تلف الأعضاء .

وقرر الفقهاء أن الضرب في حد الزنا يكون أشد من الضرب في حدي الشرب والقذف لأن حد الزنا يتلى في القرآن وسمي الله عذابا فقال تعالى (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) وقال جل شأنه (ولأنأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولأن المقصود هو الزجر ، ودعاء الطبع إلى الزنا عند غلبة الشبق أكثر منه إلى شرب الخمر (المبسوط ج ٩ ص ٧١ و ٧٢) .

والأحكام التي نص عليها المشروع فيما يتقدم تتفق مع اتجاه عام في الفقه الإسلامي يستند إلى السنة النبوية في أن تكون العقوبة وسيلة للإصلاح وليس الانتقام وأن توقع في الإطار الذي يحقق الهدف منها ولا تتجاوز به إلى الإضرار بالمحكوم عليه بغير حق .

وتتص الفقرة الرابعة من هذه المادة أيضا على أنه ينزع عن المحكوم عليه بالجلد من لباسه ذكر أو أنثى ما يمنع وصول الألم إلى الجسد كالخشوش والفرو ليخلص الألم إلى بدنه . ولما روى من أن أبا عبيده ابن الجراح أتى برجل في حد فجعل الرجل ينزع قميصه قائلا ينبغي لجسدي هذا المذنب أن يضرب . وعليه قميص . فقال أبو عبيده لا تدعه ينزع . يصده فضر به عليه .

وبهذا قال جمهور الفقهاء (المبسوط ج ٩ ص ٣٢ ، ٣٣ ، فتح القدير ج ٤ ص ١٢٨ ، الحصص ج ٣ ، ٢٣ ، المهذب ج ٢ ص ٢٨٨ الاقناع ج ٤ ص ٢٤٦ ، شرائع الإسلام ج ٢ ص ٢٤٦) .

ويكون الضرب وسطا لا شديدا فيقتل ولا ضعيفا فلا يردع . ولا يبالغ الجلد فيه حتى يخرف به جلدا أو يقطع به لحما . لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه أتى بفتاة قد فجرت فقال اذهبا بها واضرباها ولا تخرقا لحما جلدا . ولما روى عن علي كرم الله وجهه وأبي هريرة رضى الله عنه أنهما قالوا (ضرب بين ضربين وسوط بين سوطين) أى ضرب وسط بسوط وسط .

ويراعى كذلك أن يفرق الجلد على الأعضاء باتقاء الوجه والرأس والمواضع المهلكة لأن الوجه يجمع المحاسن فلا يؤمن فوات شيء منها بالضرب وذلك إهلاك معنى . ولأن الرأس يجمع الخواص الباطنة وربما تفسد بالضرب وقد يظلم به البصر ويختلط به العقل وهذا إهلاك معنى وغير مستحق . ويحسن ألا كشار من ضرب الألبين والفضذين وما شابهها من المواضع التي يكثر فيها اللطم لأن ضربها أشد إبلا من المحدود من غيرها مع أمن لحوق الضرر به . لأن المقصود من ضرب الحد هو الردع لا القتل (منتهى الإرادات ٦٩/٣ ، الاقناع ٢٤٦/٤ والمراجع السابقة) .

كما حددت الفقرة الخامسة من المادة آله الجلد التي يقام بها الحد فقررت أنها يجب أن تكون سوطا من الجلد متوسط الطول لا بالطلويل ولا بالقصير بين القضيب والعصا وأن يكون خاليا من العقد غير يابس حتى لا يخرق جلد المحكوم عليه ويقطعه . ولا خلقا (باليا) يقصر عن إصصال الألم إلى جسد المجلود بل يكون وسطا بين الاثنين . روى

الكتاب الثاني

في شأن الحدود والقصاص

تجمع الشريعة في جوانبها المختلفة بين المعنى الروحي التعبدى وهو طاعة الله تعالى بامتثال أوامره واحتماب نواهيه والمعنى المادى الدينى بتحقيق مصالح العباد ، وفي ذلك أعظم حافز على احترام هذه الأحكام والمبادرة إلى تنفيذها والالتزام بها وليس لأحكام الشرائع الوضعية مثل ذلك .

وأحكام الشريعة الإسلامية أوسع نطاقا من أحكام الشرائع الوضعية وبخاصة فيما يرجح إلى الفضائل والردائل ، فجميع الفضائل مطلوبة للشارع الحكيم ومأمورها منه فهى واجبة ، وجميع الردائل منهى عنها منه فهى محرمة . وفي أحكام كل من النوهين المعنى الخلقى والمعنى الروحى ، فإنها قوتها وشمولها بخلاف الشرائع الوضعية فإنها — مع جفافها وخلوها من المعانى الروحية التعبدية — لا تنظر إلى الفضائل والردائل إلا النظرة المادية المجردة .

ولكل من أحكام الشريعة الإسلامية والشرائع الوضعية الجهاز الدينى الذى يراقب التنفيذ ويقوم عليه ، وهما فى ذلك سواء . وتمتاز الأحكام الشرعية بأن لها مراقبة أعلى هى مراقبة الله العليم الخبير الذى يعلم خائنة الأعين وما تحفى الصدور ، وهو يعاقب المخالف فى الآخرة وإن أفلت من العقاب فى الدنيا ، بينما المخالف للقانون الوضعى إذا أفلت من العقاب فى الدنيا لا عليه بعد ذلك ، وذلك من أقوى العوامل على ملاعة أحكام الشريعة الإسلامية وتنفيذها فى السر والعلن .

والفقه الإسلامى بجميع أحكامه قد عاش قرونا مطاولة متتابعة طوف خلالها فى الدنيا جميعها شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ، ولاقى مختلف العادات والتقاليد ، وتقلب فى جميع البيئات ، وعاصر الرخاء والشدّة والحضارة والتخلف وواجه الأحداث فى جميع هذه الأنطوار ، وكانت له فى ذلك كله ثروة ضخمة لا مثيل لها يجد فيها كل بلد وكل مجتمع أسرار حل لمشاكله ، لم تقصر عن حاجة ولم تقعد عن الوفاء بمطلب ولم تختلف بمجتمع فى أى عصر ومستوضح فيما بعد أحكام الشارع فيما يتعلق بكل حد على حده .

عليها بالجلد حاملا أو نفساء فإنه يترك في كل هذه الأحوال ولا يقام عليه الحد حتى يعتدل الزمان أو يبرأ المريض أو تضع الحامل أو تبرأ النفساء فإذا زال العنراقيم الحد دون تأخير .

فقد روى عن علي رضي الله عنه (أن امرأة زنت فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلدوها . فأتيتها فإذا هي حديثة عهد بنفاس فخش على أن يجلدوها فيقتلها . فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . فقال أحسنت أتركها حتى تماثل) نيل الأوطار ج ٧ ص ١١٨ .

ومن ذلك يعلم أنه إنما أخرج على كرم الله وجهه إقامة الحد على المحكوم عليها لعذر طارئ وهو النفاس حتى لا يكون جلدوها حال نفاسها مفص هلاكها وإنه بزوال العذر يقام الحد — وبهذا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وبعض فقهاء الحنابلة منهم الخرقى (فتح القدير ج ٤ ص ١٢٨ ، التاج والأكلیل ج ٦ ص ٢٩٦ ، المهذب ج ٢ ص ٢٨٨) .

واختارت اللجنة الأخذ بهذا الرأي لسلامة جمته ، ولأن في تأخير إقامة الحد على المريض الذي يرجى برؤه إلى أن يبرأ من مرضه إقامة للحد على الكمال من غير إتلاف فكان أولى . وكذلك في تأخير إقامته لشدة الحر والبرد . وخالف في ذلك الظاهرية وبعض فقهاء الحنابلة وهو قول (المسحوق وأبي ثور) وجتهدوا لا تقوى على مناهضة الرأي الذي أخذت اللجنة به .

أما إذا كان المحكوم عليه بالجلد مريضا مرضا لا يرجى شفاؤه . أو كان ضعيف الحلقة . أقيم عليه الحد بسوط يؤمن معه التلف أو بقضيب صغير أو شمعراخ النخل . ولا يؤثر الحد فإن خيف عليه من ذلك أقيم عليه الحد بواسطة عثكال (عثقود النخل المشتمل على شمعراخه) فيه مائة شمعراخ يضرب به ضربة واحدة ولا بد أن يكون مبسوطا وأن يصل كل شمعراخ فيه إلى جسد المحدود .

وبهذا قال الشافعي والحنفية وانكر مالك هذا وقال إن الله تعالى يقول (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وهذه جلدة واحدة .

وأجيب عليه بأن أبا أمامة بن سهيل بن حنيف روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا اشتكى حتى ضنى ، قد دخلت عليه

امرأة فهشت له فوق وقع بها فسأل الصحابة له النبي صلى الله عليه وسلم فأمر أن يأخذوا شمعراخا فيضربوه ضربة واحدة (رواية أبو داود والنسائي .

والحكمة في ضربة بالعثكال أنه لا يمكن ضربة بالسوط لأنه يتلف به ولا يمكن تركه لأنه يؤدي إلى تعطيل حد الله . وضربة بالعثكال أولى من إتلافه أو تركه مطلقا دون إقامة الحد . يقول الشافعي رحمه الله (ولأنه إذا كانت الصلاة تختلف باختلاف حالة الشخص فالحد بذلك أولى) شرائع الإسلام (٢ / ٢٤٦ ، ونيل الأوطار ١٢٠ / ٧ ، المهذب ٢ / ٢٨٨ ، والشرح الكبير ١٠ / ١٣٢ ، ابن عابدين ٣ / ١٥٣ المغني لأبن قدامة ٨ / ١٧٣) .

وقد رأت اللجنة أن تأخذ برأي الجمهور لقوة حجته دون رأى المالكية .

وغنى عن البيان إن إعادة قيام عذر لدى المحكوم عليه تفصل فيه المحكمة التي أصدرت الحكم بعد طرحه عليها مقرونا بالتقرير الطبي فإن رأت قبوله تأخر التنفيذ إلى الوقت الذي تراه أو إقامة الحد على الوجه المناسب لحالة المحكوم عليه وإلا رفضت الطلب وأمرت باستمرار التنفيذ .

أما الفقرة الرابعة فنص على أن الرجل يجلد قائما روى ذلك عن أبي هريرة لأنه جلد رجلا قائما في القذف ولأنه مبني على التشهير والوقوف فيه أبلغ . وتجلد المرأة قاعداً لأنه استرطها ولقول على كرم الله وجهه يضرب الرجل قائما وتضرب المرأة قاعداً (وتمسك يداها وتشد عليها ثيابها للستر وحتى لا تنكشف .

ولا يمد الجلاد عند إقامة الحد أي لا يفصل عضده عن إبطه أثناء الضرب وقبل لا يمد يده فوق رأسه لأنه زيادة بالغة لم يستحق عليها ذلك لأنه ربما يؤدي إلى التلف والتحرز عن ذلك واجب شرعا في موضع لا يستحق الإتلاف شرعا ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحمم السارق بعد القطع للتحرز عن الإتلاف . ولا بأس من ربط المحدود وإمساكه إذا امتنع عن إقامة الحد عليه فلم يصبر أو يقف حتى يقام الحد أو دفع يديه ما يضرب به — وذلك حتى يقام عليه الحد الذي شرعه الله تعالى . ويراعى كذلك في الجلاد أن يفرق على الأعضاء باتقاء الوجه والرأس والمواضع المهلكة فيعطى كل عضو حصة من الضرب ولأن جمع الجلادات في عضو واحد يؤدي إلى الإتلاف المحذور .

من استخدام وسائل التحوط الحديثة بما فيها أجهزة استحداثها العلم حين أننا نرى في المملكة العربية السعودية — بعد أن كان الناس والمجيج لا يأمنون على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم — حتى إن بعض الدول كانت توفد ثلة من جيشها لاصطحاب الحجاج ، تبدل الأمر منذ أن عملت هذه المملكة شريعة الله فاستتب الأمن ، وقلت الجرائم حتى أن عدد الأيدي التي قطعت خلال نحو ربع قرن ، عدد جد ضئيل ، ذلك لأن أحكام الشريعة الغراء مانعة من الجريمة ولذلك عرف فقهاؤها الحدود بأنها موانع قبل الفعل زواجر بعده ، لأن العلم مقدما بشرعيتها يمنع الإقدام على الفعل وإيقاعها بعده يمنع من العودة إليه .

— وقد بين الله سبحانه وتعالى — العقوبة الواجبة في جريمة السرقة في قوله تعالى ”والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ، والله عزيز حكيم“ آية ٣٨ من سورة المائدة .

— وقد التزم المشروع في تقنين جريمة السرقة أحكام الفقه الإسلامي دون التقييد بمذهب معين ، مؤثرا عند الخلاف الرأي الذي قدر أنه اوفى بالمصلحة ، وأكثر مسارية لتطور المجتمع .

(مادة ٨٥)

يكون مرتكباً جريمة السرقة المعاقب عليها حداً كل من أخذ وحده أو مع غيره مالا مملوكاً للغير مع إجماع الشروط الآتية :

- (١) أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً غير مضطر .
- (ب) أن يأخذ الجاني المال خفية .

(ج) أن يكون المال المسروق متقولاً متقولاً محترماً في حوز مثله ، لا تنقل قيمته عن سبعة عشر جراماً من الذهب الخالص ويقوم بحرام الذهب بالسعر المحدد وقت ارتكاب الجريمة من مصلحة دفع المصوغات والموازين .

الإيضاح

الجريمة شروطها :

استهل المشروع أحكامه بتعريف جريمة السرقة المعاقب عليها حداً ، وأوضح شروطها ، فتناول في البند (١) من هذه المادة الشروط الواجب توافرها في الجاني وأولها البلوغ والعقل والاختيار ، فلاحد على صبي ولا مجنون ولا مكره ، وذلك باتفاق الفقهاء ، لقوله صلى الله عليه وسلم

الباب الأول

حد السرقة

يسود المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر موجة طاغية من الإجرام ، تتخذ صورا ، وتبدو في أشكال ، تثير الفزع في النفوس ، ويقف علم الإجرام من هذه الظاهرة يحلل أسبابها ، بينما يحاول علم العقاب أن يجعل من العقوبات أو التدابير الاحترازية — وسائل لتقويم المجرم وإصلاحه ، حتى يترك الجريمة ويتألف مع المجتمع ذلك في الوقت الذي يراعى المشرع الجنائي فيه أن يكون الجزاء رادعا للمجرم نفسه . وهو ما يعرف ”بالردع الخاص“ وأن يكون زاجراً خفيفاً لغيره من ارتكاب الجريمة ، وهذا ما يقال له ”الردع العام“ .

— والواقع أنه مهما تعددت النظريات والأساليب في هذا الشأن ، فإن هناك حقيقة تظل راسخة هي أن العقاب يجب أن يكون بالقدر الذي يزيد في إيلام الجاني عن الشعور بالمنفعة من حول الجريمة ، حتى يوازن الشخص بين ما يمكن أن يحصل عليه من فائدة إذا باشر السلوك الإجرامي وبين ما يتعرض له عندئذ من عقاب ، فيجد دائماً من مصلحته أن يتعد عن طريق الجريمة . يساند ذلك وجوب البحث عن أسباب الجريمة للعمل على علاجها وحصرها في أضيق نطاق . وغنى عن البيان أنه مع هذه السياسة تصاعدت نسبة الجريمة من حين إلى حين ، وظلت الإنسانية تقدم كل عام آلاف الضحايا ، مما يقتضي إعادة النظر في وسائل الردع والزجر وفي دعائم السياسة الجنائية . وكان ذلك مما حدا بالدعوة إلى استلزام أحكام الله ، في الشريعة الغراء ، لإزالة كلفة على الجناة ، وفيها من أسباب الردع والزجر ما قدره أحكم الحاكمين ، الذي يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير .

والسرقة من الجرائم التي كثرت في المجتمع المعاصر ، ولم تجد العقوبات الوضعية الحالية في ردع مرتكبيها ولا زجر غيرهم ، وهذا نحن نرى تفشي الإجرام في كثير من الدول المتعدية ، لاستهانة الجناة بالعقوبات الوضعية فتراهم يقتفون جرائمهم جهارا نهارا على رؤس الأشهاد على الرغم

وضع معيار لتقديم الحاجة التي تعوز الإنسان لدفع الحرج عنه ، فقد أثر المشروع ألا يشترط في الجاني لكي يعاقب على السرقة حداً أن يكون غير محتاج .

كما اشترط المشروع في البند (ب) من المادة الأولى أن يأخذ الجاني المال خفية .

الآخذ :

والآخذ لابد أن يكون تاماً حتى تقوم جريمة السرقة المعاقب عليها حداً . وهذا يتطلب أن يتحقق الآخذ بالفعل بأن يخرج المال المسروق من حرزه وأن يدخل في حيازة الجاني ، وذلك لأن القطع عقوبة متكاملة فيلزم تطبيقها أن تقع الجريمة متكاملة . وهذا لا يكون إلا بتام الآخذ (عبد أبو زهرة العقوبة ص ١٤٢) .

الإخراج من الحرز :

يرى جمهور الفقهاء أن السرقة لا تقوم إلا بإخراج المال المسروق من الحرز (بدائع الصنائع ص ٧٧ ص ٦٧ - شرح فتح القدير ص ٤ ص ٢٤٠ - المهذب ص ٢ ص ٢٧٧ - شرح الخروشي ص ٤ ص ٣٣٩ - مواهب الجليل ص ٦ ص ٣٠٨ المغني ص ١٠ ص ٢٥) فلا يكفي لقيام الجريمة إخراج المال من حيازة المجني عليه وإدخاله في حيازة الجاني - ولم يخالف في ذلك غير أهل الظاهر والخوارج وجماعة من أهل الحديث حيث ذهبوا إلى عدم اشتراط الحرز أصلاً في السرقة ، وأنه يجب قطع السارق مطلقاً بمجرد الآخذ سواء كان من حرز أو من غير حرز (المحلي ص ١١ ص ٣٢٤) .

- وفي جميع الحالات يترتب على إخراج المال المسروق من حرزه إخراجاً من حيازة المجني عليه . فمن يستولى على أشياء من مكان يكون قد أخرجه من حيازة صاحبها بمجرد إخراجها من حرزها (عبد القادر عوده ص ٢ ص ٥٢٠) ولكن العكس غير صحيح ، فلا يشترط لإخراج المال من حيازة المجني عليه إخراجاً من حرزه كمن يتلصق جوهره داخل المنزل المعتبر حرزاً لها (مواهب الجليل ص ٦ ص ٣١٨ ، المهذب ص ٢ ص ٢٦٧ ، مغني المحتاج ص ٤ ص ١٧٣ - المغني ص ١ ص ٢١٦) . ومن ثم إذا تصرف الجاني في المال المسروق داخل الحرز دون أن يخرج منه ، انتهى معنى الآخذ التام المكون لجريمة السرقة المعاقب عليها حداً . كما لو باع المتاع لآخر فخرج به دون علمه بأنه مسروق كما أن المشتري لا يقطع ولا يعزر لحسن نيته (شرح الخروشي ص ٥ ص ٣٣٧) .

- وكذلك الحال في جميع الصور التي لا يخرج فيها الجاني المال المسروق من حرزه ، كما لو أخفى المتاع في غير مكانه بداخل الحرز تمهيداً لإخراجه في مرة أخرى ، أو إذا أعدمه أو ألقاه وهو في موضعه الأصلي (حاشية الدسوقي ص ٤ ص ٣٣٨) .

”رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق“ وقوله عليه الصلاة والسلام ”رفع عن أمي الخطأ والذنبان وما استكروها“ عليه (مواهب الجليل ج ٦ ص ٣١٢ ، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٤٥ شرح الخروشي ج ٥ ص ٣٤٤ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٧٦ ، المغني ج ٨ ص ٢٦٠ مغني المحتاج ج ٤ ص ١٧٤) .

- كما اشترط المشروع في الجاني عدم الاضطراب - والاضطرار هو الحالة التي تهدد الإنسان بخطر جسمي حال لا يمكن تلافيه إلا بارتكاب الفعل ، ويعرفه المالكية بأنه الخوف على النفس في الملاك علماً أو ظناً (الشرح التبسييري للدردير ج ٢ ص ١١٥) - فإذا كان الجاني مضطراً للسرقة لدفع الملاك عن نفسه بأخذ ما كل أو ملبس أو ما أشبه ذلك سقط عنه الحد والتعزير باتفاق الفقهاء ، لقوله تعالى ”وفمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه“ وقد روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال ”لا قطع في نجاة مضطر“ وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال ”لا تقطع في حدك ولا في عام السنة“ وإن رجلاً جاء إليه في ناقة تحترق فقال له ”هل لك في ناقتين عشراوين مرتعتين سميتين بناقتك؟“ فلما لا تقطع في عام السنة“ (المحلي ج ١ ص ٣٤٣) . وكان عمر رضي الله عنه في عام السنة يضم إلى أهل كل بيت آخر ويقول ”لن يهلك الناس على انصاف بطونهم فكيف نأمر بالقطع في ذلك“ (المبسوط ج ٩ ص ١٤٠) .

وقد بين رسول الله عليه وسلم ما يكفي حاجة المضطر بقوله لا صعبة حين سأله - أفرأيت إن احتجنا إلى الطعام والشراب - كل ولا تحمل وأشرب ولا تحمل“ ، وذكر ابن المنذر قال : قلنا يا رسول الله ما يحمل لأحدنا من مال أخيه إذا اضطر إليه ؟ قال ”ياكل ولا يحمل ويشرب ولا يحمل“ (المبسوط ج ٩ ص ١٤٠) .

ويلاحظ أن المادة ٣٥ من هذا القانون بأنه لا مسؤولية على من ارتكب فعلاً دفعته إلى ارتكابه ضرورة الوقاية من خطر جسمي محقق به أو بالغير يصيب النفس أو العرض أو المال إذا لم يكن هو قد تسبب فيه عمداً ولم يكن في استطاعته دفعه بوسيلة أخرى وبشرط أن يكون الفعل الذي ارتكبه متناسباً مع جسامة الخطر الذي توقعه .

ومع ذلك فإن الضرورة لا تجيز قتل النفس ، وفي هذه الحالة تراعى أحكام الدية المنصوص عليها في هذا القانون ولا يعتبر في حالة الضرورة من أوجب عليه القانون مواجهة ذلك الخطر .

أما الحاجة : فهي ما يعوز الناس لدفع المشقة ، بحيث إذا أهملوها وقعوا في ضيق وحرج دون أن تختل الحياة ، وإذا كانت الضرورة تقدر بقدرها ولا يتوسع في أحكامها ، وكانت الحاجة أخف من الاضطراب ولا تؤدي إلى هلاك النفس أو جسامة الأضرار بها ، وكان من الصعب

وسيلة الإخراج :

١ - يرى الجمهور أنه لا يشترط دخول الجاني الحوز أتمام المرفة ، كما أن استيلاءه على المال بأية وسيلة كاف لقيام الجريمة ، مادام قد تمكن بذلك من إخراج المسروق من حوزة - فقد يحدث نقبا في الحائط ويدخل منه خطافا يسحب به المتاع . أو ينقب وعاء الزيت فيسبل منه النصاب ، أو يلوح لعزله داخل الدار فيستدرجها إلى الخارج (حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٣٨ - شرح الخرشى ج ٥ ص ٣٣٩ - الشرح الصغير للدردير ج ٥ ص ١٣٠ - المهذب ج ٢ ص ٢٩٧ - المغني ج ١ ص ٢١٦) .

٢ - أما أبو حنيفة فيرى أنه لا قطع في مثل تلك الحالات ، لأنه لم يتوفر فيها الأخذ التام . وهذا لا يتحقق إلا بهتك الحوز هتكا متكاملا ولا يتصور ذلك فيما يمكن الدخول فيه كنزل أو حانوت إلا بالدخول فعلا فيه أما إذا كان الحوز مما لا يمكن الدخول فيه وفقا لطبيعته كالجوال أو الصندوق فيكفي مجرد الإخراج منه - وهذا ما أطلق عليه " الهتك المتكامل " . (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٦) .

وقد أخذ المشروع برأى الجمهور في هذا الصدد فلم يشترط الهتك المتكامل للحوز .

انتقال الحيازة للجاني :

١ - يرى جمهور الفقهاء أن الحيازة تنتقل إلى الجاني بمجرد إخراج المال المسروق من حوزة ولو لم يكن قد وضع يده الفعلية عليه ، لأنه يعتبر قد دخل في حيازته الحكيمة وخرج من حوز صاحبه . كأن لا يجد السارق المال المسروق في المكان الذي القاه فيه أو سبقه آخر إليه . فتم الإخراج وجب القطع سواء ترك السارق المال أو حمله إلى منزله أو استولى عليه غيره أو حتى إذا عاد به وأرجعه إلى حوزة (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٥ ، المبسوط ج ٩ ص ١٤٨) .

٢ - ويرى الحنفية أن حيازة الشيء المسروق لا تنتقل إلى الجاني بمجرد إخراج من حوزة وحيازة صاحبه . بل يجب ليتحقق ذلك أن يضع يده الفعلية عليه بعد إخراج . فإذا ألقي به في الخارج وفقد كان فعله تضييعا لئال لأن يده لم تثبت عليه وقت الخروج . وإذا عثر على الشيء المسروق آخر فإنه يدخل في حيازته باستيلائه عليه وتكون العقوبة سواء للأول أو الثاني التعزير وليس القطع . وأطلق على ذلك " اليد المعترضة " .

- أما إذا ألقي السارق بالشيء من داخل الحوز ثم خرج وأخذه فعلية القطع بالإتفاق وذلك ما عدا زفر حيث يرى عدم القطع في هذه الحالة أيضا لأن الجاني خرج من الحوز ولا مال في يده . والإلقاء ليس بإخراج وإن الأخذ من الخارج ليس أخذا من الحوز (فتح القدير ج ٤ ص ٢٤٤ - المبسوط ج ٩ ص ١٤٧) .

وقد اختار المشروع الأخذ برأى الجمهور فلم يشترط لكي تحقق حيازة الجاني المال المسروق أن يضع يده الفعلية عليه بعد إخراج من حوزة . وغنى عن البيان أنه لا يشترط من ناحية أخرى أن يظل الجاني محتفظا بحيازة المسروق بعد إخراج من حوزة فلا يؤثر على تمام السرقة التخلص من المسروق فورا كإعدامه أو إتلافه أو التبرع به أو حتى تسليمه إلى السلطات . (حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٣٨) .

صورة الأخذ :

حصر الفقهاء صور الأخذ في اثنتين الأولى : الأخذ المباشر والأخرى : الأخذ بالتسبيب .

فالأولى وهي الأخذ المباشر : هو الذي يقوم فيه السارق بالاستيلاء على المال وإخراجه من الحوز بنفسه دون تدخل وساطة بين الفعلين . كأن يدخل منزلا ويحمل منه المسروقات إلى الخارج أو ينقب جوالا ويدخل يده فيه ويستولى على بضائع منه (حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٣٨ - شرح الخرشى ج ٥ ص ٣٣٩ المهذب ج ٢ ص ٢٩٧ - المغني ج ١ ص ٢٥٩ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٤١) .

والأخرى وهي الأخذ بالتسبيب : فهو الذي لا يقوم فيه السارق بنفسه بإخراج المال من الحوز وإنما يؤدي فعله إلى إخراج بطريق غير مباشر كأن يلقيه في ماء جار أو يضعه على ظهر دابة أو يعرضه للريخ ، أو يسلمه لطفل أو مجنون ويأمره بأخذه أو أن يدرّب على الفعل كلبا أو قردا ، فيخرج المال بهذه الكيفية من الحوز (المبسوط ج ٩ ص ١٨٤ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٤٤ - المهذب ج ٢ ص ٢٧٩ - مواهب الجليل ج ٢ ص ٣٠٨) .

ويستوى الحكم في الحالتين عند جمهور الفقهاء - حيث يعتبر الأخذ قد تم على الوجه الموجب للقطع - وهو ما أخذه به المشروع . أما أبو حنيفة فيتحفظ على ذلك بشأن اشتراط الهتك المتكامل للحوز واليد المعترضة .

الخفية :

- تعرف السرقة لغة بأنها الأخذ على سبيل الاستخفاء . وقد سمي الله سبحانه وتعالى الاستتاع على وجه الاستخفاء استتارا لقوله " لا آمن استرق السمع " . (المبسوط ج ٩ ص ١٣٣ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٥ - المهذب ج ٢ ص ٢٧٦) .

والأخذ خفية . يعتبر شرطا أساسيا في السرقة الموجبة للحد عند جمهور الفقهاء - ويقصد به الاستيلاء على المال دون علم المجني عليه أو من يقوم مقامه ودون رضاه كن يسرق مناه من منزله في غيبة أهله . أو يأخذ نقودا (٧)

التفرقة بين الحائنين هي أنه في النهار يدرك الغوث عادة المجنى عليه إذا طلبه ، لأن السارق يجاهر بفعله غير متخف . أما في الليل فإنه يصعب أن يدرك المجنى عليه الغوث لأنه عاجز عن دفعه بنفسه ولا يستطيع أن يتمكن من ذلك بالناس لأن فعله استخفى عليهم .

المال المسروق :

لا تقع السرقة إلا على مال . ولكن ليس كل مال يصح أن يكون محلا للسرقة المعاقب عليها إذا يلزم أن يتوافر فيه شروط معينة ، كما أن وصف المال لا يصدق على الإنسان لأنه غير قابل للتملك فلا يكون محلا للسرقة ولكن يعاقب على خطفة تميزا وفقا لأحكام قانون العقوبات .

وقد اختلف الفقهاء في سرقة الصبي الحر غير المميز إن كانت عليه حلية فذهب بعضهم ومنهم الشافعي وأحمد إلى أن هذه الجريمة ليست بجريمة سرقة ، ذلك أن المأخوذ قصدا هو الطفل وليس المال وما عليه من حلي قد أخذ تبعا ، ولو كان القصد هو أخذ الحلي لأخذ الجاني الحلي وترك الصبي .

وذهب بعضهم ومنهم أبو يوسف وابن المنذر إلى القطع بسرقة الصبي إذا كانت عليه حلية تبلغ قيمتها نصابا وإلا ضاعت أموال كثيرة تحت هذا الستار . وهو ما رأى المشروع الأخذ به .

وقد اشترط المشروع في البند (ح) من المادة الأولى في المال المسروق أن يكون منقولاً متقولا محترما مملوكا للغير في حوزة لا تقل قيمته عن سبعة عشر جراما من الذهب الخالص ويقوم جرم الذهب بالسعر المحدد وقت ارتكاب الجريمة من مصلحة دفع المصروفات والموازن .

ويترتب على تخلف أحد هذه الشروط انعدام تكامل جريمة السرقة المعاقب عليها حدا ، على أن ذلك لا يخل بالعقوبات التعزيرية الواردة في عقوبات القانون أو أي قانون آخر إذا كون الفعل جريمة أخرى معاقبا عليه قانونا .

أن يكون المال منقولاً :

فلا قطع في غير المنقول من العقارات ونحوها وذلك لعدم إمكان نقلها وانحارجها من الحوزة الذي هو أساس لإقامة حد السرقة ، فإذا تحايل الجاني على نقلها بأن استل أخشاب المنزل أو أقتلع بابا منه صارت منقولة وطبقت عليها أحكام السرقة لتتام الشروط حينذاك وبه قال المالكية والحنابلة .

من جيب شخص وهو نائم (البدائم ج ٧ ص ٦٥ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٢٠) فلا قطع على من يأخذ المال على سبيل المجاهرة مغالبة أو قهرا . أو اغتصابا . أو اختلاسا . أو جعودا - وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وأخذ به المشروع لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " ليس المنتهب قطع " وقال " ليس على الخائن ولا على المختلس قطع " (المغني ج ١٠ ص ٢٤٩ ، ٢٥٩) وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه سئل عن المنتهب والمختلس فقال " تلك الدعابة لا شيء فيها " بمعنى أنه لا قطع فيها (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٥) وروى حسن الحمصي قوله " السفه أن تقطع اليد المستخفية ولا تقطع اليد المعلنة ومن عطاء ابن أبي رباح قوله " تقطع يد السارق المستخفي المستتر ولا تقطع يد المختلس المعلن " (المحلى ج ١١ ص ٣٢٣) .

والمغالب : هو من يأخذ المال من صاحبه بقوة من غير حراسة .

والمنتهب : هو من يأخذ المال بالقهر والغلبة مع العلم به .

والمختلس : هو الذي يخطف المال بحضرة صاحبه في غفلة منه ويعتمد على التهرب بسرعة .

والفاصب : هو من يأخذ مالا من صاحبه ويكابر ويدعي أنه ملكه .

والجاحد : هو منكر الوديعة أو العارية .

(حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٤٣ - شرح الخروشي ج ٥ ص ٣٤٣ - الشرح الصغير ج ٥ ص ١٢٨ - المنتبه ج ١ ص ٢٧٦ - مغني المحتاج ج ٤ ص ١٧١) والعلة في عدم القطع بالنسبة للحالات السابقة هي أن الجاني قد أخذ المال عيانا فيمكن مقاومته أو منعه أو الاستغاثة أو الاستعانة بالسلطات . وهذا لا يتوافر بالنسبة للسرقة لأنها تحدث خفية بغير علم المجنى عليه . (نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٥٤) .

فإذا لم يتوافر في السرقة شرط الخفية فلا قطع ويعزر الجاني وفقا لأحكام قانون العقوبات .

وقت الخفية :

والخفية - كما يرى الخفية يجب أن تكون ابتداء وانتهاء إذا كانت السرقة قد ارتكبت نهارا ، ويمكن أن تكون الخفية ابتداء فقط إذا كانت السرقة قد ارتكبت ليلا - ففي الحالة الأولى ينبغي أن تتوافر الخفية طوال الفترة التي يستغرقها الأخذ من وقت بدئه إلى تمامه ، مثل من ينقب ويخرج بالمسروقات دون أن يراه أحد أما في الحالة الأخرى فيكتفي أن تتوافر الخفية عند بدء الأخذ ، ولا يؤثر على ذلك أن يصبح الأخذ جهارا قبل تمامه مثل من ينقب دون أن يراه أحد ولكنه يخرج بالمال مكبرة (المبسوط ج ٩ ص ١٥١ شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢١٩) . والعلة في

أن يكون المال محترماً :

كما أنه لا قطع في غير المحترم لأن الحد لا يحى سوى المنفعة التي أقرتها الشريعة الغراء فلا يجوز صيانة الأموال التي نهت على اتخاذها أو أباحت حرمتها كأنتمو ولحم الخنزير وجلد الميتة غير المدبوغ (شرح الخرشى ج ٥ ص ١/٣٣٦ حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٣٩ - مواهب الحليل ج ٦ ص ٣٠٦) . وهذا لأن غير المحترم غير معصوم شرعاً وفيه المعصوم لا يتحقق الجنائية المحضه بالاعتداء عليه فلا تناسبه العقوبة المحضه .

سرقة الكلب :

لا قطع في سرقة الكلب أخذاً بمذهب الحنفية لأن جنسه مباح الأصل ، ولأن اختلاف العلماء في ما لئنه يورث الشبهة ، وعلى المالكية عدم القطع بأنه يرجع إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم ثمنه . أما أنشبه فقد قال بالقطع في سرقة كلب الصيد (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٧ - فتح القدير ج ٤ ص ٢٣٢ المدونة ج ١٦ ص ٧٩ - شرح الزرقاني ج ٨ ص ٩٧) .

سرقة آلات اللهو وأدوات القمار :

كذلك ذهب جمهور الفقهاء إلى أن سرقة الطبل والمزمار وجميع آلات اللهو وأدوات القمار وما شابه ذلك لا قطع في سرقتها مادام في أخذها منع لما لكها من المعصية ونهى عن المنكر وذلك مأثور به شرعاً (حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٣٩ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٧١ - معنى المحتاج ج ٤ ص ١٦٠ - المهذب ج ٢ ص ٢٨٧ - المغنى ج ١٠ ص ٢٨٣) .

وبلاحظ أن العبرة تكون بالنظر للمال في ذاته ، وليس لمالكه أو للجاني الذي يستوى أن يكون مسلماً أو غير مسلم . لذلك إذا سرق المال غير المحترم ذمى فإنه لا يقطع مهما بلغت القيمة (شرح الزرقاني ج ٨ ص ٩٧ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٤٢١ - المغنى ج ١٠ ص ٢٨٢) .

سرقة مال المستأمن والمعاهد :

كما اختلفت الفقهاء في قطع سارق مال المستأمن والمعاهد فيرى أبو حنيفة وعبد و قول للشافعي وأحد أنه ملتزم بالأحكام الشرعية فلا يقطع وذلك لأنه لا يتم إحراز ماله بدار الإسلام حتى يتمكن من الرجوع إلى دار الحرب .

أن يكون المال ممتولاً :

فلا قطع في غير الممتول - والمتمول صفة تضاف إلى المال وتحدد صورته . والمال الممتول هو المال الذي يمكن ادخاره ولا قصور في ماليته لتعلق النفس به باعتباره من ضروريات الحياة التي لا غنى لأحد عنها لأن هذا ما يشعر بعزته وخطره .

الأشياء التافهة :

- أما إذا كان المال غير ممتول - لعدم عزته وقلة خطره - كالأشياء التافهة - كالحطب والطين والحصى - فإن سرقة لا توجب القطع وذلك لأن النفوس لا تعلق به فلا حاجة إلى شرع الحد فيه ، فضلاً عن أن صفة الإحراز لا تتم إلا في المال ذي الشأن دون المال الوضيع الذي لا يقصد الإنسان حيازته عادة ، كما أن أخذ التافه من المال ما لا يستغنى منه فيتمكن الخلل والشبهة أيضاً (المبسوط ج ٩ ص ١٣٦ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٧ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٢٦) .

- وقال بالمثل أبو حنيفة والشافعي وأحمد وجمهور الفقهاء - وقد استدلل على ذلك بما روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها من أنه "لم تكن يد السارق تقطع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء التافه في نظر الناس ، وإن كان له قيمة قد تبلغ النصاب" (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٧) .

الأشياء مباحة الأصل :

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تقطع عند الحنفية - فيما كان أصله مباحاً إذا دخل في ملك الشخص كالصيد والخشب والمعادن والأحجار - وقد استدللوا على ذلك بما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم من أنه قال "الناس شركاء في ثلاثة في الكلا والماء والنار" - والمال المشترك فيه شبهة ملك بمسايعة القطع . وقال "لا قطع في ثمر ولا كثر" (الكثير هو الجمار أو الطلع) . لما روى عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أنه قال "لا قطع في طير" (فتح القدير ج ٤ ص ٢٣٢ - البدائع ج ٧ ص ٦٨ - المحلى ج ١١ ص ٣٣٣) .

وذهب المالكية والشافعية وجمهور من الفقهاء أن مباح الأصل يملك بوضع اليد عليه ، ومن أخذه من حرزه يقطع لعموم الآية الكريمة ، كما أن له قيمة مالية فيجوز تملكه (المدونة ج ١٦ ص ٢٣ - مواهب الحليل ج ٦ ص ٣٠٧ - شرح الخرشى ج ٥ ص ٣٣٦ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٤٢١ - أسنى المطالب ج ٤ ص ١٣١ - المغنى ج ١٠ ص ٢٤٧) . وهو ما رأى المشروع الأخذ به فلم ينص على عدم القطع في سرقة الأشياء مباحة الأصل .

ولكن هذه الأموال بمجرد حيازتها بنية تملكها تخرج من طبيعتها وتصبح ملكا لأول واضع يدها ومن يستولى على شيء منها يعتبر سارقا .

الأموال المتروكة :

الأموال المتروكة هي الأموال التي يخطئ عنها مالكاها بإرادته مثل الملابس المستهلكة وبقايا الطعام وفضلات المنازل فإن الاستيلاء عليها لا يعتبر سرقة لأنها غالبا ما تكون قليلة القيمة ولأنه بتركها تصبح لمالك لها فتأخذ حكم المباحة .

الأكفان :

أما الأكفان والملابس التي اعتاد الناس إيداعها القبور مع الموتى .
١ - يرى أبو حنيفة ومحمد أنه لا يقطع لسرقتها لأنه مال نافلة غير متقول وليس مملوكا لأحد (المبسوط ج ٩ ص ١٥٩ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٩) .

٢ - يرى مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف وجوب القطع في سرقتها لأن النباش سارق ، وذلك للعموم الآية الكريمة (شرح الخرشي ج ٥ ص ٣٤٠ - المهذب ج ٢ ص ٢٧٨) .

وبهذا الرأي الأخير أخذ المشروع فلم ينص على عدم القطع في هذه الحال

أن يكون المال في حرز مثله :

كما أوجب هذه المادة أن يكون المال المسروق في حرز مثله ، ولمن ثم فإن السرقة من المال غير المحرز لا تقام فيها الحد فلا يقطع الجاني وإنما يعاقب تعزيرا وفقا لأحكام هذا القانون .

التعريف بالحرز :

والحرز لغة هو الموضع الحصين . ويقصد به الفقهاء المكان الذي ينصب عادة لحفظ المال ، بحيث لا يعد صاحبه مضيقا له بوضعه فيه كالخانوت والدار والخيمة والشخص (الزبلي ج ٣ ص ٢٢٠) .

والمرجع في اعتبار المكان حرزا من عدمه يكون بالعرف السائد بين الناس فما اعتبروه حرزا كان كذلك ، وبذلك يختلف الحرز باختلاف الزمان والمكان ونوع المال وقيمته وقوة السلطان وضعفه وانتشار الأمن وعدمه فما يعد حرزا في ملابس معينة قد لا يكون كذلك في غيرها ،

وقال مالك وأحمد وأبو يوسف أن الحد لله وهذا يوجب القطع . كما قال زفر أنه يقطع لأن ماله محرز بدار الإسلام فله العصمة كمال الذي (المبسوط ج ١ ص ١٨١ - المدونة ج ١٦ ص ٧٥ - شرح الزرقاني ج ٨ ص ٩٢ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٤٤٠ - المغني ج ١٠ ص ٢٧٦) - وعلى ذلك نهج المشروع لأن إهدار مال المعاهد والمستأن غدر وخيانة مما ياباه الإسلام ، والسرقة فساد في الأرض مما يقتضي ألا يفلت مرتكبها .

أن يكون المال مملوكا للغير :

كما اشترطت هذه المادة للقطع أن يكون المال المسروق مملوكا للغير السارق فإن كان مملوكا للسارق كان سرق ملكه من مرتبه له ، أو مستعيره ، أو مستأجره ، أو مودع معه فالقفل لا يكون جريمة السرقة الموجبة للحدود ولو أخذ الجاني المال خفية .

المسروق منه :

ذهب الحنفية إلى أن السارق لا يقطع إلا إذا كان المسروق منه له يد صحيحة على المال المسروق كيد المالك أو من ينوب عنه في حفظ المال وأحراره كالأمين والوكيل والمستعير والمرتهن والمستأجر ، أو يضمن كالغاصب والقابض على سوم (أي على سبيل الشراء بعد التجربة) . أما إذا كانت يده غير صحيحة على المال كان يكون قد سبق له أن سرقه فلا يقطع على السارق منه (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٨٠ - فتح القدير ج ٤ ص ٢٢٣)

٢ - ويرى الحنابلة : أن السارق لا يقطع إلا إذا كان المسروق منه هو المالك أو من يقوم مقامه أما إذا كان سارقا أو غاصبا فلا يقطع على الذي يسرقه (المغني ج ١٠ ص ٢٥٧) .

٣ - ويرى المالكية : أنه يستوى أن يكون المسروق منه مالكا أو نائبا عنه أو خلاف ذلك كسارق أو غاصب فيقطع السارق في جميع هذه الحالات إذا توافرت شروط الحد لأنه أخذ مالا لغيره (الشرح الصغير ج ١ ص ١٣٥) وبهذا الرأي الأخير أخذ المشروع فلم ينص على عدم القطع في هذه الحالة .

الأموال المباحة :

أما الأموال المباحة - وهي الأموال التي لا مالك لها أصلا وتكون مأكلا لمن يضع يده عليها بنية تملكها - كالماء والأنعام والطيور والرمال - فإن الاستيلاء عليها لا يعتبر سرقة لأنه لا يتوفر فيها شرط القطع لأن المال ليس مملوكا للغير وغير محرز ولا يخرج من حيازة أحد ، ولأن الأخذ لا يكون عادة خفية .

وما شابه ذلك (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٧٣ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٤١) .

والحرز بغيره : ويسمى حرزا بالحافظ (بالخارس) وهو كل مكان غير معد أصلا للحرز ويدخل الناس فيه بدون إذن كالمساجد والمحال العامة والقنادق والطرق ، وفي الحرز بالحافظ يجب القطع لزوال يدا المالك بمجرد الأخذ فتم السرقة (فتح القدير ج ٤ ص ٢٤١) .

- والإنسان يعتبر حرزا بالحافظ لكل ما يلبسه أو يحمله من متاع أو نقود أو غيرها ولو كان في فلاة ، فمن أخذ شيئا منه كالنشل أو الطرار قطع ، سواء سرق من جيبه أو حقيبته ، بالشق أو بإدخال اليد (الطر وهو الشق والقطع ومنه الطرار) أما إذا كان المحني عليه متنبها فإن الفعل لا يعاقب عليه حدا ولكن يعزر الجاني طبقا لأحكام قانون العقوبات . (حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٢٤ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٧٦ - شرح الخرشي ج ٥ ص ٣٤٠ - مفتي المحتاج ج ٤ ص ١٦٤ - المهذب ج ٢ ص ٢٧٩ - المفتي ج ١٠ ص ٢٠٥) .

- ويستند في الحرز بالحافظ إلى ما روى من أن صفوان رضى الله عنه كان نائما في المسجد متوسدا برذائه فسرق سارق من تحت راسه فقطعه الرسول صلى الله عليه وسلم .

- وحكم هذا النوع أنه لا يعتبر حرزا إلا إذا كان هناك حافظ ، فإن وجد فإنه يكون حرزا به ، وإن تخلف فإنه لا يكون حرزا . (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٧٣ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٤١) .

سرقة الحرز ذاته :

وقد اختلف الفقهاء في حكم سرقة الحرز ذاته أو جزء منه :

يذهب الحنفية إلى أنه لا قطع في سرقة الحرز بالمكان ، لأن السرقة تقتضي الانحراج من الحرز وهو لا يتم في تلك الحالة . فمن يسرق حرزا بأكمله كفسطاط مضروب - أو بعض حرز كباب منزل لا يقام عليه الحد . لأنه سرق نفس الحرز ولم يسرق منه . وذلك على عكس ما إذا سرق فسطاطا غير مضروب وبجواره شخص يحرسه فإنه يجب القطع هنا لأن السرقة قد تمت من حرز بالحافظ (المبسوط ج ٩ ص ١٥٠ - البدائع ج ٧ ص ٧٤ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٤٦) .

٢ - ويرى المالكية والشافعية والحنابلة قطع من سرق كل المسروق أو بعضه لأن الحرز بالمكان يعتبر حرزا بإقامته ، فالباب محرز بالنصب بتبنته ، والفسطاط حرز بنفسه (شرح الخرشي ج ٥ ص ٣٤٠ - شرح الزرقاني ج ٨ ص ٩٩ - حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٤١ - المهذب ج ٢ ص ٢٧٨ - المفتي ج ١٠ ص ٢٥٥) .

لحرز كل شيء بحسبه وليس له ضابط شرعي (شرح الخرشي ج ٥ ص ٣٣٩) .

١ - ويرى الجمهور : أن ما قلت قيمته تكون أحراره خفية يكفي أن يفهم من حالها إرادة حفظها ، وما كثرت قيمته - كالجواهر والذهب والفضة فيلزم أن تكون أحراره منبئة ، أما ما توسطت قيمته - كالأقمشة والبضائع فيكون أمر أحرارها بين هذا وذاك متناسبا مع القيمة (شرح الزرقاني ج ٨ ص ٦٨ - المهذب ج ٢ ص ٢٧٧ - المفتي ج ١٠ ص ٢٥٠) .

٢ - أما أبو حنيفة : يرى أن الأحرار لا تختلف باختلاف الأموال . فإكان حرزا لنوع جاز أن يكون حرزا للأنواع كلها ، وحرز أقلها يكون أيضا حرزا لأكثرها . (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٧٦ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٤٠) .

وقد أثر المشروع أن لا يتدخل صراحة لتعريف الحرز وترك بيانها لما يألّفه الناس وما جرى به العرف بينهم آخذا برأى الجمهور في هذا الصدد لمروته وشموله .

اشتراط الحرز :

والأصل في اشتراط الحرز قول الرسول صلى الله عليه وسلم " لا قطع في نمر ولا كثر حتى يؤويه الجرين فإذا أواه الجرين فقيه القطع " والجرين هو اليبدر الذي يداس فيه الطعام والموضع الذي يجفف فيه الثمار أيضا والجمع جرن) . ولما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن رجلا من مزينة قال يا رسول الله كيف ترى في حريسة الجبل (حريسة الجبل هي الشايدركها الليل قبل رجوعها إلى مأواها ، فتسرق من الجبل) .

قال : ليس في شيء من الماشية قطع إلا مأواه المراح - حظيرة الماشية وليس في شيء من الثمر المعلق إلا مأواه الجرين . فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن المحن فقيه القطع - فدل ذلك على أن الحرز شرط في إيجاب القطع وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء - وأخذ به المشروع - ولم يخالف في ذلك إلا أهل الظاهر والخوارج وجماعة من أهل الحديث فذهبوا إلى عدم اشتراط الحرز ووجوب قطع السارق مطلقا سواء أخذ المال المسروق من حرزه أم لا ، للعموم الآية الكريمة .

أنواع الحرز :

والحرز نوعان : حرز بنفسه ، وحرز بغيره .

والحرز بنفسه : ويسمى حرزا بالمكان وهو كل بقعة مدة لا حراز منع الدخول فيها إلا بإذن صاحبها أو من ينوب عنه كالودور والحوانيت والحميم والزرائب

وبهذا الرأي الأخير أخذ المشروع فلم يستثن من القطع هذه الحالة .

أما إذا كان المال محرزا بالحفاظ فأخذ المال ومعه الحفاظ - كسرقة دابة نام عليها راكبها - فقد اتفق الفقهاء على أنه لا قطع على السارق في هذه الحالة لأن يد الحفاظ لم تزل على الدابة فإذا استيقظ فإن الفعل يكون اختلاسا إذا أخذ منه الدابة (شرح الزرقاني ٨ ص ١٠١ - الشرح الصغير ٥ ص ١٢٨ - المغني ١٠ ص ٢٥٣) .

إبطال الحرز :

هذا وقد اتفق الفقهاء الذين اشترطوا الحرز على أنه يبطل بالإذن بدخوله (شرح الزرقاني ٨ ص ١٠١ - الشرح الصغير ٥ ص ١٢٨ - المغني ١٠ ص ٢٥٣) والأذن قد يكون صريحا أو ضمنيا .

والإذن الصريح : يكون إذا سمح صاحب المكان أو من يقوم مقامه للجاني بدخوله كما في حالة الضيف والخدام والعامل والأجير . فإذا سرق الضيف من مضيفه أو الخدام من مخدومه أو الأجير من رب العمل فإنه لا يقطع لأنه أخذ من غير حرز وذلك لأن الإذن الصريح قد أخرج الموضوع على أن يكون حرزا .

وهو ما اتفق عليه الفقهاء وإن كانوا قد اختلفوا فيما يبطل الحرز هل هو مبيد أم أن هذا يقتصر على الموضوع محل الدخول - وقول الحنفية والمالكية في هذا الشأن أن الإذن بالدخول يبطل الحرز في جميعه : موضع الضيافة أو العمل وباقي الدار أو المحل فلا يقطع الجاني إذا سرق من أي مكان من الحرز (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٧٤ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٤٢ - المبسوط ج ٩ ص ١٥٠ شرح الزرقاني ج ٨ ص ١٠٣) .

ويعتبر الإذن ضمنيا : بدخول الحرز إذا كان للجاني حق الانتفاع به فإذا سرق المستأجر مالا للأجير من العين المؤجرة ، أو الدائن المرتن مالا لادين من العين المرهونة ، أو المستعير مالا من العين المعارة ، فإنه لا يقطع وذلك لأن استعماله حق الانتفاع بالحرز يقتضي الدخول فيه بما يخرج الموضوع المأذون بدخوله من أن يكون حرزا في حقه (شرح الزرقاني ج ٨ ص ١٠٣ - الأحكام السلطانية ص ٢٢٧) .

في إتلاف المال في حرزه ثم إخراج به بعد إتلافه

الزيلعي ص ٢٣٣ جزء ٣ :

قال رحمه الله الإمام العالم العلامة نجر الدين بن علي الزيلعي الحنفى ولو شق ما سرق (الثوب) في الدار ثم أخرجه قطع ، وذلك مثل أن يسرق ثوبا وشقه نصفين قبل أن يخرج من الدار ثم أخرجه وقيمتيه عشرة دراهم

بعد الشق فإنه يقطع + وقال أبو يوسف لا يقطع لأنه أحدث فيه سبب الملك وهو الخرق الفاحش فإنه يوجب بالقيمة فيملك المضمون فصار كالمشتري إذا سرق مبيعا فيه خيار البائع ثم فسخ البيع - ولما أن الشق ليس بسبب موضوع لملك شرعا وإنما هو سبب للضمان وإنما ثبت الملك ضرورة أداء الضمان كيلا يجتمع البدلان في ملك واحد ومثله لا يورث الشبهة كالأخذ بنفسه .

قال الإمام نجر الدين قاضيهان/ إن كان الخرق في الثوب يسيرا يقطع ويضمن النقصان . أما القطع فلا لأنه أخرج نصبا كاملا من الحرز على وجه السرقة وأما ضمان النقصان فلوجود سببه وهو التعيب الذي وجد قبل الإخراج الذي به تم السرقة ووجوب ضمان النقصان لا يمنع القطع لأن ضمان النقصان وجب بإتلاف ما فات قبل الإخراج والقطع بإخراج الباقي فلا يمنع كما لو أخذ ثوبين وأحرق أحدهما في البيت وأخرج الآخر وقيمته نصاب .

قال العالم العلامة نجر الدين بن علي الزيلعي الحنفى رحمه الله ولو سرق شاة فذبحها وأخرجها لا يقطع لأن السرقة تمت على اللحم ولا قطع فيه .

ولو صنع المسروق دراهم أو دنانير قطع وردها أي لو سرق ذهباً أو فضة قدر ما يجب فيه القطع فصنعه دراهم أو دنانير قطع ورد الدراهم والدنانير إلى المسروق منه وهذا عند أبي حنيفة وقالوا (أي الصاحبان) لا سبيل للمسروق منه عليها . (الزيلعي ج ٣ ص ٢٣٢ والهامش ؛ وص ٢٣٤) .

قال العالم العلامة شمس الدين السرخسى رحمه الله أن من رمى بالثياب إلى الطريق ثم خرج وأخذها من الطريق قطع عنده .

وعند زفر رحمه الله لا يقطع لأنه أخرج من الحرز ولا مال في يده ولكن شمس الدين السرخسى يقول أن السارق خرج والمال في يده حكما فتم السرقة كما لو كان في يده حقيقة وبيانه أن يده تثبت عليه بالأخذ ثم بالرمي إلى الطريق لم تزل يده حكما لعدم اعتراض أخرى على يده . قال ولو رمى به إلى السكة ثم لما خرج لم يجده بأن كان أخذه غيره وذهب به لم يقطع لأن فعله هذا كان تضييعا للمال لا تنميا لفعل السرقة ولما ثبت يد الغير عليه بالأخذ زالت يده حكما فقد خرج ولا مال في يده .

قال إذا سرق ثوبا فشقه في الدار نصفين ثم أخرجه فإن كان لا تساوى عشرة دراهم هو بعدما شقه لم يقطع بالاتفاق لأن المعتبر كمال النصاب عند تمام السرقة وتماها بالانحراج من الحرز فإذا لم تكن قيمته نصبا عند الانحراج لم يلزمه القطع بخلاف ما لو شقه بعد الانحراج فانقسمت قيمته من النصاب وذلك لأن سرقة تمت في نصاب كامل ثم التعيب تفويت جزء من الثوب ولو استهلك الكل بعدما أخرجه من الحرز لم يسقط القطع فكذلك إذا فوت جزءا منه بخلاف ما قبل الانحراج فإنه لو استهلكه في الحرز لم يلزمه القطع .

(المبسوط للسرخسى ج ٩ ص ١٤٨ ، ١٦٣)

٥ - وعن أبي هريرة وابن مسعود الخدري وإبراهيم النخعي حداد النصاب بأربعين درهما من الفضة وأربعة دنانير من الذهب استنادا لما روى أن السيدة عائشة رضی الله عنها قالت "كانت اليد لا تقطع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء النافعة ، فكانت تقطع في ثمن الجن . وهو يومئذ كان ذائعا . وهذه إشارة منها إلى أنه كان سالا خطير ذو قيمة كبيرة .

هذا وقد ناقشت لجنة البحوث الفقهية بجمع البحوث الإسلامية نصاب المالم المسروق الذي يقام فيه حد السرقة على السارق في اجتماعها يوم ٢٣ من شوال سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ م وأبانت بتقريرها أن كتب الفقه قد دون فيها الكثير من الآراء في هذا الموضوع وأنه يتعين اختيار الراجح والابتعاد عن الأقوال التي يترتب عليها مشاكل تقف في طريق ضمان الأمن للأموال . وبعد تدارس الآراء الفقهية المختلفة في هذا الموضوع انتهت إلى :

(أ) رفض الرأي القائل بقطع يد السارق القليل والكثير مبني غير نظر إلى تحديد نصاب معين .

(ب) أنه لا بد من تحديد هذا النصاب ، ونظرا للأحوال السائدة في هذا العصر يقدر هذا النصاب بأعلى ما قبل به وهو القول المنسوب إلى الإمام إبراهيم النخعي أستاذ حماد شيخ أبي حنيفة الذي يحدد النصاب بأربعة دنانير من الذهب أو أربعين درهما من الفضة .

(ج) يكون التقويم بالذهب المضروب دنانير أو بالفضة المضروبة دراهم إن لم يتيسر التقويم بالدنانير ، وتحدد قيمة كل منهما بالعملة المصرية في وقت المرقعة .

(د) مالا يمكن تقويمه من الأشياء التي تؤخذ على سبيل المرقعة كالوثائق والمحركات والسجلات وما أشبهها تكون سرقة جرمية يعاقب عليها تعزيرا لاحدا حسب القرائن والأحوال التي يراها القاضي .

(هـ) ما يسرق من الأموال ويكون دون النصاب السابق بيانه يعاقب عليه السارق تعزيرا وقد أخذ المشروع بهذا الرأي سالف الذكر .

تقويم النصاب بالعملة المصرية :

من المعروف أن العرب والتجار كانوا يتعاملون بالنقد سواء كانت من الدنانير الذهبية أو الدراهم الفضية بالعدد لا بالوزن لأنها تير لاختلاف أجام وأوزان الوحدات النقدية ، وقد أقر الإسلام وزنا شرعيا خاصا بها وهو الوزن الذي كانت تتعامل به قريش في مكة . ولعل أمثل طريقة لمعرفة مقدار الدرهم والدينار الشرعيين هي الطريقة الاستقرائية الأثرية وذلك

النصاب :

كما اشترط البند (ج) من هذه المادة للقطع أن يبلغ المالم المسروق نصا ١٥ ، وقد اختلف الفقهاء في شرط النصاب .

١ - يرى أهل الفاهر والخارج وطائفة من المتكلمين أن السارق يقطع في القليل والكثير لعموم آية القطع .

٢ - ويرى جمهور الفقهاء أن السارق لا يقطع إلا إذا سرق نصا ١٥ ، واستدلوا على ذلك بالسنة والاجماع أما السنة فلما روت السيدة عائشة رضی الله عنها أنها قالت "لم تقطع يد السارق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أقل من ثمن الجن (الجن هو الترس) " قيل لها ما ثمن الجن ؟ قالت ربع دينار (نيل الأوطار ج ٧ ص ٣٦) . أما الاجماع فلا اتفاق الصحابة رضی الله عنهم على اعتبار النصاب شرطا لوجوب القطع .

مقدار النصاب :

ومع اتفاق جمهور الفقهاء على اشتراط النصاب ، فإنهم قد اختلفوا في مقداره لاختلافهم في تحديد ثمن الجن والأحاديث . (المبسوط ج ٩ ص ١٣٧ بدائع الصنائع ج ٧ ص ٧٧ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٢٠) .

١ - فعند الحنفية : النصاب مقدور بعشرة دراهم فلا يقطع في أقل منها .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٧٧ - المبسوط ج ٩ ص ١٣٧) .

٢ - وعند المالكية : مقدور بربع دينار من الذهب الخالص أو ثلاثة دراهم من الفضة أو ما قيمته ثلاثة دراهم .

حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٣٤ - شرح الخرشى ج ٥ ص ٣٣٥) .

٣ - وعند الشافعية : مقدور بربع دينار أو ما قيمته ربع دينار سواء كانت قيمته ثلاثة دراهم أم أكثر أم أقل منها فلا تقطع عندهم في أقل من ربع دينار ولو كانت قيمته ثلاثة دراهم .

(المهذب ج ٢ ص ٢٧٧ - مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٥٨) .

٤ - وعند الحنابلة : النصاب مقدور بربع دينار أو ثلاثة دراهم ، أو ما قيمته تساوى أحدهما (المغنى ج ١٠ ص ٢٧٨) .

وقد أصدر عبد الملك الدينار والدرهم على الوزن الشرعى والنسبة المعينة التى حددها الإسلام وذلك منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام والخليفة عمر بن الخطاب وصارت العملة العربية الإسلامية الصحيحة هى الدينار العربى الذهبى الخالص والدرهم الإسلامى الفضى الخالص ووحدهما .

ولعل هذه الطريقة — التى تبناها المشروع — هى الأمثل لمعرفة الدرهم والدينار الشرعيين وابعدها عن الخطأ وأقربها إلى المنهج العلمى لابتنائها على استقراء واقعى لنقود تاريخية لا مجال للطعن فى صحتها وثبوتها .

ومن ثم يكون النصاب بالذهب بالوزن الحديث على أساس أربعة دنانير من الذهب المضروب دنانير عملا بتقرير لجنة البحوث الفقهيّة سالف الذكر — هو ٤ ديناراً ٤,٢٥ × جراماً = ١٧ جراماً من الذهب الخالص ونظراً لتغير قيمة الذهب من وقت لآخرأت اللجنة أن يقوم بحرام الذهب بالسعر المحدد وقت ارتكاب الجريمة من مصاحبة دمع المصوغات والموازين .

ولما كان تقرير لجنة البحوث قد جعل الركون إلى التقويم بالفضة رهناً بعدم تيسير التقويم بالذهب وكان التقويم بالذهب ميسراً على ما ذكر ، وكانت قيمة الفضة قد تغيرت بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده ، وذلك لاختلاف قيمتها باختلاف العصور كسائر الأشياء ، من ذلك ما ذكره المؤرخون من أن الدينار بعد أن كان يساوى عشرة دراهم فى العهد الأول صار فى النصف الثانى من العهد الاموى يساوى اثنى عشر دراهم ١ وصار فى العصر العباسى يساوى خمسة عشر أو أكثر ، وقد نقل على باشا مبارك من " الخطط التوفيقية " عن المقرئى أنه فى زمن الفاطميين فى عهد الحاكم كثرت الدراهم كثرة زائدة حتى صار الدينار يبدل بأربعة وثلاثين درهماً ، وأبان الأستاذ عبد الرحمن فهمى فى كتابه " صيغ السكة فى فجر الإسلام أن الدينار بلغ صرفه أحياناً خمسة وثلاثين درهماً لما كان ذلك وكان الذهب قد استمرت قيمة ثابتة إلى حد بعيد ولم تختلف قيمة النقود الذهبية باختلاف الأزمنة لأنها كانت وحدة التقدير فى كل العصور فمن أجل ذلك قد أخذت اللجنة بالتقويم على أساس الذهب لما فى ذلك من جعل النصاب ثابتاً إلى أبعد مدى لقلّة تقلبات سعره بالنسبة إلى الفضة ، هذا بالإضافة اتخاذ اللجنة أعلى نصاباً من الذهب قال : الفقهاء ، احتياطاً كدره الحد .

رسالة الزكاة فى الإسلام للشيخ يوسف القرضاوى سنة ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م ص ٨١ — والمراجع المشار إليه ، وعبد الملك بن مروان للدكتور ضياء الدين الرئيس طبع مطبعة مصر سنة ١٩٦٢ م .

بتتبع أوراق النقود المحفوظة فى المتاحف العربية والغربية وبخاصة الدينار أو المتقال أى الدينار — وهو وزن مثقالاً — فقد قرروا أنه لم يتغير فى الجاهلية أو الإسلام وأنهم حين ضربوا الدراهم جعلوا العشرة منها وزن سبعة ما قبل ، فكان المتقال هو الأصل الذى يحتكم إليه ، فإذا عرف وزن المتقال عرف نصاب القطع من التقدين الذهب أو الفضة .

وقد ورد فى رد المختار لابن عابدين ص ٢٩٦ " والدينار اسم القطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالمتقال ، فاتحادهم من حيث الوزن " ، وورد فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة قسم العبادات طبعة وزارة الأوقاف سنة ١٩٣٩ ص ٤٨١ " تجب الزكاة فى الذهب والفضة إذا بلغا النصاب ، ونصاب الذهب عشرون مثقالاً وهو الدينار " .

وهذا ما سلكه بعض الباحثين من الأوربيين وتبعهم البحاثة المصرى " على باشا مبارك " الذى خصص الجزء العشرين من " الخطط التوفيقية " للنقود وقد أثبتوا بواسطة استقراء النقود الإسلامية المحفوظة فى دور الآثار بلندن وباريس ومديرى وبراين أن دينار عبد الملك بن مروان — أى الذى وزن مثقالاً — وزن ٤,٢٥ جرامات ، وكذلك ذكرت دائرة المعارف الإسلامية وهو وزن الدينار البيزنطى نفسه ، وإذا كان الدرهم $\frac{4.25}{17} = 2.97$ جراماً ، وأيد ذلك بعض الباحثين الأتريين من العرب المعاصرين وهذا ما ذكره المستشرق زمباور فى دائرة المعارف الإسلامية المترجمة فى مادى درهم ودينار ، حيث قال فى مادة درهم " وقد اختلف المؤرخون اختلافاً عظيماً فى تحديد الدرهم القانونى ولكنهم أجمعوا على أن نسبة وزن الدرهم إلى وزن المتقال هى ٧ : ١٠ ولما كان المتقال يدل على عدة معان فإن هذه المعادلة لا تصح إلا إذا كان المتقال يساوى الدينار القانونى أى المتقال المسمى الذى يبلغ وزنه ٤,٢٥ من الجرامات — قال صلى الله عليه وسلم " الميزان ميزان أهل مكة " ونخلص من هذا إلى أن أقرب أوزان الدرهم إلى الاحتمال هو ٢,٩٧ من الجرامات وهذا الوزن يتفق على خيره مع السكة الباقية والأوزان الزجاجية ، كما يتفق مع أوزان السكة التى ضربت فى عهد القندر سنة ٢٩٥ سنة ٣٢٠ سنة ٩٠٨ — ٩٣٦ م) وكشف عنها روجرى الفيوم ولم يما كان الخليفة عمر هو أول من قرر أن الوزن هو — دون سواء — السكة الفضية الصحيحة " وقال من مادة " دينار " " وقد أجمع المؤرخون على أن الاصلاح الذى أدخله عبد الملك على العملة سنة ٧٧ هـ (٦٩٦ م) لم يمس معيار العملة الذهبية ويمكن أن تثبت على القدر من الوزن المضبوط لهذه العملة من الدقة المتناهية التى روعيت فى ضرب أقدم الدنانير التى تناولها الاصلاح ومن ثم نجد أن الدينار وزن ٤,٢٥ من الجرامات (٦٦ حبة) " .

ولقد جلي الفقيه الكبير ابن القيم الحكمة من حد السرقة فذكر "أن من بعض حكمته سبحانه ورحمته أن شرع العقوبات في الجنايات الواقعة بين الناس بعضهم على بعض ، في النفوس والأبدان والأغراض والأموال كالقتل والجرح والذف والسرقة ، فأحكم سبحانه وجوه الزجر الرادعة عن هذه الجنايات غاية الأحكام ، وشرعها على أكل الوجوه المتضمنة لمصلحة الردع والزجر ، مع عدم المجاوزة لما يستحقه الجاني من الردع وأن في حد السرقة معنى آخر وهو أن السرقة تقع من فاعلها سرا كما يقتضيه اسمها ، والعازم على السرقة متخف كاتم خائف أن يشهر بمكانه فيؤخذ به ، ثم هو مستعد للهروب والخلاص بنفسه إذا أخذ الشئ ، والبدان للإنسان كالجرح للظائر وإغائنة على الطيران ، فعوقب السارق بقطع اليد قصاصاً للجناحة ، وتسهيلاً لأخذه إن عاود . . . السرقة وعقوبة السارق بالقطع أبلغ وأردع من عقوبته بالجلد . . . ولم تبلغ جنايته حد العقوبة بالقتل فكان أليق العقوبات به أبانة العضو الذي جعله وسيلة إلى أذى الناس وأخذ أموالهم . . . " أعلام الموقعين عن رب العالمين الجزء الثاني ص ١١٤ وما بعدها) .

محل القطع :

وقد اختلف الفقهاء في محل القطع ، وأساس هذا الاختلاف اختلافهم في تأويل قوله تعالى " فاقطعوا أيديهما " . . .

١ - يرى الجمهور أن المقصود بالقطع الوارد في الآية الكريمة هو قطع اليد اليمنى من الكوع وهو مفصل الكف واستدلوا بما روى عن أبي هريرة من أن الرسول صلى الله عليه وسلم قطع يد السارق من الكوع ، وبما روى من أنه عليه الصلاة والسلام أمر بقطع سارق رداء صفوان من المفصل وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من أنهما قالوا " إذا سرق السارق ، فاقطعوا يمينه من الكوع " . (شرح الزرقاني ٨ ص ٩٢ - البدائع ٧ ص ٧٨ - شرح فتح القدير ٤ ص ٢٤٧ - المغني ١٠ ص ٢٦٤) .

٢ - وذهب الحوارج إلى أن المقصود هو قطع اليد من المنكب لأن الله تعالى أمر بقطع اليد ، وهذا العضو يشمل من طرف الأصابع إلى المنكب ، فلا يتحقق الإمتثال إلا بالقطع منه . (شرح فتح القدير ٤ ص ٢٤٧) .

٣ - وقال بعض الفقهاء : أن القطع يكون من مفاصل الأصابع التي تلي الكف لأن علياً أمر بذلك ، وأن الأخذ يكون بالأصابع فلا داعي إلى قطع غيرها .

وقد أخذ المشرع برأي الجمهور فنص في البند الثالث من المادة ٨٤ على أن يكون قطع اليد من الرسغ (مفصل الكف) .

الأشياء التي لا يمكن تقويمها :

أما ما لا يمكن تقويمه من الأشياء التي تؤخذ على سبيل السرقة كاللواتق والمحروقات والسجلات وما أشبهها فتكون سرقته جرمة يعاقب عليها تعزيراً لاحداً - وهذا أخذاً بتقرير لجنة البحوث الفقهية .

(مادة ٨٦)

يعاقب السارق حداً بقطع يده اليمنى فإذا كانت مقطوعة قبل السرقة ، عوقب حداً بقطع رجله اليسرى ، فإذا كانت مقطوعة قبل السرقة عوقب تعزيراً بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات . وفي جميع الأحوال يحكم عليه برد المسروق إن وجد وإلا فبقيمتة ودية السرقة .

(عقوبة القطع)

نصت الفقرة الأولى من هذه المادة على عقوبة السارق ولا خلاف بين الفقهاء أنها القطع ، والأصل في ذلك قوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله . . . " (المائدة ٣٨) .

- ولقد محلل البعض أن يصف عقوبة القطع بأنها لا تتفق مع المدنية والتقدم ، ويرمون بالعنف والغلظة ، وهؤلاء لا ينظرون إلا إلى شدة العقوبة ويناسون فظاعة الجريمة وآثارها الخطيرة على المجتمع ولا يخطر ببالهم أن قطع يد سارق أهون كثيراً من ترك السرقة تشيع في المجتمع ترويع الأمن بما تفضي إليه من العديد من الجرائم والمفكرات ، وأن عقوبة القطع قصد بها ردع السراق فيفكرون مراراً قبل الإقدام على جريمتهم وأنها في واقع الأمر رحمة عامة بالمجتمع حتى يتخلص من شرور هذه الجريمة . ثم أن الجرائم الخطيرة لا يفلح في مقاومتها إلا عقوبات شديدة . والعقاب الناجم هو ذلك الذي ينتصر على الجريمة وليس ذلك الذي تنصر عليه الجريمة . ثم أن المشرعين الوضعيين لم يستغلظوا عقوبة الإعدام بالنسبة إلى بعض الجرائم التي قدروا أنها خطيرة . من ذلك في مصر - القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذي قرر عقوبة الإعدام جازماً لمن صدر أو جلب جواهر مخدرة ولمن اتجّعها أو استخرجها أو فصلها أو صنعها بقصد الاتجار . وما من شك في أن هذه العقوبة أشد من عقوبة القطع في السرقة فالعبرة بالعقوبة المناسبة الفعالة في مقاومة الجريمة وتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع .

- وقد أثبت التاريخ أن المجتمع الإسلامي عندما طبق الحدود عاش آمناً مطمئناً حتى أن المجرم نفسه يسعى لإقامة الحد عليه رغبة في تطهير نفسه والتكفير عن ذنبه . وعندما تهاون المجتمع الإسلامي في تطبيق الحدود تسرب إليه الفساد وشاع فيه الإجرام .

في انتقال القطع :

”مذهب الحنفية“

جاء المبسوط ج ٩ ص ١٧٥ فإن كان السارق أشل اليد اليمنى واليد اليسرى صحيحة قطعت اليمنى . لأن لو كانت صحيحة وجب قطعها بسبب السرقة فإذا كانت شلاء أولى . وهذا بخلاف ما إذا كانت يده اليسرى شلاء فإنها لا تقطع يده لأن شرط إستيفاء القطع ألا يكون مفوتا منفعة الجنس . وفي قطع أيماني إذا كانت اليسرى شلاء تجوز منفعة البطش .

قال : وإذا حبس السارق عن الشهود فقطع وجعل يده اليمنى عمدا فعليه القصاص لأن مجرد الشهادة قبل لاتصال القضاء بها لا تسقط حرمة يده فالقطع استوفى يده مقومه من نفس محترمة فعليه القصاص . وقد بطل الحد عن السامع لغوات المحل وهو ضامن قيمة المسروق لأن سقوط ذلك لضرورة إستيفاء القطع حقا لله تعالى ولم يوجد ذلك . وكذلك إذا كان قطع يده اليسرى لأنه يتعذر إستيفاء الحد بعده لما فيه من تفويت منفعة البطش .

قال : فإن حكم عليه بالقطع في السرقة تقطع رجل يده اليمنى من غير إذن فلا ثبوت عليه لأنه سقطت قيمة يده بقضاء الإمام عليه بالقطع فالقاطع استوفى يدا لقيمة لها فلم يكن ضامنا ولكن الإمام يؤدبه على ذلك لأنه أساء الأدب حين قطعة قبل أن يأمر الإمام به .

و-١٠ بالصحيفة ١٦٨ من المزمع السابق (وهذا هو الجواب عما قاله أنه إذا كان مقطوع اليد اليسرى في الابتداء عندكم لا تقطع يده اليمنى اليد اليمنى محل بالنص . ولكن للإستيفاء شرط وهو ألا يكون على وجه يفوت منفعة الجنس وقد انعدم هذا الشرط إذا كان مقطوع اليد اليسرى فلا نعدام الشرط لا تقطع اليمنى في هذه الحالة .

وجاء في حاشية العلاقة ابن عابدين تعليقا على قول الشارح فقطع يمين السارق من زئدة . ص ٢١٢ ج ٣) أي ولو كانت شلاء أو مقطوعة الأصابع أو الإبهام . وإن كانت اليمنى مقطوعة قبل ذلك فرجله اليسرى فإن كانت رجله اليسرى مقطوعة قبل ذلك لم يقطع ويضمن السرقة ويحبس حتى يتوب جوهره) .

وجاء بالصحيفة ٢١٥ من المرجع السابق (قال في شرح الطحاوى من وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه فهذا لا يخلو ١ - إما أن يكون قبل الخصومة ٢ - أو بعدها قبل القضاء ٣ - أو بعده .

١ - فإن كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القضاء في العمد والأرض في الخطأ وتقطع رجله اليسرى في السرقة .

١ - وإن كان بعد الخصومة قبل فكذلك الجواب إلا أنه لا تقطع رجله في السرقة لأنه لما خصم كان الوجوب في اليمنى وقد فات فسقط . ٣ - وإن كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وكان قطعة من السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة أو سرق في يده أه ط عن حاشية الشلبي على الزينبي .

(مذهب الشافعية)

جاء في كتاب الأم للإمام الشافعي رضي الله عنه ص ٢٦٤ ج ٨ قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السارق ”إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله“ واحتج بأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع يد السارق اليسرى وقد كان أقطع اليد والرجل . . .) أ ه .

وجاء في حاشية الجمل ج ٥ ص ١٥١ ، ١٥٢ تعليقا على ما جاء بالهامش من قوله (وتقطع بعد الطلب يده اليمنى) أي إن وجدت وإلا انتقل لما بعدها وهكذا . . .) وأشار في الهامش إلى أن السارق إن عاد بعد قطع للسرقة ثانيا تقطع رجله اليسرى فإن عاد ثالثا تقطع يده اليسرى فإن عاد رابعا قطعت رجله اليمنى ثم إن عاد خامسا عزر كما لو سقطت أطرافه . ثم قال في الشرح (الهامش) .

ولو سرق فقطعت يمينه مثلا بافة أو جنانية . . . سقط القطع لأنه تعلق بعينها وقد زالت بخلاف من قالوا سقطت يسراه لا يسقط قطع يمينه لبقائها .

وعلق في الحاشية على قوله (ولو سرق فسقطت يمينه ألخ) قال أنهم أنه وفقدت قبل السرقة تعلق الحق باليسرى فتقطع . أ ه .

(مذهب المالكية)

جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٩٥ في باب السرقة (تقطع يد السارق اليمنى) قال في الحاشية (ظاهرة ولو كان أعسر . . . وقال الخمي أن الأعسر تقطع يسراه واقتصصر عليه . . . وكتب الشيخ عبدالله عن شيخه سيدي محمد الزرقاني أن ما قاله الخمي هو المذهب أ ه . والظاهر أن كلام الخمي محمول على أعسر لا يتصرف باليمين إلا نادرا بدليل ما يأتي في الشلل وأما الأضيظ فقطع يمينه اتفاقا) .

ثم قال في الشرح الكبير (لا الشلل باليمين أو قطع مساوى أو قصاص ساق لا يسرقه سابقة أو نقص أكثر الأصابع من اليمنى كثلثة فأكثر فرجله اليسرى وهو المذهب وأخذ به ابن القاسم ومحا الإمام رضي الله عنه

وان كانت أصابع اليمنى كلها ذاهبة ففيها وجهان . أحدهما لا تقطع وتقطع الرجل لأن الكف لا تجب فيه دية اليد فأشبه الذراع . والثاني تقطع لأن الراحة بعض ما يقطع في السرقة فإذا كان موجودا قطع كما لو ذهب الخنصر أو البنصر ومن سرق وله يميني فقطعت في قصاص أو ذهبت بأكلة أو تعدى عليه معتد فقطعها سقط القطع ولا شيء على العادي إلا الأذنب . وبهذا قال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي .

وقال قتادة يقتص من القاطع وتقطع رجل السارق . وهذا غير صحيح فإن يد السارق ذهبت والقاطع قطع عضوا غير معصوم وإن قطعها قاطع بعد السرقة وقبل ثبوت السرقة والحكم بالقطع ثم ثبت ذلك في كذلك ، ولو شهد بالسرقة فحسبه الحاكم ليعدل الشهود فقطعه قاطع ثم عدلوا فكذلك . وإن لم يعدلوا وجب القصاص على القاطع وبهذا قال الشافعي . وقال أصحابه لأقصاص عليه لأن صدقهم محتمل فيكون ذلك شبهة .

ولنا (الحنابلة) أنه قطع طرفا يمن يكافئه عمدا بغير حق فلزمه القطع كما لو قطعه قبل إقامة البينة (وإن قطع يسراه قاطع متعمدا فعليه القصاص لأنه قطع طرفا معصوما وأن قطعة غير مقصود قطعه دية . ولا تقطع يمين السارق وبه قال أبو ثور وأصحاب الرأي وفي قطع رجل السارق وجهان أحدهما لا يجب لأنه لم يجب السرقة وسقوط القطع عن يمينه لا تقتضي قطع رجله كما لو كانت اليسرى مقطوعة حال السرقة .

واو كانت يمينه صحيحة ويسراه ناقصة نقصا يذهب بمعظم نفعها مثل أن يذهب منها الإبهام أو الوسطى أو السبابة أحتمل أن يكون كقطعهما وينتقل إلى رجله وهذا قول أصحاب الرأي . واحتمل أن تقطع يمينه لأن له يدا ينتفع بهما

وإن كانت يداه صحيحتين ورجله اليمنى شلاء أو مقطوعة فلا أعلم فيها قولاً لأصحابنا ويحتمل وجهين الأول تقطع يمينه وهو مذهب الشافعي لأنه سارق له يميني فقطعت عملا بالكتاب والسنة . ولأنه سارق له يدا فتنقطع يمينه كما لو كانت المقطوعة رجلاه اليسرى . الثاني لا يقطع منه وهو قول أصحاب الرأي لأن قطع يمينه يذهب بمنفعة المشي من الرجلين) .

(مذهب الشيعة الإمامية)

جاء في كتاب المختصر النافع للشيخ أبو القاسم الحلبي ص ٢٢٤ .

(الرابع في الحد . وهو قطع الأصابع الأربع من يد اليمنى وترك الراحة والإبهام ولو سرق بعد ذلك قطعت رجلاه اليسرى من مفصل القدم ويترك العقب ولو سرق ثلاثة حبسه دائما ولو سرق في السجن قتل ولا يقطع اليسار مع وجود اليمنى بل يقطع اليمنى ولو كانت شلاء . وكذا لو كانت اليسار شلاء . ولو لم يكن يسار قطع اليمنى وفي الرواية لا يقطع .

أى أمر بحوال القول بقطع رجلاه اليسرى ليده أى للقول بقطع يده اليسرى فيما لا يمين له أو له يمين شلاء وقيس عليه ناقصة أكثر الأصابع والمعتمد ما عاه كما تقدم دون ما أثبتته ولذا رتب المصنف كلامه الآتى على النحو فقال ثم إن سرق ثانيا بعد قطع رجلاه اليسرى ابتداء للمانع المتقدم تقطع يده اليسرى ثم إن سرق ثالثا قطعت رجلاه اليمنى

وعلى هذا يكون القول المرجوع إليه في هذا المذهب هو قطع الرجل اليسرى ابتداء فيمن لا يمين له أو له يمين شلاء أو ناقصة أكثر الأصابع أما ما عاه الإمام أى غيره فهو تغيير القول بقطع رجلاه اليسرى إلى القول بقطع يده اليسرى في هذه الحالة لكنه غير المعتمد كما جاء في الشرح الكبير . وأما المعتمد فهو ما عاه الإمام لا ما أثبتته أى قطع الرجل اليسرى لاليد اليسرى .

ومن هذا يتبين أن الرأي عند المالكية في حالة فقد اليمنى للسارق قطع رجلاه اليسرى .

وجاء في كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد ص ٢ ص ٣٧٥ (وأما القطع فالنظر في محله وفيمن يسرق وقد عدم المحل أما محل القطع فهو اليد اليمنى باتفاق من الكوع وهو الذى عليه الجمهور . وقال قوم الأصابع فقط .

وأما إذا سرق من قيد قطعت يده اليمنى في السرقة فقد اختلفوا في ذلك فقال أهل الحجاز والعراق تقطع رجلاه اليسرى بعد اليد اليمنى . وقال بعض أهل الظاهر وبعض التابعين تقطع اليد اليسرى بعد اليمنى ولا يقطع منه غير ذلك) .

ثم قال (فإذا ذهب محل القطع من غير سرقة إن كانت اليد شلاء فقليل في المذهب ينتقل القطع إلى اليد اليسرى وقيل إلى الرجل) .

(مذهب الحنابلة)

جاء في كتاب المغنى لابن قدامة ص ٨ ص ٢٥٩ (وابتداء قطع السارق أن تقطع يده اليمنى من مفصل الكف وبحسب فإن عاد قطعت رجلاه اليسرى الخ . وجاء في ص ٢٦٢ ومن سرق ولا يمين له قطعت رجلاه اليسرى كما تقطع في السرقة الثانية وإن كانت يده شلاء ففيها روايتان : أحدهما : تقطع رجلاه اليسرى لأن الشلاء لا تنقص فيها ولا جمال فأشبهت كفا لا أصابع عليه قال إبراهيم الحربي عن أحمد فيمن سرق ويمينه جافة تقطع رجلاه والرواية الثانية أنه يسأل أهل الخبرة فإن قالوا أنها إذا قطعت وفادها وأنحسمت عروقها قطعت لأنه أمكن قطع يمينه فوجب كما لو كانت صحيحة . وإن قالوا لا يرقا دمها لا تقطع لأنه يخاف تلفه وقطعت رجلاه وهذا مذهب الشافعي .

وقال الشيخ "في النهاية" ولو لم يكن يسار قطعت رجله اليسرى .
ولو لم يكن له رجل لم يكن عليه أكثر من الحبس . وفي الكل
تردد .

(مذهب الظاهرية)

جاء في المحلى ج ١١ ص ٤٣٣ لابن عزم الظاهري (ووجد في هامش
نسخة خطيه ما نصه - وأما أي الدين تقطع ؟ فإن عبد الله بن ربيع
روى عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه قال : سرق سارق بالعراق
في زمان علي بن طالب فقدم ليقطع يده فقدم السارق يده اليسرى ولم
يشعروا فقطعت - فأخبر علي بن أبي طالب خبره فتركه ولم يقطع يده
الأخرى وبهذا يقول مالك وأبو حنيفة .

وقال بعض أصحابنا (الظاهرية) على متولى القطع دية اليد . وقال
فائلون تقطع اليمنى . واحتجوا أن الواجب قطع اليمنى واحتجوا في ذلك
بقراءة ابن مسعود (والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما) القراءة غير
صحیحة وأدعوا إجماعا وهو باطل برده قطع على الشمال . عن اليمين
واكتفاؤه بذلك . فلو وجب قطع اليمين لما أجزأ عن ذلك قطع الشمال .
كلاهما يجرى الاستنباء باليمين والأكل بالشمال . ولا نص إلا وجوب
قطع اليد أو الأيدي في الكتاب والسنة . إلا أننا نستحب قطع اليمين للأثر
عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يجب التيميم في شأنه كله .

" وخلاصة ما تقدم " :

وخلاصة ماورد في المذاهب المختلفة في شأن موضع قطع اليد اليمين
والحكم إذا لم يتمم قطعها بسبب فقدحها أو تلفها أو فقد أو تلف
الأطراف الأخرى في السارق أو بعضها .

إن فقهاء الحنفية يرون أن السارق إذا كانت يده اليمنى مقطوعة ويده
اليسرى صحيحة قطعت رجله اليسرى . فإن كانت اليسرى مقطوعة أو شلاء
فلا قطع ولو كانت اليمنى صحيحة لأن قطعها يموت منفعة جنس اليد
بالبطش وإنما يحبس حتى يتوب . ويضمن السرقة . فإذا كانت اليمنى
شلاء واليسرى صحيحة قطعت اليمنى لأنها هي محل القطع ولو كانت صحيحة
قطعت فإذا كانت شلاء فأولى .

هذا وإذا سرق فقطع قاطع يمين السارق فعلى قاطعه القصاص في العمد
والأرض في الخطأ وتقطع رجل السارق اليسرى .

إذا كان القاطع قد قطع يمين السارق قبل الخصومة في السرقة ، فإن
كان القطع بعد الخصومة وقبل الحكم بالقطع على السارق فكذلك الجواب
إلا أن السارق لا تقطع رجله اليسرى لأنه لما خوصم كان الواجب في
اليمنى وقد قطعت فيسقط لقوات المحل وإن كان يمد القصاص فلا ضمان على

القاطع . لأنه استوفى يداقيمة على السارق لقوات المحل ويؤدب الأمام
القاطع لأنه أماء الأدب حين قطعة قبل أن يأمر الأمام به .

ويرى الشافعية

إن يد السارق اليمنى هي محل القطع في السرقة الأولى . فلو فقدت
قبل السرقة تقطع اليسرى (هكذا جاء في حاشية المحل) . فإن سقطت
بعد السرقة بأفة أو جنابة سقط القطع لأنه تعلق بيمينها وقد زالت بخلاف
ما إذا سقطت لسراة لا يسقط قطع يمينها لبقائها . ولو سقطت
أطرافه عزز .

وعندهم إذا عاد قطعت رجله اليسرى فإن عاد ثالثا فيده اليسرى فإن
عاد رابعا قطعت رجله اليمنى فإن عاد عزز كما لو سقطت أطرافه .

ويرى المالكية

قطع اليمنى في السرقة الأولى اتفاقا . فإن كانت شلاء أو قطعت بأفة
سماوية أو قصاص سابق فتقطع رجله اليسرى وقيس عليه إذا كانت اليمنى
تنقص أكثر الأضامع كثلثة فأكثر . فإن سرق من قطعت يمينه قبل
ذلك في السرقة فقال أهل الحجاز والعراق تقطع رجله اليسرى بعد اليد
اليمنى وقال بعض أهل الظاهر وبعض التابعين تقطع اليد اليسرى بعد
اليمنى ولا يقطع منه غير ذلك .

وقيل في المذهب إن كانت اليمنى .

ويرى الحنابلة

إن من سرق ولا يمين له قطعت اليسرى كما يقطع في السرقة الثانية .
وإن كانت يده شلاء ففيها روايتان أحدهما تقطع الرجل اليسرى .

والأخرى أن يسأل أهل الخبرة فإن قالوا أنها إذا قطعت رفأدها
وانحصت عروقها قطعت وإلا لا خوف من التلف وهذا مذهب
الشافعي .

وإن كانت أصابع اليمنى كلها ذاهبة ففيها روايتان الأولى تقطع لأن
راحة اليد بعض ما يقطع في السرقة وقيل لا تقطع لأن الكف
لا دية فيه

ومن سرق وله يمين قطعت في قصاص أو ذهبت بأفة أو تمدي عليها
معتد فقطعها سقط القطع ولا شيء على العادي إلا الأدب وكذلك لو قطعها
معتد بعد السرقة وقبل ثبوتها وقبل الحكم بالقطع ثم ثبت ذلك . وكذلك
أشهد بها شهود رجعوا بعد ذلك .

والترمذى عن الحسن بن سبرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "على اليد ما أخذت حتى تؤديه" ويقاس المسروق على المنصوب بجامع أن كلا مال قد تعلق به حق للغير فكما أن المنصوب يجب رده عنه إن كان قائما وضمانه إذا كان تالفاً ، فكذلك المسروق يجب رده عنه إن كان قائماً وضمانه إذا كان تالفاً (المغنى ١٠ ص ٢٧٩ - بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٤٢) .

وقد أخذ المشروع بهذا الرأي الأخير فنص في الفقرة الثانية من المادة الثانية على أن يحكم على السارق رد المسروق إن وجد وإلا فبقيته وقت السرقة .

(مادة ٨٧)

يطبق حد السرقة على كل من سرق مالا مملوكا للدولة ، أو لاحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، أو الشركات ، أو المنشآت ، إذا كانت الدولة أو لاحدى الهيئات تسهم في مالها نصيب ما متى اكتملت باقي الشروط المبينة في المادة ٨٥ .

الإيضاح

سرقة الأموال العامة :

اختلف الفقهاء في حكم السرقة من بيت مال المسلمين (الأموال العامة) المحفوظة في خزائنها أو أماكن حفظها المعتادة .

١ - فذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد : إلى عدم القطع فيها كشبهة الملك على اعتبار أن لاخذ ملكية شائعة فيها ، ولأن سعد بن أبي وقاص أرسل إلى عمر رضى الله عنه يسأله عن سرق من بيت المال فقال "لا تقطع" فاما من أحد الأوله فيه حق "وروى الشعبي أن رجلا سرق من بيت المال فبلغ علياً كرم الله وجهه فقال "أن له فيه سهماً" ولم يقطعه . (المهذب ج ٢ ص ٢٨١) .

٢ - وذهب مالك وأبو نوري والظاهرية : إلى وجوب القطع لعموم الآية الكريمة ولضعف الشبهة (المبسوط ج ٩ ص ١٨٨ - معنى المحتاج ج ٤ ص ١٦٣ - المهذب ج ٢ ص ٢٨١ - المغنى ج ١٠ ص ٢٨٨) .

وقد رأى المشروع الأخذ بهذا الرأي الأخير نظراً لكثرة حوادث سرقة الأموال العامة ، ولأنه إذ كانت القواعد والنظم قد وضعت في وقتنا الحاضر لبيان كيفية استحقاق الأموال العامة وتوزيعها بين مستحقيها وضيائتها من الاعتداء عليها ، فإن ما يأخذه السارق في هذه الحالة لا يستحقه ولا ملكية له فيه ولا شبهة ، وهو مال غيره من المستحقين أموال الجماعة المعد للاتفاق على مصالحها طبقاً لما يراه أصحاب الاختصاص وهم أولو الأمر الذين يجب طاعتهم بأمر الله سبحانه وتعالى وفي إطار أحكام كتابة وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم . تطبيقاً لقوله عز وجل "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر

(ويرى الشيعة)

قطع اليمنى في السرقة ولو شلاء وكذا لو كانت اليسار شلاء ولا تقطع اليسرى مع وجود اليمنى . فلو لم يكن يسار قطع اليمنى وفي الرواية لا يقطع وقيل تقطع رجله اليسرى في هذه الحالة ولولم يكن له رجل لم يكن عليه أكثر من الحبس .

(ويرى الظاهرية)

السنة قطع اليمنى في السرقة فإن قطعت اليسرى اجزأت الحديث على رضى الله عنه وقد أخذ المشروع في هذه المادة والمادة ٩٩ بانتقال القطع من اليد اليمنى إلى الرجل اليسرى إذا كانت تلك اليد مقطوعة قبل السرقة ، فإن كانت هذه الرجل مقطوعة أيضاً قبل السرقة عوقب السارق تعزيراً .

أما إذا كانت اليد اليمنى قطعت بعد السرقة ، سقط القطع وعوقب تعزيراً .

(رد المسروق)

اتفق الفقهاء على وجوب رد المسروق إلى صاحبه ، إن كان قائماً مطلقاً ، قطع فيه الجاني أو لم يقطع .

(المغنى ج ١٠ ص ٢٧٩ - الهداية شرح بداية المهتدى ج ٢ ص ٩٧ - المبسوط ج ٩ ص ١٥٦) .

كما أنهم اتفقوا على وجوب ضمانه إذا تلف ولم يقطع فيه الجاني لما نص - كتقصان نصاب الشهادة المتبعة لوجوب إقامة الحد ، أو لتقصان نصاب المال المسروق أو لاخذ المسروق من غير حزم - إلا أنهم اختلفوا في وجوب ضمانه إذا تلف وقد قطع فيه سارقه .

١ - فذهب الحنفية : إلى عدم وجوب الضمان مطلقاً موسراً كان السارق أو معسراً أتلّف المسروق بهلاك أو استهلاك لأن الله عز وجل لم يذكر في الآية الكريمة غير القطع جزاء ، فوجوب الغرم زيادة على النص (البدائع ج ٧ ص ٨٤ - بداية المجتهد ج ٣ ص ٤٤٢) .

٢ - وفوق المالكية : بين الموسر والمعسر فأوجبوا الضمان في حالة ما إذا كان الجاني موسراً ولم يوجبوه إذا كان معسراً لأن تضمين المعسر لما سرق فيه عقوبة له وقطعه عقوبة أخرى ، ولا تجتمع عقوبتان على شخص واحد لجرم واحد (بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٤٢) .

٣ - وذهب الحنابلة والشافعي والنخعي ومحمد والبيهقي والليث إلى وجوب الضمان مطلقاً تلف المسروق بهلاك أو استهلاك لما رواه أبو داود

الحدود بالشبهات، ولذلك فإن المادة لم تذكر هذه الحالات على سبيل الحصر وإنما نبه المشروع إليها لأهميتها، ولا يمنع ذلك من درء الحسد كلما توافرت الشبهة ولو في غير الحالات المشار إليها. وكل شبهة تسقط الحد ولا تمنع من التعزير.

ففي البند الأول: نصت المادة على أنه لا يطبق حد السرقة إذا كان المكان عاما مفتوحا للجمهور ولا حافظ (حارس) لال، أو كان مكانا خاصا وإذا دخل بالدخول فيه والمال غير محرز عن الجاني: وذلك لعدم كمال أو كان السرقة ببقدها لتام الحرز، فإذا أحرز المال وجب القطع لتام أركان الجريمة. وأساس ذلك هو مذهب مالك والشافعي ورواية عن أحمد - وهو ما أخذ به المشروع - قال ابن قدامة "وإذا سرق من الحمام ولا حافظ فيه فلا قطع عليه في قول عامتهم"، وإن كان ثم حافظ قال القاضي فيه رواية بالقطع وهو قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر لأنه متاع له حافظ فيجب قطع سارقه كما لو كان في بيت.

أما أبو حنيفة فيرى أنه لا قطع على من سرق من الأماكن العامة كالحمام وحوانيت التجارة ولو مع الحافظ حيث كانت مفتوحة يرتادها الناس فلو كانت مغلقة في غير أوقات الاذن بالدخول وجب القطع (شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٤٢ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٧٤ - شرح الزرقاني ج ٨ ص ٩٩ - أسنى المطالب ج ٤ ص ١٤٣ المذهب ج ٢ ص ٢٧٩ - المغني ج ١٠ ص ٢٥٣).

السرقة في المسجد:

وأخذا من اللجنة بمذهب مالك أيضا فإن بناء المسجد يعتبر حرزا في ذاته فمضى سرق بابه أو سقفه أو قنابله أو حصره يكون قد سرق من حرز نفسه. أما الأموال التي لا تعتبر من أدواته أو مداته وتوضع فيه بصفة مؤقتة كملابس المساكين وأمتعتهم فإن سرقها لا يقطع فيها لأن المسجد لم يعد لحفظ المال أما إذا كان على المتاع حافظ فإن السارق يقطع لأنه قد سرق من حرز بالحافظ.

(مواهب الجليل ج ٢ ص ٣١٠ - حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٤١ - شرح الخرشني ج ٥ ص ٣٤١ - تبصرة الأحكام ج ٢ ص ٢٥٣).

أما أبو حنيفة فيرى أن المسجد ليس محرز في نفسه لأنه ما بني لحفظ الأمتعة وإنما يصير المال محرز فيه بالحافظ، فإذا لم يكن مع المال حافظ

منكم"، أما ما روي من آثار من الصحابة رضوان الله عليهم في هذا الشأن فمحمول على الأخذ قبل وضع هذه النظم، ومن ثم فقد نص المشروع في هذه المادة على أن يطبق حد السرقة على كل من سرق مالا مملوكا للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب - متى اكتملت باقي الشروط المبينة في المادة (٨٥).

(مادة ٨٨)

لا يطبق حد السرقة عند قيام الشبهة كما لا يطبق في الأحوال الآتية:

- ١ - إذا حصلت السرقة من مكان عام أثناء العمل فيه ولا حافظ للمكان أو من مكان خاص مأذون للجاني في دخوله ولم يكن المال المسروق محزرا.
- ٢ - إذا كان المسروق مزارعا على الشجر أو ما شابهها كالنبات غير المحصود وأكلها الجاني من غير أن يخرج بها.
- ٣ - إذا حصلت السرقة بين الأصول والفروع أو بين الزوجين أو بين ذوى الأرحام المحارم.

٤ - إذا كان للجاني شبهة ملك في المال المسروق.

٥ - إذا كان مالك المال المسروق مجهولا.

٦ - إذا كان المال المسروق ضائعا.

٧ - إذا كان الجاني دائنا لمالك المال المسروق وكان المالك ماطلا أو جاحدا، وحل أجل الدين قبل السرقة، وكان ما استولى عليه الجاني يساوي حقه أو أكثر من حقه بما لا يصل إلى النصاب المبين بالبند ٨٥ من المادة ٨٥.

٨ - إذا تملك الجاني المالك المسروق بعد السرقة.

٩ - إذا قام السارق برد المسروق قبل الحكم عليه.

١٠ - إذا صفح المجني عليه عن السارق قبل صدور حكم محكمة النقض.

١١ - إذا كان المساهم في السرقة مجرور شريك بالنسب لا المباشرة.

وتطبق العقوبات التعزيرية الواردة في قانون العقوبات أو أى قانون آخر إذا كَوَّن الفعل جريمة أخرى معاقبا عليها قانونا.

الإيضاح

حالات لا يطبق فيها حد السرقة:

نص المشروع في هذه المادة على بعض الحالات التي لا يطبق فيها حد السرقة للشبهة - وهي لا تعدو في جملتها أن تكون تطبيقا لمبدأ درء

١ - فیری المالکیة : عدم القطع في سرقة الأصول من الفروع ويوجبونه في سرقة الفروع من الأصول ، وذلك استنادا لقوة الشبهة في الحالة الأولى وضعفها في الثانية (شرح الخرشى ج ٥ ص ٣٣٨ - حاشية الدسوقي ص ٣٣٧) فالأب لا يقطع إذا سرق من مال الابن لأن للأب في مال ابنه شبهة الملك لقوله عليه الصلاة والسلام " أنت ومالك لأبيك " أما إذا سرق الابن من مال أبيه قطع لأنه لا حق له في مال أبيه .

٢ - وقال الشافعية والحنابلة : لا يقطع الوالد بسرقة مال ولده وذلك للحديث السابق ولقوله صلى الله عليه وسلم " إن أطيّب ما أكل الرجل من كسبه وأن ولده من كسبه " ، فالأب لا يقطع إذا سرق مال ولده ، لأن النفقة تجب في مال الأب لابنه حفظا له . فلا يجوز إلتافه حفظا لمال . فأما سائر الأقارب غير من ذكروا فيقطعون إذا سرقوا سواء كانوا من ذوى الأرحام المحرمين أم لا .

(مغنى المحتاج - ج ٤ ص ١٦٢ - المهذب ج ٢ ص ٢٨١) .

٣ - وقال الحنفية أنه لا قطع على من سرق من ذوى رحم محرم لأنه يدخل بعضهم على بعض دون إذن عادة وفي ذلك إذن حتى بالدخول فتكون السرقة من غير حرز ، فضلا عن أن القطع بسبب السرقة يفرض على قطع الرحمة ، وذلك حرام وما يفرض على الحرام حرام ، أما من سرق من ذوى رحم غير محرم فيقطع لأنه لا يدخل بعضهم على بعض دون استئذان فليس هناك إذن صريح ولا ضمنى بالدخول (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٧٥ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٣٩) . وقد أخذ المشروع بمذهب الحنفية .

أما بالنسبة لسرقة أحد الزوجين من الآخر :

١ - فیری المالکیة : أنه إذا كان كل واحد من الزوجين يتفرد بمال يحتفظ به في مكان محجور عن الآخر فإنه يقطع بسرقة . أما لو سرق من مكان يدخله فلا قطع عليه . ويستوى أن يكون المال المحجور عنه في نفس المنزل الذي يقيم فيه أو غيره (المدونة ج ١٦ ص ٧٦ - حاشية الدسوقي ج ٥ ص ٣٤٠ شرح الخرشى ج ٥ ص ٣٤٠) .

٢ - وعند الشافعية : ثلاثة آراء الأول أنه يقطع لعموم الآية الكريمة ولأن النكاح عقد على منفعة فلا يؤثر في دونه الحد . والثاني أنه لا قطع على واحد منهما للشبهة لأنها تستحق النفقة وهو يستحق الحجر عليها . والثالث يقطع الزوج دونها لأن لها حقوقا في ماله وليس له حقوقا في مالها . (المهذب ج ٢ ص ٢٨١ مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٦٢) .

٣ - ويرى أهل الظاهر : أنه يقطع كل واحد من الزوجين إذا سرق مال الآخر ما لم يبيع له أخذه . (اعلى ج ١١ ص ٣٤٩) .

فلاقطع على الجاني - فمن يسرق باب المسجد أو حصره مثلا لا يقطع إلا إذا كان هناك حافظ ، وكذلك إذا ترك أحد المصلين أمتعته دون ملاحظة داخل المسجد فسرقت . أما إذا كان يلاحظها فيقطع السارق لأن السرقة قد تمت من حرز بالحافظ - وفرق بين المسجد والحمام إذا وجد حافظيهما فاعتبر الحافظ حرز في المسجد ولم يعتبر في الحمام وذلك لأن المسجد لم يكن للأحراز أصلا بينما الحمام كالبيت للأحراز (المبسوط ج ٩ ص ١٥١ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٧٤ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٤٢)

وفي البند الثاني :

نصت المادة على أنه لا يقطع في سرقة الثمار وما شابهها من النباتات المحصودة : وذلك بشرطين الأول : أن تكون الثمار على الشجر والنبات لم يحصد والثاني : أن يستهلك الجاني ما يؤخذ من الثمر والنبات بالأككل داخل الحرز من غير إخراج - فإذا تخلف شرط منهما كان كانت الثمار غير معلقة على الشجر ، أو إذا أخرج منها نصيبا فأكثر ، وجب القطع لأن المال غير محرز ، وذلك استنادا إلى قول الرسول عليه الصلاة والسلام " من أصاب بغية من ذى حاجة غير متخذ خبئه فلا شيء عليه ، ومتى خرج بشيء منه فعليه غرامة مثله والعقوبة ومن سرق شيئا بعد أن يؤويه الجحرين فبلغ ثمن المحن فعليه القطع " - وخبئه هي ما يحمل تحت الأبط في ثنيات الثياب .

وجدير بالذكر أن من سرق ثمارا معلقة في أشجارها أو نباتا غير محصود إذا كان داخل دار محرزة فإنه يقطع لأن السرقة تكون قد تمت بما هو محرز بالمكان - أخذا بمذهب مالك والشافعي وأحمد (المدونة ج ١٦ ص ٧٨ - الشرح الصغير ج ٥ ص ١٣٢ المهذب ج ٢ ص ٢٧٧) خلافا لما ذهب إليه أبو حنيفة من أنه لا قطع في الثمار والنبات ولو كان محاطا بسور أو حائط لأن العلة في عدم القطع عنده ترجع إلى تسارع الفساد إليه بالإضافة إلى عدم تمام الأحراز (المبسوط ج ٩ ص ١٥٥ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٩ - الزيلعي ج ٣ ص ٢١٥) .

ويلاحظ أن المادة ٥٧٤/٥ من هذا القانون تجيز في السرقة استبدال بعقوبة الحبس - التي لا تتجاوز سنتين - الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه إذا كان المسروق حاصلات أو ثمار زراعية لم تنقل من الحقل أو البستان .

وفي البند الثالث : نصت المادة على عدم القطع إذا كانت السرقة بين الأصول والفروع أو بين الزوجين أو بين ذوى الأرحام المحارم .

أما السرقة بين الأصول والفروع فقد اختلف فيها الفقهاء :

الخرشي ٥ ص ٣٣٨ حاشية السوق ص ٣٣٧) وقد أخذ المشروع
بمذهب الجمهور .

وفي البند السادس : نصت المادة على عدم القطع إذا كان المال المسروق
صائغا .

والأموال الضائعة — وتسمى في الشريعة " اللقطة " — واللقطة
لغة اسم الشيء الذي تجده ملقى فتأخذه — وهي الأموال التي لم تصبح
في يد مالكها لخروجها من حيازته دون رضائه .

ولا تعتبر الشريعة الغراء الاستيلاء على اللقطة سرقة يعاقب عليها حدا
ولو كان الجاني سعى النية وأخذها بنية تملكها ، فقد روى عن رسول الله
عليه الصلاة والسلام أنه سئل عن اللقطة فقال " أعرف وكأها وعفاصها ثم
عرفها سنة ثم استمتع بها فإن جاء ربه فادها إليه " الوكاه هو الحبل
الذي تشد به اللقطة والعفاص هو الوعاء الذي فيه اللقطة . وسئل عليه
الصلاة والسلام عن ضالة الإبل فقال " ومالك ولها معها سقاؤها ورضاؤها
ترد المال وترعى الشجر فذرهما حتى يلقاها ربه " وسئل عليه الصلاة
والسلام عن ضالة الغنم فقال " خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذي " .
(بداية المجتهد ٢ ص ٢٥٦) .

وفي البند السابع : من هذه المادة عاجل المشروع حكم سرقة الدائن
من مال مدينه .

وقد اختلف الفقهاء في ذلك :

١ — قال أبو حنيفة بعدم القطع مطلقا سواء حل أجل الدين أو لا ،
كان المدين ماطلا أو لا ، زاد المسروق على حق الجاني بمقدار نصاب
أولا — وذلك استنادا إلى أنه يعتبر شريكا المدين في ماله فلا يقطع
بأخذ شيء منه . (بدائع الصنائع ٧ ص ٧١ — شرح فتح القدير
٤ ص ٣٣٦) .

٢ — وقال مالك أنه لا يقطع من سرقة من مال غريم له واحد لحقه
الذي عليه قدره ، أو من غريم له مقر بما عليه مما طل لحقه — سواء كان
المال المسروق من جنس الدين أولا وهذا لقوة الشبهة . (شرح
الزرقاني ٨ ص ٩٨ — شرح الخرشي ٥ ص ٣٣٨ — حاشية
السوق ٤ ص ٣٣٧) .

٣ — ومذهب الشافعي وأحمد كذهب مالك إلا إذا زاد المال المسروق
عن حق الجاني بنصاب فأكثر فيأخذ بما ذهب إليه أبو حنيفة . (المغني
١٠ ص ٢٥٨ — المهذب ٢ ص ٢٨٢) .

وقد أخذ المشروع برأى المالكية فنص في البند السابع من هذه المادة
على أنه لا يطبق حد السرقة إذا كان الجاني دائنا لمالك المال
المسروق وذلك بشروط هي أن ١ — أن يكون المدين ماطلا أو جاحدا .

٤ — ويرى الحنفية أنه لا قطع على أحد الزوجين إذا سرق من مال
صاحبه سواء سرق من بيت الزوجية الذي يقيان فيه أو من بيت آخر
لأن كل واحد منهما يدخل في منزل صاحبه بدون إذن وينتفع بماله عادة .
وقد أخذ المشروع بهذا الرأي الأخير .

ويلاحظ أن المادة ٥٨٤ من هذا القانون نصت على أنه " لا تجوز
قائمة الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها في الجرائم المنصوص عليها في
هذا الفصل إذا وقعت من الأب وإن علا على مال لابنه وإن نزل .

كما لا تجوز إقامتها أو اتخاذ إجراء فيها في الجرائم المذكورة إذا وقعت
من أحد الزوجين على مال لآخر أو من أحد الفروع على مال الأصول
إلا بناء على شكوى المجني عليه .

وتتقضى الدعوى الجنائية بتنازل المجني عليه قبل صدور حكم بات فيها .
وللمجني عليه بعد صدوره أن يمنع تنفيذه أو الاستمرار فيه .

ولا يسرى حكم هذه المادة على ما قد يتضمنه الفعل من جرائم أخرى .
وفي البند الرابع نصت المادة أيضا على عدم القطع إذا كان الجاني
شبهة ملك فيما سرق .

وبالنسبة للسرقة من مال الشركة مثلا قد اختلف الفقهاء .

١ — قال الحنفية والشافعية والحنابلة بأنه لا قطع إذا سرق من مال
مشترك بينه وبين المجني عليه وذلك استنادا إلى أن السارق يملك المال
المسروق على الشيوع فيكون هذا شبهة تدرك الحد (شرح فتح القدير ٤
ص ٢٣٥ — بدائع الصنائع ٧ ص ٧٠ — نهاية المحتاج ٧ ص ٢٣٥ —
المغني ١٠ ص ٢٨٤) .

٢ — وقال المالكية بعدم قطع السارق إذا سرق من مال مشترك بينه
وبين المجني عليه إلا إذا توافر شرطان أولا : أن يكون مال الشركة محجوزا
عنه . ثانيا أن يأخذ نصابا أكثر من حقه ، فإن سرق أقل من نصاب
بعد حقه فلا يقطع . وقد أخذ المشروع برأى الأئمة الثلاثة .

وفي البند الخامس : نصت المادة على عدم القطع إذا كان مالك
المال المسروق مجهولا :

وقد اختلف الفقهاء في حكم هذه الحالة :

١ — فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى عدم القطع لأنهم
يشترطون لوجوبه قيام الخصومة ممن يملكها . وإذا كان مالك المال
المسروق مجهولا أو غائبا فلا تنأى الخصومة . (بدائع الصنائع ٧
ص ٨٨ — فتح القدير ٤ ص ٢٥٦ — المهذب ٢ ص ٢٩٨ —
المغني ١٠ ص ٢٤٩) .

٢ — ويرى المالكية : القطع متى ثبتت السرقة ، طالب المسروق
منه بماله أولا ، معلوما أو مجهولا ، غائبا أو حاضرا لأن حد السرقة
حق لله فلا يتوقف على خصومة ولا على معرفة رب المال . (شرح

يده فقال صفوان أنى لم أرد هذا هو عليه صدقة " فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام " فهلا قبل أن تأتي به (البدائع ج ٧ ص ٨٨ - مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٦١ المغنى ج ١٠ ص ٢٧٧) .

٣ - أما الخليفة فانهم لا يوجبون القطع في هذه الحالة مطلقا سوا ملك الجاني المال المسروق بعد الرفع إلى الإمام أو قبله (البدائع ج ٧ ص ٨٨ - فتح القدير ج ٤ ص ٢٥٦) .

وبهذا الرأي الأخير أخذ المشروع .

وفي البند التاسع : تناول المشروع حالة قيام السارق برد المسروق قبل الحكم عليه فمن سرق شيئا ورده قبل الخصومة لم يقطع . لأن الخصومة شرط لظهور السرقة وهذا لأن القطع وإن كان حق الله تعالى لكن ثبوته في ضمن حق العبد في المسروق ولهذا لو شهد شاهدان على رجل بالسرقة والمشهود له - المحبى عليه - ينكر السرقة لا يقطع السارق وحق المسروق منه هنا لم يثبت لأن ثبوته بالبينة بناء على خصومة صحيحة ولم توجد فلا يثبت القطع . وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يقطع باعتبارا بما إذا ردها بعد المرافعة لأنه بعد الترافع وجدت الخصومة وانتهت بالرد والشئ باتمهاله لا يبطل بل يتقرر ويتأكد فتكون موجودة حكما وتقريرا وهذا ظاهر فيما إذا رد بعد القضاء بالقطع وكذا إذا ردها بعد ما شهد الشهود قبل القضاء استحسانا لأن السرقة قد ظهرت عند القاضي بما هو حجة بناء على خصومة معتبرة (الزيلعي ج ٣ ص ٢٢٩) .

ولم يأخذ المشروع برأى أبي يوسف رحمه الله تشجيعا على رد المسروق وتيسيرا على المواطنين بقصد الوصول إلى استردادهم ما قد يسرق منهم وقد يكون ذا قيمة وأهمية .

أما عن تعاون الجناة في إخراج المال المسروق فقد اتفق الفقهاء على أنه إذا دخل جماعة دارا وأخرجوا متاعه مرة بعد أخرى إلى محبته ثم أخرجوه من الصحن دفعة واحدة ، فيقطعون إذا كان ما أخرجوه يخص كل واحد منهم فيه نصابا .

أما إذا كان المسروق كله نصابا ١ - ف يرى أبو حنيفة والشافعي أنه لا يقطع أحد لأن كل واحد منهم لم يسرق نصابا فتكون السرقة غير تامه ، فلا تستوجب العقوبة الكاملة ، كما لو انفرد بسرقة ما دون النصاب (شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٢٥ البدائع ج ٧ ص ٦٦ - مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٦٠ - المهذب ج ٢ ص ٢٧٧) .

٢ - ويرى المالكية أنه إذا كان في مقدور كل واحد من الجماعة أن يحمل النصاب بمفرده لا يقطع أحد أما إذا كانوا يحتاجون بعضهم لإخراجهم فيقطعون جميعا وكذلك يقطعون إذا رفعوه على ظهر أحدهم في الحرز ثم

٢ - أن تقع السرقة بعد حلول أجل الدين ، ٣ - ألا يزيد المسروق على حق الجاني بما يساوى النصاب المتخصص عليه فإذا أختل شرط من ذلك وجب القطع لانتفاء الشبهة .

وأما عن حكم الأشياء التي يتسارع إليها الفساد : فقد اختلف الفقهاء فيها :

١ - فذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يقطع فيما سارع إليه الفساد ، واستدل على ذلك بما رواه أبو داود عن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا يقطع في ثمر ولا ثمر " هذا فضلا عن أنه قاس ما يتسارع إليه الفساد على ما لم يحرز بجامع أن كلا منهما يعرض له الهلاك فكما أنه لا يقطع في غير المحرز فكذلك لا يقطع فيما يتسارع إليه الفساد - ولذا لا يقطع عنده في الفواكه الرطبة ، واللبن ، واللحم والبطيخ والكز والسك .

(المبسوط ج ٩ ص ١٥٣ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٩ - شرح فتح القدير ج ٤ ص ١٥٣) .

٢ - أما أبو يوسف والمالك وأحمد والشافعي فيرون القطع ، لأن الله تعالى أمر بقطع السارق مطلقا سواء كان المسروق مما يتسارع إليه الفساد أولا ، ولأنهم قاسوا ما يتسارع إليه الفساد على ما لا يتسارع إليه بجامع أن كلا منهما يقول عادة ويرغب فيه . (شرح الخرثي ج ٥ ص ٣٣٦ - الشرح الصغير ج ٥ ص ١٢٦ المهذب ج ٢ ص ٢٧٨ - مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٦٢) .

وقد أخذ المشروع بالرأى الأخير فلم ينص على عدم القطع في هذه الحالة لاسيما وقد صار يسيرا الآن حفظ تلك الأشياء بطريق التبريد بما يقمها من تسارع الفساد إليها لمدة طويلة .

وفي البند الثامن من المادة نص على أنه لا يطبق حد السرقة ، إذا تملك الجاني المال المسروق بعد السرقة ، كما نص في البند (د) من المادة ٩٩ على امتناع القطع إذا تملك الجاني المال المسروق قبل القطع .

وقد اختلف الفقهاء في حكم ذلك .

١ - فقال المالكية - بوجوب القطع مطلقا سواء ملك الجاني المال المسروق بعد الرفع للإمام أو قبله ، طالب المحبى عليه بالمسروق أو لم يطالب (شرح الخرثي ج ٥ ص ٣٣٨ - المدونة ج ١٦ ص ١٦ - حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٣٧) .

٢ - وقال الشافعية والحنابلة وأبو يوسف - بوجوب القطع إذا ملك الجاني المسروق بعد الرفع للإمام - أما قبله فلا يجب القطع - لما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في سارق رداء صفوان بأن يقطع

ردائي عليه صدقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” فهلا قبل أن تأتيني “ .

وفي البند الحادى عشر من المادة ٨٨ تناول المشروع حكم الاشتراك في الجريمة والأصل في القانون الوضعى هو التسوية في التأنيم والعقاب بين الفاعل الأصل الذى يباشر الجريمة بنفسه ، وبين الشريك الذى يساهم في ارتكابها بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة إذ تنص المادة ٢٦ من هذا القانون على أنه يعد شريكا في الجريمة (أولا) كل من حرص على ارتكابها فوقعت بناء على هذا التحريض (ثانيا) من اتفق مع غيره على ارتكابها فوقعت بناء على هذا الاتفاق ، (ثالثا) من ساعد الفاعل بأية طريقة في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لإرتكابها مع علمه بالجريمة فوقعت بناء على هذه المساعدة .

وتنص المادة ٢٧ منه على أن ” من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها إلا ما استثنى قانونا بمص خاص . أما فقهاء الشريعة الغراء فيطلقون على من يرتكب الأفعال التنفيذية الشريك المباشر ، وعلى من يرتكب الأفعال المعاونة الشريك بالتسبب . ويرى الجمهور أن الحد لا يقع إلا على من باشر الجريمة وبهذا الرأي أخذ المشروع . فنص على عدم تطبيق حد السرقة إذا كان المساهم في الجريمة مجرد شريك بالتسبب لا بالمباشرة (المعنى ج ٩ ص ١٢٠ — فتح الجليل ج ٤ ص ٥٣٦) .

وغنى عن البيان أن الحالات التى أوردتها المادة ٨٨ والتى تتوافر فيها الشبهة والتى تدرأ الحد تنم عن توقيع العقوبة التعزيرية المنصوص عليها في هذا القانون أو أى قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانونا وهو ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٨٨ .

(مادة ٨٩)

لا يجوز إبدال عقوبة القطع ولا العفو عنها :

الإيضاح

عدم جواز استبدال العقوبة أو العفو عنها .
ولما كانت حدود الله عقوبات مقدرة محددة لا مجال لاستبدال غيرها بها ، كما أنه لا عفو فيها ولا شفاعاة فقد حرص المشروع على تأكيد هذا المعنى في المادة ٨٩ فنص على أنه لا يجوز إبدال عقوبة القطع ولا العفو عنها .
وغنى عن البيان أن الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة وفق حكم المادة ٥٥ فقرة أولى من هذا القانون لا يكون إلا عند الحكم بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة فلا يجرى ذلك على العقوبة الحدية .

نرجح به ، إذا لم يقدر على إخراجها إلا برفعهم معه فيصرون — أى في المكان — كأنهم حماوه على دابة . (شرح الخرشى ج ٥ ص ٣٣٧ — حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٣٤) .

٣ — ويرى الحنابلة أنه إذا اشترك جماعة في سرقة وأخرجوا نصابا قطعوا جميعا لأن الواحد والجماعة يستوون في ملك الحرز . (كشف القناع ج ٦ ص ١٣٣) .

وقد أخذ المشروع برأى الحنابلة فلم ينص على عدم القطع في هذه الحالة وجعل القطع جاريا في حقهم جميعا عملا بالفقرة الأولى من المادة ٨٥ من المشروع والتي يتفق حكمها مع حكم المادة ٢٥ من هذا القانون التى تنص على أنه يعد فاعلا للجريمة من يرتكبها وحده أو مع غيره .

وفي البند العاشر تناول المشروع أثر عفو المجنى عليه قبل الحكم في توقيع العقوبة الحدية .

ذلك أنه يتصور بلا ريب الحق الشخصى في جريمة السرقة لأنها اعتداء على مال المجنى عليه أو العفو قبل الترافع إلى القضاء يجوز بالاتفاق بالنسبة للسرقة وإذا كان العفو فلا دعوى ولا عقوبة ، وقد كان بعض الصحابة وكثير من الفقهاء يستحسنون الشفاعة لدى المجنى عليه قبل الترافع فيها ، ليكون العفو منه ، عملا بقوله تعالى : ” خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ” ولأنه من قبيل السر ، وستر الجرائم مستحسن دائما في الإسلام ، لأن الجريمة المعلننة تدعو في ثنائها إلى الجريمة وسبب لاشاعة نوعها ، ولأن المتسامح مع الجاني قد يؤدي إلى توبته ، وتأليف نفسه مع المجتمع ، وخسبه رادعا تهديده بذلك العقاب الصارم . ولكن العفو في جريمة السرقة قبل الترافع لا يزيل الجريمة ، ولكن يمنع إقامة الحد فقط ولا ينجو الجاني من عقوبة التعزير التى سنها ولى الأمر في هذا القانون . وما قيل عن العفو قبل الترافع يصدق أيضا على عفو المجنى عليه بعد الترافع وقبل الحكم .

(الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامى — للرحوم الشيخ محمد أبو زهره ص ٩٧/٩٦) .

أما عفو المجنى عليه بعدد حكم القاضى فلا أثر له في جريمة السرقة على أرجح الأقوال لأنه وإن كان للعبد حق فهو في المسأل لا يجاوزه وبعد ثبوت السرقة والخصومة ، يصبح الحد حقا خالصا لله تعالى فلا يملك أحد إسقاطه ولنا ما روى الزهري عن ابن صفوان عن أبيه أنه نام في المسجد وتوسد رداءه ، فأخذ من تحت رأسه ، فجاء بشارقه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسر أن يقطع ، فقال صفوان يا رسول الله لم أرد هذا ،

وإذا كانت سن البلوغ - حسبما تقضى المادة ٣١ من المشروع - هي باتمام ثمانية عشر سنة هجرية ما لم يثبت بلوغ الجاني قبل ذلك بالأمارات الطبيعية ، فإنه إذا ثبت للحكمة أنه قد ظهرت على الصبي أمارات البلوغ الطبيعية قبل تمام الثامنة عشر فتوقع عليه عقوبة الحد التي توقع على البالغ متى توافرت شروط توفيقها .

(مادة ٩٢)

اثبات جريمة السرقة المعاقب عليها حدا يكون في مجلس القضاء باحدى الويلتين الآتيتين :

الأولى : إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً وقت الإقرار غير متهم في إقراره وأن يكون أقراره صريحاً واضحاً منصفاً على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية : شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وأمرأتين أو أربع نسوة .

ويقترض في الشاهد العدالة ما لم يقيم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعينة لا نقلاً على ول الغير وصرحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها ولا يعسد المحنى عليه شاهداً إلا إذا شهد لغيره .

الإيضاح :

تثبت جريمة السرقة بما تثبت به جرائم الحدود عامة . وقد أخذت الشريعة الغراء في إثبات جرائم الحدود بنظام الدليل المحدد، حتى لا يترك الأمر فيها لمحض تقدير القاضي . والدليل الشرعي المقبول في جرائم الحدود هو الإقرار والشهادة وهو ما التزمه المشروع في إثبات حد السرقة .

كما حرص المشروع على النص في المادة ٩٢ على أنه يكفي الإقرار مرة واحدة نظراً لاختلاف الرأي فيما إذا كان ينبغي أن يتكرر الإقرار بمقدار عدد الشهود أم يكفي الإقرار مرة واحدة ، وقد أخذ المشروع في ذلك برأى الجمهور من أنه لا حاجة للتكرار (المسوط ج ٩ ص ١٨٢ - البدائع ج ٧ ص ٥١ - ابن عابدين ج ٢ ص ٢٩٤)

كما نص المشروع على أن تكون البينة بشهادة رجلين . شروط الإقرار والشهادة ، حرص المشروع على أن تضم نصوصه شروط صحة الإقرار والشهادة دون إحالة في ذلك إلى كتب الفقه - كما جرت بعض التشريعات العربية وذلك التزاماً منه بمبدأ الشريعة الذي يقضى بأن يبين القانون الجنائي كل ما يتصل بالجريمة والعقوبة من أركان وشروط وأحكام دون أن يكمل في ذلك بما يخرج من نصوصه ، هذا

(مادة ٩٠)

ويعاقب على الشروع في هذه الجريمة بالعقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أى قانون آخر .

الإيضاح :

نوع الجريمة ، وحكم الشروع فيها :

وإذا كانت جرائم الحدود هي أشد أنواع الجرائم في نظر الشارع الإسلامي ، وكانت جريمة السرقة من أبلغها خطراً ، فقد نص المشروع في المادة السادسة على اعتبارها جناية . ولما كان لاختلاف عن أن الحد في السرقة لا يجب إلا على الجريمة التامة ، أما الشروع أو الجريمة غير التامة فلا حد عليها وإنما يعزر الجاني إذا اشتمل فعله على معصية . (المسوط ج ٩ ص ١٩٩ - الهداية ج ٢ ص ٩٨ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٦٢ - والمغنى ج ١ ص ٣١٣، ٣١٤) . فقد نص المشروع على أنه : يعاقب على الشروع في هذه الجريمة بالعقوبة التعزيرية المرددة في هذا القانون أو أى قانون آخر .

(مادة ٩١)

إذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتي :

(أ) إذا كان الجاني قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشرة ، فللقاضي أن يوجه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه إلى أحد والديه أو إلى ولي نفسه أو بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية الميينة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(ب) وإذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعضاً رقيقة من عشر إلى خمسين ضربة .

(ج) وإذا كان قد أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

الإيضاح :

تعزير الصبي :

ير الإنسان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بمرحلتين قبل أن يصل إلى البلوغ الذي يفترض أنه قد اكتمل له فيه الإدراك والإرادة، وأصبح مسئولاً عن أفعاله بصورة كاملة . (الأولى) مرحلة عدم التمييز وهي من تاريخ الولادة حتى قبل اتمام السابعة . وفيها لا يكون مسئولاً جنائياً . (الثانية) وتبدأ من السابعة حتى البلوغ وفيها يعزر على الجرائم التي يرتكبها بأوجه التعازير المناسبة لسنة مع العمل على إصلاح شأنه - وهو ما التزمه المشروع في المادة ٩١ عند تحديد عقوبات التعزير التي توقع على الصغير .

فضلا عن مشقة الرجوع إلى كتب الفقه وصعوبة تحديد الراجع بين المذاهب أو داخل المذهب الواحد .

الإقرار :

وقد تناولت هذه المادة أيضا شروط الإقرار وهي أن يكون المقر بالغا عاقلا مختارا وقت الإقرار غير متهم في إقراره - وأن يكون إقراره صريحا واضحا لا خفاء فيه ، تفصح عبارته عن حقيقة المقصود به دون لبس أو غموض ، وأن يكون منصبا على ارتكاب الجريمة بكل أركانها وشروطها . (تبصرة الحكم > ٢ ص ٤٠) .

كما أفسح المشروع لمتهم مجال الرجوع في إقراره طوال مرحلة نظر الدعوى حتى صدور الحكم النهائي من محكمة الجنايات ، إذ بهذا الحكم تخرج الدعوى من ولاية المحكمة .

الشهادة :

كما عالج المشروع شروط الشهادة فنص على أنه يشترط في الشاهد أن يكون عند تحمل الشهادة وعند أدائها عاقلا بالغا لأن العقل والبلوغ مناط التكليف فلا تقبل شهادة الصبيان والمجانين لأن الشهادة من باب الولاية والصبي والمجنون لا ولاية لكل منهما على نفسه فلا ولاية له على غيره بادئ ذي بدء .

ورأت اللجنة أن يكون الأصل هو شهادة رجلين إلا أنه عند الضرورة يجوز الإتيان بشهادة رجل وأمرأتين أو أربع نسوة ذلك أن الضرورات تبيح المحظورات من ناحية ومن ناحية أخرى فإن نعمة مجتمعات نسائية بحته مثل كلية البنات وما شابهها يكون اشتراط الذكورة فيها تعطيلا لإقامة الحدود .

ولاحلاف بين الفقهاء في اشتراط العدالة في الشاهد لقوله سبحانه وتعالى " وأشهدوا ذوي عدل منكم " ولقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيدوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين (المجرات ٦) . والمراد بالعدالة أن يتجنب الشخص الكبار ، ويتقى في الغالب الصغار . ومن المتفق عليه أن مما يخل بالعدالة ارتكاب أفعال الفسق ، والأفعال التي تنال من المروءة أو تجرح الكرامة .

(شرح الخرشى > ٥ ص ١٧٧ - مواهب الجليل > ٦ ص ١٥٠ - شرح فتح القدير > ٤ ص ٤٢٧ - تبصرة الحكم > ١ ص ٢١٧) .
وقد اختلف الفقهاء في ثبوت العدالة .

١ - فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجب على القاضي التحري عن عدالة الشهود ، والتحقق من ثبوتها ولو يجرحهم المشهود عليه ،

لأن عدالة الشاهد شرط لازم للحكم بمقتضى شهادته . (مواهب الجليل > ٦ ص ١٥٠ - وأمنى المطالب > ٤ ص ٣١٢ - المغني > ٩ ص ١٦٥) .

٢ - وذهب أبو حنيفة إلى أنه يفترض في الشاهد العدالة ما لم يجرحه المشهود عليه قبل أداء الشهادة واستثنى من ذلك الحدود والقصاص فإنه يسأل فيها عن الشهود وأن لم يجرحهم الخصم لأنه يحتمل إسقاطها فيشترط الاستقصاء فيها . (شرح فتح القدير > ٤ ص ١١٦ - البدائع > ٦ ص ٢٧٠ - المبسوط > ٩ ص ٣٨) .

٣ - وذهب المالكية إلى أنه يكفي بظاهر عدالة الشاهد ولا يسأل عنه إلا إذا جرحه المشهود عليه وذلك استنادا إلى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال " الناس عدول بعضهم على بعض إلا محدودا في قذف " (حاشية دسوقي > ٤ ص ٣١٩) .

وبهذا الرأي الأخير أخذ المشروع فنص في البند (ب) من المادة ٩٢ على أنه " يفترض في الشاهد العدالة ما لم يرقم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة " - وقد أثر المشروع هذا الرأي عملا على سرعة البت في القضايا ، ولصعوبة تحقيق صفة تتناول كل حياة الشاهد ولا تقتصر على وقائع محددة . وهو تحقيق قد يطول أمده ، ويتعذر في أغلب الأحيان إجراؤه لاسيما مع تكاثف عدد السكان . ولذلك اعتبر المشروع أن الأصل في الشاهد العدالة ما لم يثبت العكس بأن يجرحه المشهود عليه قبل أداء الشهادة بنسبة وقائع معينة محددة من شأنها أن تخل بعدالته ، فإذا ثبت للقاضي من التحقيق صدق إدعائه ، رد شهادة الشاهد لانتفاء العدالة .

كما اشترط المشروع في الشاهد الإبصار والقدرة على التعبير قولاً أو كتابة وإنما اشترط المشروع الإبصار رغم وقوع الخلاف عليه في الفقه ، لأن جريمة السرقة تقوم على الأفعال المرئية التي تقتضى تمييز الأشخاص والأفعال بالبصر ويستند المشروع في ذلك إلى ما يراه الحنفية من اشتراط الإبصار في الشاهد عند التحمل وعند الأداء ، لأن الشهادة تقتضى العلم بالواقعة وتمييزها بأوصافها الخاصة ومعرفة الشهود له والمشهود عليه (المبسوط > ١٦ ص ١٢٩ - شرح فتح القدير > ٦ ص ٢٩) .

كما يستند المشروع كذلك إلى ما يراه الشافعية من عدم جواز شهادة الأعمى في الأفعال المرئية كالقتل والسرقة وقطع الطريق . (المهذب > ٢ ص ٣٣ ومغني المحتاج > ٤ ص ٤٤) .

أما اشتراط القدرة على التعبير قولاً أو كتابة ، فقد أخذ المشروع فيه برأى المالكية من قبول شهادة الأخرس إذا استطاع أن يؤديها بالكتابة ،

انتفت الجريمة لنقدان أحد أركانها، وإذا كون ذات الفعل المأدى بحرمه معاقبا عليها تعزيرا بمقتضى هذا القانون أو أى قانون آخر، وجب معاقبة الجاني عليها على أساس أنها تعتبر جريمة أخرى تختلف عن الجريمة الحديثة في أركانها إذ ينقصها ركن لإثبات وإن اتحدت مع الجريمة الحديثة في باقي الأركان، ويكون لإثباتها في هذه الحالة متروكا لمطلق تقدير القاضي الجنائي دون التقيد بدليل أو قرينة معينة تضياع مذهب إليه جمهور الفقهاء من أن إثبات جرائم التعزير - خلافا لجرائم الحدود والقصاص - لا يتقيد بطرق خاصة (الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٦٧) - وهو ما يتفق مع مبدأ حرية الإثبات في المسائل الجنائية المعمول به في القانون الوضعي، حيث تنص المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية بأن "يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ..

(مادة ٩٥)

إذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة السرقة المعاقب عليها في أى وقت بعد تنفيذ القطع عن السرقة الأولى عوقب حداً بقطع رجله اليسرى، فإن كانت مقطوعة أو تكرر العود في أى وقت عوقب تعزيراً بالسجن لمدة لا تقل من عشر سنوات .

الايضاح

العود :

كما عالج المشروع في المادة ٩٥ عود الجاني إلى ارتكاب الجريمة بعد توقيع الحد عليه . وإذا كان الأصل في القوانين الوضعية هو تشديد العقاب في حالة العود زيادة في ردع الجاني الذي لم تردعه عقوبة الجريمة الأولى فإن الوضع يخالف بالنسبة للحدود لأنها تحمل في ذاتها أقوى تغليب للردع .

ولذلك إذا ارتكب الشخص جريمة السرقة وأقيم عليه الحد ثم عاد إلى اقتراف جرم السرقة ثانية فإن الحد لا يزداد عليه لأنه كاف وحده للردع (محمد أبو زهرة ص ٣٨١) وهو أمر لا جدال فيه ولا خلاف عليه، وإنما وقع الخلاف في إمكان توقيع حد القطع في الجريمة التالية على الجاني الذي سبق قطع يده اليمنى فهل تقطع ياقى أطرافه أو تستبدل بعقوبة القطع عقوبة أخرى :

فبالنسبة للسرقة الثانية :

١ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية إلى أنه إذا عاد من قطعت يمينه وأندمل قطعه إلى اقتراف جرم السرقة مرة ثانية وجب قطع رجله اليسرى . (بدائع الصائغ ج ٧ ص ٨٦ - نهاية المحتاج ج ٧

ذلك أن الكتابة تستوى مع القول في إمكان التعبير عن الفكرة في وضوح (حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٧ - شرح الخرشى ج ٥ ص ١٧٩ - مواهب الجليل ج ٦ ص ١٥٤) .

وإذا كان لا خلاف في الفقه حول وجوب قطعية الشهادة وصراحتها وورودها على كافة وقائع الجريمة وزمانها ومكانها، فقد اشترط المشروع في البند "هـ" من المادة ٩٢ في الشهادة أن تكون صريحة الدلالة على وقوع الجريمة بالشروط المبينة في القانون فلا يكفي أن يشهد الشاهد على بعض وقائع الجريمة وشروطها ويشهد الآخر على باقيها بحيث تتكامل الشهاداتتان، بل ينبغي أن يشهد كل شاهد منهما على كافة وقائع الجريمة وشروطها المبينة في القانون . أما إذا زاد عدد الشهود عن اثنين فيكفي أن يتوفرن نصاب الشهادة بالنسبة لكل واقعة على حدة، فيجزز أن يشهد شاهداً على واقعة ويشهد آخران على واقعة أخرى، وتثبت الجريمة بشهادتهم جميعاً طالما قد اكتمل نصاب الشهادة بالنسبة لكل واقعة .

(مادة ٩٣)

يجوز للمقر العدول عن إقراره إلى ما قبل الحكم النهائي من محكمة الجنائيات وفي هذه الحالة يسقط الحد إذا لم يكن ثابتاً إلا بالإقرار .

الإيضاح :

نص المشروع في المادة ٩٣ على جواز رجوع المقر عن إقراره أخذاً برأى الجمهور . وفي هذه الحالة يسقط الحد إذا لم يكن ثابتاً إلا بالإقرار . لأن الرجوع عن الإقرار يسقط الدليل الوحيد الذي ثبتت به الإدانة فيسقط الحد (شرح الخرشى ج ٥ ص ٣٤٤ - حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٤٥ - مواهب الجليل ج ٦ ص ٣١٢ - أسنى المطالب ج ٤ ص ١٥٠ - البدائع ج ٧ ص ٨٨ فتح القدير ج ٤ ص ٢٥٨) .

(مادة ٩٤)

إذا سقط الحد لعدم اكتمال شروط الدليل الشرعي المبينة في المادة ٩٢ أو لعدول المتهم عن إقراره طبقاً للمادة (٩٣) تطبق العقوبات التعزيرية الواردة في قانون العقوبات أو أى قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانوناً . وذلك متى ثبت للقاضي وقوعها بأية أدلة أو قرائن أخرى .

الايضاح

عدم اكتمال شروط الدليل الشرعي :

عنى المشروع بالنص في هذه المادة على أنه في حالة عدم اكتمال شروط الدليل الشرعي المبينة في المواد ٩٢ من المشروع، أو لعدول الجاني عن إقراره، تطبق العقوبات التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أى قانون آخر إذا كون الفعل جريمة أخرى معاقبا عليها قانوناً، وثبت للقاضي ارتكابها بأى دليل أو قرينة أخرى، وذلك على أساس أن الإثبات في الحدود يعتبر ركناً موضوعياً في الجريمة الحديثة بحيث إذا لم يتوافر

ص ٤٤٤ - كشف القناع ج ٦ ص ١١٩ - مختصر خليل ص ٣٢٨ -
(المأوردى ص ٢٦٦) .

٢ - وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه يجب أن تقطع اليد اليسرى
بعد اليمنى لقوله عز وجل فاقطعوا أيديهما ، ولأنها آلة السرقة . (المغنى
ج ١٠ ص ٢٦٥) .

وقد أخذ المشروع برأى الجمهور من قطع الرجل اليسرى في السرقة
الثانية

أما بالنسبة للمرقات الثانية والثالثة :

فقد أثار العقوبة الواجب توقيعها على الشخص المقترب الجرم
السرقة بعد توقيع الحد عليه في المرة الثانية جدلاً بين الفقهاء :

١ - فذهب الحنفية والحنابلة والأمامية : إلى حبس الجاني وضربه
حتى تظهر توبته أو يموت وإلى هذا ذهب على والحسن والشعبي والزهرى
وحامد والثوري ، لما روى عن أبي سعيد المقبري عن أبيه أن علياً بن أبي
طالب كرم الله وجهه أتى برجل مقطوع اليد والرجل قد سرق فقال
لأصحابه ، ما ترون في هذا ، قالوا ، اقطعه بأمير المؤمنين ، قال أقتله
إذن وما عليه القتل . بأى شيء يأكل الطعام ؟ بأى شيء يتوضأ للصلاة ؟
بأى شيء يغتسل من جنابته . بأى شيء يقوم إلى حاجته . فردّه إلى السجن
أياماً ثم أخرجه فاستشار أصحابه ، فقالوا مثل قولهم الأول ، فقال لهم
مثل ما قال أول مرة بلعله جلداً شديداً ثم أرسله . (ابن عابدين ج ٣
ص ٣٨٥ - المغنى ج ١٠ ص ٢٧١ - المختصر النافع ج ٢ ص ٢٢٥ - المأوردى
الأحكام السلطانية ص ٢٢٦ بدائع الصنائع ج ٧ ص ٨٦ - شرح منتهى
الإرادات ج ٣ ص ٣٧٣) .

٢ - وذهب الشافعية والمالكية إلى أنه إذا عاد السارق لاقراف
هذا الجرم للمرة الثالثة قطعت يده اليسرى ، فإذا سرق مرة رابعة قطعت
رجله اليمنى - لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
السارق إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله . (معنى المحتاج
ج ٤ ص ١٧٨ المذهب ج ٢ ص ٣٠٠ - بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٤٣ -
عبد الله الخروشي على خليل ج ٨ ص ٩٣ - نهاية المحتاج ج ٧
ص ٤٤٤) .

فإذا سرق مرة خامسة بعد قطع أطرافه الأربعة فعقوبته القتل
عند بعض الفقهاء .

ويرى البعض الآخر في المشهور عندهم أنها التعزير حتى يتوب أو يموت
لأن النبي صلى الله عليه وسلم بين ما يجب عليه في أربع مرات فلو وجب
في الخامسة قتل لبيته عليه الصلاة والسلام .

٣ - وروى أبو بكر بن العربي الفقيه المالكي في تفسيره لآية السرقة
من أن عطاء قال إنه قطع يمين السارق في السرقة الأولى ولا قطع بعد
ذلك إن عاد للسرقة وإنما يعاقب تعزيراً وحجته في ذلك أن الله جل شأنه
قال " فاقطعوا أيديهما " ، ولو شاء أمر بقطع الرجل ولم يكن الله
تعالى نسياً .

ورأت اللجنة أن العائد بعد تنفيذ القطع عن السرقة الأولى يعاقب حداً
بقطع رجله اليسرى ، فإن كانت مقطوعة أو تكرر العود في أى وقت
عوقب تعزيراً بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

(مادة ٩٩)

تقطع يمين المحكوم عليه ولو كانت شلاء ، أو مقطوعة الإبهام أو الأصابع
إذا لم يخش عليه من الهلاك في حالة الشلل .

ويمتنع تنفيذ القطع في الحالات الآتية :

(أ) إذا كانت يده اليسرى مقطوعة ، أو شلاء أو مقطوعة الإبهام
أو أصبعين سوى الإبهام .

(ب) إذا كانت رجله اليمنى مقطوعة ، أو شلاء ، أو بها عرج يمنع
المشي عليها .

(ج) إذا ذهبت يمناه لسبب وقع بعد ارتكاب جريمة السرقة .

(د) إذا تملك الجاني المال المسروق قبل القطع .

وإذا امتنع القطع في الحالات الثلاث الأولى يستبدل بالقطع السجن
مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات .

وفي جميع الأحوال يعرض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه الأمر على
الحكمة التي أصدرت الحكم للتحقق من أسباب امتناع القطع والحكم
بالعقوبة المقررة في الفقرة السابقة أو بعدم تنفيذها إذا توافرت الحالة
المنصوص عليها في البند د

الإيضاح

أحكام خاصة في القطع :

وقد يحدث أحياناً أن تكون يد السارق اليمنى شلاء أو مقطوعة الإبهام
أو الأصابع وقد اختلف الفقهاء في هذه الحالة .

١ - فذهب الحنفية إلى أنها تقطع لقوله تعالى " فاقطعوا أيديهما " .
أى أيماهما وذلك من غير فصل بين يمين ويمين ، ولأنها لو كانت
سليمة تقطع بالاتفاق .

فالناقصة المعيبة أولى بالقطع (البدائع ج ٨٧ المبسوط ج ٩ ص ١٦٧)

٢ - ويرى الشافعية أن اليد الناقصة الأصابع تقطع لأن اسم اليد
يقع عليها . أما إذا لم يبق منها غير الراحة ففيه رأيان . الأول يقول بعدم

والأصل في جريمة الحراقة قول الله تعالى "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض . ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم " : الآيتان ٣٣ ، ٣٤ من سورة المائدة .

ومن الأحاديث النبوية ما رواه بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال " من حمل علينا السلاح فليس منا " .

وقد التزم المشروع في تقنين جريمة الحراقة أحكام الفقه الإسلامي دون التقييد بمذهب معين ، مؤثرا عند الخلاف الرأي الذي قسده أنه أو في بالمصلحة ، وأكثر مسايرة لتطور المجتمع .

(مادة ١٠٠)

يعد حاربا كل من ارتكب جريمة ضد النفس أو المال أو أروهاب الماره سواء وقع الفعل في طريق عام أو في مكان داخل العنوان ، مع اجتماع الشروط الآتية :-

(أ) أن يقع الفعل من شخصين فأكثر ، أو من شخص واحد متى توافرت له القدرة على ارتكاب الجريمة .

(ب) أن يقع الفعل باستعمال السلاح ، أو أية أداة صالحة للإيذاء أو بالتهديد بأى منهما .

(ج) أن يكون الجاني بالغا عاقلا مختارا غير مضطر .

(د) أن يكون الجاني قد باشر ارتكاب الجريمة بنفسه أو اشترك فيها بالتسبب أو المعاونة بشرط أن تقع الجريمة بناء على هذا الاشتراك .

الايضاح

الجريمة وشروطها :

استعمل المشروع أحكامه بتعريف لهذه الجريمة بين فيه الحالات التي يعتبر فيها الجاني مرتكبا لجريمة الحراقة ، وأوضح شروطها . وأولها : أن تقع في طريق عام وقد اتفق الفقهاء على ذلك فيما عدا الإمام مالك وأهل الظاهر الذين يوسعون معنى الحراقة حتى تشمل كل الأماكن حتى الدار إذا دخل الجاني مساهما ومعه قوة ، كما اختلف الفقهاء في مكان الطريق ، وهل ينبغي أن يكون خارج العمران ، أم تقع الحراقة ولو كان الطريق داخل المدينة . فقال أبو حنيفة ومحمد أن العمل المكون للجريمة يعتبر حراقة إذا حصل خارج العمران أي خارج العمران . أما داخل العمران فلا يكون حراقة ولا قطعاً للطريق لإمكان الغوث غالبا داخل

القطع وينتقل الحد إلى الرجل لأنه قد ذهب المنفعة المقصودة بها . والثاني يقول بقطع ما بقى لأنه جزء من العضو الذي تعلق به القطع (المهذب ج ٢ ص ٢٨٣ - أسنى المطالب ج ٤ ص ١٥٢ - منفي المحتاج ج ٤ ص ١٧٩) .

٣ - ويذهب المالكية إلى أنه لا تقطع اليد إذا كانت شلاء أو نقص منها ثلاثة أصابع فأكثر . وينتقل الحد إلى الرجل اليسرى في المشهور . (حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٢٢ - شرح الخرشي ج ٤ ص ٣٣٤)

وقد أخذ المشروع بما ذهب إليه الحنفية .

كما أن هناك حالات أخرى رأى الحنفية ألا قطع فيها وهي الحالات المنصوص عليها في البندين أ ، ب من المادة ٩٩ وهي - أ - إذا كانت يد الجاني اليسرى مقطوعة أو شلاء أو مقطوعة الإبهام أو أصبعين سوى الإبهام - ب - إذا كانت رجلاه اليمنى مقطوعة أو شلاء أو بها فرج يمنع المشي عليها ، وذلك لأن القطع شرع للردع وللزجر لا للإهلاك فلا يجب أن يفتقر فيه جنس المنفعة بطشا أو شقا (شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٥٠ - للبسوط ج ٩ ص ١٦٨) .

وأما إذا ذهبت يمينه لسبب وقع بعد السرقة وهي الحالة المشار إليها في البند " ج " سواء كان لقصاص أو لحناية أجنبي - فيرى جمهور الفقهاء أن القطع يسقط ، فلا ينتقل الحد إلى العضو الآخر (شرح الخرشي ج ٥ ص ٣٤٥ - حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٤٧ - البدائع ج ٧ ص ٨٨ - المهذب ج ٢ ص ٢٨٣ - المغني ج ١٠ ص ٢٦٩) .

وقد أخذ المشروع بمذهب الحنفية في الحالتين الأولى والثانية وبما ذهب إليه جمهور الفقهاء في الحالة الثالثة .

على أن امتناع القطع في الحالات السابقة لا يعني الجاني من عقوبة التعزير ولذلك نص المشروع في هذه المادة على أنه إذا امتنع القطع في الحالات الثلاث السابقة يستبدل بالقطع السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات .

الباب الثاني

حسد الحراقة

تعتبر الحراقة - أو قطع الطريق - من أخطر الجرائم على أمن المجتمع لما فيها من خروج على سلطان الدولة ، وترويع للامنين من مواطنيها ، واعتداء على أموالهم وأرواحهم وأعراضهم لذلك واجهت الشريعة الغراء هذه الجريمة بأشد العقوبات ردعا لحماة وإرهايا للنفسهم ، وتأميناً لسلامة المجتمع ، ومحافظة على أمنه واستقراره .

ائم عليه“ . وقد روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال “ لا قطع في جماعة مضطر ” كما أسقط عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — الحد في عام الجماعة .

وقد اختلف الفقهاء في تحقيق الحراسة من المرأة فذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أن الحربة لا تحقق من المرأة، وأنه يشترط في المحارب المذكورة “ البدائع جزء ٧ ص ٩١ ” . وذهب مالك والشافعي وأحمد والزيدي وأهل الظاهر إلى أن المرأة والرجل سواء يؤخذون بالحد جميعاً لأن النص عام . مواهب الجليل جزء ٦ ص ٣١٣ — والمدونة جزء ١٦ ص ١٠٢ وحاشية الدسوقي جزء ٤ ص ٣٤٨ — ومعنى المحتاج جزء ٤ ص ١٨٠ . وقد أخذ المشروع برأى الجمهور فلم يشترط المذكورة في المحارب .

كما اختلف الفقهاء في اشتراط وجود سلاح مع الجاني فذهب مالك والشافعي إلى أنه لا يشترط السلاح ويكفى أن يعتمد المحارب على قوته الجسدية . مواهب الجليل جزء ٦ ص ٣١٤ ، اسنى المطالب جزء ٤ ص ١٥٤ وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى أنه يجب أن يكون للجاني قوة القطع بسلاح أو غيره مما في حكمة كالعصا والحجر والخشب ونحوها “ بدائع الصنائع جزء ٧ ص ٩٠ ، المبسوط جزء ٩ ص ١٩٨ ، والمغنى جزء ١٠ ص ٣٠٤ ” . وقد أخذ المشروع بهذا الرأي الأخير .

وقد وقع الخلاف فيما إذا كان يشترط لتوقيع حد الحراسة أن يبلغ المال الساخوذ نصاباً معيناً “ وأن يكون في حرز مثله ” . فذهب الحنفية والشافعية إلى اشتراط النصاب والحرز لإيقاع الحد (شرح فتح القدير جزء ٤ ص ٢٦٩ ، والمبسوط جزء ٩ ص ٢٠٠) “ وذهب مالك إلى عدم اشتراط ذلك على أساس أن العقوبة إنما توقع على المحاربة لله ورسوله دون نظر إلى قدر المال وحرزه ” . مواهب الجليل جزء ٦ ص ٣١٤ وحاشية الدسوقي جزء ٤ ص ٣٤٨ ، والمدونة جزء ١٦ ص ٢٠٠ “ . ولذا لم يمتنع على مالك وأهل الظاهر عدم سقوط حد الحراسة لكون بعض الحنابلة من ذوى الأرحام لأن العقوبة لحق الله ، لحماية أمن الأمة ولا ينظر فيها إلى الأحاد ، وإنما ينظر فيها إلى الاعتداء على عارم الله تعالى المغنى جزء ١٠ ص ٣١٨ . وقد أخذ المشروع في هذا الصدد برأى مالك فلم يشترط النصاب أو الحرز ، ولم يسقط الحد عن ذوى الأرحام استناداً إلى أن المقصود بالحد في الحراسة هو خطورة الفعل في ذاته ، وما ينطوى عليه من اعتداء على أمن الجماعة ، والسعي في الأرض فساداً بغض النظر عن المال موضوع الجريمة أو أشخاص آخذه .

العمران . البدائع الجزء السابع ص ٩٢ ، شرح فتح القدير جزء ٤ ص ٢٧٥ “ وأخذ بهذا الرأي أكثر فقهاء الشيعة . وحجة هذا الرأي أن قطع الطريق يقتضى الانقطاع عن الناس وعن قوة الدولة ، والطريق لا ينقطع فيه المرور أو يمكن قطعه على المسافرين لإخراج الأمصار والقرى — وجدير بالذكر أن هذا الرأي هو الذى أخذه الفقهاء الحديث في القوانين الوضعية ، حيث يجمع فقهاء القانون الجاني في جريمة السرقة باكرهه في الطريق العام على أن المقصود بالتجريم هو حماية الطرق التى تقع خارج المدن وتصل بين مواقع العمران ، وذلك لقلّة المرور فيها وحاجتها إلى التأمين والحماية . وذهب أبو يوسف والمالكية والشافعية والحنابلة “ مواهب الجليل جزء ٦ ص ٣١٤ ، مغنى المحتاج جزء ٤ ص ١٨٠ ، المغنى جزء ١٠ ص ٣٠٣ ” . إلى أن قطع الطريق يتحقق داخل العمران أو خارجه ، إذ العبرة فيه بإمكان الفرث لا بموقع الطريق “ البحر الرائق — الجزء الخامس ص ٦٦ ، والبدائع الجزء السابع ص ٩٢ ” .

وقد أخذ المشروع باعتبار الفعل حراسة سواء وقع في طريق عام أو في مكان داخل العمران .

كما وقع الخلاف بين الفقهاء فيما إذا كان يشترط في جريمة الحراسة تعدد الجناة ، أم تتحقق الجريمة ولو وقعت من شخص واحد ، فذهب رأى إلى أنه يشترط التعدد لأن الماردين هم الذين يجتمعون في قوة وشوكة يحمي بعضهم بعضاً ، وتكون لهم القدرة على إخافة الناس وإثارة الفتن والفرز بينهم . وذهب أبو حنيفة وبعض فقهاء الشافعية إلى جواز وقوع الجريمة من جماعة أو من شخص واحد متى كانت له قوة القطع “ ابن عابدين جزء ٣ ص ٢٩٣ ، والبدائع جزء ٧ ص ١٠ ” . وبهذا الرأي أخذ المشروع نظراً لتطور الأسلحة الحديثة وشدة فتكها وإمكان استخدامها من شخص واحد بحيث تكون له القدرة بمفرده على ارتكاب الجريمة ، والتغلب على عديد من الناس .

كما تناولت الفقرة “ ج ” من هذه المادة الشروط الواجب توافرها في المحارب الذى يقام عليه الحد وأولها العقل والبلوغ وهما شرطان لا خلاف عليهما لأنهما أساس التكليف . ثم يأتي بعد ذلك الاختيار لأن المكرة لا إرادة له ، ولا حد عليه باتفاق الفقهاء لقوله عليه الصلاة والسلام “ رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ” . مواهب الجليل جزء ٦ ص ٣١٢ . وحاشية الدسوقي جزء ٤ ص ٣٤٠ — وبدائع الصنائع جزء ٧ ص ١٧٦ . والمغنى جزء ٨ ص ٢٦٠ ومعنى المحتاج جزء ٤ ص ١٧٤ “ .

كما اشترط المشروع في الجاني عدم الاضطرار . فإذا كان الجاني مضطراً للحراسة لدفع الهلاك عن نفسه بأخذ ما كل أو ملبس أو ما أشبهه ، سقط عنه الحد والتعزير جميعاً ، لقوله تعالى “ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا

الاشتراك في الجريمة :

فذهب رأى إلى أن هذه العقوبات قد وُردت على سبيل التخيير .

حيث عبرت الآية الكريمة بلفظ "أو" وهي في اللغة أداة تخيير .
فيكون الأمام بناءً على ذلك مخيراً في توقيع هذه العقوبات على من يرتكب
فعل الحاربة غير مقيد بنوع الفعل المرتكب . وإنما يترك لتقديره فبوقع
ما يراه مناسباً من العقوبات لظروف كل فعل . ومن هذا رأى سعيد
ابن المسيب وعطاء بن أبي رباح ومن الفقهاء مالك وأهل الظاهر .
"شرح الخرشى ج ٥ ص ٣٤٨ وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٤٩" .

وذهب رأى آخر إلى أن الآية الكريمة قد جعلت عقوبة لكل نوع من
أفعال الحاربة وأن لفظ "أو" إنما يفيد تنوع العقاب بنوع الفعل .
وبهذا رأى أخذ الشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد في بعض الروايات .
وحجة هذا رأى أنه لا يمكن إجراء التخيير على ظاهره . بل لابد أن تكون
العقوبة متناسبة مع قدر الاعتداء . ويقول الكاساني في البدائع "إن قطع
الطريق متنوع في ذاته . وإن كان متحداً من حيث الأصل . فقد يكون
بأخذ المال وحده وقد يكون بالقتل لا غير . وقد يكون بالجمع بين
أمرين وقد يكون بالتخويف لا غير فكان سبب الوجوب مختلفاً فلا يحمل على
التخيير . بل على بيان الحكم لكل نوع" (البدائع جزء ٧ ص ٩٤ ،
المبسوط ج ٩ ص ١٩٥ معنى المحتاج ج ٤ ص ١٨٢) .

ويستند هذا رأى إلى ما روى عن ابن عباس في تفسير النص القرآني
من أنهم "إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا ، وإذا قتلوا ولم يأخذوا
المال قتلوا ولم يصلبوا . وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم
وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا ما لافقوا
من الأرض" . وقد روى الشافعي هذا الأثر في مسنده .

وقد أخذ المشروع بهذا رأى الأخير فجعل العقاب قطع اليد اليمنى
والرجل اليسرى أو السجن إذا اعتدى المحارب على المال أو العرض
أو الجسم ، ولم يبلغ الاعتداء القتل أو الزنا ، ويعاقب المحارب بالسجن
إذا أخاف السبيل فقط وبالإعدام إذا قتل نفساً عمداً سواء استولى
على مال أو لم يستول عليه (شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٦٨ ، المبسوط
ج ٦ ص ١٩٥ ، البدائع ج ٧ ص ٩٣) . كما اختار المشروع السجن
في تطبيق عقوبة النفي أخذاً برأى الحنفية الذين قالوا بأن النفي من الأرض
لا يمكن أن يراد بحقيقته لأن الخروج من أرض الله مستحيل فلا بد من
الحجاز الذي يتفق مع إرادة العقاب والزجر وكف الأذى عن المسلمين وهو
ما يتحقق بالحبس "البدائع جزء ٧ ص ٩٥ والمصالح أحكام القرآن جزء ٢
ص ٤١٢ وبداية المجتهد جزء ٤ ص ٤٥٦" .

الأصل في القانون الوضعي هو التسوية في التأنيم والعقاب بين الفاعل
الأصلي الذي يباشر الجريمة بنفسه ، وبين الشريك الذي يساهم في ارتكابها
بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة . أما في الفقه الإسلامي فهناك خلاف
في رأى . ذهب الشافعي إلى أنه لا يعتبر محارباً إلا من باشر فعل الحاربة
بنفسه . أما المتسبب فيه أو المعين عليه فلا يعد محارباً ولو كان حاضراً
وقت المباشرة فيكتفى بتعزيزه ، إذاً الحد لا يجب إلا باوتكلم المعصية
التي تستوجبها . "الأحكام السلطانية للساوري ص ٥٩ و ٦١ ونهاية
المحتاج جزء ٧ ص ١٦٤ ، والمغنى جزء ١٠ ص ٣١٨" .

وذهب مالك وأبو حنيفة إلى أن كل من ساهم في أفعال الحاربة
يعتبر محارباً وتوقع عليه ذات العقوبة سواء كان شريكاً بالمباشرة أو متسبباً
في الجريمة (معرضاً) أو معيناً عليها . واستندوا في ذلك إلى أن المحاربة
على خلاف غيرها من الحدود — تقوم على التكليف والمساعدة والمناصرة
وأن دور الردء والمعين فيها لا يقل أهمية عن دور المباشرة ، إذاً لا يمكن
المباشر من ارتكابها في الغالب إلا بقوة المعين وشوكته "المدونة جزء ١٦
ص ١٠٠ وشرح الزرقاني جزء ٨ ص ١١٠ والبدائع جزء ٧ ص ٩١ وشرح
فتح القدير جزء ٤ ص ٢٧١ والمغنى جزء ١٠ ص ٣١٩" .

وقد أخذ المشروع بهذا رأى الأخير فتص في البند "د" من المادة
١٠٠ على أنه يشترط في الجاني أن يكون قد باشر الجريمة بنفسه
أو اشترك فيها بالتسبب أو المعاونة بشرط أن تقع الجريمة بناءً على هذا
الاشتراك .

(مادة ١٠١)

يعاقب المحارب حداً بالعقوبات الآتية :

(أ) بالإعدام إذا قتل نفساً عمداً سواء استولى على مال أو لم يستول عليه .
(ب) بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى أو السجن إذا اعتدى على المال
أو العرض أو الجسم ولم يبلغ القتل أو الزنا .

(ج) بالسجن إذا أخاف السبيل فقط .

الايضاح

العقوبة :

اختلف الفقهاء فيما إذا كانت العقوبات الواردة في الآية الكريمة قد
وردت على سبيل التخيير أو على سبيل التنويع .

(مادة ١٠٢)

لا يجوز ابدال العقوبات المبينة في السابقة ولا العفو عنها .

الايضاح

ولما كانت حدود الله عقوبات مقدرة محددة لا مجال لتخفيفها أو استبدال غيرها بها أو وقفها كما أنه لا عفو فيها ولا شفاعة فقد حرص المشروع على تأكيد هذا المعنى في هذه المادة فنص على أنه لا يجوز ابدال العقوبات الحدية في جريمة الخرابة ولا العفو عنها .

(مادة ١٠٣)

يعاقب على الشروع في هذه الجريمة بالعقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أى قانون آخر .

الايضاح

الشروع في الجريمة :

وإذا كانت جرائم الحدود هي أشد أنواع الجرائم في نظر الشارع الإسلامي فقد نص المشروع في هذه المادة على اعتبارها جنائية . ولما كان لاختلاف معنى الحد في الخرابة لا يجب إلا على الجريمة التامة ، أما الشروع أو الجريمة غير التامة فلا حد عليها وإنما يعزر الجاني إذا اشتمل فعله على معصية "المبسوط للمعزى ج ٩ ص ١٩٩ والمهذبة جزء ٢ ص ٩٨ ودرر الأحكام جزء ٢ ص ٨٥ ونهاية المحتاج جزء ٧ ص ١٦٢ والمعنى جزء ١ ص ٣١٣ و ٣١٤" . فقد نص المشروع على أنه يعاقب على الشروع في الخرابة بالعقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أى قانون .

(مادة ١٠٤)

يسقط الحد المبين في المادة ١٠١ من هذا القانون إذا ترك الجاني تائباً باختياره ، ما هو عليه من الخرابة قبل القدرة عليه ، وذلك بإحدى الطريقتين الآتيتين :

(أ) إذا ترك فعل الخرابة قبل علم السلطات بالجريمة وبشخص مرتكبها بشرط إعلان توبته إلى سلطات الأمن أو النيابة العامة بأية وسيلة كانت .

(ب) إذا سلم نفسه تائباً بعد علم السلطات بالجريمة وقبل القبض عليه . ولا يخل سقوط الحد بالتوبة بمحقق المحنى عليهم من قصاص أو دية أو رد المال .

كما لا تخل بالعقوبات التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أى قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانوناً .

الايضاح

سقوط الحد بالتوبة :

ولما كان حد الخرابة يسقط بالتوبة عملاً بقوله تعالى

«إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ، فاعلموا أن الله غفور رحيم»

فقد عالج المشروع في المادة ١٠٤ سقوط الحد بتوبة الجاني . وقد فرض المشروع حالتين للتوبة ، الأولى : أن يترك الجاني فعل الخرابة قبل علم السلطات بالجريمة وبشخص مرتكبها بشرط إعلان توبته لسلطات الأمن أو النيابة العامة بأية وسيلة كانت . والثانية : أن يسلم الجاني نفسه تائباً بعد اكتشاف الجريمة وقبل القبض عليه من السلطات .

وفي كلا الحالتين لا يخل سقوط الحد بالتوبة بمحقق المحنى عليهم من قصاص أو دية أو رد المال لأنها من حقوق العباد . كما لا يخل بتوقيع العقوبات التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أى قانون آخر ، إذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانوناً .

كما نصت المادة ١٠٥ من المشروع على أنه إذا تحققت النيابة من توبة الجاني وفق لأحكام المادة السابقة أمرت بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .

(مادة ١٠٦)

إذا لم يكن الجاني بالغاً وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتي :

(أ) إذا كان قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشرة فللقاضى أن يؤنبه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه . أو إيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية المبينة في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(ب) إذا أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

(ج) إذا أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بالسجن من ثلاث إلى عشر سنوات .

الإيضاح

ثبتت جريمة الخرابة بما تثبت به جرائم الحدود عامة ، وقد أخذت الشريعة الغراء في إثبات جرائم الحدود بنظام الدليل المحدد ، حتى لا يترك الأمر فيها لمحض تقدير القاضي . والدليل الشرعي المقبول في جرائم الحدود هو الإقرار والشهادة وهو ما التزمه المشروع في إثبات حد الخرابة .

كما حرص المشروع على النص على أنه يكفي الإقرار مرة واحدة نظرا لاختلاف الرأي فيما إذا كان ينبغي أن يتكرر الإقرار بمقدار عدد الشهود ، أم يكفي الإقرار مرة واحدة ، وقد أخذ المشروع في ذلك برأي الجمهور من أنه لا حاجة للتكرار إلا في حد الزنا ولا يقاس عليه . "المبسوط ٩٥ ص ١٨٢ ، البدائع ٧ ص ٥١" . ابن عابدين جزء ٢ ص ٢٩٤ " .
كانص المشروع على أن تكون البينة بشهادة رجلين وثبتت الجريمة عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

شروط صحة الإقرار والشهادة :

كما حرص المشروع على أن تضم نصوصه شروط صحة الإقرار والشهادة دون إحالة في ذلك إلى كتب الفقه — كما جرت بعض التشريعات العربية — وذلك التزاما منه بمبدأ الشريعة الذي يقضى بأن يبين القانون الجنائي كل ما يتصل بالجريمة والعقوبة من أركان وشروط وأحكام دون أن يكفل في ذلك بما يخرج عن نصوصه ، هذا فضلا عن مشقة الرجوع إلى كتب الفقه وصعوبة تحديد الراجح بين المذاهب أو داخل المذهب الواحد .

وقد تناولت المادة ١٠٧ من المشروع شروط صحة الإقرار وهي أن يكون الجنائي عاقلا بالغًا مختارا وقت الإقرار غير متهم في إقراره . وأن يكون إقراره صريحا واضحا لا خفاء فيه ، تفصح عبارته عن حقيقة المقصود به دون لبس أو غموض ، وأن يكون منصبا على ارتكاب الجريمة بكل أركانها وشروطها "تبصرة الحكم جزء ٢ ص ٤٠" .

كما نص المشروع في المادة ١٠٨ على جواز رجوع الجنائي عن إقراره أخذا برأي الجمهور . وفي هذه الحالة يسقط الحسد إذا لم يكن ثابتا ألا بالاقرار "شرح الخرشى جزء ٥ ص ٣٤٤ ، حاشية الدسوقي جزء ٤ ص ٣٤٥ ، مواهب الجليل جزء ٦ ص ٣١٢ ، وأسنى المطالب جزء ٤ ص ١٥٠ والبدائع جزء ٧ ص ٨٨ وفتح القدير جزء ٤ ص ٢٥٨

تعزير الصبي .

يمر الإنسان وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بمرحلتين قبل أن يصل إلى البلوغ الذي يفترض أنه قد اكتمل لديه الإدراك والإرادة وأصبح مسئولاً عن أفعاله بصورة كاملة ، الأولى : مرحلة عدم التمييز ، وهي من تاريخ الولادة حتى قبل إتمامه السابعة وفيها لا يكون مسئولاً جنائيا . والثانية : وتبدأ من السابعة حتى البلوغ وفيها يعزر على الجرائم التي يرتكبها بأوجه التعزير المناسبة لسنة مع العمل على إصلاح شأنه وهو ما التزمه المشروع في المادة ١٠٦ عند تحديد عقوبات التعزير التي توقع على الصغير .

وإذا كانت سن البلوغ — حسبما تقتضى المادة ٣١ من المشروع — هو بإتمام ثمانى عشرة سنة هجرية . ما لم يثبت بلوغ الجنائي قبل ذلك بالطريق الشرعي فإنه إذا أثبت للحكمة أنه قد ظهرت على الصبي أمارت البلوغ الطبيعية قبل تمام الثامنة عشرة فتوقع عليه عقوبة الحد التي توقع على البالغ متى توافرت شروط توقيعها .

الإثبات .

مادة ١٠٧

إثبات جريمة الخرابة المعاقب عليها حدا يكون في مجلس القضاء بإحدى الوكيلين الآتين : —

الأولى — إقرار الجنائي قولاً أو كتاباً ولو مرة واحدة ويشترط أن يكون الجنائي بالغاً عاقلاً مختاراً وقت الإقرار غير متهم في إقراره وأن يكون إقراره صريحا واضحا منصبا على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية — شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتاباً وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

ويقترض في الشاهد العدالة ما لم يتم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة ، ويشترط أن تكون الشهادة بالمعينة ، لانقلا عن قول الغير وصريحاً في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها ولا يعد الخبي عليه شاهداً إلا إذا شهد لغيره .

ولا خلاف بين الفقهاء في اشتراط العدالة في الشاهد لقوله سبحانه وتعالى « واستشهدوا ذوي عدل منكم » وقوله تعالى « إن جاءكم فاسق بنبأ فتدينوا » . والمراد بالعدالة أن يجنب الشخص الكيثر ، ويتقى في الغالب الصغائر . ومن المتفق عليه أن مما يخل بالعدالة ارتكاب أفعال الفسق ، والأفعال التي تنال من المروءة ، أو تجرح الكرامة . « شرح الخرشي ج ٥ ص ١٧٧ ومواهب الجليل ج ٦ ص ١٥٠ وشرح فتح القدير ج ٤ ص ٤٢٧ وتبصرة الحكام ج ١ ص ٢١٧ » .

وقد اختلف الفقهاء في ثبوت العدالة . فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجب على القاضي التحري عن مدالة الشهود ، والتحقق من ثبوتها وأولم يجرهم المشهود عليه ، لأن مدالة الشاهد شرط لازم للحكم بمقتضى شهادته « مواهب الجليل ج ٦ ص ١٥٠ وأصنى المقالب ج ٤ ص ٣١٢ والمغنى ج ٩ ص ١٦٥ » .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يفترض في الشاهد العدالة ما لم يجرحه المشهود عليه قبل أداء الشهادة . واستغنى عن ذلك الحدود والقصاص فإنه يسأل فيها عن الشهود وإن لم يجرحهم الخصم لأنه يحتال لأسقاطها فيشترط الاستقصاء فيها . (شرح فتح القدير ج ٤ ص ١١٦ ، البدائع ج ٦ ص ٢٧٠ ، المبسوط ج ٩ ص ٣٨) .

وذهب المالكية إلى أنه يكفي بظاهر عدالة الشاهد ولا يسأل عنه إلا إذا جرحه المشهود عليه وذلك استنادا إلى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « الناس عدول بعضهم على بعض إلا محدودا في قذف » . (حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣١٩) .

وبهذا الرأي الأخير أخذ المشرع فنص في المادة ١٠٧ الفقرة الثالثة على أنه « يفترض في الشاهد العدالة ما لم يقيم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة » وقد أتمر المشروع هذا الرأي عملا على سرعة البت في القضايا ، ولصعوبة تحقيق صفة تناول كل حياة الشاهد ولا تقتصر على وقائع محددة . وهو تحقيق قد يطول أمده ، ويتعذر في أغلب الأحيان إجراؤه . ولذلك اعتبر المشروع أن الأصل في الشاهد العدالة ما لم يثبت العكس بأن يجرحه المشهود عليه قبل أداء الشهادة بنسبة وقائع معينة محددة من شأنها أن تزل بعدالته ، فإذا ثبت للقاضي من التحقيق صدق إدعائه ، رد شهادة الشاهد لإتفاء العدالة .

كما اشترط المشروع في الشاهد الإبصار والقدرة على التعبير قولاً أو كتابة وإنما اشترط المشروع الإبصار رغم وقوع الخلاف عليه في

الفقه ، لأن جريمة الخرابة تقوم على الأفعال المرئية التي تقتضى تمييز الأشخاص والأفعال بالبصر . ويستند المشرع في ذلك إلى ما يراه الحنفية من اشتراط الابصار في الشاهد عند التحمل وعند الأداء ، لأن الشهادة تقتضى العلم بالواقعة وتمييزها بأوصافها الخاصة ومعرفة المشهود له والمشهود عليه « المبسوط ج ١٦ ص ١٢٩ وشرح فتح القدير ج ٦ ص ٢٩ كما يستند المشروع كذلك إلى ما يراه الشافعية من عدم جواز شهادة الأعمى في الأفعال المرئية كالقتل والرقعة وقطع الطريق « المهذب ج ٢ ص ٣٣ ومعنى المحتاج ج ٤ ص ٤٤ » .

أما اشتراط القدرة على التعبير قولاً أو كتابة ، فقد أخذ المشروع فيه برأى المالكية من قبول شهادة الأخرس إذا استطاع أن يؤديها بالكتابة . ذلك أن الكتابة تستوى مع القول في إمكان التعبير عن الفكرة في وضوح . « حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٧ ، شرح الخرشي ج ٥ ص ١٧٩ ومواهب الجليل ج ٦ ص ١٥٤ » .

وإذا كان لا خلاف في الفقه حول وجوب قطعية الشهادة وصراحتها وورودها على كافة وقائع الجريمة وزمانها ومكانها ، فقد اشترط المشروع في الفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ لصحة الشهادة أن تكون صريحة الدلالة على وقوع الجريمة بالشروط المبينة في القانون . فلا يكفي أن يشهد الشاهد على بعض وقائع الجريمة وشروطها ويشهد الآخر على باقيها بحيث تكامل الشهادتان ، بل ينبغي أن يشهد كل شاهد منهما على كافة وقائع الجريمة وشروطها المبينة في القانون . أما إذا زاد عدد الشهود عن اثنين فيكفي أن تتوفر نصاب الشهادة بالنسبة لكل واقعة على حدة ، فيجوز أن يشهد شاهدان على واقعة ويشهد آخران على واقعة أخرى ، وتنبت الجريمة بشهادتهم جميعا طالما أكتمل نصاب الشهادة بالنسبة لكل واقعة .

كما أفسح المشروع للجاني مجال الرجوع في إقراره طوال مراحل نظر الدعوى حتى صدور الحكم النهائي من محكمة الجنايات ، إذ بهذا الحكم تخرج الدعوى من ولاية المحكمة .

عدم إكتمال شروط الدليل الشرعى :

عن المشروع بالنص في المادة ١٠٩ على أنه في حالة عدم إكتمال شروط الدليل الشرعى المبينة في المسواد ١٠٧ من المشروع ، أو لعدول الجاني عن إقراره طبقا للمادة ١٠٨ ، ولم تكن الجريمة ثابتة إلا به تطبق العقوبات التعزيرية الواردة في قانون العقوبات أو أى قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانونا ، وذلك مستى ثبت للقاضي ارتكابها بأن دليل أو قرينة أخرى ، وذلك على أساس

وبهذا الرأي الأخير أخذ المشروع لأن فيه إبقاء على حياة الجاني، وحتى يستطيع أن ينال بنفسه المطالب الضرورية لحياته . وفي هذا الأساس جرى المشروع في المادة ١١٠ على أنه إذا ارتكب العائد من أفعال الخرابية ما يستوجب الإعدام أو الإعدام والصلب وقعت عليه هاتان العقوبتان، أما إذا اقتصر على ارتكاب ما يوجب حد القطع فإنه لا قطع عليه، ويكتفى بعقوبة السجن .

أما ما نصت عليه المادة ١١١ بشأن إجراءات التحقق من توبة العائد، فهي إجراءات تنظيمية قصد بها التثبت من حصول التوبة بالفعل والاطمئنان إلى عدم عودة الفاعل للجريمة مرة أخرى . ولئن كانت التوبة في ذاتها أمرا مضمرا بين العبد وربيه، إلا أنه لما كانت الأحكام لا تنطاط إلا بالمظاهر الخارجية الواضحة، فقد وضعت هذه الإجراءات لتحقيق هذه الغاية .

أحكام خاصة في القطع :

وقد يحدث أحيانا أن تكون يد السارق اليمنى ورجله اليسرى شلاء أو مقطوعة الإبهام أو الأصبع - وفي هذه الحالة اخاف الفقهاء في شأن القطع - فذهب الحنفية إلى أنها تنقطع لأنها لو كانت سليمة تنقطع باتفاق فالناقصة المعيبة أولى بالقطع " البدائع ج ٧ ص ٨٧ " وبهذا الرأي أخذ المشروع في الفقرة الأولى من المادة ١١٥

كما أن هناك حالات أخرى رأى الفقهاء ألا قطع فيها وحتى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة .

فبالنسبة للمالتين (أ) ، (ب) أخذ فيهما المشروع بمذهب الحنفية لأن القطع شرع للزجر لا للاهلاك " شرح فتح القدير ج ٤ ص ٢٥٠ ، المبسوط ج ٩ ص ١٦٨ " .

أما بالنسبة للحالة (ج) فقد أخذ المشروع فيها برأى الجمهور الذي يرى أن القطع يسقط ولا ينتقل الحد إلى عضو آخر " شرح الخرشى ج ٥ ص ٣٤٥ ، حاسية الدسوقي ج ٤ ص ٣٤٧ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ٣١٣ البدائع ج ٧ ص ٨٨ ، المغني ج ١٠ ص ٢٦٩ " .

على أن امتناع القطع في الحالات السابقة لا يعنى الجاني من عقوبة التعزير ولذلك قضى المشروع في الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن تستبدل بالقطع في هذه الحالات، السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات .

أن الإثبات في الحدود يعتبر ركنا موضحا في الجريمة الحدية بحيث إذا لم يتوافر انتفت الجريمة لفقدان أحد أركانها، فإذا كون ذات الفعل المسمى جريمة معاقبا عليها تعزيرا بمقتضى هذا القانون أو أى قانون آخر ، وجب معاقبة الجاني عليها على أساس أنها تعتبر جريمة أخرى تختلف عن الجريمة الحدية في أركانها . إذ ينقصها ركن الإثبات وإن اتصلت مع الجريمة الحدية في باقى الأركان ، ويكون إثباتها في هذه الحالة متروكا لمطلق تقدير القاضى الجنائى دون التقييد بدليل أو قرينة معينة تمسها مع ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أن إثبات جرائم التعزير - خلافا لجرائم الحدود والقصاص - لا يتقيد بطرق خاصة « الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٦٧ » ، وهو ما يتفق مع مبدأ حرية الإثبات في المسائل الجنائية المعمول به في القانون الوضعى .

العود :

كما عالج المشروع في المادة ١١٠ عود الجاني إلى ارتكاب الجريمة بعد توقيع الحد عليه . وإذا كان الأصل في القوانين الوضعية هو تشديد العقاب في حالة العود زيادة في ردع الجاني الذى لم تردعه عقوبة الجريمة الأولى ، فإن الوضع يختلف بالنسبة للحدود . فالعقوبة الحدية لا يجوز تشديدها مهما تكرر العود . ذلك أن الحدود عقوبات معينة محددة لا مجال للزيادة فيها أو النقص منها ، ولا يحل للمحاكم أو القاضى تجاوزها وإلا كان متجاوزا حدود الله . هذا أمر لا جدال فيه ولا خلاف عليه ، وإنما وقع الخلاف في إمكان توقيع حد القطع في الجريمة التالية على الجاني العائد الذى سبق قطع يده اليمنى ورجله اليسرى . وهل تنقطع باقى أطرافه . أو تستبدل بعقوبة القطع عقوبة أخرى .

ذهب رأى إلى جواز تكرار القطع حتى تنقطع كل أطرافه ، ووجهه خبر روى عن أبى هريرة رضى الله عنه مضمونه أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في السرقة الثالثة والرابعة . كما يستدل هذا رأى من القياس بأن الأطراف تنقطع جميعها في القصاص لأجل حقوق العباد فتقطع أيضا إذا تكررت السرقة . ومن هذا رأى مالك والشافعى .

وذهب رأى آخر إلى أنه بعد قطع يده اليمنى ورجله اليسرى لا تقطع له يد ولا رجل بل يحبس حتى تسبى توبته . ووجه هذا رأى أن قطع شيء بعد اليد اليمنى والرجل اليسرى لا يمكن معه أن يقوم المقطوع بحاجاته . ويستند هذا رأى إلى ما روى عن على بن أبى طالب كرم الله وجهه من أنه أتى برجل مقطوع اليد والرجل اليسرى ، فقال لأصحابه ماترون في هذا . قالوا " أقطعهم يا أمير المؤمنين " قال " قتلته إذن ، وما عليه القتل " ومن هذا رأى الحسن البصرى ، والشعبي وإبراهيم النخعي وأبو سفيان الثوري ، وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد بن حنبل .

الباب الثالث

حد الزنا

وإن كل ما جاء به الإسلام من أحكام منصوب عليها هو لمصلحة الناس ،
ويقرر الفقهاء بالإجماع أن أساس الحدود هي النصوص لأنها حدود الله
تعالى أقامها في المجتمع فاصلة بين الفضيلة والزلة . وبين الصلاح
والفساد فلا يتحركها لوال أو إمام إنما تولاهما الشرع بالنصوص ابتداء لكيلا
تخضع للأزمان والأحوال والأعراف . لأنها جاءت لصلاح الناس .
للمسايرتهم في أهوائهم وشهواتهم وما يرتضون .

والمصالح التي حماها الإسلام بتقرير العقوبات الحدية عند الاعتداء على
هذه المصالح أثبتت الاستقراء أنها ترجع إلى أصول خمسة هي : حفظ
الدين ، وحفظ النفس ، وحفظ العقل ، وحفظ النسل ، وحفظ المال : وهي
مصالح ضرورية لأن الدنيا التي يعيش فيها الإنسان تقوم عليها ولا تتوافر
معاني الحياة الإنسانية الكريمة إلا بتوافرها وهي من تكريم الله
للإنسان .

وإن هذه الأمور الخمسة هي التي جاءت للحفاظ عليها كل الشرائع
وقامت العقوبات الحدية لحمايتها وحسد طلبها ضرورة إنسانية متفقاً عليها
بين الناس والمحافظة عليها بفرض عقوبات للاعتداء عليها يعد من الأمور
البدئية التي لا تختلف فيها العقول وتقرها جميع الأديان .

وقد خلق الله تعالى الإنسان وأودعه غريزة الجنس التي لا بد لها من متنفس
لاقتضاها مع الرادع لحفظ الأعراض والأنساب .

ولما كان ميل الذكر إلى الأنثى — يدخل في المفهوم العام للغريزة
الجنسية . لكنه في الإنسان أسمى من هذا المعنى الذي يشترك فيه كل
حيوان . فإن ميل الذكر إلى الأنثى في الإنسان لا يصدر عن الغريزة وحدها
وإنما تحركه نوازع لا يرقى إلى وصفها غير قول الخبير بخلقها

« وَمَنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا
لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً »

(٢١ الروم)

(صدق الله العظيم)

ومن ثم كانت العلاقة بينهما تقوم على أسس أخرى لها شأنها الكبير
غير الغريزة الجنسية . كالود المتبادل والرحمة الحانية والشعور المشترك
بأن كلا منهما متمم للآخر . وما يتصل بذلك من التعاون بينهما في شتى
مناحي الحياة كترية الأولاد وبناء الأسرة على أسس قومية . وربطها
بغيرها من الأمور عن طريق المصاهرة بل والمساهمة في بناء المجتمع الإنساني
بما يحقق له الخير والرخاء والحياة الطيبة .

لهذا كان لا بد من تنظيم علاقة الرجل بالمرأة على أسس تضمن لها
البقاء وتحقيق لها الطهور والنقاء ليتبنا المناخ الصحي الذي تؤدي فيه
الزوجية وظيفتها السامية وعملها الجليل .

وعلى هذا جاءت الشريعة الإسلامية الخالدة توازن بين طبيعة الإنسان
ومصلحته التي هي أيضاً مصالح المجتمع . فأوجدت السبيل لاقتضاء
الغريزة . وحفظ النسل والعرض . فشرعت الزواج نظاماً تقوم عليه علاقة
الذكر بالأنثى . وكان عقد الزواج هو الميثاق الذي يجمع بين الزوجين
وقد سماه الله تعالى ميثاقاً غليظاً في قوله جل شأنه :

« وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا »

(صدق الله العظيم)

ليحترم ويلتزم وتضمن به الحزمة والكرامة . وتحفظ به الأنساب
والأحساب ويبقى به النوع . وتطيب ظله الحياة .

فالزواج هو الطريق الشرعي للالتقاء الجنسي بين الرجل والمرأة وعلى
هذا التقت شرائع السماء واصطبغت تلك الوظيفة الجنسية في الإنسان
بطابع إنساني وروحي يسمو بها عن الحيوانية والبهيمية .

أما الزنا فهو ممارسة العلاقة الجنسية عن غير الطريق المشروع بالزواج
ويعتبر خروجاً على النظام الأساسي في بناء الأسرة وتنظيم المجتمع .

وما إن عرف الإنسان نظام الزواج حتى ارتبط ذلك بتجريم الزنا
والنظر إليه على أنه جريمة منكرة لما فيها من انحراف خطير عن السلوك
السوي في الطبيعة الإنسانية للعلاقة الجنسية يخرج بها عن إطارها الإنساني
إلى مجال الحيوانية والانهطانية .

ومن أجل ذلك حرمت الأديان كلها الزنى وأغلظت عليه العقوبة في
الدنيا والآخرة لا تنظر في ذلك إلى مقدار الفعل المرتكب أو إلى الاعتداء
على شخص المزنى بها ، إنما المنظور في عقوبتها إلى الآثار المترتبة قروية
أو بعيدة فإن شيوع هذه الفاحشة يترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة للمجتمع
لما يؤدي إليه من عدم إقدام الناس على الزواج مكتفين بتلك العلاقات

الرجل المرأة كما وردت الآيات والأحاديث في النهي عن ارتكاب الزنا لما فيه من إتهان للجسد الإنساني ولما ثبت من أثره على المجتمعات الإنسانية في المدى الطويل وتاريخ الحضارات الإنسانية خير شاهد على صدق الإسلام في نظرية وعلمه مراعيه في شريعته .

وانطلاقاً من هذه المعاني السامية وإيماناً بشريعة السماء في وقت أفلست فيه تشريعات البشر تتقدم اللجنة بمشروع هذا القانون الخاص بإقامة حد الزنا رجماً للمحصن وجلداً لغير المحصن مترسمة فيه حكم الشريعة الإسلامية العراء . متوخية قدر طاقتها ما فيه خير الأمة وإصلاح المجتمع — وجلب المصلحة له ودوره المفيدة عنه . ما كان ذلك مستطاعاً في نطاق الفقه الإسلامي الذي لم تبخل علينا ثروته الطائلة بالآراء السديدة والأقوال الصائبة الرشيدة التي كانت تواترنا من عامة مذاهب المسلمين المعتمدة سواء منها ما ذخرت به المذاهب الأربعة المشهورة الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة . . . وغيرها من مذاهب الإمامية والزيدية والظاهرية والإباضية وتوازرها كلها أقوال الجهابذة من فقهاء الصحابة والتابعين وغيرهم ممن أثروا الفقه الإسلامي واتحفوه بعلمهم الذي سيظل على مدى الدهور مورداً لكل قاصد . ومثارة لكل مسترشد .

وكان المناسبات في اختيار اللجنة للرأي الفقهي ما ترجحه من الأدلة وما يتناسب وحل هذا العصر مما يمكن أن يكون الحكم الشرعي المختار ذا أثر كبير في الإصلاح وقطع دابر الفساد ومن ثم لم تر اللجنة بأساً في الأخذ برأي فقيه معتمد في مسألة دون رأي جمهور الفقهاء طالما رأت أنه يحقق في زماننا مصلحة للمجتمع ويدبراً عنه مفسدة .

ولقد جاء المشروع محيطاً بقدر الامكان بأحكام الزنى حتى يستغنى به القضاء عن مشقة البحث وراء الحكم في مختلف الكتب الفقهية العديدة .

وجاءت مذكرته الإيضاحية في إطار هذا المفهوم شاملة في كل حكم تناولته مواد القانون لكافة ما طرح من مختلف أقوال فقهاء المذاهب وغيرهم — بقدر الاستطاعة — موضحة في أغلبها وجهة نظر كل رأى ومنتهية إلى اختيار واحد منها وبيان وجه الاختيار ولا شك أن هذا الجهد الشاق الذي بذل في إعدادها قصد به كما أسلفنا . أن يوضع فقه المادة موضع نظر من يتولون تنفيذ هذا القانون ليسهل عليهم الرجوع إلى مصادره خاصة وقد أشير في نهاية كل بحث فقهي إلى مراجعته من كتب الفقه في كل مذهب .

وبذلك تمحل الأسرة فتذهب أقوى رابطة في بناء المجتمع الفاضل . ويضيع النسل ، فإنه إما لا يكون نسل قط بين من تقع منهما هذه الجريمة وبذلك يقل تعداد الأمة . وينفي النسل شيئاً فشيئاً . وإما أن تكون هناك ثمرة لتلك العلاقة الفاجرة وبذلك ينتشر الأولاد غير الشرعيين الذين يتربون في الملاجم ولا يعرف لهم آباء . وهؤلاء ينشأون وفيهم شذوذ يجعلهم لا يألون الناس ولا يألونهم الناس ويكونون مصدر أذى مستمر تتفكك بهم عرى الجماعة وتذهب وحدتها وقوتها . . .

وانفلات الجنس هو السبب الأكبر لجميع المساوئ الخطافية التي تراها شائعة في المجتمعات اليوم دون مقالة . . .

فإن الزنى يهدم في النفس البشرية خلق الطهارة والعفة ، الذي يرتقي به الإنسان عن الحيوان . وعندئذ يسوغ للرجل أن يواقع أى أنثى ويسوغ للانثى أن يواقعها أى رجل . فإذا استمر الإنسان في هذا الوضع الاثيم لديه القيم وأصبح نداء الجنس هو المسيطر على تفكيره ونشاطه . يعمل هانت من أجله ويكافح في سبيله لايحده أى طريق يسلكه إرضاء لشهواته .

ومن أوجه قصور القوانين القائمة على وجه العموم قصر مدلول الزنا على موافقة الزوج غير زوجته . وعلى موافقة الزوجة من غير زوجها وعلقت إقامة الدعوى على شكوى يتقدم بها الزوج في حق زوجته الزانية وجعلت له حق التنازل عن الدعوى بل وعن العقوبة ذاتها . واشترطت أغلب القوانين أن يتم الزنا في فراش الزوجية ولم تعاقب تلك القوانين — على وجه العموم — على العلاقات غير المشروعة بين المتزوجين إلا في حالات محدودة كالإكراه وصغر سن المحبى عليه . . .

وكان ذلك للأسف هو الاتجاه الذي سار عليه قانون العقوبات المصري بوجه عام .

ولا يخفى ما في هذا الاتجاه من بعد عن الواقع المصري الذي ظل خلال قرون طويلة يعتنق النظرة الإسلامية الصحيحة في استنكار جريمة الزنى ومما يبين أثرها على المجتمع إذ كان اتجاه القانون المصري في ذلك خاصاً ولا ريب لفلسفة غريبة عن مصر عقيدة وثقافة ومصلحة . وهى إباحة حرية الجنس وجعلها هى الأصل دون نظر إلى سمو الفكر الإسلامى في اتجاهه إلى صيانة الجسد الإنساني وتكريمه عن أن يكون وسيلة للمتعة أو أداة للشهوة خصب ، ولذلك فقد تضافرت آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم على الدعوة إلى الزواج بما فيه من تكريم لعلاقة

وأما المسالكية :

فعرفوا الزنا بأنه وطء مكلف مسلم فرج آدمى قبلا أو دبرا باتفاق لملك له فيه باتفاق (العلماء) تعمدوا أنخرج النسيان والغلط) - (الدسوقي والشرح الكبير ٣١٣/٤ ، ٣٢٧) .

وقال ابن عرفة في تعريفه هو تغيب حشفة آدمى في فرج آخر دون شبهة عمدا (التاج والأكلیل ٢٩٠/٦) .

وعرفه ابن رشد في بداية المجتهد بأنه كل وطء وقع على غير نكاح ولا ملك صحيح ولا شبهة نكاح ولا ملك يمين (بداية المجتهد ٣٦٢/٢) .

أما الحنابلة :

فقالوا في تعريف الزنا أنه فعل الفاحشة في قبل أو دبر (الافتناع ٢٥٠/٤)

وقال الظاهرية :

الزنا وطء الرجل من لا يحل له النظر إلى مجردها وهي ليست فراشا ولا له فيها شبهة وهو عالم بالتحريم (المحلى ٢٢٩/١١) .

وعرفه الشيعة الأمامية :

بأنه إيلاج الإنسان ذكرا في فرج امرأة محرمة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة (شرائع الاسلام ٢٤٣/٢) - وفسره في الروضة البهية إيلاج الذكر البالغ في فرج امرأة بل مطلق أنثى - قبلا أو دبرا - محرمة عليه في غير عقد نكاح بينهما ولا ملك من الفاعل للقابل . ولا شبهة موجبة لاعتقاد الحل - قدر الحشفة عالما مختارا (الروضة البهية ٣٤٧/٢) .

أما الحنفية :

فالزنا عندهم في اللغة والشرع بمعنى واحد وهو وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهة وهذا هو تعريف الزنا الشرعي الأعم فإن الشرع لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد بل هو أعم . والموجب للحد بعض أنواعه فلو وطئ جارية أبيه لا يحد للزنا ولا يحد قاذفه بالزنا مع أن فعله زنا .

أما الزنا بالمعنى الأخص الموجب للحد عندهم فهو ما جاء بالتعريف الوارد بهذه المادة مضافا إليه القيود التي جرى بها نص هذه المادة من

وحرست اللجنة على أن تبسط الرأي الفقي على اختلاف القائلين به وتجههم بل وربما ما أجاب به كل على حجة الآخر في مواضع من القانون فرض الخلاف فيها وخطر الأخذ برأى منها مدى ما استحققت من عناية وإحاطة في المذكرة الإيضاحية . ونذكر من تلك المسالك على سبيل المثال - معنى الإحصان - وعقوبة الرجم ومشروعيتها - وهل يجمع بين الجلد والرجم أو بين الجلد والتغريب - وكيفية تنفيذ حد الرجم والجلد .

ولما كانت اللجنة قد نهجت في مسلكها في تحديد الحنابلة الحديثة أن تكون مما أجمع عليه الفقهاء ومن ثم لم تدخل في جريمة الزنا المعاقب عليها حدا - جريمة اللواط ولا الحبل الظاهر في المرأة من غير زوج لتحقيق الخلاف فيهما وقد رأت أن تشدد العقوبة على اللواط فشرعت له عقوبة تعزيرية بدنية بالجلد فضلا عن تغليظ العقوبة التي ينزلها فيه هذا القانون كما غلظت عقوبة الدعارة بما يتناسب والجرائم الواردة في هذا المشروع وهي جريمة الزنى هذا وإذا كان من الواضح أن الشريعة الإسلامية قد وضعت قيودا متعددة لتحقيق أركان جريمة الزنى الحديثة وشدت في الأوصاف التي تتطلب وجودها في وسائل إثباته حتى أنه لبيد أو الفرصة لا تكاد تنهيا مع ذلك لتحقيق هذه الجريمة فإن العقوبة التعزيرية التي عني المشروع بتقريرها فضلا عما هو مقرر منها فعلا بقانون مكافحة الدعارة وما زيد فيها تشديدا لكف في زجر كل من تسول نفسه انتهاك الحرمات والعدوان على الأعراض وردع من وراءهم ممن استباحوا هتك أستار الفضيلة والاستهتار بكل القيم ومقارفة الأثم عيانا جهارا ، دون اعتبار لقانون ولا وازع من دين أو ضمير .

« وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ »

(صدق الله العظيم)

(مادة ١١٦)

يقصد بالزنا كل وطء بين رجل وامرأة بالغين في غير زواج صحيح ولا شبهة زواج .

الإيضاح

اختلف الفقهاء في تعريف الزنا :

بأن الزنا إيلاج حشفة أو قدرها في فرج (قبل أو دبر) من ذكر أو أنثى (حاشية الجمل جلد ١٢٨ ، وعرفه صاحب المنهاج بأنه إيلاج الذكر بفرج محرمة لعينه خال عن الشبهة مشتمل (من المنهاج يصدر مغنى المحتاج ١٤٣/٤) .

الله عنه أحدهما أن امرأة استسقت راعيا فأبى أن يسقيها حتى تمكنه من نفسها فدرأ عمر رضى الله عنه الحد عنهما - والثاني أن امرأة سألت رجلا مالا فأبى أن يعطيها حتى تمكنه من نفسها فدرأ الحد وقال هذا مهر . ولا يجوز أن يقال إنما درأ الحد عنها لأنها كانت مضطرة تخاف الهلاك من العطش . لأن هذا المعنى لا يوجب سقوط الحد عنه . وهو غير موجود فيما إذا كانت سائلة مالا كما ذكرنا في الحدث الثاني مع أنه علل فقال إن هذا مهر . ومعنى هذا أن المهر والأجر يتقاربان قال تعالى

« فَمَا اسْتَسْقَمَ بِهِ مِنْهُنَّ فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ »

سمى المهر أجرا ولو قال أمهرتك كذا لأزنى بك لم يجب الحد فكذلك إذا قال استأجرتك . توضيحه . أن هذا الفعل ليس بزنى « وأهل اللغة لا يسمون الوطء الذى يترتب على العقد زنا . ولا يفصلون بين الزنا وغيره إلا بالعقد فكذلك لا يفصلون بين الاستئجار والنكاح لأن الفرق بينهما شرعى وأهل اللغة لا يعرفون ذلك فعرفنا أن هذا الفعل ليس بزنا لغة وذلك شبهة في المنع من وجوب الحد حقا لله تعالى .

وجاء في فتح القدير ج ٤ ص ١٤٩ (ومن شبهة العقد ما إذا استأجرها ليزنى بها ففعل لاحد عليه ويعزى . وقالها (أبو يوسف وعبد) والشافعى ومالك وأحمد يحد لأن عقد الإجارة لا يستباح به البضع فصار كما لو استأجرها للطبخ ونحوه من الأعمال ثم زنى بها فإنه يحد اتفاقا وله (لأبي حنيفة) أن المستوفى بالزنا المنفعة وهى لمعقود عليه فى الإجارة لكنه فى حكم العين فبالنظر إلى الحقيقة تكون محلا لعقد الإجارة فأورث شبهة بخلاف الاستئجار للطبخ ونحوه لأن العقد لم يضاف إلى المستوفى بالوطء . والعقد المضاف إلى محل يورث الشبهة فيه لا فى محل آخر . ثم قال والحق فى هذا كله وجوب الحد إذ المذكور معنى يعارضه كتاب الله . قال الله تعالى :

« الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ... »

فالمعنى الذى يفيد أن فعل الزنا مع قوله أزنى بك لا يجلد معه للفظه للمهر معارض له) انتهى - وجاء فى ابن عابدين ج ٣ ص ١٦١ - (ولأحد بالزنى بالمستأجرة له أى الزنا والحق وجوب الحد كالمستأجرة للخدمة - فتح - زاد فى الحاشية (أى كما هو قولهما) (أبو يوسف وعبد) - وجاء معنى المحتاج الشافعية ج ٤ ص ١٤٦ (ويعبد فى وطء مستأجرة للزنا لانتفاء المالك والعقد وعقد الإيجار باطل ولا يورث شبهة مؤثره

اشتراط البلوغ والعقل والاختيار والنطق وهى قيود خارجة عن ماهية الزنا لكنها شروط لأجراء حكم الزنا .

(ابن عابدين ١٤٥/٣ وما بعدها ، بدائع الصنائع للكاسانى ٢٣/٣ ، ٣٤ ، فتح القدير ٣٣٩/٤ - ٣١ الفتاوى الهندية ١٤٣/٣ ، شرح الدر المختار ٢/٤٧ ، ٤٨ ، ملا مسكين فى الكثر ٢٦٣ وما بعدها ، البحر الرائق ٣/٥) .

وقد اختارت اللجنة هذا التعريف للزنا فى مذهب الحنفية لدقته وشموله . ولذا كان الفقهاء متفقون على اعتبار وطء الرجل فى قتل امرأة - زنى - موجبا للحد - مع اختلافهم فيما وراء ذلك من القيود فانهم اختلفوا فى اعتبار الوطء فى غير قبل المرأة زنا ، ومن ثم رأت اللجنة أن تلزم ما اتفقوا عليه . فى حالة التحريم التزاما بما أقرته اللجنة العليا .

فلم تأخذ بقول من اعتبر من الفقهاء جريمة اللواط زنا : ولأن أهل اللغة - كما قرر الأحناف - فصلوا بين اللواط والزنا .

كما لم تشترط اللجنة قيد الاشتهاة فى المزنى بها حسبما ذهب إليه الحنفية لتعذر الوقوف على حقيقة هذا المعنى (الاشتهاة) إذ إنه أمر نسبي يختلف فيه الناس باختلاف ميولهم وأمزجتهم . وذلك أخذا بالمذاهب الفقهية الأخرى عدا مذهب الشافعية ممن لا يشترطون هذا القيد .

ورأت اللجنة أنه لا فرق بين أن يكون الزنا بأجر تستأجر له المرأة أو بغير أجر . وهو ما جرى عليه جمهور الفقهاء فى المذهب - عدا الإمام أبى حنيفة . وإجلاء لوجه الرأى فى هذه المسألة التى عمت بلواها فى زماننا نسط الآراء الفقهية وأدلتها من مراجعها فنقول .

ورد فى المسوط ج ٩ ص ٥٩ (رجل استأجر امرأة ليزنى بها فزنى بها فلا حد عليهما فى قول أبى حنيفة . وقال أبو يوسف وعبد والشافعى رحمهم الله تعالى عليهما الحد لتحقيق فعل الزنا منهما فإن الاستئجار ليس بطريق لاستباحة البضع شرعا فكان لغوا . بمنزلة ما لو استأجرها للطبخ أو الخبز ثم زنى بها . وهذا لأن محل الاستئجار منفعة لها حكم المالية . والمستوفى بالوطء فى حكم العتق وهو ليس بمال أصلا . والعقد بدون محله لا ينعقد أصلا فإذا لم ينعقد به كان هو والإذن سواء . ولو زنى بها بأذنها يلزمه الحد - لكن أبو حنيفة رحمه الله احتج بحديثين ذكرهما عمر رضى

كما لو اشترى نحرًا فشرها“ وعن أبي حنيفة أنه لاحد لأن الاجارة شبهة . وعورض بأنها لو كانت شبهة لثبت النسب ولا يثبت انفاقا) .

وجاء في المعنى لابن قدامة الحنبلي ج ١٠ ص ١٩٤ (وإذا استأجر امرأة لعمل شيء فزنى بها أو استأجرها ليزنى بها وفعل ذلك أوزنى بأمرأة ثم تزوجها أو اشتراها فعليهما الحد . وبه قال أكثر أهل العلم وقال أبو حنيفة لاحد عليهما في هذه المواضع) .

وفي حاشية الدسوقي على شرح الدردير للمالكية ج ٤ ص ٣١٣ (أو اتيان حرة أو أمة مستأجرة أجزت نفسها أو أجزها وليها أو سيدها لوطء أو غيره كخدمة فيحد واطؤها المستأجر ولا يكون الاستئجار شبهة تدرأ عنه الحد) .

ومن هذا يستبين أن من عدا الامام أبي حنيفة من فقهاء الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة يرون وجوب الحد على الزانية والزاني في حالة الاستئجار للزنا . دون اعتبار لعقد الاجارة الذي لا يكون شبهة تسقط الحد .

وقد أخذت اللجنة قول جمهور الفقهاء واعتبار الزنا بالمستأجرة لهذا الغرض موجبا للحد على الزانية والزاني ، عملا بالقول الأقوى حجة . وسدا لذرائع الفساد في هذه الجريمة التي قد يحتال على ارتكابها بمثل هذه الحيلة . ونصت المادة أنه يلزم لاعتبار الوطء من الزنا أن يكون خاليا من شبهة كوطء من تزوجها بغير شهود . ومطلقة ثلاثا في العدة وذلك لأن الحدود تدرأ بالشبهات .

هذا والأصل في درء الحد بالشبهة حديث (إدروا الحدود بالشبهات فإن كان له مخرج نخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العقوبة خير من أن يخطئ في العقوبة . والجمهور على الأخذ به ودرء الحد بالشبهة خلافا للظاهرية الذين لا يسمون بدرء الحدود بالشبهات لأنهم لا يصححون الحديث وجمهور الفقهاء يمتثلون فيما يعتبر شبهة وما لا يعتبر . وهي عند الحنفية نوهان — جاء في ابن عابدين ج ٣ ص ١٤٥ ، ١٤٦) .

الشبهة نوعان :

١ — شبهة محل ويقال لها شبهة ملك أو شبهة حكية كوطء من تزوجها بغير شهود وهي شبهة محل في ملك نكاح .

٢ — شبهة في الفعل وتسمى شبهة إشتباه كوطء معتدة الثلاث .

(واليكاز في الحظر عند التعري عن الملك وشبهته يؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (ادروا الحدود بالشبهات) ثم الشبهة وهي ما يشبه الثابت وليس بثابت . نوعان : شبهة في الفعل وتسمى شبهة إشتباه أي هي شبهة في حق من اشتبه عليه وليست بشبهة في حق من لم يشبهه عليه حتى لو قال علمت أنها تحرم على — حر — وشبهة في المل وتسمى شبهة حكية وتسمى شبهة ملك أيضا فإنها لا توجب الحد وإن قال علمت أنها حرام على .

وضرب في فتح القدير أمثلة لمواضع شبهة الفعل منها أن يطلا مطلقته ثلاثا في العدة أو بائنا على مال وكذا المختلة .

ولشبهة المحل وطء المطلقة طلاقا بائنا بالكنايات) انتهى .

فتح القدير ج ٤ ص ١٤٠ ، ١٤١ .

وقد اعتبر الامام أبو حنيفة وزفر نوعا ثالثا وهو شبهة العقد ومعناها أن شبهة العقد تكفي بذاتها لدرء الحد مادام العقد قد تم بالإيجاب والقبول ممن هو أهل له في الأصل .

وعند مالك يقام الحد مع صورة العقد مادامت الزوجة محرمة عليه . وهو عامد عالم بالتحريم . وهذا هو مذهب الشافعي والحنابلة والزيدية وكثيرين .

وحجة الجمهور أن الفعل حصل في محل مجمع على تحريمه من غير ملك ولا شبهة ملك فهو زنى . والفاعل من أهل الحد عالم بالتحريم فيلزمه كمالو لم يوجد عقد زواج ثم أن صورة المبيح تكون شبهة عند صحتها . لكن العقد هنا باطل وفعله فيه العقوبة في ذاته فلا يكون شبهة دارئة لحد الزنى .

وكما تقدم جعل المشروع شبهة دارئة للحد . واتبع رأى الجمهور في تحديد الشبهات دون رأى أبي حنيفة في اعتبار صورة العقد شبهة لأنه مادام الشخص عالم بالتحريم يعتبر زنى لاشبهة فيه . والقول بغير ذلك فيه توسع في تطبيق مبدأ درء الحد بالشبهة .

(المحلى ج ١١ ص ١٥١ ، ٣٠٥ ، السرخسي ج ٩ ص ١٥١ وما بعدها . شرح فتح القدير ج ٤ ص ١٤١ وما بعدها — الكاساني ج ٧ ص ٤٢ وما بعدها ، ص ٢٢٥ وما بعدها شرح الكنز للعيني ج ١ ص ٢٢٥ وما بعدها — اللباب للميداني ج ٢ ص ٥٩ — الجوهرة المنيرة ج ١ ص ٢٤٥ — تبين الحائق للزيلعي ج ٣ ص ١٧٩ وما بعدها — حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣١٣ وما بعدها . المدونه الكبرى ج ١٦ ص ٢ وما بعدها — واقعات المفتين ص ٩١ — بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٦٧)

وروى عبد الجبار بن وائل عن أبيه : أن امرأة استكرهت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدرا عنها الحد . رواه الأثرم قال أتى عمر باماء من اماء الامارة استكرههن غلمان الامارة ضرب الغلمان ولم يضرب الاماء . ولأن هذا شبهة تسقط الحدود تدراً بالشبهات . ولا فرق في الاكراه بين أن يكون بالاجراء وهو أن ينفذها على نفسها . وبين الاكراه بالقتل ونحوه نص عليه الامام أحمد : في راع جاءته امرأة قد عطشت فسألته أن يسقيها فقال لها أمكنيني من نفسك قال هذه مضطرة . وقدرى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن امرأة استسقت رعيًا فأبى أن يسقيها . الا أن تمكنه من نفسها ، ففعلت فرفع ذلك إلى عمر فقال : لعل ماترى فيها قال أنها مضطرة فأعطها عمر شيئاً وتركها .

أما إذا أكره الرجل فزنى فبى الخبائلة أنه يحدوبه قال ابن الحسن وأبو ثور والحنفية فيما عدا اكره السلطان الذى قال أبو حنيفة وصاحبه زفرانه يسقط الحد وأن أكرهه غيره حد استحسانا . وحجة هؤلاء أن الوطء لا يكون ألا بالاتشار والاكره بنافية فاذا وجد الانتشار اتفق الاكراه فيلزمه الحد كما لو أكره على غير الزنا فزنى .

وقال الشافعى وابن المنذر لا حد عليه لعدم الخبر ولأن الحدود تدراً بالشبهات والاكره شبهة فيمنع الحد . كما لو كانت امرأة يحققه أن الاكره إذا كان بالتخويف . أو بمنع اتفوت حياته بمنعه كان الرجل فية كالمرأة إذا لم يجب عليها الحد لم يجب عليه . وقولهم أن التخويف ينافى الانتشار لا يصح لأن التخويف بترك الفعل . والفعل لا يخاف منه فلا يمنع ذلك ويقول بن قدامة الذى أورد هذه الأقوال فى المغنى أن هذا هو أصح الأقوال إن شاء الله تعالى (المغنى لابن قدامة ج ٨/ ١٨٦ ، ١٨٧ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤/ ٢٨٣ المبسوط للسرخسى ٩/ ٥٩ ، حاشية الجمل شرح المنهج ٥/ ١٣٠ ، المختصر النافع فى فقه الأمامية ص ٢١٣ ، الروضة البهية فى فقه الظاهرية ٢/ ٣٤٩ ، وقد اختارت اللجنة القول بوجوب توفر الاختيار للزانية أو الزانى عند ارتكاب الجريمة لتوقيع العقوبة الحدية على كل منهما عملاً بمذهب الشافعية وابن المنذر فى الرجل الزانى المكروه وباتفاق العلماء فى المرأة الزانية المكروه وقدما أن الاكره شبهة والحدود تدراً بالشبهات .

ومما لا يخفى هنا أن الزانى إذا وقع منه الإكراه فإنه يقام عليه الحد لعدم وجود ما يسقطه بل أن تعديده هنا بالاكره أبرز واطهر . وذلك رغم سقوط الحد عن زنى بها التى وقع عليها الاكره . وكذلك يكون الحكم لو أكرهت المرأة رجلاً على أن يزنى بها اقيم عليها دونه لما ذكر .

واشترط النطق فى الزانية أو الزانى حتى يقام الحد بعد تحقق الشروط السابقة .

وما بعدها — ألفتى ج ١٠ ص ١٥٢ وما بعدها — البحر الزخار ج ٥ ص ١٤٣ — الماوردى ص ٢١٣ . وما بعدها) . ويكون من الزنى أيضاً ويجزى عليه حكمه لو مكنته المرأة من هذا الفعل أو مكنتها هومته بأن استلقى على ظهره فقدمت على ذكره فانهما يحدان لوجود التمكن الذى أدى إلى الزنى والوطء بادخال حشفة الرجل أو مقدارها من مقطوع الحشفة فى قبل المرأة (المراجع السابقة) .

وقد اشترط الفقهاء لاجراء حكم الزنا أن يكون كل من الزانية والزانى مكلفاً . أى بالغاً . عاقلاً لانهما مناط التكليف . والبلوغ يكون فى الذكروالأنثى أصلاً بظهور الامارات الطبيعية التى تدل عليه كظهور شعر الخلية فى الذكر والتدين فى الانثى . فاذا لم تظهر تلك الامارات الطبيعية فإن سن البلوغ يتحقق فى كل منهما بتمامه من العمر ثمانى عشرة سنة هجرية طبعاً لمذهب المالكية فى ذلك وسبق توضيح ذلك فى المسادة ٣٢ من هذا القانون فاذا لم يتوافر فى الجانى شرط البلوغ فإنه لا يعد مرتكباً للجريمة الزنى الموجبة للحد شرعاً لسقوط التكليف عنه كذلك يشترط لاجراء حكم الزنى توافر العقل فى الجانى . إذ المجنون ليس أهلاً لخطاب الشرع فيسقط عنه التكليف ولا يعتبر الجانى حينئذ زانياً يقام عليه حد الزنا شرعاً .

وذلك عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم (رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى تستيقظ وعن المعتوه حتى يفيق وعن الصبي حتى يعقل أو يحتلم) والحديث له روايات كثيرة والرواية السابقة فى جمع الزوائد . وروى فى سنن أبى داود بلفظ (رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ . وعن الميتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر) (سنن أبى داود ٤ / ١٣٩) ، ولأن العقل والبلوغ هما مناط التكليف فاذا انعدم أو انعدم أحدهما لا يجب الحد . لأن الحد عقوبة سببها الجنائية (الزنى) وفعل الصبي والمجنون لا يوصف بكونه جنائياً .

كذلك يشترط أن يكون الزانى أو الزانية مختاراً غير مسكره فان كان أحدهما مسكره سقط عنه الحد لأن الاكره يسلب الارادة والمكره لا تدخل له فيما فعل لأنه أمام من اكرهه كالأله لا ارادة له ولا اختيار . وعدل الله يقضى ألا يؤخذ الانسان بما فعل من غير ارادة كاملة . ولذا لم يؤخذ بكفره حالة اكراهه قال تعالى (الا من اكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان) والكفر أعظم الجرائم واشدها خشاً ، فاذا كان هذا شأن المكروه عليه فأولى أن يكون فى غير ذلك من الجرائم التى تسقط بالشبهة فلا يؤخذ بما ارتكب من زنا فى حالة اكراهه .

فسقوط الحد عن الزانية بالاكره متفق عليه بين عامة أهل العلم روى ذلك عن عمر والزهرى وقادة والثورى والشافعى وأصحابه . لقوله صلى الله عليه وسلم (وعفى لأمتى عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)

وقد اختلفت الفقهاء في حكم الأخرس والخرساء إذا زنى كل منهما :
جاء في ابن عابدين ١٤٥/٣ (الزانى وطء مكلف ناطق خرج وطء
الأخرس فلا حد عليه مطلقا للشبهة) وعلق عليه في الحاشية فقال
(مطلقا — أى سواء ثبت عليه باقراره بالإشارة أو بينة كما جاء في
البحر وغيره) .

وجاء في المبسوط ١٥٥/٩ وكل رجل يزنى بامرأة لا يجب عليها
الحد بشبهة مثل الخرساء التي لا تنطق فلا حد عليه لأن الشبهة تمكنت
هنا . والخرساء لو كانت تنطق ربما تدعى شبهة نكاح وقد لا تقدر على
إظهار ما في نفسها بالإشارة . وقد بينا أنها لو ادعت النكاح سقط عنها
الحد . فكذلك إذا كانت خرساء . والأصل فيه حديث عمر رضي الله عنه
(ادعوهما ما استطعتم فإن الأمام لأن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء
في العقوبة فإذا وجدتم لاسلم مخرجا فادعوا عنه) .

وجاء بصحيفة ٩٨ من المرجع السابق (ولا يؤخذ الأخرس بمحد الزنى
ولا بشيء من الحدود وإن أقر به لإشارة أو كتابة أو شهدت عليه يهود .
وعند الشافعي رحمه الله تعالى يؤخذ بذلك لأنه نفس مخاطبة فهو كالأنعمى
أو أقطع اليدين أو الرجلين . ولكننا نقول إذا أقر به بالإشارة بدل العبارة
والحد لا يقام بالبدل ولأنه لا بد من الاقرار وذلك لا يوجد في إشارة
الأخرس إنما الذى يفهم من إشارته الوطء فلو أقر الناطق بهذه العبارة
لا يلزمه الحد كذلك الأخرس . وكذلك أن كتب به لأنه الكتابة تتردد
والكتابة قائمة مقام العبارة والحد لا يقام بمثل ذلك إن شهدت الشهود
عليه بذلك لأنه لو كان ناطقا ربما يدعى شبهة تدرك الحد وليس كل ما يكون
في نفسه يقدر على إظهاره بالإشارة فلو ائقنا عليه الحد كان إقامة الحد
مع تمكن الشبهة ولا يوجد مثله في الأنعمى والأقطع لتكتمه من إظهار
دعوى الشبهة) : ٥١ .

وقال الشافعي ومالك وأحمد أبو ثور وابن المنذر يقبل اقرار الأخرس
إذا كان بإشارة معلومة أو كتابة مفهومة قياسا على قبول اقراره في غير
الحدود (اسنى المطالب ١٣١/٤ ، المغنى ١٧١/١٠ المدونة ٤٢٤/٤ ،
تبصره الأحكام ٢٥٣/٢) .

وقد أخذت اللجنة برأى الحنفية لقوة أدلتهم وبه قال الخزقي من الحنابلة
ومن ثم يشترط النطق لإقامة الحد على الزانية والزانى .

وغنى عن البيان أنه إذا لم تتوافر الشروط الواردة بهذه المادة أو بعضها
أو تخلفت عناصر جريمة الزنى مما يسقط معه الحد فإن ذلك لا يمنع من النظر
في تعزيز الجاني أن رأت المحكمة وجهها لذلك وثبت لديها ما يستوجب
التعزيز طبقا لأحكام هذا القانون .

ولم تشترط اللجنة الاسلام في الزانى اخذا بمذاهب الامامين الشافعي
وأحمد والظاهرية .

فلقد اختلف الفقهاء في حكم الزنى من غير المسلمين . فذهب المالكية
ومعظم الحنفية وهو قول الجمهور إلى اشتراط الاسلام — وإنه شرط
للاحصان الموجب للرجم . وخالفهما الامامان الشافعي وأحمد فلم
يشترط ذلك ودليهما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال رجم
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا أسلم يريد ما عز بن مالك .
ورجلا من اليهود وامرأته (يريد الجهنمية) رواه مسلم وقصة اليهوديين في
الصحيحين من حديث ابن عمر — وفي الحديث دليل على إقامة الحد على
الكافر والزنى — واجاب من اشتراط الاسلام بأن رجم اليهوديين كان
بحكم التوراة لا بحكم الاسلام — وتام ذلك في كتب الحديث والفقهاء
والقصة تحتل الأمرين — والقول الأول باشتراط الاسلام بنى على عدم
صحة شهادة أهل الذمة بعضهم عن بعض — والقول الثاني بعدم اشتراط
الاسلام في الزانى مبنى على جواز ذلك وفيه خلاف معروف (سبل السلام
للحافظ المسقلاني جزء ٤ ص ١٦ ، ١٧) — ولابن حزم في المحلى حديث
شقيق ناقش فيه دليل المالكية والحنفية وقرر أن تعاقبهم في الاستدلال
آية :

(فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ)

غير مجد لأن الآية عامة لا خاصة وهم قد خصوا فاجبوا على أهل الذمة
حدود السرقة والقتل والحاربة واسقطوا عنهم حدى الزنا والخمر
فقط وهذا تحكم لم يوجبه القرآن ولا السنة ولا الإجماع رغم أن الآية قد
نسخت لقوله تعالى :

(وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)

وإن قيل إن في السرقة والقتل ظلم مسلم ولا يقرون على ظلم مسلم ولا ذمى قيل
إن في الزنى كذلك ظلما لمسلم أو ذمى إذا كان الزنى في امرأة مسلمة
أو ذمية لا يقرون عليه بحال والتخصيص بلا دليل .

والآية فيها الحكم بينهم وليس الحكم عليهم كما في الحد هنا . إلى آخر ما
ناقش به الأدلة منتها إلى تأييد حجة القائلين بعدم اشتراط الاسلام في
الزانى ووجوب إقامة الحد على غير المسلمين في الزنى (المحلى ج ١١
ص ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠) (والمراجع السابقة في باب الزنى) .

واختارت اللجنة العمل بالقول الثانى وهو رأى الجمهور والشافعي
وأحمد القائل بعدم اشتراط الإسلام في الزانى لقوة أدلتهم وحتى لا يكون
في إعفاء غير المسلم من هذا الحد عند مقارفة هذه الجريمة وأخذ المسلم
بالحكم مقارفة غير مقبولة ولا مستساغة . وحتى لا يكون في ذلك مجال
لتفشى الجريمة في غير المسلمين وهم يخاطبون المسلمين في مجتمع إسلامي
ارتضى حكم الله وسار على منهج الدين الحنيف مع أن الزنى محرم في كل
الشرائع السماوية .

وغنى عن البيان أن الأخرس إذا زنى لا يقيم عليه الحد لوجود الشبهة الدارئة له كما سبق توضيحه عند الكلام عن شروط النطق في الجاني كما يشترط في المقر بالزنى أن يكون مختاراً فيصدر إقراره عن طوعية لا إكراه فيه فلو ضرب ليقرب بالزنى لم يجب عليه الحد . ولم يثبت عليه الزنى . روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال (ليس الرجل بأمين على نفسه إذا جوعته أو ضربته أو أوثقته) رواه سعيد . ولأن الإقرار إنما يثبت به المقر به لوجود الداعي إلى الصدق . وانتفاء التهمة عنه . فإن العاقل لا يتهم بقصد الإضرار بنفسه . ومع الإكراه يغلب على الظن أنه قصد بإقراره دفع ضرر الإكراه فانتفى ظن الصدق عنه فلم يقبل . ولا يعرف عن أهل العلم خلاف في ذلك (المغنى ١٠/١٧٢) .

واختلف في تعدد الإقرار فذهب الشافعية والمالكية والحسن البصري وأبو بكر ومحمد والثوري وداود وأصحابه إلى أنه يكفي الإقرار بالزنى ولو مرة واحدة واحتجوا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث العسيف (الأنجير) (واغد بالنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) ولم يقل أربع مرات . ولأن الغامدية لم تقر أربع مرات — وأما رده صلى الله عليه وسلم لمسأله أربع مرات فلأنه شك في أمره ولذلك قال له (أهلك جنون) .

وذهب الحنفية وسائر الكوفيين وأئمة المعتزلة والحنابلة وابن أبي ليلى وإسحق بن راهويه إلى اشتراط الإقرار بالزنى أربع مرات في مجالس المقر الأربعة محتجين بحديث ماعز . فقد جاء في الصحيحين عن أبي هريرة قال أتى رجل من المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد قال يا رسول الله إنى زينت فأعرض عنه . فتنحى تلقاء وجهه فقال يا رسول الله إنى زينت . فأعرض عنه حتى بين ذلك أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال — أهلك جنون : قال لا . قال هل أحصيت قال نعم ، فقال صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجموه . فرجمناه بالمصلى فلما أذلقته الحجارة هرب فادركناه بالحرة فرجمناه . وقالوا هذا دليل على أن الإقرار بالزنى يشترط أن يكون أربع مرات .

وقد اختلفت اللجنة الرأى الأول لقوة حجته ولأن هذا هو المناسب لهذا الزمان الذى عمت فيه البلوى وانتشر الفساد ومن ثم لمزم العمل على تفسير إجراءات الإثبات لهذه الجريمة الكبرى حرصاً على الأنساب وصيانة الأعراض ، وتطهيراً للجمع من هذا الوباء .

ومن أجل هذا رأت اللجنة ألا تأخذ بقول من ذهب إلى أنه يندب للقاضى تلقين المقر بالزنى بما يدرأ الحد عنه . مما قد يغرى كثيرين من مقترفي هذه الجريمة إلى النكول وطمس معالم الجريمة . فتتواتر المصاحبة من شرعية الحد . وتعم المفسدة . وتحقيق مصالح العباد ودفع الأذى

(إثبات الزنى)

(مادة ١١٧)

إثبات جريمة الزنا المعاقب عليها حداً يكون في مجلس القضاء بإحدى الوسيلتين الآتيتين :

الأولى : إقرار الجاني ولو مرة واحدة . إذا لم يكذبه شريكه في الفعل ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلًا مختاراً وقت الإقرار غير متهم في إقراره وأن يكون إقراره صريحاً واضحاً منصفاً على ارتكاب الجريمة بشرطها ، ويقبل الرجوع عن الإقرار .

الثانية : شهادة أربعة رجال غير الزوج يشهدون مجتمعين أو متفرقين بلفظ الزنى ومعاينة واقعة . ويشترط في الشاهد أن يكون — عند تحمل الشهادة وعند أدائها — بالغاً ، عاقلًا ، عدلاً مختاراً غير متهم في شهادته مبصراً ، قادراً على التعبير .

ويقتض في الشاهد العدالة ما لم يعم الدليل على غير ذلك .

وعلى المحكمة أن تسأل المقر بعد الإقرار أو الشاهد بعد أداء الشهادة عن ماهية الزنا ، وكيفيته وزمان ومكان وقوعه . وبيان الزانى والزانية .

الإيضاح

يكون إثبات الزنا أمام مجلس القضاء حتى يبنى عليه الفصل في الجريمة ويتصل به القضاء ويثبت الزنى بوسيلة من وسيلتين أحصر فيهما شرعاً .

الأولى : الإقرار :

وحتى يكون الإقرار وسيلة لإثبات جريمة الزنى على المقر يلزم توافر الشروط الآتية :

(١) أن يكون المقر مكلفاً أى بالغاً عاقلًا إذ أن إقرار الصبي والمجنون غير معتبر لأن كلا منهما ليس أهلاً للتكليف .

(٢) أن يكون الإقرار بصريح لفظ الزنى حتى لا يحتمل غير المواقفة الحرام جاء في المبسوط ج ٩ ص ٨٥ (وإن شهد الشهود على رجل فقالوا نشهد أنه وطئ هذه المرأة ولم يقولوا زنى بها فشهادتهم باطلة لأن سبب الحد الزنا ولا يثبت بهذا اللفظ فالوطء قد يكون حراماً وقد يكون — ألا يشبهه وغير شبهة والزنى نوع مخصوص من الوطء وباللفظ العام لا يثبت ما هو خاص . وكذلك لو شهدوا أنه جامعها أو باضعها ولا حد على الشهود لتكامل عددهم ولأنهم ما صرحوا بنسبته إلى الزنا ، ولذلك لما أقر ماعز بن مالك أمام الرسول صلى الله عليه وسلم بالزنا أربع مرات والرسول يعرض عنه فيها قال له بعد الراجحة (الآن شهدت على نفسك أربعاً فيمن قال بفلاته — قال لعلك قبلتها أو لمستها بشهوة لعلك باشرتها) فأبى إلا أن يقر بصريح الزنى (المبسوط ج ٩ ص ٩٢) .

فمنهم في ترك مندوب وهو التلقين خير من مصلحة أدنى يرجى تحققها من فعل هذا المندوب في زمان تغيرت فيه النفوس وبعدت عن الروح الإسلامية (فتح القدير ١١٧/٤ - ١٢٠) .

كذلك يشترط في الاقرار بالزنى الا يكذب المقر شريكه في الفعل فلو كذبه في اقراره بأنه زنى بها . أو كذبه في اقرارها بأنه زنى بها . فلاحد على المقر . عملا في ذلك بمذهب الإمام أبي حنيفة . ومجته في هذا الرأي اننا صدقناها في انكارها فصار محكوما بكذبه وكذلك العكس وهو ما أخذت به اللجنة .

وذلك خلافا للشافعي الذي يرى إقامة الحد عليه دونها وهو قول ابن أبي ليلى (فتح القدير ١٢٠/٤ ، ابن عابدين ١٤٨/٣) وغنى عن البيان أن سقوط الحد عن المقر هنا لا يمنع من تعزيره بما يراه الإمام محققا للمصلحة ودائرا للمفسدة .

كذلك يشترط ألا يكون المقر متها في اقراره كما لو أقر بالزنى فظهور أنه محبوب أو ظهر أن من أقر بزناه بها رتقاء وأخبرت النساء بذلك قبل إقامة الحد عليه فلا حد عليه لسقوطه بالشبهة (ابن عابدين ١٤٨/٣ ، المغني ٩٦٨/١) .

الثانية : البينة :

ويقصد بها الاثبات بشهادة الشهود .

وقد اتفق الفقهاء جميعا على أن نصاب الشهادة في الزنى أربعة رجال ولا تقبل شهادة أقل من أربعة وقالوا إن اشتراط الأربعة فيه تحقيق لمعنى الستر المندوب اليه هنا إذ أن الشيء كلما كثرت شروطه قل وجوده فإن وجوده إذا توقف على أربعة ليس كوجوده إذا توقف على اثنين فيتحقق بذلك الاندراء .

وأما أن الستر هنا مندوب اليه فلقوله صلى الله عليه وسلم (من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه) وقوله (من رأى عورة فسترها كان كمن أحيا موءودة) .

ولما كان الستر مندوبا اليه كانت الشهادة بالزنى خلاف الأولى التي مرجعها إلى كراهة التنزيه . وهذا يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتد الزنى ولم يتهتك به .

أما إذا وصل الحال إلى إشاعته والتهتك به بل بعضهم ربما يفتخر به فيجب كون الشهادة به أولى من تركها لأن مقصود الشارع إخلاء الأرض من المعاصي والفواحش (فتح ١١٥/٤ ، ابن عابدين ١٤٨/٣)

كما يشترط أن يكون الأربعة شهداء من الرجال فلا تغنى في الزنى شهادة النساء منها تناهى عددهن ولو مع غيرهن من الرجال إذا لم يكتمل عدد الرجال أربعة وذلك باتفاق الفقهاء لقوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) ولقوله تعالى (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) ولحديث الزهري مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفين من بعده الا شهادة للنساء في الحدود والقصاص) . ونص على ألا يكون الزوج من الشهداء الأربعة على زنى زوجته وهو رأى جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة خلافا لرأى الإمام أبي حنيفة الذي أجاز شهادته لأنه غير متهم في شهادته حينئذ فالتهمة ما يوجب جلب نفع للشاهد في حين أن الزوج بشهادته يجلب على نفسه العار وخلو الفراش من زوجته التي كانت ترعاه خاصة إذا كان له منها أولاد صغار يحتاجونها للعناية (شرح فتح القدير ج ٤ ص ١١٤) .

وحجة الجمهور أن الله تعالى يقول (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) فشرط الله على الزوج القاذف أن يأتي بأربعة شهداء سواء وإلا حد للذنب فخرج أن يكون أحد الشهود كما أنه يدعواه أن الزوجة زانية يكون متهم بعداوتة فلا تقبل شهادته عليها (القرطبي ج ١٢ ص ١٨٩ المدونة ص ٢٠٨) وقد جاء بها (أرأيت إن شهد على المرأة أربعة بالزنا أحدهم زوجها قال مالك - بضرب الثلاثة ويلاعن الزوج - قالت - ليس الزوج شاهدا - قال - الزوج عند مالك قاذف) المذهب ص ١٧٦ ، كشاف القناع (ويرى ابن حزم الظاهري أنه إذا جاء الزوج قاذفا كان عليه البينة أربعة شهود سواء والا حد أو يلاعن لكن إذا جاء شاهدا . فإن كان عدلا ومعه ثلاثة عدول فهي شهادة تامة وعلى المتهمود عليها حد الزنى كاملا - وإن كان الزوج غير عادل أو لم يتم ثلاثة عدول سواء إن كان عدلا فلا حد على المتهمود عليها وليس المتهمود قذفة فلا حد عليهم ولا حد على الزوج ولا لعان لأنه ليس قاذفا (الحلى ج ١١ ص ٣١٧ و٣١٨) . وقد اختارت اللجنة رأى الجمهور الفقهاء لرجحان أدلتهم فاشتطت في المادة ألا يكون الزوج من بين شهداء الزنى على زوجته . ولا بد أن يشهد كل واحد من الأربعة بواقعة الزنى بلفظ صريح فيه لا يحتمل غيره ولا يغنى عن ذلك أن شهد بالوطء أو الجماع وذلك لأن لفظ الزنا هو الدال على فعل الحرام دون اللفظين الآخرين ولا غيرهما . فلو شهدوا بأنه وطئها وطأ محرما لا يثبت إلا إذا قال وطأ هو الزنى (ابن عابدين ١٤٧/٣ ، تنوير الابصار ص ١٠٠ شرح الدرا بتار ٤٨/٢ سبل السلام ٩/٤ شرح الكنتز ٢٦٣ المبسوط ج ٩ ص ٨٥) .

كذلك شرط أن تنصب شهادتهم على واقعة الزنا بأركانها عن معينة لا نقلا عن قول حتى لقد قرر بعض فقهاء الحنفية أن على الشاهد أن يقول رأيت بطؤها في فرجها كالميل في المكحلة . وقال

الجنة قول الآخرين . هذا ويشترط في الشاهد أن يكون وقت تحمل الشهادة ووقت أدائها مكافأ أي عاقلا بالغاً . لأن العقل والبلوغ مناط التكليف . فلا تقبل شهادة الصبيان والمجانين لأن الشهادة من باب الولاية . والعصبى والمجنون لا ولاية لكل منهما عن نفسه فلا ولاية له على غيره بالأولى .

كما يشترط أن يكون الشاهد مبصراً ليتيسر له معاينة واقعة الزنا المشهود عليها . ويمكن تمييز الأشخاص المشهود عليهم وأن يكون الشاهد أيضاً قادراً على التعبير باللفظ حتى يؤدي الشهادة بلسانه . ويوجب على أسئلة المحكمة وما يوجه إليه من أسئلة أثناء المناقشة إجابة صريحة لا تحتمل الشك . خاصة وقد اشترط في الحائى أن يكن ناطقاً . فلم يكن مستساعاً أن تقبل شهادة الآخرس ضده ولو بالشكبة لم فيها من شبهة تدرك الحد عن الحائى .

كما اشترط الفقهاء في الشاهد أيضاً أن يكون عدلاً وهو شرط متفق عليه بينهم لكنهم اختلفوا فيما تحقق به عدالة الشاهد ، فذهب الحنفية إلى أنه يكفي في تحقيق العدالة في الشاهد أن يكون محتجباً للكبائر غير مدبر على الصغائر (ملامسكين عن كثر الدقائق ص ٣٧٨) . ومشله ما ذهب إليه الشافعية فقد جاء في حاشية الجمل على شرح المنهج ٣٧٨/٥ ، ٣٧٩ (والمعدل يحقق بأن لم يأت كبيرة كقتل وزنا وقتل وشهادة زور ولم يصّر على صغيرة أو أصر عليها وغلبت طاعته) — وقيل بل يفترض في الشاهد العدالة ما لم يقم الدليل على غير ذلك وإلى هذا القول الأخير ذهب أبو حنيفة وأهل الظاهر وذلك استناداً إلى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدوداً في قذف) شرح فتح القدير ١١٦/٤ والبدائع ٢٧٠/٦ ، المبسوط ٢٨/٩ ، المحلى ٣٩٣/٩ .

وقد آثرت اللجنة الأخذ بهذا الرأي الأخير دون الرأي الأول الذي يراه المالكية والحنابلة أيضاً . والذي يلزم القاضي بالتحري عن عدالة الشهود ولو لم يجرحهم الخصوم . ووضعوا لتحقيق من عدالة الشهود إجراءات يصعب في هذا الزمان القيام بها . ويطول أمد الوقوف على نتيجتها .

ولذلك رأت اللجنة أن تأخذ برأى أبي حنيفة والظاهرية ليتيسر الفصل في هذه الجنائيات دون تعقيد . فاعتبرت العدالة أصلاً في الشاهد إلا إذا جرحه المشهود عليه بظن مقبول فإن المحكمة حينئذ ترد شهادته ولا تحكم بمقتضاها وهذا الرأي أخذت اللجنة العليا في القوانين الأخرى الصادرة منها كالسرقة والحراية والقذف .

واتفق الفقهاء على أن القاضي يسأل المقر بالزنا بعد إقراره ، وكذلك الشهود بعد أداء شهادتهم . احتيالا لدرك الحد — عن ماهية الزنا أى عن

بعضهم إن هذا زيادة بيان احتيالا لدركه وبغنى عنه بيان ماهية الزنا عند سؤال القاضي للشاهد عنها بعد أداء الشهادة (ابن عابدين ١٤/٣) فإذا لم يشهدوا بلفظ الزنا أو شهدوا به لكن لم يشهدوا برؤية واقعة الزنا كاملة . أو شهدوا بها نقلاً عن قول آخر لم يجب الحد لعدم استيفاء أركان الشهادة .

وتقبل شهادة شهود الزنا الأربعة كيفما اتفق مجتبعين أو متفرقين وذلك لإطلاق الآية في قوله تعالى (ولم يأوا بأربعة شهداء) وظاهره أنه إذا أتى بهم مجتبعين أو متفرقين في مجلس واحد أولاً فهو آت بأربعة شهداء بمقتضى النص واشترط اجتماعهم في مجلس واحد بحيث لو جاءوا متفرقين ترد شهادتهم أمر زائد على النص ولا اشعار به في الآية .

وبهذا الرأي قال مالك والشافعية وأيدوا قولهما بالقياس على الشهادة في سائر الأحكام . بل قالوا إن تفريقهم أولى لأنه أبعد عن التهمة والتواطؤ وأيضاً فليس من الممكن أن يشهدوا جميعاً في وقت واحد . فلا بد أن يسمع القاضي شهادتهم واحداً بعد الآخر وكذلك إذا اجتمعوا عند بابة ثم دخلوا عليه واحداً بعد آخر . أما الإمام أبو حنيفة فقال إنهم إذا جاءوا متفرقين لم يسقط الحد عن القاذف وعلى الشهود حد القذف وحجته أن الشاهد الواحد لما شهد وحده صار قاذفاً ولم يأت بأربعة شهداء فوجب عليه حد القذف وخروج عن كونه شاهداً ولا عبرة بتسميته شاهداً إذا فقد المسمى فلا خلاص من هذا الإشكال إلا باشتراط الاجتماع (فتح القدير ٦١٣/٤ وما بعدهما تبين الحقائق ١٦٣/٣ وما بعدها ، ابن عابدين ١٤٧/٣ ، معنى المحتاج ١٤٨/٤ ، الخوضي ٧٧/٨ ، شرح الدردير ٣١٨/٤)

وقد اختلفت اللجنة الأخذ برأى المالكية والشافعية لقوة أدلتهم وموافقتها لحقول . ولما يبدو في أدلة الحنفية من اعانة للقاذف بالزنا إذا أراد إثبات واقعته . ولأن سماع شهادة الأربعة دفعة واحدة غير ممكن .

وتجدر الإشارة إلى أقوال الفقهاء في مجال عدم اتئال نصاب بينة الزنا وهو أربعة رجال بأن كانوا ثلاثة فأقل أو رجع أحدهم عن الشهادة أو لم تصح شهادته أو امتنع أحد الشهود عن أداء الشهادة وأداها الآخرون فبلى مذهب الظاهرية وغير المشهور من مذهب الشافعية وأحمد وقول أبي ثور إن ذلك لا يعد بالدسبة لمن أدى الشهادة قذفاً خلافاً للحنفية والمالكية ومشهور مذهب الشافعية وأحمد — وما قال به الشيعة الأمامية من أن شهادتهم تعتبر قذفاً لمن رعى بالزنى — ويعدون من أجله — حد القذف (المحلى ٢٦١/١١ المغنى ١٧٦/١٠ المذهب ٣٥٠/٢ فتح القدير ١٧٠/٤ نهاية المحتاج ١٣٦/٧ رحمة الأمة ٣٧٥ ، كشاف القناع ٦٠/٤ شرائع الإسلام ٥٤٤/٢ ، بداية المجتهد ٣٦٦/٢ ولكل من الفريقين دليله في موضعه مما لا حاجة هنا إلى إيراده غير أن لأصحاب الرأي الأول حججهم القوية التي ترجع في رأي

ذاته وهو الإيلاج. لأن الشاهد عساه يظن أن مماسه الفرجين حرام أو أن كل وطء محرم - زنا يستوجب الحد. فيشهد بالزنا. وكذلك المقر وكل منها يجهل الحكم الشرعي .

ويسأل عن كيفية الزنا لجواز كون الزاني مكرها فلا يحد .
ويسأل عن مكان وقوعه لجواز أن يكون قد وقع في دار الحرب فلا يقام عليه الحد .

ويسأل عن زمان وقوعه لجواز أن يكون ذلك في زمن صباه فلا يحد .

ويسأل الرجل عن المزني بها لجواز أن تكون ممن لا يحد بوطئها .

وتسأل المرأة عن زني بها لجواز أن يكون صبيا أو مجنوناً فلا يحد عند الحنفية . (تبين الحقائق ٣/١٦٥ ، ابن عابد بن ٣/١٤٧ الباب في شرح الكتاب ص ٢٩٤ ، تنوير الأبصار ص ١٠٠ ، مفتي المحتاج ٤/١٤٩ ، ١٥٠ ، الخرشى ٨/٨٠ ، شرح الدردير ٤/٣١٩ ، المفتي ١٠/١٧٥ - ١٧٨ شرح الأزهري ٤/٣٣٧ ، ٣٣٨) .

وصف جريمة الزنا وإجراءات الدعوى

(مادة ١١٨)

إذا رأت النيابة العامة بعد انتهاء التحقيق توافر أركان الجريمة ودليها الشرعي أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أمراً بإحالتها إلى محكمة الجنايات مباشرة .

الإيضاح

حرمت الأديان جميعها الزنا وغلظت عقوبته في الدنيا والآخرة . بل ونهجت كثير من الشرائع الوضعية إلى تحريم هذا الإثم الكبير . أما الإسلام فقد وقف من جريمة الزنا موقفاً حاسماً . وجعلها من أبشع الجرائم . وأشدّها نكراً ، وأكثرها مآعند الله فعبر عنها بالفاحشة فقال تعالى (واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكم) بل نهى عن الاقتراب منها في قوله تعالى (ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً) .

ومن أجل ذلك حرمت الشريعة الإسلامية الزنا . وجعلت العقوبة عليه أقصى العقوبات . حتى تكون رادعة عن ارتكاب هذه الجريمة التي تكون أفحش جنائية على النسل وضياع الأنساب واختلاطها ، ولحوق العار بالمزني بها وبأهلها بل هي جريمة الجرائم وعنوان الفساد وسبب لأغلب جرائم القتل والأمراض الخطيرة وهدام لكيان الأسرة .

ومن ثم نص في المادة على اعتبار الزنا جنائية حتى يعامل المتهم فيها معاملة المتهم في جنابة وحتى يكون في عرضها على المستوى القضائي الذي تتكون منه محاكم الجنايات أمام مستشارين ذوي خبرة في العمل القضائي

أكبر الضمانات لإزالة هذه العقوبة القاسية على من يستحقها وتمحيصاً للعدالة وكفالة لحق المتهم واطمئناناً للدود عن حق الله الذي هو حق المجتمع .

ولما كان حد الزنا حقاً خالصاً لله تعالى مثله مثل حد الشرب أو حد السرقة أو الحُرابة . وكان المقصود الأسمى للشرع هو حماية المجتمع الإسلامي من الجرائم التي تهدد كيانه وتآوض أركانه . فإن عبء الادعاء بجناية هذا الحد والأخذ بتلايين الجاني وتقديمه لعدالة القضاء حتى يستوفي منه الحد . يقع على كاهل المسلمين جميعاً . ولكل منهم أن يباشر هذا الحق حسبة لله تعالى . ويمثلهم في ذلك ولي الأمر .

وإذا كانت النيابة العامة وفقاً للنظام القضائي المعمول به حالياً تتولى عن عامه المسلمين هذا الحق بحكم وظائف أعضائها المستمدة من سلطة ولي الأمر وسلطتها في مباشرة هذا الحق . ومن ثم فإن الإدعاء بجناية الزنا وما يتبع ذلك من القبض على الجاني وإجراءات التحقيق وتقديم الجاني إلى القضاء تتولاه النيابة العامة بواسطة أعضائها . ضبطاً لهذا الدعوى الحسبية وتنظيماً لإجراءاتها التي رأت من المصلحة أن يتولاها متخصصون في العمل القضائي في نطاق النظام المرسوم في هذا القانون وفي قانون الإجراءات الجنائية .

كما نصت المادة على أن النيابة العامة يجب عليها بعد إتمام تحقيق حادثه الزنا أن تحيل الأوراق إلى محكمة الجنايات مباشرة - لتتولى محاكمة الجاني تقصيراً لا مد التقاضي وحتى يكون في سرعة الفصل في مثل هذه القضايا التي تروع الناس في أعراضهم وأنسابهم ردعاً للعتدين وزجراً لأنما لهم تأكيدهم لهذه الجناية من خطر على المجتمع وضماناً لأن تأخذ العدالة بعجزها للدود عن حق الله . ويؤاخذ من تركبوا هذه الفاحشة بالجزاء الذي فرضه عليهم أو ينكشف للعامة طهارة الأعراض مما يكون قد علق بها من إشاعات نتيجة هذا الإدعاء إذا ما ثبتت براءة المتهم .

وغنى عن البيان أن النيابة العامة تأمر باتخاذ كافة الإجراءات الاحتياطية التي منها القبض على المتهم وحسبه لمصلحة التحقيق وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية . وإنما كان حبس المتهم في هذه الحالة جوازياً لأنه قد تسترّح النيابة من التحقيقات أنه برىء مما نسب إليه ومثله لا يجوز حبسه اتفاقاً لما فيه من عقوبة على ذنب لم يرتكبه - ومما يجدر ذكره أن نوضح هنا حكم الشريعة الإسلامية في حبس المتهم فقد ورد أن المتهم في دعوى الجنابة والأفعال المحرمة . أما أن يكون بريئاً ليس من أهل تلك التهمة أو فاجراً من أهلها . أو مجهول الحال لا يعرف الوالي ، الحاكم حاله ولحبس المتهم حتى يفصل في أمره حكمه في الشريعة الإسلامية وأشار ابن القيم إلى حكم الأصناف الثلاثة السابقة بما موجهه :

١ - إن كان المتهم بريئاً لم تجز عقوبته إتصافاً . وحسبه عقوبة له واختلفوا في عقوبة من اتهمه (المدعى) على قولين أحدهما أنه يعاقب

مادة (١١٩)

الزانية والزاني طبقا لأحكام هذا القانون يعاقب كل منهما حدا إن كان غير محصن بجلده مائة جلدة .

فإذا وقع الزنا بغير الرضا أو بالقوة أو التهديد يعاقب الجاني — فضلا عن العقوبة الحدية المبينة بالفقرة الأولى — بالعقوبة المقررة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٢٩ من هذا القانون حسب الأحوال .

وفي حالة الإحصان تكون العقوبة الحدية الرجم حتى الموت .

و يقصد بالإحصان حصول جماع في زواج صحيح قائم وقت ارتكاب الجريمة .

ويعاقب على الشروع في هذه الجريمة بالعقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أي قانون آخر .

الإيضاح

بينت هذه المادة عقوبة الزنا الحدية بنوعها جلدا ورجما ، والعقوبة تعزيرية على ما قد يصاحب ارتكاب هذه الجريمة من إكراه . وعلى الشروع فيها دون إتمامها .

وفي هذا المقام يجدر أن نشير هنا قبل تناول أقوال الفقهاء في هذه العقوبة بالتفصيل إلى تدرج التشريع الإسلامي في هذا الحد . فلقد كان حد الزنا في أول الإسلام ماقضه الله في سورة النساء في قوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا . واللذان يأتياها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنها إن الله كان توابا رحيم) فكانت عقوبة الرجل الزاني التعيير والابذاء بالقول ، وعقوبة المرأة الزانية الحبس حتى يتوفاها الله . فلما نزلت آية سورة النور بقوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) نسخت الحكم الوارد في آية سورة النساء .

أخرج مسلم وأبو داود والترمذي عن عباد بن الصامت رضي الله عنه قال — كان نبي الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل عليه كرب لذلك وتريد وجهه فانزل الله تعالى عليه ذات يوم فلقى كذلك فلما سرى عنه قال (خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا . البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة . والثيب بالثيب جلد مائة والرجم) . وأخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال بأن آية النور نسخت ما جاء في آية النساء .

صيانة لتسلط أهل الشر والعدوان على أعراض البراءة . وقال مالك واشتهب لا عقوبة على المدعى إلا أن يقصد اذية المدعى عليه .

٢ — وإن كان المتهم مجهول الحال لا يعرف بيز ولا فجور . فهذا يحبس حتى يتكشف حالة عد عامة علماء الإسلام . والمنصوص عليه عند أكثر الأئمة أنه يحبس القاضي والوالي : هكذا نص مالك وأصحابه وهو منصوص الإمام أحمد ومحققى أصحابه . وذكره أصحاب أبي حنيفة وقال الإمام أحمد قد حبس النبي صلى الله عليه وسلم في تهمة . قال أحمد وذلك حتى يتبين للحاكم أمره وفي جامع الحلال عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة يوما وليلة والأصول المتفق عليها بين الأئمة توافق ذلك .

ثم الحاكم يكون مشغولا عن تعجيل الفصل وقد يكون عنده حكومات سابقة ؛ فيكون المطلوب محبوسا معوقا من حين طلب إلى أن يفصل بينه وبين خصمه . وهذا حبس بدون تهمة . ففي التهمة أولى .

٣ — وإن كان المتهم معروفا بالفجور كالسرقة والقتل ونحوهما فإذا جاز حبس المجهول فحبس هذا أولى قال ابن تيمية وما علمت أحدا من أئمة المسلمين يقول إن المدعى عليه في جميع هذه الدعاوى يحلف ويرسل بالحبس ولا غيره فليس هذا على إطلاقه مذهب لأحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من الأئمة هذا والحبس الشرعي ليس هو الحبس في مكان ضيق بل هو هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه ولو في بيت أو مسجد أو ملازمة خصمه له ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وسلم أسيرا روى أبو داود وابن ماجه عن الهرماس ابن حبيب عن أبيه قال : أثبت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي فقال لي أزمه . ثم قال يا أخا بني تميم ما تريد أن تفعل بأسرك .

وهذا كان هو الحبس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر رضي الله عنه ولم يكن له حبس معد لخصوم . ولكن لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمكة دارا من صفوان بن أمية بأربعة آلاف وجعلها مسجنا يحبس فيها (الطرق الحكيمة لابن القيم الجوزية ص ١٠٠ وما بعدها مطبعة المؤيد سنة ١٣١٧ هـ) .

وقد رأت اللجنة الأخذ برأى الإمام ابن القيم الجوزية لقوة حجته وموافقته لزماننا . ومن ثم رأت ترك الأمر للنياية في أمر حبس المتهم بناء على ما يستعين لها من حالة أثناء التحقيق حتى إذا اتضح لها براءته أطلقت سراحه وإلا أمرت بحبسه احتياطيا حتى تنتهى التحقيقات ويعرض بعد ذلك على القضاء الذي له أيضا هذا الحق حتى يفصل في أمره نهائيا في نطاق قانون الإجراءات الجنائية . وهو لا يتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الصدد .

وظاهر قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) إن أولياء الأمر من الحكام مكلفون أن يجلدوا من زنا من ذكر أو أنثى مائة جلدة سواء المحصن منهم وغير المحصن لكن السنة القطعية

فرقت في الحد بين المحصن وغير المحصن .

واجب الصحابة رضوان الله عليهم ومن تقدم من السلف . وعلماء الأمة وأئمة المسلمين على أن من زنا وهو محصن فإنه يرمم حتى يموت ويرى بعض المبتدعة من الخوارج أنه لعقوبة على الزاني محصنا كان أو غير محصن سوى الجلد لأنها هي العقوبة التي وردت في القرآن الكريم ويقولون ما كان القرآن ليحمل الرجم لو أراد الله ذلك . ومن أجل ذلك رأوا أن الرجم غير مشروع وأنه لا فرق في الحد بالجلد بين المحصن (المتزوج) وغير المحصن ، والقائلون بأن الرجم مشروع اختلفوا فيه أهو تمام ما على المحصن من العذاب . أم هو والجلد قبله حد المحصن ؟ فإلى الأول ذهب جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار . وإلى الثاني ذهب على رضي الله عنه واسحق وأهل الظاهر وهو رواية عن أحمد رحمه الله - فعلى رأى الجمهور يكون المراد بالزاني والزانية في الآية الكريمة البكرين وتكون الآية مخصوصة بالسنة القطعية أو بالآية المنسوخة التلاوة (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما) وعلى رأى أهل الظاهر تكون الآية باقية على عمومها ويكون الرجم حكما زائدا في حق المحصن ثبت بالسنة وللتعرف على رأى الأصح اقتضى الأمر أن تستعرض اللجنة جميع الفريقين ورد كل منهما على الآخر مما سيأتى بالتفصيل فيما بعد .

كما أن عموم قوله تعالى (الزانية والزاني) الآية يشمل المسلم وغير المسلم غير أن الحربى لما لم يلتزم أحكامنا ولم تنله يدنا كان خارجا من هذا الحكم وبقي العموم فيمن عداه من المسلمين وأهل الذمة وهذا قال جمهور الفقهاء وروى عن مالك رحمه الله أن الذمى لا يجلد إذا زنا . قيل وهو مبنى على أن غير المسلمين ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة .

وظاهر الآية (الزانية والزاني) أيضا أن الحد بالجلد مائة هو تمام حد البكر فإن قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) قصد به بيان حكم الزنا ، فكأن الجلد مائة تمام حكمه لأن السكوت في مقام البيان يفيد الحصر فيفهم منه أن حكم الزانية والزاني ليس إلا الجلد فمن زاد على الجلد تغريب عام عمل بالسنة وجعلها حكما على ظاهر الكتاب . وقد تمسك أبو حنيفة رضي الله عنه بظاهر الآية فلم يجعل التغريب من الحد في شيء إنما هو مفوض إلى رأى الإمام ، وحكمه في ذلك حكم سائر التعزيرات . وذهب الأئمة مالك والشافعى وأحمد والثوري والحسن بن صالح إلى أن التغريب من تمام الحد على تفصيل في ذلك يعرف في كتب الفروع .

وبعد فقد استبان أن في كل من حدى الزنا للمحصن وغير المحصن أقوالا هي :

حد غير المحصن :

١ - يرى الحنفية أن حد الزانية أو الزاني غير المحصنين جلد مائة لا غير وليس للتغريب من الحد في شيء .

٢ - ويرى غير الحنفية من الأئمة أن حد كل منهما جلد مائة وتغريب عام .

حد المحصن :

١ - يرى الخوارج أن حد المحصن ذكر أو أنثى كان أو أنثى إذا زنى جلد مائة فقط وأن الرجم غير مشروع .

٢ - ويرى أهل الظاهر أن حد المحصن الجلد والرجم وهو قول اسحق وأحمد في إحدى الروايات عنه .

٣ - ويرى سائر الأئمة أن حده الرجم فقط .

وفى إيجاز يقتضيه المقام نعرض لكل رأى ودليله . ورد المخالفين له وبيان ما اختارته اللجنة في هذا المشروع وسندها في هذا الاختيار فنقول وبالله التوفيق .

(أولا) حد غير المحصن :

وقد منا أن حد غير المحصن إذا زنا عند الإمام أبى حنيفة وأصحابه جلد مائة فقط ذكر أو أنثى ويرون أن التغريب غير واجب في الذكر والأنثى وحكى ذلك عن القاسمية وحماد والهادبة إذ لم يذكر في آية النور (الزانية والزاني) سوى الجلد فقط - والتغريب زيادة على النص وأقوله صلى الله عليه وسلم (إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ولم يذكر التغريب وحكى عن الخلفاء الأربعة الراشدين وزيد بن علي والصادق وابن أبي ليلى والثوري ومالك والشافعى وأحمد واسحق والإمام يحيى وأحمد قول الناصر أن حد الزاني غير المحصن جلد مائة وتغريب عام ، وقد أدعى محمد بن نصر في كتاب الإجماع الاتفاق على نفي الزاني البكر إلا عن الكوفيين واحتجوا بأحاديث كثيرة ذكرها التغريب مثل حديث المسيب الذي أقيم فيه صلى الله عليه وسلم أنه يقضى بكتاب الله تعالى ثم قال إن عليه جلد مائة وتغريب عام وهو المبين لكتاب الله تعالى وخطب عمر بذلك على رؤوس المنابر وعمل به الخلفاء ولم ينكره أحد فكان إجماعا - وحديث أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفى عام وإقامة الحد عليه وحديث عبادة بن الصامت المشهور (خذوا عنى خذوا عنى) الحديث

وقد جاءت الفقرة الثانية من المادة مسيرة لهذا الزأى فأضافت إلى العقوبة الحدية عقوبة أخرى تعزيرية — إذا صاحب ارتكاب جريمة الزنا الحدية المعاقب عليها بالجلد استعمال الإكراه بأن وقعت جريمة الزنا بغير الرضا أو بالقوة أو التهديد من الجاني للمجنى عليه . فإن الجاني حينئذ يكون قد ارتكب فوق الجريمة الحدية وهي الزنا جريمة أخرى وهي الإكراه الذي أعدم إرادة المجنى عليه فهو مستحق إذن للعقوبة التعزيرية التي يراها الحاكم رادعة له وزاجرة لأمثاله شرعا وقانونا . ومن ثم رأت اللجنة تطبيق العقوبة التعزيرية الواردة في هذا المادة .

فإذا أضيفت عقوبة تعزيرية من التي وضعت بإحدى هاتين الفقرتين إلى عقوبة الزنا الحدية كانت عقوبة زاجرة رادعة . تكفي لردع الجاني الذي طغى في حياته وارتكب أكثر من جريمة الزنا حتى يتميز عن غيره ممن لم يرتكب مع جريمة الزنا جناية بالإكراه .

ولقد ورد أن عمر رضى الله عنه زاد في حد الشرب أسواط على جماعة شربوا الخمر وتناولوا شربها فأساءوا التأويل ، بخلدهم حد الشرب وزادهم أسواط لسوء التأويل حيث ادعوا أن الله تعالى يقول (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا) وظنوا أن ذلك يبيح لهم شرب الخمر فأفهمهم الصحابة أن الآية تحرمها والله تعالى يقول (إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات) .

والواقعات في زيادة عقوبة تعزيرية على العقوبة الحدية إذا رأى الحاكم مصلحة في ذلك كثيرة .

كما نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه من شرع في جريمة الزنا ولم يرتكبها يستحق عقوبة تعزيرية على ما يكون قد ارتكب من معصية كونه جريمة أخرى وفقا لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر حتى لا يفلت منهك الأعراس من نيل جزائه إخلاء للأرض من الفساد وحماية لأعراس الناس من الإتهاك .

ثانيا حد الرجم للمحصن

قدمنا أن حد الزنا للمحصن ذكرنا كان أو أنثى في رأى سائر الأنظمة الرجم حتى الموت وأن بعض أهل الظاهر وهو قول لإسحق وأحمد في إحدى الروايات عنه أنه يجلد مائة جلدة ثم يرحم . وأن بعض الحوارج يرون أن حده الجلد فقط وأنكروا مشروعية الرجم . ولخطورة هذا الموضوع

والمعتمد في مذهب الإمام مالك تغريب الرجل دون المرأة لأنها عورة وهو مروى عن علي رضى الله عنه وبه قال الأوزاعي — ويرى غيره من الشافعية ومن يؤيدهم أنه لا فرة، في التغريب بين الذكر والأنثى ويغربان عن بلدهما لمسافة أقلها يوم وليلة والحنابلة يرون تغريب الأنثى مع محرم وجوباً إن تيسر فيخرج معها حتى يسكنها ثم إن شاء رجع إذا أمن عليها فإن أبى الخروج معها نفيت وحدها (الزيلعي ج ٣ ص ١٦٩ الدر المختار بهامش ابن عابدين ١٤/٤ نهاية محتاج ص ٤٠٩ ، المغنى ص ١٦٦ معين الأحكام ص ١٨٢ حاشية الدسوقي ٣١٠/٤ ، ٣٢٠ ، المحلى ٢٢١/١١ البحر الزخار ١٤٧/٥ ، ١٤٨ ، المساردي ص ٢١٢ الاقناع ٢٥١/٤ ، ٢٥٢ شرح الأزهار ٣٤١/٤ ، ٣٤٢ الروض النضر ٢٠٨/٤ ، ٢٠٩ ، الروضة البهية ٣٥٧/٢ .

هذا وقد اختارت اللجنة الأخذ برأى الحنفية ومن شايعهم القائلين بأن حد الزانى والزانية غير المحصنين جلد مائة فقط وهو مانص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة وأما التغريب والحبس فأمرهما إلى الحاكم إن شاء قضى به تعزيراً واحداً وهذا من باب السياسة ، وإذا كان ذلك فيحسن بيان معنى التغريب والتغريب يصدق بما يطلق عليه اسم الغربة شرعا بإخراج الزانى من المحل الذى لا يصدق عليه اسم الغربة فيه قيل وأقله مسافة قصر — وقيل هو حبس سنة — والتغريب المذكور في الأحاديث شرعا هو إخراج الزانى عن موضع إقامته بحيث يعد غربياً ، والمحبوس في وطنه ليس كذلك وهذا المعنى هو المعروف عند الصحابة الذين هم أعرف بمقصد الشارع . فقد غرب عمر من المدينة إلى الشام وغرب عثمان إلى مصر وغرب ابن عمر أمته إلى فدك (نيل الأوطار ج ٧ ص ٧٦٠٧٥) . ورأت اللجنة أن في إباحة التغريب كعقوبة مع عقوبة الجلد حدا للزانى غير المحصن يتيح الفرصة أمام المحكمة لتشديد العقوبة على المستهترين بالأعراض ، والمتهمين للمحرمات — المجاهرين بفسقهم فهؤلاء في حاجة إلى أن تنزل بهم حداً عقوبة الحد عقوبة تعزيرية ترددهم . ورأت اللجنة أن في لتغريب إذا اختارته المحكمة عقوبة له فوق حد الجلد ما يحقق هدف التثريب الإسلامي من الزجر وتنقية المجتمع من مثل هذا الشر المستطير . ولأرب أن المحكمة سوف يستبين لها بجلاء أثناء نظر الجناية نوازغ الشر وكوامن الفساد في نفس الجاني الذى تراه مستأهلاً لإزالة عقوبة التغريب مع حد الجلد وتفريق بينه وبين مرتكب هذه الفاحشة نتيجة إغراء الشيطان — مما أضله عن سواء السبيل مع الأخذ في تفسير التغريب بالحبس إذ إن النفي من الأوطان لا يعرف في زماننا ولا نقره القوانين الدولية حتى يتيسر تنفيذه على أن يترك للمحكمة أمر التعزير بالحبس عاماً واحداً .

وما جرى بشأنه من مناقشات وأقوال قديما وحديثا فإنه يحسن استعراض المذاهب الفقهية فيه وتفنيدها وبيان وجه الحق فيها فنقول وبالله التوفيق .

قلنا إن أئمة المسلمين والصحابة رضوان الله عليهم ومن تقدم من السلف أجمعوا على أن من زنا ، وهو محصن من ذكر أو أنثى فإنه يرمم حتى الموت ، والرمم للزاني المحصن ثابت بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله رواه جمع كبير من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعلي وجابر وأبو سعيد الخدري وغيرهم . ومضى عليه الصحابة ومن تقدم من السلف وعلماء الأمة وأئمة المسلمين ولم يخالف في ذلك سوى طائفة من الخوارج الذين يرون أن حد الزنا الجلد مائة . للمحصن وغير المحصن على السواء .

وتلك أقوال فقهاء المذاهب وأدلتهم .

مذهب الحنفية

يرى علماء المذهب الحنفي أن الرجم للمحصن الزاني ثابت . وقد ورد ذلك في جميع كتبهم .

من ذلك ماورد في المبسوط للإمام السرخسي المتوفى سنة ٤٨٣ هـ ج ٩ ص ٣٦ طبعة سنة ١٣٢٤ هـ بمطبعة السعادة بالقاهرة ونصه (ثم حد الزنا نوعان رجم في المحصن وجلد في حق غير المحصن . وقد كان الحكم في الابتداء الحبس في البيوت والتعير والأذى باللسان كما قال الله تعالى : (فأمسكوهن في البيوت) . وقال (فأذوهما) . ثم انتسخ ذلك بحديث عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا . البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة) . وقد كان هذا قبل نزول سورة النور بدليل قوله خذوا عني ولو كان بعدا لقال خذوا عن الله تعالى . ثم انتسخ ذلك بقوله تعالى (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) واستقر الحكم على الجلد في حق غير المحصن والرجم في حق المحصن .

فأما الجلد فهو متفق عليه بين العلماء . وأما الرجم فهو حد مشروع في حق المحصن ثابت بالسنة إلا على قول الخوارج فإنهم ينكرون الرجم لأنهم لا يقبلون الأخبار إذا لم تكن في حد التواتر .

والدليل على أن الرجم حد في حق المحصن أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا بعد ما سأل عن إحصائه ورجم الغامدية . وحديث العسيف حيث قال : واغد يا نديس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها . دليل على ذلك . وقال عمر رضي الله عنه على المنبر . وإن مما أنزل في القرآن الكريم (إن الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة وسياتي قوم ينكرون ذلك ولولا أن الناس يقولون زاد عمر في كتاب الله لكتبته على حاشية المصحف) . انتهى .

وجاء في كتاب ابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ ٣٦٥ ص ١٤٩ في باب الزنا "ويرجم محصن في فضاء حتى يموت" ومثله في الدر المختار ج ٤ ص ١٥ ومثله في كتاب اللباب في شرح الكتاب للبيداني على كتاب القدوري ص ٢٩٥ وفي كتاب ملاسكين شرح كنز الدقائق ص ٢٦٤ وفي كتاب شرح الدر المختار ص ٤٩٠ . وفي كتاب تنوير الأبصار وجامع البحار ص ١٠٠ وفي كتاب الهداية شرح بداية المبتدئ ج ٢ ص ٨٢ المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٦ هـ - جاء ما يأتي : (وإذا وجب الحد وكان الزاني محصنا رجمه بالحجارة حتى يموت لأنه عليه السلام رجم ماعزا وقد أحصن وقال في الحديث المعروف (وزنا بعد إحصان) وعلى هذا إجماع الصحابة) انتهى .

وفي غيرهما من الكتب الحنفية مثل تبين الحقائق ج ٣ ص ١٦٧ وجاء في فتح القدير ج ٤ ص ١٢١ الطبعة الأولى الأميرية سنة ١٣١٦ هـ وإذا وجب الحد وكان الزاني محصنا رجمه بالحجارة حتى يموت) - وعلق عليه بقوله - عليه إجماع الصحابة ومن تقدم من علماء المسلمين . وانكار الخوارج الرجم باطل لأنهم أنكروا حجية إجماع الصحابة .

أما أصل الرجم فلا شك فيه . ولقد كوشف بهم عمر رضي الله عنه وكاشف بهم حيث قال خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ألا وإن الرجم حق على من زنا وقد أحصن إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف ... رواه البخاري .

وفي الحديث المعروف أي المشهور المروي من حديث عثمان وعائشة وأبي هريرة وابن مسعود . ففي الصحيحين عن حديث ابن مسعود (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ، الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة) انتهى .

وإذا كان الفقيه الكبير العلامة الحنفي الكمال بن الهمام . قد رد حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي وردت به آية (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما) لأنه غير مقطوع بشبوت هذه الآية فقد ذهب إلى القول بالرجم في حق المحصن الزاني أخذا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي نسخت الحكم العام الوارد في آية سورة النور (الزانية والزاني) هذا هو رأي فقهاء الحنفية في رجم الزاني المحصن ومشروعيته بلا خلاف بينهم في ذلك .

مذهب الشافعية

وكذلك يرى الرجم حدا للمحصن الزاني . علماء مذهب الشافعية .

من ذلك ما جاء في كتاب شرح المنهج للشيخ زكريا الأنصاري شيخ الإسلام في كتاب الزنا قوله (والحد للمحصن رجلا كان أو امرأة رجم حتى

والغامدية واليهوديين والهندانية التي جلدوا على رضى الله عنه يوم الخميس ورجعها يوم الجمعة - وحديث عبادة بن الصامت (خذوا عني) وحديث العسيف والمرأة الأزدية من قبيلة عامر وجاء في حاشية الخرشى المتوفى سنة ١٠١١ هـ على مختصر خليل ج ٨ ص ٨١ (يرمي المكلف الحر المسلم إن أصاب بعدن بشكاح لازم صحيح والمعنى أن المكلف الحر المسلم إذا عقد عقدا صحيحا لازما ووطيء وطأ مباحا بانتشار من غير منكرة بين الزوجين ثم زنى بعد ذلك فإنه يرمي لأنه صار محصنا) .

مذهب الحنابلة

وذلك رأى الحنابلة أيضا فقد جاء في كتاب المغنى لابن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠ هـ ج ٨ ص ١٥٧ ١٥٨ طبعة دار المنار سنة ١٣٦٢ هـ ما يأتي (الكلام في هذه المسألة في فصول ثلاثة أحدها - في وجوب الرجم على الزاني المحصن رجلا كان أو امرأة وهو قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار في جميع الأعصار ولا نعلم فيه مخالفا إلا الخوارج فإنهم قالوا الجلد للبكر والثيب لقوله تعالى (الزانية والزاني ...) الآية وقالوا لا يجوز ترك كتاب الله الثابت بطريق القطع واليقين لاخبار أحاد يجوز الكذب فيها ولأن هذا يفضي إلى نسخ الكتاب بالسنة وهو غير جائز .

يموت لأمره صلى الله عليه وسلم به في أخبار مسلم وغيره نعم لا رجم على الموطوء في دبره بل حده كحد البكر وإن أحسن .) جاء في حاشية الجمل على هذا الشرح . ما يأتي (فائدة - من ألطف ما وقع أن سيدنا عمرو ابن ميمون من رواة الحديث رأى في الجاهلية قرودة زنت فاجتمع عليها القروء ورجعوها حتى ماتت (همداني) انتهى (حاشية الجمل على شرح المنهج ج ٥ ص ١٣١ طبعة المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٥ هـ) .

وجاء في كتاب الأم للإمام الشافعي رحمه الله المتوفى سنة ٢٠٤ هـ - ج ٧ ص ٢٦١ طبعة مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٩٦١ م ما يأتي (قال الشافعي رحمه الله رجم صلى الله عليه وسلم محصنين يهوديين زنيا ورجم عمر محصنة وجلد عليه السلام بكرا وغربه عاما وبذلك أقول فإذا أصاب الحر أو أصيبت الحرة بعد البلوغ بشكاح صحيح فقد أحصنا فن زنى منهما فخذ الرجم حتى يموت) انتهى .

وفي كتاب مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٤٦ ما يأتي (وحد الزاني المحصن من رجل أو امرأة الرجم حتى يموت بإجماع وتضافر الأخبار كرجم ماعز والغامدية) انتهى وفي كتاب نهاية المحتاج شرح المنهاج للإمام شمس الدين الأنصارى الرملى المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ طبعة الحلبي سنة ١٣٥٧ هـ ج ٧ ص ٤٠٣ ما يأتي (وحد المحصن رجلا أو امرأة الرجم إلى موته بإجماع ولأنه عليه الصدة والسلام رجم ماعرا والغامدية) .

مذهب المالكية

كما هو أيضا رأى علماء مذهب المالكية إذ يرون الرجم حدا للمحصن الزاني فقد ورد في الجزء الرابع من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة الدردير ص ٢٧٨ طبعة المطبعة الخيرية بالقاهرة سنة ١٣٢٦ هـ في باب الزنا ما يأتي . (يرمي المكلف الحر المسلم إن أصاب بعد الأوصاف المذكورة والأولى بعدها بشكاح لازم) .

وجاء بصفحة ٢٩٧ من هذا الشرح قوله (ولا يغني جلد عن رجم) انتهى .

وجاء في كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام العلامة ابن رشد ج ٢ ص ٣٦٠ طبع بمطبعة صبيح ما يأتي (والحدود الإسلامية ثلاثة رجم وجلد وتغريب أما الثيب الاحرار المحصنون فإن المسامين اجمعوا على أن حدهم الرجم إلا فرقة من أهل الأهواء فإنهم رأوا أن حد كل زان الجلد وإنما صار الجمهور للرجم لثبوت أحاديث الرجم فخصصوا الكتاب بالسنة أعنى قوله تعالى (الزانية والزاني) الآية واختلفوا في موضعين . أحدهما هل يجلدون مع الرجم أم لا . والموضع الثاني في شروط الإحصان) ثم أورد في سبيل تحقيق حكم هذين الموضعين أحاديث الرجم كلها (ماعز

واستطرد ابن قدامة يقول (ولنا . أى الحنابلة . إنه قد ثبت الرجم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله في أخبار تشبه المتواتر وأجمع عليه أصحاب رسول الله على ما سنذكره في أثناء الباب في مواضع إن شاء الله وقد أنزل الله تعالى في كتابه وإنما نسخ رسمه دون حكمة (ثم روى خطبة عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن نزول آية (الشيخ والشيخة) . وقال ابن قدامة إن هذا الخبر متفق عليه - ثم قال ثم لو قلنا أن الثيب لا يجلد لكان هذا تخصيصا للآية العامة وهذا سائغ غير خلاف فإن عمومات القرآن في الإثبات كلها مخصصة وقولهم إن هذا نسخ ليس بصحيح وإنما هو تخصيص . ثم لو كان نسخا لكان نسخا بالآية التي ذكرها عمر رضى الله عنه . وقد روينا أن رسل الخوارج جاءوا عمر بن عبد العزيز رحمه الله فكان من جملة ما عابوا عليه الرجم وقالوا ليس في كتاب الله إلا الجلد وقالوا . الحائض أوجبت عليها قضاء الصوم دون الصلاة . والصلاة أوكد - فقال لهم عمر وأتم لا تأخذون إلا بما جاء في كتاب الله ؟ قالوا نعم قال عن عدد الصلوات المفروضة وعدد أركانها وركعاتها ومواقبتها أين تجدونه في كتاب الله تعالى ، واخبروني عما تجب الزكاة فيه ومقاديرها ونصبتها ، فقالوا أنظرونا . فرجعوا يومهم ذاك فلم يجدوا شيئا مما سألهم عنه في القرآن . فقالوا لم نجد في القرآن . فقال فكيف ذهبتم إليه ، فقالوا لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وفعله المسامدون بعده فقال لهم فكذلك

مذهب الشيعة الزيدية

وهؤلاء يرون كذلك رجم المحصن الزاني .

جاء في كتاب الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير للصفاني ج ٤ ص ١٩٩ وما بعدها سرد فيها تفاصيل حد الزنا وذكر الرجم حدا للزاني المحصن رجلاً أو امرأة (بعد جلده جلد البكر) حتى يموت .

كما جاء ذلك بكتاب شرح الأزهار ج ٤ طبعة سنة ١٣٥٨ هـ ص ٣٤٤ ما يأتي (فتى كان الزاني جامعاً لشروط الاحصان رجم المكلف بعد الجلد — أى فحده أن يرجم بعد أن يجلد البكر ، حتى يموت ، هذا مذهبنا) انتهى .

وجاء في كتاب نيل الأوطار للأمام العلامة الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ ج ٧ ص ٧٦ وما بعده من كتاب الحدود طبعة الحلبي سنة ١٣٤٧ هـ ما يأتي بعد استعراض أحاديث الرجم (أ) الرجم فهو جمع عليه وحكى في البحر عن الخوارج أنه غير واجب . وكذلك حكاه عنهم أيضاً ابن العربي وحكاها أيضاً عن بعض المعتزلة كالنظام وأصحابه . ولا سند لهم إلا أنه لم يذكر في القرآن وهذا باطل فإنه ثبت بالسنة المتواترة المجمع عليها . وأيضاً هو ثابت بنص القرآن لحديث عمر عند الجماعة أنه قال كان مما أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم آية فقرأناها ووعيناها ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده ونسخ التلاوة لا يستلزم نسخ الحكم — ثم تحدث عن موضوع الجمع بين الجلد والرجم . . . إلى أن قال — وهذا أمير المؤمنين على ابن أبي طالب رضي الله عنه يقول بعد موته صلى الله عليه وسلم بعدد من السنين . لما جمع لتلك المرأة (يريد شراحة) بين الرجم والجلد . جلدها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يحفى على مثله الناسخ وعلى من يحضرته من الصحابة الأكابر) انتهى .

مذهب الإباضية

وهؤلاء يرون كذلك الرجم حدا للزاني المحصن .

وأورد ذلك في كتبهم من ذلك ما ورد في كتاب شرح النيل في باب الزنا بالجزء السابع ص ٦٤١ وما بعدها .

وأورد دليلاً على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه (لا يحل قتل مسلم إلا في إحدى ثلاث خصال) عد منها (زان محصن فيرجم) .

الرجم وقضاء الصوم فإن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ورجم خلفاؤه بعده والمسلمون . وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء الصوم دون الصلاة وفعل ذلك نساؤه ونساء أصحابه (انتهى) .

وجاء في كتاب الاقناع للقدسى المتوفى سنة ٩٦٨ هـ ج ٤ ، ص ٢٥٠ طبعة المكتبة التجارية الكبرى ما يأتي (إذا زنا محصن وجب رجمه بالحجارة وغيره حتى يموت . وينقى الوجه ولا يجلد قبله ولا ينفى) انتهى .

مذهب الظاهرية

ويرى الظاهرية هذا الرأي أيضاً وهو رجم الزاني المحصن .

فقد جاء في كتاب المحلى لابن حزم الاندلسي الظاهري المتوفى سنة ٥٠٦ هـ ج ١١ ص ٢٨٢ مطبعة الإمام بمصر تحت عنوان (حد الحر والحرمة المحصنين) ما يأتي (مسألة قال أبو محمد رحمه الله قالت طائفة : الحر والحرمة إذا زنيا وهما محصنان فإنهما يرحمان حتى يموتا . وقالت طائفة يجلدان مائة ثم يرحمان حتى يموتا .

فأما الازارقة فليسوا من فرق الإسلام لأنهم هم الذين أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم بأنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فإنهم قالوا لا رجم أصلاً وإنما هو الجلد فقط) انتهى .

وجاء بالصحيفة ٢٧١ من المرجع السابق (ثم اتفقوا كلهم — يقصد الناس — حاش من لا يعتد به بلا خلاف وليسوا هم عندنا من المسلمين فقالوا أن على الحر والحرمة إذا زنيا وهما محصنان الرجم حتى يموتا) ١ هـ .

مذهب الشيعة الإمامية

ويرجم الزاني المحصن أيضاً قال الشيعة الإمامية .

وجاء ذلك بكتاب الروضة البهية للشيعة للسعيد زين الدين الجعفي العامل ج ٢ ص ٣٤٩ وما بعدها ذكر فيه أحكام الزنا وحد الزاني ومنه الرجم للمحصن .

وجاء بكتاب المختصر النافع في فقه الإمامية للإمام المحقق أبي القاسم نجم الدين الحلي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ في باب الزنا ص ٢١٥ طبعة وزارة الأوقاف سنة ١٣٧٦ هـ ما يأتي (ويجب الرجم على المحصن إذا زنا ببالغة عاقله ، ويجمع للشيخ والشيخة بين الجلد والرجم إجماعاً وفي الشباب روايتان أشبههما الجمع) .

وعن الثاني - بأن الأحكام كانت تنزل بحسب تجديد المصالح
لفعل المصلحة التي اقتضت الرجم حدث بعد نزول هذه الآية وكفى
بالسنة بياناً وتفصيلاً .

وعن الثالث - بأن تخصيص عموم القرآن بنحو الواحد عندنا جائز
لأن اللفظ العام في القرآن . وإن كان قطعياً في منتهى ظننا في دلالة فأمكن
تخصيصه بالدليل المظنون . وعلى فرض التسليم بأن الخبر الواحد
لا يخص القرآن فلا نسلم أن الرجم ثبت بطريق الأحاد بل هو ثابت
بالتواتر رواه أبو بكر وعمر وعلى رضي الله عنهم وجابر وأبو سعيد الخدري
وبريدة الأسلمي وزيد بن خالد في آخرين من الصحابة رضوان الله عليهم
فهو على الأقل متواتر المعنى كشجاعة على وجود حاتم . والآحاد إنما هي
في تفاصيل صورته وخصوصياته والخوارج كسائر المسلمين يوجبون العمل
بالتواتر معنى كالتواتر لفظاً إلا أن انحرافهم عن الصحابة وتركهم التردد
إلى علماء المسلمين والرواة منهم أوقعهم في جهالات كثيرة . وقدعنا أنهم
طابوا على عمر بن عبد العزيز القول بالرجم وقالوا ليس في كتاب الله
فألزمهم بأعداد الركعات ومقادير الزكاة فقالوا ذلك من فعله صلى الله عليه
وسلم وفعل المسلمين فقال وهذا أيضاً كذلك . وكان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ألهم أمر هؤلاء الخوارج في خطبته المشهورة فقد روى
عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر رضي الله عنه يخطب ويقول (إن الله
بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل
عليه آية الرجم فقرأناها ووعيناه ورجم رسول الله ورجمنا بعده وأخشي
أن طال بالناس زمن أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله تعالى
فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله تعالى في كتابه .

فإن الرجم في كتاب الله حق على من زنا إذا أحصن من الرجال
أو النساء قامت البيئة أو كان حمل أو اعتراف . والله لولا أن يقول
الناس زاد في كتاب الله تعالى لكتبتهما - أخرجه الستة - وروى
الزهري بإسناده عن ابن عباس أن عمر قال قد خشيت أن يطول
بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله تعالى فيضلوا
بترك فريضة أنزلها الله تعالى وقد قرأنا (الشيخ والشيخة إذا زينا
فأرجموهما البتة) فرجم النبي صلى الله عليه وسلم ورجما بعده .

ثبوت الرجم بالسنة القطعية :

هذا وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعزاً والغامدية أخرج
أبو داود عن يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه قال كان ماعزاً بن مالك في
حجر أبي - فأصاب جارية من الحى فقال له أبى - أنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك قال فأتاه فقال
يا رسول الله أنى زنت فأقم على كتاب الله فأعرض عنه فعاد حتى قالها
أربع مرات - فقال عليه الصلاة والسلام إنك قد قلتها أربع مرات -

وبعد فهذه أقوال الفقهاء من مختلف المذاهب المعتمدة الذين يزعمون
أن الحد للزاني المحصن ذكر أو أنثى هو الرجم بل منهم من زاد
على الرجم الجلد أيضاً .

وقد اتفقت كلمتهم من لدن عصر النبوة والخلفاء الراشدين ومن
بعدهم على هذا الرأي وجرى تنفيذ هذا الحد على هذا الوجه طالما كانت
حدود الله موضعاً للتنفيذ .

رأى الخوارج

أما الذين خالفوا هذا الرأي فهم بعض المبتدعة من الخوارج ممن
يعرفون بالأزارقة . وهؤلاء كما قال عنهم الإمام ابن حزم في المحلى
ليسوا من فرق الاسلام لأنهم هم الذين قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم عنهم بأنهم يرمقون من الدين كما يرمق السهم من الرمية .
وهؤلاء يقولون بأن الرجم غير مشروع وأن عقوبة الزاني محصناً
كان أو غير محصن من ذكر أو أنثى هي الجلد مائة جلدة مستدلون
على ذلك بما يأتي :

أدلة الخوارج على أن الرجم غير مشروع :

- أن الآية (فإذا أحصن فإن اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على
المحصنات من العذاب) جعل الله فيها حد الإماء نصف حد المحصنات
من الجرائم . والرجم لا ينتصف فلا يصح أن يكون حداً للمحصنات
من الجرائم .

- أطلب الله تعالى في تفصيل أحكام الزنا بما لم يطنب في
غيرها والرجم أقصى العقوبات وأشدّها فلو كان مشروعاً لكان
أولى بالذكر .

- إن قوله تعالى (الزانية والزاني) الآية يقتضى بعمومه وجوب
الجلد لكل الزناة وإيجابه على بعضهم تخصيص عموم القرآن
بخبر الواحد وهو غير جائز في مذهبهم إلا إذا بلغ الخبر على
حد التواتر .

الرد على أدلة الخوارج

وأجاب الجمهور عن الأول بأن المراد من المحصنات في قوله تعالى
(فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) الحرائر وهن
نوعان ثيبات وأبكارا وحد النوعين على التوزيع الرجم وجلد مائة .
ولما كان الرجم لا ينتصف كان العذاب مخصوصاً بغير الرجم بالدليل
العقلى وكان الرجم غير مشروع في حق الأزقاء .

وفي ذلك دليل على الرجم ثابت بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله بالخبر المتواتر الذي رواه جمع كبير من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعلى وجابر وأبو سعيد الخدري وغيرهم رضوان الله عليهم فهو على الأقل كما قدمنا متواتر المعنى ومثله يخصص عموم القرآن الكريم في قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وهذا الحكم وإن كان عاما في المحصن وغير المحصن فقد خص بالسنة القطعية بالرجم للمحصن ومضى عليه الصحابة ومن تقدم من السلف وعلماء الأمة وأئمة المسلمين (المبسوط ٣٦/٩ - ٣٧ الزيلعي ١٦٧/٣ الأوطار ٩٧/٧ - ٩٨ المغني ٣/٩ فتح البادي شرح البغاري ١٢٧/١٥ ، المحلى ٢٣٤/١١) .

ولا يضعف من رأى جمهور الفقهاء في القول بالرجم ما يرد في بعض الأحاديث الواردة فيه من تناقض لأنهم أوضحوا وجه التوفيق بينها بما يرفع هذا اللبس .

مثال ذلك رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم لماعز دون أن يجلدته وما فعله على كرم الله وجهه من جلد شراحة المهمدانية يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقوله جوابا لمن سأل في بيان السبب - جلدتها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقد قال الفقهاء لعله جلدتها قبل أن يتبين له أنها عصية فلما ثبت ذلك رجمها - وكان الجلد وهو ثابت بكتاب الله بقوله تعالى (الزانية والزاني) الآية قد وقع يوم الخميس فإن الرجم وهو ثابت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله قد وقع يوم الجمعة . وهكذا يستبين عدم التناقض بين فعل على كرم الله وجهه وأحاديث الرجم كعقوبة للزاني المحصن لا جلد معها . أحاديث الرجم صحيحة لا مطعن فيها .

ويرى الإمام الزيلعي كذلك مثل غيره من فقهاء الحنفية رجم الزاني المحصن .

ومما هو جدير بالذكر أن اللجنة قد اختارت الرجم عملا بالنسبة المطهرة الناتجة المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي أن لم تكن متواترة لفظا فقد تواترت بالمعنى ومثلها وإن كانت أخبار آحاد يعمل بها عدد عامة الفقهاء بل وعند الخوارج أيضا . فصح أن يقيد بها مطلق ما جاء في الكتاب الكريم في آية سورة النور من عموم جلد الزانية والزاني محصنين أو غير محصنين وتخصيص الجلد لغير المحصن . وتقرير الرجم للمحصنين الزناة .

اختارت اللجنة هذا السلوك في الاستدلال مؤثرة له دون الاعتماد على آية الرجم التي وردت في خطبة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي (الشيخ والشيخة إذا زينا فأرجوهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم) مجنبا لكثير من الأقاويل التي أثرت حولها . واكتفاء بالسنة المتواترة دليلا صحيحا مستقيما على مشروعية الرجم .

فيمعن ؟ قال : بفلانة - قال - هل ضامعتها ؟ قال نعم - قال هم باشرت ؟ قال نعم - قال هل جامعتهما ؟ قال نعم - فأمر به رجم فأخرج إلى الحرة (مكان بظاهر المدينة فيه حجارة سوداء) فلما وجد مس الحجارة نرج يشتد فلقبه عبد الله بن أنيس وقد عجز أصحابه فنزع بوظيف (فوق الرسم إلى الساق من الحيوان) بعير فرماه به فقتله . ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال : هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه .

ورواه عبد الرازق في مصنفه فقال فيه (فأمر به أن يرجم فرجم فلم يقتل حتى رماه عمر بن الخطاب بلحي بعير فأصاب رأسه فقتله) .

رواه مسلم بلفظ آخر وقال إنه متفق عليه .

وعن عمران ابن حصين رضي الله عنه (أن امرأة من جهينة - هي المعروفة بالغامدية - أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبل من الزنا فقالت يا نبي الله أصبت حدا فأقمه على فدعا نبي الله صلى الله عليه وسلم وليها فقال أحسن إليها فإذا وضعت فأنتى بها ففعل فأمر بها فشكت (أى شدت عليها ثيابها) ثم أمر بها فوجت ثم صلى عليها فقال عمر تصلى عليها يارسول الله وقد زنت فقال لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله) رواه مسلم .

وحديث أبي هريرة وزيد ابن خالد الجهني رضي الله عنهما أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله أشدك الله ألا قضيت لي بكتاب الله تعالى فقال الآخر وهو أفقه منه نعم فأقض بيننا بكتاب الله وأذن لي فقال قل - إن أبني كان عسيقا - أجيرا - على هذا فزنا بامرأته وإنى أخبرتك أن على أبني الرجم فأفتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني أن ما على أبني جلد مائة وتغريب عام وأن على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام - وأغد يا أنيس / تصغير أنس رجل من الصحابة لا ذكر له إلا في هذا الحديث / إلى امرأة هذا فإن أهترت فأرجمها (متفق عليه وهذا اللفظ لمسلم) .

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من أسلم - يريد ما عز بن مالك - ورجلا من اليهود وأمرأة - يريد الجهنية - رواه مسلم ونصه اليهوديين في الصحيحين من حديث ابن عمر سبل السلام ٣/٤ وما بعدها وفي الحديث المعروف أي المشهور المروي عن حديث عثمان وعائشة وأبي هريرة وابن مسعود . ففي الصحيحين من حديث ابن مسعود (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث . الثيب الزاني ، والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة) .

هذا ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير أن المرحوم الشيخ أبو زهرة قد أورد في كتابه (العقوبة) ما يؤيد مشروعية الرجم فقد أورد أدلة الخوارج والرد عليها ثم قرر أن المعارضين قلة لا يقفون أمام الجمهور الكبير الكثير. ثم قال (وعلى الذين يميئون عقوبة الرجم في الفقه الإسلامي أن يعلموا أنها جاءت في التوراة ونصوصها باقية إلى الآن في أيديهم تقرأ ولم يكن في الإنجيل ما يعارضها وكذلك كانت واجبة عليهم بحكم أن ما في العهد القديم وهو التوراة حجة على النصارى إذا لم يكن في العهد الجديد (الإنجيل) ما يخالفها وكون النصارى لا يطبقونها لا يعارض حجتها ووجوب العمل بها عندهم) ثم أورد نصوص القرآن والتوراة في هذا الصدد ص ١١٣، ١١٤ كما لا يفوتنا أيضا أن نشير إلى أن ما نسب إلى المرحوم الإمام الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر الأسبق وهو من كبار فقهاء هذا القرن العشرين من أن قول بالجلد عقوبة للزاني محصنا كان أو غير محصن. وهي دعوى لا أساس لها من الصحة. ويدحضها ما جاء في كتابه (الاحكام عقيدة وشريعة) طبعة الإدارة العامة للثقافة بالأزهر الشريف في أكتوبر سنة ١٩٥٩ ص ٢٥٤ حيث جاء به ما يأتي (ثانياً: أن الفقهاء حملوا آية النور على غير المحصن وبينوا في كتبهم شروط الاحصان ومصادرها. أما المحصن فقد قرروا أن عقوبته الرجم أخذاً من عمل الرسول ومن أحاديث وردت في هذا الشأن وقد أنكر الخوارج الرجم واحتجوا بوجوه أوردها الفخر الرازي في تفسيره ولعلمهم أنكروا أنه تشريع عام دائم واعتبروا أن ما حصل من الرسول كان على سبيل السياسة والتعزير كما يرى الحنفية في تغريب غير المحصن).

هذا ما أورده فضيلة الشيخ شلتوت في كتابه ويستبين من سياق حديثه إنكاره على الخوارج هذا الرأي الذي لم يتبنوا فيه أن فعل الرسول بالرجم كان تشريعاً عاماً دائماً. ومن ثم فلا حجة لمن ينسب لهذا الإمام الفاضل تأييد مذهب الخوارج في هذا الصدد وهم الذين أسقطهم رحمة الله من عداد الفقهاء. فكانه لم يعتد برأيهم حتى يكونوا مخالفين.

وليس كل خلاف جاء معبرا للاخلاف له حظ من النظر وهل يحصى في عداد الرأي من ينكر فعل الرسول صلوات الله وسلامه عليه وصحابة رآه المسلمين. وعامتهم في الرجم باعتباره تشريعاً عاماً دائماً. بل الثابت من الأحاديث أنه حكم الزاني المحصن الوارد في التوراة قبل الاسلام يقرون، وأخيراً لقد صدق أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه حين تنبأ بما سوف تشيره هذه المسألة في المسلمين من فتنه. وألم خبر المعارضين للرجم فأدى الامانة. وأخل الذمة. وتحدث إلى الأجيال. ليحفظ للمسلمين أحكام دينهم وينقل للاستأخرين روائع شريعتهم محفوظة مصونة على أمر الدهور.

ومما يجدر ذكره أن الكمال بن الهمام قد شكك في الخبر المروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والذي أورد فيه آية الرجم. لكن الإمام ابن حزم يقول في هذا الصدد ما يأتي (وقد نزل قرآن بالرجم ولكنه نسخ لفظه وبقي حكمه) المعلى ١١/٢٣٤ - بقي أن نقرر أن الكمال بن الهمام وإن لم يأخذ بآية الرجم دليلاً على شرعيته إلا أنه ممن يقولون به حد للمحصن الزاني.

يقول الالموسي في تفسير القرآن الكريم ج ١٨ (أن العلامة الكمال ابن الهمام قل - الأول أن يكون النسخ (يقصد نسخ الحكم العام وهو الجلد لكل زان الوارد في سورة النور) بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ رجم لأنه غير مقطوع بثبوت آية الشيخ والشيخة لفظاً في القرآن ثم نسخت تلاوتها وبقي حكمها) انتهى.

هكذا يرى الكمال بن الهمام أن الاستدلال بالسنة أولى من الاستدلال من الآية المنسوخة التلاوة المذكورة. ولعل في تعبيره بالأولى دون الأصح. مشعر بأنه لا يقطع بعدم ثبوت الآية المذكورة. وعلى كل فكفى بالسنة مثبته للأحكام - قال تعالى (وما أناكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا).

وقد راعت اللجنة في هذا الصدد العمل برأي الجمهور في مشروعية الرجم كعقوبة مقررة على من زنا وهو محصن (متزوج) من ذكر أو أنثى - وترى الأخذ برأي الحنفية في أن العموم في آية سورة النور (الزانية والزاني) الآية قد نسخ في حق المحصن قطعاً ويكفي في تعيين الناسخ القطع برجم النبي صلى الله عليه وسلم. فيكون من نسخ القرآن بالسنة القطعية. وهذا أولى من ادعاء كون الناسخ (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله وانه عزيز حكيم) لعدم القطع بثبوت كونها قرأنا. ثم انتساخ تلاوتها وأن ذكرها عمر رضي الله عنه وسكت الناس فإن كون الاجماع السكوتي حجة مختلف فيه.

ويتقدير حجته لا يقطع بأن جميع المجتهدين من الصحابة كانوا إذ ذاك حضوراً ثم لاشك أن الطريق في ذلك إلى عمر ظني ولهمنا والله أعلم قال على كرم الله وجهه فيما ذكرناه عنه أن الرجم سنة منها رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقال جلدها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم ينسب الرجم إلى القرآن المنسوخ التلاوة - (فتح القدير ج ٤ ص ١٢٥).

راى الظاهرية فى اجتماع الجلد والرجم للحصن والرد عليهم :

وما يراه الظاهرية من اجتماع الجلد والرجم فى حد الحصن استدلالا بعموم آية (الزانية والزاني) مع ما رواه أبو داود عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه من قوله صلى الله عليه وسلم (الثيب بالثيب جلد مائة ورمى بالحجارة — وما رواه البخارى وغ — عن على رضى الله عنه من قوله حين جلد شرابة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال جلدها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقد رد عليهم جمهور الفقهاء الذين يرون أن حد الحصن الزانى الرحم فقط بأن الآية مخصوصة بالسنة المتواترة المعنى كما تقدم والتي ثبت بها أن حد الحصن الرجم فقط وأما حديث عبادة الذى رواه أبو داود فهو متروك العمل بما رواه السنة عن أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنى رضى الله عنهما فى حديث العسيف — وقد دل هذا الحديث (حديث العسيف) على أن الرجم هو تمام حد الحصن ولو وجب الجلد لذكره الذى صلى الله عليه وسلم وأمر به « أنيسا » وقد ذكرت قصتا ماعز والغامدية ورويتا من جهات مختلفة وليس فيها ذكر الجلد مع الرجم — وتكرر الرجم فى زمانه صلى الله عليه وسلم ولم يرو أحد أنه جمع بينهما فقطعنا بأن حد الحصن لم

وأما جلد على كرم الله وجهه شرابة ثم رجمه إياها فهو رأى له لا يقاوم ما ثبت بالقطع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا يقاوم إجماع غيره من الصحابة رضوان الله عليهم — ولعل عمله محمول على مثل ما رواه أبو داود عن جابر رضى الله عنه قال — أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل زنى بجلده الحد ثم أخبر أنه محصن فأمر به فرجم . وأيضا فإن المعقول يأبى اجتماع الجلد مع الرجم لأن الجلد حينئذ يعمرى عن المقصود والذى شرع الحد لأجله وهو الانزجار أو قصده إذ كان القتل لاحقا له . وروى حسن بن مسعود أنه قال (إذا اجتمع حدان لله تعالى فيهما القتل أحاط القتل بذلك) .

وللشافعية قاعدة فى مثل هذا وهى أن الفعل إذا كان له جهتا عموم وخصوص وكان لكل من جهتيه حكم . فإنه إذا وجب أعلى الأمرين بجهة خصوصية . لا يوجب أدناها بجهة عمومية . مثله زنا المحصن لما أوجب أعظم الحدين وهو الرجم بخصوص كونه زنا محصن لم يوجب أدناها وهو الجلد بعموم كونه زنى .

ومثل خروج المتنى من القبل لما أوجب أعظم الأمرين وهو الغسل بخصوص كونه خروج متنى لم يوجب أدناها وهو الوضوء بعموم كونه

خارجا ومن ذلك يستبين قوة حجة رأى الجمهور الذى أخذت به اللجنة ولم يوجب سوى الرجم حدا للزاني المحصن فقط — دون الأخذ برأى أهل الظاهر الذين يجمعون فى حده بين الجلد والرجم لضعف أدلتهم . (تفسير آيات الأحكام) وهذا رأى هو الذى يتفق وما جاءت به المادة ٨٠ وغنى عن البيان أن الزوجة التى قذفها زوجها بالزنا وامتنعت عن ملاعته بعد أن حلف هو أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين — تحبس حتى تلعن .

بند ٤ — وأشارت الفقرة ٤ من المادة إلى بيان معنى الاحصان الذى تحدد فيه على أساسه عقوبة الزنا والاحصان فى اللغة المنع وبه سمي الحصن لأنه يتمتع به وأحصن الرجل إذا تزوج وأحصنت المرأة عفت وأحصنها زوجها فهى محصنة لأن الزواج يمنع الزنا .

واختلف الفقهاء فى تحديد معناه شرعا فذهب الشافعية إلى أنه يرد بمعنى الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعفة والتزويج بمعنى وطء المكلف الحرفى بنكاح صحيح . وهو المراد هنا (مغنى المحتاج ٤/ ١٤٦) . وأصبح عندهم اشتراط حصول الزنا حال كمال المحكوم عليه بالاحصان من الذكر أو الأنثى أى حال حرته وتكليفه — بالبلوغ والعقل — وما يعتبر فى احصان الواطئ يعتبر فى احصان الموطوءة (تحفة المحتاج على شرح المنهاج وحواشيا ٩ / ١٠٨ / ١٠٩ حاشية الحمل على شرح المنهاج ١٣١/٥ ، ١٣٢ ، ١٣٣) .

وذهب الحنفية إلى أن احصان الرجم فى الزنا يتحقق بالحرية والتكليف والاسلام والوطء بنكاح صحيح وكونهما محصنين حالة الدخول بالنكاح الصحيح وكونهما محصنين بالصفة المذكورة وقت الوطء — ولا يجب عندهم بقاء النكاح لبقاء الاحصان فلونكح فى عمره مرة ثم طلق وبقي مجردا وزنى رجم (ابن عابدين ٣/ ١٥٣ ، ١٥٤) بتبيين الحقائق ٣/ ١٧٣ ، وجاء فى كتاب الباب على شرح الكتاب ص ٢٩٦ العقل والبلوغ شرط لأهلية العقوبة إذ لا خطاب دونهما وما وراءهما شرط تكامل الجنابة بواسطة تكامل النعم . إذ كفران النعمة تغلظ عند تكررها وهذه الأشياء من جلائل النعم وشرع الرجم بالزنا عند اجتماعها فينابط به وعن أبى يوسف أن الاسلام ليس بشرط وهو قول الشافعى رحمه الله لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا (المبسوط ٢٩/ ١١) .

وذهب المالكية إلى أن المحصن فى الزنا هو المكلف (البالغ العاقل) الحر المسلم الذى وطئ قبل الزنا وطئا مباحا بنكاح صحيح

وكذلك الرجل الذي ماتت زوجته أو طلقها يعتبر محصناً ثم نقل عبارات الشيخ رشيد رضا في المنار (أن المحصنة بالزواج هي التي لها زوج بحصنها . فإذا فارقها لا تسمى محصنة بالزواج . كما أنها لا تسمى متزوجة كذلك المسافر إذا عاد لا يسمى مسافراً . . . ولمرئى أن البكارة حصن يمنع لا تنصدي صاحبه لهدمه بغير حق وهي على سلامة فطرتها وعدم ممارستها للرجال وما حقه إلا أن يستبدل به حصن الزوجية . ولكن ما بال الثيب التي فقدت كلا الحصنين تعاقب أشد العقوبتين إذ حكموا عليها بالرجم ؟ هل يعدون الزواج السابق محصناً لها وما هو إلا إزالة الحصن البكارة وتعويد لممارسة الرجال . فالمعقول الموافق للقطرة هو ألا يكون عقاب الثيب التي تأتي الفاحشة عقاب المتزوجة وكذا دون عقاب البكر ثم يقول الأستاذ أبو زهرة ونرى من هذا أن هناك حصنين . حصن البكارة التي تحافظ عليه صاحبه . ولكن مع ذلك كانت العقوبة الجلد لغراتها ولقوة الطبع الدافع عند الرجل والمرأة على سواء . والحصن الثاني حصن الزواج وبه تكاملت النعمة فتضاعف العقاب والتي فقدت الحصنين فزالت بكارتها بزواج ثم انقطع تبقى لها قوة الطبع الدافعة فتكون عقوبتها هي أخف العقوبتين . ولا نص يمنع ذلك . لأن العقوبة المشددة لم تثبت أنها تطبق على مثل هذه الحال ولا حد من غير نص) انتهى .

وقد رأت اللجنة أن تأخذ بهذا الرأي (رأى الإمام الصادق) الذي أيدته الشيخ رشيد رضا ووافقته فضيلة المرحوم محمد أبو زهرة إذ أخذ برأى الجمهور تقرت عليه مشقة وخرج خاصة في هذا الزمان المتشعب بالفتن والمفاسد .

ورأى الظاهرية أن الاحصان يقع على الزواج الذي يكون فيه الوطء وهذا إجماع لا خلاف فيه (المحل ٢٣٨/١١) وحكم حد العبد عندهم كحد الحر للاطلاق في آية (والزانية الزاني) ولأن الله لم يخص إلا في الأمة فقط (فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) المرجع السابق ومن هذا يتبين أن معنى الاحصان المتفق عليه بين جمهور الفقهاء هو التزوج وأن يكون الزواج صحيحاً وأن يحصل فيه وطء الزوج لزوجته ومن البدهى أن يكون التكليف وهو بالبلوغ والعقل شرطاً عندهم لأنهما مناط خطاب الشرع فهما شرط لأهلية العقوبة كما جاء في مذهب الحنفية — وفيما عدا الحرية التي لم يعد الحديث عنها مجدياً بعد إلغاء الرق قانوناً على المستوى العالمى . فإن الفقهاء اختلفوا في اشتراط

لاختيار فيه (شرح منج الحليل على مختصر خليل ٤/٩٦) جاء في الجزء الرابع من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ص ٢٨٤ ، والحاصل أن شروط الاحصان عشرة إذا تخلف شرط منها لم يرجم وهي بلوغ وعقل وحرية وإسلام وإصابة في نكاح لازم ووطء مباح بانتشار وعدم منكروه (أى بين الزوجين في الوطء بأن يعترف به لا أن يقر أحدهما وينكر الآخر) الخروشي (٨١/٨) .

وذهب الحنابلة إلى أن شروط الإحصان التكليف (البلوغ والعقل) والحرية والوطء في القبل في نكاح صحيح (المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ١٢٦ ، ١٢٧ وما بعدها) .

وذهب الشيعة الزيدية أن شروط الاحصان أن يشكح المكلف الحر بعقد صحيح مع جماع ولو في صغير مثله بطأ مسلمة غير كتابية (لحديث من أشرك بالله فليس بمحصن) إلا أن يكونا كافرين كما في قصة رجم اليهوديين اللذين زنيا (الروض النضير ٤/٢٢٢) .

وذهب الشيعة الامامية إلى أن الاحصان لا يتم إلا بشروط ثمانية :

١ - جماع من المحصن .

٢ - في قبل .

٣ - في نكاح .

٤ - صحيح .

٥ - من بالغ عاقل .

٦ - حر .

٧ - وأن يكون جماعه واقعا مع عاقل .

٨ - صالح للوطء .

وقالوا أنه لا فرق في الاحصان بين أن تكون الزوجة في عصمة الزاني وقت الزنا أو بانت منه قبل ذلك — وقال الصادق لا بد أن تكون معه حال الزنا (شرح الأزهاري ٤/٣٤٣ — ٣٤٤) . ويؤيد هذا رأى الأستاذ المرحوم الشيخ أبو زهرة فقد جاء في كتابه العقوبة ص ١١١ بعد ذكر حكم الثيب الزاني وهو الرجم ما يأتى (ولكن عند النظر العميق لا نجد نصاً صريحاً يقرر أن المرأة المطلقة تعتبر محصنة

الإسلام لتحقيق الإحصان وهو ما ذهب إليه المالكية وجمهور الحنفية خلافا للشافعية والحنابلة والشيعة والظاهرية والإمام أبي يوسف من الحنفية الذين لم يشترطوا الإسلام لتحقيق الإحصان .

ورأت اللجنة الأخذ بالرأى الأخير وهو عدم اشتراط الإسلام في الإحصان لقوة حجتهم ولحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا زاد في بعض الروايات وقد أحصنا . والمعنى فيه أن هذه العقوبة يعتد غير المسلم حرمة سببها لأن الزنا كما تقدم محرم في جميع الأديان . فيقام عليه الحد كما يقام على المسلم كالجلد والقطع والقتل والقصاص وأثر ذلك يظهر فيما قيل من أن ما اشترط في الإحصان إنما يشترط لمعنى تغلظ الجريمة - وظلها باعتبار الدين من حيث اعتقاد الجريمة . فإذا كان هو في دينه معتقدا للحرمة كالمسلم فقد حصل ما هو المقصود فكان به محصنا فإن المحصن من يكون في حصن ومنع من الزنا .

وهو باعتقاده ممنوع من الزنا وقد أندر عليه بالعقوبة في دينه فكان محصنا - ثم لا يجوز اشتراط الإسلام لمعنى الفضيلة والكرامة والنعمة . كما لا يشترط سائر الفضائل من العلم والشرف فإذا كانت تمام هذه العقوبة على المسلم بارتكاب هذه الفاحشة فعل غير المسلم أولى - وتلك حجة قوية لا تقوى على مناهضتها جميع الآخرين ، ومن ثم لم تر اللجنة اشتراط الإسلام لتحقيق معنى الإحصان في الزاني لإزالة عقوبة الرجم عليه ذكرًا كان أو أنثى واكتفت بإشتراط التكليف في المحصن باعتباره مناط الخطاب إذ لا يخاطب الصبي والمجنون فاشترط في المحصن أن يكون بالغًا عاقلًا .

ويحقق البلوغ شرعا بظهور العلامات الطبيعية وهي في الذكر مثل ظهور شعر الشارب والحية والابط والأحبال والانتزال والاحتلام - وفي الأنثى بالحيض والاحتلام وظهور الثديين والحبل مثلا فإذا لم تظهر العلامات وأتم كل منهما ثمانية عشر عاما فقد بلغا السن وتجرى عليهما أحكام البالغين أخذا برأى عامة الفقهاء في البلوغ بالأمارات - وبمذهب المالكية في البلوغ بالسن - وهو ما ذهب إليه اللجنة في اعتبار البلوغ في الحدود الأخرى كما اشترط في الإحصان في الذكر والأنثى الوطء في نكاح صحيح لأن به يعف المحصن فإذا ما ارتكب بعده جريمة الزنا استوجب تغليظ العقوبة بالرجم ولا يكفي العقد ولا الدخول بغير الوطء لعدم تحقق المقصود وما اشترط لإحصان الذكر فهو شرط لإحصان الأنثى (المراجع السابقة) .

حتمية وثبات حد الزنا

(مادة ١٢٠)

لا يجوز إبدال العقوبة الحدية المبينة في المادة السابقة ولا العفو عنها .

الايضاح

اتفق الفقهاء على أن عقوبة الزاني والزانية حد شرعه الله تعالى وبين مقداره وقد أمر الله ألا يتعدى أحد حدوده قال تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) ومن ثم فلا يجوز تخفيض هذه العقوبة ولا استبدال غيرها بها كما لا يجوز لأحد أن يعفو من عقوبة الحد وليس للعفو أى أثر على الجرائم التي تجب فيها عقوبات الحدود . وليس للعفو أثر على هذه العقوبات سواء أكان العفو من المحنى عليه أم من ولى الأمر فالعقوبة في هذه الجرائم لازمة محتمة ويعبر الفقهاء عنها بأنها حق الله تعالى ويتمتع العفو فيه أو إسقاطه . وقد ترتب على عدم جواز العفو عن العقوبة أو إسقاطها إعتبار من وجب عليه حد مهلك كالرجم . مهذرا فيما وجب فيه الحد . فإن وجب الحد في نفسه أهدرت نفسه . وأن وجب في طرفه أهدر طرفه .

(ومن المتفق عليه عند مالك وأبي حنيفة وأحمد والراجح في مذهب الشافعي أنه ليس على قاتل الزاني المحصن قصاص ولادية لأن الزاني المحصن يصبح بزناه مباح القتل . ولما كانت عقوبة الزنا من الحدود . والحدود لا يجوز تأخيرها ولا العفو فيها فإن قتل الزاني المحصن يعتبر واجبا لا بد منه إزالة للنكر وتنفيذ الحدود الله .

(حاشية الطهطاوى ٤/٢٦٠ ، مواهب الجليل ٦/٢٣١ ، ٢٣٣ ، المغنى ٩/٤٣ - المهذب ٣/١٧٦) .

(مادة ١٢١)

إذا سقط الحد لعدم توافر عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ أو لعدم اكتمال شروط الدليل الشرعى المبينة في المادة ١١٧ أو لرجوع الجاني عن إقراره ولم تكن الجريمة ثابتة بالإدلة ، يحكم بالجلد تعزيرا من خمسين إلى ثمانين جلدة بالإضافة إلى العقوبة التعزيرية المقررة في هذا القانون أو أى قانون آخر .

الإيضاح

التعزير في الشريعة الإسلامية عقوبة على جرائم لم تضع الشريعة لأبها عقوبات معينة محددة . بقصد التأديب والاستصلاح . فهو يتفق مع الحدود من وجه أنه تأديب واستصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب ولكنه يختلف عنها من جهات .

١ - الحدود عقوبات مقدرة . ومرتكبو أسبابها أمام الشرع سواء نزل بهم عقوبة واحدة إذا ما اتحد سبب حدهم لا فرق بين شريف ووضع ولا أمير ومأمور . فالكل أمام الحد سواء .

أما التعزير فعقوبته متفاوتة يراعى فيها حجم الجريمة وآثارها فمن يسرق نصاباً من حرز تكون عقوبته أشد ممن يسرق دون النصاب . ويشدد على معتاد الجريمة بخلاف من يرتكبها لأول مرة ولا يغفل التعزير حال المحنى عليه ومكانته الاجتماعية والأدبية .

٢ - كما أن الحدود لا تجوز فيها الشفاعة بخلاف التعزيرات فتقبل فيها الشفاعة ولولى الأمر العفو عن الجاني فيها إذا لم يتعلق بحق الآدي .

٣ - كما أن ما يحدث من التلف للحدود عند إقامة الحد هدر لا ضمان فيه عند الفقهاء أما ما يحدث من التلف في التعزير ففيه ضمان عند الشافعية (الأحكام السلطانية ص ٢٣٨ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٣ أسنى المطالب ج ٤ ص ١٦١) .

٤ - والحد لا يتجزأ بحال من الأحوال . والتعزير يتجزأ فيه العقوبة إذا كانت معهودة في نوع من الذنوب كالتعزير بالحبس والضرب معافي يجوز الاقتصار على أحدهما .

٥ - والحدود يمتط في إثباتها وتدرأ بالشبهات بخلاف التعزيرات .

وقد ترك تحديد العقوبة التعزيرية للقاضي نوعاً وكماً . ليختار ولاية الأمور من العقوبات ما يتناسب مع كل عصر وبئة . تحقيقاً لمصالح الناس المتغيرة المتبدلة بتغير الأشخاص والأزمان والمجتمعات .

وحتى يبق للشرع الإسلامي على الدوام متجدداً محتفظاً بكل مقومات البقاء والتفوق والصلاحية .

ورأت اللجنة أنه ليس من المستساغ أن يترك الجاني الذي يرتكب جريمة الزنا إذا لم تتوافر أركانها المنصوص عليها في المادة ١١٦ من هذا القانون اوجود شبهة في الحبل مثلاً . أو عدم توافر شروط الإثبات بالمنصوص عليها في المادة ١١٧ . كما لو لم يشهد سوى ثلاثة رجال على الزنا أو رجع المقر بالزنى عن إقراره . لم يكن من المستساغ أن يفلت مثل هؤلاء من العقوبة العزيرية البدنية إذا اقتنعت المحكمة بارتكاب الجاني جريمة تعزيرية .

فنصت هذه المادة على أن يعزر الجاني في هذه الحالة بالجسد من خمسين إلى ثمانين جلدة حسب ما يراه القاضي مناسباً لردعه وزاجراً لأمثاله عن اقتراف تلك الجريمة المنكرة .

ومن المعروف فقهاً أن أشد أنواع الضرب ضرب التعزير . لأن المقصود منه الزجر .

وأشارت المادة إلى أن هذه العقوبة البدنية لا تسقط عن الجاني العقوبة التعزيرية التي تكون مقدرة لمثل تلك الجريمة في هذا القانون أو أي قانون آخر . وذلك تشديداً في العقوبة التعزيرية ومنعاً للفساد وجلباً لمصلحة العباد .

(مادة ١٢٢)

إذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية وقت ارتكابه الجريمة يعزر على الوجه الآتي :

(أ) إذا كان الجاني قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشرة ، فللقاضي أن يوجهه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه إلى أحد والديه أو إلى ولي نفسه أو بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية المبينة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(ب) وإذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعصا رفيعة من عشر إلى خمسين ضربة .

(ج) وإذا كان قد أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .

الايضاح

يمر الإنسان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بمرحلتين قبل أن يصل إلى البلوغ الذي يفترض أنه قد اكتمل له فيه الإدراك والإرادة . وأصبح مسئولاً عن أفعاله بصورة كاملة .

ومن ثم رأت اللجنة أن تكون عقوبته على اقرار هذه الجريمة أقسى واشد ولكنها مع ذلك دون عقوبة حد الزنى لغیر المحصنين حتى لاتصل في عقوبته على فعل مماثل إلى ما جعله الله تعالى حداً معينا مفروضا لهذا الجنائية .

ورأت اللجنة لذلك أن من لم يكتمل سنه الثامنة عشرة إذا ارتكب جريمة الزنا وكان قد بلغ الخامسة عشرة يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات . وغیر خفى أن اللجنة لم تراأخذ بمذهب الحنفية في تحديد سن البلوغ ولكنها اعتبرت البلوغ بالسن باكتمال الثامنة عشرة للذكر أو الاثنى عشر للإناث . وهذا ما بينت الفقرات ١ و ٢ بوجه من المادة أحكامه على الوجه التالى .

(١) فإذا أتم الجاني السابعة ولم يبلغ الثانية عشرة من عمره فمثله لا يحتل الضرب ولا الجلد لأنه لا يزال بعد غضا طريا .

ومن ثم رأت اللجنة أن يكون تعزيره بتسليمه إلى من له حق الولاية على نفسه أو تأنيبه وتبيان مدى الجرم الذى اقترفه حتى يكون ولى الأمر على بينه من فعلته وسلوكه ليقوم على تأديبه واصلاح شأنه .

تعدد الجرائم والعقوبات

(مادة ١٢٢)

لا يتداخل حد الزنا فيما سواء من الحدود .

وإذا تعددت عقوبات حد الزنا جلدا قبل تمام تنفيذ الحد فى أى منها فلا ينفذ على الزانى إلا حد واحد .

الإيضاح

واجهت هذه المادة حالة تعدد الجرائم وتدخل حد الزنا فى غيره الحدود .

فإذا اجتمعت الحدود دون أن يكون فيها عقوبة القتل حداً أو تعزيراً وهذه تحتها فرضان : الأول أن تكون جرائم الحدود فلا يخلو الأمر مما يأتى :

١ - أن تكون العقوبات متحدة الجنس ومتساوية القدر كأن يزنى عدة مرات عقوبة كل منها الجلد ولم يرقم عليه الحد ، وفى هذه الحالة يقام على الزانى حد واحد .

٢ - أن تكون العقوبات متحدة الجنس ومتفاوتة القدر كأن يرتكب جريمة زنا معاقباً عليها بالجلد مائة جلدة . وجريمة قذف معاقباً عليها بالجلد ثمانين جلدة وفى هذه الحالة يكتفى بتوقيع العقوبة الأشد .

(الأولى) مرحلة عدم التمييز وهى من تاريخ ولادته إلى ما قبل إتمامه السابعة من عمره . وفيها لا يجوز مساءلته قانوناً عما يرتكبه من أخطاء وبالأولى لا يكون مسئولاً جنائياً . لأنه لم يزل بعد طفلاً ليس أهلاً لتحمل المسؤولية ومن ثم لا تقام عليه فى هذه السن الدعوى الجنائية فى جريمة الزنا .

(الثانية) وتبدأ من سن السابعة إلى ما دون حد البلوغ . وفيها يعزى على الجرائم التى يرتكبها بأوجه التعازير المناسبة لسنة مع العمل على اصلاح شأنه . وهذا ما بينت الفقرات ١ و ٢ بوجه من المادة أحكامه على الوجه التالى .

(١) فإذا أتم الجاني السابعة ولم يبلغ الثانية عشرة من عمره فمثله لا يحتل الضرب ولا الجلد لأنه لا يزال بعد غضا طريا .

ومن ثم رأت اللجنة أن يكون تعزيره بتسليمه إلى من له حق الولاية على نفسه أو تأنيبه وتبيان مدى الجرم الذى اقترفه حتى يكون ولى الأمر على بينه من فعلته وسلوكه ليقوم على تأديبه واصلاح شأنه .

ويكون للحكمة الحق فى إيداع الصغير فى هذه الحالة إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية التى تقوم على اصلاح شأنه تحت رقابة المختصين - إذا رأت المصلحة فى ذلك ، وذلك فى نطاق القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(ب) أما إذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم تكتمل سنة الخامسة عشرة فإنه يكون حينئذ فى سن قد توفر له فيه من التمييز والنظر ما يستطيع به أن يفرق بين الحلال والجرام وأن يدرك بعض عواقب ما يرتكبه من آثام ومثله فى حاجة إلى تشديد العقوبة ومن أجل ذلك رأت اللجنة زيادة العقوبة التعزيرية بضربه بعضاً رقيقة من الحيزان أو الحشيش ونحوها من عشر إلى خمسين ضربة ولا ريب أن ذلك فى نطاق الاحتمال البدنى لمثله يعتبر زاجراله ولا مثاله عن ارتكاب مثل هذه الجريمة .

(ج) أما إذا كان الجاني قد اكتمل له وقت ارتكاب الجريمة الخامسة عشرة من العمر ولم يتم الثامنة عشرة فإنه يكون فى سن قد اكتمل له من العقل والإدراك ما يتمكن به من معرفة أكثر لما أحله الله وما حرمه . وما رتبته من آثار على مقارفة ارتكاب الجرائم . مما يحتاج معه إلى مزيد من الردع وتشديد فى العقوبة على ارتكاب مثل هذه الجنائية الخطيرة خاصة وقد تجاوز سن البلوغ فيه بالغاً عند بعض الأئمة ومنهم الحنفية . ويستحق عندهم بلوغه (١٥ سنة) أن يقام عليه الحد الذى شرعه الله فى جريمة الزنا

فان اختلفت العقوبات في الجنس كحد المرقعة وحدها القطع — وعقوبة الزاني غير المحصن وعقوبته الجلد مائة جلدة فانه يجب أن يقام على الجاني الحدان معا . فيبدأ بالأخف وهو الجلد . ثم القطع بهذا قال الشافعي : وأخذت به اللجنة .

وقال أبو حنيفة للإمام الحيار بين أن يبدأ بالجلد أو القطع .

(المغني لابن قدامة ٢٩٨/٨ — ٣٠٢) .

سقوط جريمة الزنا

(مادة ١٢٤)

لا تسرى على جريمة الزنا المعاقب عليها حدا الأحكام المقررة في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية .

الإيضاح

قد يقبض على الجاني بعد مضي زمن طويل متما بارتكاب جريمة الزنا .

ويكون الطريق لإثباتها شهادة الشهود أو إقرار الجاني بارتكاب هذه الجريمة .

واختلف الفقهاء في قبول الشهادة أو الإقرار بعد تقادم المدة على وقوعها سببا لحذف خالص الله تعالى على أقوال أربعة ،

(الأول) رد الشهادة وقبول الإقرار مطلقا سواء أكان الحد زنا أو سرقة أو شربا وإليه ذهب محمد بن الحسن (فتح القدير ١٦٢/٤) .

(الثاني) قبول الشهادة والإقرار دون تفريق بينهما . وإليه ذهب الأئمة مالك والشافعي والأوزاعي والثوري والشافعي وأبو ثور وأحمد والظاهرية (التاج والأكليل ١٩٧/٦ ، ١٩٨ ، المهذب ٣٥٥/٢ ، كشف القناع ٦٢/٤ ، والمغني ١٨٧/٤ ، المحلى ١٤٤/١١) .

(الثالث) عدم قبول الشهادة أو الإقرار وبه قال ابن أبي ليلى .

(الرابع) رد الشهادة وقبول الإقرار فيما سوى حد الشرب وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف (البدائع ٤٦/٧ ، ابن عابدين ٥٤٤/٤ ، فتح القدير ١٦٤/٤) .

وقد اختارت اللجنة العمل بالرأى الثاني وهو قبول الشهادة والإقرار معا دون تفريق بينهما وهو رأى جمهور الفقهاء ، ومجتهم على ذلك .

(١) عموم النصوص الدالة على وجوب قبول شهادة الشاهد مطلقا وقبول المقرر دون تفريق .

٣ — أن تكون العقوبات مختلفة الجنس كن يرتكب جريمة سرقة يعاقب عليها بقطع اليد وجريمة زنا يعاقب عليها بالجلد مائة جلدة . وفي هذه الحالة يوقع الحدان .

الفرض الثاني : أن تتعدد الجرائم وفيها جرائم حدود وجرائم أخرى معاقب عليها تعزيرا في هذا القانون أو أي قانون آخر وفي هذه الحالة توقع عقوبات الحدود . مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى المقررة في هذا القانون أو غيره .

أما إذا تعددت الجرائم واختلفت العقوبات وفيها عقوبة القتل (الإعدام) فإنه يكتفى بعقوبة الإعدام كأن يرتكب جريمة زنا معاقبا عليها بالجلد ويرتكب جريمة قتل معاقبا عليها بالإعدام قصاصا . أو يشرب الخمر ويقتل في المحاربة — ومثل أن يسرق ويؤذي وهو محصن فإنه يكتفى بعقوبة القتل وتسقط سائر العقوبات الأخرى ، وبهذا قال عطاء وابن مسعود والشعبي والنخعي والأوزاعي ومحمد ومالك وأبو حنيفة .

وقال ابن مسعود : فيما رواه سعيد حدثنا حسان بن علي حدثنا مجالد عن مسروق عن عبد الله — أي ابن مسعود — قال : إذا اجتمع حدان أحدهما القتل أحاط القتل بذلك — ومثل ذلك قاله إبراهيم والشعبي وعطاء ، وهذه أقوال انتشرت في عصر الصحابة والتابعين ولم يظهر لها مخالف فكانت إجماعا . ولأنها حدود الله تعالى فيها قتل فسقط مادونه كالحارب إذا قتل وأخذ المال فإنه يقتل ولا يقطع . ولأن هذه الحدود تراد للزجر ومع القتل لا حاجة لزجره ولا فائدة فيه فلا يشرع .

وقال الشافعي تستوفى العقوبات جميعها لأن ما وجب مع غير القتل وجب مع القتل كقطع اليد قصاصا .

وقد أخذت اللجنة برأى الجمهور لقوة أدائهم ، وموافقتها للعقول إذ بالقتل يتحقق مقصود الشارع وهو الانزجار فلا فائدة من تنفيذ باقي العقوبات فإن لم يكن في الجرائم قتل : فإن أحد جنسها وتساهت عقوباتها نفذ على الجاني حد واحد كمن يزني مرارا قبل أن يقام عليه الحد . لأن مقصود الشارع من الحد هو الانزجار واحتمال حصوله بالحد الواحد وارد فتمكن شبهة فوات المقصود في الحدود الأخرى والحدود تدرأ بالشبهات .

وهو ما أخذت به اللجنة خلافا لأبي حنيفة والشافعي فهما يقولان إن كل حد يستوفى على حدة ويبدأ بالأخف لاجتماع حق الله مع حق الآدميين واختلاف الحدين جنسا فلا تداخل .

(الرأى الثانى) أن التقادم لا يمنع إقامة الحد بعد القضاء به .
وبهذا الرأى قال الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد (التاج والأكلیل
١٩٨١/١٩٧/٦ ، المذهب ٣/٣٥٥ ، المغنى ١٠/١٨٧ ، البدائع ٧/٤٦) .
وهو رأى الإمام زفر من الحنفية .

وعليه أن تأخير إقامة الحد على المذنب إنما هو لعذر حل به وقد زال
هذا العذر فيقام عليه الحد .

ومشأ الخلاف : يرجع إلى اختلافهم فى معنى قيام الشهادة فمن
اعتبر أن الشهادة قائمة ما لم يطرأ عليها ما يقضها من الرجوع فيها قال إن
التقادم لا يؤثر فى تنفيذ الحد كما أن موت الشهود أو غيبتهم بعد شهادتهم
لا يمنع جواز الحكم بها ، وهو قول الأئمة الثلاثة وزفر .

ومن اعتبر أن الشهادة قائمة بقيام الشهود على الحضور والأهلية وهم
الحنفية قال بأن التقادم يمنع من تنفيذ الحد .

وقد اختارت اللجنة رأى جمهور الفقهاء الثلاثة وزفر من الحنفية فى
عدم تأثير التقادم على عقوبة الحد . ومن ثم فإنه يتعين تنفيذها بعد صدور
الحكم النهائى بها ، مهما تقادم الوقت عليها ، دون أن تسقط بعضى الزمن
وذلك لقوة دليل الجمهور ولأنه أليق بزمانها ، وتحقيقاً لما لهذه الجريمة
الآن من آثار سيئة ترك بصماتها على المجتمع الإسلامى فتشرب فيه الفساد
وتستشري من خلالها الفتنة مما تجرّه هذه الجناية وما قد تدفع إليه من
ارتكاب جرائم أخرى ما لم يؤخذ على أيدي الجناة بحزم حتى يمكن إخلاء
الأرض من الفساد ، تحقيقاً لحكمة العلم الخبير فى تشريعات الحدود .

(المادة ١٢٥)

رجوع المقر عن الإقرار بالزنا

إذا رجع الحائى عن إقراره إلى ما قبل إتمام تنفيذ حد الرجم عليه .
يوقف تنفيذه أو ما يبق منه . ويعرض رئيس النيابة العامة أو من
يقوم مقامه الأمر على المحكمة التى أصدرت الحكم فى الموضوع للنظر فى
سقوط الحد إذا لم يكن الحكم مبنيًا إلا على الإقرار وحده مع عدم الإخلال
بالعقوبة التعزيرية المقررة قانوناً .

الايضاح

اختلف الفقهاء فى حكم رجوع المقر بالزنا فى إقراره .

ففى الحنفية أن رجوع المقر فى إقراره يدرأ عنه الحد . وحجتهم فى
ذلك تلقين النبي صلى الله عليه وسلم للمقر بالسرقه . فقد روى أنه لقن
السارق المقر عنده . فقال له أسرقت ما أخاله . وقال للسارقة أسرقت

قال تعالى (واشهدوا ذوى عدل منكم) وقال سبحانه (يا أيها الذين آمنوا
كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم) وقال تعالى (واقيموا
الشهادة لله) وقال جل شأنه (ولا تكتموا الشهادة وهن يكتمها فإنه آثم قلبه)
وقال (ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله) هذه النصوص عامة
وصريحة فى قبول شهادة الشاهد وإقرار المقر دون تفريق بين كون الشهود
أو المقر به متقادماً أو غير متقادماً .

(٢١) إن الشهادة كالإقرار فى كل منهما حجة شرعية يثبت بها
الحد فكما أن الإقرار لا يبطل بالتقادم فكذلك الشهادة لا تبطل به . يضاف
إلى ذلك أن الحد يثبت على الفور . فيثبت بالبينة بعد تطاول الزمان
كسائر الحقوق (المغنى ١٠/١٨٧ ، المحلى ١١/١٤٥ ، ١٤٦) والإقرار
تترجح فيه جهة الصدق إذ الإنسان لا يعادى نفسه بالإقرار بما يضره
فلا يبطل بالتقادم لعدم تحقق التهمة .

وقد رأت اللجنة لقوة حجة الجمهور أن تأخذ برأيهم فنصت فى المادة على
أنه لا تسرى على جريمة الزنا المعاتب عليها حدا الأحكام المقررة
فى شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة
فى قانون الإجراءات الجنائية .

ومن ثم فإن حق إقامة الدعوى يظل قائماً ويقبل عليها الإنهايات سواء
كان طريقة البينة الشرعية (بشهادة الشهود) أو الإقرار الصادر من الجانى
نفسه . دون أن يكون لمضى المدة أثر فى ذلك .

وقد اختلفت الفقهاء فى مسألة سقوط العقوبة المقضى بها حدا للزنا ،
وما إذا كان أثر التقادم يلحقها فيمنع تنفيذها . أم لا . على قواين :

(الأول) أن التقادم يمنع إقامة هذا الحد بعد القضاء به كما يمنع
قبول الشهادة وبهذا قال جمهور الحنفية (ابن عابدين ٤/٥٤٤ ، فتح القدير
١٦٤/٤) .

وظلوا ذلك بأن استيفاء الحد من تمتع القضاء فيما يتعلق بحقوق الله تعالى
لأنه عز شأنه استتاب الحاكم فى استيفاء حقه إذا ثبت عنده بلا شبهة
فكان الاستيفاء من تمتع القضاء . لأن المقصود من القضاء فيما يتعلق
بحقوق العباد أما إعلام من له القضاء أو التمكين لمن له القضاء بالاستيفاء
بالقضاء . وهذان المعنيان يحصلان بمجرد القضاء . فلم يتوقف تمامه إلى
الاستيفاء ، ولما كان قيام الشهادة شرطاً بالإجماع عند القضاء فى حقوق
العباد . وجب قيامها عند الاستيفاء فيما يتعلق بحقوق الله تعالى وبتقادمها
لم تبق فلا يقام الحد . لعدم صحة القضاء الذى هو الاستيفاء .

وسواء رجع في الحد أو قبله ودخل فيه انكاره إفساراه بعد شهادة البينة عليه . فلا يحد عند ابن القاسم (حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٨٣ ، ٣٠٧ شرح منج الجليل على مختصر الجليل ص ٤٩٤) .

هذا وقد رأيت اللجنة الأخذ برأى الحنفية في قبول رجوع المقر بالزنى في إقراره . سواء عبر عن ذلك بالقول — أو بالفعل مثل أن يهرب . وسواء كان رجوعه قبل إقامة الحد أو أثناءه .

ومثل ذلك انكاره الإقرار فإنه يقبل منه كما إذا قال بعد إقراره وبعد الحكم عليه — والله ما أقررت بشيء . فإنه يذرا عنه الحد .

وذلك لأن هذا الرأي يتسق مع القاعدة العامة التي تقضي بدرء الحدود بالشبهات وقد ثبتت الشبهة بالمعارضة بين الإقرار وبين الرجوع عنه أو انكاره وكل منهما محتمل للصدق والكذب على نحو ما حكاه المبسوط وليس أحد يكذب فيه والشبهة تثبت بالمعارضة .

وهذا رأى له وجهته وسنده القوي .

هذا وغنى عن البيان أنه إذا سقط الحد عن الجاني برجوعه في إقراره فإن ذلك لا يمنع المحكمة من توقيع العقوبة التعزيرية المنصوص عليها في هذا القانون إذا تبين لها أن الجاني يستحق تلك العقوبة . وإثبات ذلك يكون بطرق الإثبات العادية فيكفي فيه شهادة شاهدين أو أية وسيلة أخرى من وسائل الإثبات .

والمحكمة التي يعرض عليه أمر المحكوم عليه هي المحكمة التي أصدرت الحكم في موضوع الدعوى وهي محكمة الجنايات أو محكمة النقض إذا ما أصدرت حكماً في الموضوع حال نظر الطعن للمرة الثانية .

(مادة ١٢٦)

تنفيذ حد الرجم

١ — ينفذ حد الرجم بمراعاة أحكام المواد من ٤٧١ إلى ٤٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — يوقف تنفيذ العقوبة على الوالدة المرضع إلى أقرب الأجلين إتمامها لإرضاع وليدها أو حولين كاملين . كما يوقف التنفيذ على الجنون أو به عاهة في العقل حتى يعود إليه رشده . وذلك إذا لم يكن الحد ثابتاً إلا بالإقرار وحده .

٣ — ويجرى التنفيذ في مكان يشهده طائفة من المؤمنين وبحضور أحد أعضاء النيابة العامة وطبيب مختص ، وذلك بالرمي بحجارة متوسطة على القاتل مع اتقاء الوجه حتى الموت .

قولي لا فلو لم يصح رجوعه لما لقنه ذلك . ولأن الرجوع إما لا يصح في حقوق العباد لوجود خصم يصدقه في الإقرار ويكذبه في الرجوع وذلك غير موجود في حقوق الله تعالى ومنها الزنا فيتعارض الإقرار والرجوع عنه وكل واحد منهما يمثل بين "صدق والكذب" والشبهة تثبت بالمعارضة (المبسوط ج ٩ ص ٩٤) وإنكار الإقرار رجوع فيه (ابن عابدين ج ٣ ص ١٤٩) ، وجاء في فتح القدير ١٢٠/٤ ما يأتي (فإن رجع المقر من إقراره قبل إقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه وخلي سبيله . وقال الشافعي وهو قول ابن أبي ليلى تقيم عليه الحد لأنه وجب بإقراره فلا يبطل — كما إذا وجب بالشهادة وصار كالقصاص وحد القذف . ولنا أن الرجوع خبر محتمل للصدق كالإقرار وليس أحد يكذب فيه فتتحقق الشبهة في الإقرار بخلاف ما فيه حق العبد كالقصاص وحد القذف لوجود من يكذب ولا كذلك ما هو خالص حق التمتع) انتهى .

وعند الشافعية : لو أقر الزنا ثم رجع عنه قبل الشروع في الحد أو بعده ، بنحو كذبت أو رجعت أو مازلت سقط الحد . ولو قال أرتكبي أو لا تحدوني أو هرب قبل حده أو أثناءه فلا يكون رجوعاً لأنه لم يصرح به ، نعم يخلى وجوباً حالاً . فإن صرح به فذلك وإلا أقيم عليه الحد (تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٩ ص ١١٣) .

والجوابلة : يرون أن من شرط إقامة الحد بالإقرار البقاء عليه إلى تمام الحد . فإن رجع عن إقراره أو هرب كلف عنه وبهذا قال عطاء ويحيى بن يعمر والزهرى ومحمد ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو حنيفة وأبو يوسف وقال الحسن وسعيد بن جبيرة وابن أبي ليلى يقام عليه الحد ولا يترك لأن ما عزا هرب فقتلوه ولم يتركوه ولو قبل رجوعه لزمهم دية . ولأنه حق وجب إقراره . فلم يقبل رجوعه كسائر الحقوق .

واحتج الجوابلة بأن ما عزا هرب قال لهم ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (هلا تركتموه يثوب فيثوب الله عليه) . ففي هذا أوضح الدلائل أنه يقبل الرجوع ، ولأن رجوعه شبهة والحدود تدرك بالشبهات (المفتي ج ٨ ص ١٩٧) .

وأما المالكية : فقد روى من الإمام مالك رضى الله عنه — وبه قال محمد بن مالك — إنه إن رجع عن إقراره لوجه وسبب لم يختلف أصحاب الإمام مالك رضى الله عنهم في قبول رجوعه — الباقى — فإن رجع لغير شبهة فروى ابن وهب ومطرف أنه يقال أى يخلى سبيله — وقاله ابن القاسم وابن عبد الحكم . وعن الإمام مالك رضى الله عنه أنه لا يقبل منه وبه قال أشهب . مثال رجوعه لشبهة قوله وطئت حليلتى حائضاً فظننت أنه زنا فاعترفت به — فلا يحد اتفاقاً — ومثال رجوعه لغير شبهة تكذيبه نفسه بلا اعتذار

الايضاح

لما كان من الأهداف السامية للشريعة الإسلامية . في تقرير الحدود ومنها حد الزنا أن تحفظ على الناس انسابهم وأعراضهم وتسترع للجمع قيمه وآدابه لتعم فيه الفضيلة وتقتلع منه الرذيلة . ويمتنع الناس عن الإقدام على الجرائم أو تناول أسبابها .

اقتضى ذلك أن يكون لتنفيذ هذه الحدود نوع من العلانية والإشهار حتى تبعث الرهبة في قلب كل من تسول له نفسه باقتراف جريمة منها . أو التعمد على حرمة الله وتخطي حدوده . وقد جاء ذلك واضحاً صريحاً منصوصاً عليه في آية سورة النور في قوله تعالى

« الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . وَلَيْشَهِدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ »

فأمر الله تعالى أن يشهد جلد الزانية الذي سماه عذاباً ، طائفة من المؤمنين والمراد بالطائفة جمع يحصل به التشهير . زيادة في التشكيل وزجراً للمحدود وعبرة لغيره من المؤمنين . حتى يأمسوا بأنفسهم عذاب المحدود وسوء عاقبة المحترئين على حدود الله . جاء في فتح القدير ج ٤ ص ١٢٢ (ويندرجه إلى أرض فضاء) جاء في الحاشية (لأن في الحديث الصحيح قال فرجناه يعني ما عزا بالمصلى وفي مسلم وأبي داود فانطلقنا به إلى بقيع الغرقد ، لأن المراد مصلى الجنائز فيفتق الحديثان . إلى أن قال . . ولأن الرجم بين الجدران يوجب ضرراً من بعض الناس لبعض للضيق) .

ومن ثم يرى الفقهاء في سبيل تحقيق هذه الأهداف أن يكون تنفيذ حكم الرجم على الزاني المحصر ذكراً كان أو أنثى في أرض فضاء . حتى لا ينفذ بين الجدران في المباني التي لا تحقق فيها عنصر الاشهار والعلانية والمستفاد من الآية الكريمة . وحتى يتمكن كل من يحضر التنفيذ من المؤمنين من مشاهدته ليتم الاعتبار وتحقيق العظة . وليعلم الجميع ما يجري في التنفيذ للاطمئنان على إنامة حدود الله كاملة في نطاق المقرر شرعاً . وقانوناً لأن ذلك أمكن في رجمة ولثلا يصيب بعضهم بعضاً (ابن عابدين ج ٤ ص ١٤٩) ولا يفوت اللجنة في هذا المقام أن تشير إلى أنه لا يجوز تنفيذ أحكام الحدود ولا القود ولا التعزيرات في المساجد لم قد يصيبها من تلوث . ولأن الحدود قد يرفع صوته وهو منهي عنه شرعاً . ولأن المساجد إنما أقيمت للصلاة وقراءة القرآن وذكر الله . وإقامة الحدود فيها تنافي ذلك . ولأنه

لا يؤمن أن يبول المحدود أو يسيل منه الدم أو يحدث من شدة الألم فينجس المسجد والله تعالى يقول (وطهور بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) وهذا رأي جمهور الفقهاء — وخالف في ذلك ابن أبي ليلى وابن حزم الظاهري فأجاز إقامة الحدود في المساجد .

(فتح القدير ج ٤ ص ٢٩٢ ، البدائع ج ٧ ص ٦٠ كشف القناع ج ٤ ص ٨٨ المغني ج ١٠ ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ المذهب ج ٢ ص ١٠٥ ، سبيل السلام ج ٤ ص ٣٢ ، ٣٣ المحلى ج ١١ ص ١٣٣) .

ومما تجدر ملاحظته أن الحد إذا أقيم في المسجد أجزأ في رأى الجمهور ولا تجب إعادته . لأن المنع لمعنى في المسجد . لا في الحد نفسه .

كما ترى اللجنة أن دور العبادة الخاصة بغير المسلمين تلحق في الحكم المذكور بالمساجد رعاية للشاعر الدينية عند أهل الكتاب هذا وقد نص في المسألة على أن الرجم يكون بحجارة متوسطة . ومثلها ما كان من طين مستحجر . لا بحصيات خفيفة لثلا بطول تعذيبه ولا بصخور لثلا بدفقه (أى يجهز عليه) فيفوت التشكيل المقصود . قال الماوردي من الشافعية والاختيار أن يكون ما يرمى به ملء الكف (شرح المنهج وحاشية الجمل ج ٥ ص ١٣١) .

كما نص على أن يتقى الوجه أثناء الرجم . لما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمرهم برجم الغامدية أخذ حصاة مثل الحصاة ورمها بها ثم قال للناس أرموها واتقوا الوجه (المبسوط ج ٩ ص ٧٢) .

جاء في حاشية الجمل على شرح المنهج للشافعية (المرجع السابق وأن يتقى الوجه أى دون الرأس وكلامه كشحننا يقتضى أنه مستحب والمعتمد وجوب ذلك) والوجه يجمع الحواس . ولقد اختارت اللجنة الأخذ بوجوب إنقاء الوجه أخذاً بمذهب الحنفية والشافعية وعملاً بحديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

ويؤجل تنفيذ حد الرجم على الزانية الحامل حتى تضع حملها ، وكذلك يؤجل رجم الوالدة الموضع حتى تتم إرضاع وليدها أيضاً . وذلك حتى لا يهلك الجنين في بطن أمه إذا رجمت وهي حامل . أو الرضيع بسبب إفتقاده الموضع إذا رجمت بعد الولادة بابنها وقد كان ذلك صنيع رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الغامدية إذ ردها بعد إقرارها بالزنا حتى تلد ثم ردها بعد الولادة لترضعه حتى تطفئه جاء في الحديث عن عبد الله بن ريدة عن أبيه قال (جاءت الغامدية فقالت يا رسول الله إني قد زيت فطهورني) . وأنه ردها . فلما كان الغد — قالت — يا رسول الله لم تردني لعنك تردني كما رددت ماعزاً فوالله أنى لحلى . قال أما لا . فأذهي حتى تلدى . فلما ولدت أتمه بالصبي في نحرقة . قالت هذا قيد ولدت . قال أذهي فارضعيه حتى تطفئه ، فلما فطمته أتمه بالصبي في يده كسرة

وظاهر قوله تعالى (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) سورة النور يقتضي وجوب الحضور على طائفة من المؤمنين ولكن الفقهاء على أن حضور الجمع مستحب لا واجب . والتقيد بالمؤمنين لأن الخطاب لهم وهم المنوط بهم تنفيذ الحدود . وهنا لا يمنع حضور غيرهم من أهل الكتاب خاصة قد اختارت اللجنة القول بتنفيذ الحد على غير المسلمين . والمتصود من حضورهم إعلان إقامة الحد للتنكيل والمعبرة والموعظة كما اسلفنا .

واختلف العلماء في هذه الطائفة . فمن مجاهد والنخعي وأحمد هي الآية (واحد) .

وقال عطاء وعكرمة وإسحاق اثنان فصاعدا وهو القول المشهور لمالك وقال قتادة والزهرى ثلاثة فصاعدا . وعن الشافعي وزيد — أربعة — بعدد شهود الزنا وقال الحسن (عشرة) وعن أبي عباس الطائفة الرجل فيها فوقع إلى أربعين رجلا من المصدقين بالله .

وأولى هذه الأقوال بالصواب أن المراد بالطائفة هنا جماعة يحصل بهم التشهير والزجر ويختلف قلة وكثرة بحسب اختلاف الأماكن والأشخاص حسبما تراه هيئة التنفيذ .

هذا ويسن أن يغفر للمرأة عند تنفيذ حد الرجم عليها إلى صدرها وتشد عليها ثيابها لأن في ذلك ستر لها فلا تنكشف . ولا يحفر للرجل . ويصفون كصفوف الصلاة لرحمة كلهم رجم قوم تنحوا ورجم آخر . وذلك حتى لا يصيب الرما بعضهم بعضا .

هذا وبعد رجم الزاني يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن — فقد صح أنه عليه الصلاة والسلام صلى على الغامدية فقال له عمر رضي الله عنه (تصلى عليها يا رسول الله وقد زنت فقال لقد تابت توبة لو قسمت على أهل المدينة وسعهم وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله) رواه الجماعة (الستة) إلا البخاري وابن ماجه (نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٤٩ ابن عابدين ج ٣ ص ١٥١ ، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٦٦) .

(مادة ١٢٧)

ينفذ حد الجلد المنصوص عليه في هذا الباب وفقا لحكم المادة ٨٤ من هذا القانون في مكان يشهده طائفة من المؤمنين .

الإيضاح

وتنص هذه المادة على أن تنفيذ حد الجلد يكون في مكان عام يشهده طائفة من المؤمنين ويحضر عضو النيابة المختص وقد استوفى إيضاح ذلك حكما وسندا عند إيضاح المادة الخاصة بتنفيذ حد الرجم فليرجع إليها .

خبز . فقالت . هذا يا بني الله قد فطمت . وقد أكل الطعام فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها وأمر الناس فزجوها فيقبل خالد بن الوليد بعجر فرمى رأسها فنضح الدم على وجه خالد فسبها فسمع النبي صلى الله عليه وسلم سبه أياها ، فقال مهلا يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له . ثم أمر بها فصل عليها ودفنت (رواه أحمد ومسلم وأبو داود (نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٩٢) .

وكذلك يؤخر تنفيذ حكم الرجم على المجنون حتى يبرأ أو يفيق . وذلك حتى تكون له فرصة الرجوع في إقراره وهو مكتمل الأهلية بالعقل قبل التنفيذ عليه فيسقط الحد عنه وفقا لما أخذت به اللجنة في المادة ١٢٦ من هذا القانون والتنفيذ عليه حالة جنونه يحرمه هذا الحق .

وقد منا أن تنفيذ حكم الرجم يكون علنا ليحقق أهدفه الشرعية من الزجر وهذا ما نص عليه في البند ٣ من هذه المادة من وجوب حضور أحد أعضاء النيابة العامة ليكون نائبا عن الحاكم في التنفيذ ، إذ الخطاب في قوله تعالى (فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ، سورة النور موجه لأولياء الأمر ليقوموا حد الزنا على من وجب عليه . لأن هذا حكم يتعلق باستصلاح الناس جميعا وكل حكم من هذا القبيل فتنبذه واجب على الإمام — وقد جعل الفقهاء مثل هذا الأمر من الأدلة على وجوب نصب الخليفة لأنه تعالى أمر بإقامة الحد ولا يقوم به إلا الإمام — وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " تفسير آيات الأحكام " للأستاذة عبد الرحمن تاج والحسين سلطان وعبد السلام العسكري ج ١ ص ١٩٣٣ ، وحضور الإمام عند تنفيذ الحد بنفسه ليس واجبا . ويكفي أن ينبذ عنه من يحضر تنفيذه وذلك ثابت من فعله صلى الله عليه وسلم حينما أمر أنيس أن ينوب عنه في رجم المرأة التي زنى به العسيف فقال له (واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) .

وجاء في شرح المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي ج ٥ ص ١٣٥ (ويسن حضوره أي الإمام ولو بنائيه استيفاء الحد سواء ثبتت الزنا بالإقرار أو البينة . ولا يجب لأنه صلى الله عليه وسلم أمر برجم ماعز والغامدية ولم يحضره) جاء في حاشية الجمل تعليقا على ذلك قوله (فيه أنه حضر بنائيه وهو أنيس) انتهى .

ولما كان النائب العام بوصفه القانوني ينوب عن الحاكم في ذلك ويمثله أعضاء النيابة الذين هم وكلاء النائب العام ، فإن اللجنة قد اختارت القول بعدم وجوب حضور الإمام لتنفيذ حد الرجم . وإنما اكتفت بضرورة حضور أحد أعضاء النيابة العامة نيابة عنه . وحضور الطبيب المختص ضروري لمعرفة الاعذار التي قد تطرأ وتؤخر تنفيذ الحدود لإعلان موت المحكوم عليه لوقف عملية الرجم

(مادة ١٣٢)

من أتى إنسانا في الدبر بالرضا يعاقب كل منهما تعزيرا بالحبس وبالجلد أربعين جلدة .

وفي الحالات المبينة في المادة السابقة يحكم بالعقوبة التعزيرية المقررة لها فيها وبالجلد تعزيرا ثمانين جلدة .

الايضاح

أجمع أهل العلم على تحريم اللواط وأنه من الكبائر وذمه الله تعالى في كتابه . وذمه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال الله تعالى :

« وَلَوْ طَا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ . أَلَيْسَ لَكُمْ لَتَاتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ » .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لعن الله من عمل عمل قوم لوط) .

واختلف الفقهاء في حكم مقترف جريمة اللواط والعقوبة التي يجب أن تنزل به ، فروى عن الشافعي في أصح قوليهِ أنه يحد حد الزنا لأنه يعد زنا بجامع إيلاج محرم في فرج محرم لأملاك له فيه ولا شبهة ملك فكان زنا كالإيلاج في فرج المرأة . وإذا ثبت كونه زنا دخل في عموم الآية (الزانية والزاني) والاختلاف فيه . ولأنه فاحشة فكان زنا كالفاحشة بين الرجل والمرأة . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان) وهذا القول أيضا للهادوية وجماعة من السلف والخلف منهم سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وقتادة والنخعي والثوري والأوزاعي ، وهذا القول ليس بسديد لأنه يصدم العرف واللغة . ألا ترى أنه لو حلف لا يزني فلاط أو بالعكس لا يحنث . وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول هذا الفعل ليس بزنا لغة ألا ترى أنه ينفي عنه هذا الاسم بإثبات غيره . فقال لاط وما زنا وكذلك أهل اللغة فصلوا بينهما .

وكيف يكون اللواط زنا وقد اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في حكمه وهم أعلم باللغة وموارد اللسان . وقال بعض آخر من الشافعية اللواط غير الزنا إلا أنه يقاس عليه بجامع كون الطبع داعيا إليه فيناسب الزاجر . وهذا أيضا ليس بسديد لأنه بعد تسليم أن الطبع يدعو إلى اللواط فإن الزنا أكثر وقوعا وأعظم ضررا لما يترتب عليه من فساد الأنساب فكان الاحتياج فيه إلى الزاجر أشد وأقوى ، ولعل حديث (إذا

أتى الرجل الرجل فهما زانيان) هو أقوى أدلة الشافعي وهو مروى عن أبي موسى الأشعري فإن هذا الخبر إن لم يدل على اشتراك اللواط والزنا في الإثم فلا أقل من اشتراكهما في الحكم . ويرى أبو يوسف ومحمد من الحنيفة مثل الشافعي — ويرى أبو حنيفة أن نسبة الزنا للرجلين في الحديث السابق مجاز لاحقيقة لغوية والمراد في حق الإثم وأما تسمية اللواط بالفاحشة فقد سمى الله تعالى كل كبيرة فاحشة فقال (ولا تقربوا الفواحش) .

وروى عن الشافعي في أحد قوليهِ غير المشهور أن حد اللواط قتل اللانط إما بحز الرقبة (بالسيف) كالمرتد وإما بالرحم وهو مروى عن ابن عباس وقول أحمد وإسحق ورواية عن مالك . وإما بالهدم أو بالتحريق ويروى عن أبي بكر الصديق وهو قول ابن الزبير لما روى صفوان ابن سالم عن خالد بن الوليد أنه وجد في بعض ضواحي العرب رجلا ينكح كما تنكح المرأة فكتب إلى أبي بكر رضي الله عنه فاستشار أبو بكر الصحابة فيه . فكان على كرم الله وجهه أشدهم قولا فيه . فقال : ما فعل هذا إلا أمة من الأمم واحدة وقد علمتم ما فعل الله بها أرى أن يحرق بالنار فكتب أبو بكر إلى خالد بذلك فخرقه — وقال الحافظ المنذرى : حرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء أبو بكر الصديق . وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير . وهشام بن عبد الملك .

وقيل يرى به من أعلى بناء في القرية منكسا ثم يتبع بالحجارة رواه البيهقي عن علي وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما .

ونقل بعض الحنابلة لإجماع الصحابة على أن حد اللواط القتل وإنما اختلفوا في كيفية فمنهم من قال يرمى من شاطئ . وقال عمرو عثمان يهدم عليه حائط ، ومنهم من قال يرحم بالحجارة بركا كان أم ثيبا والآخر قال به أيضا علي وابن عباس وجابر بن زيد وعبد الله بن معمر والزهري وأبو حبيب وربيعه ومالك وإسحق وأبو يوسف ومحمد وأحد قولي الشافعي . وأبو ثور .

وقال أبو حنيفة رحمه الله ليس في اللواط حد بل فيه تعزير . جاء في ابن عابدين ١٦٠/٣ ولا يحد لوطه دبر وقالوا إن فعل في الأجانب حد وإن فعل في عبده أو أمته أو زوجته فلا حد إجماعا بل يعزر قال في الدر يكون بالإحراق وهدم الجدار والتنكيس من محل مرتفع باتباع الأحجار وفي الحاوي والجلد أصح وفي الفتح يعزر ويسجن حتى يموت أو يتوب ولو اعتاد اللواط قتله الإمام سياسة وفي الحاشية (قال في الزيادات والرأى إلى الإمام إن شاء قتله وإن شاء ضربه وحبسه) انتهى . وقول أبي حنيفة له وجهته ذلك لأن اللواط لوطه لا يتعلق به المهر فلا يتعلق به الحد . ولأنه لا يساوى الزنا في الحاجة إلى شرع الحد لأن اللواط لا يرغب فيه المفعول به طبعيا وليس

مادة ١٢٩ — من واقع أثني برضاها يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت .

فإذا وقعت الجريمة بالقوة أو التهديد أو كان المحنى عليها لم تبلغ سبع سنين كاملة أو كانت مجنونة أو بها عاهة في العقل تكون العقوبة السجن المؤبد .

وإذا كان الجاني من محارم المحنى عليها أو من المتواين تربتها أو ملاحظتها أو من لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم فيعاقب بالعقوبة المبينة بالفقرة السابقة .

مادة ١٣٠ — من هتك عرض إنسان برضاه يعاقب كل منهما بالحبس وفي حالة الإحصان تكون العقوبة السجن المؤقت .

وإذا كان الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثالثة من المادة السابقة تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات .

مادة ١٣١ — كل من هتك عرض إنسان بغير رضاه يعاقب بالسجن المؤقت .

فإذا ارتكب الجاني الجريمة بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك أو كان من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ثمان عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عليهم في الفقرة الثالثة من المادة (١٢٩) تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات . وإذا اجتمع هذان الشرطان معا أو كان المحنى عليه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان مجنونا أو به عاهة في العقل يحكم بالسجن المؤبد .

مادة ١٣٣ — يعاقب بالحبس كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال .

ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

مادة ١٣٤ — كل من فعل علانية فعلا فاحشا مثلا بالحيا يعاقب بالحبس .

مادة ١٣٥ — يعاقب بالعقوبة المبينة بالمادة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مثلا بالحيا ولو في غير علانية .

فيه إضاعة النسب . وأيضا فقلوله صلى الله عليه وسلم (لا يحل دم امرء مسلم إلا بإحدى ثلاث زنا بعد إحصان . وكفر بعد إيمان . وقتل نفس بغير نفس) قد حظرت قتل المسلم إلا بإحدى هذه الثلاث وفاعل ذلك خارج عن ذلك . لأنه لا يسمى زانيا والمعلوم أنه لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قضى في اللواط بشيء لأن هذا المنكر لم تكن تعرفه العرب ولم يرفع إليه صلى الله عليه وسلم حادثة منه . ولكن ثبت عنه أنه قال (من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به) رواه الخمسة إلا النسائي وهو مروى عن عكرمة عن ابن عباس وقد قال فيه الحافظ رجاله موثقون ، إلا أن فيه اختلافا .

وروى محمد ابن اسحق هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو فقال (ملعون من عمل عمل قوم لوط) ولم يذكر القتل . وقال يحيى بن معين عمرو ابن أبي عمرو ثقة وهو مولى المطلب واستنكر النسائي هذا الحديث (رواية عكرمة) .

وهذا الذي قال به أبو حنيفة من تعزيز اللائط هو أيضا قول المرتضى والمؤيد بالله تعالى . وأحد الأقوال المروية عن الشافعي رضي الله عنه (المغنى لابن قدامة ١٨٧/٨ وما بعدها ، سبيل السلام لابن حجر ٤/١٨٨٧ نيل الأوطار للشوكاني ٧/٩٧ و ٩٨ و ٩٩ تفسير آيات الأحكام ص ١٥ و ١٧ والمبسوط ٧٨/٩) .

وقد رأت اللجنة أن تأخذ بقول الإمام أبي حنيفة للأدلة الوجيه التي تؤيده . وفي هذا الصدد أخذت بالجلد تعزيرا وحتى تكون عقوبة اللائط فاعلا أو مفعولا به تتناسب مع فحشها وبشاعتها فقد رأت اللجنة أن ترتفع بها في عدد الجلدات بما لا يبلغ حد الزنا الذي فرضه الله من الجلد .

كما نص المشروع في الفقرة الثانية على تشديد العقوبة في الحالات المنصوص عاها في المادة ١٣١ فرؤى توقيع عقوبة الجلد تعزيرا ثمانين جلدة فضلا عن العقوبة المقررة في المادة المذكورة .

مادة ١٢٨ — من واقع أثني برضاها يعاقب كل منهما بالحبس .

وفي حالة الإحصان المبين في المادة ١١٩ من هذا القانون أو وقوع الجريمة بين محرمين تكون العقوبة السجن وإذا اجتمع هذان الشرطان يحكم بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنوات .

الإيضاح

لما كان قانون العقوبات الحالى لا يتضمن نصا يعاقب على الوقاع بالرضا الحاصل بين رجل وامرأة بالغين، وهو الوقاع المجرد من أى ظرف مشدد كما جاء خلوا من نص يعاقب على هنك العرض بالرضا إلا بشروط معينة رغم بشاعة أى من الفعلين وأثرهما على المجتمع ولما يترتب على انتشارهما من فساد بين أفرادها . لذلك رأت اللجنة كى يتسق مشروع قانون العقاب حدا على الزنا مع المواد التى تعاقب تعزيرا على الجرائم التى لم تتوافر أركانها إذا لم يثبت دليلها الشرعى ، أو تلك التى يرى ولى الأمر وضع عقوبة لها حماية للأداب العامة أن يشمل العقاب هاتين الجريمتين ، وتحديد العقوبة فى بعض الحالات التى استحدثها مشروع حد الزنا وهى حالات وقوع الجريمة من محصن أو بين محرمين ، وتغليظها إذا اجتمع الشرطان فى المادتين ١٢٨ ؛ ١٣٠ . كما نص المشروع على حالة وقوع الفعل بغير الرضا وهى حالات المباغنة أو المخادعة واعتبرها حالة من حالات الإكراه فى المادتين ١٢٩ و ١٣١ . وإن لم يساو بينهما وبين الإكراه الحاصل بالقوة أو التهديد فى العقوبة — باعتبار أن هذه الحالات الأخيرة أكثر جسامة من الأولى من حيث ماترتبه من أثر فى المجنى عليه ورأت اللجنة رفع السن إلى ثمانى عشرة سنة بالنسبة للمجنى عليه الذى تقع عليه جريمة هنك العرض بالإكراه كطرف مشدد تشبها مع سن البلوغ الذى أخذ به مشروع العقاب على حد الزنا — على التفصيل الوارد به .

وقد رأت اللجنة إطلاق عقوبة الحبس وعدم تحديد حدا أقصى للعقوبة بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ .

مادة ١٣٦ :

(١) كل من حرض ذكرا أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو أعده على ذلك أو سهله له ، وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أهواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالسجن وبغرامة من ألف جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه .

(ب) إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر الثامنة عشرة سنة هجرية كانت العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا يزيد على خمسة آلاف جنيه .

مادة ١٣٧ — يعاقب بالسجن المؤبد :

(١) كل من استخدم أو استدرج أو أغرى شخصا ذكرا أو أنثى بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة وذلك بالخداع أو بالقوة أو بالتهديد أو بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه .

(ب) كل من استبقى بوسيلة من هذه الوسائل شخصا ذكرا كان أو أنثى بغير رغبته فى محل للفجور أو الدعارة .

مادة ١٣٨ — كل من حرض ذكرا لم يتم من العمر الثامنة عشرة سنة هجرية أو أنثى أيا كان سنها على مغادرة جمهورية مصر العربية أو استخدامه أو محبته معه خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة من ألف جنيه إلى خمسة آلاف جنيه .

وتكون العقوبة السجن المؤقت لمدة لا تقل عن سبع سنين إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو إذا ارتبطت بوسيلة من الوسائل المشار إليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة بالإضافة إلى الغرامة المقررة .

مادة ١٣٩ — فى الأحوال المنصوص عليها فى المواد الثلاثة السابقة تكون العقوبة السجن المؤبد إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر ست عشرة سنة هجرية أو إذا كان الحائى زوجا أو من محارم المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

مادة ١٤٠ — كل من أدخل إلى جمهورية مصر العربية شخصا أو سهّل له دخولها لارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة من ألف جنيه إلى خمسة آلاف جنيه .

مادة ١٤١ — يعاقب بالسجن المؤقت :

(١) كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الاتفاق المالى .

(ب) كل من استغل بآية وسيلة بناء شخص أو بخوره .

وإذا كان الفاعل من الأشخاص المذكورين من الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٢ تكون العقوبة السجن المؤبد والغرامة من أربعة آلاف إلى ثمانية آلاف جنيه .

ويحكم بإغلاق المحل لمدة سنة وينفذ الإغلاق دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزا بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ ، ويكون الإغلاق نهائيا في حالة العود .

الايضاح

تمشيا مع منهج الشريعة الفراء في تشديد العقوبات على الجرائم الأخلاقية ارتأت اللجنة أن نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة الحالية لا تتفق فيما تضمنته من عقوبات تعزيرية - مع ما توجبه الشريعة الإسلامية من عقوبة حدية رادعة على ارتكاب جريمة الزنا، وكانت الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الدعارة هي بلا شك من العقوبات التي تسهل ارتكاب جريمة الزنا النكراء وغيرها من الفواحش مما تجب محاربتها بالعقوبات الشديدة التي تتلائم مع العقوبات الحدية لجريمة الزنا . ومما لا شك فيه أن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هي جرائم بالغة الخطورة من حيث أثرها في المجتمع وبما تحملها في طياتها من تهديد لأخلاقيات الأمة مما يتعين معه أخذ مرتكبيها بالشدة الواجبة لحملهم على عدم الإقدام عليها حماية لمصالح المجتمع الإسلامي الذي تشده الشريعة الإسلامية . ولذلك رأت اللجنة تعديل المواد ٢٤١ ، ٣٤ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ٨٠ والفقرتين الأولى والأخيرة من المادة ٩ ، والمادة ١١ من هذا القانون بحيث اعتبرت الجرائم المنصوص عليها فيها من الجنايات ووضع لكل منها العقوبة المناسبة لها ، وتعديل سن من وقعت عليه الجريمة إلى ثمانى عشرة سنة هجرية بدلا من إحدى وعشرين في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة (ب) من المادة ١٣٦ وفى المادة ١٣٨ من القانون تمشيا مع سن البلوغ الذى أحدثت به اللجنة في هذا المشروع على التفصيل الوارد به .

كما أضاف المشروع إلى الظروف المشددة في المادة ١٣٩ حالة ما إذا وقعت الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاثة السابقة من الزوج أو من محارم المحنى عليه باعتبار أن أيا منهما له سلطة على المحنى عليه فضلا عن بشاعة الجرم في هذه الحالات .

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا اقترنت الجريمة بأحد الطرفين المشددين المنصوص عليهما في المادة ١٣٩ من هذا القانون .

مادة ١٤٢ كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه . ويحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به .

وإذا كان مرتكب الجريمة زوجا أو محرما لمن يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته أو ممن لهم سلطة عليه تكون العقوبة السجن المؤبد بالإضافة إلى الغرامة المقررة .

مادة ١٤٣ - يعاقب بالسجن المؤقت وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفى جنيه .

(أ) كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلا أو مكانا يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك .

(ب) كل من مملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة .

(ج) كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة .

وفى الأحوال المنصوص عليها في البندين (أ ، ب) يحكم بإغلاق المحل لمدة سنة وينفذ الإغلاق دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزا بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ .

مادة ١٤٤ - كل مستغل أو مدير محل عام أو محل من محال الملاهى أو محل آخر مفتوح للجمهور يستخدم أشخاصا ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويج نشاطه يعاقب بالإشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة من ألفين إلى أربعة آلاف جنيه .

الباب الرابع

حد القذف

(مادة ١٤٥)

القذف المعاقب عليه حدا هو الرمي بالزنا أو بنفى النسب بتعبير صريح قولاً أو كتابة .

الايضاح

القذف في اللغة هو الرمي بالجحارة - يقال قذف بالجحارة قذفاً أى رمى بها . (المصباح ٧٦١/٢ ، لسان العرب ١٧٤/١١ ، القاموس المحيط ١٨٣/٣) .

وشرعا ، اختلفت الفقهاء في تعريف القذف . ونورد في إيجاز القول السائد في كل مذهب .

١ - فعرفة الحنفية بأنه الرمي بالزنى (فتح القدير ٢٩٠/٤) والختان (١٨١/٣) .

٢ - وعرفة المالكية بأنه نسبة آدمي غيره لزنى أو قطع نسب مسلم . (الشرح الكبير ٣٢٤/٤ ، ٣٢٥ ، والدسوقي ٢٩٩/٤) - وقيل هونسية آدمي مكلف غيره جراً عفيفاً مشابهاً أو صغيرة تطبق الوطء . لزنا . أو قطع نسب مسلم .

٣ - وعرفة الشافعية بأنه الرمي بالزنا في معرض التعبير (قليوبى ١٨٤/٤ ، معنى المحتاج ١٥٥/٤) . وقيل هو قذف العاقل البالغ المختار محصناً ليس يولد له بوطء يوجب الحد (المذهب ٢٧٢/٣) .

٤ - وعرفة الحنابلة بأنه رمى بزنا أو لواط أو شهادة بأحدهما عليه ولم تكتمل البينة . (كشف القناع ٦٢/٤ ، منتهى الإرادات ٩٠/٤) .

٥ - وعرفة الظاهرية بأنه الرمي بالزنا بين الرجال والنساء (المحلى ٢٦٢/١١) .

٦ - وعرفة الشيعة الإمامية بأنه الرمي بالزنا واللواط (المختصر النافع ٢٢٠/٢ ، شرائع الإسلام ٢٤٩/٢) . وقيل هو الرمي بالزنا أو اللواط بلفظ صريح لا يحتمل التأويل (الإسلام سبيل السعادة والإسلام ص ٩٠) .

ومن هذا يستبين أن الفقهاء وإن اختلفوا على أن رمى المحصن أو المحصنة بالزنا قذف . إلا أنهم فيما أضافوه إلى هذا التعريف من قطع نسب

المسلم . أو اللواط . أو الشهادة بالزنا أو اللواط عند عدم اكتمال البينة عليها - واعتبار ذلك قذفاً يوجب الحد هو محل خلاف ولقد رأيت اللجنة أن تأخذ في تعريف القذف بأنه الرمي بالزنا أو بنفى النسب كما راعت تقييد القذف بأن يكون بتعبير صريح . وهو ما يدل بوضعه على القذف بالزنا دون احتمال لمعنى آخر غيره - كقول القاذف للمقذوف مثلاً - يا زانى - أو انت زان - أو يا ابن الزانية . أو وصف المرأة بلفظ فيه مادة - النون والياء والكاف - أما إذا كان التعبير يفهم منه القذف بوضعه مع احتمال معنى غيره - كقول القاذف للمقذوف مثلاً - يا فاجر أو يا فاحرة أو يا خبيث أو يا خبيثة وغيرها من ألفاظ الكناية - وكذلك الألفاظ التي لا يفهم منها القذف بوضعهما - وإنما نفيد ذلك بقرائن الأحوال - كقوله لغيره - ما أنا بزنا - أو يا حلال يا ابن الحلال - مما يعد من باب التعريض .

وقد اختلف الفقهاء في حكم هاتين الحالتين (الكناية والتعريض) .

فمنهم من يرى اعتبار الفاظ الكناية والتعريض قذفاً موجبا للحد على القاذف . ومنهم من يرى غير ذلك مما هو مفصل في كتب الفقه . ومنهم من رأى اللجنة أن تأخذ بالمتفق عليه دون ما هو محل خلاف - فاطرحتها من ألفاظ القذف الموجب للحد على القاذف بها .

كما رأيت اللجنة الاقتصار في وسيلة التعبير عن القذف - على صريح التعبير . بالقول أو بالكتابة - دون غيرهما من الوسائل كالأشارة والرسم الصورة - لما قد تنطوى عليه تلك الوسائل الأخيرة من شبهات تسقط الحد أما التعبير باللفظ الصريح قولاً فلا جدال في اعتباره قذفاً موجبا للحد عند تحقيق أركانه وشرائطه .

أما التعبير بالكتابة كالنشر في الصحف والمجلات واللافئات والكتب أو غير ذلك مما يكون لغير المقذوف أن يطالع عليه فإن تحقق القذف بها ثابت - لتحقيق علته من تعبير المقذوف وإيلامه وتهجينه بما يوجب احتقاره . طالما تحققت شروط القذف وانتفت الموانع .

وإنما جرى الخلاف بين الفقهاء في حالة ما إذا تناول القاذف المقذوف بهبارة القذف في كتاب خاص لم يعلم به غيرهما فهو حينئذ بمثابة القذف في خلوة فقرر الشافعية أنه لا حد على القاذف في ذلك . واعتبروها صغيرة غير موجبة للحد لخلو القذف من مفسدة الإيذاء (نهاية المحتاج) . وعند غير الشافعية هو قذف موجب للحد لا فرق في ذلك بين القذف في الخلوة ، والقذف علانية ، لأن ظاهر النصوص تفيد وجوب الحد على كل قاذف دون تفريق . (ال تعالي) (والذين يرمون المحصنات ...) الآية ولقوله صلى الله عليه وسلم (اجتنبوا السبع الموبقات ...) الحديث وعند من يرى قذف المحصنات الغافلات المؤمنات ، والإطلاق في إيجاب حد القذف

الإيضاح .

اتفق الفقهاء على أنه يشترط في القاذف ليقام عليه الحد - أن يكون مكلفاً "أى بالغاً عاقلاً" عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم (رفع القلم عن ثلاثة . عن النائم حتى يستيقظ . وعن المعتوه حتى يفيق . وعن الصبي حتى يعقل أو يحتلم) (البدائع ٧ / ٤٠ ، الزرقاني ٨ / ٨٥ ، المذهب ٢ / ٢٩٠ ، كشف القناع ٤ / ٦٢ ، شرائع الإسلام ٢ / ٢٥٠) والحديث له روايات كثيرة والرواية السابقة في مجمع الزوائد ٦ / ٢٥١ . وروى في سنن أبي داود بلفظ (رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ . وعن المعتوه حتى يبرأ . وعن الصبي حتى يكبر) سنن أبي داود ٤ / ١٣٩ - ١٤٠ ، ولأن العقل والبلوغ هما مناط التكليف . فإذا انعدم أو انعدم أحدهما لا يجب الحد على القاذف . لأن الحد عقوبة سببها الحناية وفعل الصبي والمجنون لا يوصف بكونه جنائية . أما بالنسبة لشرط البلوغ فقد اتفق الفقهاء على أن الأصل فيه أن يكون بالأمارات أى العلامات الدالة عليه في الذكر أو الأنثى وهى في الذكر بالاحتلام والإحبال والإنزال وفي الأنثى بالاحتلام والحيض والحبل . فإن لم يوجد فيهما شيء من ذلك فالمعتبر البلوغ بالسن ، وقد اختلف الفقهاء في تحديد سن البلوغ للذكر والأنثى . فهو عند الحنفية يكون بأكتمال عمر كل منهما خمس عشرة سنة وهو رأى أبى يوسف وعبد من أصحاب أبى حنيفة أما هو (أبو حنيفة) فيرى أكتمال ثمانى عشرة سنة للغلام وسبع عشرة سنة للخرابة (الأنثى) - وروى عنه موافقة صاحبيه . وقول الصاحبين هو المفتى به في المذهب الحنفى . أما المالكية فيرون أن سن البلوغ في الذكر والأنثى يكون بأكتمال كل منهما الثامنة عشرة من العمر . وهو ما رأت اللجنة الأخذ به ولأن الأخذ به اعدل في مثل هذه الجنايات التى شتت فيها العقوبة حتى يكون في اكتمال هذه السن دواعى النصيح المطلوب في تقدير المسئولية الجنائية (حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣١٢ وما بعدها ، ابن عابدين ٥ / ١٠٠ الباب في شرح القدورى ١٢٨ ، شرح ملا مسكين على الكتر ٤٧٧) ومن البين أنه عند اعتبار البلوغ بالسن إنما يكون احتسابه وقت ارتكاب جريمة القذف وأن المراد بالسنة هى السنة الهجرية حيث حدد الفقهاء سن البلوغ بالتقويم الهجرى ، هذا وما تجدر الإشارة إليه أن اشتراط البلوغ في القاذف لإقامة الحد عليه لا يمنع من تعزير أو تأديب من لم يبلغ إذا قذف غيره . بما يراه القاضى رادعاً له مما يدخل في نطاق التعزير مع مراعاته لحدود السن الذى يرى فيه احتمال التعزير أو التأديب مما جرت به أحكام المادة ١٤٩ من هذا المشروع وبالنسبة لزوال العقل إذا كان سببه الجنون فلا حد على القاذف أما إذا كان سببه السكر يحرم . فيقام الحد عليه لأنه يكون كالصاحي فيما فيه حقوق العباد عقوبة له . ولأنه يسكره تعدى على عقله فأزاله فوجب حده تغليظاً عليه (ابن عابدين ٣ / ١٧٠) ، هذا ما ذهب إليه الحنفية . ويرى الشافعية أن

على كل من قذف محصناً أو محصنة وإطلاق الحديث في اعتبار قذف المحصنات كبيرة دون تقييد يدل على أنه متى وقع القذف وتحققت شروطه وجب الحد على القاذف دون نظر إلى كون القذف صلب به غير المقدوف أم لا . أى ولو في خلوة أو في العلن - ولو كانت العلانية فيه شرطاً لنص الله تعالى عليها في كتابه العزيز أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم - ولم يحدث .

وقد اختارت اللجنة الأخذ بهذا الرأى الأخير دون مذهب الشافعية لقوة أدلته وسدا لباب الفساد الذى عم في زماننا ، ومن هذا يعلم أن القذف بالكتابة ولو برسالة خاصة يعد قذفاً موجباً للحد بشروطه . بل أن القذف بالكتابة وخاصة بالنشر يكون أعم من غيره في نشر الرذيلة وإشاعة الفساد وتهجين المقدوف والافتراء عليه على أوسع نطاق خاصة في هذا الزمان الذى أصبح للنشر فيه الأثر الكبير في المجتمعات بعد التطور الخطير في هذا القطاع الهام من سبل الاعلام .

وما ذكر في هذا الصدد يتفق مع ما ذهبت إليه اللجنة في المادة من عدم التقييد في تحقق القذف بحضور المقدوف أو غيبته ، وكون القذف في السر أو العلانية - وغنى عن البيان أن الكتابة التى يعبر بها القاذف يجب أن تكون مرسومة ومستبينة لتنتج آثارها .

هذا والقذف بأى لسان كان بالعربية أو الفارسية أو غيرها موجب للحد إذا تحققت أركانه وشرائطه لأن المقصود رفع الشين الذى لحق المقدوف وذلك لا يختلف باختلاف الألسن (المبسوط للسرخسى ج ٩ ص ١١٤) طالما كان التعبير في نطاق تلك اللغة صريحاً في الرمى بالزنا .

ومما تجدر الإشارة إليه أن المقصود بالقذف في تطبيق أحكام هذا القانون هو الموجب للحد شرعاً ، وقرر فقهاء الشريعة الإسلامية أحكامه واختارت منها اللجنة ما جرت به مواد هذا القانون - وهو يختلف عن القذف والسب الواردين في كتاب الجرائم التعزيرية .

(مادة ١٤٦)

يشترط في القاذف أن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً ، وألا يكون أصلاً للمقدوف من جهة الأب أو الأم .

فذهب الحنفية إلى أن المراد بعفة المقدوف ألا يكون قد وطئ في عمره وطأ حراماً في غير ملك ولا نكاح أصلاً ولا في نكاح فاسد مجمع عليه (على فسادهم) فإن فعل شيئاً من ذلك سقطت عفته ولا يحسد قاذفه (البدائع ٤١/٧، ابن عابدين ١٧٣/٣، الزيلعي ٢٠٦/٣). وذهب المالكية إلى أن العفة عدم كون المقدوف قد حد في زنا أو لواط قبل القذف أو بعده، فإن حد المقدوف سقطت عفته ولا حد على قاذفه (الدسوقي ٣٣١ و ٣٣٢/٣، مواهب الجليل ٣٠٠/٦، الزرقاني ٨٦، الشرح الكبير ٣٢٦/٤).

وذهب الشافعية إلى أن العفة سلامة المقدوف قبل القذف وبعده عن فعل مما يوجب حد الزنا عليه. وعن وطئ دبر حليته فإن فعل شيئاً منهما سقطت عفته ولا يحسد قاذفه (المهذب ٢٩٠/٢، نهاية المحتاج ١٨٦/٦).

وذهب الحنابلة إلى أن عفة المقدوف هي بعده عن الزنا ظاهراً ولو كان تائباً من زنى (كشاف القناع ٦٣/٤، المغني ٢١٩/١٠، الاقناع ٢٦٠/٤).

وذهب الظاهرية إلى أن العفة الامتناع عن الزنا الذي لم يثبت على المقدوف وإن كان قد حد في غيره (المحلى ٣٦٨/١١، ٢٧٣، ٢٨٢).

وذهب الشيعة إلى أن العفة هنا عدم تظاهر المقدوف بالزنا ومعنى هذا أنه يكفي عندهم لعفاف المقدوف أن يكون مستوراً الحال غير متظاهراً بالزنا فمن قذف شخصاً لا يعلم حاله وجب عليه الحد. حمل حال المسلم على الصلاح حتى يثبت العكس ومستور الحال مسلم لم يثبت عليه ما ينافي العفة فوجب حد قاذفه (شرائع الإسلام ٢٥٠/٢، المختصر النافع ٢٢٠/٢، الإسلام سبيل السعادة والسلام ٩٠).

والجينة بعد استعراض أقوال الفقهاء في العفة كشرط يجب تحققه في المقدوف حتى يقام الحد على قاذفه رأيت الأخذ بمذهب الحنابلة تيسيراً لإثباتها (العفة) بشكل منضبط. قطعاً لدابر الفساد حتى لا تشيع الفاحشة في الناس. ومعاونة على تنقية المجتمع مما تشفى فيه من بذيء السباب وتدعيم حماية الأعراض المستورة من التهجم عليها ورميها بأفش الطعون.

ومما يجدر الإشارة إليه أن الجينة لم تسترط إسلام المقدوف ليحد قاذفه أخذاً بمذهب الظاهرية وحميتهم إطلاق نص الآية (والذين يرمون المحصنات) ونص حديث (اجتنبوا السبع الموبقات) وعدم منها قول الزور وقالوا إن الإطلاق ينفي اشتراط الإسلام كما أن القذف قول زور ولو كان المقدوف غير مسلم وعجب ابن حزم الظاهري في المحلى من القول باشتراط الإسلام إذ لا يتأتى أن تقطع يد سارق غير المسلم على ما ذهب إليه الآخرون ولا يحسد قاذفه. ويرى فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والشيعة اشتراط إسلام المقدوف ليحد قاذفه بحجة أن الأحصان قد ورد في القرآن بمعنى الإسلام (فإذا أحصن فإن أتيت بفاحشة: الآية).

عمر كل من الذكر والأنثى ثمانى عشرة سنة هجرية على الوجه السابق بيانه في المادة ١٤٦ مالم يبلغ كل منهما قبل ذلك بالأمارات.

أما اشتراط العقل في المقدوف فقد ذهب إليه فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والشيعة. إلا أن المالكية قالوا إن المجنون المطبق الذي يصاحب المقدوف من حين بلوغه إلى قذفة لا تخله إفاقة. هو الذي لا يجب الحد على قاذفه. أما إذا بلغ صحباً من جن أو كان يقيق ويجن فإن قاذفه يحسد ولم يشترط باقي جمهور الفقهاء الذين اشتراطوا العقل في المقدوف ذلك واكتفوا بالقول بعدم إقامة الحد على القاذف إذا كان المقدوف مجنوناً وقت القذف فقط. وعلة القول باشتراط العقل أن المجنون لا يعبر بالزنا لعدم تكليفه. وغير العاقل لا يلحقه شين بإضاعة الزنا إليه.

هذا إذا كان جنونه غير حادث بعد قذفة. أما إذا كان المجنون قد حدث بعد القذف وقبل طلب إقامة الحد على قاذفه. فلا يقام الحد على القاذف حتى يفيق المقدوف ويطالب به وليس لولييه المطالبة بإقامته حذراً من فوات التشفى فإن كان جنونه أو إغمائه بعد طلب إقامة الحد على قاذفه أقيم الحد في الحال لوجود شرطه (المراجع السابقة).

وقد رأت اللجنة الأخذ بهذا الرأي لقوة أدلته. خلافاً للرأي الظاهرية الذين لم يشترطوا العقل في المقدوف. فيحد عندهم قاذف المجنون ولو كان المجنون مطبقاً لأن المجنون عندهم محصن ممنوع من الزنا بمنع الله أو بمنع أهله والجنة عليهم أن فعل المجنون لا يوصف بكونه جناية فتناسب ذلك القول بعدم حد قاذفه، وبذلك ترجح اشتراط كونه عاقلاً وهو مذهب الجمهور.

كذلك اشترط الفقهاء في المقدوف أن يكون معيناً أى معلوماً فإن كان مجهولاً أو غير معين فلا حد على قاذفه كمن يقول لجماعة كلكم زان إلا واحداً أو يقول لرجلين أحدهما زان. أو يقول لشخص أخوك زان وله أكثر من أخ ولم يعين واحداً.

وإنما يشترط الفقهاء تعيين المقدوف لأن حد القاذف إنما وجب لدفع المعرة عن المقدوف. والمجهول لم يتعين فلم تلحقه معرة بالقذف وليس للسلطان ولا نائبه أن يطلب من القاذف تعيين المقدوف إذا وقع القذف بحضرته وكان المقدوف مجهولاً لوجوب السر على المسلم ولأن حد القذف من الحدود التي تدرأ بالشبهات.

كذلك اتفق الفقهاء على أنه يشترط في المقدوف أن يكون محصناً. واتفقوا كذلك على أن المراد بالإحصان هنا هو العفة. ثم اختلفوا في المراد بالعفة:

الجزئية فيكون القذف متناولا له معنى . وعند الشافعي يثبت حق المطالبة لكل وارث لأن حد القذف يورث عنده . وعندنا (الأحناف) ولاية المطالبة ليست بطريق الإرث بل لما ذكرناه ، ولهذا يثبت عندنا للحزوم عن الميراث بالقتل ويثبت لولد البنت كما يثبت لولد الابن وكذا يثبت لولد الولد حق المطالبة مع وجود الولد (فتح القدير ١٩٥/٤) وقد أخذت اللجنة برأى الأحناف .

وقد حرصت اللجنة على النص بأن يقوم رئيس النيابة المختص أو من يقوم مقامه بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات مباشرة منعا لتطويل الإجراءات .

وفي ذلك ضبط لوصف هذه الدعوى وطريقة إقامتها وتحقيقها والجهة المختصة بنظرها .

(مادة ١٤٩)

لا تسمع الدعوى بطلب إقامة حد القذف بعد مضي ستة أشهر من يوم علم المقذوف بالجريمة وبمرتكبها وتمكنه من الشكوى .

الإيضاح

لما كان حد القذف فيه حق للعبد فإن الخصومة فيه والقضاء به واستيفاء من القاذف تتوقف كلها على المطالبة (الادعاء) به ممن له الحق فيه . ومن ثم فإن هذه المطالبة يتحتم أن تظل قائمة حين إقامة الحد على القاذف . فإذا سقطت المطالبة بعفو المقذوف لا يقام الحد على القاذف . وبهذا قال جمهور الفقهاء والحنيفة والمالكية والشافعية والحنابلة والشيعية .

خلافًا للظاهرية الذين لم يشترطوا المطالبة بإقامة الحد . لأن حد القذف عندهم حق لله تعالى . فيقام حسبه دون توقف على مطالبة أحد من العباد أسوة بسائر الحدود .

وإذا كان المقرر شرعا أن الأولى للمقذوف أن يترك الخصومة والمطالبة بحد قاذفه (البدائع ٥٢/٧) لأن المطالبة إشاعة للفاحشة وهو مندوب إلى تركها امتثالًا لقوله تعالى (وأن تعفوا أقرب للتقوى) .

وإذا كانت المطالبة شرطًا لإقامة الحد على القاذف على نحو ما قدمنا . وكان المقذوف هو صاحب الحق فيه . وكان في ترك هذا الحق له يستعمله متى شاء فيه إضرار بالقاذف الذي يبقى بهذا الحق سيفًا مسلطًا على عنقه . لأنه قد يضار به ويلحق به من العار والشين ما يتعير به أيضا مما يمكن تفاديه لو طرح على القضاء وثبتت براءته . وترك الحق للمقذوف لإقامة دعوى القذف متى شاء يحرم القاذف من الدفاع عن نفسه وإثبات براءته في الوقت المناسب . ومن ثم فإن اللجنة رأت قطعًا لإشاعة الفساد والسوء بين الناس أن تحدد زمنًا يكون للمقذوف فيه الحق في إقامة دعوى القذف لا تسمع بعد فواته دعواه حماية للمجتمع واثقاء الإضرار بالقاذف .

فوجب اعتباره شرطًا في المقذوف ولأن حد قاذف غير المسلم فيه تكريم للمقذوف ولم تراجحة الأخذ بهذا الرأي لقوة دليل الظاهرية ودوره المفسده بالتفرقة إذا ما حد قاذف المسلم وأعفى قاذف غير المسلم وتجنبًا لما يترتب على ذلك من فتنة التفرقة التي تضرب صالح العباد مما تأباه الشريعة الإسلامية (فتح القدير ٢٨٩/٢ ، المهذب ٢٨٩/٢ ، شرائع الإسلام ٢٥٠/٢ ، الدسوقي ٣٢٦/٤ ، كشاف القناع ٦٤٠/٤ ، المعنى ٢٠٢/١٠ ، منح الجليل ٥٠٣/٤ ، المحلى ٢٧٣ ٢٧٤) .

(مادة ١٤٨)

لا يجوز رفع الدعوى إلا بناء على شكوى بطلب إقامة الحد شفوية أو كتابية إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي من المقذوف أو وكيله الخاص أو من أحد الورثة غير طريق الزوجية إذا كان المقذوف ميتا .

وترفع الدعوى من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بإحالتها إلى محكمة الجنايات مباشرة .

الإيضاح

لما كان القذف من جرائم الحدود التي شدد الله عقوبتها وشرع فيها الجلد وهو من العقوبات البدنية التي شرعها لمن تعدى حدوده . وكانت جرمته بذلك من الجرائم الكبرى التي نهى الإسلام عن مقارقتها لبشاعة آثارها في المجتمع فضلًا عن أثرها الأليم في نفس المحني عليه يقول الله تعالى في شأن هذه الجريمة (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون) ولذلك أزلتها الشريعة الإسلامية منزلة جنائيات الحدود كالزنا والسرقة وشرب الخمر . ومن ثم فإن اللجنة رأت أن تكون جريمة القذف جنائية . تختص بنظرها محاكم الجنايات حتى تكون أقدر على الإحاطة وأكفأ في التقدير وذلك أحوط للعدالة .

ولما كان حد القذف فيه حق للعبد كانت الدعوى فيه لا تقام إلا بناء على شكوى المقذوف لأنها تمس عرضه وسمعته أكبر مساس .

ويسلك المدعي في دعوى القذف الطريق الذي رسمته المادة من تقديم شكوى شفوية يدلي بها صاحب الحق أمام أحد أعضاء النيابة المختصة أو أحد مأموري الضبط القضائي ويحضر بها المحضر اللازم — أو يتقدم بها له مكتوبة . وتقدم الشكوى من المقذوف نفسه أو من وكيله الخاص . غير أنه إذا كان المقذوف ميتا ترفع الدعوى من أحد الورثة عن غير طريق الزوجية . ويقول فقهاء الحنفية أنه لا يطالب بحد القذف للميت إلا من يقع القذف في نسبه وهو الوالد والولد لأن العار ينتحق به لمكان

وحتى عن البيان أنه إذا كان طريق ثبوت جريمة القذف الاقرار فلا تأثير للتقادم عليه لأنه لا محل للتهمة ولا للشك في سلامة الاقرار لأن الانسان لا يقر على نفسه عادة كاذبا فيما فيه ضرر عليه فترجحت جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وللولاية الكاملة على نفسه . ولأنه إذا وجب الحكم بالشهادة وهي مظنة الريبة فلا ن تجب بالإقرار أولى وهو من الريبة أبعد . فلا أثر للتقادم عليه .

وكذلك الشهادة لا يؤثر فيها التقادم لأنها لا تجب إلا حيث تكون المطالبة من المذدوف التي هي حقه وما لم تكن المطالبة فلا تجب الشهادة ومن ثم لا يكون لتأخيرها وتقادم العهد عليها أثر .

(مادة ١٥٠)

لإثبات القذف المعاقب عليه حدا يكون في مجلس القضاء بإحدى الويلتين الآتيتين :

الأولى — إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ، ويشترط أن يكون بالغاً عاقلًا مختاراً وقت الاقرار غير متهم في إقراره وأن يكون إقراره صريحاً واضحاً منصفاً على ارتكاب الجريمة بشروطها ولا يقبل الرجوع عن الاقرار .

الثانية — شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة .

ويقترض في الشاهد العدالة ما لم يرقم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعاينة لا نقلاً عن قول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

ولا يعد المحنى عليه شاهداً إلا إذا شهد لغيره .

الإيضاح

يجب أن يكون الإثبات بمجلس القضاء لأنه وسيلة الحكم والمؤدى إلى القضاء في الدعوى ويثبت القذف بإحدى وسيلتين الإقرار أو البينة .

والإقرار هو إخبار الشخص بما عليه من الحقوق أو إظهار مكلف مختار ما عليه لفظاً (الزيلعي ٢/٥ ، المهذب ٣/٣٦٢) ، وهو حجة شرعية ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول . وهو سيد الأدلة لأن العاقل

وقد استعرضت اللجنة أقوال الفقهاء في تحديد مدة التقادم والإمام محمد صاحب الإمام أبي حنيفة رأى في ذلك حيث حددها في أحد قوليّه بستة أشهر وراعى في هذا التحديد أن الستة أشهر أحد معاني كلمة (الحين) فيما إذا حلف لا يكلمه حيناً . وجاء في المبسوط (وإن حلف لا يعطيه ماله عليه حيناً فأعطاه قبل ستة أشهر . حنث . لأن الحين قد يذكر بمعنى الساعة قال تعالى (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) والمراد وقت الصلاة . ويذكر الحين بمعنى أربعين سنة قال تعالى (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً) ويذكر بمعنى ستة أشهر كما نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما في تأويل قوله تعالى (تؤتى أكلاها كل حين بإذن ربها) أنه ستة أشهر من حين يخرج الطلع إلى أن يدرك الثمر — فعند الإطلاق يحمل على الوسط من ذلك فإن خير الأمور أوسطها ولأننا نعلم أنه لم يرد به الساعة فإنه إذا قصد الماطلة ساعة واحدة لم يخلف على ذلك . ويعلم أنه لم يرد أربعين سنة فإنه إذا أراد ذلك يقول — أبداً . فعرفنا أن المراد ستة أشهر (ومثله في ابن عابدين ١١٠/٣ ، المبسوط ٦٦/٩ — ٧٠) .

وتحديد مدة التقادم أوفق وأحوط وأنسب للعصر ولا يتنافى مع المبادئ الأساسية للشرعية السمحاء التي أتاحت لولى الأمر حق تقييد القضاء بالزمان والمكان والحادثة جالباً لمصلحة العباد ودرءاً للمفسدة عنهم . وروى أن الإمام أبا حنيفة لم يحدد له مدة وقوض أمر تحديده للقاضي في كل عصر وأوان فما يراه القاضي تفريطاً فهو تقادم وإلا فلا — فقد روى أبو يوسف أن الإمام أبا حنيفة أبى أن يؤقت للتقادم بوقت (فتح القدير ١٦٤/٤) لكن تحديده خاصة في هذا الزمان أضبط وأدق ويحقق ما قدمنا من أهداف — واعتبار الشهر حداً له فيه اعتبارات لأرباب الدعاوى في القذف لقصر مدته .

ومن ثم رأت اللجنة أن تحدد لتقادم الدعوى بالقذف ستة أشهر لا تسمع بعدها لما في الادعاء بعد تلك المدة من معنى التفريط الذى يليق لولى الأمر أن يأمر في مثله بعدم السماح حسماً للتصومات ودرءاً للمفاسد في هذا الزمان .

هذا ولا حظت اللجنة أن المذدوف قد تقوم عنده من الأعذار المقبولة ما يمنعه من إقامة دعوى القذف في المدة المحددة (ستة أشهر) وليس من العدالة مصادرة دعواه . بمنع سماعها للتقادم وهو ذو عذر مقبول . والمقرر شرعاً أن الضرورات تبيح المحظورات . فنصت في المادة على قيد تمكن المذدوف من إقامة الدعوى ، بعد علمه بها ، حيث اعتبر جهله بحادثة القذف ، وعدم تمكنه من الادعاء كلاهما عذر مقبول إذا أثبتته فتقبل دعواه متى تقدم بها خلال ستة أشهر من زوال العذر .

الشهادة

الوسيلة الثانية لإثبات القذف هي البيئة الشرعية وحجية الإثبات بالبيئة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول ، ويجب على الحاكم الحكم بمقتضاها إذا تمت بآركاتها وشرائطها (التاج والإكليل ١٥٠/٦ ، الزيلعي ٢٠٧/٤ ، ابن عابدين ٤٠٧/٤ و ٤٠٨) .

ورأت اللجنة أن يكون الأصل هو شهادة رجلين إلا أنه عند الضرورة يجوز الإثبات بشهادة رجل وأمرأتين أو أربع نسوة وذلك على النحو الذي أخذت به اللجنة في حد السركة ، ويشترط أن يكون بالغين ، ولأن الشهادة من باب الولاية والصبي لا ولاية له على نفسه فلا ولاية له على غيره من باب أولى ، وقد سبق بيان سن البلوغ في المادة رقم ٣١ من هذا المشروع .

كما يشترط أن يكون الشاهدان عاقلين فلا تقبل شهادة المجنون لأنه لا يعقل ما يقول ، ولا يضبطه ، فلا يلتفت إلى قوله ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في شأنه (رفع القلم عن ثلاث ..) ذكر منهم المجنون المغلوب على عقله حتى يفيق (سنن أبي داود ١٤٠/٤) كما يشترط في الشاهدين أن يكونا مبصرين فلا تقبل شهادة الأعمى في القذف ولا في غيره من الحدود (الزيلعي ٢١٨/٢١٧ ، مواهب الجليل ١٥٤/٦ ، المهذب ٣٥٤/٢ ، المغني ٦١/١٢ و ٦٢ ، المحلى ٤٣٣/٩ ، شرائع الاسلام ٢٣٦/٢ و ٢٣٧) .

كما اشترط الفقهاء قدرة شاهد القذف على الكلام والسمع لأن في إشارة الأخرس شبهة تدرك الحد . ويرى الحنابلة أن شهادة الأخرس كتابة بخطه مقبولة لأن الخط يدل على اللفظ وكذلك الإشارة وهو ما أخذت به اللجنة ولأن الشهادة ، تعتمد عن تميز الأصوات في القذف فكان اشترط السمع ضروريا .

كما اشترط الفقهاء عدالة شاهدي القذف ظاهرا وباطنا ولا يكتفى بظاهر عدالته . احتيالا لدرك الحد . المطلوب في قوله صلى الله عليه وسلم (ادروا الحدود بالشبهات) ويرى أبو حنيفة اقتصار الحاكم على عدالة الشاهد المسلم الظاهرة . ولا يسأل عنه إلا إذا طعن الخصم لقوله صلى الله عليه وسلم (المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدودا في قذف) ولأن الظاهر إلا تزجار عما هو محرم في دينه . وبالظاهر كفاية إذلا وصول إلى القطع إلا في الحدود والقصاص فإنه يسأل فيها عن الشهود وإن لم يطعن الخصم لأنه يحتال لاسقاطها فيشترط الاستقصاء فيها . وإن طعن الخصم في الشهود سأل القاضي عنهم لأنه تقابل الظاهران . فيسأل طلبا للترجيح . هذا إذا لم يعلم القاضي حالهم ، أما إذا علم بجرح أو عدالة فلا يسأل عنهم . وقال صاحبان لا بد للقاضي أن يسأل عنهم في السر والعلانية في سائر الحقوق طعن الخصم فيهم أم لا ، لأن الحكم إنما يجب بشهادة العدل فوجب البحث عن العدالة . وقيل هذا اختلاف عصر وأوان . والفتوى

لا يقر على نفسه كذبا بما فيه ضرر على نفسه وماله فترجحت جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة . ولكمال الولاية . ولأنه إذا وجب الحكم بإشهادته وهي مظنة الريسة . فلائ يجب بالإقرار أولى لأنه من الريسة أبعد (المهذب ٣٦٢/٢) .

ولقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا على أن الإقرار حجة في حق المقر نفسه ، فتقام عليه الحدود ويقص منه بموجب إقراره . وعلى ذلك عمل أصحابه والتابعين دون مخالفة لهم من أحد واشترطوا أن يكون المقر مكلفا (بالغاً ، عاقلاً) مختاراً قادراً على الكلام على التفصيل الوارد في كتب الفقه وأشرنا إليه في إيضاح المادة ١٤٦ من هذا المشروع ، كما اشترطوا أيضاً ألا يكون المقر متهماً في إقراره ، لأن التهمة تخل برجحان جانب الصدق على جانب الكذب في الإقرار ، كما اشترطوا في المقر له أن يكون معلوماً فلو كان مجهولاً لا يصح الإقرار لأن شرط إقامة الحد في القذف مطالبة المقذوف ، فإذا كان مجهولاً لا تنأى المطالبة (البدائع ٢٢٣/٧) . ويجب أن يكون الإقرار صريحا منصبا على الجريمة بآركاتها فلا يقبل فيه الكتابة أو التعريض ولا الإجمال في ذكر واقعة القذف حتى يكون إقراره مؤديا للحكم ومطابقا للدعوى .

ويكفي في الإقرار بالقذف أن يقربه القاذف مرة واحدة لأنه إخبار ، والخبر به لا يزداد بتكرار الخبر . وذكر صاحب البدائع الإجماع على عدم التعدد ، والاكتفاء بالإقرار مرة واحدة (البدائع ٢٢٣/٧) وهذا مذهب الجمهور ومنهم مالك . وأبو حنيفة والشافعي وأهل الظاهر . وقال البعض ومنهم أحمد والزيدي وأبو يوسف إن الإقرار يجب أن يكون مرتين ليقام به الحد اعتبارا بالشهادة فلو أقر مرة لا يحد بل يعزر .

وقد اختارت اللجنة رأي الجمهور للأسباب التي ذكرت آنفا .

وغنى عن البيان أن إقرار القاذف يبطل بتكذيب المقر له (المقدوف) لأن الإقرار دليل لزوم المقر به وتكذيب المقدوف دليل عدم اللزوم ، واللزوم لم يعرف بثبوته بعد ، فلا يثبت بالشك خاصة فيما يدرك بالشبهات ولأن في تكذيب المقدوف للقذف إسقاطا للخصومة وحد القذف لا يجب استيفاءه إلا بخصومة المقدوف ، ولا يبطل الإقرار بالقذف بالرجوع عنه لأنه حق وجب لصيانة حق الأدبي فلا يقبل فيه الرجوع (كشف القناع ٦٣/٤ ، المهذب ١٦٤/٢) ، ولأن المقر إذا رجع يكون متهما في رجوعه . فلا يصح الرجوع في الإقرار بحد القذف أسوة بسائر الحقوق المستحقة للعباد (البدائع ٢٢٣/٧) ولوجود من يكذبه فيه .

هذا بخلاف إنكاره الإقرار في سائر الحدود فإنه يبطله لأن إنكاره الإقرار فيه خبر محتمل للصدق والكذب كالإقرار ولا مكذب له فيه فتحقت شبهة كافية في إسقاط الحد (ابن عابدين ١٥٧/٣) .

الايضاح

تقدم أن القذف فيه حق للعبد . ومن أجل ذلك اشترط الفقهاء فيه قيام الدعوى به من المذنوب أو من وكيله أو من أحد الورثة عن غير طريق الزوجية إذا كان القاذب ميتا على كل النحو السابق بيانه في المادة ١٤٨ ، ولا بد أن تكون الدعوى به قائمة إلى أن يتم تنفيذ الحد (كشاف القناع ٦٣/٤) . ولكن دعوى القذف قد يرد عليها ما يستوجب سقوطها مما يستوجب سقوط حد القذف تبعاً لذلك . وقد أوضحت المادة الحالات التي تسقط فيها دعوى حد القذف .

الحالة الأولى : التي تثبت فيها واقعة القذف إما بأن يأتي القاذف بأربعة رجال يشهدون بصحة ما رمى به المذنوب من الزنا . وينفذ تسقط دعوى الحد على القاذف . فلا يقام عليه حد القذف لأنه بعد ثبوت واقعة القذف ظهوره صادق فيما رمى به المذنوب . ولأن المذنوب بعد ثبوت الزنا عليه سقطت عفته ووجب حده للزنا . فلا يحد قاذفه حيث لا يعد كاذبا والله تعالى يقول (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون) فإذا أتى القاذف بالشهداء الأربعة الذين يشهدون بصديق واقعة القذف لم يعد كاذبا . ويسقط الادعاء عليه بالقذف . وهذا باتفاق الفقهاء .

كذلك إذا صدق المذنوب قاذفه في واقعة الزنى التي رماه بها . تسقط دعوى حد القذف لظهور صدق القاذف بإقرار المذنوب بالزنى فلم يعد كاذبا . (المعنى ٢٠٤/١٠ ، ٢٠٥) .

الحالة الثانية : إذا زال إحصان المذنوب بسقوط عفته وقد تقدم في إيضاح المادة ١٤٧ أن إحصان المذنوب شرط لإقامة الحد على القاذف لقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات) الآية وذلك باتفاق الفقهاء . وتقدم أنهم يتفقون كذلك على أن معنى الإحصان في آية القذف العفة . وإن اختلفوا في المعنى المقصود من العفة على أقوال رأت اللجنة الأخذ منها برأى الحنابلة الذين قالوا أن العفة هنا ماها البعد من الزنا ظاهرا . ومعنى هذا يكفي أن يكون المذنوب بعيدا في الظاهر عن ارتكاب جريمة الزنا حتى ولو كان نائباً من زنا ليكون عفيفاً عندهم يحد قاذفه .

فإذا زالت عفة المذنوب بالمعنى المذكور بأن ارتكب جريمة الزنا فإن عفته تسقط وتسقط تبعاً لذلك دعواه على قاذفه . لأنه هو الذي فرط في سمعته وشرفه بارتكابه جريمة الزنى وكشف ستر الله عنه بارتكاب جريمة الزنا المحرم فلم يعد أهلاً لأن يقام على قاذفه الحد لأنه فقد عفته التي شرع حد القذف للحفاظ عليها .

على قولهما في هذا الزمان (ومثله في الجوهره وشرح الأسبجاني وشرح الزاهدي والينابيع وقال صدر الشهيد والفتوى اليوم على قولهما ومثله في شرح المنظومة والحقائق وقاضيهان ومختارات النوازل والبرهاني وصدر الشريعة (الباب في شرح القدوري ٣٤٣) .

ومن هذا يعلم أن تعديل شهود الحدود عامة ظاهراً وباطناً شرط في قبول شهادتهم عند الحنفية ويرى المالكية أن يكفي بظاهر عدالة الشاهد ولا تسأل عنه المحكمة إلا إذا طعن الخصم في عدالته وقالوا إن العدل هو الذي يجنب الكيثر من المعاصي — ويتقى في أغلب الحالات الصغائر منها — لقول عمر رضي الله تعالى عنه المسلمون عدول بعضهم على بعض .

وقد اختارت اللجنة الأخذ بمذهب المالكية لأنه أسير في العمل خاصة في زماننا هذا الذي انتشر فيه الفساد وعمت الفتنة وتعذر القطع بمعيار العدالة الدقيق فيهم مما قد يختلط معه الأمر على القضاء ويؤثر في الأحكام (حاشية الدسوقي ٣١٩/٤) .

ومن ثم نص في المادة على أنه يفترض في الشاهد العدالة ما لم يعم الدليل على غير ذلك . كما رأى الفقهاء في شأني القذف أن يكونا قادرين على حفظ الشهادة فاعمين لها مأمونين على ما يدلان به . فإذا كان الشاهد مغفلاً لا تقبل شهادة كبير الغلط لعدم أتمان الغلط في شهادته فإن كان غلطه قليلاً قبلت شهادته لعدم انفكاك أحد عنه ولا تقبل شهادة من يعرض له غالباً لجواز سماعه شيئاً نسي بعضه وكذا الأبله لعدم تقطعه الأمور (التاج والأكيل ١٥٤/٦ ، المهذب ٣٤٢/٢ ، منتهى الإرادات ٣٢١/٤ ، الزيلعي ٢٠٧/٤) .

ويشترط أن تكون شهادة كل من الشاهدين صريحة في الدلالة على الجرمية ووقوعها من الجاني بأركانها وألا تكون بالتسامع بل عن معاينة حتى تكون شهادة صحيحة مستوفية لأركانها الشرعية مؤدية للقضاء بموجبها .

(مادة ١٥١)

لا يحكم بحد القذف في الأحوال الآتية :

- ١ — ثبوت صحة الواقعة المذنوب بها بإحدى أو سبيلتين الآتيتين :
 - (أ) تصديق المذنوب قاذفه فيما رماه به .
 - (ب) إثبات القاذف صحة الواقعة بشهادة أربعة رجال .
- ٢ — زوال إحصان المذنوب في أية حالة كانت عليها الدعوى .
- ٣ — إذا كان القاذف زوجاً وليس لديه شهداء وطلب اللعان .

(الثالث) أنه يجوز العفو في حالات منها قبل بلوغ الشكوى للإمام وقيل إلى ما قبل سماع الشهود وقيل إلى ما قبل بلوغ الإمام أو بعده إذا قصد المقدوف الستر - أو كان المقدوف أباً للقاذف أو أما له أو جداً وإليه ذهب الإمام مالك (الدسوقي ٣٣١/٤ - ٣٣٢ ، الباجي ١٤٨/٧ ، تبصرة الحكام ٢٦٢/٢ ، الزرقاني ٩٠/٨)

ورأت اللجنة الأخذ بمذهب الإمام الشافعي وأحمد والشيعة الجعفرية اعتباراً بتغليب حق العبد على حق الله تعالى في حد القذف تقديماً لحق العباد لحاجتهم إليه وغنى الله عنه ولأن العبد هو المستفيع به على الخصوص ومن ثم يجوز للمقدوف أن يعفو عن قاذفه في أية حالة كانت عليها الدعوى . لأن حق الإدعاء شرع لصيانة عرضه وشرفه وذلك شأنه ، وله شرعاً حق استعماله فإذا عفا عن الجاني فقد تنازل عن هذا الحق والمعروف أن من يملك حقاً يملك التنازل عنه . ولأن المقدوف قد يلجأ إلى الستر وعدم التقاضي في خصوصية القاذف لما يراه من مصلحة له في ذلك فوجب ألا يضار برد قصده .

وإذا كان هذا حقه له أن يستعمله في أية حالة كانت عليها الدعوى فله كذلك إذا رأى العفو عن القاذف أثناء تنفيذ الحد عليه أن يوقف تنفيذ عقوبة الحد إلى ما قبل إتمامه . طالماً أن كد حقه في العفو وإسقاط الحد ولأنه لا يستوفي كله إلا بطلب المقدوف فله العفو عما بقي منه من باب أولى .

(مادة ١٥٣)

يعاقب القاذف حداً بجلده ثمانين جلدة .

ولا يجوز إبدال هذه العقوبة كما لا يجوز لغير المقدوف العفو عنها .

وللمقدوف أن يوقف تنفيذ الحد إلى ما قبل إتمامه .

ويترتب على تنفيذ الحد عدم قبول شهادة المحكوم عليه ما لم ينت .

وللمحكوم عليه بعد التنفيذ أن يطلب إلى المحكمة إثبات توبته في محضر الجلسة بتكذيبه نفسه في جلسة علنية يعلن بها الشاكي . ويلحق هذا المحضر بالحكم .

الإيضاح

يشترط لإقامة حد القذف أن يعجز القاذف عن أن يقيم البينة على ما قذف به من الزنى . ونصاب الشهادة فيه أربعة رجال تتوافر فيهم شروط الشهادة على الزنى مصداقاً لقوله تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً

الحالة الثالثة إذا كان قذف الرجل زوجته بالزنا دون أن يتوفر لديه الدليل الشرعي لا يقام عليه حد القذف إذا طلب اللعان وجاء في تفسير زاد المسير ١٤/٦ طيبة المكتب الإسلامي - إذا قذف الرجل زوجته بالزنا لزمه الحد وله التخلص منه بإقامة البينة أو باللعان الدعوى .

(مادة ١٥٢)

تسقط دعوى القذف بعفو المقدوف في أية حالة كانت عليها الدعوى .

الإيضاح

للفقهاء في جواز عفو المقدوف عن قاذفه أقوال مختلفة . ومرد الخلاف إلى اختلافهم في تكييف طبيعة حد القذف هل هو حق الله تعالى خالصاً كالزنى . أو حق لله وللعبد . فذهب الظاهرية إلى أنه حد خالص لله تعالى ولا حق فيه للعبد (المحلى ٢٨٨/١١ ، ٢٩٠) .

ولم يختلف باقي الفقهاء في أن الحد من الحدود التي اجتمع فيها الحقان حق الله وحق العبد ، فمن حيث كونه شرعاً لصيانة عرض العبد ولدفع العار عن المقدوف وأنه هو الذي يستفيع به على الخصوص صار حقاً للعبد .

ومن حيث أنه شرعاً للانزجار وإخلاء الأرض من الفساد صار حقاً لله تعالى وإنما الخلاف بينهم في ترجيح أحد الحقيقتين على الآخر .

فذهب الحنفية إلى تغليب حق الله تعالى (فتح القدير ١٩٨/٤ ، الزيلعي ٢٠٣/٣) وذهب الشافعي وأحمد ومحمد من الحنفية إلى تغليب حق العبد لأنه هو المستفيع به على الخصوص (المهذب ٢٩٢/٣ ، المغني ٢٠٤/١٠ ، الزيلعي ٢٠٤/٣) .

وذهب الإمام مالك إلى عدم تغليب أي من الحقيقتين على الآخر .

بل ذهب إلى تغليب حق الله تعالى بعد شكوى المقدوف إلى الإمام .

وإلى تغليب حق العبد قبل ذلك .

وقد ترتب على هذا الخلاف اختلافهم في جواز العفو عن القاذف على أقوال :

(الأول) أنه يجوز العفو عن القاذف إلى وقت إقامة الحد وإليه ذهب الشافعي وأحمد والشيعة الجعفرية وبه قال أبو يوسف (فتح القدير ١٩٨/٤ ، المهذب ٢٩٢/٢ ، المغني ٢٠٥/١٠ المختصر النافع ٢٢٠/٢) .

(الثاني) أنه لا يجوز العفو عن القاذف وإليه ذهب أبو حنيفة والأوزاعي والحسن البصري في رواية عنه (المحلى ٢٨٨/١١ ، فتح القدير ١٩٨/٤) .

وبه قال أيضا الحنابلة والظاهرية والشيعة الجعفرية . مجمعين بأن الاستثناء الوارد في قوله تعالى : (إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا) راجع إلى الجمل الثلاث في الآية السابقة عليها وهي : (فاجلدوهم ثمانين جلدة . ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا . وأولئك هم الفاسقون) لأنها في حكم الجملة الواحدة لتعاطفها على بعضها بالواو . ثم تكون العقوبة عامة في الشهادة . أي فلو تاب المحدود في القذف قبلت شهادته .

وترى اللجنة الأخذ بهذا الرأي لقوة أدلته خلافا للامام أبي حنيفة وأبي يوسف ومجد وزفر والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح وأحمد قولي الشعبي والنخعي وابن المسيب والحسن البصري ومجاهد ومسروق وعكرمة الذين يرون أن التوبة في الآية عامة في الفسق فقط ولا أثر لها في قبول الشهادة ولا في مقدار الحد لأن لكل جملة من الجمل المتعاطفة بالواو حكم نفسها في الاستقلال . ولذلك فهم يقولون بعدم قبول شهادة القاذف بعد جلده وتوبته (الخصاص ٣/٣٣٦ ، ٣٣٧ أحكام القرآن للقرطبي ٤٥٧٠ / ٥٥٧٤) . تفسير فتح القدير للشوكاني ٧/٤ - ٨ ، تفسير النور لابن تيمية ٢٨ و ٦٥ ، إعلام الموقعين ١/١٤٧ - ١٥٢ المغني ١٢/٧٤ - ٧٧ ، الأحكام لابن حزم ١/٤٠٨ - ٤١١ المحلى ٩/٣٣١ - ٤٣٣) . وتوبة القاذف تكون بتكذيبه نفسه وبهذا قال عمر بن الخطاب والشعبي والضحاك وأهل المدينة وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس وإسحق وأبو عبيد والشافعي وظاهر كلام أحمد والخرق والشيعة الجعفرية (المغني ١٢/٧٧ المذهب ٢/٣٤٨ ، القرطبي ٤٥٧١ شرائع الإسلام ٢/٢٢٢ ، منتهى الإرادات ٤/٣٢٣) واحتجوا بما رواه الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في قوله تعالى : (إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم) قال : «توبته ككذاب نفسه» . وبأن القاذف قد لوث عرض المقدوف وبالتكذيب يزول ذلك التلويث فتكون التوبة به .

ورأت اللجنة الأخذ بهذا الرأي دون الأخذ برأي مالك وابن جرير وأبي الزناد وغيرهم (القرطبي ٤٥٧١ - القسطلاني ٤/٣٨١) . الذين رأوا أنه يكفي في توبة القاذف بصلاح العمل وحسن الحال ولم يشترطوا تكذيبه نفسه لقوة وصراحة أدلة القائلين بالرأي الأول التي هي نص في بيان توبة القاذف - ولتحديد التوبة تحديدا يمكن ضبطه خلافا للرأي الآخرين وكيفية التوبة أن يقول كذبت فيما قلت ولا أعود لمثله وبهذا قال أبو سعيد الاصطخري من الشافعية تمسكا بظاهر نص الحديث الذي رواه الزهري عن سعيد بن المسيب ولأن الله تعالى يقول : (فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون) . فالقاذف كاذب في حكم الله تعالى ، وتوبته تكون بتكذيب نفسه .

وترى اللجنة حرصا على توافر العلانية في التوبة وحتى تكون محققة لأهدافها وإزالة للشين والعار الذي ألحقه القاذف بالمقدوف . أن تكون

وأولئك هم الفاسقون) . فإذا لم يأت القاذف بأربعة رجال يشهدون عند القذف والخصومة على صدق ما رمى به المقدوف من الزنى وطلب المقدوف إقامة الحد على القاذف أقيم عليه الحد عند توافر الشروط وانتفاء الموانع .

مقدار الحد

قال تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا) .

فمقدار حد القذف ثمانين جلدة باتفاق لافرق في ذلك بين كون القاذف ذكرا أو أنثى إذا كان حرا ولا بين كون المقدوف كذلك ذكرا أو أنثى لأن ما يتغير به أحدهما يتغير به الآخر . ولأن الله تعالى يقول : (والمحصنات من النساء) فذكر كلمة (من النساء) بعد كلمة المحصنات دل على أن لفظ المحصنات ليس خاصا بالنساء فقط إذ لو كان كذلك لما كان ذكر (من النساء) فائدة بعدها . وحاشا لله تعالى أن يأتي في كلامه بلفظ لا معنى له . فدل ذلك على أن المراد بالمحصنات في آية القذف أنفس أو الفروج المحصنات (الزيتاوي ٣/١٩٩ ، المنتقى ٧/١٤٦ ، معنى المحتاج ٤/١٥٦ ، كشف القناع ٤/٢٦٢ ، القرطبي ٤/٤٥٦ ، المحلى ١١/٢٦٩ ، ٢٧١ ، فتح القدير ٤/٦) . أما اختصاص النساء بالذكر في الآية لأنهم أهم ورميهم بالفاحشة أشنع وأنتكى للنفوس ، والعارفين أعظم .

وقد أقام الرسول صلى الله عليه وسلم حد القذف ثمانين جلدة على الحر . وأجمعت الأمة من لدنه صلى الله عليه وسلم إلى يرمي هذا على أن مقدار حد القاذف الحر ثمانون جلدة ولم يعلم في هذا مخالفة من أحد فكان إجماعا .

وغنى عن البيان أن هذه العقوبة بحسب حد شرعه الله تعالى وبين مقداره وأمر ألا يتعداه أحد . ومن ثم فلا يجوز الأمر بوقف تنفيذه ولا استبدال غيره به . ولا تخفيفه كما لا يجوز لغير المقدوف العفو عنه .

ويعاقب القاذف أيضا بعقوبة تبعية ترتب على تنفيذ الحد عليه وذلك برد شهادته إذا حد . ولم يثبت باتفاق الفقهاء . أما بعد جلده وبعد توبته فقد اختلف الفقهاء في قبول شهادته . فذهب عمر بن الخطاب وأبو الدرداء وابن عباس . إلى أن شهادته تقبل في هذه الحالة ولا ترد .

وبهذا قال عطاء وطاوس ومجاهد والشعبي والزهري وعبد الله بن عقبة وجعفر بن أبي ثابت . وأبو الزناد ومالك والشافعي وابن المنذر وغيرهم .

والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدبر عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين) وأحكام اللعان مفصلة في كتب الفقه فإذا امتنع الزوج عن ملاحنة زوجته وجب إقامة حد القذف عليه . فإن طالب باللعان لمرأته أثناء إقامة الحد عليه أجيب طلبه وسقط عنه ما تبقى من الحد .

وبهذا الرأي قال الشافعية والمالكية والحنابلة والشيعة ومن وافقهم للذهب ١٢٨/٢ ، كشاف القناع ٢٤٠/٣ ، المختصر النافع ٢١٢/٢ ، الدسوقي ٤٦٦/٢ ، الشرح الكبير للدردير ٤٦٦/٢ (واستدلوا بآية القذف (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم) (النور الآية ٤) فأوجب الله حد القذف على كل قاذف للمحصنة دون تفريق زوجها كان أو أجنبيا إلا أن الزوج لما كان قد يبتلى بقذف امرأته دفعا للعار وتنقية لفراش الزوجية جعل الله اللعان مخلصا من الحد إذا عجز عن إقامة البينة فقال تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويدبر عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين — النور ٦) . الآية . فدللت الآيتان (آية القذف . وآية اللعان) على أن موجب قذف الرجل امرأته الحد إلا أن يلاعن ، واستدلوا كذلك بقول الرسول صلى الله عليه وسلم لهلل بن أمية وقذف زوجته بشريك بن صمعة في حضرة الرسول فقال له (البينة أو حدفي ظهرك) فقال يا رسول الله إذا رأي أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول (البينة أو حدفي ظهرك) فقال هلل والذي بعثك بالحق إني لصادق فليزلن الله ما يرى ظهري من الحد فترأت آيات اللعان وتلاعنا كما جاء بالحديث . فدل ذلك على أن قذف الزوجات موجب للحد إن لم يأت الزوج بالبينة أو يلاعن .

وقد رأت اللجنة الأخذ بهذا الرأي . لقوة حجته . ولأن الزوج إذا قذف زوجته فهو قاذف لمحصنة فيحد إذا امتنع عن اللعان إعمالا لعموم نص آية القذف ولأن الزوج إذا كذب نفسه بعد الملاحنة فإن ذلك يكون بمثابة إقرار بعدم صحة ما حلف به الأمر الذي يعتبر معه قاذفا في حق زوجته يتعين معه حده للقذف لأنه قذف لمحصنة زورا باعترافه يكذب مارماها به خلافا لرأي الحنفية القائلين بأن قذف الزوج لزوجته موجب للملاحنة فقط فإذا امتنع أحد الزوجين عن اللعان حبس حتى يلاعن ولاحد عليه ، وكيفية اللعان تكون طبقا لما أوردته آيات اللعان في قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم

وسيلتها تكذيب القاذف نفسه علانية بناء على طلب يتقدم به إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بمجاد القاذف ويعلن به المقذوف ويسمع القاضي طالب التوبة ويثبت في محضر يلحق بالحكم في جلسة علنية .

(مادة ١٥٤)

يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة :

(أ) من رمى زوجته بالزنا إذا عجز عن إثبات ما رماها به وامتنع عن ملاحنتها أو كذب نفسه بعد الملاحنة .

ويجوز لللعان قولاً أو بكتابة الأخرس ولو كانت الزوجة غير مسلمة أو غير عفيفة .

ويرتب على اللعان انقضاء الدعوى .

(ب) غير الزوجين إذا رمى كل منهما الآخر بالزنى .

الإيضاح

لم يسو الشرع الإسلامي بين قذف الزوجات وقذف الأجنبية إدراكا منه بأن الزوج لا يقدم على قذف زوجته أو نفى ولدها منه إلا لضرورة تدفعه إلى ذلك دفعا ولهذا فرق بينهما في الصفة وفي الحكم . فبينما يصف قذف الأجنبية بأنه حرام وكبير نرى أن قذف الزوجات قد يكون واجبا — كما إذا رأى زوجته تزنى في طهر لم يمسسها فيه فيعترها ثم تلد ما يمكن أنه من الزاني ففي هذه الحالة يجب عليه قذفها ونفى ولدها — لأنه لو لم يفعل ذلك لحقه المولود وورثه وأقاربه ونظر إلى بناته وأخواته وكل ذلك حرام يجب درؤه ولا يتأتى ذلك إلا بالقذف .

وقد يكون قذف الزوج لزوجته مباحا كما إذا رأى زوجته تزنى ولم تلد ما يلزم نفيه . أو استفاض زناها بين الناس أو أخبره بزناها ثقة ، ففي هذه الحالة يغلب على ظنه فجورها ولا يجب عليه قذفها لأنه يمكنه درء العار بفرافها وهو أستر من قذفها . ويكون قذف الزوجة حراما إذا آتت بولد مخالف في اللون أو الشبه لوالديه أو أخبره بزناها من لا يوثق بحجبه أو رأى رجلا يخرج من عندها دون أن يستفيض زناها مع قرينة تسانده . فقذف الزوج لها في ذلك كله حرام إذ أن لون الولد أو شبهه ليس دليلا على زنا الزوجة .

ويرتب على قذف الزوج لزوجته أن يلاعن بينهما إذا لم يستطع الزوج أن يأتى بأربعة رجال يشهدون بما رمى به زوجته وصيغة اللعان أفصححت عنها الآية الكريمة في قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين

الإسلامي إذ لا سبيل إلى تقصصها في هذا المقام ، هذا ولم تر اللجنة أن تعرض لتفصيلات اللعان لما رأته من أنها الصق بقضاء الأحوال الشخصية لما يترتب عليه من تفريق ونفى نسب وحقوق لكل من الزوجين تختص بها محاكم الأحوال الشخصية كذلك يعاقب بحد القذف الأجنبية غير الزوجين إذا تفادوا أي رمى كل منهما الآخر بالزنا فإن كلا منهما يحد حد القذف السابق بيانه في المادة السابقة إذا كان القذف بصريح الزنا .

وهذا قول جمهور الفقهاء مستدلين — ١ — بأن كلا من المتقاذفين قد ارتكب في حق غيره ما نهى الله عنه وقذف غيره صريحا — ٢ — أن الآية الكريمة في القذف بمعمومها لم تفرق في وجوب الحد على القاذف بين ما إذا قيلت عبارة القذف ابتداء أو ردا على قذف مسبق له أوجب الله فيها الحد على كل قاذف — ٣ — أنه لا يمكن القول بالتقاص بينهما لأن شرط التقاص اتحاد الجنس والصفة وهو متعذر هنا . لاختلاف تأثير الحدين باختلاف القاذف والمقذوف في القوة والضعف والخلقة غالبا (البدائع ٢٤٣/٧ ، الزرقاني ٩٠/٨ ، نهاية المحتاج ١٤٠/٧ — ١٤١ ، المحلى ٢٩١/١١ ، مغنى المحتاج ١٥٧/٤) . وهذا ما رأته اللجنة أن تأخذ به خلافا لرأى الشيعة الذين يرون أن في القاذف تعزيرا ولا حد فيه (شرائع الإسلام ٢٥١/٢) لقوة أدلة الجمهور وعدم وجود حجة تناهضها عند الشيعة .

(مادة ١٥٥)

لا يتداخل حد القذف فيما سواه من الحدود .

وإذا تعددت جرائم القذف قبل تمام تنفيذ الحد في أي منهما فلا ينفذ على القاذف إلا حد واحد .

ولا تسقط عقوبة الحد بغير قضاء بها بمضى أية مدة .

الإيضاح

لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أن حد القذف لا يتداخل فيما سواه من الحدود إنما الخلاف بينهم في تعدد الحد بتكرار القذف . وقد فرقوا بين تكرار القذف قبل إقامة الحد . أو بعده .

فبالنسبة لتكرار القذف قبل إقامة الحد فقد ذهب الحنفية والمالكية وابن حزم الظاهري والثوري والشعبي والنخعي والزهري وقتادة وطاؤوس إلى عدم تكرار الحد بتكرار القذف في هذه الحالة . وإنما يكتفى في ذلك بحد واحد . دون تفريق بين كون المقذوف جماعة أو واحدا قذفهم بكلمة أو بكلمات قذفا واحدا أو متعددا (فتح القدير ٢٠٨/٤ ، والزرقاني ٨٨/٨ والمحلى ١٣٤/١١) ذلك لأن المقصود من الحدود هو الانزاج

أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين) ولا يمنع إجراء اللعان أن تكون الزوجة غير مسلمة أو غير عفيفة . ولهذا قال سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والحسن وربيعة ومالك والشافعي وأحمد في رواية ابن منصور وهو المذهب وبه قال الظاهرية وهو أحد قولي الشيعة (المهذب ١٣٤/٢ ، المغنى ٥٠/٩ ، المحلى ٤١٧/١١) أحكام القرآن لابن العربي ٩١/٢ ، المختصر النافع ٢١١/٢) إلا أن المالكية يشترطون في الكافرين أن يترافعا لينا راضين بمحكمنا الدسوق (٤٥٨/٢) .

ويرى الزهري والثوري والأوزاعي وحماد والحنفية أنه يشترط الإسلام في الزوجين والنطق والعفة فلا لعان بين الكافرين أو الأخرس أو المحدثين في قذف — أو أحدهما .

ومنشأ الخلاف اختلاف الفقهاء في اعتبار اللعان يمينا — أو شهادة — فمن ذهب إلى أنه يمين بلفظ الشهادة اكتفى في المتلاعنين بأهلية اليمين فلم يشترط الإسلام والنطق والعفة — ومن ذهب إلى أنه شهادة مؤكدة بالإيمان مقرونة باللعن وبالغضب اشترط في المتلاعنين أن يكونا من أهل الشهادة واليمين — فاشترط فيهما الإسلام والنطق والعفة .

والجنة ترى الأخذ برأى القائلين بعدم اشتراط أهلية الشهادة في المتلاعنين وأنه يمين لا شهادة لقوة أدلتهم ولأن آية اللعان لم تفرق بين زوج وآخر ولأن في القول باشتراط أهلية الشهادة في المتلاعنين رضى باختلاط الأنساب وإدخالاً على الغير من ليس منهم فإن الكافر إذا تحقق من زنا امراته لم يكن له نفى ولده باللعان لعدم كونه من أهل الشهادة وفي ذلك مفسدة لا يقول بها أحد فوجب القول بعدم اشتراط أهلية الشهادة ولأن إطلاق اسم الشهادة عليه لا يفيد كونه شهادة لأنه يمكن القول بأن ذلك يفيد أنه لا يكتفى فيه بالظن بل لابد من وجود علم كل منهما بالآخر علما يصح معه أن يشهد .

وبذلك يرجع رأى القائلين بعدم اشتراط أهلية الشهادة . وبأنه يمين ويكون لعان الأخرس بالكتابة بخطه لأنه يدل على ما يقصده ولا كذلك الإشارة وذلك أخذاً بمذهب الحنابلة .

كما أنه غنى عن البيان أنه متى تم اللعان على الوجه السابق أمام المحكمة سقط الحد عن القاذف وانتهى الأمر عند هذا الحد من الناحية الجنائية وتحكم المحكمة بسقوط الدعوى . أما انثار اللعان فإنها بطبيعة الحال تترتب على إجرائه من الناحية الشرعية وفقا لأحكام اللعان الواجب تطبيقها في مسائل الأحوال الشخصية أمام المحكمة المختصة ، كما أنه مما تجدر الإشارة إليه أن باقى أحكام اللعان وشروطه يرجع إليها في مواضعها في كتب الفقه

من ارتكاب أسبابها مستقبلا . واحتمال حصول الزجر القاذف بالحد الواحد المقام عليه بعد القذف المتكرر قائم . فتمكن شبهة فوات المقصود في الثاني والحدود تدرأ بالشبهات إجماعا .

كما أن تكرار الحد بتكرر القذف يتنافى مع القول بأنه إذا قذف واحدا ثم عاد فقذفه مرارا بنفس الزنا فإنه لا يحد مرتين (فتح القدير ٢٠٩/٤) . وقد رأت اللجنة الأخذ بهذا الرأي لأن ظاهر الكتاب والسنة تشهد للقائلين به . ولتحقيق شرعية المقصود من إقامة الحدود بما لا يدع مجالاً للقول بغير ذلك - حلالا لما ذهب إليه الشافعية والحنابلة والظاهرية هذا ابن جزم (المحلى ٣٣ أو ١٤٣) .

ولما كانت إقامة الحدود فريضة والفريضة لا يجوز تأخيرها بغير عذر لأن في تأخيرها إعتداء عليها وهو منهي عنه شرعا قال تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها) فإذا كان الزمان معتدلا . والقاذف ليس به ما يدعوا إلى تأخير الحد عنه . أقيم عليه الحد فور ثبوته بالقضاء النهائي ، ويوقف تنفيذ الحد إذا خشي على القاذف - أثناء إقامته - الهلاك - ويجب إتمامه عند استطاعة تحمله . أما إذا كان الحر شديدا . أو كان البرد شديدا . أو كان القاذف مريضا يرجى برؤه أو كان مقطوما . أو أقيم عليه حد آخر أو كانت المرأة القاذفة حاملا أو نفساء . فإن القاذف في كل هذه الأحوال يترك ولا يقام عليه الحد حتى يعتدل الزمان ويبرأ المريض المقطوع أو يسكن ألم الحد السابق أو تبرأ المرأة من نفاسها أو تضع حملها . فقد روى عن علي كرم الله وجهه قال (أن أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجدها . فأتيتها فإذا هي حديثة عهد بنفاس فخشيت أن أجدها فأقتلها فذكت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . فقال أحسنت . اتركها حتى تماثل (نيل الأوطار ١١٧/٧) .

ومن ذلك يعلم أنه إنما أخر على كرم الله وجهه إقامة الحد على الحاربية لعذر طارئ . وهو النفاس حتى لا يكون جلدها حال نفاسها مفضيا لهلاكها وأنه يزول العذر يقام الحد .

وبهذا قال أبو جنيفة ومالك والشافعي وبعض فقهاء الحنابلة منهم الخرقى (فتح القدير ١٢٧/٤) ، والتاج والأكليل ٢٩٦/٦ ، المهذب ٢٨٨/٢ وأختارت اللجنة الأخذ بهذا الرأي لسلامة حجتة ولأن في تأخير إقامة الحد على المريض الذي يرجى برؤه إلى أن يبرأ أو يصح من مرضه إقامة الحد على الكمال من غير إلتلاف فكان أولى .

وخالف في ذلك الظاهرية وبعض الفقهاء الحنابلة وهو قول أسحق وأبي ثور ، قرأوا مدمجوا تأخير الحد على القاذف المريض في هذه الحالة إلى أن يبرأ - وأوجبوا إقامة الحد عليه فوراً . مجتمعين بأن عمر رضي الله عنه أقام الحد على قدامة بن مظعون وكان مريضا ولم يؤخره وأتشر ذلك

في الصحابة ولم ينكروه فكان إجماعا . ولأن الحد واجب فلا يؤخر ما أوجبه الله بغير خجة (المحلى ١٧٦/١١ ، المغنى ١٣٠/١٠) وأحيب على هذا بأن عمر رضي الله عنه يحتمل أنه لم يؤخر الحد على قدامة لأن مرضه كان خفيفا لا يمنع إقامة الحد عليه على الكمال . ولهذا لم ينقل عنه أنه خفف عنه في السوط . وإنما اختار له سوطا كالذي يضرب به التصحيح . ثم أن فعل النبي مقدم على فعل عمر . ومن ثم رجحت كفة الرأي الأول الذي أخذت به اللجنة وكذلك الحكم في تأخير الحد للحر والبرد المفرطين (فتح القدير ١٢٨/٤ ، المغنى ١٧١/٨ - ١٧٣) هذا إذا كان المريض يرجى برؤه وشفائه . أما إذا كان القاذف مريضا بمرض لا يرجى شفاؤه كالأمراض المستعصية . أو كان ضعيف الخلفة . أقيم الحد عليه بسوط يؤمن معه التلف . أو يقضيب صغير ، أو شمراخ البجل ولا يؤخر إقامة عليه . فإن خيف عليه من ذلك - أقيم الحد عليه بعشكول فيه ثمانون شمراخا يضرب ضربة واحدة ولا بد أن يكون مبسوطا وأن يصل كل شمراخ فيه وإلى جسد المحدود . وبهذا قال الشافعي والحنفية وأتكر ما لك هذا وقال إن الله تعالى يقول (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) أى في حد الزنا . وهذه جلدة واحدة - وأجيب عليه بأن أبا إمامة بن سبيل بن حنيف روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا اشتكى حتى ضنى فدخلت عليه امرأة فهشت له فوقع بها . فسأل الصحابة له النبي صلى الله عليه وسلم فأمر أن يأخذوا مائة شمراخ فيضربوه ضربة واحدة - راواه داود والنسائي ،

والحكمة في ضربة بالعشكول أو العثكال (وهو عنقود النخل) أنه لا يمكن ضربة بالسوط لأنة يتلف به لا يمكن تركة لأنه يؤدي إلى تعطيل حد الله . وذلك لأن المريض الذي لا يرجى برؤه لا يخلو حالة من حيث إقامة الحد عليه من أمور ثلاثة .

(الأول) أن يقام الحد عليه كاملا مثل الصحيح وهذا مفض إلى هلاكة وإتلافه وهو منهي عنه لأنه قتل بما لا يوجد القتل .
(الثاني) ألا تقام عليه الحد أصلا وفي هذا تعطيل لحد من حدود الله تعالى .

(الثالث) أن يقام عليه الحد بعشكول النخل وهو كما سبق بيانه متعين لتعزير الأولين . وهو أولى من تركة مطلقا أو إتلافه بالقتل .

يقول الشافعي رحمه الله تعالى : (ولأنه إذا كانت الصلاة تختلف باختلاف حالة فالحد بذلك أولى) شرائع الإسلام ٢٤٦/٢ ، نيل الأوطار ١١٠/٧ ، المهذب ٢٨٨/٢ ، الشرح الكبير ١٠٣٢/١٠ ، ابن عابدين ١٥٣/٣ ، المغنى ابن قدامة ١٧٣/٨ .

وقد رأت اللجنة أن تأخذ بهذا الرأي (رأى الجمهور) لقوة حجته دون رأى المالكية .

ماشابه ذلك من سائر المداوى . أو يرمى فيه المحبى عليه بغيرها مما هو معصية سواء كان الجاني صادقا فيما رماه به كأن ينادى من به سوادا أو صم أو عته أو عرج بقوله يا أحمق يا أحمق يا عرج يا معتوه أو يقول للاعشى يا أعمى .

أو غير صادق كان يقول لعاقل يا مجنون . أو يقول لصحيح يا أثل أو يقول لإنسان يا كلب يا حمار إلى غير ذلك من الأوصاف التي يكذبها الواقع فيها . فإن الرمي بهذه الأوصاف في هذه الأحوال لا يعتبر قذفا موجبا للحد وإنما هو سب أو شتم . يتناوله الكتاب الثالث من هذا المشروع وهو الخاص بالجرائم التعزيرية .

أما إذا كان الرمي نازلا لكن لم يتوافر شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة ١٤٧ التي أوضحت شروط المقذوف وهي البلوغ والعقل وأن يكون معينا محصنا عفيفا . أو لم تتوافر أركان الإثبات بإحدى الوسيلتين المنصوص عليهما في المادة ١٥٠ وهما الإقرار والبيينة الشرعية بأركان كل منها وشرائطه المفصلة في تلك المادة أو زال احصان المقذوف بعد ثبوته وقبل اتمام تنفيذ الحد . ففي هذه الأحوال يعزى القاذف بجلده من عشر جللات إلى خمسين جلدة بحيث لا تصل إلى عقوبة الحد التي شرعها الله وهي ثمانون جلدة طالما لم يثبت القذف بالزنا الموجب له . فالقاذف وإن أقلت من عقوبة الحد المقدرة فإنه يجب ألا يلف من عقوبة التعزير تطهيراً للمجتمع من الفساد .

ومنعا للتضارب في الأحكام وتحديد مقدار العقوبة في هذا المقام وحتى تكون الأحكام أشد زجرا وأكثر انضباطا . رأت اللجنة أن تكون العقوبة التعزيرية بالجلد لما فيه من الردع الكافي خاصة في هذا الزمان الذي لم يعد الحبس أو السجن فيه محققا لكل أهدافه في درأ تلك المفاصد وحددت مجال تقدير العقوبة ما بين عشر جللات إلى خمسين جلدة ويترك للقاضي حرية إزال ما يراه مناسبا لحالة الجاني ومكانته وجريمته وندرة وقوعها في المجتمع وآثارها فيه وما يكون رادعا له ولا مثالا من ارتكاب هذه الجناية في حدود المقادير المحددة في هذه المادة . وفرق بين التعزيرات والحدود . فالحدود عقوبة مقدرة ومرتكبو أسبابها أمام الشرع سواء تنزل بهم عقوبة واحدة إذا ما اتحد حدهم لا فرق بين شريف ووضيع ولا بين أمير ومأمور . فالكل أمام الحد سواء .

أما التعزير فعقوبته متفاوتة يراعى فيها حجم الجريمة وأثرها فمن يسرق نصابا من غير حوز تكون عقوبته أشد ممن يسرق دون النصاب . ويشدد على معتاد الجريمة بخلاف من يرتكبها لأول مرة . ولا يغفل في التعزير حال المحبى عليه ومكانته الأدبية والاجتماعية .

كما أن الحدود لا تجوز فيها الشفاعة بخلاف التعزيرات فتقبل فيها الشفاعة ويجوز لولى الأمر العفو عن الجاني فيها إذا لم يتعلق بحق الآدمي .

وغنى عن البيان أن إدعاء قيام عذر لدى المحكوم عليه تفصل فيه المحكمة التي أصدرت الحكم بعد طرحه عليها لأنها أقدر على تفهمه ومدى صلاحيته للقبول وهي التي استوعبت جنايته وألمت بها ، فإذا استبان لها صدق عذره قبلته وأنرت الحد عليه إلى الوقت الذي تراه ملائما لزوال العذر وإلا رفضته وأمرت بالتنفيذ .

ولا يمنع من إقامة الحد على القاذف بعد الحكم به مضي أية مدة كانت فإن عقوبة هذا الحد لا تسقط بتقادم الزمان أخذنا بمذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وزفر من الحنفية . (التاج والأكلیل ١٩٧ / ٦ ، ١٩٨ ، المذهب ٣٥٥ / ٢ المغني ١٠ / ١٨٧ ، البدائع ٤٦ / ٧) وذلك لأن تأخير إقامة الحد على الجاني إنما هو لعذر هربه مثلا وقد زال العذر فيقام عليه الحد . وهؤلاء الأئمة يعتبرون الشهادة على القذف قائمة ما لم يطرأ عليها ما ينقضها من الرجوع . فلا يؤثر التقادم في تنفيذ الحد . كما أن موت الشهود أو ضيبتهم بعد سماع شهادتهم لا يمنع جواز الحكم بها .

رأت اللجنة أن تأخذ بهذا الرأي صيانة لحدود الله وحق المقذوف وتطهيراً للمجتمع من الفساد خلافا لجمهور الحنفية الذين يرون سقوط الحد بالتقادم . لسقوط الشهادة عندهم بالتقادم . ولما يرونه من وجوب قيامها حتى يستوفى الحد وبالتقادم لم تبق الشهادة قائمة فلا يقيم الحد لعدم صحة القضاء الذي هو الاستيفاء وهو من سعة القضاء وحجة جمهور الفقهاء وهو ما أخذت اللجنة برأيهم أقوى ودليلهم أبين .

(مادة ١٥٦)

إذا لم يتوافر أى من الشروط المنصوص عليها في المادتين ١٤٧ و ١٥٠ أو زال احصان المقذوف يعزى الجاني بجلده من عشر جللات إلى خمسين جلدة .

الإيضاح

قدمنا أن الفقهاء متفقون على أن الرمي بالزنا قذف موجب للحد على القاذف .

أما إذا كان الرمي بغير ذلك مثل الرمي بنفى النسب فهذا وإن اعتبره غير الظاهرية من الفقهاء قذفا موجبا للحد فقد خالف فيه الظاهرية (المحلى ٢٦٦ / ١١) ولذلك لم يوجبوا الحد على القذف به لأنهم لم يعتبروه قذفا موجبا للحد .

وقد يكون الرمي بغير ذلك من كل ما فيه إيذاء وإيلام للمقذوف . وهو ما يعد سبا أو شتما .

والسب أما أن يرمى فيه المحبى عليه بما هو معصية كالكفر أو القتل أو السرقة أو الزندقة أو شرب الخمر أو أكل الربا أو خيانة الأمانة أو

كما أن ما يحدث من التلف للحدود في الحد لاضمان فيه عند الفقهاء أما ما يحدث من التلف في التعزير ففيه ضمان عند الشافعية (الاحكام السلطانية ٢٣٨) .

والحد لا يتجزأ بحال من الأحوال . والتعزير تجزأ فيه العقوبة إذا كانت معهودة في نوع من الذنوب كالتعزير بالحبس والضرب معا فيجوز الاقتصار على أحدهما .

والحدود محتاط في اثباتها وتدر بالشبهات بخلاف التعزيرات .

وترك تحديد العقوبة التعزيرية نوعا وكما للقاضي ليختار ولاية الأمور من العقوبات ما يناسب مع كل عصر وبيئة تحقيقا لمصالح الناس المتغيرة المتبدلة التي تتغير وتتبدل بتغير الأشخاص والأزمان والمجتمعات وحتى يبقى التشريع الإسلامي على الدوام متجددا حافظا لكل مقومات البقاء والتفوق والصلاحية .

وأسابيع التعزير مبسطة في كتب الفقه كافة في اطناب وتفصيل .

(مادة ١٥٧)

لاتجوز المطالبة أمام المحاكم الجنائية أو المدنية بأى تعويض عن الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب .

وفما عدا ذلك تجوز على الشاكي الأحكام المقررة للدعى بالحقوق المدنية في قانون الإجراءات الجنائية .

الإيضاح

إن كانت أحكام هذا القانون مستمدة كلها من الشريعة الإسلامية وقد وضعت عقوبة الجلد فيها على أساس محاربة الباعث الذي يدعو القاذف إلى إيذاء المقدس وتحقيره . فكان جزاؤه الجلد ليؤلمه إيلا ما بدنيا لأن الإيذاء البدني هو الذي يقابل الإيذاء النفسي . فضلا عن وصمه بالفسق ورد شهادته ما لم يتب ومن ثم لم يكن للغرامات أو التعويضات المالية في هذا المجال نصيب في الشريعة الإسلامية التي حاربت الدوافع النفسية الداعية إلى الجريمة بالعوامل النفسية المعتادة التي تستطيع وحدها التغلب على دوافع الجريمة وصرف الإنسان عنها ولم تجعل الشريعة تعويضا ماليا في مقابل الاعتداء على العرض وقذف المحصنات وإشاعة الفاحشة والسوء في المجتمع . وهذه الجرائم لاتعوض بالمال وإنما تستأصل بالعقوبات البدنية الرادعة .

ولما كانت القوانين الوضعية تعاقب على القذف بالحبس أو بالغرامة وتقضى بالتعويض وهي عقوبات غير زاجرة لذلك ازدادت جرائم القذف والسب زيادة عظيمة وأصبح الناس يتبادلونها بغير خوف ولا رهبة . ولو علموا بأن المقابل للجرائم في هذا النوع هو العقوبة البدنية التي توجع

البدن وتحقر الجاني في المجتمع لما فكروا في اقترافها لذلك نصت المادة على عدم جواز المطالبة بأية تعويضات أمام المحاكم الجنائية أو المدنية عن الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب .

(مادة ١٥٨)

إذا لم يكن الجاني بالغاً بالأمارات الطبيعية وقت ارتكاب الجريمة يعزر على الوجه الآتي :

(أ) فإذا كان الجاني قد أتم السابعة ولم يتم الثانية عشرة ، فللقاضي أن يوجه في الجلسة أو أن يأمر بتسليمه إلى أحد والديه أو إلى ولي نفسه أو بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

(ب) وإذا كان قد أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة يعاقب بضربه بعصا رفيعة بما لا يجاوز عشرين ضربة .

(ج) وإذا كان قد أتم الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يعاقب بجلده من عشر إلى أربعين جلدة .

الإيضاح

كما أن عقوبة غير البالغ على اقتراف هذه الجريمة يجب أن تتدرج وفقا لاختلاف سن الجاني ممن لم يكتمل له بعد سن البلوغ المنصوص عليه في هذا القانون بأن كان دون الثامنة عشرة .

وقد رأت اللجنة أن الصبي دون السابعة لم يزل بعد طفلا غير مميز ليس أهلا للتكليف لاتجوز مساءلته .

فإذا أتم السابعة وكان دون الثانية عشرة فثله لايحتمل الضرب ولا الجلد ولكنه في حاجة إلى رعاية وتوجيه وتكوين بإيداعه إحدى المؤسسات الاجتماعية المختصة زمتا تراه المحكمة كافيا .

فإذا بلغ الصبي الثانية عشرة وكان دون الخامسة فإنه يكون محالة يحتمل فيها الضرب ليرتدع عما اقترفه . ويكون للمحكمة حق تنزيهه بما تراه كافيا لردعه بالضرب بعصا رفيعة بما لا يجاوز عشرين ضربة باعتباره الطريقة المثلى في إصلاحه فإذا بلغ الخامسة عشرة أصبح من المقدرة بحيث يحتمل الجلد . وفي هذه السن يعتبر بالغاً في رأى بعض الفقهاء وهو الرأى المقتضى به في مذهب الحنفية . واللجنة وإن لم تراخذه لكنها ترى أن يكون بلوغ هذه السن حدا للترقي بالعقوبة إلى الجلد تعزيرا في النطاق المقرر في المشروع وما تراه المحكمة رادعا للجاني وزاجرا لغيره مع ملاحظة احتمال كل في مثل سنه .

وفما قرره رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث (مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر) سند قوى وحجة متينة في هذا المقام الذي أوضح فيه صاحب الرسالة العظمى .

وروى الشيخان عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم قال (إن الله ورسوله
حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام) .

تحريم الخمر وإقامة حد الشرب

في تحريم الخمر :

يتجه التشريع الإسلامى دوماً إلى ربط الأحكام بما يصلح العباد . ومن
قرأ قوله سبحانه وتعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ
وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ
فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ
يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ
وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ
مُنْتَهُونَ » .

(المائدة ٩٠ ، ٩١)

عرف كيف يتجه الشارع إلى تقويم شئون العباد والحيلولة بينهم وبين
الفساد وكيف يوجههم إلى توخى مقاصد الشريعة والوقوف على
أمرائها .

وقد أمر الله تعالى في محكم كتابه باجتناب الخمر لما تنطوى عليه من
مفاسد وبين أنها رجس من عمل الشيطان وأن الفلاح منوط باجتنابها .

وهذا التحريم ثابت على نحو قاطع بكتاب الله في الآيتين سالفتي الذكر
حيث قرن بها بالأنصاب وهى حجارة كانت حول الكعبة يذبحون عندها
قوايينهم للأصنام ووصفها بأنها رجس من عمل الشيطان وأمر باجتنابها
وهو أبلغ ألفاظ النهى والتحريم وبين أن تركها مدعاة لفلاح المسلمين .

وتحريمها ثابت كذلك بالسنة فقد روى عن ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال (كل مسكر خمر وكل نحر حرام) رواه أبو داود
والإمام أحمد كما روى أبو داود عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال
(لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها
وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها) .

وقد اجتمعت الأمة الإسلامية في ضوء تلك النصوص على تحريم الخمر
بل نص الفقهاء على أن مستحل الخمر كافر لا نكاهه ما علم من الدين
بالضرورة .

ويقصد الشارع الإسلامى حفظ الضروريات الخمس وهى الدين
والنفس والعقل والمال والنسل فكل ما يصول هذه الأصول فهو مصلحة
وكل ما يفتتها فهو مفسدة .

فالحفاظة على العقل أمر ضرورى يتطلبه الدين ذلك بأن العقل فى
الإنسان هو مناط التكليف ومرجع المسئولية لذلك حرص الشارع الحكيم
على حفظ العقل من المسكرات التى تجعل عليه غشاوة تحسول بينه وبين
التمييز بين الحسن والقبح فيقدم السكرارى على أفعال لا يشعرون بنتائجها إلا
بعد إفاقتهم حيث يكون الندم ، وما أكثر ما يقدم شاربو الخمر على قتل
الأنفس واستباحة الأغراض وبعثرة الأموال واستهداف الخصومات
والشحناء وارتكاب كل جرم وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذ يقول فيما رواه النسائى والبيهقى (الخمر أم الخبائث) .

وعلى ما سبقت الإشارة إليه فإن الخمر حرمت لأنها مفسدة للفرد فى عقله
وآدميته إذ تخرج الإنسان عن وعيه وتفقد إدراكه حتى يبلغ مرتبة
الهذيان وفى ذلك امتهان للعقل وهو أشرف ما كرم الله به الإنسان كما أنها
مفسدة خلقية اجتماعية ودينية إذ توقع العداوة والبغضاء بين المسلمين
وتصرفهم عن ذكر الله وعن الصلاة . ففيبوبة السكر تنافى اليقظة الدائمة
التي يفرضها الإسلام على قلب المسلم وعقله ليكون موصلاً بالله فى كل حين
والخمر حليفة الميسر وقريبة للجرمة . وقد أثبتت الاتجاهات العلمية والطبية
أن للخمر أثرها البالغ على صحة الإنسان وأجهزة جسمه وخاصة الجهاز
الهضمى والجهاز العصبى والقلب وعلى الحواس وخاصة حاسة الابصار
على الصحة النفسية والعقلية ذلك أن الكحول وهو العنصر الفعال المسكر
الذى تحتوى عليه جميع أنواع الخمر بنسب متفاوتة يؤثر على صحة الإنسان
تأثيراً أشد ما يكون بالنسبة للدميين وتدل الأبحاث على علاقة كبيرة بين الخمر
وبين حوادث الطريق . ويقول فقهاء علم الإجماع أن الخمر تضاعف الرغبة
فى الجريمة وتساعد على تغليب الدوافع إليها وإن أشد الأفراد خطورة على
المجتمع هم الذين يجمعون بين الميسل الإجرامى والميل إلى تعاطى الخمر

ضد ذلك التعاطى واعطاء الشباب عناية خاصة وقاية لهم وحفاظا على طاقاتهم ومستقبلهم .

٥ - تجنيد وسائل الإعلام لتبصير الناس بالمضار المؤكدة علميا للمسكرات والمخدرات .

٦ - مناشدة الدول التي تسمح بتعاطى المسكرات باتخاذ الاجراءات اللازمة للوصول إلى منع ذلك التعاطى أو الحد منه والاجتهاد الصادق في هذا السبيل وفقا لظروف كل بلد .

٧ - إلزام المصانع المنتجة للمسكرات بوضع عبارة بارزة "بأن محتويات هذه العبوة قد تدمر صحتك" وذلك باللغات المناسبة أسوة بما يحدث مع الشركات المنتجة للسجائر كما يجب منع الدعاية للنتجات الكحولية منعا باتا في أى من وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون وسينما وغيرها .

على أن أتمتع الأساليب لتحريم الخمر هو أسلوب الاسلام الذي يخاطب الفرد من ناحية دينه وقلبه وإيمانه فالتحريم فيه يعتمد على قوة العقيدة الدينية في النفوس والإيمان بأن التحريم صادر عن الشارع الإلهي الحكيم الذي يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير .

ولئن كان الإسلام قد حرم الخمر ، على ماسبق ، فإن كلا من اليهودية والمسيحية قد حرمتها كذلك ، فقد ورد في العهد القديم الاصحاح ٢٣ مانصه .

(٢٩) "لمن الويل لمن الشقاوة لمن المخاصمات لمن الكرب لمن الجروح بلا سبب لمن ازمهروا العينين (٣٠) للذين يدمنون الخمر الذين يدخلون في طلب الشراب المنزويج (٣١) لا تنظر الى الخمر إذا سمحت حين تظهر حبايبها في الكأس وساخت مرقوقة (٣٢) في الآخر تلسع كالحية وتلدغ كالافعوان " .

كما ورد في العهد الجديد "رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل كورنتوش" - الاصحاح ٥ مانصه :

(١١) "وأما الآن فكنتبت إليكم إن كان أحد مدعوا أخا زانيا أو طاعا أو عابدا وثنا أو شاما أو سكريا أو خاطفا أن لا يتناولوا ولا يتواكلوا مثل هذا " .

(الادمان) وكثيرا ما يلجأ العدو إلى انتزاع الأمرار من الأفراد عن طريق الخمر التي تفك عقدة ألسنتهم فتسبب بأسرار الوطن الخطيرة .

وهكذا فإن الخمر تعطي المجتمع إنسانا منعلا مريض لا يتمتع بقدرات الشخص السوي ، وحين تصل به إلى عادة الادمان يصير الكحول عنصرا أساسيا في جسمه يتطلب دوما الارواء وقد ذكر علماء الطب الشرعي أن الإدمان قد يقضي إلى مظاهر الجنون التي منها الهذيان ، الارتعاش ، الجنون ، الهوس الكحولي والعته الكحولي .

ومن أجل ذلك اتجهت بعض الدول إلى تحريم الخمر بحزم تاما ومن ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية عدلت المادة ١٨ من دستورها في سنة ١٩١٩ لحظر صنع المشروبات المسكرة أو بيعها أو نقلها أو تصديرها لما استبان لها من شتى الأضرار البالغة المترتبة على شرب المسكرات . قد أنشئت بكثير من الدول جمعيات لمقاومة الخمر وإبعاد الناس عن ضرورها ، ويشهد ساعد الدعوة إلى تحريم الخمر حتى لا تكاد تخلو دولة في الوقت الحاضر من جماعات من المصلحين يستصرخون حكوماتهم أن تبادر إلى تحريمها بعد مائت من أضرارها الويلة .

وقد عقدت في المدة من ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ إلى ٥ من ديسمبر من العام نفسه - المؤتمر السادس للمسكرات والاعتماد على العقاقير الذي أعده المجلس الدولي للمسكرات ومكافحة الإدمان بلوزان (سويسرا) والمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي بالتعاون مع وزارة الصحة بدولة البحرين واشتركت فيه منظمة الصحة العالمية ووفود من ثلاث عشرة دولة عربية منها جمهورية مصر العربية وأسهم فيه علماء وخبراء من الولايات المتحدة وسويسرا وألمانيا الغربية .

وقد أوصى المؤتمر في مجال الوقاية العامة الشاملة بما يلي :

١ - الاستفادة من تطبيق الشريعة الإسلامية وكيفية علاجها لمشكلة تعاطى المسكرات والمخدرات .

٢ - الاهتمام بالأسرة لتنشئة أفرادها التنشئة الصالحة لوقاية المجتمع من مشاكل تعاطى المسكرات والمخدرات .

٣ - توفير الضمان والرعاية الاجتماعية لأمر المدمنين والعمل على حماية أفرادها .

٤ - تضمين المناهج الدولية في كافة مراحلها النوعية الفعالة الناجمة من تعاطى المسكرات والمخدرات ونشر الوعي بين فئات الشعب لتحسينهم

ص ١٣٨ مطبعة العاصمة (وثبت من النبي صلى الله عليه وسلم تحريم الخمر بأخبار تبلغ يجمعونها رتبة التواتر واجمعت الأمة على تحريمها) .

تعريف الخمر :

تكفلت المادة (١٦٠) بتحديد المقصود بالخمر فأخذت في هذا الشأن بما استقر عليه جمهور الفقهاء ومنهم المالكية والشافعية والحنابلة من أن الخمر هي كل شراب مسكر أيا كانت المادة التي استخرج منها وسواء أسكر قليلا أو كثيرة وحجة هذا الرأي ما رواه . مالك عن ابن شهاب عن أبي مصلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البع وهو شراب يتخذ من العسل في اليمن فقال : كل شراب أسكر فهو حرام) . أخرجه البخاري .

وقال يحيى بن معين هذا أصح حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم المسكر . وما أخرجه مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (كل مسكر نمر وكل نمر حرام) . وما رواه جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ما أسكر كثيره فقليله حرام) أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي . (بداية المجتهد طبعة صبيح ج ١ ص ٣٧٨) .

وروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (إن من العنب نمرًا وإن من العسل نمرًا ومن الزبيب نمرًا ومن الحنطة نمرًا وأنا أنها كم عن كل مسكر) . وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق فله الكف منه حرام) — والفرق مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلا — رواه أبو داود . وقال حماد بن عيسى رضي الله عنه (نزل تحريم الخمر من العنب والعسل والحنطة والشعير والخمر ما خامر العقل) . ولم يعترض أحد من الصحابة على ذلك .

ولم يأخذ المشروع برأى أبي حنيفة وصائرها فقهاء الكوفة الذين يرون قصر الخمر المحرمة لعينها على الشراب المستخرج من النبيء من ماء العنب بعد ما غلى واشتد وقذف بالزبد ثم سكن عن الغليان وصار صافيا مسكرا .

وأما الأشربة المسكرة الأخرى وهي التي أطلق عليها على وجه العموم اصطلاح الأنبياء فإنه لا يقام الحد على شاربها إلا إذا بلغ درجة السكر وحميمتهم في ذلك حديث أبي عون الثقفي عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (حرمت الخمر لعينها والسكر من غيرها)

وورد في الإصحاح ٦ منها مانصه :

(١٠) "ولاسارقون ولاطاهون ولاسكرون ولاشامون ولاخاطفون يرثون ملكوت الله" .

وورد فيه "رسالة بولس الرسول إلى أهل أفسس" — الإصحاح ٥

(١٨) "ولا تسكروا بالخمر الذي فيه الخلاعة بل امتلئوا بالروح" .

وورد فيه "رسالة بولس الرسول الأولى إلى تيموثاوس" — الإصحاح ٥ مانصه :

(٢٣) "لا تسكن فيما بعد شراب ماء بل استعمل نحرًا قليلا من أجل

معدتك واسقامك الكثيرة" ، ومن هذا بين أن العهد القديم يحرم حتى مجرد النظر إلى الخمر وأما ما ورد في رسالة بولس الرسول إلى تيموثاوس فإنما كان علاجًا لحالة فردية لمريض بذاته .

ولقد كان من نتائج الحقائق العلمية المسلمة — في شأن ما يخيم من الخمر من آثار بالغة الخطورة بالإنسان جسديًا وعقليًا ونفسيًا — أن دعا المصلحون وقادة الفكر إلى العمل على مكافحتها لأن شربها وتعاطيها هو المدخل الطبيعي إلى الإدمان بما يترتب عليه من نكبات للدميين وفساد في المجتمعات يورثها الانحلال والذيلة وضياع القيم .

وانطلاقًا مما تقدم ونزولًا من المشرع على واجبه في حماية المواطنين كافة — مسلمين كانوا أو غير مسلمين — ومرادًا منه لقاعدة إقليمية القانون العقابي بما يوجب سريان أحكامه على المقيمين على أرض الدولة بجميعهم دون ما استثناء بسبب الديانة أو الجنسية ، وحرصًا على ما تقتضيه المصلحة العامة ، لأن الخمر لا تعد حلالًا في أي دين .

(الملحق ج ١١ ص ٤٥٠) .

(أبو زهرة ج ٢ ص ١٨٩ ، ٢٤٣) .

مبدأ التحريم :

تنص المادة (١٥٩) على مبدأ تحريم الخمر فتحرم شربها وتعاطيها وحيازتها وإحرازها وصنعها وتحضيرها وإنتاجها وجلبها واستيرادها وتصديرها ونقلها والاتجار فيها والدعوة إليها والإعلان عنها وتقديمها وإعطائها وإهدائها . فعن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لن يملك الله الخمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمول إليه وآكل ثمنها) رواه أبو داود . قال أبو قدامة في المغني ج ٥

وحجة جمهور الفقهاء أقوى وأوضح فقد ثبت من حال الشرع أنه اعتبر في الخمر الجنس دون القدر ، وجميع الأشربة المسكرة تخمر العقل سواء كانت مستخرجة من العنب أو من غيره فوجب أن يكون حكمها واحداً . وحديث (ما أسكر كثيرة فقليله حرام) وحديث (كل مسكر نمر وكل نمر حرام) نص حاسم يشمل بالتحريم جميع المسكرات .

على أن لعن الخمر المسكر في جميع أنواع الخمر هو الكحول وهذا العنصر لا يتولد من العنب فقط وإنما من كثير من المواد الأخرى وهو ما حسمه العلم وكشفت عنه التجارب . وقد نقل الشيخ رشيد رضا عن الإمام محمد عبده في تفسير المنار (أن الخمر نوعان نوع يخر تخميراً ونوع يقطر تقطيراً وأقوى الخمر سماً وأشدّها ضرراً ما كانت مقطرة وهو ما يعبر عنها بالأشربة الروحية . . ولم يختلف الصحابة في تحريم ما كان عندهم من نمر اليسر والتمر والحنطة والشعير وغيرها) وقد تعددت في عصرنا أسماء المشروبات الكحولية وكلها من شأنها الإسكار حتى مما كان مصدره الشعير وهو (البيرة) . والنصوص الشرعية السالف ذكرها تشمل بعمومها كل ما يبعد من أصناف المسكرات .

وبناء على ما تقدم عرفت المادة (١٦٠) الخمر بما يفيد أنها كل ما من شأنه الإسكار سواء أسكر قليلاً أو كثيراً . والعبرة في الإسكار بالشخص العادي فهو الذي تبنى الأحكام على أساسه .

ولا يغير من طبيعة السكر أن يخفف أو يمزج بغيره كالماء أو الصودا طالما أن الخمر بعد تخفيفها أو خلطها بغيرها لا تزال محتفظة بالعنصر الفعال في السكر وهو الكحول وأنه يسكر ولو إلى الكثير منه دون القليل .

وليس معنى تحريم الخمر دون التعرض لغيرها حل العناصر الخامدة التي تؤثر على العقل وتخدّر الحشم (المخدرات) فإنه لا شك في حرمتها على ما أوضحه الفقهاء وأفتى به العلماء إلا أن الخلاف في شأنها ثار فيما إذا كانت تعتبر بذاتها نمرًا يقام الحد على متعاطيها أم أنها تعتبر من قبيل الخمر صلة باعتبار أنها تنبسط العقل شأنها شأن الخمر ، ولئن كان ثمة رأى يسوى بين الخمر والمخدرات فيما يتعلق بإقامة حد الشرب (ابن تيمية وابن القيم) إلا أن المشرع أثر الرأى الذى اتجه إلى عدم إقامة حد الشرب في حالات تعاطى المخدرات باعتبار أن الخمر تطلق عادة على الأشربة المسكرة . ولا يمنع ذلك من فرض أقصى العقوبات على تعاطى المخدرات والاتجار فيها مما يدخل في باب التعزير المتروك للسلطة التشريعية .

إلا أن الفقهاء الآخرين ضعفوا هذا الحديث لأن بعض رواته روى (والمسكر من غيرها) وقد قيل إن خبر ابن عباس موقوف عليه وأنه يحتمل بالمسكر المسكر من كل شراب إذ إنه روى هو وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (كل مسكر حرام) . ومن ثم فكل ما كان مسكراً سواء أكان متخذاً من الثمار كالعنب والرطب والتين أو من الحبوب كالحنطة والشعير أو الحلويات كالعسل وسواء أكان مطبوخاً أو نيئاً وسواء أكان معروفاً باسم قديم كالخمر والطلاء أو باسم مستحدث كالعرق والكونياك والشعبانيا والويسكى والبيرة والبراندى والروم والفودكا والجن والسيدير ، ونحوها من الأنواع والأسماء الشائعة اليوم ، وذلك لما رواه أحمد وأبو داود عن أبي مالك الأشعرى أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول " ليشربن أناس من أمتي الخمر ويسمونها بغير اسمها " .

راجع في شأن ما تقدم :

١ - المغنى ج ٩ (مطبعة العاصمة) ص ١٤٠

٢ - المبسوط (مطبعة السعادة) ج ٢٤ ص ٣ - ٤

٣ - حاشية ابن عابدين (دار سعادات) ج ٣ ص ٢٢٤ ، ٢٢٥

٤ - نهاية المحتاج ج ٨ (مطبعة الحلبي) ص ٩

٥ - بداية المجتهد ج ١ ص ٣٧٧

٦ - فتح القدير ج ٤ ص ١٨٢ ، ١٨٣

٧ - الاقتناع لحل ألفاظ أبي شجاع (المطبعة اليمنية) ج ٤ ص ١٥٧ ،

١٥٨

٨ - منتهى الإرادات للفتوحى (مطبعة الجبل) ج ٢ ص ٤٥٧

٩ - الفروع للقلمى بن مفلح (دار مصر) الطبعة الثانية ج ٦

ص ٩٩

١٠ - الروضة البهية في فقه الشيعة الجعفرية (دار الكتاب العربى)

ج ٢ ص ٣٧١

١١ - البحر الزخار في فقه الزيدية (الطبعة الأولى ج ٥ ص ١٩٢

١٢ - مشروع الموسوعة الفقهية الكويتية - طبعة تمهيدية - الموضوع

(١) الأشربة .

الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .
(البقرة ١٧٣) .

(ب) « قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ »
(الأنعام ١٤٥) .

(ج) « مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ »
(سورة النحل آية ١٠٦) .

ولأن (الضرورات تبيح المحظورات) والضرورة تقدر بقدرها .

يراجع بشأن الشروط الواجب توافرها في الفاعل المراجع الآتية :

١ - المفني ج ٩ ص ١٤٢ - ص ١٤٣ .

٢ - الفروع ج ٧ ص ٩٩ .

٣ - منتهى الإرادات ج ٢ ص ٤٧٦ .

٤ - الافناع ج ٤ ص ١٥٨ .

٥ - شرح الحرشي (المطبعة الأميرية) ج ٨ ص ١٠٨ .

٦ - نهاية المحتاج ج ٨ ص ١٠١٠ .

٧ - ابن عابدين ج ٣ ص ٢٢٣ .

٨ - حاشية الدسوقي (الحلبي) ج ٤ ص ٣٥٢ .

٩ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ج ٧ ص ٣٩ .

١٠ - المحلى لابن حزم (الإمام) ج ١١ ص ٤٥٠ .

١١ - البحر الزخار ج ٥ ص ١٩١ .

١٢ - أبو زهرة - الجريمة - ج ١ ص ٤٦٣ .

١٣ - عبد القادر عوده - التنزيع الجنائي ج ١ ص ٦٠٢ .

الشروط التي يجب توافرها في الجنائي :

(١) نصت المادة (١٦١) على بيان هذه الشروط وهي العقل والبلوغ والاختيار والقصد وانتفاء الضرورة وشرط العقل برفع المسؤولية الجنائية عن من كان وقت ارتكاب الفعل قد فقد عقله لمصلحة أو جنون .

وشرط البلوغ يلاحظ بشأنه أنه وإن كان الأصل فيه شرعا أن يكون بالأمارات الطبيعية للبلوغ فإذا لم تظهر يعول على السن وهو في رأى جمهور الفقهاء ١٥ سنة وفي رأى أبي حنيفة ١٨ سنة للفتى ١٧ سنة للفتاة - إلا أن المشروع قد جعل السن وهي ١٨ سنة قرينة على البلوغ مراعاة لتيسير التطبيق وتفاديا للصعوبات العملية على أن تسقط هذه القرينة بثبوت البلوغ بالأمارات الطبيعية .

ويحسب السن بالتقويم الهجرى لأن الفقهاء إنما حددوا السن على أساس هذا التقويم ويسهل حساب السن بالتقويم الهجرى متى علم السن بالتقويم الميلادى .

ويشترط توافر القصد الجنائي لدى الفاعل فجميع الجرائم المنصوص عليها في المشروع هي جرائم عمدية (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) فيجب أن يعلم الفاعل أن ما يشربه أو ما يحوزه أو يصنعه أو يقدمه أو يتعامل فيه هو خمر فلا عقاب على من ارتكب الفعل عن خطأ أو غلط أو جهل بموضوعها كمن شربها على أنها عصير غير مسكر وكمن نقلها أو حازها وهو لا يعلم هذا مع ملاحظة أن العلم بتحريم الفعل مفترض لأنه لا يعذر المزمع بجعله القانون الجنائي ولأن تحريم الخمر معلوم من الدين بالضرورة ولأنه (لا يقبل في دار الاسلام العذر بجهل الأحكام) .

ولا عقاب إذا ارتكب الفاعل الجريمة تحت تأثير الإكراه الذى لا يستطيع له دفعا (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) وصدق الله ورسوله .

ولا عقاب إذا كان ثمة ضرورة كأن يضطر لشرب الخمر لدفع غصة لا يتسنى إزالتها إلا بها لعدم وجود سوائل أخرى وبالقدر الذى يزيل تلك الغصة فقط لقوله تعالى :

« وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ »

(١) « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَهُ »

ويشترط لإقامة الحد أن يكون تعاطى الخمر بطريق الشرب فلا يقام الحد على من تعاطاها بغير طريق الفم كمن استعطى بها أو تعاطاها بطريق الحقن أو الشرج وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وفي ذلك أنظر المراجع الآتية :

١ - بداية المجتهد ص ٣٦٨ .

٢ - الإقناع ج ٤ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

٣ - نهاية المحتاج ج ٨ ص ١٠ .

٤ - حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٥٢ حيث يقول (إن الحد مختص بالمانعات أما الياسات التي تؤثر في العقل فليس فيها إلا الأدب) ثم قال (إن وصل من الأنف ونحوه كالأذن والعين فلا حد فيه ولو أسكر بالفعل) .

٥ - الشرح الكبير للدردير (الشرب لا يكون إلا بالفم إذا وصل لحلقه ولو لم يصل لحوفه لا الأنف ونحوه فلا حد فيه ولو وصل لحوفه) .

٦ - ابن عابدين ص ٢٢٨ ، ص ٢٢٩ (الأشربة الماسة حتى إن الشافعية القائلين بلزوم الحد بالقليل مما أسكر كثيره خصوه بالمائع) .

٧ - المغني لابن قدامة ص ١٤١ .

ومن المراجع السابقة يبين أن جمهور الفقهاء ذهب إلى أن الحد لا يقام إلا في حالة تعاطى الخمر بطريق الشرب . أما تعاطيها بطريق الفم بغير الشرب كما لو أضيفت إلى مواد أخرى غير سائلة وظلت في الخليط الجامد محتفظة بخاصيتها المسكرة ، أو تعاطيها بغير طريق الفم كالاحتقان بها خالطة أو مخلوطة فقد اختلف الفقهاء في شأن إقامة الحد في مثل هذه الصور ومن ذلك أن صاحب الإقناع يقول (ولا يخفى أن غير الشراب كالخمرة المنعقدة مثله والمأكول والمشروب وأن الخمرة المنعقدة يقال لها شراب بالنظر إلى أصلها) ويرى صاحب المغني إقامة الحد على من استعطى بها ويذكر الخلاف في ذلك وفي الاحتقان ص ١٤١ . وقد رأى المشروع عدم إقامة الحد في هذه الحالات ورغبة في توضيح نطاق الجريمة الحديثة وجعلها في حدود القدر المتفق عليه عند جمهور الفقهاء مع العقاب في تلك الحالات تعزيراً .

ويتحقق الشرب الموجب للحد أيًا كان المقدار الذي شرب قليلاً أو كثيراً وسواء أدى إلى السكر أو لم يؤدي لأن الحد مقرر بمجرد الشرب (ما أسكر كثيره فقليله حرام) قال الحافظ النسائي (تحريم قليل كل مسكر وكثيره صح في عدة أحاديث وثبت بالإجماع ولا خلاف بين أهل العلم أن السكر بكلفة لا يحدث من الشربة الأخيرة دون الأولى والثانية بعدها) أي أن السكر يكون بمجموع ما يشرب لا بالقدر الأخير فقط . وما قل من الشراب المسكر محرم لسد الذريعة إذ القليل منه يدعو إلى الكثير فيفضي ذلك بالشارب

إلى طلب المزيد حتى يصل إلى مرحلة السكر ولولم يقصد إليها من البداية هذا إلى أن تحريم الشرب ذاته أمر يمكن الانصباع إليه بالامتناع عن الشرب كلية أما تحريم السكر مع إباحة الشرب فهو أمر يعسر الترامل لأن الناس إذا شربوا لا يستطيعون تحديد القدر الذي يؤدي بهم إلى السكر إلا بطريق الظن الذي قد يخطئ ويصيب ، وخاصة أن القدر المسكر يختلف باختلاف أنواع الخمر وباختلاف استعداد الأشخاص فكان الأثر أن يعلق باب السكر بسد الطريق المؤدى إليه وهو الشرب .

حد الشرب :

عقوبة الشرب لم ترد في القرآن . وقد روى عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين . وعن عقبة ابن الحارث قال (جئنا بالنعمان أو ابن النعمان شاربا فأسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن كان في البيت أن يضربوه فكنيت فيمن ضربه فضر بناه بالنعال والجريد) رواه أحمد وأحمد والبخاري . وعن أبي سعيد الخدري قال (جلد على عهد رسول الله في الخمر بنعلين أربعين فلما كان زمن عمر جعل بدل كل نعل سوطاً) ، رواه أن رسول الله ضرب في الخمر أربعين (بداية المجتهد) وعن عبد الله بن عمر قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاقتلوه) رواه أحمد . وقال علي بن أبي طالب (إنه إذا سكر هذى وإذا هذى افترى فحدوه حد المفترى) . وروى أنه في عهد عثمان بن عفان جئ بوليد بن عقبة وقد شهد عليه رجلان أحدهما شهد أنه شربها والآخر شهد بأنه تقيها فطلب عثمان من علي جلده فطلب علي من محمد بن عبد الله بن جعفر جلده وعلى بعد حتى بلغ أربعين فقال أمستك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى . رواه مسلم .

وقد رأى جمهور الفقهاء بناء على ما تقدم أن عقوبة شارب الخمر حد وليست تعزيراً ومصدر الحكم في ذلك ما استخلصوه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأقواله ثم فعل أبي بكر وعمر وعثمان وعلى ذلك يقول ابن قدامة في المغني ص ١٤١ (أن الحد ثبت بالإجماع ولم تبق فيه شبهة) ويراجع بشأن رأى الجمهور في ذلك :

١ - البدائع ص ٥٧ - ٢ - فتح القدير ص ٨٠ - ٣ - بداية المجتهد ص ٣٦٨ - ٤ - الدرر وحاشية ابن عابدين ص ٢٢٧ - ٥ - الزيلعي ص ١٦٨ - ٦ - حاشية الدسوقي ص ٣٥٢ - ٧ - منتهى الإرادات ص ٤٧٦ - ٨ - الفروع ص ١٠١ - ٩ - الإقناع ص ١٥٩ - ١٠ - الروضة ص ٣٧٢ - ١١ - البحر الزخار ص ١٩٥ - ١٢ - المحلى ص ٤٤٢ .

هذا وإن كان ابن حزم قد نقل في المحلى ص ٤٤٠ الخلاف بشأن ما إذا كانت عقوبة شارب الخمر حداً أو تعزيراً . وبعض شراح أحاديث

وقتل المواشى وعلى كل من يرتكب جرائم لها صفة القسوة أو عدم المبالاة . ويضيفون إلى ذلك قولهم إنه إذا كان تفوق العقوبات البدنية على غيرها يظهر جليا عندما يكون الغرض حفظ النظام بين طائفة فاسقة كما في السجون فإن الجلد يجب أن يكون من وسائل التأديب الجوهرية في العقوبات التي يقصد بها التربية إذ الضرب يمتاز على كل العقوبات بأنه يشعر بخوف حقيقى .

عقوبة العائد إلى الشرب :

جاء في الإقناع ص ١٦٢ (والحد عند الشافعية أربعون ويجوز للإمام عندهم أن يزيد على ذلك حتى يبلغ به ثمانين على الأصح والزيادة عن الأربعين على وجه التعزير) ومثله في نهاية المحتاج ج ٨ ص ١٣ .

ولما كانت قواعد الشرع الإسلامى تسمح باعتبار المدمن على شرب الخمر الذى لم يصلحه تكرار العقاب مريضا فينبغى معالجته بوضعه فى إحدى المصحات التى تعد لمعالجة المدمنين تحت الرقابة الطبية والتوجيه الدينى وهو ما أشار إليه المشروع . يقول ابن تيمية العقوبات الشرعية إنما شرعت رحمة من الله بعباده ولهذا ينبغى لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والرحمة بهم) .

فإذا شرب للمرة الرابعة : بعد حده على الشرب ثلاث مرات قال ابن حزم فى المحلى ج ١١ ص ٤٤٢ ، ص ٤٤٨ قال طائفة يقتل وقالت لا يقتل فقال عبد الله بن عمرو بن العاص إن توفى برجل أقيم عليه حد فى الخمر فإن لم يقتله فأنا كاذب .

وقال مالك والشافعى وأبو حنيفة وغيرهم لا قتل عليه وأن هذا قول عمر بن الخطاب وسعد بن أبى وقاص وأما حديث فان شرب الرابعة فاقتلوه فمسنوخ وقال ابن حزم يقتل فى الرابعة لأن القول بالنسخ فى ذلك باطل ، ومن أخبار القتل فى الرابعة ماروى عن معاوية أن النبی صلى الله عليه وسلم قال فى شارب الخمر إن شرب فأجلده ثم إن شرب فأجلده ثم إن شرب فأجلده ثم إن شرب الرابعة فاضربوا عنقه .

ومنها كذلك ماروى عن أبى هريرة قال إن النبی صلى الله عليه وسلم قال (من شرب الخمر فأجلده ثم إذا شرب فأجلده ثم إذا شرب فأجلده ثم إذا شرب الرابعة ذكر كلمة معناها فاقتلوه) .

وجاء فى الإقناع ج ٤ ص ١٥٩ أن حديث القتل إذا شرب الرابعة نسخ وساق الأخبار الدالة على أنه أقيم عليه حد الشرب ولم يقتل ، وأضاف أن الإجماع استقر على ذلك إلا من شذ وأشار إلى ابن حزم . وجاء فى البحر الزخار ج ٥ ص ١٩٢ أنه لا قتل عليه بل يحصد كلما شرب .

ولذلك لم ينص المشروع على إعدام الشارب إذا شرب للمرة

الأحكام كالصنعانى فى سبل السلام وبعض أصحاب كتب التفسير كالشيخ محمد عبده - الشيخ رشيد رضا فى تفسير المنار يرون أنه تعزير . وقد أخذ المشروع بما اتفق عليه الجمهور .

مقدار الحد :

وقع الخلاف فى مقدار الحد هل هو ثمانون جلدة أم أربعون .

قال ابن قدامة فى المغنى ج ٩ ص ١٤١ ، ص ١٤٢ (فى قدر الحد روايتان إحداهما أنه ثمانون وهو قول مالك والنورى وأبى حنيفة ومن تبعهم . . . ذلك أن عمر استشار الناس فى حد الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف أجعله كأخف الحدود ثمانين فضرب عمر ثمانين وكتب به إلى خالد وأبى عبيدة فى الشام وقال على فى المشورة) إنه إذا سكر هذى وإذا هذى أقرى لحد واحد (المفتى) أى حد القاذف - والثانية أن الحد أربعون وهو اختيار أبى بكر وهو مذهب الشافعى لأن حليا جلد الوليد بن عقبة أربعين ثم قال (جلد النبی صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى . رواه مسلم) . ثم قال ابن قدامة (فتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزير يجوز فعلها إذا رآه الإمام) .

تراجع فى الخلاف على مقدار الحد المراجع من ١ إلى ١٣ المشار إليها أنفا فى شأن أن عقوبة شارب الخمر حد . وقد اختار المشروع مذهب الشافعى لما ورد فى المراجع السابقة عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب فى الخمر أربعين (بداية المجتهد) وأن أبى بكر شاور أصحاب الرسول كم بلغ ضرب الرسول لشارب الخمر فحدوه بأربعين ، كذلك ضرب على فى الخمر أربعين فى خلافة عثمان . وأن فعل النبی وأبى بكر وعلى لا يجوز تركه بفعل غيره .

عقوبة الجلد :

وهى عقوبة بدنية قررها الشارع الحكيم لما تحدثه من ألم بدنى ونفسى بشخص الجانى وهى فعالة فى الحد من انتشار الجريمة وهى ملائمة لجريمة شرب الخمر التى يقدم الجانى عليها بدافع من رغبته فى اللذة والتمتع واللهو والهروب من بعض المتاعب النفسية فتصده خشية الإيلام بالجلد عن اقتراف إثم الشرب . كما تردعه هذه العقوبة البدنية الفورية عن الرجوع إلى هذه الجريمة . وهى إلى جانب فعاليتها تجنب الفرد والمجتمع مضار العقوبات السالبة للحرية كالسجن والجلبس وما تنفقه الدولة فى هذا السبيل فضلا عن استفحال حدوى الإجرام داخل السجون .

يراجع التشريع الجنائى الإسلامى للقاضى عبد القادر عودة ج ١ سنة ١٩٤٩ ص ٦٤٨ .

ومن أجل ذلك نادى بعض الفقهاء الجنائين بتخصيص عقوبة الجلد للسكران والفاسقين ومرتكبي أعمال النهب وكسر الأسوار وإتلاف المزروعات .

الإثبات في جريمة الحد :

لا تثبت جرائم الحدود إلا بوسائل إثبات محددة وقد حددت المادة وسيلتين للإثبات هما الإقرار في مجلس القضاء ولومرة واحدة وشهادة رجلين على الأقل ورأت اللجنة أن يكون الأصل هو شهادة رجلين إلا أنه يجوز عند الضرورة الإثبات بشهادة رجل وأمرتين أو أربع نسوة وذلك على النحو الذي أخذت به اللجنة في حد السرقة ولا يعتبر من وسائل الإثبات الرائحة إذ قد يكون الشخص شرب الخمر خطأ عن غير قصد أو مجها قبل أن تصل إلى حلقه كما قد تكون الرائحة بسبب آخر غير شرب الخمر . وفيما يلي بيان براء الفقهاء بهذا الشأن :

١ — انفى ج ١ ص ١٤٣ ، ١٤٤ (ويثبت حد الشرب بالإقرار أو البيعة ويكفي في الإقرار مرة واحدة في قول عامة أهل العلم وإذا رجع عن إقراره قبل رجوعه . ولا يعتبر مع الإقرار وجود رائحة ولا يجب الحد بوجود رائحة الخمر من فيه قول أكثر أهل العلم . لأن الرائحة يحتمل أنه تضرع بها أو حسبها ماء ثم مجها أو ظنها لا تسكر أو كان مكرها . وأن عمر لم يحد بوجود الرائحة . وإن وجد سكران أو تقايا الخمر فعن أحمد لا حد عليه .

٢ — بداية الجتهد ص ٣٦٨ (اتفق العلماء على أنه يثبت بالإقرار بشهادة عدلين واختلقوا في ثبوته بالرائحة فقال مالك وأصحابه وجمهور أهل الحجاز يجب الحد بالرائحة إذا شهد بها عند الحاكم شاهدان عدلان . وخالف الشافعي وأبو حنيفة وجمهور أهل العراق وطائفة من الحجاز وجمهور علماء البصرة فقالوا لا يثبت الحد بالرائحة) .

٣ — المبسوط ج ٢٤ ص ٣١ (ولا يحد المسلم بوجود ريح الخمر فيه حتى يشهد الشهود عليه بشربها أو يقر ، لأن ريح الخمر شاهد زور فقد يوجد ريح الخمر بغير خمر وقد يكون شربها مكرها أو مضطر لدفع العطش فلا يجوز أن يعتمد ريحها في إقامة الحد عليه . ولو أقر ثم رجع لا يقام الحد ولا يحد بإقراره في حال سكره من الخمر . والإصرار على الإقرار بالسبب لا بد منه لإيجاب حد الخمر) .

٤ — البدائع ج ٧ ص ٤٦ (الحدود كلها يشترط في البيعة علم الذكورة والأصالة فلا تقبل شهادة النساء ولا الشهادة على الشهادة) .

٥ — حاشية ابن عابدين ص ٢٢٦ (لو وجد سكران لا يحد من غير إقرار ولا بيعة لكنه يعزر بمجرد الريح أو السكر . ولا يثبت الشرب بالرائحة ولا ببقاؤ الخمر بل بشهادة رجلين يسألها الإمام عن ما هيتهما وكيف شرب لاحتمال الإكراه متى شرب لاحتمال التفادم ، وأين شرب لاحتمال شربه في دار الحرب ويجب التثبت من عدالة الشهود كما يثبت الحد بإقراره مرة صاحيا . وقال أبو يوسف لا بد من إقراره مرتين) .

٦ — وفي الاقتناع لأبي شجاع ج ٤ ص ١٦٣ (يثبت حد الشرب بأحد أمرين البيعة وهي شهادة رجلين أنه شرب خمر أو شرب منه غيره فسكر منه كما يثبت بالإقرار ولا يثبت بريح خمر وسكر وقى لاحتمال الغلط والاكراه . ولا يشترط في الشهادة والإقرار تفصيل بل يكفي الإطلاق . وقبل رجوعه عن الإقرار لأن كل ما ليس من حق آدمي يقبل الرجوع فيه) .

٧ — الروضة ص ٣٧٣ (ويثبت بشهادة عدلين أو الإقرار مرتين ولو شهد أحدهما بالشرب والآخر بالقى قيل يحد لما روى عن علي في حق الوليد) .

٨ — البحر ص ١٩٤ (وطريقة الشهادة ، ولاتقبل النساء ، ويكفي شهادة أحدهما على الشرب والثاني على القى ولا يكفي قوله مرة إذهو حق الله الخالص فإن وجد سكران حد كالقلى ما لم يدع شبهة . والشم كالقلى) .

٩ — حاشية الدسوقي والشرح الكبير ص ١٥٣ .

١٠ — الخرشى ج ٧ ص ١٠٩ .

١١ — المحلى لابن حزم ج ١١ ص ١٧٣ — ١٨٠ .

١٢ — أبو زهرة الجريمة القسم العام ص ٧٧ (حد الشرب من حدود الله التي يتجلى فيها حق الله كاملا . وهو يثبت بالإقرار وبشهادة اثنين وتكرار الإقرار فيه ليس بشرط عند أبي حنيفة والشافعي . وتكرار الإقرار شرط عند أبي يوسف وعند من شرط الإقرار عند الحنابلة . وذلك لأنه حق الله تعالى ولا بد من الإصرار فيه على القول كما هو الشأن في كل حقوق الله تعالى) .

و يجوز الرجوع في الإقرار قبل صدور الحكم النهائي من محكمة الجنائيات جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٠٧ .

وإذا أقر طائعا بالسرقة ثم رجع عن إقراره قبل رجوعه عنه فلا يحد . وكذا يقبل رجوع الزاني والشارب والمحارب . ولو بلا شبهة في إقراره نحو كذبت في إقراره . كما لو رجع بشبهة كأخذت مالى المرهون أو المودع خفية فسميته بسرقة) وتراجع كذلك ص ٣٨٣ من المرجع ذاته .

فإذا لم يتوفر أحد الدليلين الشرعيين للإثبات فلا يقام الحد . على أنه إذا قام دليل من غيرهما يقتنع به القاضي كأن تكون الشهادة من رجل واحد أو الشهادة على شهادة ، أو يرجع المقر عن إقراره قبل الحكم وتقبل المحكمة رجوعه أو تقوم قرينة على الشرب كالرائحة أو

ظاهر فتعجز الشهادة وإن تأخرت . ولم يقدر أبو حنيفة للتقادم تقديرا وفرض ذلك إلى كل حاكم في زمانه . أما أبو يوسف ومحمد فقدراه بشهر لأن الشهر أدنى الأجل ، فكل ما دونه في حكم العاجل . ولأبي حنيفة أن التأخير قد يكون لعذر والأعذار مختلفة فتعذر التوقيت فيه تفويض إلى اجتهد القاضي (البدائع ج ٧ ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨) ، أبو زهره ج ١ ص ٨٢ وما بعدها .

وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يشترط قياس الرائحة وقت أداء الشهادة في حد الشرب وأن التقادم عندهما بزوال الرائحة (حاشية ابن عابدين ص ٢٢٧) . وأما الإقرار بالشرب القديم فيقبل عند محمد ولا يقبل عند الشيخين أبي حنيفة وأبي يوسف . قال في الفتح والمذهب قولهما إلا أن قول محمد أرجح . جاء في البدائع ص ٥١ (عدم التقادم شرط لصحة الإقرار عند الشيخين ، وعند محمد ليس بشرط بناء على أن قيام الرائحة شرط صحة الإقرار والشهادة عندهما ولهذا لا يبق مع التقادم . وعند محمد ليس بشرط . ولو لم يتقادم العهد ولكن ربحها لا يوجد منه لم يصح الإقرار عندهما خلافا له . وإنما تعتبر الرائحة إذا لم يكن سكران . فاما إذا كان سكران فإن السكر أدل على الشرب من الرائحة) .

ووجهة نظر أبي حنيفة وأبي يوسف في أن الإقرار بالشرب يقبل ولو تقادمت الواقعة أن المقر يخبر عن نفسه فلا يهتم في قوله . والقول بأن التقادم يمنع إقامة الحسد حجته أن حد الشرب ليس موضوع إجماع الفقهاء إلا إذا كانت رائحة الخمر ، فهو مقرر بإجماع الصحابة وقد كان إجماعهم على شارب أتى وأثر الخمر مازال فيه أما إذا كانت آثار الخمر قد ذهبت فإنه لا يكون إجماع على إقامة الحد لأن عبد الله بن مسعود اشترط لإقامته أن يؤتى بالشارب وأثر الخمر مازال قائما ، والتقادم يذهب بأثرها سواء كان الأثر رائحة أو كان سكران (البدائع ص ٤٧ — ٥١ ، ابن عابدين ص ٢٢٧ — ٢٢٩ ، أبو زهرة الجريمة ج ١ ص ٨٤ ، ٨٥ ، عبد القادر عودة ج ١ ص ٧٨٠ ، ٧٨١) .

وقال ابن أبي ليلى أن الحدود تسقط بالتقادم سواء كان طريق ثبوتها هو البينة أو الإقرار فهذه العقوبات للزجر والردع وذلك يكون إبان وقوعها ، وتأخيرها يذهب بمعنى الردع فيها ، ولمظنة أن يكون المجرم قد تاب وإقراره مظنة التوبة وتطهير النفس .

وأما سقوط العقوبة الحدية بعد الحكم بها فيرى الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد والإمام زفر أن الحد المحكوم به لا يسقط بتأخير إقامته إذا تقر بالحكم ونبت وليس لأحد أن يعطله وإلا لوجد مبرر لمبرر الحنابلة وفرارهم ، ولسهل على الولاة الظالمين أن يسقطوا الحدود بتأخير إقامتها .

السكر فإن الحد بدرا بالشبهة ولكن قد يقتنع القاضي بثبوت جريمة ذات وصف آخر فيستبدل بالحد التغزير ، راجع في ذلك على سبيل المثال حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، والتشريع الجنائي الإسلامي لأرحوم القاضي عبد القادر عودة ج ١ ص ٢١٤ — ٢١٦ .

هل يسقط حد الشرب بالتقادم :

اختلف الفقهاء فيما إذا كانت الشهادة على الحد أو الإقرار به لا تسمع إذا حدث بشأنها التقادم بأن مضت مدة كان يمكن خلالها للشاهد أو المقر أن يتقدم للقضاء ولم يتقدم . وقد لخص الكلال بن المهام مذاهب الفقهاء بهذا الشأن في فتح القدير ج ٤ ص ٦٢ بقوله (والحاصل أن في الشهادة بالحدود القديمة والإقرار بها أربعة مذاهب :

١ — رد الشهادة بها وقبول الإقرار بما سوى الشرب وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف .

٢ — ردها وقبول الإقرار حتى بالشرب القديم كالزنا والسرقة وهو قول محمد بن الحسن .

٣ — قبولها وهو قول الشافعي ومالك وأحمد .

٤ — ردها ونقل هذا عن ابن أبي ليلى .

وحجة القائلين بقبول الشهادة والإقرار معها تقادم العهد على الواقعة أن الشهادة على ما يوجب الحد كالشهادة على غيرها من حقوق العباد سواء أكانت أموالا أم دماء ، ولما كان التقادم لا يسقط العقوبة في هذه الجرائم ولا يمنع سماع الشهادة فيها فكذلك التقادم هنا . وإن أساس قبول الشهادة هو الصدق ، وصدق الشهادة لا يتأثر بالتأخير مادام الشهود عدولا لم تعلق بعدلتهم ريبة ولا يصح أن ترد شهادتهم لاقتراض الضغن أو التهمة فإن رد شهادة العدل بحجب أن يكون مبليا على أمور مستيقنة تقع في العدالة لا على أمور مفروضة أو مظنونة . أما قول أبي حنيفة وأبي يوسف بمنع سماع الشهادة بالجريمة القديمة وقبول الإقرار بالحدود حدا حد الشرب فإن حجته في منع سماع الشهادة أن التأخير جعل الشاهد متبعا لحد الشاهد مأمورا بأداء الشهادة فورا لإقامة حد الله أو بالسرة على أخيه المسلم فلما لم يشهد فور المعاينة حتى تقادم العهد دل ذلك على اختياره بجهة السر ، فإذا شهد بعد ذلك دل على أن الضغينة حملته على ذلك فلا تقبل شهادته لما روى عن عمر أنه قال (إنما قوما شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرته وإنما شهدوا عن ضعف ولا شهادة لهم) ولم ينقل أنه أنكر عليه منكر ...

ولأن التأخير يورث تهمة ولا شهادة لمتهم . والحنفية يرون ذلك في الحدود الثلاثة : الزنى والمردة وشرب الخمر . إلا إذا كان التقادم لعذر

نظر الشارع الإسلامي لتعلقلها بصون الضرورات الخمس ، فقد بات من المتعين على المشرع أن يتزل عليها ما يجري على كبرى الجرائم وفق التقسيم للوضعي وهي الجنائيات — فيالم يورده من أحكام خاصة استوجبها طبيعة هذه الجريمة كجريمة حدية .

التعدد :

إذا تعددت جرائم الشرب قبل إقامة الحد فلا يقام إلا حد واحد فقط (الافتتاح ج ٤ ص ١٥٩ تبين الحقائق شرح كثر الدقائق للزيلعي ج ٣ ص ٢٠٧) حيث يقول ومن ضرب مرارا فحد فهو لكاه لأن المقصود من إقامة الحد حقاؤه لإخلاء العالم من الفساد والإنزجار عن مباشرة سببه في المستقبل وهو يحصل بحد واحد) وأنظر في ذلك الروضة البهية ج ٢ ص ٣٧٣ والبحر الزخار ج ٥ ص ١٩١ فتح التقدير ج ٤ ص ٢٠٨ — المغني ج ٩ ص ٥٤ فاذا شرب بعد إقامة الحد فيقام عليه حد آخر .

فاذا ارتكب مع جريمة الشرب جريمة أخرى من جرائم الحدود فيجب إيقاع حد لكل واحدة منها على حدة لعدم حصول المقصود ببعض إذ الأغراض مختلفة فالمقصود بحد الزنى صيانة الأنساب وبحد القذف صيانة الأغراض وبحد الشرب صيانة العقول فلا يحصل لكل جنس إلا ما قصد بشرعه (الزيلعي المرجع السابق ص ٢٠٧ والمغني ج ٩ ص ٥٤) .

على أنه إذا تعددت الجرائم وكانت عقوبة إحداها بالإعدام فيكتفى بالإعدام دون جلد على ما رآه جمهور الفقهاء المغني ج ٩ ص ٥٤ ما كانت حدود فيها قتل أحاط القتل بذلك كله وإن لم يكن قتل استوفيت كلها وبدئ بالأخف فالأخف . عدا الشافعي الذي لا يعترف بنظرية الحب في العقوبات مختصر المريني وهامش الأم ج ٥ ص ١٧٣ و ١٧٤ (عبد القادر عودة ج ١ ص ٧٤٩ ، ٧٥٠) .

التوبة وأثرها في العقوبة :

يرى الحنابلة في الراجح عندهم وبعض الحنفية وبعض الشافعية وبعض المالكية والشيعة الإمامية أن التوبة تسقط الحدود التي هي حق الله ومنها حد الشرب إذا اقترن بالتوبة الإصلاح .

وقال أبو حنيفة وصاحباؤه أن القضاء إمضاء للشهادة فهو حكم بمقتضاها ولما كان تقادم الجريمة يمنع الشهادة فيها ، ويمنع الحكم بالحد فهو كذلك يمنع إقامة الحد . (ابن عابدين ج ٣ ص ٢٢٩ — فتح القدير والهداية ج ٤ ص ١٦٤ حيث يقول لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعد ما تقام الزمان لم يحد لأن الإمضاء من القضاء في باب الحدود — أبو زهرة ص ٨٦ — ٩١) .

والخلاصة ؛ أن رأى الأئمة الثلاثة الشافعي ومالك وأحمد أن التقادم لا يمنع الشهادة على الشرب أو الإقرار به ، كما أنه لا يسقط الحد بعد الحكم به . وقال ابن حزم أن ذلك قول الظاهرية ، والأوزاعي والليث وغيرهما (الحلى ص ١٧٤) .

في حين يرى الحنفية أن التقادم يمنع سماع الشهادة على الشرب ويمنع الإقرار به ، واختلفوا في مدته فقال محمد شهر وقال الصباحان ذهب الرأفة كما يسقط التقادم الحد المحكوم به ، وقيل في الاستدلالات على ذلك أن الحد أو الحرب يقاس على الرجوع من الإقرار ، وأن التأخير يسمى الناس أمر الجريمة والعقوبة . والفاعل تكون عنده مظنة التوبة مع ملاحظة أنه كلما قام عذر امتنع التقادم فإذا كان تأخير الشهادة مثلا لمرض أو سفر طويل أو نحو ذلك فإن التأخير لا يعد مسوغا لمنع سماع الدعوى ومع قيام العذر يبقى الإثبات سليما والدعوى واضحة (الفتح ج ٤ ص ١٦١) . وقد أخذ المشروع في المادة ١٧٥ برأى الأئمة الثلاثة لسلامة أدلته .

وصف جريمة الشرب .

ولا يثور هذا البحث في كتب الفقه الإسلامي بداهة لأن تقسيم الجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات هو تقسيم وضعي حديث . وقد نص القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٤ في شأن تحريم الخمر وإقامة حد الشرب في الجمهورية العربية السورية الليبية على أن كل جريمة يعاقب عليها بالجلد حدا أو تعزيرا تعتبر جنحة . ونص الاقتراح بمشروع قانون بتعديل قانون العقوبات تعديلا يصبح بمقتضاه قانونا إسلاميا كاملا ، المقدم إلى مجلس الشعب من العضو الدكتور اسماعيل على متوق ، على أن الجرائم المعاقب عليها بالجلد تكون جنحا بينما الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام أو القلع تكون جنائيات . وإذا كانت جرائم الحدود عامة وهي كبرى الجرائم في

والإحراز هو الاستيلاء على الخمر استيلاء ماديا أو السيطرة الفعلية عليها فالخادم الذي يشتري الخمر لمن يعمل عنده أو يحمل له الخمر يعتبر محرزا ، وكذلك ناكلها من مكان إلى آخر أيا كانت وسيلة النقل ، ونقوم الجريمة بطبيعة الحال متى توافرت أركانها ، ومنها الشروط التي يجب أن تتوافر في الفاعل .

صنع الخمر والتعامل فيها وتقديمها وإنتاجها والإعلان عنها :

حظر المشروع صنع الخمر وتحضيرها خالصة أو مخلوطة أو الاشتراك أو المعاونة في شيء من ذلك ، كما حظر التعامل فيها بأية صورة من الصور ، وهذا الحظر يقتضيه تحريم الخمر ذاتها حتى يتمتع وجودها فلا يتيسر الحصول عليها بأي سبيل ، وقد رتب النص على التحضير إلى جانب الصنع ، إذا قد تكون هناك صور لتحضير الخمر دون أن تدخل هذه الصور في مفهوم الصنع ، كما لو تركت مادة للتخمير فتصير خمرا بفعل الطبيعة المحض .

وعنى المشروع بالنص على الاشتراك أو المعاونة في الصنع أو التحضير يشمل الحالات التي لا يقوم الفاعل فيها بالصنع أو التحضير بنفسه وإنما يشارك أو يعاون فيها على وجه ما كالعمال والمباشرين في مصنع للخمر ، وكوردى المواد لمصنع وهم يعلمون أنه يقوم بصنع الخمر .

والتعامل يشمل البيع والشراء والمقايضة والحب والامتياد والتصدير كما يشمل كذلك اعتبار الخمر تعويضا عن ضرر أو بدلا عن منفعة ، وما إلى ذلك من كافة صور التعامل .

وقد رتب النص على التوسط في التعامل بالذات (كالتسمرة) حتى يشمل الحظر بالنص الصريح .

وفوق أن تحريم أوجه النشاط السابقة مما يقتضيه تحريم الخمر ، فإن هذا التحريم يجد أساسه كذلك من نهي الله تعالى عن التعاون على الإثم والعدوان .

روى البخاري ومسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام) .

وأخرج مسلم والنسائي وأحمد عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (إن الذي حرم شرها حرم بيعها) . رواه أبو داود وعن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها) رواه أبو داود - المغني ص ١٣٨ وفي نهاية المحتاج ص ٩ (لعن رسول الله في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها وساقها والمحمولة إليه وبائعها ومبتاعها وواهبها وآكل ثمنها) .

ويرون عن المالكية والحنفية وبعض الشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والأباضية في أرجح الآراء لديهم أن حدود الزنا والمزقة والشرب لا تسقط بالتوبة سواء أكانت التوبة قبل الرفع إلى الحاكم أم بعده (المغني ج ٨ ص ٢٩٦ ، فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ٢٥٢ ، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ج ٣ ص ١٥٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٤ ، الفروق للقرافي ج ٤ ص ١٨١ ، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٣٦٢ ، المختصر النافع ص ٢٩٧ ، شرح النيل ج ٧ ص ٦٥٠ ، المحلى لابن حزم ج ١١ ص ١٥٣ إلى ص ١٥٧ وهوى يرى أن الله لم يستثن تابيا من غير تائب ولم يصح منه نص أصلا بإسقاط الحد عن التائب) .

وقد أخذت اللجنة بهذا الرأي فلم ترتب على التوبة أثرا .

الخصومة :

حد الشرب خالص حق الله كحد الزنا .

ولاحلاف في أن الخصومة ليست بشرط في هذين الحدين وفي سائر الحدود الخالصة لله لأنها تقام حسبة فلا يتوقف ظهورها على دعوى العبد (المبدائع ج ٧ ص ٥٠) .

حيازة الخمر أو إحرازها :

لا يجوز حيازة الخمر أو إحرازها لأنها نجس ، وهى مال غير متقوم واجب الإهدار ، ثم إن حيازة الخمر أو إحرازها فيه معنى المحافظة عليها مما يتعارض مع تحريمها ، فوق أنه قد يقصد به تعاطيها أو يغرى على ذلك ، لذلك وجب حظر حيازتها وإحرازها .

ويلاحظ أن مفهوم الحيازة في القانون الجنائي يختلف عن مفهومها في القانون المدني ، فلقد تناولها القانون المدني بقصد تحديد آثارها وتقرير حمايتها أما القانون الجنائي فإنه يعرض لها بقصد تحريمها في بعض الصور . ويقصد بالحيازة في المشروع الراهن الاستئثار بالخمر على سبيل الملك والاختصاص ولا يشترط أن يرتبط ذلك بوضع اليد المادية عليها ، فيجوز أن يكون الشخص حائزا لها بالرغم من أنها لا توجد تحت يده في الواقع ، ومثال ذلك أن يقوم بشراء الخمر ثم يتركها عند المشتري حينما أويطلب نقلها إليه بواسطة شخص ، أو يودعها مالكها لدى شخص آخر فالمالك في هذه الصور وأمثاله يعتبر حائزا أما من يضع يده عليها من الناحية الواقعية فإنه يعتبر محرزا .

مذهب مالك أن التعزير لا يختص بفعل معين ولا قول معين فقد عذر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ شطر مال مانع الزكاة وصادر عمر شطر أموال عماله .

وحجة الفقهاء الذين يذهبون إلى عدم جواز التعزير بالمال هي خشية إغراء الحكام الظالمة بمصادرة أموال الناس بالباطل غير أن توقيع عقوبة الغرامة عن طريق القضاء وانتظام الرقابة على مجال الدولة يبدد هذه الخشية ، وقد أحيل في شأن جواز التعزير بالغرامة إلى كتب تبصرة الحكام لأبن فرحون والحسبة في الإسلام لابن تيمية والطرق الحكيمة لأبن القيم .

المصادرة والغلق :

إذا حرمت الخمر بنص الشرع وحظرت جميع أوجه النشاط المتعلقة بها فقد وجب النص في المشروع على الحكم بمصادرة الخمر التي يتم ضبطها وإحراقها أو إعدامها (في المغني لأبن قدامة ص ١٥٤ روى أبو سعيد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نحر لبيتم فقال أحرقوه رواه الترمذي وقال حديث حسن) . وروى عن أنس بن مالك أن أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام وورثوا نحرًا فقال أحرقها قال أفلا أجعلها خلا ؟ قال لا) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٣٨١ .

ونص مصادرة الآلات والأدوات والمواد التي استعملت فعلا في إنتاج الخمر . ووسائل النقل التي استخدمت في نقلها بقصد الاتجار فيها متى كان صاحب هذه الوسائل يعلم أنه ينقل نحوها بقصد الاتجار فيه .

ونص على عقوبة غلق المحال المعدة لوجه من أوجه النشاط المحرمة بمقتضى القانون .

وبعد ، فإن خير ختام هو التذكير بقوله تعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » .

(المادة ٩٠ ، ٩١)

وفي باب الأشربة بموسوعة الكويت الفقهيّة جاء برقم ٣٣ (يحرم على المسلم الانتفاع بالخمر لأن الله تعالى أمرنا باجتنابها وفي الانتفاع بها اقترابها فيحرم على المسلم تملكها بأي سبب من أسباب الملك الاختيارية أو الإرادية كالبيع والشراء والهبة ونحو ذلك لأن كل هذا انتفاع بالخمر والانتفاع بها حرام على المسلم . قال النبي صلى الله عليه وسلم (إن الله حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع) . فاستقبل الناس بما كان عندهم منها طرق المدينة فسفكوها . رواه مسلم . (كما ورد بالمرجع ذاته ص ٢٥ ، ٢٦ يكره للمسلم أن يسقى الخمر أو المسكر للذمي . ويكره أن يسقى الدواب الخمر لأنه نوع انتفاع بالخمر واقتراب منها على قصد التمول) .

الفاعل الذي لم يتم الثامنة عشرة :

تبدأ مرحلة التمييز في تمام السابعة فيجوز تأديب الصبي بوسائل التوجيه والتوعية . فإذا أتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة وجب تأديبه بالضرب بعضا رفيعة وإذا جاوز الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة يؤدب بجلده من عشر إلى عشرين جلده . وكل ذلك ما لم يثبت من الامارات الطبيعية أنه قد بلغ قبل السن المذكورة . فتطبق عليه عقوبة البالغ .

ومسئولية الحدث وفقا للمشروع يشترط لها العقل والاختيار والقصد ، وهي مسئولية تأديبية ووقائية وليست جنائية حتى لا يترتب عليها أثر يلحق الضرر بصحة الصغير أو مستقبله .

التعزير بالغرامة :

نصت بعض مواد المشروع على العقاب بالغرامة — ويقتضى ذلك أن نذكر أن بعض الفقهاء ذهب إلى عدم جواز التعزير بها مثل الحنفية عدا أبا يوسف (في الزيلعي ص ٢٠٨ أنه يجوز التعزير بأخذ المال إن رأى القاضي ذلك أو الولي وهذا مبني على اختيار من قال به من المشايخ استنادا لقول أبي يوسف (فتح القدير ج ٤ ص ٢١٢) وقال بعض الحنابلة أنه لا يجوز (المغني ص ١٥٩) التعزير يكون بالضرب والحبس والتوبيخ ولا يجوز قطع شيء منه ولا جرحه ولا أخذ ماله لأن الشرع لم يرد بشيء من ذلك عن أحد يقتدى به ولأن الواجب أدب والتأديب لا يكون بالأنلاف) وفي منتهى الإرادات ص ٤٧٩ (ويحرم تعزير بخلق لحية وقطع طرف وجرح وأخذ مالا أو إتلافه) . على أنه ورد أن بعض الحنابلة قالوا بجواز التعزير بالمال (كشف القناع) . وورد أن في

مذكرة إيضاحية

لمشروع قانون في شأن إقامة حد الردة

إن الحس ، والعقل ، والوعي والبديهة ، جميعا تستقيم على سواء الخلق حين تستقيم على الإيمان بالله وإن هذا الإيمان الرشيد هو خير تفسير لسر الخليقة ، يعقلة المؤمن ، ويدن به الفكر ، ويتطلبه العقل السليم .

والإسلام هو دين الله ، أوحى به إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم . وكلفه بتبليغه للناس ، ودعوتهم إليه . وقد تلقى فيه عهد النبي صلوات الله عليه وسلامه عن ربه القرآن الكريم . فباغته كما تلقاه . وبين بأمر الله وإرشاده بمجمله . وطبق بالعمل نصوصه ، وقد قامت الحجة القاطعة على أنه من الله أوحاه إلى نبيه الذي أصطفاه ، فكان بذلك مصدرا لعقائد الدين ، ولأصول أحكامه وشرائعه .

تلقى محمد صلى الله عليه وسلم عن ربه الأصل الجامع للإسلام في عقائده وتشريعه وهو القرآن الكريم ، فكان القرآن الكريم المصدر الأول في تعريف التعاليم الأساسية للإسلام . ومنه عرف أن الإسلام لم يكن عقيدة فقط ، ولم تكن مهمته تنظيم العلاقة بين الإنسان وربه فحسب وإنما كان عقيدة ، وكان نظاما شرع الله أصوله . يوجه الإنسان إلى كل نواحي الخير في هذه الحياة .

وقد عبر القرآن الكريم عن العقيدة — بالإيمان — وعن النظم التي شرع الله عبر أصولها ليأخذ الإنسان بها نفسه في جميع علاقاته — بالعمل الصالح — جاء في آياته الصريحة " إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا خالدون فيها لا يبغون عنها حولا " . (الآيات ١٠٧ و ١٠٨ من سورة الكهف) .

" من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون " . (الآية ٩٧ من سورة النحل) " والعصر إن الإنسان لقي خسر . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر " (سورة العصر) . " إن الذين قالوا حربنا الله ثم استقموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون " الآية ١٣ من سورة الاحقاف) ومن هنا كانت العقيدة في الوضع الاسلامي هي الأصل الذي تمبنى عليه أحكامه وشرائعه ، ومن ثم فلا وجه للنظام الاسلامي في غيبة العقيدة ولا ازدهاره إلا في ظلها ذلك أنه دون العقيد لا يستند إلى القوة المعنوية التي توحى باحترامه ورعاية قوانينه والعمل بموجبها دون حاجة إلى معونة أي قوة من خارج النفس .

وعلى ذلك فإن الإسلام يحتم تعايق الشريعة والعقيدة بحيث لا تنفرد إحداهما عن الأخرى على أن تكون العقيدة أصلا يدفع الجانب العملي

الآخر ويكون هذا الجانب العملي تلبية لانفعال القلب بالعقيدة . فمن آمن بالعقيدة وحدها وهي ذلك الجانب النظري الذي يطالب الإيمان به أولا وقبل كل شيء إيمانا لا يرفى إليه شك ولا يؤثر فيه شبهة — وهي النظم التي شرع الله أصولها ليأخذ الإنسان بها نفسه في كل علاقاته — ومن أهدر العقيدة لا يكون مسلما عند الله ، ولا سالكا في حكم الإسلام سبيل النجاة .

وقد اتصلت بالقرآن الكريم — بعد أن التحق محمد صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى — أفهام العلماء والأئمة فيما لم يكن من آياته نص في معنى واحد . ومن هذا الجانب اتسع ميدان الفكر الانساني . وكثرت الآراء والمذاهب فيما هو نظري أو ملهي من الأمور على سواء . أما العقائد الأصلية كإيمان بالله واليوم الآخر وأصول ما شرعه الله من أحكام ، كوجوب الصلاة والزكاة ، وحرمة النفس والعرض ، والمال فإن نصوصها جاءت في القرآن الكريم واضحة لا تحتمل اجتهاد — وإن دلت طبيعة الإسلام هذه على شيء فإنما تدل على أنه دين يتسع للحرية الفكرية العاقلة ، وأنه لا يقف — فيما وراء عقائد الأصلية ، وأصول تشريعه — على لون واحد من التفكير ، أو منهج واحد من التشريع وقد كان بتلك الحرية — دينا يسير جميع أنواع الثقافة الصحية والحضارات النافعة التي تفتق عنها العقل البشري في صلاح البشرية ، وتقدمها مهما ارتقى العقل ونمت الحياة .

وإذا كانت الطبيعة البشرية مبنية على تحكم الرغبات والشهوات وبخاصة إذا ما خفت دواعي السيطرة الروحية من القلوب وكان ولا بد أن يوجد في بني الإنسان من تضعف عقيدتهم في الترهيب الأخروي أو يغفلون عن تقديره والنظر إليه وكان من مقتضيات الحكمة في السلامة من تعارض الرغبات والشهوات . وضعف المعنى الروحي في مقاومة الشر اتخاذ علاج ناجح لكبح هذه النفوس ، صيانة للجماعة من شيع الفساد وتفشى جرائم الإجرام ، فقد شرع الإسلام العقوبة الدنيوية بالنص أو بالتفويض فنص القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة على عقوبات محددة لجرائم معينة هي من عموم الجرائم بمنزلة الأمهات ، لمسا لها من دلالة على تأصل الشر في نفس الجاني . ومن شدة ضررها في المجتمع الاسلامي .

ومن حرمة ما وقعت عليه في الفطرة البشرية . هذه العقوبات هي :

١ — عقوبة الاعتداء على الدين بالردة .

٢ — عقوبة الاعتداء على الأعراض بالزنا أو القذف .

٣ — عقوبة الاعتداء على الأموال بالسرقة أو على الأمن العام بالحاربة والإفساد في الأرض .

٤ — عقوبة الاعتداء على العقل بشرب المسكر .

البقرة) وما جاء فيه خطاباً لنبهه محمد صلى الله عليه وسلم : "ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين" (الآية ٩٩ من سورة يونس) ذلك أن حجة الإسلام التي لفت الأنظار إليها فيما يتعلق بالعقيدة الإلهية وجوداً ووحداً وكلاً، كانت تدور دائماً بين النظر العقلي وبين ما يجد الإنسان في نفسه من الشعور الباطني، والاحساس الداخلي، وفي سبيل الحجّة العقلية طلب النظر والتفكير في هذا الكون، وما أودع فيه من أسرار. الأمر الذي يحيل — في نظر العقل — صدور الكون عن نفسه أو عن قوى متعارضة متضادة، ويوجب في الوقت نفسه الاعتراف القلبي بأنه لا بد لهذا الكون البديع المتسق المترابط السائر بحكم نظام واحد لا يحقّقه خلل — من مصدر خالق مدبر له مهيمن عليه متصرف فيه عن طريق العلم الشامل والقدرة النافذة والحكمة البالغة وأن هذا الكون سائر بتدبير هذا الخالق إلى الغاية التي حددها له بهيئته وحكمته وعندئذ يفعل به ما يشاء مما أرشدت إليه كتبه ودل عليه وحبه لأنبيائه ورسله من ظواهر انحلاله وفنائه التي كثرت الأخبار بها في القرآن الكريم وتجيء بعدها الدار الآخرة — أما الإكراه المنفي في الآيتين السابقتين فهو الإكراه على الدخول في الإسلام، ولذلك قرن الله تعالى نفى الإكراه في الآية بقوله : "قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم" فمن كان مساماً مدركاً لما هو غي ولما هو رشد فليس له من بعد أن ينقص من إسلامه لأنه أن يخرج منه بليّة صادقة وحجة مستقيمة وإنما هو الضلال البعيد.

على أن عقيدة الاعتداء على الدين بالردة، لا تتنافى مع الحرية في وقائع الحياة الشخصية. لأن حرية العقيدة تستلزم أن يكون الشخص مؤمناً بما يقول وما يفعل وبأن يكون له منطق مستقيم في انتقاله من عقيدة إلى عقيدة وإعلانه ذلك أمام الناس، ومن ذلك الذي يخرج من ديانة التوحيد إلى الوثنية وله منطق. لا يفعل ذلك إلا من اتبع هواه أو جنح للسادة يطلبها أو إلى تضليل يعلنه، فإذا حارب الإسلام اتحاد الأديان هزوا ولعباً وعبثاً وتضليلاً، فإنما يفعل ذلك لحماية حرية الفكر من هؤلاء العابثين، إذ الحرية في أي باب من أبوابها، ليست انطلاقاً عابثاً وإنما هي اختيار مدرك لا تضليل فيه ولا عبث.

إنه لا يكاد أن يوجد مسلم يرتد عن إسلامه وهو أن يرجع عن الإسلام للاستهواء بالمادة أو ما يشبهها، أو لفساد في فكر، وتعرض عليه للتوبة، ويتبين الغي من الرشد فإنه يهتدى. أما الذين يكثر ارتدادهم فهم الذين يدخلون الإسلام لغرض من أغراض الدنيا، ومن ثم فإن محاولة هذا النوع لا يعد محاربة لحرية الاعتقاد ولكنها حماية للاعتقاد من هوى أهل الأهواء. وإن أولئك العابثين الذين يتخذون الأديان هزوا وطريقاً لنيل أهوائهم إذا علموا قبل أن يظهروا للدخول في الإسلام. كيف

ه — عقوبة الاعتداء على النفس بالقتل أو بما دونه من القطع والجرح وهي ما تعرف بالحدود والقصاص بمعنى أن هذه العقوبات المنصوص عليها إنما تكون لهذه الجرائم التي يكون فيها اعتداء على حق الله تعالى وهو ما يقابل ما نسميه الآن "بحق المجتمع" أو ما يتصل بما يكون من شأنه أن يجعل الجماعة تعيش في طهر ديني، وفي فضيلة سائدة. فإن الفضيلة كما هي حماية للمجتمع من جرائم الانحلال التي تحمل عراه — هي من أمر الدين ولذلك شرفها الله سبحانه وتعالى بأن تولى العقاب على مخالفتها، ولم يترك الإمام أو من دونه أن يتولى هو العقاب ثم شرفها الشرع الإسلامي تشريفاً أعلى من كل اعتبار فسمى حماية الفضائل والأمن حقاً لله سبحانه وتعالى وأن من يعتدى على هذه الفضائل فكأنما يعتدى على حق الله سبحانه وتعالى. هذه الحدود تتفاوت من ناحية قوة حق العبد بمجوار حق الله تعالى فبعضها هي حق الله تعالى خالص، وبعضها للعبد فيها حق بمجوار حق الله، والأساس في هذا هو ملاحظة الجانب الشخصي في الجريمة بمجوار الجانب الاجتماعي وقيمة أثر الجريمة في المجتمع وضعفه فإذا كان جانب المجتمع أقوى من الجانب الشخصي فإن الحد يكون حقاً لله تعالى. لأنه هو الذي أوجد الشرع لحماية الفضيلة فيه، وإن كان الاعتداء على الشخص واضعاً في الجريمة ولكن مع ذلك مست الفضيلة في المجتمع فكان حق العبد بمجوار حق الله، كلاهما ثابت ثبوتاً متناسباً فإن الحد يكون حقاً لله، وللعبد في الحق موضع — وكما سلكت الشريعة الإسلامية طريقة النص على بعض العقوبات لبعض الجرائم وهي ما سلفت الإشارة إليها غير بعيد فإنها سلكت طريقاً آخر للجرائم التي لم تنص عليها. وهي طريقة التفويض للإمام في أن يعاقب على بعض الجنايات بعقوبة يراها رادعة. وهذا ما يعرف عند الفقهاء باسم التعزير. ويكون في الجرائم التي لم تحددها الشريعة الإسلامية عقوبة محددة معينة. وفي الجرائم التي حددت لها عقوبات ولكن لم تتوافر فيها شروط تنفيذ هذه العقوبة.

وبعد، فهذه حدود الله، جعل إقامتها للإمام، وجعلها من عبادته كالجهاد في سبيل الله، إذ العقاب ودع للجاني، وزجر لغيره، ومنع لتكرار الوقوع فيه وذلك ببيان وخامة نتائجها بالحس والعيان، لا بالفرض والتقدير ومن ثم كانت العقوبة أصراً لا بد منه لتطهير المجتمع من أوضاره، واستئصال جرائمه أو تخفيف ويلاتها — لما كان ذلك، وكانت الدولة الإسلامية تقوم على أساس الدين بالعقيدة الإسلامية هي التي تحكمها، فإنه حماية للعقيدة الإسلامية من أولئك الذين يتحدون النظام العام للدولة، أعد مشروع القانون المرافق في شأن عقوبة الاعتداء على الدين بالردة، وليس ثمة تعارض بين قيام الدولة بواجبها في حماية الأساس الذي يبنى عليه نظامها وبين الحرية الدينية التي أقرها الإسلام. بما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : "لا إكراه في الدين" (من الآية ٢٥٦ من سورة

في ربه يكون هو الكافر ، ولذلك اتفق العلماء على أنه لا يفتى بردة مسلم إذا فعل فعلاً أو قال قولاً يحتمل الكفر ويحتمل غيره ، ففي جامع الفصولين : ” روى الطحاوي عن أصحابنا : لا يخرج الرجل من الإيمان إلا بخود ما أدخله فيه ” ثم ما يتقن أنه ردة يحكم بها وما يشك أنه ردة لا يحكم بها إذا الإسلام الثابت لا يزول بالشك مع أن الإسلام يعلو ” . (جامع الفصولين) الجزء الثاني ” الفصل الثامن والثلاثون ص ٢١٤) وفي الفتاوى الصغرى : الكفر شيء عظيم ، فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية أنه لا يكفر . . . وفي الخلاصة وغيرها : إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنعه فعلى الفتى أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكفير تحسناً للظن بالمسلم . زاد في البرازية إلا إذا صرح بارادة بموجب الكفر فلا ينفعه التأويل . وفي التارخانية . لا يكفر بالاحتمال ، لأن الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية ومع الاحتمال لانهاية (حاشية ابن عابدين على شرح الدر الجزء الرابع ص ٢٢٣ و ٢٢٤ الطبعة الثانية : مطبعة مصطفى البابي الحلبي) .

والعقائد الأساسية التي طلب الإسلام الإيمان بها ، وكانت العنصر الأول من عناصره هي :

١ - الإيمان بوجود الله ووحدهيته ، وتفرد به بالخلق والتدبير والتصرف وتفرغه عن المشاركة في العزة والسلطان ، والمائلة في الذات والصفات ، وتفرد به باستحقاق العبادة والتقديس والاتجاه اليه بالاستعانة والخضوع فلا خالق غيره ولا مدبر غيره ، ولا يماثله مما سواه شيء . ولا يشترك في سلطانه وعزته شيء ولا يخضع القلوب وتوجه إلى شيء سواه . ” قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد “ . (سورة الإخلاص) ” قل غير الله اتخذ ولياً فاطر السموات والأرض وهو يطمع ولا يطمع قل إنى أمرت أن أكون أول من أسلم ولا تكونون من المشركين “ . (الآية ١٤ من سورة الأنعام) . ” قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين . لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين . قل غير الله أبغى رباً وهو رب كل شيء “ . (الآيات ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من سورة الأنعام) .

١ - الإيمان بالملائكة - سفراء اللوحى بين الله ورسوله - وبالكتاب ورسالات الله إلى خلقه .

٢ - الإيمان بجميع رسله الذين ورد ذكرهم في القرآن الكريم .

٣ - الإيمان بما تضمنته هذه الرسالات من يوم البعث والحزاء ، ومن أصول الشرائع والنظم التي ارتضاها الله لعباده .

وقد جعل الإسلام عنوان تحقق هذه العقائد عند الإنسان ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فكانت تلك الشهادة هي المفتاح الذي يدخل به الإنسان في الإسلام ، وتجري عليه أحكامه ، فالشهادة

يخرجون منه وما آلم حينئذ فإنهم يفكرون في عمق وتدبر فيما يقدمون عليه ولا يكون إسلامهم إلا عن عقيدة راسخة وإيمان عميق وبذلك يكونون قرة للساميين فوق سلامة المجتمع من شرورهم وعيبتهم ، فمن وقت أن أهملت عقوبة المرتدين كثر ذلك النوع في البلاد الإسلامية حتى أصبح الأضرافيه يحتاج إلى علاج لحماية حرية الاعتقاد الحقيقية . وغنى عن البيان أنه لا حاجة من بعد لبيان حق الدولة في حماية نفسها ، وتكفي الإشارة إلى أن بعض الدول - في سبيل حمايتها لأفكار بشرية - تفرض عقوبة الإعدام على من يخرج على هذه الأفكار . وهذا وعقوبة الإعتداء على الدين بالردة في مشروع القانون المرافق . لا يخاطب بها إلا المسلمون فقط ، أما من كان على غير دين الإسلام من أهل البلاد فإنه يعيش آمناً على دينه ونفسه وعرضه وماله بمنتهى حكم الإسلام نفسه ، والدولة إذا تعاقب المسلم الراجع من دين الإسلام إنما تسمى نفسها تسمى للمسلمين من مواطنيها عقيدتهم التي يؤمنون بها ويعيشون في ظلها وتقيم شريعة الله على أرضها - ولقد راعى المشروع ذلك . حماية للعقيدة ، وحفاظاً على الدين .

وفيما يلي التعليق على نصوص المشروع :

(مادة ١٧٨)

يكون مرتداً كل بالغ مسلم أو مسلمة رجس همداء عن الإسلام بقول صريح أو بفعل قطعي الدلالة ، يجحد به ما يعلمه العامة من الدين بالضرورة ويعاقب حداً بالإعدام .

ويشترط للعقاب أن يستتاب الجاني لمدة ثلاثين يوماً ويصر على رده

الإيضاح

الردة اسم من الارتداد وهو في اللغة الرجوع مطلقاً ومنه المرتد لأنه أرتد إلى الوراء بعد أن تقدم للهداية والرشد . (غنثار الصحاح والمصباح المنير) - وفي الشرع : الرجوع من دين الإسلام وركنها إجراء كلمة الكفر على اللسان بعد الإيمان ، وذلك بالنسبة إلى الظاهر الذي يحكم به الحاكم ، أما ما خفي مما يكون ردة كما لو عرض للشخص اعتقاد باطل أو نوى أن يكفر بعد حين فردده إلى الله وحده ، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، وبقيد ” بعد الإيمان “ يخرج عن نطاقها الكافر إذا إذا تلفظ بمكفر فإنه لا يجري عليه حكم المرتد . والإيمان هو تصديق القلب وقبوله وإذعانه لما علم بالضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بحيث تعلمه العامة من غير افتقار إلى نظر واستدلال . (حاشية ابن عابدين على شرح الدر المختار الجزء الرابع - باب المرتد - ص ٢٢١ الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي) فالإيمان بالقلب ، والإسلام مظهره ، ومن ثم فمن رجس عن الإيمان والإسلام فلا بد من مظاهر تدل على ذلك ، ولا بد أن تكون هذه المظاهر قاطعة في رجوعه لأن العقوبة التي ترتب عليها شديدة وقاسية . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ” من برى مسلماً بالكفر فقد باء به أحدهما “ أي أنه إن كان كاذباً

بوجدانية الله تتضمن كمال العقيدة في الله ، والشهادة برسالة محمد صلى الله عليه وسلم تتضمن التصديق بكال العقيدة في الملائكة والكتب والرسول واليوم الآخر وأصول الشريعة والأحكام . قال الله تعالى : " آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله الآية ٢٨٥ من سورة البقرة وقال عز شانه : " ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبين " . (الآية ١٧٧ من سورة البقرة) .

وهو ذلك فمن كان مسلماً وأنكر وجود الله سبحانه وتعالى أو لم يؤمن بوجدانيته وتنزهه من المشابهة والحلول والاتحاد ، أو لم يؤمن بتفريده بتدبير الكون والتصرف فيه واستحقاق العبادة والتقديس ، واستباح عبادة مخلوق ما من المخلوقات أو لم يؤمن بأن الله رسالات إلى خلقه ، بعث به رسله ، وأنزل بها كتبه عن طريق ملائكة أو لم يؤمن بما تضمنته الكتب من الرسل ، أو فرق بين الرسل الذين قص علينا فآمن بالبعث وكفر بالبعث أو لم يؤمن بأن الحياة الدنيا تفتى ويسبقها دار أخرى هي دار الجزاء ودار الإقامة الأبدية بل اعتقد أن الحياة الدنيا حياة دائماً لا تنقطع ، أو اعتقد أنها تفتى فناء دائماً لا بعث بعده ولا حساب ولا جزاء أو لم يؤمن بأن أصول شرع الله فيما حرم وفيما أوجب هي دينه الذي يجب أن يتبع ، فحرم من تلقاء نفسه ما رأى تحريمه ، وأوجب من تلقاء نفسه ما رأى وجوبه . من رجع بعد الإيمان ، وأنكر جانباً من هذه الحقائق لا يكون مسلماً ولا تجزى عليه في الدنيا أحكام الإسلام (تحفة المريد على جوهر التوحيد للإمام شيخ الإسلام إبراهيم البيهقوري — مطبعة صبيح) وذلك هو المرتد الراجع عن دين الإسلام . والحكم بكفره يتوقف على إنكاره العمدة لتلك العقائد أو شيء منها بعد الإيمان عناداً منه واستكباراً ذلك أن الشرك الذي جاء في القرآن الكريم أن الله لا يغفره هو الشرك الناشئ عن العناد والاستكبار الذي قال الله في أصحابه : " وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً " . (الآية ١٤ من سورة النمل) والمعنى جحدوا آيات الله الواضحة البينة بعد أن تيقنوا أنها من عنده عز شانه جحدوا ظلماً وعلواً (تفسير القرطبي) .

وعلى هدى مما هو مقدر في الشريعة الإسلامية ، أشير إليه فيما تقدم جرت صياغة المسألة الأولى من المشروع ، فنصت على أن الردة لا تكون إلا من مسلم أو مسامة ، مكلف مسئول ، رجع عن دين الإسلام ظلماً وعلواً ، بأن أجرى عامداً كلمة الكفر صريحة على لسانه أو فعل فعلاً قطعي الدلالة على جحد ما علمه العامة من الدين ضرورة أي العلم الذي يجب أن يعلمه كافة المسلمين من غير استثناء ، لا يفرد به خاصتهم . ولا يعذر في الجهل به عامتهم ، وهذا الصنف من العلم هو ما ثبت بالنص القرآني أو الحديث النبوي الشريف وأجمع عليه المسلمون ، فهو بهذه المثابة إطار الإسلام الذي لا يعد المرء مسلماً إلا إذا علم به وأذعن له وذلك هو ما يسمى في الاصطلاح بما علم من الدين بالضرورة . وبذلك حددت هذه المسألة

من المشروع مفهوم الردة بوضع ضابط وضح الجريمة ، وحدد مناهج العقوبة حتى لا يؤخذ أمره بغير ما اقتراف من جريمة ، ولم تفرق في عقوبة الاعتداء على الدين بالردة بين الرجال والنساء ، وذلك أن الإسلام يستوي فيه — بالنظر إلى عقيدته وأصول أحكامه وشرائعه — الرجل والمرأة على سواء ، فمسئولية المرأة من الوجهة الدينية كمسئولية الرجل سواء بسواء ، يكلف بالعقيدة ، وتكلف هي أيضاً بها ، ويطلب بالعمل الصالح ، وتطالب هي أيضاً به ، فمسئولياتها في ذلك مسئولية مستقلة عن مسئولية الرجل لا يؤثر عليها — وهي صالحة — فساد الرجل وخلل عقيدته ولا ينفعها صلاح الرجل وهي فاسدة العمل فاسدة العقيدة ، فكل من الرجل والمرأة جزءاً مما اكتسب من خير أو شر قال الله تعالى : " ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط . كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما ، فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً وقيل أدخلا النار مع الداخلين . وضرب الله مثلاً للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين " . (الآيتان ١٠ و ١١ من سورة التحريم) فيقرر القرآن الكريم استقلال كل من المرأة والرجل في المسئولية الدينية — وبالمساواة بين الرجل والمرأة في عقوبة الردة . قال فقهاء الأمصار ، وروى ذلك عن أبي بكر وعلى رضي الله عنهما وبذلك قال الحسن والزهرى والنخعي ومكحول وحامد . وهو رأي مالك والشافعي وأحمد والليث والاوزاعي . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن المرتد يقتل والمرتدة تستتاب فإن لم تتب ، حبست . وحجتهم في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل المرأة في الجهاد فقال صلى الله عليه وسلم " لا تقتلوا المرأة " . ولأنها لا تقتل بالكفر الأصلي إذا خرجت في الحرب . فأولى ألا تقتل في الكفر الطارئ بالردة ولأنها لا حول لها ولا طول ويمكن دفع ضررها بحبسها .

وحجة الرأي الأول ، أنها مكلفة داخلية في عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم " من بدل دينه فاقتلوه " . رواه البخاري وأبو داود ، ولقوله صلى الله عليه وسلم " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحداث ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة " . متفق عليه وروى الدارقطني أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت عن الإسلام فبلغ أمرها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمس أن تستتاب ولا قتلت ولأنها شخص مكلف بدل دين الحق بالباطل فيقتل كالرجل ، وأما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل المرأة فالمراد به الأصلية فإنه قال ذلك حين رأى امرأة مقتولة وكانت كافرة أصلية ، ولذلك نهى الذين بعثهم إلى ابن أبي الحقيق عن قتل النساء ولم يكن فيهم مرتدة ، والكفر الأصلي يخالف الكفر الطارئ بدليل أن الرجل يقر عليه فلا يقتل أهل الصوامع والشيخوخ والمكافيف ولا تجبر المرأة على تركه بضرب ولا بحبس والكفر الطارئ بخلافه (المغني لابن قدامة الجزء الثامن ص ٥٤٠ و ٥٤١ بتصحيح الدكتور محمد خليل هراس ، طبعة مطبعة الإمام يعمر . وحاشية ابن عابدين على شرح

ولو لم تجب استتابة لما يرى من فعلهم فضلا عن أنه إن أمكن إصلاحه كان قوة للمسلمين فيمنح الفرصة للتوبة ، ولأنه لا يحل القتال إلا بعد إعلان الاسلام والدعوة وإذا كان ذلك واجبا في القتال فهو واجب في حال الارتداد ، ولأنه ضال يجب رده إلى الهداية وإلى الطريق المستقيم وأما حديث معاذ وأبي موسى الأشعري فقد ذكرت الروايات أن اليهودي الذي أرتد ، قد استتيب قبل ذلك نحو من عشرين يوما .

وفصل عطاء فقال : إن كان مسلما أصليا لا يستتاب ، وإن كان أسلم ثم ارتد فإنه يستتاب أن مظنة أن يكون جاهلا ، أما الاول فظنة الجهل غير ثابتة . (المرجع السابق) — والذين قالوا إن المرتدي يستتاب قال بعضهم إنه يستتاب ثلاثة أيام ، روى ذلك عن عمر رضي الله عنه وبه قال مالك وإسحاق وأبو حنيفة وأصحابه . وأحد قولي الشافعي وقال الزهري : يدعى ثلاث مرات من غير التزام أن تكون في ثلاثة أيام لأن العبرة بالإرشاد وطلب الهداية وتكرارها وتعدد الزمن ليس له اعتبار ، إنما العبرة بتعدد أسباب الهداية ، وقال النخعي : يستتاب أبدا فلا تحذف التوبة بمرة أو ثلاث مرات ولا بيوم أو ثلاثة أو أكثر . وعن علي كرم الله وجهه أنه استتاب رجلا ثمرا ، ويرى " أن أبا موسى استتابه شهرين قبل قدوم معاذ عليه . وفي رواية عشرين ليلة أو قريبا من ذلك فجاء معاذ فدعاه وأبى فضرب عنقه ، (المرجع السابق) وقد أخذ المشروع بما أجمع عليه الفقهاء من وجوب قتل المرتد إن لم يتب ، ومنهج الجمهور في وجوب التسوية في ذلك بين الرجل والمرأة وفي وجوب استتابة من ارتد منها وحدد مدتها بثلاثين يوما أخذا برأي الإمام علي بن أبي طالب تيسيرا على الناس في التروى وترديد الفكر والنظر فيما هو مصلحة وما هو دين الحق واعتبر الاستتابة شرطا للعقاب وعلى ذلك ، يكون المشروع قد اشترط لعقوبة الاعتداء على الدين بالردة .

(أ) رجوع المسلم أو المسلمة البالغين عمدا عن دين الإسلام .

(ب) أن يكون الرجوع بقول صريح أو بفعل قطعي الدلالة يجحدان به ما تعلمه العامة من الدين بالضرورة .

(ج) استتابتهما لمدة ثلاثين يوما .

(د) إصرارهما على الارتداد .

الدر المختار الجزء الرابع ص ٢٢١ وما بعدها ، باب المرتد . الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي (وقد أخذ المشروع بالرأي الأول لوضوح وجهه وقوة دليله — هذا فيما يتعلق بالمسلم الراجع عن دين الإسلام أما غير المسلم فلا يعتبر مرتدا في حكم هذه المسألة لأن ما هو عليه من الشرك أعظم لكن يعزروا يعاقب على سبه دين الإسلام أو القرآن الكريم أو النبي صلى الله عليه وسلم أخذا برأي الامام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله . (شرح الدر بحاشية ابن عابدين الجزء الرابع ص ٢١٤ فما بعدها الطبعة الثانية . مطبعة عيسى البابي الحلبي) ولم يتعرض المشروع لأحكام غير المسلمين في هذا الخصوص مما مفاده تطبيق ما هو منصوص عليه في هذا القانون في هذا الشأن ، دون حاجة إلى نص .

ولقد اجتمع أهل العلم على وجوب قتل المرتد . قال الله تعالى : " ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر . فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون " (الآية ٢١٧ من سورة البقرة) وقال صلى الله عليه وسلم : " من بدل دينه فاقتلوه " وروى ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ وأبي موسى . وأبن عباس وخالد وغيرهم ولم ينكر ذلك فكان إجماعا (المعنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٩٢) . والفقهاء وإن اختلفوا على وجوب قتل المرتد فقد اختلفوا في وجوب استتابته قبل القتل ، كما يعرض الاسلام على المحاربين قبل أن يقتلوه ، وكذلك اختلفوا في مدة الاستتابة فيرى الجمهور أنه يستتاب ثلاثة أيام ولا يقتل قبل هذه الاستتابة ، روى ذلك عن عمر وعلي وعطاء والنخعي ومالك والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبي حنيفة وأصحابه ، وهو أحد قولي الشافعي ورواية عن أحمد ويرى الحسن البصري أنه لا تجب استتابته ولكن تستحب وهذا القول الثاني للشافعي ورواية أخرى عن أحمد وهو قول حيد بن عمير وطاووس . وحجة هذا الرأي الأخير أن الأمر بالاستتابة ليس ثابتا ، والثابت هو العموم في قوله صلى الله عليه وسلم : " من بدل دينه فاقتلوه " وقد روى عن معاذ قدم على أبي موسى الأشعري فوجد عنده رجلا موثقا فقال : ما هذا ؟ قال : رجل كان يهوديا فأسلم ثم راجع دينه ، دين السوء . فهود . قال لا أجلس حتى يقتل ، قضاء الله ورسوله ، قال : أجلس قال لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ثلاث مرات فأمر به فقتل . " متفق عليه . ولم يذكر استتابته ، ولأن السبب هو الردة وبحدوثها يستحق القتل ، ولأنه بالردة يصبح غير معصوم الدم ، فلو قتله شخص قبل الاستتابة لا يقتل به ، ولم يضمن فقد جعلت الردة دمه مهدرا .

وحجة الرأي الأول ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما بلغه ارتداد أم سريوان أمر أن تستتاب . ولا قتلت ، وأن عمر بن الخطاب لام أبا موسى الأشعري عندما قتل مرتدا من غير استتابه وقال : فهلا حسمتموه ثلاثا فاطعمتموه كل يوم رغيفا . واستتبتموه لعلة يتوب أو يراجع أمر الله ؟ اللهم إني لم أحضر ولم آمر ولم أرض إذ بلغني

إثبات الردة

(مادة ١٧٩)

مادة ١٧٠ - إثبات جريمة الردة المعاقب عليها حدا يكون في مجلس القضاء بإحدى الوصلتين الآتيتين :

الأولى : إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ، ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً وقت الإقرار ، غير متهم في إفتراره وأن يكون إقراره صريحاً واضحاً منصفاً على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية : شهادة رجلين بالغين عاقلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها وتثبت عند الضرورة شهادة رجل وأمرأتين أو أربع نسوة .

ويقترض في الشاهد العدالة ما لم يقم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعينة ، لانقلا عن قول الغير وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

الإيضاح

من المتفق عليه بين الفقهاء أن الخصومة ليست بشرط في الحدود الخالصة لله تعالى ومنها حد الردة لأنها تقام حسبة لله تعالى فلا يتوقف ظهورها على دعوى العبد ، بل الشاهد فيها مدع . وهذه شهادة الحسبة أو دعوى الحسبة . ومعنى الحسبة الأجر والثواب وهي اسم من الاحتساب يقال : احتسب عند الله خيراً . أى قدمه فيما يدخر له يوم القيامة ، وجميعها حسب : فشاهد الحسبة يقصد بشهادته الأجر والمثال أمر الله تعالى في إزالة المنكر وذلك من الفروض المؤكدة على المسلمين ، والشاهد حسبة يدعي بماتحمله أمام القاضي . فهو قائم بالخصومة من حيث وجوب ذلك عليه وشاهد من حيث التحمل ، لكن غالب عليه شاهد الحسبة دون مدعى الحسبة وهو في الحقيقة مدع وشاهد باعتبارين فلا تناقض لانفكاك الجهة ، ودعوى الحسبة هذه إنما تكون في حقوق الله تعالى التي يجب على كل مسلم القيام بها والغيرة عليها . ومن المقرر في الشريعة الإسلامية أن الحدود كلها تظهر عند القاضي بالإقرار أو بالبينه : (بدائع الصنائع للسكاساني ج ٧ ص ٥٢ الطبعة الأولى مطبعة الجمالية) .

الإقرار

شرط الفقهاء في المقر أن يكون عاقلاً بالغاً فلا يصح إقرار غير البالغ ، ومن به مائة في العقل لفقدان أهلية الالتزام بعبائهم وأن يكون مختاراً فإذا أقر وهو مكروه فإقراره باطل أو أقر وهو سكران سواء كان سكره بمباح كان شرب مكرهاً أو مضطراً ، أم كان سكره بطريق محظور فإقراره باطل

كذلك أما البصر فليس بشرط لصحة الإقرار فيصبح إقرار الأعمى كالبصير لأن العمى لا يمنع مباشرة سبب وجوب الحد . وكذلك الذكورة لصحة إقرار المرأة .

أما عدد مرات الإقرار ، فعند الشافعي رحمه الله تعالى يكفي بإقرار المقر مرة واحدة لأن الإقرار إنما صار حجة في الشرع لرجحان جانب الصدق فيه على جانب الكذب وهذا المعنى عند التكرار والتوحد سواء لأن الإقرار اخبار والخبر لا يزيد رجحاناً بالتكرار ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى العدد في الإقرار ليس بشرط ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : إن كل ما يسقط الرجوع ، فعدد الإقرار فيه كعدد الشهود وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أن عند أبي يوسف يشترط الإقرار مرتين في مكانين لأن ما هو خالص حق الله تعالى ، تلزم مراعاة الاحتياط فيه باشتراط العدد ويكتفى بالمرتين استدلالاً بالبينه وماعدا الزنا يثبت بشهادة شاهدين ، فكذلك الإقرار ، ومن شروط الإقرار أيضاً أن يكون إقرار المقرين يدى القاضي فإن كان عند غيره لم يجز إقراره ، فلو أقر في غير مجلس القاضي وشهد الشهود على إقراره لا تقبل شهادتهم ، لأنه إن كان مقراً فالشهادة لغو لأن الحكم للإقرار لا للشهادة وإن كان منكراً فالانكار منه رجوع والرجوع عن الإقرار في الحدود الخالصة حق لله عز وجل صحيح (بدائع الصنائع للسكاساني الجزء السابع ص ٥٤٩ و٥٥٠) . ذلك فيما يتعلق بالإقرار ، الطريق الأول لظهور حد الردة عند القاضي .

البينه

أما فيما يتصل بالبينه وهي الشهادة ، فإن ما يجب توافره في الشاهد قسمان : شروط عامة ترجع إلى أصول ثلاثة : الأول - كون الشاهد من أهل الولاية على غيره .

والثاني - انصافه بما يرجح فيه جانب الصدق على جانب الكذب وذلك بالعدالة والاي تصف بما يخل بالمرءة - الثالث - انتفاء التهمة عنه في شهادته ، وأما الشروط الخاصة فهي : الذكورة والاصالة فلا تقبل الشهادة على الشهادة والعدد وهو شهادة رجلين . ففي المغنى لابن قدامة "وتقبل الشهادة على الردة من عدلين في قول أكثر أهل العلم وبه يقول مالك والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي قال ابن المنذر ولا نعلم أحداً خالفهم إلا الحسن قال : لا يقبل في القتل إلا أربعة لأنها شهادة بما يوجب القتل قياساً على الزنا" (المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ٥٥٧) وقد التزم المشروع طرق الإثبات المقرر في الشريعة الإسلامية لظهور الردة . فنص على أن جريمة الردة تثبت في مجلس القضاء بالإقرار مرة واحدة أو بشهادة رجلين عدلين وعلى ما يجب توافره في الإقرار وفي المقر . وما يجب توافره كذلك في الشاهدين وفي الشهادة . فإنها تثبت عند الضرورة بشهادة رجل وأمرأتين أو أربع نسوة .

المقر بالوحدانية المنكر للرسالة أصلا من أهل الكتاب كاليهود إذا قال : لا إله إلا الله لم يكن مسلما حتى يقول : وأشهد أن محمدا رسول الله لأنهم كانوا يجحدون الرسالة فلم يقرؤوا بخلاف ما اعتقدوا . فإذا شهد برسالة محمد صلى الله عليه وسلم يكون مسلما ومنهم من يقر برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ولكنهم يزعمون أنه رسول للعرب لا إلى بني إسرائيل . ولو قال برئت من اليهودية أو ولم يقل مع ذلك دخلت في الإسلام لا يحكم بإسلامه لأنه يحتمل أنه برئ من اليهودية . ومع ذلك فلم يدخل في الإسلام فإذا قال بعد ذلك ودخلت في الإسلام حينئذ يزول هذا الاحتمال .

وقال بعض مشايخنا : إذا قال دخلت في الإسلام يحكم بإسلامه وإن لم يتبرأ مما كان عليه لأن في لفظه ما يدل على دخول حادث معه في الإسلام وذلك غير ما كان عليه فاستدلنا بهذا اللفظ أنه تبرأ عما كان عليه . (أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل للإمام الطرسوسى ص ٥٩ فابعد مطبعة الشرق) . وقال في البحر أول الجهاد عن الذخيرة : " أما اليهود فكان إسلامهم في زمنه عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لأنهم كانوا ينكرون رسالته صلى الله عليه وسلم " وقال ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار " أن الذي يجب التعويل عليه أنه إن جهل حاله يستفسر عنه . وإن علم كما في زماننا فالأمر ظاهر ، لأن التلفظ بالشهادتين صار علامة على الإسلام ، أما في الزمان الماضي فإنهم ما كانوا يمتنعون عن النطق بها فلم تكن في ذلك علامة على الإسلام فلذا شرط معها التبري . أما في زماننا هذا فقد صارت الشهادتان علامة على الإسلام لأنه لا يأتي بها إلا المسلم قال صاحب البحر وهذا يجب المصير إليه في ديار مصر بالقاهرة لأنه لا يسمع من أهل الكتاب فيها الشهادتان . وفي شرح الملتقى لعبد الرحمن أفندي راماد : " وأقوى البعض في ديارنا بإسلامه من غير تبره وهو المعمول به . (حاشية ابن عابدين على شرح الدر المختار الجزء الرابع ص ٢٢٦ فابعد مطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي) والإسلام من الكفار كما يصح بالقول ، يصح بالفعل ، وسماه صاحب البدائع إيمانا بطريق الدلالة ، قال في البحر في باب التيمم : " الأصل أن الكافر متى فعل عبادة فإن كانت موجودة في سائر الأديان لا يكون به مسلما كالصلاة منفردا والصوم والحج الذي ليس بكامل والصدقة ومتى فعل ما اختص به شرعا ، فلو كان من الوسائل كالتيتم فذلك وأن من المقاصد أو من الشعائر كالصلاة بجماعة والحج الكامل ، والأذان في المسجد يكون به مسلما (إليه أشار في المحيط وغيره) . (حاشية ابن عابدين على شرح الدر الجزء الأول ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ و الجزء الرابع ص ٢٢٩ ، الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي . وأنفع الوسائل إلى تحرير المسائل ص ٦٦) وفي المغني لابن قدامة " وإذا صلى الكافر حكمة بإسلامه . سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام أو صلى جماعة أو فرادى ، لأن ما كان إسلاما في دار الحرب كان إسلاما في دار الإسلام كالشهادتين ، ولأن الصلاة وكن يختص به الإسلام لحكم بإسلامه

كالشهادتين ، واحتمال التقية والرياء يبطل بالشهادتين وسواء كان أصليا أو مرتدا وقال الشافعي : إن صلى في دار الحرب حكم بإسلامه وإن صلى في دار الإسلام لم يحكم بإسلامه لأنه يحتمل أنه صلى رياء وتقية .

أما سائر الأركان من الزكاة والصيام والحج فلا يحكم بإسلامه بها فإن المشركين كانوا يحجون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى منعهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " لا يحج بعد العام مشرك " . والزكاة صدقة ، وهم يتصدقون وقد فرض على قوم بنى تغلب من الزكاة مثل ما يؤخذ من المسلمين ولم يصيروا بذلك مسلمين . وأما الصيام فلكل أهل دين صيام لأن الصيام ليس بفعل إنما هو إمساك عن أفعال مخصوصة في وقت مخصوص ، وقد يتفق هذا من الكافر كاتفاه من المسلم ، ولا عبرة بنية الصيام لأنها أمر باطن ، بخلاف الصلاة فإنها أفعال تتميز عن أفعال الكفار ويختص بها أهل الإسلام ولا يثبت الإسلام حتى يأتي بصلاة يتميز بها من صلاة غير المسلمين من استقبال للقبلة والركوع والسجود ولا يحصل بمجرد القيام لأنهم يقومون في صلاتهم ، ولا فرق بين الأصلي والمتردد في هذا لأن ما حصل به الإسلام في الأصل حصل به في حق المتردد كالشهادتين فعلى هذا لومات المتردد فأقام ورثته بنية أنه صلى بعد رده حكمه بالميراث إلا أن يثبت أنه ارتد بعد صلاته أو تكون رده بمجرد فريضة أو كتاب أو نبي أو ملك أو نحو ذلك فإنه لا يحكم بإسلامه بصلاته لأنه يعتقد وجوب الصلاة ويفعلها مع كفره فأشبه فعله غيرها (المغني لابن قدامة الجزء الثامن ص ٥٥٩ و ٥٦٠ طبعة مطبعة الإمام) ومن ثم فإن تحقق التوبة يكون بالعدول عما كان به الكفر لاختلاف التوبة باختلاف موجوبها قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً .

والتوبة في اللغة مطلق الرجوع " وفي الشرع ما استجمع ثلاثة أركان الإقلاع من الذنب . والتندم على الفعل لوجه الله تعالى . والعزم المؤكد على ألا يعود أبدا وهذا إن لم تتعلق الجريمة بالآدمي فإن تعلقت به فالها شرط رابع هو رد الظلامة إلى صاحبها أو تحصيل البراءة منه تفصيلا عند الشافعية أما عند المالكية فيكفي تحصيل البراءة لإجمالا وفيه فسحة ولا انتقاض لتوبة النائب الشرعية إن يعد للمال التي كان عليها من التلبس بالذنب فلا يعود ذنبه الذي تاب منه بعوده . لكن يجب عليه تجديد التوبة للذنب الذي ارتكبه ثانيا فلا يضر به إلا الأصرار على الجريمة ، بخلاف ما إذا كان كلما وقع في جريمة تاب منها ، قال الله تعالى " إن الله يحب التوابين " . وهم الذين كلما أذنبوا تابوا ، وفي الحديث " النائب من الذنب كمن لا ذنب له " . وفي قبول التوبة اختلف رأى العلماء ، فقال أبو الحسن الأشعري : تقبل قطعا كما يدل على ذلك قوله تعالى : " وهو الذي يقبل التوبة عن عبادة " وقال إمام الحرمين " والقاضي أنها تقبل ظنا أن يحتمل أن معنى قوله تعالى : " وهو الذي يقبل التوبة عن عبادة " أنه يقبلها إن شاء هذا الخلاف في غير توبة الكافر فهي مقبولة قطعا بدليل .

قطعي اتفاقا لقوله تعالى : “

(قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)

وهي توبة الكافر نفس إسلامه أولا بد مع ذلك الندم على كفره ؟ أوجب ذلك أمام الحومين ، وقال غيره يكفيه إيمانه لأن كفره محي بإيمانه (تحفة المريد على جوهرة التوحيد للإمام شيخ الإسلام إبراهيم البيجوري) — وعلى ذلك فإن من المقررات الشرعية أن حقوق الله تعالى قابلة للغفران . وأن الله غفور رحيم ، يعفو عن السيئات لمن تاب وآمن وعمل صالحا ، وأن التوبة يجب ماقبلها بالنسبة لحقوقه سبحانه وتعالى ، وأنه عز شأنه يغفر ما يكون في حال الكفر إذا انتهى الكافرون إلى الإيمان . وأنه جعل لتحقيق توبة الكافر أثرا في تخليته سبيله ، والتجاوز عن عقابه .

وفد اتفق الفقهاء على أن المرتد عن دين الإسلام ثم يرجع إليه يسقط عنه القتل . (الأمام الشافعي ج ٧ ص ٥١) قال الإمام ابن القيم في كتابه . “ إعلام الموقعين ” وأما اعتبار توبة المحارب قبل القدرة عليه دون غيره فيقال : أين في نصوص الشارع هذا التفريق بل أنه نص “ دلي اعتبار توبة المحارب قبل القدرة عليه من باب التنبيه على اعتبار توبة غيره أولى فإنه إذا دفعت توبته عنه حد حرابه مع شدة (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)

(صدق الله العظيم)

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : “ الثائب من الذنب كمن لا ذنب له ” . والله تعالى جعل الحدود عقوبة لأرباب الجرائم ورفع العقوبة عن الثائب شرطا وقسرا فليس من شرع الله وقدره عقوبة تأب البتة ، وفي الصحيحين من حديث أنس قال “ كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم بقاء رجلا فقال يا رسول الله أصبت حدا فأقمه على — قال : ولم يسأله عنه — فحضرت الصلاة . فصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة قام إليه الرجل ، فقال يا رسول الله إني أصبت حدا فأقمه على كتاب الله قال : أليس قد صليت معنا ؟ قال : نعم . قال : فإن الله عز وجل غفر لك ذنبك فهذا لما جاء تائبا بنفسه من غير أن يطلب ، غفر الله له ، ولم يبق عليه الحد الذي اعترف به وهو أحد القولين في المسألة وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وهو الصواب ، فإن قيل : فاعز جاء تائبا ، والغامدية جاءت تائبة ، وأقام عليهما الحد . قيل : لا ريب أنهما جاءا تائبين ولا ريب أن الحد أقام عليهما وبهما احتج أصحاب القول الآخر . وسألت شيخنا عن ذلك فأجاب بما مضمونه أن الحد مطهر ، وأن التوبة مطهرة ، وهما اختارا التطهير بالحد على التطهير بمجرد التوبة ، وأبيا إلا أن يطهرا بالحد فأجابهما النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك وأرشد إلى اختيار التطهير بالتوبة . على

التطهير بالحد فقال في حق ما عز : “ هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ” . ولو تعين الحد بعد التوبة لما جاز تركه ، بل الإمام غير بين أن يترك كما قال أصحاب الحد الذي اعترف به “ اذهب فقد غفر الله لك ” وبين أن يقيمه . كما أقامه على ماعز والغامدية . لما اختارا إقامته . وأبيا إلا أنه طهر به وكذلك ردهما النبي صلى الله عليه وسلم مرارا وهما يابيان إلا إقامته عليهما ” (أعلام الموقعين لابن القيم الجزء الثاني ص ١٩٧ و ١٩٨) — وإذا كانت التوبة مسقطا للحد أمتكون قبل رفع الأمر للقاضي ، أم تكون التوبة مسقطا للحد ولو بعد رفع الأمر للقضاء بطريق شهادة الحسبة ؟ لقد أطلقت كتب الخلاف القول في ذلك ولم تذكر وقتا معينتا بل وصول الأمر أو بعده ومن هذا الإطلاق يمكن أن يقال : إن التوبة تسقط الحد ولو بعد وصول الأمر إلى القضاء بل لو كانت بعد الحكم . يوصى إلى ذلك ما ساقه الأمام الشافعي وغيره من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عندما أخبروه بأن ماعزهم أن يقر : “ هلا تركتموه ” . نفى سوق ذلك دلائل على اعتبار التوبة بعد

ولما كانت الاستتابة والإصرار على الردة . شرطا للعقاب وفق المادة (١٧٨) من المشروع من المنطق أن تكون التوبة السابقة على صدور حكم من محكمة النقض والذي به تنقضي الدعوى الجنائية انقضاءها الطبيعي ، أثرها في امتناع تطبيق الحد والحكم بالبراءة . وهذا هو ما حرص المشروع على النص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٨١ .

ومتى صار الحكم باتا فإنه يكون واجب التنفيذ ما لم يتقدم الجاني مظهرا توبته قبل التنفيذ . فإذا تحققت التوبة قبل التنفيذ سقط حد الردة وهذا حسبا هو مستقر عليه شرعا . كذلك يسقط الحد للشبهة إذا عدل الجاني عن إقراره وكان الحكم مبنيا على الإقرار وحده . وفي الحالتين يعرض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه الأمر على محكمة الموضوع التي أصدرت الحكم للنظر في الحكم بسقوط الحد بعد التثبيت من التوبة أو من العدول عن الإقرار وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٨١ من المشروع . ونظرا لأنه في حالة امتناع تطبيق الحد أو سقوطه بسبب التوبة يمكن أن تتوافر أركان الجريمة التعزيرية المنصوص عليها في المادة ١٨٣ فإن محكمة الموضوع في حالة امتناع تطبيق الحد أو سقوطه بسبب التوبة تختص بالنظر في الحكم بالعقوبة التعزيرية المنصوص عليها بالمادة ١٨٣ إذا توافرت أركان الجريمة المبينة بها .

(مادة ١٨٢)

إذا لم تكتمل شروط توقيع العقوبة الحدية وفق المادتين ١٧٨ و ١٧٩ أو عدل الجاني عن إقراره في حالة ثبوت الجريمة به وحده ، تطبق

العقوبات التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أي قانون آخر إذا كون الفعل جريمة أخرى .

الايضاح

تطلب المادتان ١٧٨، ١٧٩ من المشروع شروطا معينة لتوقيع حد الرد ولذلك قد حرص المشروع على مواجهة حالة عدم اكتمال شروط توقيع العقوبة الحدية في هاتين المادتين، وحالة عدول الجاني عن إقواره في حالة ثبوت الجريمة به وحده . وقد ارتأى المشروع تطبيق العقوبات التعزيرية طبقا لنصوصه أو أي قانون آخر إذا كون الفعل جريمة أخرى . وبطبيعة الحال فإن الإثبات في هذه الفروض يخضع للقواعد العامة المقررة للإثبات في قانون الإجراءات الجنائية والتي تقضى بحسرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته ومذهب المشروع في ذلك ينفق مع القواعد العامة في شأن التنازع الظاهري بين النصوص الجنائية، إذ يؤدي هذه القواعد أن النص الخاص يستبعد تطبيق النص العام فإذا لم تكتمل للنص الخاص شروط تطبيقه تعين تطبيق النص العام . ولما كان النص الخاص هو الذي يحتوي على الوقعة المحرمة بالنص العام إلا أنه يضيف إليها عناصر أخرى تميزها فإن نص حد الرد يكون نصا خاصا بالنسبة للنصوص الأخرى الواردة في هذا القانون أو القوانين الأخرى باعتباره يتطلب شروطا خاصة في أركان الجريمة والدليل المثبت لها ونسبتها إلى فاعلها ، فإذا انتفى تطبيق النص الخاص تعين تطبيق النصوص الجنائية الأخرى . وهذا ما نصت عليه المادة ١٨٢ من المشروع .

(مادة ١٨٣)

من ثبتت ردة وامتنع تطبيق الحد عليه أو سقط للثوبة ثم ارتد مرة أخرى وامتنع تطبيق الحد عليه أو سقط لتوبته يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين .

الايضاح

جاء في المغني : إن المرتد إذا تاب قبلت توبته ولم يقتل ، أي كفر كان وسواء كان زنديقا يستتر بالكفر أو لم يكن . وهذا مذهب الشافعي والمعتزلي ويروى ذلك عن علي وابن مسعود وهو إحد الروايتين عن أحمد واختيار أبي بكر الخلال وقال إنه أولى مذهب أبي عبد الله . والرواية الأخرى لا تقبل توبة الزنديق ومن تكررت ردة وهو قول مالك والليث وإسحاق . وروى الأثرم بإسناده عن طبيان بن عمار أن رجلا من بني سعد مر على مسجد بني حنيفة فإذا هم يقرأون برجز مسيلمة فرجع إلى ابن مسعود فذكر ذلك له فبعث إليهم فأتى بهم فأسننهم فتابوا فدخل سبيلهم إلا رجلا منهم يقال له ابن النواحة قال : قد أتيت بك مرة فزعمت أنك قد تبت وأراك قد عدت فقتله وروى أن رجلا سار رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ساره ، حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يستأذنه في قتل رجل من المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أليس يشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : بلى ولا شهادة له قال : أليس يصلي ؟ قال : بلى ولا صلاة له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أولئك الذين نهى الله عن قتالهم " .

وروى أن محض بن حمير كان في نفر الذين أنزل الله فيهم :

(وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَعْبُدُ وَلَدَ عَبْ)

(صدق الله العظيم)

فأتى النبي صلى الله عليه وسلم وتاب إلى الله تعالى فقبل توبته وهو الطائفة التي عيناها الله تعالى بقوله :

(إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبُ طَائِفَةً)

(صدق الله العظيم)

فهو الذي عفا الله عنه وسأل الله تعالى أن يقتل في سبيله ولا يعلم بمكانة فقتل يوم البجامة ولم يعلم موضعه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كسف عن المنافقين بما أظهروا من الشهادة مع إخبار الله تعالى بباطنهم .

(المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٤٤٣ ، ٤٤٤ مطبعة الامام) .

وفي البدائع للكاساني : " إن تاب ثم ارتد ثانيا فحكمه في المرة الثانية كحكمه في المرة الأولى ، وإن تاب في المرة الثانية قبلت توبته ، وكذا في المرة الثالثة والرابعة لوجود الايمان ظاهرا في كل مرة ، لوجود ركنه وهو إقرار العاقل وقد قال الله تبارك :

(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا)

(صدق الله العظيم)

فقد أثبت سبحانه وتعالى الإيمان بعد وجود الردة والإيمان بعد وجود الردة لا يمتنع الردة إلا أنه إذا تاب في المرة الرابعة يضربه الأمام ويخلي سبيله ، وروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه إذا تاب في المرة الثانية حبسه الأمام ولم يخرج من السجن حتى يرى عليه أثر خشوع التوبة والاحلاص " (بدائع الصنائع للكاساني الجزء السابع ص ١٣٥ والعباية وفتح الجزء الرابع ص ٣٨٧) . وفي الجملة فالتخلاف بين الأئمة في قبول توبتهم في الظاهرة من أحكام الدنيا ، من ترك قتلهم ، وثبوت أحكام الإسلام في حقهم . وما قبول الله تعالى لحسا في الباطن وغفرانه لمن تاب وأقنع ظاهرا أم باطنا فلا خلاف فيه . (المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٥٤٤) . وقد عني المشروع بمعالجة حالات تكرار الردة والتوبة استغلالا لمباحة الإسلام في سقوط حد الردة بالتوبة . ولذلك نصت المادة ١٨٣ من المشروع على عقاب من تسكرت دته وتوبته بعقوبة تعزيرية هي السجن الذي لا يزيد على عشر سنوات . وتقتض هذه الجريمة التعزيرية وقوع جريمة الردة ثم توبة الجاني المساعة من تطبيق الحد بعد سبق التقرير بأن لاوجه لإقامة الدعوى لنوب الجاني في ردة سابقة أو بعد حكم سابق بامتناع تطبيق الحد أو سقوطه بتوبة الجاني أما إذا كانت الجريمة الأولى قد سقط الحد فيها لعدول الجاني عن الإقرار فلا مجال لأعمال نص المادة ١٨٣ باعتبار أن العدول عن الإقرار يحقق شبهة في ثبوت الجريمة دائما والحال كذلك إذا كانت الردة الثانية قد سقط الحد فيها للعدول عن الإقرار أو لعدم توافر الدليل الشرعي

(مادة ١٨٥)

كل من حرض غيره على ارتكاب ما يكون جريمة الردة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من هذا القانون ، يعاقب بالعقوبة المقررة للشريك إذا لم يترتب على هذا التحريض أثر .

ويعاقب بذات العقوبة على التحريض الذي يقع بإحدى الطارق المبينة بالمادة ٥٤٧ من هذا القانون .

الايضاح

رأى المشروع في هذه المادة العقاب على التحريض على ارتكاب ما يكون جريمة الردة غير المتبوع بأثر ، وذلك حماية العقيدة و الجماعة المسلمين من الأشخاص أو الجماعات التي تهدف إلى بث الخلاف والتشكيك في عقائد الإسلام بتحريض المسلمين على الخروج عن دينهم ولذلك فقد جعل المشروع من مجرد التحريض جريمة قائمة بذاتها ولو لم يترتب عليها وقوع أحد المسلمين في الردة : ذلك أنه بتطبيق القواعد العامة في المساهمة الجنائية لاسبيل إلى العقاب على ذلك التحريض إلا إذا وقعت الجريمة بناء عليه وفق صريح نص البند الأول من المادة ٣٦ من هذا القانون ، ولكن نظرا لخطورة الفعل على المجتمع الإسلامي وخاصة الشباب منه فقد ارتأى المشروع العقاب على التحريض ، بالعقوبة المقررة للشريك ، وهي وفق المادة ٣٦ من هذا القانون العقوبة المقررة للجريمة الأصلية - وهي هنا جريمة الردة ، بيد أنها لا تعتبر عقوبة حدية وإنما تعزيرية بالنسبة للاشتراك أو الاشتراك بالتحريض الذي لا يترتب عليه أثر يستوي بعد ذلك أن يكون التحريض فرديا أو خاصا موجها إلى فرد بعينه أو أفراد معينين أو يكون عاما أو علنيا موجها إلى الجمهور ، وسواء وقع بالقول أو بأي طريق من طرق النشر والإعلان المبينة بالمادة ٥٤٧ من هذا القانون .

ولهذا النص مثيل في قانون العقوبات القائم ، حيث تعاقب المادة ٩٥ منه على التحريض على ارتكاب بعض الجنايات المضرة بالحكومة من جهة الداخل إذا لم يترتب على التحريض أثر ، ومثلها جريمة الردة إذا كان المحرض مسلما وارتد وحرص غيره على الردة . ولذلك لا يمنع من توقيع العقوبة المقررة بهذه المادة من المشروع ، توبة الجاني وبالتالي سقوط حد الردة وفق الفقرة الثانية من المادة ١٨١ من المشروع .

ونظرا لأن التقرير بأن لاوجه أو الحكم بامتناع تطبيق الحد للتوبة قد يصدر لمجرد التثبت من التوبة دون التثبت من وقوع الجريمة ذاتها فضلا عن أن التقرير بأن لاوجه لا يكون له حجية فيما يتعلق بثبوت الواقعة ونسبتها إلى فاعلها أمام قضاء الحكم فقد جعل المشروع ثبوت الردة السابقة بمثابة مسألة أولية لازمة للفصل في الدعوى الجنائية ينبغي على المحكمة أن تثبت منها قبل الحكم بالعقوبة التعزيرية . ولهذا فلا مجال لهذا التثبت إذا كان الحكم السابق قد فصل في ثبوت الجريمة .

(مادة ١٨٤)

يسقط حد الردة من الجاني في الأحوال الآتية :

- (أ) إذا ارتد في الصغر .
- (ب) إذا أسلم في صغره . ثم بلغ مرتدا .
- (ج) إذا ارتد وهو صغير ثم بلغ مرتدا وكان إسلامه تبعا لإسلام أبويه
- (د) إذا أكره على الدخول في الإسلام ثم ارتد

الايضاح

ردة غير البالغ :

- (أ) يسقط حد الردة عن الصغير لأن الشريعة الإسلامية لا ينبت فيها التكليف إلا على البالغ العاقل فقد رفع فيها الإثم عن الخطأ والفسيان وما كان فيه إكراه ، ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاث : عن الصغير حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق " . والتكليف في الإسلام . إنما يقوم على العقل الكامل لا على مجرد التمييز .
- (ب) يسقط من الجاني إذا أسلم في صغره ثم بلغ مرتدا لقيام الشبهة بسبب اختلاف العلماء في صحة إسلامه في الصغر وفي القياس يقتل وبه قال مالك وأحمد .

- (ج) كذلك يسقط الحد من الجاني الذي كان إسلامه تبعا لإسلام أبويه لأن إسلامه لما ثبت تبعا لغيره صار شبهة في إسقاط القتل عنه وإن بلغ مرتدا وعند مالك والشافعي يقتل قياसा .

- (د) ويسقط الحد أيضا عن المكره على الإسلام إذا ارتد لأن الحكم بإسلامه من حيث الظاهر لأن قيام السيف على رأسه ظاهر في عدم الاعتقاد فيصير شبهة .

وقد رأت اللجنة الأخذ بالرأي الذي يقول بسقوط الحد في هذه الحالات للجرج التي استند إليها وتضييقا من حالات إقامة حد الردة .

ومدشاً الخلاف : يرجع إلى اختلافهم في معنى قيام الشهادة فن اعتبر إن الشهادة قائمة ما لم يطرأ عليها ما ينقضها من الرجوع فيها قال إن التقادم لا يؤثر في تنفيذ الحد . كما أن موت الشهود أو غيبتهم بعد شهادتهم لا يمنع جواز الحكم بها . وهو قول الأئمة الثلاثة وزفر .

ومن اعتبر أن الشهادة قائمة بقيام الشهود على الحضور والأهلية . وهم الحنفية قال إن التقادم يمنع من تنفيذ الحد .

وقد اختارت اللجنة رأى الأئمة الثلاثة وزفر من الحنفية في عدم تأثير التقادم على عقوبة الحد . ومن ثم فإنه يتعين تنفيذها بعد صدور الحكم النهائي بها . مهما تقدم الوقت عليها . دون أن تسقط بمضى الزمن . وذلك لقوة الدليل ولأنه ألقى زماناً — وتحقيقاً لما لهذه الجريمة الآن من آثار سيئة ترك بصماتها على المجتمع الإسلامي . فتدثر فيه الفساد وتستشري من خلالها الفتنة . مما تجره هذه الجناية . وما قد تدفع إليه من ارتكاب جرائم أخرى . ما لم يؤخذ على أيدي الجناة بحزم حتى يمكن إخلاء الأرض من الفساد . وتحقيقاً لحكمة العلم الخبير في نشر بعات الحدود .

(مادة ١٨٧)

لا يجوز إبدال العقوبة الحدية ولا العفو عنها .

الايضاح

نصت هذه المادة على المبدأ العام المتمثل في عدم جواز إبدال العقوبة الحدية أو العفو عنها .

« تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » .

(صدق الله العظيم)

هذا وتقضى المادة الثانية من الدستور بأن الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع والإبدال المحظور يشمل سلطة المحكمة في تبديل العقوبة بالتطبيق للمادة ٥٥ من هذا القانون ، كما يشمل سلطة ولي الأمر ، لأن هذه العقوبة حدية وحق لله تعالى .

أما الجنايات التعزيرية المنصوص عليها في المشروع فللمحكمة لإعمال المادة ٥٥ من هذا القانون في شأنها تطبيقاً للقواعد العامة .

(مادة ١٨٨)

يحظر على المتهم بالردة التصرف في أمواله أو إدارتها ، وكل تصرف أو التزام يصدر منه خلال فترة اتهامه يكون موقوفاً حتى يفصل في الدعوى الجنائية .

ويلاحظ أن المادة صيغت كي تعاقب على التحريض على ارتكاب ما يكون جريمة الردة ، ولم يجر نصها بالتحريض على ارتكاب جريمة الردة وذلك لأن المحرض يعاقب هنا على الرغم من عدم وقوع جريمة الردة نفسها .

(مادة ١٨٦)

لا تسرى على الجريمة الحدية الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في شأن سقوط العقوبة بمضى المدة .

الايضاح

رأى المشروع في جريمة الردة عدم النص على عدم انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم باعتبار أن جريمة الردة تنافي طبيعتها مع قواعد السقوط بالتقادم ، وذلك بوصفها جريمة مستمرة وتتطلب للعقاب عليها الاستنابة والإصرار على الردة . ومؤدى ذلك أن الاستمرار فيها لا ينقطع إلا بالتوبة . والتوبة بدورها تمنع تطبيق الحد ، وعدم التوبة لا يمنع من العقاب مهما طالت حالة الاستمرار .

وقد اختلف الفقهاء في مسألة سقوط العقوبة المقضى بها حداً ما إذا كان أثر التقادم يلحقها فيمنع تنفيذها . أم لا . على قولين :

الأول : أن التقادم يمنع إقامة هذا الحد بعد القضاء به كما يمنع قبول الشهادة . وبهذا قال جمهور الحنفية (ابن عابدين ٤/٤٤٤ ، فتح القدير ٤/١٦٤) .

وعلاوة ذلك بأن استيفاء الحد من القضاء فيما يتعلق بحقوق الله تعالى لأنه عز شأنه استناب الحاكم في استيفاء حقه إذا ثبت عنده بلا شبهة فكان الاستيفاء من تمة القضاء . لأن المقصود من القضاء فيما يتعلق بحقوق العباد إما إعلام من له القضاء . أو التمكين لمن له القضاء بالاستيفاء بالقضاء . وهذان المعنيان يحصلان بمجرد القضاء . فلم يتوقف تمامه إلى الاستيفاء ، ولما كان قيام الشهادة شرطاً بالإجماع عند القضاء في حقوق العباد . وجب قيامها عند الاستيفاء فيما يتعلق بحقوق الله تعالى وبتقادمها لم تعد قائمة فلا يقام الحد لعدم صحة القضاء الذي هو الاستيفاء .

الرأى الثانى : إن التقادم لا يمنع إقامة الحد بعد القضاء به .

وبهذا رأى قال الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد التاج والاكليلى ١٩٧/٦ ، ١٩٨ ، المهذب ٣٥٥/٢ ، المغنى ١٠/١٨٧ ، البدائع ٦/٤٦٧) وهو رأى الإمام زفر من الحنفية .

وعليه أن تأخير إقامة الحد على المذنب إنما هو لعذر مر به وقد زال هذا العذر فيقام عليه الحد .

وقد رأت اللجنة الأخذ بالرأى الثالث المذسوب إلى الإمام أبي حنيفة وإلى قول للإمام الشافعي الذي يرى أن تصرفات المرتد كلها في فترة رده موقوفة غير نافذة حتى يفصل في أمره فإن تاب نفذت وإلا بطلت وهو الرأى الذي أبداه الحنابلة والمالكية ، ومن ثم فإن اللجنة قد رأت تحوطات الأمر أن يصدر قرار من المحكمة المختصة بتعيين قيم على المتهم بالردة لإدارة أمواله حتى يفصل في أمره .

(الدر المختار ج ٤ ص ٢٤٧ وما بعدها ، الهدية للشهرستاني ج ٢ ص ١٦٧ المجموع للثوري ج ١٨ ص ١٨ وما بعدها ، جواهر الإكليل على مختصر خليل ٢/٢٧٩ ، المغني لابن قدامة ٨٨/٥٤٥ ، ٥٤٦ التوبة للرحوم الأستاذ أبو زهرة ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥) .

الباب السابع

الحناية على النفس

يعرف الشرح الإسلامى للنفس الإنسانية منزلتها تحقيقاً لقوله تعالى " ولقد كرّمنا بني آدم (الإسراء آية ٧٠) " ، ولذلك كان من مقاصد الشريعة حفظ النفس كاحدى الضروريات الخمس إلى جانب حفظ الدين والعقل والنسل والمال ، ومن ثم كان التشريع الجنائى الإسلامى فى مجال جرائم الاعتداء على النفس بالقتل أو بما دونه صادراً عن الاحتفال بالنفس الإنسانية ومعرفة قدرها ، وعن العدل المطلق فى تحديد عقوبات هذه الجرائم والاحتياط فى إنزالها على من يستحقها ، كما يصدر عن إدراك كامل لأحوال الناس وحاجاتهم ومدى اختلافهم بحسب تنوع المجتمعات وتغير المكان أو الزمان .

ولقد شدد الشرع الإسلامى التكبير على من يقتل النفس الإنسانية بغير حق ، يقول تعالى " ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً " (النساء آية ٩٣) ، ويقول صلى الله عليه وسلم " لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل مسلم بغير حق " حتى لقد رأى بعض علماء المسلمين أن قاتل النفس بغير حق لا تقبل له توبة ،

وتعين المحكمة المختصة قياً عليه لإدارة أمواله بناء على طلب النيابة العامة أو ذى المصلحة ، وتجوز على هذه القوامة الأحكام المقررة فى قانون الولاية على المال .

الايضاح

لما كان المرتد مهدر الدم من وقت رده . إلا أن إجراءات استنابته قد تؤخر الفصل فى أمره . رجاء توبته وعودته إلى حظيرة الإسلام . أو إعدامه حداً إن أصر على رده . وفى هذه الفقرة قد يدعو التفكير فى مصيره إلى التصرف فى أمواله . التى تمتد إليها العقوبة فوق الإعدام حال إصراره على الردة . لذلك رأت النص على حكم أمواله فى تلك الفترة من حال الردة إلى حين البت فى أمره .

وللفقهاء فى هذا الصدد ثلاثة أقوال :

الأول : رأى جمهور الفقهاء وهو رأى أبى يوسف ومحمد صاحبي الإمام أبى حنيفة ويرون أن مال المرتد يبقى على ملكه إلى أن يموت أو يتوب ، فإن تاب استمرت ملكيته وإن مات أو قتل يكون ميراثاً أو فيثاً للمسلمين على خلاف فى ذلك وحجتهم أن الردة ، أباحت دمه فلملكه يستمر على ذمته كالكافر ولا ينافيه استحقاقه للقتل ، فالمحكوم عليه بالقتل قصاصاً أو رجماً لا تزول ملكيته عن ماله وقد اختلف أصحاب هذا الرأى فى تصرفات المرتد فى هذه الفترة فذهب أبو يوسف ومحمد إلى صحة تصرفاته ونفاذها ويرى بعض الحنابلة والمالكية أنه رغم ثبوت ملكيته فى ماله فإن تصرفاته فيه تكون موقوفة فإن تاب نفذت وإلا بطلت وبعضهم قال إنه إن حجر عليه من التصرف تكون موقوفة وإلا كانت نافذة .

الثانى : رأى أبى بكر الخلال من الحنابلة — ويرى أن ملكية المرتد تزول عن ماله ويكون فى حكم الفئ من حين رده — فإن تاب استرد ماله كاملاً لأن عصمة ماله ونفسه ثبتت بإسلامه ورده زالت عنه العصمة فى نفس المال . وبالتوبة تعود إليه من جديد وعلى هذا فثمرة هذا المال فى مدة رده ليست له عند التوبة لأنه بالتوبة يعود إليه ماله ملكاً مستأنفاً .

وطبقاً لهذا القول تبطل تصرفات المرتد لأنه يتصرف فى غير ماله .

الثالث : رأى أبو حنيفة وأحد أقوال الشافعى — أن ماله فى مدة رده يكون موقوفاً فلا تزول عنه الملكية زوالاً تاماً — بل تزول زوالاً موقوفاً . فإن تاب بقيت الملكية وإن مات أو قتل زالت الملكية وبذلك توقف تصرفاته كلها فى فترة رده حتى يفصل فى أمره ولا تنفذ فإن قتل أو مات مرتداً أو لحق بدار الحرب بطلت تصرفاته . وإن تاب نفذت وذلك لأن حاله بالنسبة لدمه وماله موقوفة فهو لا يقتل إلا بعد الاستئابة . وكذلك يكون ماله .

وكل ذلك بسبب استعظام الشرع الإسلامى لهذا الجرم حتى لا يستهين به الناس ولا يكون ثمة مجال لشيوعه في مجتمع مسلم .

وجوب شريعة القصاص :

ومن أجل حفظ النفس الإنسانية وحياتها كانت شريعة القصاص في جرائم الاعتداء على النفس ، ولقد كانت شريعة لبني إسرائيل في التوراة ، يقول تعالى "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن ، والسن بالسن والجروح قصاص" (المائدة آية ٤٥) ، وظلت باقية حتى فرضها الله على المسلمين ، بقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأثني بالأثني فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه إحسان .." (البقرة آية ١٧٨) ، وقال صلى الله عليه وسلم "من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يفتدى وإما أن يقتل" ولا خلاف بين علماء المسلمين في وجوب تطبيق شريعة القصاص في جرائم القتل العمد العدوان .

معنى القصاص وحكمته :

القصاص معناه المساواة بين الجريمة وبين العقوبة ، فالقتل العمد يعاقب عليه بالقتل أصلا إلا أن يعفو ولى الدم عن القاتل نظير الدية أو بلا مقابل ، وهذه التسوية بين الجريمة والعقوبة تجعل قدر العقاب بعيدا عن التحكم ويظهر فيه العدل ، ولا يعلق باب الفضل مع مراعاة مصالح الناس وحاجاتهم .

والقصاص في جرائم القتل العمد يقضى على فكرة الانتقام الشخصى من الجاني ويعاون في القضاء على ظاهرة النار المنتشرة في بعض المجتمعات ، ذلك أن الشرع الإسلامى قد راعى اعتبارا عمليا لا يمكن انكاره أو حتى التقليل من شأنه ، وهو أن جريمة القتل تقع على انسان وبينه وتصيب أقرب الناس إليه بالأذى سواء أكان معنويا أم ماديا ، ولا ريب أن المجتمع كله يتأذى من قتل النفس بغير حق ، ولكن مساس الجريمة بأولياء دم المحبى عليه أبلغ من مساسها بالمجتمع ومن ثم فإن لأولئك في الشرع سلطان يستطيعون به أن يشفوا أنفسهم من الجاني عن طريق القضاء ، ويستطيعون أن يذكوا به مصالحهم إن رضيت نفوسهم بالدية أو بالعفو مطلقا ، ولا ترد فكرة الانتقام أو النار البتة لأن شريعة القصاص تقضى على جذورها التي ترجع إلى أن أقرب الناس إلى القتل لا يجسدون في عقوبة السجن التي توقع على الجاني شفاء للنفس فضلا عن ادراكهم أن السلطان الذى أولاهم أياه الشرع في طلب القصاص من القاتل قد انتزع منهم بلا حق وهو السلطان الذى نصت عليه الآية الكريمة "ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا" (الإسراء آية ٣٣) ويذنبى التنويه

في هذا المقام إلى أن المحبى عليه أو ولى دمه مخير بين طلب القصاص أو العفو الجاني ، والدية أو الصلح على مال ، وإن كلا من هذه الخيارات رهينة بمشيتته ورضائه الحر ، يخير من بينها ما يرى فيه شفاء لنفسه ، وفي ذلك ما يقطع دابر التفكير في أى نأر من بعد هذا التخيير الرضائى المحض .

وقد يظن البعض ممن لم يعرفوا الشريعة حق المعرفة ، أن القصاص متروك أمره لأولياء الدم فيكون فيه أثر من فكرة الانتقام الشخصى ، وذلك وهم باطل ، لأن القصاص من القاتل بإعدامه يصدر به حكم من القضاء بعد أن يقوم الدليل الشرعى على ثبوت جريمة القتل على الجاني ، وأولياء الدم يقف سلطانهم عند اختيار ما يشفى نفوسهم أو تحقق به مصالحهم من طلب القصاص من القاتل أو الرضاء بالدية أو العفو ، فشريعة القصاص تصون حياة الجاني حتى يصدر الحكم عليه بقتله قصاصا بناء على طلب ولى الدم ، بينما لا يعرف الانتقام سوى حكم النفس وشهوة الثأر بلا دليل قائم . ولذا كانت شريعة القصاص أصلها وعمادها المساواة فإن الانتقام لا يعرف تسوية ولا يرضى العدل في العقاب ويكفى أن الله تعالى قد قرن السلطان الذى أولاه ولى الدم بالنهى عن الاسراف في القتل لأن شريعة القصاص أصلها كما ذكرنا التسوية والعدل في الجزاء ، بينما الانتقام يقوم على الظلم والاسراف في العقاب .

وجدير بالذكر أن مسلك التشريعات الجنائية الوضعية قد شابه التردد في شأن عقوبة الاعدام كجزاء لجريمة قتل النفس عمدا ، وارتفعت دعوات تنادى بأنه ليس من حق المجتمع أن يوقع هذه العقوبة بأحد أفرادها وأن يسلبه حياته ، بينمابقى جانب كبير من العلماء والمفسرين على وجوب إبقاء عقوبة الاعدام لما يظهر فيها من عدل كجزاء على جرائم القتل العمد ولما يتحقق بها من ردع للقتلة وزجر لغيرهم في أخطر جريمة تقع على الانسان ، ووسط هذا التردد يقف الشرع الإسلامى — لشريعة القصاص — موقفا لا تردد فيه ولا يمكن أن يتوجه إليه نقد من كلا الطرفين ، لأنه أبقى على العقوبة — وهى القصاص من القاتل — حين يكون اعدامه محققا للجزاء العادل وللصلحة من إبعاد فكرة الانتقام والنار ، وفتح الطريق لعدم إعمال هذه العقوبة حين يكون أقرب الناس إلى المحبى عليه وأولاهم بطلب العدل في مقتل قد شفيت نفوسهم وتحققت مصالحهم بعد أن مارسوا الحق الذى أعطاه الشارع لهم ، وأبقى الشرع الإسلامى بعد ذلك للحاكم حق تعزيز القاتل الذى عفا عنه أولياء الدم أو رضيت نفوسهم بالدية منعا للفساد في الأرض وقياما بحق المجتمع في الأمن وحفظ الأنفس وحياتها وبذلك تنأى شريعة القصاص عن الافراط أو التفريط في حق الفرد أو المجتمع وليس أدل على تردد التشريعات الوضعية في الإبقاء على عقوبة الاعدام أو إلغائها من أن عقوبة الاعدام بعد أن الغيت في بعض الدول كإيطاليا ورومانيا والبرتغال أعيدت إلى توقيعها .

القوانين الوضعية من قواعد التجريم والعقاب ، وقد أرادت اللجنة أن المبادئ العامة التي وردت في قانون العقوبات تستند إلى أساس شرعي فأبقت عليها فقد بحث الفقهاء المسلمون على هدى ما ورد من نصوص في القرآن الكريم أو السنة النبوية حكم المساهمة الجنائية ، وعرفوا تعدد الفاعلين وطرق الاشتراك من التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، وكذلك تعدد الجرائم والعقوبات وبمخبر ذلك أساس المسؤولية الجنائية وأسباب انتفاءها وأوردوا حكم الضرورة التي تلجئ وأثره في المسؤولية ، وتناولوا أسباب الإباحة بحالاتها الواردة في قانون الوضعي من استعمال الحق أو أداء الواجب أو الدفاع الشرعي — وهو ما يطلق عليه في الشريعة دفع الصائل — ، وصغر السن ومن الجنون أو العاهة في العقل ، ولانكاد نجد في المبادئ العامة في هذا القانون موضوعا إلا ونجد في الشرع الإسلامي ، ولذلك وبعد أن تبين أن مانص عليه هذا القانون من هذه المبادئ لا يعدم سنداً من الفقه الإسلامي لتعدد مذاهبه وغناها بالبحث والتأصيل ، فإنه يتعين الرجوع إلى هذه المبادئ .

واختارت اللجنة من مذاهب الفقه الإسلامي في أحكام المشروع — أقرب المذاهب والآراء إلى حياة الناس في هذا العصر سواء أقوال المتقدمين أو المتأخرين من فقهاء المذاهب الإسلامية ، كما استعانت بما كتبه المحدثون من الفقهاء في هذه الموضوعات دون التقيد بمذهب معين يجري على كل الأحكام وهي خطه سليمة سبق أن أتبعها المشرع المصري من قديم في نصوص قوانين الأحوال الشخصية .

وقد رأت اللجنة أن نعالج في هذا المشروع أحكام القتل شبه العمد وهو ما يسمى في القانون الوضعي الضرب المفضي إلى الموت — وتجب فيه الدية أصلاً في الشرع الإسلامي ، كما تناول المشروع أحكام جريمة القتل الخطأ وتجب فيه الدية أو أحكام إسقاط الجنين وما يستحق لذويه من غرة مقدرة (الغرة نصف عشر الدية) ولا شك أن هذه الجرائم يجمعها أنها قتل نفس عمداً أو شبه عمداً أو خطأ ويجمعها كذلك أن الدية قد تجب في القتل العمد إذا لم يكن مستوجباً لعقوبة القتل قصاصاً وأن الدية تستحق لأولياء الدم في حالات القتل شبه العمد والقتل الخطأ في كل حال .

وتعزيزاً لحق المجتمع في العقاب وتمكيناً للدولة من مقاومة الإجرام — وهما من المقررات الإسلامية — فرق المشروع بين القتل العمد الذي يستوجب بحسب الشرع عقوبة الإعدام قصاصاً ، وبين الجرائم التي لا تستوجب هذا القصاص فأبقى على أحكام القانون الوضعي في شأنها ، كما أحال إليه في شأن عقوبة القتل شبه العمد والقتل الخطأ ، وقد راعى المشروع في الجملة أن يضيف — ما أوجبه الشريعة الإسلامية من ميزات تتعلق بحقوق أولياء الدم في الدية أو بحقوق الجاني في الضمانات التي تتاح له قبل الحكم عليه أو قبل تنفيذ العقوبة — إلى ما ورد بصفة عامة في

وفي عام ١٩٥٥ رفض مجلس العموم البريطاني اقتراحاً بإلغاء عقوبة الإعدام لفترة معينة على سبيل التجربة ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن المحكمة الدستورية العليا قد اتخذت قراراً بتاريخ ٢٩ من يولية سنة ١٩٧٢ بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة باعتبار عقوبة الإعدام غير دستورية .

ولذلك فإن الشرع الإسلامي يبدو وسط هذه التشريعات الوضعية وقد أدرك العدل بتقريره القصاص أصلاً عقوبة لجريمة القتل العمد ، ويفتح باب العدول فيها إلى الدية ، لإدراك مصلحة محققة لأقرب الناس إلى الجاني عليه أو للمجتمع ، وصدق الله العظيم إذ يقول "ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب" (البقرة الآية ١٧٩) .

قال ابن القيم :

لولا القصاص لفسد العالم وأهلك الناس بعضهم بعضاً ابتداء واستيفاء فكان في القصاص دفعا لمفسدة التحري على الدماء بالجنابة وبالاستيفاء وقد قالت العرب في جاهليتها : القتل أنفى للقتل وبسفك الدماء تحقن الدماء فلم تغسل النجاسة بالنجاسة بل الجنابة نجاسة والقصاص طهره وإذا لم يكن بد من موت القاتل ومن استحق القتل فوته بالسيف أنفع له في عاجلته وآجلته والموت به أسرع الموتات وأرجاها وأقلها مأساً فوته به مصلحة له ولأولياء القتل ولعموم الناس وجرى ذلك مجرى إتلاف الحيوان بذبحه لمصلحة الأدمى فإنه حسن وإن كان في ذبحه إضرار بالحيوان — فالمصالح المرتبة على ذبحه أضعاف أضعاف مفسدة إتلافه .

وخلاصة القول أن شريعة القصاص في جريمة القتل العمد تتمثل فيها العدل بالتسوية بين الجريمة وعقوبتها كما تتلاقى هذه الشريعة مع النفس الإنسانية التي تعتبر جريمة القتل واقعة بها أو بأقرب الناس إليها أولاً ثم بالمجتمع — وهي النظرة العملية السليمة وفضلاً عن ذلك تقضى شريعة القصاص على كل نزعة للانتقام الشخصي أو الثأر من الجاني ، ما دام حكم الشرع هو القصاص أصلاً — ما لم يرض أولياء الدم بالدية أو بغيرها ، وأخيراً فإن إنزال القصاص بالجاني قد أحاطه الشارع بضمانات لا يعرفها القانون الوضعي في مجال الإثبات وفي مجال التنفيذ إذ أن إثبات الجريمة التي تستوجب الإعدام قصاصاً لا يكون إلا بالدليل الشرعي وتنفيذ العقوبة فعلاً يكون بعد القضاء بها وبعد انتفاء العقو من أولياء الدم .

المبادئ العامة في تقنين شريعة القصاص :

راعى مشروع القانون أن شريعة القصاص في أحكامها تستند إلى قواعد أصلية في التشريع الجنائي الإسلامي الذي يعرف كل ما أوردته

القانون الوضعي . وجمعا بين ما جرى عليه العمل وما ينتظره الناس من أمل عند العمل بهذا التشريع .

وأضاف المشروع أحكاما مستحدثة أصلها تجريم القتل بالترك سواء أكان قتل عمدا أم قتل شبه عمد وهو تقدم في سياسة التجريم يجد سنده في أحكام الشرع الإسلامي ، كما جرم واقعة تستوى مع الشهادة الزور التي تؤدي إلى الحكم بالإعدام وينفذ الحكم — وهي إكراه متهم على الإقرار على نفسه بجرعة استوجبت الحكم عليه بالإعدام ونفذ عليه الحكم ، وأضاف المشروع في حكم العذر المخفف عند قتل الزوج زوجته المتلبسة بالزنا بأن مد حكم العذر إلى الأب والابن والأخت — ولذلك سنده من الشرع وأخذت به بعض التشريعات الوضعية كالقانون الإيطالي والقانون الليبي — مما يجعل هذه الأحكام وغيرها مما أضافه المشروع استكمالاً لنقص واتجاها إلى الأفضل في السياسة الجنائية .

ونظرا لأن أحكام المشروع كلها روعي فيها أن تدخل في التطبيق في ظل أحكام قانون الإجراءات الجنائية فقد أحيل إليه عمدا ما نص عليه من أحكام مستحدثة لا نظير لها في ذلك القانون وفيما يلي التعليق على أحكام المشروع .

الفصل الأول

في القتل وإسقاط الجنين

(مادة ١٨٩)

كل بالغ قتل نفسا عمدا يعاقب بالإعدام قصاصا إذا كان المقتول معصوم الدم وليس فرعا للقاتل ، ونفس الذكر والأنثى والمسلم وغير المسلم سواء .

الايضاح

(أ) في القتل العمد :

قال في المصباح : قتلته قتل أزهدت روحه فهو قتل والمرأة قتيل أيضا إذا كان وصفا والجمع قتلى (المصباح المنير ٧٠/٢) .

وفي مادة عمد — عمدت للشئ عمدا من باب ضرب وعمدت إليه قصده وتعمدته وقصدت إليه أيضا والحاصل أن معنى القتل العمد لغة إزهاق الروح قصدا .

في مذهب الحنفية

قال أبو حنيفة :

القتل العمد الموجب للقصاص ، ما تعمد فيه ضرب المقتول بسلاح أو ما أجرى مجرى السلاح (الهداية مع تكملة فتح القدير ٢٤٥/٨) أو هو :

تعمد ضرب الآدمي باليد سواء كان له حد كالسيف والسكين أو طعن كالرمح أو الإبرة في مقتل — أو بما كان كالحديد في تفريق الأجزاء كالحد من الحشب والحجر والزجاج والليطة — قشر القصب — وكلنار ومثل الحديد في ذلك غيره من المعادن كالنحاس والرصاص والذهب والفضة أما آلة القتل المتخذة من الحديد وما يشبهه إذا كانت غير محددة كالعمود وصنجة الميزان فقد اختلف الحكم فيها — فعلى ظاهر الرواية ، يكون القتل بها عمدا — ولا يشترط في الحديد وما يشبهه الجرح لوجوب القصاص — وعلى رواية الطحاوي ، العبرة للجرح نفسه حديدا كان أو غيره — وهذه الرواية أصح ^(١) .

هذا معنى القتل العمد عند أبي حنيفة — وقد جعله في الحديد أو المحدد — فإذا قتل الجاني المقتول " المجنى عليه " بأحد هذه المذكورات وجب أن يقتص منه — وإذا كان القتل بغيره لم يكن عمدا — فلا يوجب القصاص — بل يعتبر عنده شبه عمد فتجب الدية — والواقع أن حصر أبي حنيفة للعمد فيما ذكره يؤدي إلى قتل أناس والقاتل آمن على نفسه من القصاص . وقد اشتهرت هذه المسألة في مقابلة رأى أبي حنيفة بعدم القتل بالمثل . يعني من قتل غيره بحجر ثقيل أو عصا غليظة فليس عليه قصاص ولا شك أن الحجر الكبير والخشبة الغليظة ترهق الروح بضربة أو ضربتين بلا نزاع وهو آمن على نفسه من الإعدام . وقد خالف كل الفقهاء في ذلك حتى صاحبيه أبي يوسف وعبد .

والعمد عند صاحبي أبي حنيفة :

ما تعمد فيه القاتل ضرب المقتول بما لا تطيق النفس احتماله ^(٢) سواء كان بسلاح أو بما أجرى مجرى السلاح . أم بغيرهما مما فيه تعمد ضرب الآدمي بما يقتل غالبا كسيف وحجر عظيم وخشبة ثقيلة .

ويقتضي تعريف القتل العمد في مذهب الحنفية ، في قول الإمام خروج القتل بالمثل عند الإمام فلا يوجب القصاص . وهذه الصورة معروفة في القانون " ضرب أفضى إلى موت " وعقوبتها غير القصاص ولو ألقى شخص شخصا آخر من الجبل أو من سطح أو غرقه في الماء — أو خنقه إلى أن مات إن ذلك غير عمد بل شبه عمد لا قصاص فيه عند الإمام — وعند صاحبيه يكون القتل عمدا إذا قتله بما يقتل غالبا ، فإن كان لا يقتل غالبا يكون شبه عمد ولا جزاؤه الدية المغلظة ويسمى خطأ العمد .

ولا يشمل القتل بالتسبب ولو كان معه قصد الجنائية على المقتول بما يقتل غالبا لأن تعمد الضرب إنما يفيد المباشرة ، والقتل بالتسبب قسم خاص عنده ، وكذلك لا يشمل تعريف الصاحبين ، ولا يشمل تعريفهم القتل الناشئ من موالاة الضرب بعصا صغيرة وهو عندهم قتل شبه عمد لأنه ما تطبق النفس احتماله .

(١) تبين الحقائق للزلي حاشية الشلبي ص ٦٠ ص ٩٧

(٢) ابن مابدين في رد المحتار على الدر المختار ص ٥٨٦ المبسوط للمرخي ص ٢٦٢ ص ١٢٢

(في مذهب المالكية)

في كتاب المدونة في مذهب مالك :

إن كل ما تعمده الإنسان من ضربة بلطمة أو بكزة أو ببندقية أو حجر أو بقضيب أو بعضا قتل عمد فيه وفيه القصاص إذا مات المجنى عليه سواء قصد الجاني القتل أو لم يقصده مادام الفعل عمدا عدوانا وليس على وجه اللعب أو التأديب لمن له ذلك (١).

وعند ابن عرفة المالكي : القتل العمد :

ما قصد به اتلاف النفس بآلة تقتل غالبا ولو بمثقل أو باصابة المقتل كمصر الأنثيين وشدة الضغط والخنق (٢) فعناه أن القتل العمد ما قصد به اتلاف معصوم بما يقتل غالبا، فهو بذلك يثبت شبه العمد (٣) أي لا يقتصر على التقسيم الثنائي للقتل — العمد والخطأ — وهو المشهور عن أمامه بالقيود التي ذكرها ابن عرفة في عبارته هذه .

وعلى رواية نفى شبه العمد ، فالقتل العمد :

هو قصد المكلف ضرب المعصوم بمثقل أو مثقل بقضيب وسوط مما يقتل غالبا وأن لم يقصد قتلا ، أو قصد زيدا فإذا هو يصيب عمرو إذا فعله اعداوة أو غضب لغير تأديب .

وأن كان على وجه التأديب أو اللعب فهو من الخطأ إن كان بقضيب لايحوي سيف (في غير الأب) أما الأب فلا يقتل بولده ولو قصد — لم يقصد ازهاق روحه (٤) أو بسبب في أهلاك معين .

(في مذهب الشافعية)

وعند الإمام الشافعي القتل العمد :

قصد الفعل وعين الشخص بما يقتل غالبا جارح أو مثقل فيتحقق بالآلة الجارحة وبالمثقل الذي يقتل في الغالب . واستند هذا الرأي إلى قوله تعالى "ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا" (٥) سورة الإسراء آية ٣٣ ، ولا شك أن من قتل بغير الجارحة مظلوم ومن جعل الله لوليه سلطانا .

ولا يشمل تعريفهم أيضا ما إذا قصد الجاني قتل إنسان معصوم فأصاب معصوما مثله فإنه لا يعتبر من القتل الخطأ عندهم ولأنهم يرون أن التعمد الملاحظ في التعريف هو القصد المعتبر إعلان عمد الصبي والمجنون من القتل الخطأ وشبهه أبي حنيفة في رأيه ما أخرجه البيهقي من حديث النعمان بن عاصم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "كل شيء خطأ إلا السيف" . فهذه قصرت العمد في السيف أي المحدد — وفي رواية "كل شيء سوى الحديد خطأ" وهذه قصرت العمد على الحديد . وهما معا يقتضيان أن كل ما كان بغير المحدد والحديد ولا يعمل عمله يكون من الخطأ .

وردت استدالات الحنفية بالظن في الرواية . بوجود رواية لا تصلح رواياتهم للاحتجاج بها . بل ضعفت الأحاديث (١) بهؤلاء الرواة ووجهة نظر المذهب الحنفي في اعتبارهم العمد — أن العمد هو القصد والقصد أمر باطن لا سبيل إلى الاطلاع عليه إلا باستعمال الآلة الخاصة بالقتل وهي المحدد أو ما يعمل عمله ، فنسب إليها الحكم وعمل بها لأنها هي التي يمكن ضبطها ولكنها تحمل الشك في قصد القتل .

ولكن يرد هذا بأن القصد إذا وقف عليه بالسلاح وما يعمل عمله كذلك يوقف عليه باستعمال ما يقتل غالبا كالمثقل الكبير وأقيم ما يقتل غالبا مقام القصد تيسيرا كما أقيم السفر مقام المشقة وأقيم النوم مضطجعا مقام الخروج من السبلين والبلوغ مقام اعتدال العقل تيسيرا ، والآلة القاتلة غالبا هي المحددة لأنها هي المعدة للقتل وما ليس له حد فلا يس بمتمعد (٢) .

ولأبي حنيفة نص حديث آخر "ألا إن قتل العمد الخطأ قتل السوط والعصا والمجر فيه دية مغلفة مائة من الأبل بينها أربعون خلفه في بطونها أولادها" . ففي الحديث تسمية القتل بغير المحدد عمد الخطأ وأوجب فيه الدية دون القصاص .

ووجهة الصاحبين أن معنى العمدية يتقاصر باستعمال آلة لا تقتل غالبا لأنه يقصد به التأديب أو اتلاف العضو ولا يتقاصر باستعمال آلة تقتل غالبا فتكون كالسيف في تحقيق العمد ، وبما روى أنه صلى الله عليه وسلم رض رأس يهودي بين حجرين لرضه رأس جاوية بين حجرين وأنه صلى الله عليه وسلم قتل المرأة بمسطح وهو عمود القسطاط (٣) .

ولكن قيل إن الرسول رض رأس اليهودي لأنه علم أنه مفسد في الأرض وقاطع طريق فهو مقتول حدا لا قصاصا وحديث المرأة التي قتلت امرأة بالعمود لم تصح .

(١) مدونة مالك رواية صحفون ١٦ ص ١٠٨

(٢) الهداية الكافية الشافعية لابن عرفة ص ٧٣ / ملزمة ٤٤ ص ٩

(٣) المنتقى شرح الموطأ ٧ / ١٥٠ ١٥١

(٤) الشرح الكبير للدودير ٤ ص ٢١٤ و ٢١٥

(٥) معنى المحتاج ج ٤ ص ٣

(١) نيل الأوطار للشوكاني ٧ ص ٢١ — المحلى لابن حزام الظاهري ١٠ ص

٣٧٨ ص ٤ / نصب الراية للزيلعي ٤ ص ٣٣٣

(٢) ابن عابدين في رد المحتار ٥ ص ٤٦٦

ويخبر الجارية الذي رضى رأسها بين حجرين . وقد اقتصر لما الرسول من اليهودى الذى قتلها بالرض . واقتصر منه بنفس الفعل . وهذا رأى يؤدى إلى تحقيق حكمة مشروعية القصاص عن رأى أبى حنيفة — ولكن يبقى بعد ذلك ما يحقق صيانة الدم بأعظم من هذا وذلك — فإن غرزا برة فى مقتل مزهق الروح لا يقتصر منه عند هذا القاتل وكذلك إذا نزع شخص أنملة إنسان فسرت الجراحة إلى النفس حيث يجب القصاص مع أنه لا يقتل غالبا وقد نصوا على غرز الأبرة فى مقتل على أنها عمد يوجب القصاص وأضافوها إلى ما يشملها التعريف عندهم (١) .

وقد أخذ الشافعية من "القصد" اعتبار الصبي والمجنون من القاصدين التعمد وصرحوا بأن القتل الحاصل منهما همدا (٢) والحق أن قصدهما لا يعتبر صحيحا لانعدام الأهلية فيهما للحديث الذى أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "رفع القلم عن ثلاثة النائم حتى يستيقظ والصبي حتى يكبر والمجنون حتى يفيق" (٣) .

والدية تسقط عنهما وتحملها العاقلة مثل دية الخطأ — ولذلك قرر جماهير أهل العلم أن عمدهما خطأ .

ولا يزال تعريف الشافعية للقتل العمدا قاصرا عن استغراق كل ما يعتبر همدا كما إذا أراد شخص قتل شخص معين فأصاب غيره .

والنقيد بعين الشخص يقتضى عدم تحقق العمد لا بقصد شخص بعينه (٤) مع أن قصد شخص لا يعنيه قصد لساوية أى للقدر المشترك بين جميع الأفراد — وإذا لم يعتبر من قصد شخصا لا يعنيه قاتلا همدا لأمكن لكل عدو قتل عدوه ويدعى أنه لم يقصده بعينه وينجو من القصاص ، ثم أن الوقوف على معرفة قصده عسير ، فيكفى أن يكون القاتل قاصدا القتل ويكون المقتول مقصودا فى الجملة .

(فى مذهب الحنابلة)

القتل العمدا عندهم أن يقتل قصدا بما يغاب على الظن موته به فالما يكونه آدميا معصوما (٥) — ومقتضاه أن يقتصر من القاتل إذا قتل بآلة لا تقتل غالبا . وفى ذلك ما قدمنا من الشخص الذى يوالى الضرب على آخر حتى يموت .

(١) نهاية المحتاج ٧ ص ١٠٢ . معنى المحتاج ٣/٤ ، ١٠/٤ .

(٢) نهاية المحتاج ١٢٧ . ومعنى المحتاج ١٠٤ .

(٣) سبل السلام ٣ ص ١٨١ .

(٤) معنى المحتاج ٤ ص ٤ .

(٥) كشاف القناع ٣ ص ٣٢٣ .

والتعريف لا يشمل عمد الصبي والمجنون لأن القصد المعتبر فى القتل هو القصد الصحيح ولا يتحقق منهما قصد صحيح إذ هما من غير أهله والأصل فى هذا حديث "رفع القلم" وهو نص فى إخراجهما من العمد ومؤاخذته . ويخرج عن هذا التعريف عند الحنابلة من قصد شخصا معصوما فأصاب معصوما آخر إذ التعريف يقتضى أن يقصد القاتل قتل المقتول . والتعريف فى حملته يبين : أن القتل الموجب للقصاص لا بد فيه من :

(١) أن يكون قاصدا بالقتل شخصا يعلمه أنه آدمي معصوم — فإذا لم يقصد القتل أو قصد قتل إنسان غير معصوم الدم فأصاب غيره لم يكن قاتلا عمدا فى الحالتين (عدم القصد للقتل — وقصده غير معصوم ولا قصاص عليه فى أيهما) .

٢ — وأن يكون الفعل الذى أدى إلى القتل من الأفعال التى تقتل غالبا سواء كان مباشرة أو تسببا .

٣ — وأن يكون الفعل اعتداء — فلو كان بقصد التأديب لم يكن عمدا موجبا للقصاص — وذلك إذا لم يتجاوز الحد . فن قصد تأديب ولده أو امرأته أو صبية أو تلميذه أو أحد رعيته ولم يسرف الأب أو الزوج أو المعلم أو الأستاذ أو السلطان ولكن التأديب أفضى إلى القتل وتلف المؤدب فلا ضمان على المؤدب لأنه مأذون فيه شرعا فلا ضمان لما تلف بفعله المأذون فيه كالخد .

فإذا زاد فى التأديب وأسرف فيما أذن له فيه بأن زاد على المعتاد أو زاد على ما يتحقق به المقصود أو أوقع الضرب على من لا يحصل منه المقصود بأن ضرب من لا عقل له غير صالح للتأديب من صبي ومجنون ومعنوه لأنه غير مأذون شرعا فى ذلك . لأن الشارع لا يأذن بالعبث (١) .

وقد وضع صاحب المغنى معنى القتل العمدا عند الحنابلة فقال . إن ذلك نوعان :

١ — أن يضرب القاتل المقتول بحد وهو ما يقطع ويغوص فى البدن كالسيف والسكين — وهذا ما رآه أبو حنيفة ثم قال :

٢ — النوع الثانى من العمدا — أن يقتل القاتل المقتول بغير عمد مما يغاب على الظن حصول الزهوق به عند استعماله فذلك عمد موجب للقصاص أيضا وبذلك قال النخعي والزهري وابن سيرين وحماد وعمرو بن دينار وابن أبى ليلى ومالك الشافعي وإسحاق وأبو يوسف وعبد .

وقال الحسن : لا قود فى ذلك وروى ما رآه الحسن عن الشعبي .

(١) كنف القناع على متن الاقتناع ٩/٤ .

ف عند المالكية يجب القصاص عليه - ولا يجب عند غيرهم إذا لا يعتبر عمدا فلا قصاص فيه بل هو شبه عمد تجب فيه دية مغالطة - وهذا أيضا مما يتفرع على نفس القسم الثالث وهو شبه العمد . فمن لا يقول به يدخل الصورة في العمد - وغيرهم شبه العمد واقع تدخل في مفهومه أى صورة خلت عن قيد أو قيود العمد .

(ب) إذا رمى القاتل معصوما فأصاب غيره - عند غير المالكية كما تدل تعاريفهم تقتضى أبعاد ذلك عن القتل العمد لأنه لم يقصده عينا - وعند مالك تدخل هذه الصورة في العمد فيجب عنده القصاص فيها - ولا قصاص عند الجمهور .

والخطأ في القصد ويسمى الخطأ في الشخصية لم يكن في حساب غير المذهبين الشافعي والمالكي - وعند الشافعية والمالكية هي من العمد الموجب للقصاص .

(ج) القتل بما قد يمت من مثله عمد في مذهب الظاهرية إذا تعمد القاتل المقتول فوجب القصاص واعتبره الجمهور غير الظاهرية شبه عمد تجب فيه الدية المغالطة كما هو حكم شبه العمد عند من يقول به .

(د) عمد الصبي والمجنون من القتل العمد عند الشافعية كما يؤخذ من تعاريفهم . وعند الجمهور أخذنا من تعاريفهم للقتل العمد . يعتبر عمدهما من باب الخطأ في الجزاء - وهى ظاهرة تحت العلم بالتكليف وصلاحيتهما له .

ثانيا :

من ناحية آلة القتل : يشترط عند أبي حنيفة في تحقق القتل العمد أن يحصل القتل بمحدد كالسيف وعنه في غير المحدد من الحديد كالعمود وصنجة الميزان فعلى ظاهر الرواية يكون القتل عمدا وعلى رواية الطحاوى العبرة عنده بالجرح نفسه سواء كان حديدا أو غير حديد - ومثل الحديد في ذلك غيره من سائر المعادن كالنحاس والذهب والفضة ، والرصاص ، فإن كان القتل بالمتنقل غير المحدد وما يشبهه كالبحر الكبير فهو شبه عمد عند أبي حنيفة - وعند أبي يوسف وعمر والشافعي وأحمد يشترط في آلة القتل أن تكون مما يقتل غالبا من محدّد ومتنقل .

وعند مالك لا يشترط في الآلة شيئا فلا يلزم أن تكون مما يقتل غالبا إذا أدى الفعل إلى الوفاة مادام الفعل عمدا عدوانا .

وقال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس : العمد : ما كان بالسلاح . وقال أبو حنيفة كما سبق عنه : لا قود في ذلك إلا أن يكون القتل بالنار وعنه في حكم القتل بالمتنقل روايتان^(١) .

(في مذهب الظاهرية)

بين الظاهرية القتل العمد بأنه :

ما تعمد به المرء مما قد يمت من مثله وقد لا يمت من مثله^(٢) . وبالتأمل القريب يتضح شمول تعريف ابن حزم لبعض صور العمد عند الجمهور وأهل الظاهر كمالك في المشهور عنه ينفون شبه العمد . فالجريمة عندهم وعند كل من أنكر القسم الثالث : إما عمد - أو خطأ ولا ثالث لها - وأن القتل يتميز باعتبار آلة القتل . وهو بهذا الاعتبار نوعان :

١ - ما تعمد به المرء مما قد يمت من مثله وقد لا يمت من مثله قال أبو محمد : هذا عمد وفيه القود أو الدية كسائر هذا النوع وهو القتل العمد لأنه عدوان قال تعالى "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم"^(٣) .
٢ - والثاني : ما تعمد به مما لا يموت أحد أصلا من مثله فهذا ليس قتل عمدا - ولا خطأ - ولا شئ فيه إلا الأدب .

وقال أبو محمد : إن القصاص واجب في كل ما كان بعمد من جرح أو كسر لا يجاب القرآن ذلك في كل تعمد - وفي كل حرمة وفي كل حقوبة وفي كل سيئة وورود السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤) .

وبالتأمل فيما ذكرنا من هذه التعاريف يتبين :

أولا : من ناحية القصد :

فلاجل أن يتحقق القتل العمد الموجب للقصاص اشترط الحنفية والشافعية والحنابلة - قصد القتل في الفعل العمد للعدوان .

وأما عند المالكية : فلا يشترط القصد مادام الفعل عمدا عدوانا وقد أدى إلى موت المجنى عليه .

ثمرة الخلاف :

(١) والخلاف في القصد تظهر ثمرته فيما إذا جنى شخص على آخر بفعل عمد عدوان أدى إلى موت المجنى عليه ولم يكن عند الجاني قصد القتل أى أنه - خلا عن القصد .

(١) المغنى لأبي قدامة ٢٢٢/٩ - ٢٢٣

(٢) المحلى لابن حزم الظاهري ١٠ ص ٣٤٣ - المسألة رقم ٢٠١٨

(٣) سورة البقرة آية : ١٧٨

(٤) ابن حزم المحلى ١٠ ص ٤٠٣ .

ثمرة الخلاف : وما يترتب على الآراء .

بمقتضى اختلاف التعاريف المذكورة للقتل العمد تظهر آثار ذلك فيما يأتي من حيث آلة القتل :

(أ) لو تعمد شخص ضرب شخص آخر بعمود من حديد أو ما يشبه الحديد من المعادن كالنحاس أو الرصاص أو الذهب أو الفضة وغيرها فقتله . فعند أبي حنيفة على ظاهر الرواية يكون القتل عمداً بوجوب القصاص — وعلى رواية الطحاوي يكون القتل شبه عمد يجب فيه الدية المغلظة .

وعند الصحاحين أبي يوسف ومحمد والإمام الشافعي وأحمد ومالك يكون القتل عمداً يجب فيه القصاص .

(ب) وإذا تعمد شخص ضرب آخر بالمثل من غير المحدد وما يشبهه كالحجر الكبير والخشب الكبيرة فقتله . فعند أبي حنيفة هذا القتل شبه عمد يجب فيه الدية المغلظة — وعند غيره من جمهور الفقهاء يكون عمداً موجبا للقود .

(ج) وإذا تعمد شخص ضرب آخر بعصا صغيرة فمات المضروب . وكان الفعل عمداً عدواناً عند مالك يكون عمداً موجبا للقصاص . وعند غيره يكون شبه عمد موجبا للدية المغلظة .

العمد وشبه العمد عند الأئمة :

من جعل القتل الموجب للأحكام قسمين عمد وخطأ ، يدرج ما هو شبه عمد عند باقي الأئمة في العمد نفسه . وقد يدخل في الخطأ على القول الآخر غير المشهور عند المالكية . والفرق بين اللاحقين واضح وهو إيجاب القصاص على الأول . وإيجاب الدية على القول الآخر غير المشهور .

وعند باقي الأئمة غير مالك وهم الذين قالوا بأن القتل ثلاثة أقسام . اعتمدوا في ذلك على حديث عبد الله بن عمر — وعبد الله بن عمرو وعلى ما ورد عن أصحاب السنن — إلا الترمذي — فقد جاء في هذه الروايات " ألا أن في قتل عمد خطأ — قتل السوط والعصا مائة من الإبل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها (نيل الأوطار للشوكاني ١٨/٧)

وقد روى أبو هريرة كما أخرج الشيخان " اقتتلت امرأتان من هزبل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها ومن في بطنها فقضى النبي صلى الله عليه وسلم أن دية جنيهاً عبد أو أمة — وقضى بدية المرأة على عاقبتها أي الضاربة — فهذا ليس عمداً — لأن العاقلة لا تحمل في العمد — وليس خطأ باتفاق — للقصد فلم يبق إلا أنه — شبه عمد — ويحمل الحجر المذكور على الحجر الصغير للأدلة الدالة على وجوب القصاص في القتل بالمثل ثم إن مفهوم العمد يقوى باعتبار شبه العمد قسماً شاملاً للصورة

التي قالوا أنها شبه عمد وفيها الدية المغلظة فالأفعال بالنيات . والقصد إلى القتل هو الأساس المتميز للعمد — والقصاص ينفى عنه لأنه أهم أجزاء العلة في التأثير ولكنه باطن خفي لا سبيل إلى الاطلاع عليه فاحتاج كشفه إلى شواهد الحال فإذا دلت الشواهد على أن القاتل لم يقصد هذا المقتول بعينه . بل قصد غيره فأصابه كمن صوب الرصاص إلى ثور وناذرت إنساناً . أو ظنه صيداً فأصاب المقتول أو اعتقد أنه قاتل أبيه فقصدته فأصاب سواه . أو دلت الشواهد على أنه قصد القتل بعينه ولكن لم يقصد الفعل الذي قضى عليه — كن يطاق مبدئاً لظنه فارغاً فإذا هو داصر بالطلاقات فإذا دلت الشواهد على أنه قصد الشخص بعينه أو الفعل الذي قتله — فإن ذلك لا يكفي لإثبات قصد القتل — فالآلة المستعملة قد لا تكون قاتلة — ومن يريد أن يقتل يستخدم آلة تحقق غرضه ومن هنا وجب النظر إلى الآلة إن كانت مما تقتل غالباً كالسلاح الأبيض أو الناري تبين قصد القتل فيدار على ذلك حكمه وهو القصاص (وقد نص الحنفية على أنه إذا عمد إنسان سلاحه إلى يدرجل فأخطأها وأصاب عنقه فأطاح بها كان عمداً وفيه القصاص . (فتح القدير ٢٤٦/٨ وجمع الأنهر ٦١٧/٢ — وهذا إهدار لمخصوص الموضع المقصود بالإصابة من أنه مقتل أو غير مقتل) . فإذا كانت الآلة مما لا تقتل غالباً كطعنة أو لكمة في غير مقتل علمنا أنه لم يقصد القتل فلا قصاص لانتفاء مظنة القصد التي أقيمت مقامه للخفاء الباطن .

ولكن لمكان الشبه بالعمد لتوفر القصدين : قصد القتل بعينه وقصد الفعل الذي أودى بحياته كان أغلظ وأحش فمات انتفى فيه أحدهما فيصير ذا مرتبة بين المرتبتين وبذلك أخذ حكماً خاصاً به ناشئاً من حقيقة ولذلك أخذ نوع تغليظ في الدية الخاصة به بالتثبت (معنى المحتاج ١٤/٤ — المغنى لابن قدامة ٢٤٩/٢ — فتح القدير ٢٥٢/٨) .

(القتل بالمثل)

نشأت مسألة سميت : القتل بالمثل من تعريف الإمام أبي حنيفة للقتل العمد الموجب للقصاص بالضرب بالمحدد كالسيف والسكين وهو ممن قالوا بالقسمة الثلاثية يعني المشتبون لقسم "شبه العمد" أو عمد الخطأ أو خطأ العمد وساقوا فيه الحديث المروي عن ابن عمر وابن عمرو وفيه أن الفاعل عمد الفعل وأخطأ القتل والمراد أنه تعمد الفعل الذي ترتب عليه القتل (زهوق الروح) واستعمل آلة لا تقتل غالباً .

فأبو حنيفة قال أن شبه العمد هو القتل بغير النار والآلة الحادة من كل ما لا يفرق أجزاء البدن مع توافر القصدين — قصد الفعل — قصد الشخص وبذلك التفسير الذي التزمه أبو حنيفة — اعتبر القتل بالعصا الغليظة أو الحجر الكبير شبه عمد .

أو ما أجرى مجرى السلاح أو بغيرهما مما فيه تعمد ضرب
الآدمي بما يقتل غالبا كسيف وحجر عظيم وخشبة ثقيلة
(المبسوط للسرخسي ٢٦ ص ١٥٢، ١٥٣).

(ب) بينما ذهب الشافعية إلى أن العمد في النفس بما فيه القصاص
أن يعمد الرجل الرجل فيصيبه بالسلاح الذي يتخذ لينهر الدم
ويذهب في اللحم كالسيف والسكين وما أشبهه ، وكذلك كل
ما كان في معناه من شيء له صلاحية محدد حتى صار إذا وجيء
به أو رمى به يخرق جلده مثل العود محدد والنحاس والفضة
فكل من أصاب أحدا بشيء من هذا فجرحه فمات من الجرح
ففيه القصاص ، وإن ضربه بعرض سيف أو عرض خنجر أو محيط
فلم يجرحه فمات فلا قود فيه حتى يكون الحديد جارحا أو شارحا
مثل الحجر الثقيل يفتح به رأسه وعمود الحديد وما أشبهه وكذلك
لو ضربه بعمود خفيف من الحديد لا يشرخ مثله أو بشيء
من الحديد لا يشرخ وما كان لا يجرح أو كان خفيفا لا يشرخ
وكذلك لو ضربه بحمد السيف فلم يجرحه ومات ففيه العقل ولا قود
فيه ، وإذا كانت الآلة خفيفة وتابع الضربات بما الأغلب أنه
لا يعاش من مثله ويعقب ذلك الوفاة أو الاغماء ثم الوفاة ففيه
القود (الأم للإمام الشافعي ٦ ص ٥ / ٤ طبعة الدار المصرية
للتأليف والترجمة والنشر) وانتهى الإمام الشافعي إلى وضع
المعيار التالي الذي فيه القصاص فيما عدا ما يقطع أو يشرخ
(أن ينظر إلى من قتل بشيء مما وصفت غير السلاح المحدد فإن
كان الأغلب أن من نيل منه يقتله ويقتل مثله في مثل سنة
وصحته وقوته أو حاله أن كانت مخالفة لذلك قتلا وحياة كقتل
السلاح ففيه القود وإن كان الأغلب أن من نيل منه يمثل ما
نيل منه يسلم ولا يأتي ذلك على نفسه فلا قسود فيه (الأم
٦ ص ٦)

(ج) أما الخنابلة فيرون أن العمد الموجب للقود أولهما (أن يضربة
بحدد وهو ما يقطع ويدخل في البدن كالسيف والسكين)
وثانيهما (القتل بغير المحدد مما يغلب على الظن حصول الزهوق
به عند استعماله) . ونقل ابن قدامة أن النوع الثاني هو الموجب
للقود قال به النخعي والزهري وابن سيرين وحماد وعمرو بن
دينار وابن أبي ليلى ومالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد
(المغني ٩ ص ٣٢٢/٣٢٣).

(د) وذهب المالكية إلى أن الجنابة الموجبة للقصاص (أن قصد
ضربا للعصوم أي مع علمه بذلك احتراز مما إذا قصد ضرب
شيء معتدا أنه غير آدمي أو أنه آدمي غير محترم لكونه حربيا -
وان بقضيب أو سوط ونحوهما مما لا يقتل غالبا وإن لم يقصد

ولا شك في أن العصا الغليظة والحجر الكبير هما قتل بالمثل فنعته أنه
لا يوجب القصاص . وقد نشأ من تقييد الامام العمد بالنار أو المحدد -
أن خرج القتل بالمثل فلا يوجب القصاص بل يوجب الدية الغليظة -
(الحلى لابن حزم ٤٦٦/٧ - مغني المحتاج ٤/٤ - مجمع الأنهر ٢/٢٢٢ - فتح
القدير ٢٥٠/٨ - ملا مسكين ٢/٢٦٠).

فالخاصل أن أبا حنيفة وحده انفرد باعتبار القتل بالمثل من قبيل
شبه العمد . فلا يوجب قصاصا . واستند إلى حديث عبد الله بن عمر -
وعبد الله بن عمرو حيث نص فيه على أن قتل السوط والعصا مطلقا
شبه عمد ولم يفرق الحديث بين ما خف وما نزل وبعتبر العمد وهو فعل
القتل لا يوقف عليه إلا بالآلة القاتلة غالبا وهي المحدد لأنها هي المعدة
للقتل فلا ليس له حد فابتن بعمد . وبذلك خرج القتل بالعصا الغليظة
والحجر الثقيل وتسمى بالمثل فخرج عن العمد إلى أنه شبه عمد وفيه الدية
المغلظة لا القصاص . (تبين الحقائق ٦ ص ٩٨ - ص ١٠٠).

وغير أبي حنيفة يدخل ذلك في العمد الموجب للقصاص عملا بالعموم
في نصوص القصاص ولم تفرق بين عمد ومثقل - فتخصيص العمد
بالمحدد تخصيص لا دليل عليه .

من المقرر أنه يلزم كأصل عام توافر شروط عامة للعقاب على
أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المشروع ومن هذه الشروط
أن يكون الجاني مكلفا ومناط بالتكليف البلوغ والعقل والأصل في ذلك قوله
عليه الصلاة والسلام (رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم
حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق) ، ومن ثم نصت المادة ١٨٩ على شرط
البلوغ للساءلة وقد أجمع الفقهاء على وجوب القصاص في القتل العمد
العدوان بغير حق غير أنهم اختلفوا فيما يعد كذلك وما لا يعد .

(١) ذهب الزيلعي من الحنفية إلى أن القتل العمد هو ما تعمد
ضربه بسلاح ونحوه في تفريق الأجزاء كالمحدد من الحجر
والخشب والليطة والنار) وهذا تعريف أبي حنيفة .

وذكر قاضيخان رحمه الله (أن الجرح لا يشترط في الحديد
وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية لوجوب
القصاص) . وفي رواية الطحاوي العبرة بالجرح نفسه حديدا
كان أو غيره وقد اختار الزيلعي ذلك (تبين الحقائق شرح كنز
الدقائق ٦ ص ٩٧/٩٨ منه وهامش الطبعة الأولى المطبعة
الأميرية) .

أما القتل العمد عند أبي يوسف ومحمد فهو ما تعمد فيه
ضرب المقتول بما لا تطيق النفس احتماله سواء كان بسلاح

وما روى الغسيرة أن امرأة ضربتها بعمود فسقاط فقتلتها وهي حبلى فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقضى فيها على عصابة القاتلة بالدية في الجنين - غرة - رواه أحمد ومسلم أبو داود النسائي الترمذى (١).

قال في الفتح ومما ذكره الفقهاء هنا : أن وجوب الغرة - إذا انفصل الجنين عن أمه ميتا بسبب الجنابة فإذا انفصل حيا ثم مات وجب فيه القود أو الدية فعين تكون الحالة التي اعتدى فيها الجنين ، أنه في بطن أمه لم يخرج من بطنها إلى الحياة بعد ثم خرج بفعل الجنابة ميتا ، فتلك حالة - الغرة - عبد أو أمة - أو عشر من الإبل أو ١٠٠ (٢) مائة شاة وحين يكون تأثير الجنابة أن يخرج من بطن أمه حيا ثم يموت بعد ذلك بسببها تكون الجنابة قتلا عمدا موجبا للقصاص .

الركن الثاني ، أن يكون المقتول (المجنى عليه) معصوم الدم على التأيد والعصمة المؤبدة يجب أن يتساوى فيها الكبير والصغير الصحيح والمريض كامل الجسم والحواس وناقص شئ منها - والعادل كالمجنون .

وقد صرح سائر الأئمة الحنفية - المالكية - الشافعية - الحنابلة الظاهرية بأنه يجب أن يكون المقتول معصوم الدم .

أما إذا كان مباح الدم عند الشارع لأنه حربى أو مرتد أو زان محصن أو قاطع طريق تعين قتله - فإن قاتله لا يقتل به وإن كان بغير إذن ولا تجب دية ولا كفارة لأنه مباح الدم في الجملة . وإذا توقف مباشرة قتله على إذن الإمام فإن قاتله يأثم لاذن فقط - ويعزر من بادر بقتل أى واحد من هؤلاء لانتباهته على حق الإمام .

وإذا قتل شخص آخر غير ولى الدم المقتول شخصا وجب قتله قصاصا في شخص آخر قتله عمدا فإنه يقتص من هذا القاتل لأن المقتول وأن كان مهدر الدم لأنه قاتل عمدا . فإنه غير مهدر عند جميع المسلمين بل إهداره إنما هو في حق الأولياء - أما بالنسبة لمن سواهم فهو محقون الدم بالنسبة لغير الأولياء - وقد يعفو عنه أحد الأولياء .

العصمة

يشترط لمن يقتص له أن يكون معصوم الدم على التأيد والعصمة المؤبدة يستوى فيها الكبير والصغير والمريض والصحيح وكامل الجسم والحواس وناقصهما والعادل والمجنون هذا ما نص عليه فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وأهل الظاهر .

قتلا أو قصد زيدا فاذا هو عمرو أن فعله بعداوة أو غضب لغير تأديب ... وشبهه بالضرب في وجوب القصاص كخنى . ومنع طعام أو شراب قاصدا به موته فمات (الشرح الكبير ج ٤ ص ٢١٤/٢١٥ منه وهامش المطبعة الخيرية .

(هـ) وذهب الظاهرية بأنه " ما تعمد به المرء مما قد يمات من مثله وقد لا يمات من مثله . (المحلى لابن حزم الظاهري ج ١ ص ٣٤٣) .

(أركان القتل العمد الموجب للقصاص)

تدل التعريفات المذكورة عند الأئمة على أركان القتل العمد الموجب للقصاص من القاتل هي .

الركن الأول : أن يكون الاعتداء بالقتل : اعتداء واقعا على آدمي . ولذلك سماها الفقهاء جنابة على النفس . لأن الاعتداء واقع عليها فلا تحقق قتل عمد إلا إذا كان المجنى عليه " المقتول " آدميا . فإن لم يكن آدميا بأن كان حيوانا . فذلك باب آخر لا علاقة له بالاعتداء على النفس والاعتداء على النفس بالقتل يوجب القصاص من القاتل - أما غيره كالحیوان فإن الجزاء ضمان التلف لأن الحيوان مال والاعتداء على المال يوجب الضمان .

الحى : ولا بد أن يكون آدمي الواقع عليه الاعتداء حيا قبل أن يقتل لأنه إن لم يكن حيا كان الاعتداء واقعا على ميت والميت هو الذى خرجت منه الحياة . فالقتل مستحيل أن يقع على الميت . فهو ازهاق للروح - والميت خرجت قبل الاعتداء عليه وروحه - فلا تعتبر الجريمة على الميت قتلا بل تعتبر هتكاً لحرمته ميت . انتهاكاً لحرمته التى يأمر بها الشارع ويحتمها العقل ، وتنفر منه الطباع النفسية . وهذه الجريمة اعتداء لم يقدر الشارع لها عقوبة مقدرة . فسبيلها في الدنيا التعزير - وفي الآخرة داخله في باب الحلال والحرام (١) .

حياة ظاهرة : ويشترط أن تكون الحياة الموجودة في المقتول حين قتله ظاهرة محققة فإذا جنى شخص على جنين في بطن أمه . لم يجب القصاص على الجاني ، فمن ضرب حاملا فسقط جنينها ميتا فالحكم وجوب الدية على من ضربها لما رواه أبو هريرة رحمة الله عليه أنه قال : " قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بنى حيان سقط ميتا بغرة - عبد أو أمة - ثم أن المرأة التى قضى عليها بالغرة ماتت - فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبنها وزوجها - وإن العقل على عصبها .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ٧/٧٣٦٧٦

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ٧/٧٤٧٣٦٧٦

فلزم أن يكون المقتول معصوم الدم على الدوام بإسلامه وبذمته للاحتراز عن المستأمن فإن العصمة التي اكتسبها مؤقتة إلى رجوعه إلى دياره .

ومعنى معصوم الدم ألا يكون دم المقتول مهددا لسبب شرعي يجعل الشخص غير معصوم الدم والذين فقدوا العصمة هم الحربي لأنه حرب علينا فلا يعتل أن تؤمنه وهو يربص بناريب المنون ومن ارتكب جريمة توجب قتله حدا ، ومن ارتكب جريمة قتل موجبة للقصاص وانتقاء العصمة من هذا إنما تكون بالنسبة إلى أولياء الدم من القتل فقط ولكن بالنسبة إلى غيره فهو معصوم بحيث لو قتله اقتص له والحربي هو من ليس مسلما وهو تابع لدولة غير إسلامية يكون بينها وبين المسلمين حرب معلنة أو قائمة ولم يكن مستأمنا فإذا لجأ إلى المسلمين وطلب الأمان وأجابه الدولة إلى ما طلب زالت عنه صفة الحربي ويصبح مستأمنا . فكل من ليس بمسلم غير الحربي فهو معصوم الدم كالذمي والمستأمن .

ومن يرتكب جريمة توجب قتله حدا هو المحارب قاطع الطريق على العامة ويرتكب جريمة القتل مسلما وغير مسلم فإن عقوبة هذا المحارب هي قتله حدا فمن قتله لا يكون مرتكبا لجناية القتل العمد متى ثبتت حراسته واستوفى شروط إقامة الحد فإلا أن يقتل حتما فلا تكون لدمه حصانة ولا يعاقب قاتله باعتبار أنه ارتكب جريمة قتل بل يعاقب تعزيرا لاعتدائه على حق السلطة العامة لإقامة الحدود .

الركن الرابع : قصد الجاني ضرب المجنى عليه ، القتل يوجب القصاص إذا كان عمدا يقصد الجاني ضرب المجنى عليه بما يقتل غالبا وليس بشرط أن يقصد الجاني قتل المجنى عليه - وشرط فريق من الفقهاء أن قصد الضرب لا يكفي لتحقيق القتل العمد الموجب للقصاص ولذلك يشترطون بتحقيق القصد إلى القتل .

وبيانه أن الشافعي رحمه الله يرى في قول عنه مرجوح : أن يقصد الجاني قتل شخص معين لكي تتحقق الجناية بالقتل العمد (مغنى المحتاج للخطيب ج ٤ ص ٣ - ٤ - ٥) .

ويرى الكاساني الخنفي أنه يقصد الجاني قتل المجنى عليه لتكون جناية قتل عمدا بقوله في كتابه البدائع : " الثالث أن يكون متعمدا في القتل فاصدا إياه " - الرابع أن يكون القتل منه عمدا محضا ليس فيه شبهة العدم لأنه صلى الله عليه وسلم شرط العمد مطلقا بقوله " العمد قود " والعمد من كل وجه . والكل لا يجتمع مع شبهة العدم ولأن الشبهة هنا ملحقة بالحقيقة فيخرج القتل بضربة أو ضربتين على قصد القتل أنه لا يوجب القود الضربة أو الضربتين مما لا يقصد به القتل عادة . بل التأديب والتهذيب فمكنت في القصد شبهة العدم .

فإذا أبيع دمه لأنه حربي أو مرتد أو زان محصن أو من قطاع الطريق الذين يحتم قتلهم فإنه لا يقتص له من قاتله ولا تجب عليه الدية ولا الكفارة لأنه مباح الدم فيؤثم إذا قتله بلا إذن ويعزر القاتل لانتيناه على حق الإمام .

فإباحة دم من عليه القصاص هو بالنسبة لأولياء الدم فلو قتله واحد من غير الأولياء قتل به (الشرح الكبير على متن المقنع ٣٥١/٩ - كشف القناع متن الاقناع ٣٤٦/٣ - ومغنى المحتاج ١٤/٤ - ١٥ لأنه محقون الدم بالنسبة لغير الأولياء ولا سبب فيه بإباحة دمه .

والمحكوم عليه بالقصاص عمدا إذا قتله أحد أولياء المقتول فلا قصاص ولادية لأنه مباح الدم وإن توقفت مباشرة قتله قصاصا على إذن الإمام . فيؤثم بدين إذن الحاكم العام ويعزر قاتل هؤلاء الذين حكم بقتلهم لأنه إفتات على حق الإمام - فلو قتله غير الولي وجب عليه القصاص به لأنه محقون الدم بالنسبة لغير الأولياء ولا يوجد فيه سبب بإباحة دمه لغير ولي المقتول - فإذا قتله اقتص منه قال الله تعالى " ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا " (سورة الإسراء الآية ٣٣) فقد خص النص الولي بقتله ، على أن غيره لا سلطان له عليه . فإذا قتله اقتص منه .

الركن الثالث أن الأدعى المقتول معيناً في مذهب الحنيفة والمالكية في القتل بسبب والشافعية والحنابلة حسب تعريفاتهم للقتل العمد أنه لا بد وأن يكون المقتول إنسانا معيناً ليقع عليه القتل العمد - فلو قصد بالقتل إنسانا معيناً كجرحه ثم أصاب شخصا آخر هو مجروح - فإن الجناية تكون بالنسبة للمقتول جناية قتل خطأ لأنه لم يقصد بل قصد غيره فأصابه هو .

فالجناية على هذا الواقع مدارها على القصد وعدمه بالنسبة لمن وقعت عليه الجناية - فإن كان مقصودا كان عمدا عليه جناية عمد وإن كان غير مقصود كانت خطأ .

وعند المالكية في القتل بالمباشرة أنه إن قصد عليا فأصاب عمدا تكون جناية عمد لأن الجاني قصد بفعله قتل أدعى معصوم الدم وكون المقتول شخصا آخر غير من قصده بالقتل لا يغير من وصف الجريمة لتصير غير عمد مادام قد قصد قتل الأدعى المعصوم - وهذا هو الرأي المقرر فقها وقضاء في القانون الوضعي ، والذي تأخذ به اللجنة . ويستوى أن يكون الخطأ في شخص المجنى عليه أو في توجيه الفعل مادامت تحققت نية القتل بالنسبة للمقصود أولا وبالذات .

ومعنى العصمة المشروطة في القاتل والمقتول : احترام الدم وعدم إصداره بسبب الإسلام أو بعقد الأمان فالحربي إذا جاءنا تائبا عن الكفر فآمن بالله - أو أعطيناه الأمان لا يقتل - فإذا لم يلزم أحكام الإسلام كان دمه هدرا فيقتل بسبب هدر دمه وعدم عصمته .

أما الشرط الثاني فانتفاء الفرعية بين المقتول والقاتل ، فإذا كان القاتل أصلا للمقتول وكان المقتول فرعاً للقاتل فإن هذا من موانع القصاص فلا يقتص من الأب إذا قتل ابنه ولا من الجد إذا قتل حفيده ، كالأب يقتص من الأم إذا قتلت ابنتها ولا من الجدة إذا قتلت حفيدها . والمشروع أخذ في هذا برأى الشافعية والحنفية والحنابلة وكثير غيرهم .

وسندهم في هذا ما رواه الدارقطني وأبو عيسى الترمذي عن سراقه ابن مالك قال - حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيد للأب من ابنه ولا يقيد لابن من أبيه ، قال أبو عيسى هذا حديث لا نعرفه من حديث سراقه إلا من هذا الوجه وليس إسناده بصحيح ، وروى عن عمرو بن شعيب مراسلاً وفيه اضطراب ، وقال ابن العربي أنه باطل ، وكذا ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (لا يقاد الوالد بالولد) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود والبيهقي ، قال الترمذي وروى عن عمرو ابن شعيب مراسلاً وهذا حديث فيه اضطراب والعمل عليه عند أهل العلم (سبل السلام ج ٣ ص ٢٣٣/٢٣٤) .

كما روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى بالدية فغلظه في قاتل ابنه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فأخذ سائر الفقهاء رضي الله عنهم المسألة مسجلة وقالوا لا قتل الوالد بولده ، كما استند هذا الرأي للمعقول لأن الأب سلب وجود الابن فلا يجوز أن يكون الابن سبباً لفقده . أما الرأي المقابل فيرى وجوب القصاص من الأصل إذا قتل فرعه ودليله قول الله سبحانه وتعالى (كتب عليكم القصاص في القتل) وما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنه قال (المؤمنون تتكافأ دماؤهم) وأنه لا يوجد خبر ثابت يجب به استثناء الأب من عموم الآية . أما عن الرد على المعقول فإن الأب يقتل إذا زنا بابنته وهو سبب وجودها . والقصاص إنما هو لمعصية الله سبحانه وتعالى .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن مباشر الجريمة في معنى هذه المادة هو الفاعل الأصلي لها وذلك قد يكون بأن يقوم وحده بارتكاب الفعل المؤدى للقتل كما يكون بالمساعدة فيه مع غيره ، أو بالوجود على مسرح الجريمة أتياً عملاً من الأعمال التي تمكن آخرين من ارتكاب الفعل المؤدى للقتل وفقاً لما اتفق عليه بينهم . هو ما يعرف بالريثة وهذا لا يتجافى مع ما جرت به المادة ٢٦ من هذا القانون . من اعتبار الفاعل للجريمة هو من يرتكبها وحده أو مع غيره ومن يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها وما استقر عليه قضاء محكمة النقض من اعتبار ظهور الجاني على مسرح الجريمة وإثباته عملاً من الأعمال التي تمكن الجناة الآخرين من مقارفة الجريمة المتفق عليها بينهم شدا لأزهرهم وحماية ظهورهم في مسرحها حال تنفيذها فاعلاً أصلياً ذلك لأن له دوراً مباشراً في تنفيذها بحسب ظروف ارتكاب

الركن الخامس : أن يكون الضرب بقصد العدوان . لكي يقع القتل عمداً لا بد أن يكون الجاني قد قصد الضرب بسبب عداوة أو غضب - عدواناً - وهو ما يعبر عنه بأنه قتل بغير حق وهذا رأى جمهور الفقهاء لأن القتل بحق ليس من العدوان وإنما هو استيفاء للحق قد نص عليه القرآن الكريم في قوله تعالى (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً) .

والمشروع في مادته ١٨٩ لم ينظر إلى وسيلة القتل لتغيرها بتغير الأمكنة والأزمنة واعتبر كل من تعمد قتل النفس بغير حق قتلاً عمداً موجباً للقصاص عند توافر الشروط الأخرى ، وهي بذلك تكون قد سارت على هدى الآيتين الكريمتين ١٧٨ من سورة البقرة - ٩٣ من سورة النساء ، واتفقت مع رأى المالكية والظاهرية ، ولا تتجافى مع قول الشافعية - أما عن نية القتل فيستظهرها القاضي من ظروف الدعوى كعداوة بين القاتل والمقتول والآلة المستعملة وتوالي الضربات وحصولها في مقتل وهي تختلف من قضية لأخرى ، مع الاسترشاد بآراء الفقهاء على ما هو مفصل في أقوالهم المبنوثة في كتب المذاهب المختلفة .

ويشترط للقصاص في حكم هذه المادة شرطان :

(أولهما) أن يكون المقتول معصوم الدم ، إذا ما كان غير معصوم الدم فلا يكون فيه قصاص . والعصمة تكون بأمرين - بإيمان أي إسلام أو أمان من السلطان أو غيره ، والمراد بالإيمان ما يشمل عقد الجزية ، وعلى ذلك لا يعد معصوم الدم القاتل عمداً عدواناً بالنسبة لولى المقتول ، وكذلك لا يعد معصوم الدم المرتد ولا الثيب الزاني إذا ثبت ارتكاب أولهما للقتل ، وثبت ارتكاب ثانيهما الزنا كما لا يكون الحربى معصوم الدم .

وأخذاً بعموم هذا النص فإن المسلم يقتل بالذمى وهو رأى الحنفية أخذاً بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أقاد مسلماً بذمى وقال أنا أحتق من ذمته ، وأن هذا التعليل تنصيص على وجوب القود على المسلم بقتل الذمى واستيفاء القود منه (المبسوط للسرخسي ج ٢٦ ص ١٣٢/١٣٥) .

بينما يرى الجمهور بعدم وجوب القصاص من المسلم إذا قتل كافراً أو ذمياً أخذاً بقول الله سبحانه وتعالى (أمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يفتنون) وبما رواه البخارى في صحيحه (... وأن لا يقتل مسلم بكافر) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ٢ ص ٢١٢ . فضلاً عن ضعف الأثر الذى ركن إليه الحنفية . كما أنه بعموم نص المادة يقتل الرجل بالمرأة والمراة بالرجل ويقتل البالغ العاقل بالصبي وبالمجنون ، ويقتل السليم المبصر بذى العاهة أو بالأعمى ويقتل الفرع بأصله ، فهذه الأمور وأشباهها لا يمتد بها في القصاص .

فعمد... والمدة التي يموت فيها غالبا مختلف باختلاف الناس والأزمنة (الاقتناع ج ٤ ص ١٦٥).

واعتبار القتل العمد بالامتناع موجبا للقصاص يتفق وعموم آيات القصاص والتي لم تحدد وسيلة القتل العمد الموجب للقصاص.

٤ - أما الحنفية فقد اتفقت كلمتهم على أنه لا قصاص على القتل بالترك وإن اختلفوا فيما يجب على الجاني فقالوا : (إن أدخله بيتا فمات فيه جوعا لم يضمن شيئا عند الإمام وعندهما تجب الدية) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ج ٢ ص ٤٩٠

وأورد البند المذكور تعدادا لمصادر الوجوب الذي يعد الامتناع عنه بقصد القتل موجبا للقصاص فنص على الامتناع عن القيام بواجب شرعي أي مما نصت عليه الشريعة في القرآن الكريم وصحاح السنة النبوية، وعن القيام بواجب بناء على قانون أي مما نصت عليه القوانين أو اللوائح الصادرة بناء على تفويض من القانون وبداية أن ذلك إنما يكون فيما لم ينص عليه شرعا وإلا دخل في الواجب الأول، كما نص على الامتناع عن القيام بواجب تعاقدى سواء أكان العقد بين الجاني والمجنى عليه أو كان بين الجاني وآخر لمصلحة المجنى عليه أو كان المذكور يستفيد منه أو يدخل تحت نصوصه، ولا يلزم في هذا الخصوص أن يكون قد عين بشخصه في العقد وإنما يكفي أن يدخل تحت نصوص العقد وأمكن تعيينه بمعد انعقاد العقد.

ويلزم أن يكون من شأن الامتناع أن يؤدي إلى ازهاق روح المجنى عليه وأن يترتب عليه حصوله بسببه.

أما البند (ب) من المادة فقد خصص للعقاب على من يكره آخر على القتل فيقوم بذلك تحت هذا الإكراه، ويلزم في الإكراه على القتل أن يكون ملجئا وهو يكون بالتهديد بما يعرض النفس أو عضوا من الأعضاء للتلذذ، كالتهديد بالقتل والتهديد بقطع عضو من الأعضاء من المكره بضرب يؤدي لشيء من هذا وهو ما يسمى بالإكراه التام (أبوزهرة ص ٥١٠ بند ٣٣٠ العقوبة). وكذلك يكون بالتهديد بهتك العرض اختار أحد الأمرين وأن يغلب على ظن المأمور أن الأمر ينفذ وعيده إن لم يستجب لأمره وأنه قادر على ذلك.

ويلزم أن يكون القتل المأمور به بغير حق، وحالة الإكراه على القتل محل اتفاق بين جمهور الفقهاء.

الجريمة وتوزيع الأعمال المكونة لها بين الجناة مما اقتضى وجوده على مسرحها للقيام به وقت ارتكابها.

مادة ١٩٠ - يدخل في القتل العمد الموجب للقصاص :

(أ) امتناع الجاني بقصد القتل عن القيام بواجبه المكلف به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو العقد، إذا كان من شأن هذا الامتناع أن يؤدي إلى ازهاق روح المجنى عليه ووقع القتل نتيجة هذا الامتناع.

(ب) إكراه الجاني غيره على القتل إكراها يجعله يخشى على النفس أو العرض إذا وقع القتل تحت تأثير هذا الإكراه.

(ج) إكراه الغير على الإقرار على نفسه بغير الحق بجريرة استوجبت الحكم عليه بالإعدام حدا أو قصاصا أو تعزيرا بناء على هذا الإقرار وحده ونفذ الحكم.

(د) شهادة الزور إذا أدت وحدها إلى الحكم على آخر بالإعدام حدا أو قصاصا أو تعزيرا ونفذ الحكم.

الإيضاح

تتكون المادة ١٩٠ من المشروع من أربعة بنود :

يعالج البند (أ) من هذه المادة القتل بالترك أو بالامتناع. وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن القتل العمد بالامتناع يوجب القود.

١ - فيقول المالكية : (وشبه بالضرب في وجوب القصاص قوله تمنع ومنع طعام أو شراب فاصدا به موته فمات... ومن ذلك الأم تمنع ولدها الرضاع حتى مات فإن قصدت موته قتلت) الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٢١٥

٢ - ويقول الشافعية : وأن حبسه ومنعه الطعام والشراب مدة لا يتبقى فيها من غير طعام ولا شراب فمات وجب عليه القود لأنه يقتل غالبا (المهذب ج ٢ ص ١٧٦).

٣ - ويقول الحنابلة : حبسه ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما أو الدفء في الشتاء وإياليه الباردة قاله ابن عقيل حتى مات جوعا أو عطشا أو بردا في مدة يموت في مثلها غالبا بشرط أن يتعذر عليه الطاب

(حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢١٨ ، المذهب ج ٢ ص ١٧٧ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق كتاب الاكراه ، الإقناع ج ٤ ص ١٧١) فتوافر شروط الاكراه يجعل المكره كآلة في يد المكره فكان المكره استعمال آلة كاستعماله حيوانا أو مجنونا أو ما في حكمها في القتل فشكل ذلك يكون كان المكره هو القاتل حقيقة دون المكره .

وبعالم البند (ج) : من المادة حالة رجال الضبط أو الحكام أو غيرهم ممن يكره شخصا على الاعتراف زورا بجرم يستوجب الحكم عليه بالقتل وينفذ الحكم في المعترف ، ويلزم أن يكون الإقرار كاذبا وأن المقر لم يرتكب الفعل الذي أقربه (حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ١٢٠ بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٨٩ ، ١٩٠) .

ويلزم أن يقوم الحكم بالقتل على هذا الإقرار الكاذب ، وحده . وأخيرا يتكلم البند (د) من المادة عن حالة من يشهد زورا على آخر شهادة أدت إلى الحكم بقتل المشهود عليه بغير حق ، ويلزم أن يكون الحكم بالقتل قد أقيم على الشهادة وكانت عماده الأصلي الأساسي .

أما إذا لم يستند الحكم على هذه الشهادة أو لم تكن هي عماده لم تدخل في هذه الفقرة . وجمهور الفقهاء يأخذ بحكم هذه الفقرة وخالف الحنفية في ذلك ، والحاكم الذي يقضى بالقتل بناء على الشهادة الزور مع دلمه يقينا بذلك يدخل في حكمها (الإقناع ج ٤ ص ١٦٦ ، المذهب ج ٢ ص ١٧٧) وسواء كان القتل قصاصا أو حدا أو تعزيرا مادام الحكم قد نفذ في المشهود عليه . ويقتص من الشاهدين أو الشهود الذين شهدوا بالشهادة التي أقيم عليها الحكم . ولا تكون الشهادة زورا إلا إذا ثبت علم الشهود بكذب شهادتهم عند الأدلاء بما لما روى القاسم بن عبيد الرحمن أن رجلين شهدا عند علي كرم الله وجهه على رجل أنه سرق ، فقطعه ثم رجعا عن شهادتهما فقال أو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتم أيديكما . (سبل السلام ج ٣ ص ٢٤٣) .

مادة ١٩١ - في القتل الموجب للقصاص تعدم الجماعة بالواحد والواحد بالجماعة ، وفي الحالة الأخيرة لا يخلل القصاص بحق باقي أولياء دم سائر المجني عليهم في الدية ولو كانت جرائم القتل من أنواع مختلفة .

الإيضاح

أما المادة ١٩١ من المشروع فتعالج حالة تعدد الجناة أو المجني عليهم ، والجمهور على قتل الجماعة بالواحد . واستدل الجمهور على ذلك بعموم آية القصاص وبما روى أن عمر قتل سبعة برجل بصنعاء .

وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعا (أخرجه البخاري والموطأ) . ونزل على رضى الله عنه الحرية بعبد الله بن خباب (*) وقى سنن الرمذى عن أبي هريرة وأبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا في دم مؤمن لأكبهه الله في النار) وقال فيه حديث غريب (أحكام القرطبي ص ٦٢٩ طبعة كتاب الشعب) .

ومن المعقول أنه لو ترك الجماعة ولم يقتص منهم لتماماً من يريد القتل جماعة واشتركوا في القتل ولم يقتص منهم .

بيننا ذهب الإمام أحمد بن حنبل مستدلاً بآية القصاص وقال لا تقتل الجماعة بالواحد لأن الله سبحانه وتعالى شرط المساواة ولا مساواة بين الجماعة والواحد ولقوله سبحانه وتعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين ...) .

وقال القرطبي : (كما روى عن الزهري وحبيب بن أبي ثابت وابن سيرين قولهم : لا يقتل اثنان بواحد ، ورينا ذلك عن معاذ بن جبل وابن الزبير وعبد الملك قال ابن الزبير وهذا أصح ولا حجة مع من أباح قتل جماعة بواحد . وقد ثبت عن ابن الزبير ما ذكرناه) أحكام القرآن للقرطبي ص ٦٢٩

(*) مسموم الحرية نسبة إلى حروراء مكان قرب الكوفة - أول مجتهم وتحكيمهم فيها . وكان على قد توقف في قتالهم حتى يحدثوا فلما ذبحوا عبد الله بن خباب كذب الشاة فأخبر على بذلك فقال الله أكبر فادوم أن أخرجوا لنا قاتل عبد الله ثلاثا فقالوا كلنا قتله ثلاثا فقال على لأصحابه دونكم القوم فما لبث أن قتلهم على وأصحابه .

وليس لهم غير ذلك . وإن أراد البعض القود والبعض الدية قتل لمن أراد القود . وأعطى الباقيون الدية . ومجته في ذلك أن محل القصاص وهو القاتل . تعلقت به حقوق لا يتسع لها مما . فإذا اكتفى المستحقون محل القصاص فيكتفى به . فأساس فكرته أنه ما دام . المستحقون قد اكتفوا بالقصاص فقد تنازلوا عما عداه (المغنى ج ٥ ص ٤٠٥ - ٤٠٨) .

وأساس الاختلاف في هذا كله بين المذاهب . هو اختلافهم في العقوبة الواجبة بالقتل العمد . فأبو حنيفة ومالك يريان أن الواجب هو القصاص عينا وأن عفو ولي القاتل لا يلزم الجاني بالدية إلا إذا رضى الجاني بذلك .

والشافعي وأحمد يريان أن الواجب بالقتل العمد أحد شيئين القصاص أو الدية . ولولى القاتل أن يختار أى العقوبتين شاء ، دون حاجة لموافقة الجاني .

وقد اختارت اللجنة الأخذ برأى الشافعي وأحمد لأنه أحفظ لحقوق باقى أولياء الدم الذين لم يقتص لهم وحتى لا تطل دماء قتلاهم . وفي الأخذ بهذا رأى . وأعطاهم ديات قتلاهم أكبر الأثر في تهدئة ثوراتهم وترضية نفوسهم مما يساعد في القضاء على جريمة النار التي تنفث في مثل هذه الحالات .

فنص في عجز المادة ١٩١ على أن الواحد إذا قتل بالجماعة لا يخل قتلته بحق باقى أولياء دم سائر المجنى عليهم في الدية وأنه لا يؤثر اختلاف أنواع القتل الذي باشره الجاني من عمد أو شبه عمد أو خطأ في هذا الحكم وهو تعلق حق باقى أولياء دم سائر المجنى عليهم ممن لم يقتص لهم من القاتل في الدية .

(التشريع الجنائي الإسلامى الجزء الثانى ص ١٣٨ وما بعدها) .

(مادة ١٩٢)

يعتبر المجنى عليه غير معصوم الدم إذا تحققت في شأنه إحدى الحالات الآتية :

الأولى : إذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله قصاصا وكان الجاني من أولياء الدم .

الثانية : إذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله حدا .

الثالثة : إذا كان حربيا غير مستأمن ، والحربى هو غير المسلم التابع لدولة غير إسلامية بينها وبين دولة إسلامية حرب معلنة أو فعلية .

ولا تخل أحكام الحالتين الأولى والثانية بمعاقة الجاني بالعقوبة التعزيرية المقررة ولا جريمة في قتل الحربى .

وقتل الجماعة بالواحد قال به الحنابلة والحنفية والشافعية والمالكية (الاقناع ج ٤ ص ١٦٩ ، كشف الحقائق شرح الدقائق ج ٢ ص ٢٧٢ ، المهذب ج ٢ ص ١٧٤ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢١٧) .

ويلزم أن يتعمد كل من الجماعة المساهمين قتل المجنى عليه ولا يلزم تميز فعل كل منهم فسواء تميز فعل كل منهم وكان يؤدي إلى الموت أو لم يميز وأدى فعلهم جميعا لموت المجنى عليه .

وأوردت المادة أن الواحد يقتل بالجماعة ، وأختلف رأى الفقهاء فيما يجب لباقى أولياء دم المجنى عليهم ، فذهب مالك إلى أن الواحد إذا قتل جماعة قتل بهم قصاصا ولا يجب مع القتل شيء من المال . سواء كان الجاني قتلهم مرة واحدة أو قتلهم على التعاقب . وسواء كان الأولياء قد طلبوا كلهم قتله أو طلب بعضهم قتله وطلب بعضهم الدية وإن بادر أحد الأولياء فقتل الجاني قبل إبداء الآخرين رأيهم فقد سقط حق الباقيين في القصاص ولادية لهم . وهذا تطبيق دقيق القول بأن القصاص يجب عينا . لأن حق الجميع تعلق بالقصاص ، فإذا قتل الجاني . فقد استوفوا حقهم كاملا وليس لأحدهم أن يطالب بالدية . لأن تنازله عن القصاص لا قيمة له ما دام أحد الأولياء يريد القصاص . وإنما يجب الدية بدلا من القصاص إذا امتنع القصاص . وهنا لا يمكن امتناعه مادام أحد الأولياء يطالبه لأن محل القصاص واحد بالنسبة للجميع (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٣٩ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٨) .

وذهب الشافعي إلى أن حقوق الأولياء لا تتداخل . فإن قتل الجاني واحدا بعد واحد اقتص منه للأول لأن له مزية بالسبق . وإن سقط حق الأول بالعفو اقتص للثاني . وإن سقط حق الثاني اقتص للثالث وهكذا وإذا اقتص من الجاني لواحد بعينه . ثعن حق الباقيين في الدية لأن القصاص فاتهم بغير رضاهم فانتقل حقهم إلى الدية . كما لو مات القاتل .

وإن قتلهم دفعة واحدة أو أشكل الحال أقرع بينهم فمن خرجت له القرعة اقتص له لأنه لا مزية لبعضهم على بعض فقدم بالقرعة . وإن عفا عمن خرجت له القرعة أعيدت القرعة للباقيين لتساويهم . وإن ثبت القصاص لواحد منهم بالسبق أو القرعة فبأدر غيره واقتص منه صار مستوفيا لحقه ، وإن أساء في التقدم على من هو أحق منه (المهذب ج ٢ ص ١٩٥) .

ومذهب أحمد يتفق مع مذهب الشافعي ولا يختلف معه إلا في أنه يجيز للأولياء أن يتفقوا على قتل القاتل فإذا اتفق اثنان أو أكثر على قتله قتل

الإيضاح

ثمة شروط عامة يتعين توافرها — كأصل عام — للعقاب على جرائم الاعتداء على مادون النفس التي تسرى في شأنها أحكام المشروع ، ونجمل هذه الشروط في :

(١) انتفاء أسباب الإباحة .

(٢) أن يكون المخني عليه معصوم الدم .

فأما عن أسباب الإباحة فقد أورد القانون هذه الأسباب في المسود من ١٤ إلى ١٦ ومن ٥٢٣ إلى ٥٢٩ كممارسة الحق أو القيام بواجب ، والدفاع المشروع والضرورة ، والإكراه . وهذه الأسباب منضبطة ومن المحل على القاضي تطبيقها ولا تدم في الأنس التي تقوم عليها أسندا من الفقه الإسلامي في عمومها برحابته وتعدد الآراء فيه .

ففيما يتعلق بممارسة الحق فإن الشريعة تعطي (على سبيل المثال) الأب ولاية التأديب بالنسبة إلى أولاده الصغار الذين دون البلوغ ، وللمعلم أيا كان — مدرسا أو معلما حرفة — تأديب الصغير وللولي الوصي تأديب من تحت ولايته أو وصايته ، وحق التأديب ممنوح لهؤلاء بشروط منها أن يكون التأديب لذنب فعله الصغير ، وأن يكون الضرب غير مبرح متناسبا مع حالة الصغير وسنه وألا يكون على الوجه والموضع المخوفة وأن يكون بقصد التأديب وألا يسرف فيه ، فإذا وقع الضرب في هذه الحدود وترتب عليه أذى من أنواع الإيذاء التي نص عليها المشروع فلا مسئولية على المؤدب لأن الفعل مباح ، وإنما تترتب المسئولية إذا انحرف المؤدب بحق التأديب سواء كان هذا الانحراف مقصودا أو عن خطأ وإهمال ، وترتب المسئولية بحسب الجريمة التي يشكلها هذا الانحراف .

ومن أمثلة أداء الواجب قيام الطنيم بواجبه من جراحة ونحوها ، وقيام الجندي بواجبه في الميدان ، وقيام الموظف بأداء وظيفته . كل ذلك في إطار الحدود الشرعية المرسومة فالشرطي الذي يضطر إلى ملاحقة اللص الهارب بإطلاق النار عليه فيلحق به أذى في جسمه رغم احتياطة وقيامه بالواجب في الحدود المقررة لأعقاب عليه طالما تم إطلاق النار بقصد أداء الواجب

وأما الدافع المشروع فأصله مقرر في الشريعة تحت أحكام دفع الصائل والأصل في دفع الصائل قوله تعالى : " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ... " (سورة البقرة الآية ١٩٤) . ودفع الصائل مقرر في الشريعة لدفع الاعتداء على النفس أو المال أو العرض والشريعة

تجيز دفع الصائل ولو استلزم الأمر قتل المعتدى طالما لم تكن ثمة وسيلة لدفعه إلا بذلك ، وعلى هذا فإذا استلزم دفع المعتدى إيذاء بأي من أنواع الإيذاء المنصوص عليها في المنروع فلا يكون في ذلك جريمة وإنما هو فعل مباح .

على أنه يشترط لإباحة الفعل بسبب دفع الصائل أن يكون الاعتداء حالا واللا يمكن دفعة بطريق آخر غير ما وقع وأن يدفع الاعتداء بالقدر اللازم لدفعه فقط .

وأما إباحة الفعل للضرورة فأصله في الشريعة — بوجه عام — قوله تعالى : " وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه " (الأنعام الآية ١١٩) وقوله " فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه " (البقرة الآية ١٧٣) .

فمن أكره على الفعل إكراها تاما ملجئا يعتبر في حالة ضرورة في منطق الرأي القائل برفع العقوبة عن المكروه (بفتح الراء) . وكذلك الجائع المشرف على الهلاك في الصحراء إذا منعه الطعام من وجد عنده ولم يكن ثمة وسيلة للحصول على الطعام إلا بالإقدام على فعل يتضمن إيذاء مانع الطعام .

ومن الشروط الأساسية للضرورة أن يكون الشخص في حالة إرغام تام على ارتكاب الفعل ولا يكون ثمة وسيلة للخروج من حالة الضرورة إلا بما أتاه من فعل ، وأن يكون الفعل بالقدر اللازم لدفع الضرورة فقط .

كذلك تعتبر إباحة الفعل دفاعا عن النفس أو العرض أو المال من تطبيقات الضرورة بوجه عام لأن الفاعل في هذه الصور يجد نفسه مضطرا إلى الفعل لدفع الاعتداء طالما أنه لم يتسن دفعه بأية وسيلة أخرى على ما سلف بيانه عند تناول حكم دفع الصائل .

مبدأ المساواة في العقوبة :

متى توافرت الشروط العامة للعقاب ، فلا فرق بعد ذلك بين السد ذكر والأنثى في شريعة القصاص ، وهذا قول عامة أهل العلم ومنهم النحوي الشعبي والزهري وعمر بن عبد العزيز ومالك وأهل المدينة والشافعي وأصحاب الحنفية وغيرهم . وقد استدلل ابن القيم على ذلك بما ثبت في الصحيحين من أن يهوديا رض رأس جارية بين مجرين على أوضاع لها (أي حلى) فأخذ فاعترف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرض رأسه بين مجرين ، وكذلك الشأن بالنسبة للنحى لأنه لا يخلو من أن يكون ذكرا أو أنثى .

وهو الذي يقطع الطريق على الناس لو ارتكب جريمة قتل - مسلما كان أو غير مسلم - معقوبة - ارب في هذه الصورة هي قتله حدا بموجب أحكام الشريعة الإسلامية . ولذلك لا تكون لديه حصانة ولا بماق قاتله أو من اعتدى عليه باعتبار أنه ارتكب جريمة قتل أو اعتداء وإنما يعاقب تعزيرا باعتباره معتديا على حق السلطة العامة في إقامة الحدود ، لأن إقامة الحدود ليست موكولة للأفراد وإنما معقودة للسلطة العامة . ويلاحظ أن مناط انتفاء قيام جريمة الاعتداء على النفس هو أن تثبت الجريمة الموجبة للقتل حدا قبل المجنى عليه بالدليل الشرعي . أما إذا لم تثبت على هذا الوجه اعتبر المجنى عليه معصوم الدم وعوقب الجاني على الجريمة باعتبارها اعتداء على النفس .

وقد عنت هذه المادة بتحديد المقصود بالحربي حتى لا تختلف الآراء في هذا الشأن ، فنصت على أن الحربي هو غير المسلم التابع لدولة غير اسلامية بينها وبين دولة اسلامية حالة حرب معلنة أو فعلية ، وغنى عن البيان أن الحربي لا يعتبر غير معصوم الدم الا إذا كان وجوده في الدولة غير مشروع ، أما إذا لجأ للدولة مثلا طالبا الأمان وأجابته الدولة إلى ذلك كما إذا دخلها بمقتضى جواز سفر فإنه مستأن معصوم الدم (حاشية رد المحتار لابن عابدين الحنفى مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٨٦ / ١٩٦٦ الجزء الرابع ص ١٦٦) .

ويلاحظ أنه إذا كان الاعتداء على غير معصوم الدم في الحالتين الأولى والثانية من هذه المادة لا يوجب القصاص أو الدية ، الا أنه لا يمنع من المسائلة التعزيرية ، وهذا ما تكفأت به الفقرة الأخيرة من المادة . أما الحربي غير المستأن فمباح الدم على الاطلاق بغیر خلاف . وقيل أنه أشبه بالخنزير ولادية فيه لذلك ولا كفارة (المغنى ج ٨ ص ٢٥٥) .

مادة ١٩٣ - يثبت القصاص للمجنى عليه ابتداء ، ثم ينتقل للوارث ولا يجري فيه تملك ، وإذا انقلب مالا يصير ميراثا ، ويتوقف القصاص على الدعوى .

الايضاح

أخذ المشروع وفقا لنص هذه المادة برأى بعض الفقهاء الذين ذهبوا إلى أن القصاص يجب بالنية التي وقعت على المقتول فكان ما يجب بها حقه ، وبالموت عجز عن استيفاء حقه بنفسه ، فيقوم الورثة

ولا تفرقة بين الناس كذلك بسبب مناصبهم أو أوضاعهم ، فهم جميعا أمام القصاص والدية سواء فلا فرق بين صغير وكبير ، وغنى وفقير ، وصحيح وعليل . بل لقد أجمع الفقهاء على أن السلطان يجب عليه أن يقتص من نفسه إن تعدى على أحد من الرعية ، إذ ليس بينه وبين العامة فرق في أحكام الله تعالى ، وورد في بعض الآثار المدونة أن الرسول صلى الله عليه وسلم اقتص من نفسه (تبين الحقائق للزليخى الحنفى المطبعة الأميرية ١٣١٥ هـ الجزء السادس ص ١٠٢ إلى ١٠٥ - المغنى ج ٨ ص ٢٦١) .

وأما بالنسبة إلى الشرط الذي يجب توافره في المجنى عليه وهو أن يكون معصوم الدم ، فالمقصود به ألا يكون دمه مهدرا لأحد الأسباب الشرعية التي تميز ذلك ، وقد اعتبرت هذه المادة المجنى عليه غير معصوم الدم إذا تحققت في شأته إحدى الحالات الآتية :

الأولى . إذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله قصاصا وكان الجاني من أولياء الدم .

الثانية . إذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله حدا .

الثالثة . إذا كان حربيا غير مستأنا .

وقد أثر المشروع الأخذ برأى أبي يوسف ومحمد في خصوص اعتداء ولي دم القتيل على من ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله قصاصا ، متى وقع هذا الاعتداء على بدنه بما دون القتل ، فقد جاء في بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٠٤ مانصه : " ولو كان له على رجل قصاص في النفس فقطع يده ثم عفا عن النفس ورأت اليد ضمن دية اليد في قول أبي حنيفة وقسأل أبو يوسف ومحمد لاضمان عليه (وجه) قولهما أن نفس القاتل بالقتل صارت حقا لولى القتل والنفس اسم لجملة الأجزاء فإذا قطع يده فقد استوفى حق نفسه فلا يضمن ولهذا لو قطع يده ثم قتله لا يجب عليه ضمان اليد ولو لم تكن اليد حقه لوجب الضمان عليه دل أنه بالقطع استوفى حق نفسه فيعد ذلك أن عفا عن النفس فالعفو ينصرف إلى القائم لا إلى المستوفى كمن استوفى بعض دينه ثم أبرأ الغريم أن الأبراء ينصرف إلى ما بقى لا إلى المستوفى كذا هذا .

" وغنى عن البيان أن من ارتكب جريمة توجب قتله قصاصا مهدر الدم في حق أولياء دم القتيل فحسب ، أما بالنسبة لمن سواهم من غير الأولياء فهو يحقون الدم إذ قد عفو عنه الأولياء ، ومن ثم فحكمة يختلف عن من ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله حدا وعن الحربي لأن كليهما مهدر الدم عند الشارع .

ومثال من ارتكب جريمة توجب قتله حدا كالمترد ، فمن قطع يده ثم ارتد لا يضمن وإن كان متعديا في القطع (المرجع السابق ص ٣٠٤) . والمحارب

فذهب داود والشافعي في القديم وأبو ثور واسحق أن الارث باق لورثة المقتول لحصول عفو قبل ثبوت الحق .

بينما ذهب مالك وأبو حنيفة والا وزاعي والشافعي في الجديد والحنابلة الى أن الورثة ليس لهم الحق في طلب القصاص لسقوطه بعفو المقتول وهو ما اختاره المشروع لانه أقرب للآية الكريمة ، وللمقتول اذ انه ان جاز لاولياء الدم العفو فأولى لمن وقع عليه الاعتداء قبل وفاته ولأن السبب انعقد في حقه (كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ح ٢ ص ٢٧٥ الاقناع ح ٤ ص ١٨٧/١٨٨ ، المذهب ح ٢ ص ١٨٩) وكما يسقط القصاص بعفو المجنى عليه قبل وفاته فإن القصاص يسقط بعفو بعض أولياء الدم ، فاذا تعدد أولياء الدم وعفا أحدهم سقط القصاص للمقتول .

فقد روى أن عمر رضي الله عنه أتى برجل قتل رجلا فجاء ورثة المقتول ليقتلوه فقالت أخت المقتول وهي امرأة القاتل قد عفوت عن حقي فقال عمر رضي الله عنه عتق من القتل ولان القصاص مشترك بينهم وهو مما لا يتبعض ومبناه على الاسقاط ، فاذا اسقط بعضهم حقه سرى الى الباقي كالعتق (المذهب ح ٢ ص ١٨٩ الاقناع ح ٤ ص ١٨١ ، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ح ٢ ص ٤٩٤ حاشية الدسوقي ح ٤ ص ٢٣٢) .

والعفو قد يكون بغير مقابل وقد يكون مضالحة على مال يزيد أو يقل عن الدية برضا القاتل فيجب بهذا الصلح ويكون لباقي أولياء الدم نصيبهم في الدية .

ويعالج البند (ب) من المادة حالة ما اذا ورث ولي الدم القصاص على أحد أصوله ففي هذه الحالة يسقط القصاص لأنه اذا كان القصاص لا يجوز اذا كان القاتل أصلا للقتيل فأولى في صورة أن يكون حق القصاص للفرع على أصله ، ويتفق حكم هذا البند مع ما ورد بالمادة الأولى من المشروع ، ويعالج حكم هذا البند صورا منها اذا قتل الزوج زوجته عمدا فان ابنهما يكون ولي الدم فيسقط القصاص .

كما يعالج الشق الثاني من البند ذاته حالة اتحاد الذمة بأن يرث القاتل القصاص بموت من له القصاص ، فيصبح القاتل هو صاحب الحق في طلب القصاص ، فلا يجوز أن يطلب تنفيذه لأنه يكون قاتلا نفسه - وبمثل لهذه الحالة بصورة ما اذا قتل أحد ولدين أباه ثم مات الابن غير القاتل ولا وارث سواء فيرث القاتل جميع دم نفسه .

مقامه بطريق الارث عنه ويكون القصاص مشتركا بينهم ، وهذا قول الشافعي وأحمد وبعض الحنفية . وطرح المشروع الرأي الآخر في هذا الخصوص والذي يذهب الى أن أثر القصاص يثبت ابتداء للورثة ، قولا أن القتل لا يثبت له هذا الحق مادام حيا لاذ لم يكن قد وجد هذا الحق بعد وبوفاته أصبح غير أهل لثبوت الحقوق فيثبت للورثة ابتداء كما نصت المادة على عدم جريان التملك في القصاص ، وانه إذا انقلب مالا بعفو او بغيره أصبح ميراثا وجزءا من تركه المجنى عليه .

ونصت المادة على توقف القصاص على الدعوى فلا يجوز للورثة استيفاؤه بغير دعوى .

مادة ١٩٤ - يسقط القصاص في الأحوال الآتية :

(أ) بعفو المجنى عليه أو بعض أولياء دمه دون غيرهم ، أو بوجوب المال مضالمة برضا الجاني في ماله أو باسقاط بعض الأولياء حقهم بمضالحة على مال ، ويجب للباقي منهم نصيبه في الدية .

(ب) إذا ورث ولي الدم القصاص على أحد أصوله أو ورث القاتل القصاص بموت من له القصاص .

(ج) بموت القاتل .

وفي غير حالاتي المضالحة على مال ، والعفو المطلق المنصوص عنه في المادة ٢٢١ ، لا يخل بسقوط القصاص بالدية .

الايضاح

تعالج المادة الخامسة في البند (أ) حالات سقوط القصاص فتتكلم عن عفو المقتول أو بعض أولياء دمه أو بالتصالح برضا القاتل في ماله .

يقول الحق سبحانه وتعالى (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بمعروف وآداء اليه باحسان) .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله (ثم انتم يا خزيمة قد قتلتم هذا القتل من هذيل وأنا والله عاقلة فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية) أخرجه أبو داود والنسائي وأصله في الصحيحين (سبل السلام ح ٣ ص ٢٤٣/٢٤٤) فدللت الآية الكريمة والحديث الشريف على سقوط القصاص بالعفو . والعفو قد يصدر من المجنى عليه قبل وفاته وبعد وقوع الاعتداء عليه بقصد قتله . وقد اختلف الفقهاء في هذا الشأن .

أو بإغلاق الحجرة أو السجن إلى الموت جوعاً وجهداً كل ذلك من شبه العمد عند أبي حنيفة (مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ج ٢ ص ٦١٦ - فتح القدير تكملة لقاضي زادة ج ٨ ص ٢٥٠) .

أما صاحباه أبو يوسف ومحمد : فهو عندهما تعمد الضرب بآلة لا يقتل بمثلها في الغالب (الزيلعي في شرح تبين الحقائق ، شرح كنز الدقائق ٦ / ١٠٠ ، حاشية الشلبي ٦ / ١٠٠) وعبرة البارتي في شرح العناية على الهداية ج ٨ ص ٢٥٠) هو : تعمد الضرب بما لا يحمل الهلاك به غالباً كالعصا الصغيرة إذا لم يوال الضربات فإذا والى فلهما قولان في حالة موالاة الضرب . قول أنه شبه عمد - وقول بأنه عمد محض (العناية) .

(ب) وشبه العمد في المذهب الشافعي : هو قصد الفعل وقصد الشخص بما لا يقتل غالباً كالضرب بالسوط والعصا - أو قصد الضرب بما لا يقتل غالباً فيموت المضرّب كأن ضربه بعصا خفيفة أو بسوط لا ينحو قلم مما لا ينسب إليه القتل عادة لأن ذلك مصادفة قدر فلا شيء فيه لا قود - ولا دية (حاشية الباجوري ، وشرح ابن قاسم ج ٢ ص ٣ - مجمع الأنهر ، شرح ملتقى الأبحر ج ٢ ص ٦١٦ - فتح القدير تكملة زادة ج ٨ ص ٢٥٠ ، معتم المحتاج للخطيب ج ٤ ص ٤٠ ونص في نهاية المحتاج الشافعي : شبه العمد : قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالباً سواء قتل كثيراً - أو نادراً بضربة يمكن إحالة الهلاك عليها - فإذا كان ينحو قلم فهو هدر (الرملي في نهاية المحتاج ج ٧ ص ٦) .

(ج) أما الحنابلة : شبه العمد عندهم هو قصد الجنابة أو قصد العدوان عليه أو قصد التأديب له فيسرف فيه بما لا يقتل غالباً ولم يجرحه بما فيقتل سواء قصد قتله أو لم يقصده وقد سمي بذلك لأنه قصد الفعل وأخطأ في القتل (كشاف القناع لابن إدريس الحنبلي ج ٣ ص ٣٣٨) .

وجاء في المغني لابن قدامة : أنه قصد الضرب بما لا يقتل غالباً - أما قصد العدوان عليه - أو قصد التأديب فيسرف فيه كالضرب بالسوط والعصا - والحجر الصغير والوكز باليد - وسائر ما لا يقتل غالباً إذا قتل - وهو شبه

ويدخل في هذا البند أيضاً حالة أن يرث القاتل بعضاً من القصاص كما في المثال السابق إذا كان للمقول أكثر من ابن فمات أحدهم بعد موت المقتول فهنا أصبح القاتل وارثاً لجزء من القصاص فسقط (الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٢٣٣) .

كما نص في البند ج من المادة ذاتها على سقوط القصاص بموت القاتل لانعدام محل القصاص .

وانتهت المادة في عجزها إلى تقرير القاعدة المقررة من أن سقوط القصاص في غير حالتي العفو المطلق والمصالحة على ما لا يخل بالدية .

صاحب الحق في العفو

تقضى المادة الثانية من الدستور بأن الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، ولما كان حق العبد في القصاص غالباً فكان لا بد في القصاص بكل أنواعه ، ألا يكون العفو إلا من المجنى عليه أو ولي الدم فحسب فإن اختار القصاص فلا عقوبة سواه وإن اختار العفو ، فلولى الأمر رفع ذلك إذا رأى أن يعاقب القاتل بعقوبة تعزيرية ذلك بأن الاعتداء افساد في الأرض ، وولى الأمر منوط به منع الفساد . وإذا كان القاتل قد نال العفو من المجنى عليه أو ولي الدم بأي طريق . فإن حق المجتمع باق بيد ولى الأمر ، وله أن يضع من العقوبات التعزيرية الرادعة ما يراه أحفظ لحقوق المجتمع وأمنع للفساد في الأرض .

مادة ١٩٥ - من اعتدى على غيره متعمداً أو امتنع عن القيام بواجبه المكلف به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو العقد بقصد العدوان ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكن الاعتداء أو الامتناع أفضى إلى الموت يكون قتلاً شبه عمد ، يعاقب عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٥١٤) من هذا القانون ، إذا كان المقتول معصوم الدم وذلك دون إخلال بالدية .

الايضاح

(١) شبه العمد في مذهب الحنفية : القتل بغير النار والآلة الحادة من كل آلة لا تفرق أجزاء البدن مع توفر قصدي الفعل والشخص - حتى كان القتل عنده بالخنق أو الاغراق في الماء أو بالالقاء من شاهق مرتفع أو بالضرب بالعصا أو بالحجر الكبير أو بإيجار السم (١) للزغاف القاتل فوراً

(١) إيجار السم : أصابها انجار : أي سقاة السم .

فيه من القصور - والقصاص نهاية في العقوبة فلا يجب مع الشك (الزيلي ص ٦٠ ص ١٠٠ تبين الحقائق) ونوقش هذا الرأي بأن المراد في الحديث من الحجر والعصا ، الصغيران بدليل الاقتران بالسوط والعادة أن العصا تكون صغيرة .

ثم المثقل الكبير صالح للقتل وقد يقتل به عادة لأنه غالبا ما يقتل وعدم نقضه للبنية في الظاهر لا يمنع من اعتبار القتل به عمدا - والا لضاعت حكمة مشروعية القصاص لأن الناس يتدعون إلى القتل به وهم في أمان من القتل قصاصا .

والاستدلال لأبي حنيفة بأن المثقل الكبير غير معد للقتل ولا صالح له مردود ولا وجه لما زعمه المستدل لرأي الامام من قصور العمدية في القتل به - لأنه مزهق للروح والعرف العام يقضى بذلك .

(ثانيا) موالاة الضرب بالعصا الغليظة :

والقتل بموالاة الضربات بالعصا الصغيرة شبه عمدا عند أبي حنيفة والصاحيين في قول .

والجمهور من الأئمة الثلاثة أنه عمدا لأنه حاصل بفعل يقتل غالبا .

وأما من اعتبره شبه عمدا عند الحنيفة الامام وصاحبيه فلأن الآلة المستعملة في القتل غير موضوعة للقتل ولا تستعمل فيه غالبا - فاذا كان الضرب بها في مقتل - أو كان المضروب صغيرا فيه غالبا - أو حدث في زمان منفرط في الحرارة أو البرودة مما يعين على الهلاك أو اشتد منها الألم حتى الموت - فإن القتل عمدا عند الجمهور لأنه بفعل يقتل غالبا (معنى المحتاج للخطيب ٤/٤٠) .

وعند أبي حنيفة وصاحبيه هو شبه عمدا لرعايتهم جانب الآلة المستعملة في القتل .

(ثالثا) الضرب بما لا يقل غالبا :

(أ) ان كان على مسيل التأديب ولم يصاحبه اسراف وأدى إلى القتل فإنه يكون من الخطأ عند جمهور الفقهاء لأن الفعل مأذون فيه شرعا فيكون من خطأ القصد .

عمدا - لأنه قصد الضرب دون القتل ويسمى عمدا الخطأ - وخطأ العمدا لاجتماع العمدا والخطأ - فإنه عمل الفعل وأخطأ في القتل - وهذا لا فود فيه - والدية على العاقلة (المعنى لابن قدامة ج ٩ ص ٣٣٧) .

(د) وعلى القول الثاني غير المشهور عند مالك الذي وافق على اثبات هذا القسم (شبه العمدا) قالوا : شبه العمدا تغلظ فيه وهو ضرب الزوج - والمؤدب - والأب في ولده والأم والأجداد - وفعل الطبيب والخاتن وكل من جاز فعله شرعا - الا أنه تعدى فيه - وقيل يكون في اللطمه - واللكزة - والرمية - والجر والضرب بعصاة متعمدا - فلا قصاص فيه - وتكون فيه الدية مغلظة (مواهب الجليل للخطاب ص ٦٠ ص ٢٦٦) . وفي المنتقى (أحد شروخ الموطأ عاقلة شبه العمدا : هو ما قصد فيه الضرب على وجه الغضب بآلة لا يقتل بمثلها غالبا) (الباجي في المنتقى شرح الموطأ ص ٧ ص ١٠١) .

والجمهور عن مالك فيه الا في الابن مع أبيه - (ابن رشد في بداية المجتهد ص ٣ ص ٤٢٩) .

الموازنة بين التعريف (في شبه العمدا)

(أولا) الضرب بالعصا الغليظة :

الاتفاق بين الأئمة على أن الضرب بالعصا الغليظة قتل عمدا عندهم جميعا إذا أدى ذلك إلى القتل وخالف فيه أبو حنيفة . حيث رأى أن الضرب بالعصا الغليظة والحجر الكبير من قبيل شبه العمدا لأنه الحديث «ألا ان قتل خطأ العمدا قتل السوط والعصا والحجر فيه دية مغلظة مائة من الإبل ٠٠» «وأخره منها أربعون خلفة في بطونها أولادها ٠٠» فهو باطلاقة يتناول العصا الكبيرة وأبو حنيفة يعتبر القتل بالمثقل الكبير من قسم شبه العمدا لأن قصد القتل أمر مبطن لا يعرف الا بدليلة وهو استعمال الآلة القاتلة .

ثم ان ما يوجب القصاص وهو الآلة المحددة لا يختلف الصغير منها والكبير لأن الكل صالح للقتل بتخريب البنية ظاهرة وباطنة فكذلك ما لا يوجب القصاص وجب أن يسوى فيه بين الصغير منه والكبير حتى لا يوجب الكل القصاص لأنه غير معد للقتل . ولا صالح له لعدم نقض البنية الظاهر فكان قصده القتل شك لما

رجال القانون (التشريع الجنائي الاسلامي ٩٩/٢ بند ١٠٣ للمرحوم عبد القادر عودة .

وعلى كل حال فان نص المادة ٥١٤ من هذا القانون لا يوافق مذهب أبي حنيفة تمام الموافقة رآه من اعتبار القتل بالمثل غير موجب للقصاص فلا يلزم من استعمال آلة غير قاتلة بطبيعتها اتقاء قصد القتل - فان الظروف اذا دلت على تعمد الجاني أحداث اصابات قاتلة بالآلة قد تقتل كعصا غليظة ودلت الصفة التشريعية على وجود رضوض يمكن نسبتها الى تلك الآلة فان القتل يكون عمدا - وهذا تعيين يتفق في نتيجة مع ما رآه جمهور الفقهاء في القتل شبه العمد الموجب للدية المغلطة .

والمشروع قد أخذ في القتل شبه العمد بما يقرب من قول الشافعية وهو أن يعتدى الجاني على غيره متعمدا . أو يمتنع عن القيام بواجبه المكلف به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو العقد بقصد العدوان ولم يقصد من ذلك قتلا، ولكن الاعتداء أو الامتناع افضى الى موته . ولم يدخل المشروع وسيلة القتل ركنا في الجريمة أخذا بما سار عليه في المادة ١٨٩ .

ونصت المادة ١٩٥ على ان الجاني يعاقب بالعقوبة التعزيرية المنصوص عليها في المادة ٥١٤ من هذا القانون في حالة القتل شبه العمد شرط أن يكون المقتول معصوم الدم وهذا لا لاقتل بالدية وفق قواعدها المقررة .

مادة ١٩٦ - المجنون أو من به عاهة في العقل أو غير البالغ يعتبر عمدا في حكم الخطأ وتجب فيه الدية اذا كان المقتول معصوم الدم .

الايضاح

تعالج هذه المادة من المشروع حالة وقوع القتل العمد من المجنون أو من به عاهة في العقل أو من غير البالغ .

ومن المقرر شرعا أن المجنون والصبي غير مكلفين لقوله صلى الله عليه وسلم (رفع القلم عند ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق) ولأن كليهما فاقد العقل ومن ثم فان جمهور الفقهاء اتفقوا على أن عمدهما خطأ تجب فيه الدية على العاقلة وهو ما أخذ به المشروع .

قول الحنابلة (وعمد الصبي والمجنون خطأ لا قصاص فيه والدية على العاقلة حيث وجبت) الاقناع ج٤ ص ١٦٩ .

وبمثل ذلك يقول المالكية فقد ورد في الشرح الكبير (وأما الصبي والمجنون فلا يقتص منهما (أي والديه على عاقلتهما)

وعند الحنفية هو شبه عمد :

(ب) أما في حالة الاسراف في التأديب فان القتل شبه العمد عند الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في الظاهر عندهم لأن قصد الفعل مقيد بالعدوان (معنى المحتاج ج ٣/٤) .

معنى شبه العمد :

(أ) وأما معنى شبه العمد عند كل من الشافعية والحنابلة فلا خلاف بينهما في وجهة نظرهم فيه ومقصودها بالقصد بما لا يقتل غالبا انما يكون في القتل بالتسبب والمباشرة اذ لا فرق بين النوعين عندهما .

(ب) واما تعريف أبي حنيفة وصاحبيه فلا يكون الا في القتل بطريق المباشرة لأن القتل بالتسبب قسم خاص عندهم وتعريفهم شبه العمد شامل القتل الذي يحصل بموالاته الضرب بالعصا الصغيرة .

(تحليل شبه العمد)

من المعلوم أن القتل غير العمد تجب فيه الدية - وشبه العمد تجب فيه الدية ولكن نظرا الى قرب من العمد كانت الدية الواجبة فيه دية مغلطة لا من ناحية الحكم والعدد - بل من ناحية سن الاصل الواجبة اذ من المائة الواجبة أربعون خلفه في بطونها اولادها .

ثم حقيقته أنه مرتبة بين المرتبتين « العمد والخطأ » فشبهه بالعمد من جهة قصد الضرب . وشبهه بالخطأ من جهة أنه ضرب بما لا يقصد به القتل ولذلك كان حكمه مترددا بين حكم العمد والخطأ (بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٤٣٠) . وهو المعبر عنه في القانون : بالضرب المفضي الى الموت « فهو ضرب انتهى الى زهوق الروح - وابتداء التعبير عنه بالضرب بجانب اسمه الفقهي « شبه العمد » والشبه بالعمد الملحوظة في تسميته الشرعية يجعل دائرته تتسع لكل الأفعال التي يقصد منها العدوان ولم يقصد القتل وأدت الى الموت وذلك كالقتل الناشئ من الضرب والجرح واعطاء المادة السامة أو الضارة - والخنق والتردية والتفريق والتحريق وكل ما يندرج تحت القتل العمد محققا فيه قصد العدوان ولكن مع انعدام نية القتل والعبارة القانونية التي أطلقت على هذا القتل تكاد تحصره في قصور هو خصوص الضرب باليد أو بالأداة ولا يشمل أنواعا من الايذاء اندرجت تحته بالاصطلاح الشرعي . كاعطاء المواد الضارة أو السامة والتفريق والتحريق والخنق والتردية (١) وذلك ما استنتجته بعض

(١) التردية : الاغراق من شامق .

٢ - وفي فقه المالكية : هو ما مسبه غير مقصود لفاعله باعتبار صنفه غير منهي عنه (٤) فيدخل فيه القتل الخطأ بالتسبب لأن « ما » جنس يشمل الفعل بالمباشرة والتسبب ويدخل فيه التأديب بغير اسراف اذا أدى الى القتل ويتناول عمدا الصبي والمجنون لانه لا اعتبار لفعلهما .

ويخرج عن التعريف ما اذا قصد قتل انسان معين فأصاب غيره وهي الصورة المسماة بخطأ الشخص فهي من القتل العمد عندهم لأن المقصود بالقتل متى كان معصوما فلا فرق أن يقتل المعصوم أو مثله .

٣ - في فقه الشافعية والحنابلة : فعند الشافعية هو ما صدر من الانسان بفعل لم يقصد أصلا أو قصد دون قصد الشخص المقتول (٥) والأكثرين من الحنابلة يوافقون الشافعية في تعريف القتل الخطأ حيث يقسمون القتل الى ثلاثة أوجه (٦) : عمد ، وشبه عمد ، وخطأ والبعض يقولون يوجد قسم رابع وهو : « ما أجرى مجرى الخطأ » .

وشمل عندهم القتل من غير المكلف والقتل الخالي من القصد كالنائم فيغلب على شخص فيقتله والقتل بالتسبب وان لم يكن عمدا ولا شبه عمد الا أن صور هذا القسم أعطيت حكم الخطأ عند الأكثرين هذا وقد تقي الامام الخرقى : على أن الصبي والمجنون عندهما من الخطأ (٧) .

والمادة ١٩٧ - من المشروع تعالج حالة وجوب الدية لولى الدم في حالة التسبب في القتل خطأ ومن المنق عليه بين الفقهاء أن دية الخطأ تتحملها العاقلة ، ووجوب الدية لا يخل بعقوبات التعزير المقررة ، واستلزمت المادة لوجوب الدية أن يكون المقتول خطأ معصوم الدم .

مادة ١٩٨ - من تسببت عمدا أو خطأ في إسقاط جنيها أو تسبب غيرها في إسقاطه وجبت على الجاني لورثة الجاني الدية أن التي حيا قمت والغرة أن ألقى ميتا وقد استبان بعض خلقه ولا يجب شيء أن ألقى ميتا بعد موت أمة .

ولا يكون للجاني شيء من الدية أو الغرة .

(٥) مفتي المحتاج ج٢ ص ٤

(٦) المفتي لابن قدامة والشرح الكبير على متن المفتي ج١ ص ٣٢٠

(٧) ابن قدامة المفتي ج١ ص ٣٢١

لأن عندهما خطأهما سواء ، على أنه لا عمد للمجنون (الشرح الكبير ج٤ ص ٢١٠

ونفا الحنفية هذا المنحى (مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ج٢ ص ٤٨٦) أما الشافعي فاختلاف قواه ففى أحد القولين عمد المجنون والصبي خطأ فعلى هذا يجب بعندهما دية مخففة ، والقول الثاني عندهما عمد لأنه يجوز تأديبهما على القتل فكان عندهما عمدا تجب دية مغاظة (المذهب ج٢ ص ١٩٦) .

مادة ١٩٧ - لا يخل تطبيق العقوبة التعزيرية المقررة قانونا للتسبب في القتل خطأ بوجوب الدية اذ كان المقتول معصوم الدم .

الإيضاح

(تعريف القتل الخطأ)

١ - في فقه الحنفية : قد يكون الخطأ في نفس الفعل وقد يكون في ظن الفاعل :

أما الأول : فنحو أن يقصد صيدا فيصيب آدميا وأن يقصد رجلا فيصيب غيره .

وأما الثاني : فنحو أن يرمى إلى انسان على ظن انه حربى فاذا هو مسلم (١) .

وفي الهداية والخطأ على نوعين خطأ في القصد وهو أن يرمى شخصا يظنه صيدا فاذا هو آدمي أو يظنه حربيا فاذا هو مسلم . وخطأ في الفعل وهو أن يرمى عرضا فيصيب آدميا (٢) .

وصاحب التكملة يعلق على ما جاء بالهداية بأن في العبارة تسامحا فلم تصلح لتفسير نوعي القتل الخطأ ونختار ما قاله صاحب الوصاية الخطأ قصدا كرميه مسلما ظنه جيدا أو حربيا وفعلا كرميه عرضا فأصاب آدميا للعموم الذي لا تتضمنه عبارة الهداية (٣) .

فالقتل الخطأ عند الحنفية : كما يؤخذ من هذه الأقوال هو الفعل الصادر من الجاني الخالي من قصد القتل عند مباشرة المقصود وترك الاحتياط والتثبت .

(١) الكاساني : بدائع الصنائع ج٧ ص ٢٣٤

(٢) الهداية على تكملة فتح القدير ج٨ ص ٢٥٢

(٣) تكملة فتح القدير ج٨ ص ٢٥٢

(٤) حدود ابن عرفة ج١ ص ٤٧٧ ملزمة ٤٥ ، والهداية الكافية الشافعية لبيان حقائق ابن عرفة .

كما اختلف الفقهاء على من يجب ؟ قال الشافعي وأبو حنيفة وفريق من المالكية أنها يجب على العاقلة ، وقال مالك وغيره يجب على الجاني وهو ما أخذ به المشروع . واتفق الفقهاء على أنه إذا انفصل الجنين حيا ثم مات فيجب كمال دية الكبير بحسب ما إذا كان ذكر أو أنثى سواء كان عمدا أو خطأ .

واختلف الفقهاء فيما يستحق في دية الجنين فقال بعضهم هي لورثته على موارثهم الشرعية وقال بعض العلماء هو كعضو من أعضاء الأم فتكون ديته لها خاصة .

(راجع الأم للشافعي ٦ ص ٩٣ وما بعدها ، المذهب ٢ ص ١٩٧ ، الشرح الكبير للدرديري ٤ ص ٢٣٨ وما بعدها) .

ويرى المالكية أنه إذا ألقى الجنين ميتا بعد موت أمه فلا يجب شيء وهو ما أخذ به المشروع ، يقول الدرديري في الشرح الكبير (فإذا انفصل كله بعد موتها أو بعضه وهي حية وباقية بعد موتها فلا شيء فيه) ٤ ص ٢٣٩ وعلى هذا نص المشروع في هذه المادة منه على حكم إسقاط الجنين سواء أكان عمدا أو خطأ فأوجب الدية في مال الجاني أخذا برأى مالك في هذا الصدد وحددت المادة الدية وفق رأى الفقهاء بأنها نصف عشر دية الرجل سواء أكان الجنين ذكرا أو أنثى ، كما أخذت المادة برأى من قال من الفقهاء بأن الدية لورثة الجنين ، إلا أن يكون أحدهم هو الجاني فلا يستحق فيها شيئا كما نصت المادة أخذا برأى المالكية وغيرهم أنه إذا ألقى الجنين ميتا بعد موت أمه فلا يجب فيه شيء لجواز حدوث وفاته نتيجة وفاة الأم كما أخذت المادة برأى الفقهاء في وجوب الدية كاملة إذا انفصل الجنين حيا ثم مات بعد ذلك . ونصت المادة على أن وجوب الدية أو الغرة لا تحل بالعقوبة التعزيرية المنصوص عليها في هذا القانون ، وأنه فيما عدا ما ورد بالمادة تسرى على الغرة الأحكام المقررة للدية .

الفصل الثاني

في شأن القتل الموجب للقصاص

مادة (١٩٩) / ١ - إثبات القتل الموجب للقصاص يكون في مجلس القضاء بإحدى الوسيطتين الآتيتين :

الأولى : إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة . ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً وقت الإقرار غير متهم في إقراره صريحا واضحا منصبا على ارتكاب الجريمة بشروطها .

الثانية : شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين في شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتتعدد الدية أو الغرة بتعدد ما ألقى من أجنة .

والغرة نصف عشر الدية .

ولا تحل الدية أو الغرة بالعقوبة التعزيرية المقررة قانونا .

وفما عدا ما تقدم تسرى على الغرة الأحكام المقررة للدية .

الايضاح

لما كان القتل ينصب على النفس التي خرجت إلى حيز الوجود وكان الإنسان يمر بأطوار في رحم أمه قبل خروجه إلى الحياة كما ورد في الآية الكريمة (ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر . فتبارك الله أحسن الخالقين) ١٣ ، ١٤ سورة المؤمنون ، وإسقاط الجنين ليس قتل بالمعنى الشرعي ، لأن القتل لا يقع إلا على آدمي حي ، ذى كيان مستقل منفصل ، والجنين ليس كذلك ، ولذلك عبر الفقهاء عن هذه الجريمة بالجنابة على النفس من وجه دون وجه ، وقد ألحقت بالقتل لأنها أقرب إليه وتؤدي في الغالب إلى إزهاق روح الجنين ومن ثم فإن الشريعة الإسلامية تعرضت للجنابة التي تقع على الأجنة في بطون أمهاتها بالنص على ما يجب على الجاني فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال (اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحدهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها . فاختمصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففض برسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عبد (١) أو وليمة (٢)) وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورث الدية ولدها ومن معه فقال حمى ابن النابغة الهدلي يا رسول الله كيف يغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من إخوان الكهان من أجل سبجه الذي سبج (صحيح مسلم بشرح النووي المجلد الرابع ص ٢٥٤ ، سبل السلام ج ٣ ص ٢٣٨ ومتفق عليه .

ومن هذا الحديث اتفق العلماء على أن الجنين إذا انفصل ميتا يجب فيه غرة عبد أو أمة سواء أكان الجنين ذكر أو أنثى وسواء أكان خلقه كامل الأعضاء أو ناقصها أو كان مضغة تصور فيها خلق آدمي وذلك قطعا لكل نزاع وبهذا أخذ المشروع .

واختلف الفقهاء في الغرة فقيل المراد العبد أو الأمة السيد أو الأمة وقيل الأنبياء خاصة ، وجمهور الفقهاء على أن المعتبر عندهم أن تكون قيمتها عشر دية الأم أو نصف عشر دية الأب .

(١) الغرة بياض في جهة الفرس فوق الدرهم ، وغرة كل شيء أوله ، والغرة البسة الأمة ، وفي الحديث فضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة ، وكأنه هبر عن الجسم كله بالغرة .

(٢) والوليدة الصبي والعبد ، والوليدة الصبية والأمة .

(التشريع الجنائي الاسلامي للرحوم الشهيد عبد القادر عودة)
 ح ٢ ط ٥ ص ٣٠٣)

والاقرار في رأى جمهور الفقهاء حجة قاصرة على المقر ، ويرى البعض أنه يمكن اعتبار الاقرار على الغير قرينة فيما يجوز اثباته بالقرائن . ويلزم أن يكون الاقرار في مجلس القضاء .

واشترطت المادة في الاقرار اثبت للجانيه ، ان يكون المقر عاقل ، دليله ما رواه البخارى بسنده في قصة ماعز عندما أقر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالزنا اربع شهادات رده النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ايت جيبون : ما لا يارسون الله . ح ٨ ص ٢٠٧ طبعة كتاب الشعب ، قدس دينا على ان العصف شرط لصحة الاقرار وكذا يلزم ان يكون المقر مختارا ، فلو كان مكرها على الاقرار كان باطلا لا يعتد به ولا يهض دليلا عليه ، سنده قول الحق سبحانه وتعالى (الا من اكراه وفعليه مطنن بالايمان) ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (رفع عن امي الخطا والسيئات وما استكرهوا عليه) .

يراجع في تفصيلات الاكراه : البحر الرائق ح ٨ ص ٨٠ / ٧٩ مواهب الجليل ح ٤ ص ٤٥ / ٤٩ ، المغنى ح ٨ ص ٢٦٠ ، المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ١٨٧ . أما من ادعى الاكراه فلا تقبل دعواه لمجرد الادعاء لأن الأصل عدم الاكراه الا أن يقوم الدليل عليه (المغنى ج ٥ ص ٢٧٣) .

كما يلزم أن يكون المقر غير متهم في اقراره ، فان أراد تحمل الجنائية عن غيره . يقول ابن القيم (فان الاقرار اذا كان لعله اطلع عليها الحاكم لم ينفذ اليه أبدا) (الطرق الحكيمة ص ٦) .

كما يلزم أن يكون الاقرار صريحا واضحا منتظبا على ارتكابه الجريمة بشروطها .

كما يشترط القتل الموجب للقصاص بشهادة رجلين في مجلس القضاء وتقرر المادة شروط الشهادة التي يشترط بها القتل العمد للقصاص . والشهادة لغة الاخبار بنا قد شوهد ، المصباح المنير ج ١ ص ١٦٣ ، شرعا هي اخبار بحق للغير على الغير عن مشاهدة لا عن ظن : لأن الاقرار اخبار بحق على نفسه لغيره ، والدعوى اخبار بحق على غيره لنفسه (حاشية قليوس على منهاج الطالبين ج ٣ ص ٢ ، طرق القضاء ، أحمد ابراهيم ص ٢٨٢) .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وامرأتين أو أربع نسوة . ويفترض في الشاهد العدالة ما لم يعم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة .

ويشترط أن تكون الشهادة بالمعاصرة ، لانقلا عن قول الفيروصريح في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها . ولا يد المجنى عليه شاهدا إلا إذا شهد لغيره .

٢ - أما باقي الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ، فيكون اثباتها وفق أحكام قانون الإجراءات الجنائية .

الايضاح

خصص هذا الفصل للقتل الموجب للقصاص فنصت المادة ١٩٩ على أنه يشترط على الجاني اما بالاقرار أو الشهادة أو بهما معا .

فمن ثبوت القتل باقرار الجاني :

الاقرار لغة هو الاتيان من ف الشئ يقر قرارا اذا اثبت شرعا الاخبار عن حق أو الاعتراف به (حاشية قليوبى ، شرح الجلال المحلى على مهج الطالبين ح ٣ ص ٢ ، طرق القضاء أحمد ابراهيم ص ١١٧ والأصل في مشروعية ثبوت القتل باقرار الجاني الكتاب والسنة والاجماع فأما الكتاب فقوله سبحانه وتعالى (واذ أخذ الله ميثاق النبيين . . . الى قوله عز من قائل - قال آفرتهم وأخذتهم على ذلكم اصرى قالوا أقرنا . . .) سورة آل عمران ٨١ - وقوله سبحانه (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم) سورة النساء ١٣٥ . قال المفسرون المرء على نفسه هي الاقرار . وغير ذلك من الآيات (الاعراف ١٧٢ ، البقرة ٢٨٢ ، التوبة ١٠٢) .

وأما السنة فحديث ماعز المشهور والعامدية وقصة العسيف (راجع سبل السلام ح ٤ ص ٦ ، نيل الاوطار ح ٧ ص ٩١) .

وأما الاجماع فقد اجتمعت الأمة على صحة الاقرار والعمل به كحجة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير تكبر ، ومن المعقول أن الاقرار اخبار بنفس التهمة والجريمة عن المقر ولأن العاقل لا يكذب على نفسه كذبا يضر بها ولهذا كان الاقرار أكد من الشهادة وكان حجة في حق المقر يوجب عليه الحد والقصاص والتعزير كما يوجب عليه الحقوق المالية .

شهادته فيها مطلقا - وهو ما أخذت به المادة - وقيل ان علمها قبل العمى تقبل شهادته وان كان بعده لا يقبل (الشرح الكبير للدردير ج ٢ ص ٣٣٥) .

كما استلزمته المادة أن يكون الشاهد قادرا على التعبير سواء بالقول أو الكتابة فإن كان عاجزا عن الكلام فالكتابة تقوم مقام المتأخرة .

ويجب ان يشهد بالمعينة لا نقلا عن قول الغير ، ذلك ان الشهادة على الشهادة محل خلاف بين الفقهاء فذهب الشافعي الى ان الشهادة على الشهادة تجوز في حقوق الادمين وفيما لا يسقط بالشبهة من حقوق الله تعالى لان الحاجة تدعو الى ذلك عند تعذر شهادة الأصل بالموت والمرض والغيب وفي حدود الله تعالى - وهو حد الزنا والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر قولان (المذهب ج ٢ ص ٣٣٧) .

وقد أخذ المشروع بعدم جواز اثبات الفصل العمدة الموجب للقصاص بالشهادة على الشهادة ، فاستلزم أن يشهد الشاهد بمعينته للجناية بنفسه .

كما يجب ان تكون الشهادة صريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

ويرى جمهور الفقهاء أنه يشترط في اثبات الجرائم الموجبة للقصاص بالشهادة أن يشهد بالجريمة رجلان عدلان ، ولا يقبل الجمهور في اثبات هذا النوع من الجرائم شهادة رجل وامرأتين ، ولا شهادة شاهد وبينين ، وذلك لأن القصاص أراقه دم عقوبة على جناية فيحاط لمرئته بأشراط الشاهدين العدلين كالحذود (مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٧٥ ، حاشية الطهطاوي ج ٣ ص ٢٢٠ ، المغني ج ١٠ ص ٤١ ، المبسوط للشرحسي ج ٢ ص ١٦٧) .

ويرى الاوزاعي والزهري أن الجريمة التي توجب القصاص تثبت بما تثبت به الأموال ، فيكتفى في اثباتها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين واليه ذهب الشوكاني (نيل الاوطار ج ٦ ص ٣١١) .

ويرى الظاهرية أنه يكتفى في اثبات جرائم القصاص قتلا بالاتلاف ، أو قطعا من المفصل ، أو بأي أذى عمدا يقع على النفس عموما أو ما دونها ، بشهادة رجل واحد وامرأتين (المحلى ج ٩ ص ٣٩٨) .
والامامية يرون أن جرائم الجراح والقتل الموجبة للقصاص تثبت بشهادة رجل وامرأتين ، وتجب بشهادتهم الدية لا القود (المختصر النافع ص ٢٨٨) بينما هناك رأى يقول بأن شهادة الرجل والمرأتين فيما يوجب القود لا يثبت به قود ولا مال .

قال الله سبحانه وتعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) الاسراء ٣٦ وقال عز من قائل (الا من شهد بالحق وهم يعلمون) الزخرف ٨٦ وقال سبحانه جل شأنه (ستكتب شهادتهم ويسألون) الزخرف ١٩ وهو وعيد يوجب التحفظ في الشهادة وأن لا يشهد الا عن علم (المذهب ج ١ ص ٣٣٤) .

وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : ترى الشمس قال : نعم : قال : على مثلها فاشهد وأودع ...

(الزلمي نصب الراية ج ٤ ص ١٢ ، سبيل السلام ج ٤ ص ١٣٠)
والشهادة كوسيلة في الاثبات دليها من المنقول والمقول .

واستلزمته المادة - ان يكون الشاهد بالغا عافلا ندلا فلا تقبل شهادة الصبيان ولا المجانين ولا المعتوهين ورد شهادة الصبيان المميزين هو بول للشافعي وإبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، بينما هناك رأى يقول شهادة الصبي المميز اذا وجدت فيه بقية الشروط ، ورأى ثالث بقبول شهادة الصبيان بعضهم على بعض الا انها لا توجب الا المال لان الصبي لا قصاص عليه . وقيل تقبل شهادتهم اذا اتفقوا ولا تقبل اذا اختلفوا روى عن شرح وابن بكر بن حزم وسعيد بن المسيب والزهري . كما استلزمته المادة أن يكون الشاهد عدلا ، فلا تقبل شهادة الفساق غير انها نصت على أن الأصل في المسلم الشاهد العداله الا اذا ثبت فسقة قبل أداء الشهادة . وشروط العدالة محل اختلاف كبير بين الفقهاء فذهب الشافعي لا تقبل شهادة من لا مرة له كالقوالم والرقاص ومن يأكل في الأسواق ومن يلعب القمار والميسر ترد شهادته ، كما ترد شهادة المغنين وهو من اتخذه صنعة يغشاه الناس للسماع أو يدعى للمواضع ليغنى ، وكذا من سبق له شهادة الزور ، وكل من ارتكب كبيرة كخائن أو زان أو قاذف لأن من ارتكب كبيرة لم يبال بشهادة الزور اما من اجتنب الكبائر وارتكب الصغائر فان كان ذلك نادرا لم ترد شهادته (المذهب ج ٢ ص ٣٢٤ وما بعدها) ويراجع شروط العدالة عند المالكية - الشرح الكبير للدردير ج ١ ص ١٤٦ وما بعدها ، ويراجع الطرق الحكسية ص ١٧٨ وما بعدها) .

ويشترط أن يكون الشاهد مبصرا اذا ان شهادة الأعمى محل خلاف فقيل تقبل شهادة الأعمى في الأقوال مطلقا سواء تحملها قبل العمى ام لا لضبطه الأقوال بسمعه ، وهو قول المالكية ، بينما قال الحنفية بعدم قبول شهادة الأعمى مطلقا ، بينما ذهب الشافعي الى قبول شهادته فيها فيما تحمله من الأقوال قبل العمى . اما الأفعال المرئية فلا خلاف في أنه لا تجوز

أما شهادة النساء بحثا ، فقد روى عن عمر وعلى رضي الله عنهما أنه : (لا تجوز شهادة النساء في الطلاق ولا النكاح ولا الدماء ولا الحدود) .

وقال الزهري : مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفين بعده ألا تجوز شهادة النساء في الحدود والنكاح والطلاق) .

الطرق الحكيمة لابن القيم ص ١٧٨/ ١٧٩ .

غير أن المشروع نص في الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه في حالة وقوع الجريمة في مكان غير مطروق للرجال كسجن النساء أو مدرسة بنات أو مدينة جامعية للطالبات .

هذا القتل الموجب للقصاص ثبت بشهادة رجل وامرأتين أو بشهادة أربع نسوة وذلك للضرورة . كما نصت الفقرة الثالثة من المادة على أن الميجنى عليه لا يعد شاهدا لنفسه وإنما يكون شاهدا في شهادته لغيره فحسب وعينت المادة في الفقرة الأخيرة بالنص على أن باقي الجرائم - المنصوص عليها في هذا المشروع - عدا ما جاء بصدرها يكون اثباتها وفق أحكام قانون الإجراءات الجنائية .

مادة ٢٠٠ - يجوز للمقرر العدول عن إقراره إلى ما قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات ، وفي هذه الحالة يحكم بالعقوبة التعزيرية المقررة إذا لم يكن ثانيا إلا بإقراره .

الإيضاح

أوردت هذه المادة حكم الرجوع عن الإقرار قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات ، وقد اختلف الفقهاء في أثر رجوع المقر عن إقراره ، فالجمهور يرى أن المقر يرجع في إقراره قبل إقامة الحد عليه لأن الرجوع في الإقرار يفيد التعارض بين خبرين محتملين للصدق والكذب من غير مرجح لأحدهما ، وسند هذا الرأي ما وري في قصة ماعز أنه أقر لرسول الله صلى الله عليه وسلم لأول مرة فأعرض عنه ولثاني مرة فأعرض عنه فلو لم يسقط الإقرار بالرجوع لما أعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (المذهب ح) ص ٣٤٥ .

ولأن من المقرر أن الحدود تدرأ بالشبهات ورجوعه عن إقراره يورث الشبهة فيه وأما في حقوق العباد فالرجوع عنها باطل والإقرار صحيح نافذ ومن ذلك القصاص أيضا (طرق القضاء في الشريعة الإسلامية أحمد إبراهيم ص ١٦٢) .

غير أن المشروع أخذ باعتبار رجوع الجاني عن إقراره وشرط

أن يتم ذلك إلى ما قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات ، فإذا رجع حتى ذلك الوقت فإنه لا يحكم عليه بالأعدام قصاصا إذا لم يكن القتل ثابتا إلا بالإقرار أما إذا كان ثابتا بالشهادة أيضا ، فإنه يحكم عليه بالأعدام إذا توافرت الشروط المقررة في الشهادة .

مادة ٢٠١ - إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق توافر أركان القتل الموجب القصاص ودليله الشرعي أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أمرا بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات مباشرة .

الإيضاح

جعلت هذه المادة حق إحالة الدعوى بالقتل الموجب للقصاص بعد تحقيقها وتوافر أركانها وأدلتها إلى محكمة الجنايات مباشرة دون عرضها على مستشار الاحالة وجعلت هذا الحق لرئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه .

مادة ٢٠٢ - لا يجوز ابدال عقوبة الاعدام قصاصا ولا العفو عنها إلا وفقا لأحكام هذا الباب .

الإيضاح

لما كان من المقرر شرعا أنه إذا توافرت أركان وشروط القصاص تعين القضاء به وليس للحاكم سلطة تقديرية في ذلك ، كما لا يجوز للقاضي النزول به أو ابداله بأية عقوبة أخرى ، ومن ثم نصت المادة ٢٠٢ على أنه إذا وجب بالأعدام قصاصا فلا يجوز لمحكمة الجنايات تطبيق المادة ٥٥ من هذا القانون .

(الفصل الثالث)

في التعزير في القتل

المواد من ٢٠٣ إلى ٢٠٥

مادة ٢٠٣ - إذا لم يتوافر موجب الحكم بالقصاص وفق أحكام المواد ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ٢٠٠ : أو إذا حكم بالدية سقطت المواد ١٨٩ ، و ١٩٠ و ١٩١ و ٢٠٠ : أو إذا حكم بالدية أو سقط القصاص ، يحكم بالعقوبة التعزيرية المقررة للفعل في هذا القانون أو أي قانون آخر .

الإيضاح

يتضمن هذا الفصل أحكام التعزير على القتل إذا لم يقتض من الجاني .

والمعاصي بالنسبة للتعزير ثلاثة أنواع :

(١) نوع فيه حد ولا كفارة فيه كالزنا والسرقة وشرب الخمر والقذف ، فهذا يكفي فيه الحد عن التعزير .

لنصوص الشارع فإذا عما ولى الدم فإنه لا يقتص من القاتل ، ولكن إذا كان القاتل معروفاً بسفك الدماء وأنه فعل ذلك مراراً وبما كان غمواً ولى الدم اضطراراً وخوفاً ولم يكن اختياراً وسماحاً ورأى ولى الأمر أو القاضي مصلحة المسلمين في قتله ، فإنه يقتل تعزيراً ولا يقتل قصاصاً ولا مصادمة للنص لأن جهة القتل منفكة (المرحوم الأستاذ محمد أبو زهرة نظرة إلى العقوبة في الإسلام بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية ص ٣٠٥) .

وليس لعقوبات التعزير حد أدنى فيدخل فيها كل ما يلام به الإنسان من قول أو فعل أو ترك .

ومن ثم تضمنت المادة ٢٠٣ النص على الحكم بالعقوبة التعزيرية المقررة للقتل في هذا القانون أو أى قانون آخر عند عدم توافر موجب الحكم بالقصاص وفق أحكام ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من المشروع أو إذا حكم بالدية أو سقط القصاص .

مادة ٢٠٤ - من فوجئ بمشاهدة زوجته أو ابنته أو أمه أو أخته حال تلبسها بالزنا فقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس . وإذا نشأت عن فعل الجاني عاهة مستديمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر . ولا عقاب على انضرب أو الجرح الذي لا ينشأ عنه عاهة مستديمة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز المطالبة أمام أية محكمة بدية أو تعويض .

ويثبت التلبس بالزنا في حكم هذه المادة بكافة طرق الإثبات المقررة في قانون الاجراءات الجنائية .

الايضاح

١ - يتناول نص هذه المادة حالة من يفاجأ بمشاهدة زوجته أو ابنته أو أمه أو أخته في حالة تلبس بالزنا فيقتلها في الحال هي ومن يزني بها أو أحدهما .

٢ - والأصل في ذلك ما رواه البخاري بسنده عن المغيرة قال : قال سعد ابن عباد : يا رسول الله أرأيت لو وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء ؟ قال نعم ، وفي رواية لو وجدت مع أعلى رجلاً لم آمنه حتى آتى بأربعة شهداء ؟ قال رسول الله صلى

(ب) ونوع فيه كفارة ولا حد فيه فهذه تكفى فيه الكفارة عن الحد وهل تكفى عن التعزير ؟ فيه قولان للفقهاء .

(ج) والنوع الأخير لا كفارة ولا حد كسرقة مالا قطع فيه فهذا يسوغ فيه التعزير وجوباً عند الاكثرين وجوازاً عند الشافعي (الطرق الحكيمة لابن قيم الجوزية ص ١٢٣ المذهب ٢ ص ٢٨٨) .

واختلف الفقهاء على الحد الأقصى لعقوبات التعزير لما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله) (مسلم بشرح النووي المجلد الرابع ص ٢٩٥)

ويقتل ابن تيمية هذا الخلاف فيقول : وأما اعلام فقد قيل : لا يزيد على عشرة أسواط ، وقال كثير من العلماء لا يبلغ به الحد ثم هم على قولين : منهم من يقول لا يبلغ بالحد أدنى حدود الحد وهي الاربعون أو الثمانون وفيل : لا يبلغ بكل حد جنسه وان زاد على حد جنس آخر فلا يبلغ بالسارق من غير حرز قطع اليد وان ضرب أكثر من حد القاذف وهذه الأقوال في مذهب أحمد وغيره والقولان الأولان في مذهب الشافعي وغيره . وأما مالك وغيره فحكى عنه أن من الجرائم ما يبلغ به القتل . ووافقه بعض أصحاب أحمد في مثل الجاسوس المسلم اذا تجسس للعدو وعلى المسلمين فان أحمد توقف في قتله وجوز مالك وبعض الحنابلة كابن عقيل قتله ومنعه أبو حنيفة والشافعي وبعض الحنابلة كالقاضي أبي يعلى . وجوز طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما قتل الداعين إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة وكذلك كثير من أصحاب مالك . . .

وفد روى عن جندب رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً (ان حد الساحر ضربه بالسيف) رواه الترمذي . . السياسة الشرعية في اصلاح الراعى والرعية ص ١٣٤/١٣٥

ويقول ابن القيم (هل يجوز أن يبلغ بالتعزير القتل ، فيه قولان أحدهما يجوز كقتل الجاسوس المسلم اذا اقتضت المصلحة قتله وكذلك قتل من لا يزول فسادة الا بالقتل . . .) (الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ص ١٢٤) .

وكما ذهب بعض الفقهاء المحدثين إلى أنه اذا كانت الجريمة موجبة للقصاص ولا تنطبق عليه شروط القصاص فإنه مع الدية يعزر ولا يصل التعزير إلى القصاص حتى لا يكون في ذلك مصادمة

أرأيت لو أنك رأيت مع امرأتك رجلا ، أى شيء كنت تصنع ؟ قال : كنت ضاربها بالسيف أنتظر حتى أجيء بأربعة إلى ما ذاك . قد قضى حاجته وذهب أو أقول رأيت كذا وكذا فتضربوني الحد ، ولا تقبلوا لى شهادة أبدا . فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « كفى بالسيف شاهدا » ثم قال : « أنى أخاف أن يتتابع في ذلك السكران والغيران » .

٨ - قال السبكي في تكملة المجموع : (اختلف العلماء من السنف في من وجد مع امرأته رجلا فقتله هل يقتل به أو لا ؟ فقال بعضهم يقتل به لأنه ليس له أن يقيم الحد بغير إذن الحاكم وقال بعضهم لا يقتل ويعزر في فعله إذا ظهرت امارات صدقة .

٩ - وروى أنه يكفي شاهدان لأن البيعة تشهد على وجوده على المرأة وهذا ثبت بشاهدين وانما الذى يحتاج الى الأربعة الزنا وهذا لا يحتاج الى اثبات الزنا فان قيل فحديث عمر في الذى وجد مع امرأته رجلا ليس فيه بيعة وكذلك روى أن رجلا من المسلمين خرج غازيا وأوصى بأهله رجلا فبلغ الرجل أن يهرديا يختلى الى امرأته فكمن له حتى جاء فقتله فرفع ذلك الى عمر فأهدر دمه فالجواب أن ذلك ثبت عنده باقرار الولي ، وان لم تكن بيعة فادعى علم الولي بذلك فالقول قول الولي مع يمينه » .

١٠ - وقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه كان يوما يتغذى اذا جاءه رجل يعدو وفي يده سيف ملطخ بالدم ، ووراءه قوم يعدون فجاء حتى جلس مع عمر ، فجاء الآخرون فقالوا : ياأمير المؤمنين اذ هذا قتل صاحبنا ، فقال له عمر : ما يقولون فقال : ياأمير المؤمنين انى ضربت فخذى امرأتى فان كان بينهما أحد فقد قتلته ، فقال عمر : ما يقول ؟ قالوا : ياأمير المؤمنين انه ضرب بالسيف فوق في وسط الرجل وفخذى المرأة ، فأخذ عمر سيفه فهزه ثم دفعه اليه وقال : ان عادوا فعد » رواه سعيد في سننه »

(تبصرة الحكام ج ٢ ص ١٨٥ الطبعة الثانية ، تكملة المجموع ج ١٤ من ص ٣٤ حتى ص ٣٦ والمغنى لابن قدامة ج ٩ ص ١٦٥ و ١٦٦ ، وصحيح البخارى بهامش فتح البارى ج ٢ ص ١٤٢ والمهذب ج ٢ ص ٢٢٥ والاقناع ج ٤ ص ٢٩١) .

١١ - فالحاصل أن ثمة امارات ودلائل في الفقه لاثبات القصاص على قاتل زوجته أو من يزنى بها أوهما معا اذ رأهما في حالة تلبس بالزنا ، وقد اختار المشروع الاخذ بهذا النظر لانه يتفق مع طبائع

الله عليه وسلم : « نعم » : قال : كلا والذى بعثك بالحق ان كنت لاعاجله بالسيف قبل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اسمعوا الى ما يقول سيديتم انه لغيرور ، وأنا غير منه ، والله غير منى » . وفي رواية : « أتعجبون من غيرة سعد فوالله لأنا غير منه والله غير منى » من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن » صحيح البخارى بهامش فتح البارى ج ١٢ ص ١٤٢ قال النووي في شرح مسلم : « وقال الماوردي وغيره ليس قوله هو لقول النبي صلى الله عليه وسلم . ولا مخالفة سعد بن عباد لأمره صلى الله عليه وسلم . وانما معناه الاخبار عن حالة الانسان عند رؤيته الرجل عند امرأته واستيلاء الغضب عليه فانه حينئذ يعاجله بالسيف وان كان عاصيا .

٣ - قال الامام المطلبى في مختصر المزنى : « لو قتل رجل رجلا ، فقال وجدته على امرأتى فقد أقر بالقود وادعى » أى أقر بالقصاص وادعى وجود الرجل على امرأته « فان لم يقم البيعة قتل » ومعنى هذا أنه اذا أقام القاتل البيعة على الزنا لم يقتل .

٤ - وقد اختلف الفقهاء في البيعة التى يعفى القاتل بموجبها من القتل قصاصا .

٥ - فمذهب الجمهور أنها أربعة شهداء وكما في الزنا .

٦ - ومذهب الحنابلة : أنه اذا وجد رجلا يزنى بامرأته فلا قصاص عليه ولا دية الا أن تكون المرأة مكرهة فعليه القصاص ، هذا اذا كانت بيعة أو صدقة الولي والا فعليه الضمان في الظاهر ، والبيعة عندهم شاهدان وهو ما اختاره أبو بكر (الاقناع ج ٤ ص ٢٩١)

٧ - ومذهب المالكية : ان قاتل الزانى غير المحضن يقتل به الا أن يقول وجدته مع زوجتى وثبت ذلك بأربعة يروونه كالمروء في المكحلة فقتله فانه لا يقتل بذلك الزانى كان محصنا أو بكرا لعذره بالغيرة التى صيرته كالمجنون ، وقيل عليه الدية في ماله ، ان كان بكرا وقيل هدر . فان لم يكن الا مجرد قوله وجدته مع زوجتى قتل به ، الا أن يأتى بلطخ أى بشاهد واحد أو لقيف من الناس يشهدون رؤية المروء في المكحلة فلا يقتل به لدرئه بالشبهة .

وذهب بعض الحنابلة والمالكية الى أن شهادة العدلين كافية لاسقاط القصاص .

ونقل عن بعض العلماء قبول الامارات الدالة على الصدق . ويظهر ذلك ما روى من أن رجلا غيورا قيل له حين انزلت الحدود :

ومع ذلك يجوز الحكم بالضرب بعضا رفيعة من عشر الى خمسين بدلا من التدبير المقرر بقانون الأحداث أو بالاضافة اليه .

الايضاح

تعالج هذه المادة جريمة القتل أو جريمة اسقاط الجنين اذا ارتكبها غير البالغ بالامارات الطبيعية ، ونصت على أنه - مع عدم الاخلال بالدية أو الغرة - تطبق على القتل واسقاط الجنين أحكام هذا القانون وقانون الاحداث .

وجوزت هذه المادة الحكم بضربه بعضا رفيعة من عشر الى خمسين بدلا من التدبير المقرر بقانون الاحداث أو بالاضافة اليه .

(الفصل الرابع)

في أولياء الدم المواد من ٢٠٦ حتى ٢١١

مادة ٢٠٦ - اذا وقعت جريمة قتل أو اسقاط جنين كان على سلطة التحقيق إخطار أولياء الدم بمحصول الجريمة ودعوتهم للحضور خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم لسماع أقوالهم .
وأولياء الدم هم ورثة القتل وقت وفاته أو ورثة الجنين عند اسقاطه .

الايضاح

أوجبت هذه المادة في فقرتها الأولى على سلطة التحقيق في حالة وقوع جريمة قتل أو اسقاط جنين أن تخطر أولياء الدم بمحصول الجريمة ودعوتهم للحضور لسماع أقوالهم خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم .

وعرضت الفقرة الثانية من المادة الى تحديد المقصود بأولياء الدم مقسرة إنهم ورثة القتل وقت وفاته أيا كان سبب الإرث ، أو ورثة الجنين بعد إسقاطه .

مادة ٢٠٧ - إذا كان القتل موجبا للقصاص فعلى أولياء الدم تحديد موقفهم من القصاص أو الدية أو المصالحة على مال أو العفو وذلك في محضر تحقيق النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة بحسب الأحوال ، وإذا لم يكن لولي الدم محل إقامة معلوم أو مضت ثلاثون يوما على دعوته للحضور أمام سلطة التحقيق أو عل إعلانه للحضور أمام المحكمة ، وجب المضي في الإجراءات .

الايضاح

عرضت هذه المادة لأمريين أولها : إذا حضر أولياء الدم للتحقيق أتردعوتهم قيعين عليهم تحديد موقفهم من القصاص أو الدية أو المصالحة على مال أو العفو ، أو يتم ذلك بطريق رسمي إما في محضر تحقيق النيابة العامة ، أو قاضي التحقيق ، أو المحكمة .

الأمر ذلك بأن الزوج الذي يفاجأ بمشاهدة زوجته في حالة تلبس بالزنا لا يستساع معافيه معافيه القاتل المعتدى بعير عذر ، كما انه من غير المستساع أيضا مطالبة في هذه الحالة باقامة الدليل الشرعي على ثبوت الزنا وهو أربعة شهداء ، فضلا عن أن الزوج الذي يتدبر أمره حتى يأتي بأربعة شهداء تنحصر عنه تلك الحالة التي تسببها المفاجأة وما يترتب عليها من ثورة نفسية عارمة ، هي المناط في اعتباره معذورا وتخفيف العقوبة أو رفعها كلية . ولما كان المجال هنا مجال اسقاط للقصاص ، وليس مجال اثبات للزنا الذي يشترط فيه شهادة أربعة شهداء ، فقد رأى المشروع أن يكون الإثبات - في حالة من يفاجأ بمشاهدة زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها في الحال هي أو من يزني بها - بكافة الطرق المقررة في قانون الاجراءات الجنائية . هذا ولا يشترط في حالة التلبس بالزنا مشاهدة الفعل ذاته ، وإنما يكفي في ذلك وجود ما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بحصول الزنا فعلا ومرد تقدير ذلك متروك لقاضي الموضوع . وقد شمل نص هذه المادة من المشروع أيضا البنت والأم والأخت بجامع حصول الغيرة على كل ، وهو ما يتفق وطبيعة النفس البشرية التي تحرص على طهارة العرض ، بل أن الزوج قد يتخلص من عار زوجته بطلاقها ، في حين أنه لا سبيل إليه للخلاص من عار زنا أبنته أو أمه أو أخته .

هذا ورفع القصاص في هذه الحالة لا يؤدي الى الافلات من أية عقوبة وإنما توقع عقوبة تعزيرية ، لأن بمالك النفس مأمور به على أنه حال .

ويشترط النص فيما يشترط أن يفاجأ القاتل بحالة التلبس بالزنا وأن يرتكب القتل في الحال .

فإذا كان على علم مسبق بالزنا أو سهل حصوله أو ساهم في اتصافه أو تباطأ ففات أثر المفاجأة فانه لا يتمتع بحكم هذه المادة . وقد أخذ المشروع بالتدرج في العقوبة فجعلها الحبس في حالة القتل وأما في حالة ما اذا نشأ عن الفعل عاهة مستديسة فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر . ولا عقاب في غير هاتين الحالتين . وفي جميع الأحوال فانه لا يجوز المطالبة بدية أو تعويض أمام أية محكمة عن القتل أو العاهة أو ما دونها . وغنى عن البيان أن بقاء أى ممن شوهد في حالة التلبس بالزنا على قيد الحياة لا يمنع من اقامة حد الزنا عليه اذا ما توافرت شروط اقامة هذا الحد شرعا .

مادة ٢٠٥ - مع عدم الاخلال بالدية أو الغرة تطبق عليك القتل أو اسقاط الجنين الذي يقع من غير البالغ بالامارات الطبيعية أحكام هذا القانون والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

ثانيهما : إذا لم يحضر أولياء الدم ، أما لعدم وجود محل إقامة معلوم لهم ، أو تخلفهم عن الحضور خلال ثلاثين يوما من دعوتهم للحضور أمام سلطة التحقيق أو إعلانهم للحضور أمام المحكمة ففي هذه الأحوال يتعين المضي في الإجراءات .

مادة ٢٠٨ - في حالة القتل الموجب للقصاص إذا كان ولي الدم دون البلوغ أو مجنونا أو معتوها أو ذا غفلة أو سفيها أو عاجزا عن التعبير عن إرادته لأي سبب آخر كان لأبيه المطالبة بالقصاص وكان له ولغيره ممن ينوب عن ولي الدم ، وللنيابة العامة - في حالة عدم وجود من ينوب عن ولي الدم - المطالبة بالدية أو المصالحة على مال لا يقل عنها ، ولمن بلغ من أولياء الدم المطالبة بأي مما تقدم أو العفو دون توقف على بلوغ غيره .

ولولى الدم الذي صار كامل الأهلية وقادرا على التعبير عن إرادته قبل تنفيذ الحكم ، المطالبة بأي مما تقدم أو العفو .

وتعتبر النيابة العامة ولي دم من ليس له ولي دم أو من كان وليه مجهولا أو غائبا وتعذر إعلانه أو أعلن ولم يحدد موقفه على النحو المبين في المادة السابقة وتكون لها الحقوق المقررة لولى الدم .

الإيضاح

اختاف رأى الفقهاء فيمن يعتبر وليا للدم :

فذهب رأى على رأسه الشافعية إلى أن القصد من القصاص التشفي ودرء الغيظ ، وإلى أن العبرة فيه بالميراث ، ومن ثم يثبت لجميع الورثة صغيرا أو كبيرا ، عاقلا أو مجنونا أو سفيها ، حاضرا أو غائبا . ورتبوا على ذلك عدم جواز انفرد أحد الورثة دون الباقيين باستيفائه ، كما أنه لا يجوز لولى الصغير استيفاءه وإنما يؤجل حتى يبلغ الصغير ، ويعقل المجنون ويقدم الغائب .

وذهب الرأى الثانى إلى أن استيفاء القصاص باعتبار الولاية دون الوراثة ، وتكون للعاصب من الرجال ومن النساء الأنثى التي تكون وارثة ولم يساوها عاصب ولو فرض وأنهاد كرات عاصبا ، ومن ثم لا دخل فيه لزوج ولا أخ لأم ولا جلد لها كما أنه لا ينتظر صغير حتى يبلغ ، ولا مجنون مطبق ولا غائب تبعد غيبته حدا لا تصل إليه الأخبار ، والمالكية من أنصار هذا الرأى (راجع المبسوط ٢٦ ص ١٥٧ وما بعدها ، المهذب ٢ ص ١٨٤ ، الشرح الكبير للدردير ج ١ ص ٢٢٧/٢٢٨) .

أما من لا وارث له ولا ولي ، فإن القصاص يكون للسامين . واستيفاءه للسلطان ، ويرى المالكية أنه إن لم يكن للقتيل عاصب أصلا فعلى الإمام أن يقتص وليس له العفو .

وقد مزج المشروع بين الرأيين ، فأخذ بالرأى الأول في خصوص تحديد أولياء الدم وأنهم الورثة ، ومن الرأى الثانى أخذ بأنه في حالة ما إذا

كان ولي الدم مجنونا ، أو معتوها ، أو ذا غفلة أو سفيها ، أو عاجزا عن التعبير عن إرادته لأي سبب آخر كان لأبيه المطالبة بالقصاص ، وكان لأبيه أو من ينوب عن ولي الدم في الأحوال السابقة إن لم يكن والده موجودا وللنيابة العامة ممثلة السلطان في حالة عدم وجود من ينوب عن ولي الدم ، كان لأي من هؤلاء المطالبة بالدية أو المصالحة على مال لا يقل عنها .

فإذا بلغ أحد أولياء الدم الذى كان صغيرا ، أو أفاق المجنون أو عقل للسفيه وذو الغفلة ، أو أصبح العاجز عن التعبير عن إرادته قادرا - ذلك قبل تنفيذ الحكم - كان له المطالبة بأي مما تقدم أو العفو .

واعترفت المسادة في فقرتها الأخيرة النيابة العامة - ولي دم من ليس له ولي دم أو كان وليه مجهولا أو غائبا وتعذر إعلانه ، أو لم يحدد موقفه على النحو المبين في المادة ٢٠٧ ، وتكون لها الحقوق المقررة لولى الدم وهو ما يتفق مع ماسبق بيانه من رأى الفقهاء .

مادة ٢٠٩ - في حالة القتل الموجب للدية أو الاسقاط الموجب له أو للفرقة يكون لولى الدم المطالبة بها أو المصالحة على مال أو العفو ، ويكون للأب أو لغيره من الأولياء أو للنيابة العامة حسب الأحوال المذكورة في المادة السابقة المطالبة بالدية أو الفرقة .

الإيضاح

وعرضت هذه المسادة لحالة وجوب الدية فنصت على أنه يكون لولى الدم المطالبة بها أو المصالحة على مال أو العفو ، وأنه يكون للأب أو لغيره من أولياء الدم أو النيابة العامة ولاية المطالبة بالدية أو الفرقة دون المصالحة على مال أو العفو .

مادة ٢١٠ - إذا حضر ولي الدم المجهول أو الغائب قبل تنفيذ القصاص ، كان له طلب المضي في التنفيذ أو طلب الدية أو المصالحة على مال أو العفو وفي الحالات الثلاث الأخيرة يتبع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا الباب .

الإيضاح

وعالجت هذه المسادة حالة حضور ولي الدم المجهول أو الغائب قبل تنفيذ القصاص فجعلت له الحق في طلب المضي في التنفيذ ، كما جعلت له الحق في طلب الدية أو المصالحة على مال أو العفو ويتبع في حالات طلب الدية أو المصالحة على مال أو العفو ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من وجوب أن تقوم النيابة العامة بتقديم القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم حسب الأحوال للنظر في الحكم بالعقوبة التعزيرية وفي الدية .

ويعبر هذا الحكم في حالة تعدد المساهمين في الخطأ .

الإيضاح

الدية في اللغة : مصدر ودى القاتل القاتل بيده إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس وقيل هو : مأخوذ من الأداء لأنها تؤدي عادة وفلما يعبر فيها العفو لعظم حرمة الأدمى (١) .

الدية في الاصطلاح : عرفت الدية بعدة تعريفات فعرفها من الحنفية صاحب التكملة فقال الدية هي اسم لضمان يجب بمقابلة الأدمى أو طرف منه (٢) .

وعرفها الإمام ابن عرفة من المالكية فقال : الدية مال يجب بقتل آدمى حرام دمه أو بجرحه مقدر شرعا لإباحته (٣) .

وعرفها الامام محمد بن عبد الله بأنها ما يعطى إلى ورثة المقتول عوضا عن دمه أو حقه فيه (٤) .

فالدية هي مقدار معين من المال يدفع في جرائم القتل والجراح عقوبة وتعويضا .

مصدر تشريع الدية :

ومصدر تشريع الدية : الكتاب والسنة والاجماع :

(أ) أما الكتاب : فقوله تعالى "وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ" ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقية مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقية مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقية مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليما حكيما" (٥) .

(ب) أما السنة : ما روى عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابا وكان في كتابه أن من أعتبط مؤمنا قتلا عن يده فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وأن في النفس الدية مائة من الأبل وأن في الأنف إذا أوعب جذعة الدية وفي اللسان الدية

مادة ٣١١ - يكون ولي الدم طرفا في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ، ويتعين إدخاله في الدعوى الجنائية وله التدخل فيها في أية حالة تكون عليها حتى صدور الحكم ويتبع هذا الإجراء أمام محكمة النقض في حالة الحكم بالإعدام قصاصا وتجري على ولي الدم الأحكام المقررة للدعى بالحقوق المدنية في قانون الإجراءات الجنائية ، ويعنى من الرسوم القضائية .

الإيضاح

ولكن يكون ولي الدم على علم بمراحل التحقيق والمحاكمة وما يتم فيها فضلا عن حقه في الطعن فيما يصدر فهما من أوامر أو أحكام ، فقد نصت هذه المادة على اعتباره طرفا في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ووجوب دخاله في الدعوى الجنائية .

كما أيزت له المسادة التدخل فيما في أى حالة كانت عليها الدعوى وأمام محكمة النقض أيضا في حالة الحكم بالإعدام قصاصا واعتبرته في حكم المدعى بالحقوق المدنية وفق قانون الإجراءات الجنائية وأعفته من الرسوم القضائية غير أن ذلك لا يعنى أنه ليس له الطعن في الحكم الصادر في دعوى القصاص أو الأمر الذى يصدر من النيابة في خصوصه أو أن حقه ينصرف إلى الدية بحسب كما هو المقرر في قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للدعى بالحقوق المدنية والذى تنصرف حصومته إلى دعواه المدنية بحسب ، وإنما المقصود بهذا النص هو وجوب إعلانه بما يتخذ من إجراءات وبيان وضعه في الدعوى الجنائية .

(الفصل الخامس)

في الدية

مادة ٢١٢ - دية المقتول ذكرا أو أنثى مسلما أو غير مسلم أربعة آلاف وثمانون جراما من الذهب الخالص ويقوم جرم الذهب بالذهب المحدد وقت ارتكاب الجريمة من مصلحة دمج المصوغات والموازين .

ولا تعدد الدية بتعدد الجناة وتقسيم عليهم بالتساوى ، وتثبت الدية ابتداء للجنى عليه ثم تنتقل لورثته ، ويحفظ للغائب نصيبه في بيت المال (الخزانة العامة) . وإذا لم يكن للجنى عليه وارث آلت الدية إلى بيت المال .

وإذا ساهم الجنى عليه في الخطأ الذى تسبب في قتله ، تقسم الدية بين الجاني أو الجناة وبين الجنى عليه بالتساوى بقدر عددهم ويقطع من الدية ما يقابل حصة الجنى عليه فيها .

(١) لسان العرب ج ٣ ص ٩٠٣

(٢) التكملة ج ٨ ص ٣٠١

(٣) الخطاب ج ٦ ص ٢٥٧

(٤) المنار ج ٥ ص ١٣٢

(٥) سورة النساء آية ٩٢

أُتلفتها الجناية بغض النظر عما يؤدي إليه ذلك التلف من الخسارة المادية
للعندين عليه .

فالواقع أن الدية جزاء يدور بين العقوبة والضمان فهي عقوبة لأنها
مقورة جزاء الجريمة وإذا عفا المحني عليه عنها جاز تعزير الجاني بعقوبة
تعزيرية ملائمة ، ولو لم تكن عقوبة لما جاز في حالة العفو عنها أن تحل
محلها عقوبة تعزيرية .

وهي تعويض لأنها مال خاص للمحني عليه ولأنه لا يجوز الحكم بها
إذا تنازل المحني عليه عنها .

إذن فالدية يتحقق فيها المعنيان الزجر والردع للقاتل والتعويض
والتعويض لأولياء القاتل .

الأصناف التي تؤدي فيها الدية : يتفق الفقهاء جميعا على أن مقدار
دية الحر المسلم دو مائة من الإبل ^(١) لقوله صلى الله عليه وسلم في كتابه
لأهل اليمن في بيان الديات ، وإن في النفس الدية مائة من الإبل ^(٢) .

خلاف الفقهاء في الأصل في الدية : نشأ خلاف بين الفقهاء في الأصل
في الدية هل هو الإبل وإن ما عداها من الأصناف هو تقدير لها أم لا .

فذهب أبو حنيفة ومالك رضي الله عنهما والشافعي في أحد قولين أن
الدية إنما تكون في واحدة من هذه الأصناف الثلاثة الإبل والذهب
والفضة وإلى أن كلا منهما أصل برأسه .

وذهب الحنابلة والصاحبان : إلى أن الدية تكون من هذه الأصناف
ومن البقر والغنم وزاد الصاحبان الحلل وقد قالوا إن هذه الأصناف
أصول في الدية .

وذهب الشافعي : في الحديد وأحمد في رواية عنه إلى أن الأصل في
الدية الإبل ، أما غيرها فأنما هو بدل عنها بقيمة لها . فلا يعدل عنها إلى
غيرها إلا بالتراضي وإن لم توجد فتجب قيمتها بالغة ما بلغت وتقاسم
بغالب نقد البلد وإن وجد البعض أخذ هو بقيمة الباقي .

(أ) استدلل أصحاب الرأي الأول بما يأتي :

أولا : بأن التقدير إنما يستقيم بشيء معلوم المالية ، وغير الذهب
والفضة من البقر والغنم والحلى مجهول المالية ولهذا لا يقدر بها ضمان .

وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي الذكر الدية وفي الصلب
الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي

المأمومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المثقلة خمسة عشر
من الإبل وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل
وفي السن خمس من الإبل وفي الموصضة خمس من الإبل وأن الرجل
يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار^(٣) رواه النسائي ^(٤) .

(ج) وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة من لدن النبي صلى الله عليه وسلم
على وجوب الدية ولم يعرف عن أحد أنه أنكرها ^(٥) .

حكمة تقديرها : هي منع الخصام في تقدير القيمة لو وكل
الأمر إلى أولياء الدم وحتى لا يكون هناك نزاع بين أولياء الدم
الذين هم مظنة الطمع وطلب الكثير من الأموال وأهل
القاتل الذين غلبت عليهم مظنة البخل بدفع هذه القيمة ولأن
الناس مهما اختلفت منازلهم وأجناسهم فهم جميعا أمام تقدير
الدماء سواء وحتى لا تكون هناك فرصة للتفاوت بين الناس لذلك
لم يترك أمر تقديرها للحاكم بل كان من الشارع ^(٦) .

الدية بين العقوبة والتعويض والغرامة ^(٧) : الدية تشبه الغرامة من
جهة والتعويض من جهة أخرى فتشبه الغرامة لأن فيها معنى زجرا للجاني بحرماته
بجزء من ماله لأن قيمتها مقدرة من جهة الشارع كما هو الحال في الغرامات
وتشبه التعويض لأنها تعويض للمحني عليه إلى حد

والدية تختلف عن الغرامة فالجاني لا يتحمل وعده عبء الدية في أغلب
الأحوال ، كما أنها ليست مشروعة لصالح الجماعة كالغرامة ، ولا تؤول
إلى بيت المال (الخزنة العامة) .

والدية ليست تعويضا بمعنى الكلمة إذ يشترط في تقدير التعويض
أن يكون شاملا لجميع الضرر الذي ينتج عن الجريمة سواء كان ذلك الضرر
ماديا أو أدبيا أو جسمانيا .

والدية ليست كذلك فهي لم تقدر باعتبار كل ما ينتج عن الجريمة
من الأذى والخسارة ولا تؤدي باعتبارها تعويضا لكل ما ينتج عن الجريمة
من الضرر الجسماني والمادي وإنما كقابل فقط للنفس والأعضاء التي

(٢) نيل الأوطار ج ٧ ص ٦١ السلام ج ٣ ص ٢٤٤ ، ٢٤٥

(٣) القرطبي ج ٦ ص ١٨٨ . الصلب : العمود القوي

(٤) فلسفة التشريع للجرحاني ج ٢ ص ٣٠٤

(٥) مصادر الحق للمستهدوي

(١) میزان الكبرى للشعراني ج ٢ ص ١٤٤ بداية المتحد ج ٢ ص ٤٠١

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٣١

(ج) واستدل الشافعي على أن الأصل في الدية إنما هو الإبل بما يأتي :

أولا — بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانت الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ على النصف من دية المسلمين قال فكان ذلك حتى استخلف عمرو بن الخطاب فقام خطيبا فقال أن الإبل قد غلت قال ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار الحديث .

ثانيا — بما روى عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم الإبل على أهل القرى بأربع مائة دينار أو بما يادلها من الوزن وتقسيمها على اثمان الإبل فإذا غلت رفع قيمتها وإذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى وهذا واضح في أن الإبل هي الأصل الذي تقدر به الدية وغيره بدل عنه وقيمة له .

ثالثا — أن النبي صلى الله عليه وسلم خفض بعض الدية وغلظ بعضها ولا يظهر ذلك إلا في أسنان الإبل وهذا مما يقوى أنها الأصل .

والراجع القول بأن الأصل في الدية الإبل وغيرها بدل عنها وقيمة لها .

المقدار الواجب من الإبل : لا خلاف بين الفقهاء في أن الدية مقدرة بمائة من الإبل لقوله صلى الله عليه وسلم (في نفس المؤمن مائة من الإبل) .

والدية لا تختلف من حيث العدد فهو مائة ولكنها تختلف في السن والنوع حسب الجنابة غلظة وتخفيفا .

دية العمد : لم تختلف كلمة الفقهاء في القدر الواجب في الدية وهو مائة من الأبل ، ولكن اختلفت كلمتهم في الأجناس الواجبة منها على اتجاهين :

وقد عرف التقدير بالإبل بآثار مشهورة لم توجد في غيرها كقوله صلى الله عليه وسلم " في النفس المؤمنة مائة من الإبل " فكانت الإبل أصلا في الدية لهذا النص وغيره وكان الذهب والفضة أصليين فيها كذلك لأن التقويم إنما يكون بهما وقد ورد تقدير الدية بهما عن الرسول صلى الله عليه وسلم وكذلك عن عمر رضي الله عنه .

ثانيا : بما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قوم الإبل على أهل القرى بالذهب والورق ووافق على ذلك من عاصر من الصحابة فاقتضى هذا قصر الدية على ذلك لوجهين :

أحدهما : أن التقويم إنما يكون من الذهب والفضة .

والآخر : أن الحكم بذلك كان عاما في جميع القرى فلم يبق موضع يحكم على أهله بالحلل على أن الحلل نوع من العروض فلا يصح التقويم بها كالعقار وأيضا الذهب والفضة يخف حملها والإبل لا مشقة في نقلها وأما سائر المواشي فيشق نقلها وإنما أراد عمر بتقويمها على أهل القرى بالنظر لما يقع في جميعها في المستقبل وإنما يكون ذلك لنص علمه من النبي صلى الله عليه وسلم (١) .

(ب) واستدل الصحاحيان والحنابلة (٢) :

أولا — بما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمر قام خطيبا فقال إن الإبل قد غلت ففرضها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألف شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة .

ثانيا — بما روى عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الدية على أهل الإبل مائة من الأبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألف شاة وعلى أهل الحلل مائة حلة رواه أبو داود (٣) .

وقد أخذ الحنابلة بهذين الحديثين إلا في الحلل فلم يجعلوها أصلا في الدية .

(١) الباجي ج ٧ ص ٦٩٤ ، الهداية ج ٨ ص ٣٢٥ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣١٣ .

(٢) المفتي ج ٩ ص ٦٢ ، البدائع ج ٧ ص ١٧٣ .

(٣) المهذب ج ٢ ص ٣١٣ .

١ الأم ج ٨ ص ٦٠٠ ، المفتي ج ٩ ص ٨٣ .

عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قتل متعمدا دفع إلى أولياء المقتول فإن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة وما صولحوا عليه فهو لهم" رواه الترمذى .

والقول الراجح القول بأن دية العمد للمسلم من الإبل مثله كما ذهب إليه الشافعى لما رواه الترمذى ولما صح في دية شبه العمد من أنها مثله والعمد أولى بالتغليظ .

(مقدار الدية من الذهب والفضة)

ذهب الحنفية إلى أن مقدار الدية من الذهب ألفا دينار ، ومن الفضة عشرة آلاف درهم والخطأ والعمد في ذلك سواء .

ولا تغلظ الدية إذا قضى بها من غير الإبل كالذهب والفضة .

وذهب المالكية : إلى أن مقدار الدية من الذهب ألف دينار ، ومن الفضة اثنا عشر ألف درهم في القتل الخطأ وفي العمد فلا يدخلها التغليظ فيه .

(تقويم الدية بالعملة المصرية)

لما كانت الدية الكاملة ألفي دينار ذهباً وعشرة آلاف دينار من الفضة - أخذنا برأى الحنفية مالف البيان ، فإن الأمر يقتضى تقويمها بالعملة المصرية ، وفي هذا الصدد فإن لجنة البحوث الفقهية بجمع البحوث الإسلامية قد أثبتت بتقريرها الصادر عن اجتماعها المعقود في ٢٣ من شوال سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ م ، في شأن نصاب حد السرقة ، أن يكون التقويم بالذهب المضروب بالفضة المضروبة دراهم ان لم ييسر التقويم بالدنانير وتحدد قيمة كل منهما بالعملة المصرية وقت السرقة .

وقد أخذ المشروع بتقدير الدية بالنقد المعمول به لأنه أصل في تقدير الدية إلى جانب الإبل والبقر والشاة والحمل ، وقد حددت الدية بالنسبة لهذه الأشياء حتى يسهل على أهل كل بلد أدائها مما عندهم ، وعلى هذا نص كثير من الفقهاء ، والأخذ بالمعيار النقدي أضبط وأيسر وأنسب للعصر الحاضر ومطابق للشرع الشريف ، إذ الذهب من أصول الأئمة ولا خلاف في تقدير الدية به .

(وفي مجال تقويم قيمة الدية بالعملة المصرية)

فمن المعروف أن العرب والتجار كانوا يتعاملون بالنقد سواء كانت من الدنانير الذهبية أو الدراهم الفضية بالعدد لا بالوزن كأنها تترادف باختلاف أجام وأوزان الوحدة النقدية ، وقد أقر الإسلام وزناً شرعياً خاصاً بها وهو الوزن الذى كانت تتعامل به قريش في مكة . ولعل أمثل طريقة لمعرفة مقدار الدرهم والدينار الشرعيين هى الطريقة الاستقرائية الأثرية

الأول : وهو لأبي حنيفة (١) ومالك والزهري وربيعة ورواية لأحمد وهو قول مروى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنها أربع وخمسون وعشرون بات مخاض وخمسون وعشرون بنات لبون وخمسون وعشرون حقة وخمسون وعشرون جذعة (٢) .

واحتج هؤلاء :

أولاً - بما رواه الزهري عن السائب عن يزيد قال كانت الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أرباً واحماً وعشرين جذعة ونحماً وعشرين حقة ونحماً وعشرين بنات لبون ونحماً وعشرين بنات مخاض .

ثانياً : وقد استدل أبو حنيفة وأبو يوسف على أنها في العمد أربع كشبه العمد بأنه لو وجبت الحلقات لزادت الدية على المائة .

الاجتماع الثاني : اعطاء ومحمد بن الحسن والشافعى ورواية لأحمد وهو مروى عن عمر وأبي موسى والمغيرة أنها ثلاث وثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة في بطونها أولادها . لما روى عن عمرو بن شعيب

(١) الإبل من ٦٠ ص ١٢٩ ، شرح الديلمى : ص ٢٥٠ ، شرح المنقذ : ص ٧٠ - (أهل الحل : تجار الأقمشة) .

(٢) ١ - بنت مخاض :

المجذع من الرجال : الشاب الحدث - ومن الإبل : ما استكمل أربعة أعوام ودخل في السنة الخامسة . ومن الغنم : البقر ما استكمل سنتين ودخل في الثالثة . ومن الضأن : ما بلغ ثمانية أشهر أو تسعة . (المعجم الوسيط - الجزء الأول ص ١١٢)

٢ - بنت لبون :

الصغير من الإبل إذا دخل في السنة الرابعة . (المعجم الوسيط - الجزء الأول ص ١٨٧)

٣ - حقة :

اللبو : الذى نزل اللبن في ضرعها والجمع لبن « ولبنان » ويقال كم لبن غنمك ؟ أى كم ثروات الدرف فيها وأين اللبن : ولذا لناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة لأن أمه ولدن غيره فصار لها لبن وهى ابنة لبون وبنت لبون والجمع بنات لبون للذكور والاناث . (المعجم الوسيط - الجزء الثاني ص ٨١٤)

٤ - جذعة :

الفصيل إذا القحت أمه : ابن مخاض والأنثى بنت مخاض . وقيل : ما دخل في السنة الثانية وإن لم تكن أمه حاملاً .

والجمع بنات مخاض . (المعجم الوسيط - الجزء الثاني ص ٨٥٧)

٥ - وجر العليل - يجره - وجرا : وصب الوجور في حلقه :

ويقال : وجر العليل الدواء : جعله في فيه . ووجر فلاناً سمعه ما يكره .

وأوجر العليل صب الوجور في حلقه . (المعجم الوسيط - الجزء الثاني ص ١٠١٤)

وقد أصدر عبد الملك الدينار والدرهم على الوزن الشرعى والنسبة المعينة التي حددها الاسلام وذلك منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام والخليفة عمر بن الخطاب وصارت العملة المصرية الاسلامية الصحيحة هي الدينار العربى الذهبى الخالص والدرهم الاسلامى الفضى الخالص ووحداتهما ولعل هذه الطريقة التي تبناها المشروع — هي الأمثل لمعرفة الدينار والدرهم الشرعيين وأبعدها عن الخطأ وأقربها إلى المنهج العلمى لابتنائها على استقرار واقعى لنقود تاريخية لا مجال للطعن في صحتها وثبوتها .

ومن ثم تكون الدية بالذهب بالوزن الحديث ، على أساس أنها الف دينار من الذهب المضروب دنانير وهذا عملاً بتقرير لجنة البحوث الفقهية سالف الذكر — هي ١٠٠٠ دينار \times ٤,٢٥ جراما = ٤٢٥٠ جراما من الذهب الخالص ، ونظرا لتغير قيمة الذهب من وقت لآخر رأت اللجنة أن يقوم جرام الذهب بالسعر المحدود وقت ارتكاب الجريمة من مصلحة دمج المصوغات والموازن .

هذا وقد ساوت هذه المسألة في الدية بين نفس الذكر والأنثى والمسلم وغير المسلم لافرق بين كبير وصغير على التهج الذى جرى عليه المشروع في المسألة ١٨٩ من التسوية في تلك الأنفس في الفصا ص ، وذلك أخذا برأى الحنفية دون رأى المالكية والشافعية والحنابلة الذين يجعلون دية الذمى نصف دية المسلم ، كما أخذ المشروع برأى ابن عليه والاصم من أن دية المرأة كدية الرجل لقوله صلى الله عليه وسلم " أن في النفس المؤمنة مائة من الابل " على ما ورد في المغنى لابن قدامة الحنبلى ج ٨ ص ٣٨٧ ، ويسانده في هذه التسوية أن النظر يجب أن يكون إلى الاعتداء على النفس الانسانية وهي واجب ، ولا يكون للأ نصبة في الميراث أو لمعنى المنفعة منها .

من الذى يدفع الدية

الذى يتحمل الدية واحد من ستة :

- ١ - الجاني ٢ - أوعصبته ٣ - أو الديوان ٤ - أو الخال والقرى (٥) أو الموالى (٦) أو بيت المال ويمكن أن يقال على ماعدا الجاني العاقلة .

وعاقلة القاتل جميع عاقل (١) والعاقلة هي العصابة والأقارب من قبل الأب الذين يتصلوا بدية القاتل (٢) ويشترك في الفعل الحاضر والغائب لأن الغياب لا يسقط الوجوب ولأن الغائب والحاضر استبوتوا في التعصيب فوجب أن يستوتوا في الفعل .

(١) الميزان الكبرى ج ٤ ص ١٤٦ - تبين الألفاظ ج ٧ ص ١٧١

(٢) في غريب الحديث والآثر ج ٣ ص ٢٧٨

(٣) سبل السلام ج ٣ ص ٢٥٣

(٤) البدائع ج ٧ ص ١٥٧ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٠٠ مرجع

الدردير ص ٢٥٠ ، المغنى لابن قدامة ج ٩ ص ٤٨٩

وذلك يقع أوزان النقود المحفوظة في المناحف العربية والغربية وخاصة الدينار أو المتقال أى الدينار — وهو وزن مثقالا — فقد قرروا أنه لم يتغير في الجاهلية أو الإسلام وأنهم حين ضربوا الدراهم جعلوا العشرة منها وزن سبعة مثاقيل . فكان المتقال هو الأصل الذى يحتكم إليه ، فاذا عرف وزن المتقال عرف نصاب القطع من التقدين الذهب أو الفضة .

وقد ورد في رد المختار لابن عابدين ص ١٩٦ " والدينار اسم للقطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالمتقال ، فاتحادها من حيث الوزن " ، وورد في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة قسم العبادات طبعة وزارة الأوقاف سنة ١٩٣٩ ص ٤٨١ .

" تجب الزكاة في الذهب والفضة إذا بلغا النصاب ، ونصاب الذهب عشرون مثقالا وهو الدينار " .

وهذا ما سلمه بعض الباحثين من الأوربيين وتبعهم البعثة المصرية " على باشا مبارك " الذى خصص الجزء العشرين " الخطط الترفيقية " للثقة ، وقد أتوا بواسطة استقراء النقود الاسلامية المحفوظة في دور الآثار بلندن وباريس ومدريد وبرلين أن دينار عبد الملك بن مروان الذى وزن مثقالا — وزن ٤,٢٥ جرامات ، وكذلك ذكرت دائرة المعارف الاسلامية وهو وزن الدينار البيزنطى نفسه ، وإذا كان الدرهم $\frac{4.25}{10} \times 20 = 2.975$ جراما ، وأيد ذلك بعض الباحثين الأتريين من العرب المعاصرين وهذا ما ذكره في دائرة المعارف الاسلامية المترجمة في سادى درهم ودينار حيث قال في مادة درهم وقد اختلف المؤرخون اختلافا عظيما في تحديد الدرهم القانونى ولكنهم أجمعوا على أن نسبة وزن الدرهم إلى وزن المتقال هي ٧ : ١٠ ، ولما كان المتقال يدل على عدة معان فإن حسنة المعادلة لا تصح إلا إذا كان المتقال يساوى الدينار القانونى أى المتقال المسمى الذى يبلغ وزنه ٤,٢٥ من الجرامات ، قال صلى الله عليه وسلم " الميزان ميزان أهل مكة " ونخلص من هذا إلى أن أقرب أوزان الدرهم إلى الاحتمال هو ٢,٩٧٥ من الجرامات . وهذا الوزن يتفق على خيره وجه مع السكة الباقية والأوزان . . الزجاجية ، كما يتفق مع أوزان السكة التى ضربت في عهد المقتدر سنة ٢٩٥ — ٣٢٠ هـ (٩٠٨ — ٩٣٦ م) وكشف عنها روجر في الفيوم ولو بما كان الخليفة عمر هو أول من قرر أن الوزن القانونى للدرهم هو ٢,٩٧٥ من الجرامات وقد أمر عبد الملك بأن يكون الدرهم من هذا الوزن هو — دون سواء — السكة القضائية الصحيحة وقال في مادة دينار وقد أجمع المؤرخون على أن الاصلاح الذى أدخله عبد الملك على العملة سنة ٧٧ هـ (٦٩٦ م) لم يمس معيار العملة الذهبية ويمكن أن تثبت على الفور من الوزن المضبوط لهذه العملة من الدقة المتناهية التى روعيت في ضرب أقدم الدنانير التى تناولها الاصلاح ومن ثم نجد أن الدينار وزن ٤,٢٥ من الجرامات .

متى تؤخذ الدية من الجاني

تؤخذ الدية من الجاني في الحالات الآتية :

١ - يتحمل الجاني وحده دون عائلته في جناية العمد اذا تعدر القصاص (١) .

٢ - في جناية العمد اذا وجب القصاص وكان مسكناً ولكن تصالح الجاني مع من له الحق في العفو عن القصاص على مال فتجب الدية في ماله حسب ما تصالحا عليه عند الأخاف والمالكية قدر أو أداء (٢) .

٣ - اذا وجبت الدية بطريق الاعتراف فتجب في ماله حالة أن كانت عن جناية عمد ولم يكن القصاص أو كان وتصلح من له حق العفو أو كان الاقرار عن جناية خطأ فتجب في ماله في ثلاث سنوات لأن ما يلزمه بالاقرار لا تتحملة العاقلة .

فالدية لا تجب في هذه الاحوال الثلاثة على العاقلة لما روى عن عمر مرفوعاً « العمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة » رواه الدارقطني (٣) .

٤ - اذا كانت الدية أقل من نصف العشر تند الاحاف (٤) . وعند أحمد يتحمل الجاني ما كان أقل من ثلث الدية الكاملة (٥) . أما الشافعي فإنه يرى أن العاقلة تتحمل القليل والكثير فلا حد لتحملها لأن من يتحمل القليل يتحمل الكثير (٦) .

٥ - اذا كانت الجناية خطأ ولم يكن للجاني عاقلة أصلاً أو كانت له عاقلة ولكنها فقيرة أو لم يكن بالعدد الكافي فإن الدية كلها أو الباقي منها يجب في مال الجاني في رأى .

وفي رأى آخر تجب في بيت المال كلها أو الباقي ان كان الموجود بعض العاقلة .

متى تؤخذ من العاقلة

وتجب الدية في غير ما تقدم على العاقلة ويسكن القول بأن كل دية وجبت بالقتل ايذاء فهي على العاقلة وتؤجل على العاقلة في ثلاث سنين في آخر كل سنة ثلث الدية (٧) .

والمعنى في تأجيلها ثلاث سنين (وهو ما عليه أكثر الفقهاء) أن الاجماع يفتتد على أن دية الخطأ مؤجلة على العاقلة وأن اختلفت

في مقدار الأجل والأصل في ذلك هو قضاء عمر وعلى رضى الله عنها وما رواه البيهقي عن سعيد بن المسيب قال ابن السنة أن نتجم الدية في ثلاث سنين (١) .

وأما كونها في كل سنة تدفع ثلث الدية توزيعاً لها على السنين الثلاث تسهيلات للعاقلة وأما كونها في آخر السنة فقال الرافعي كان سببه أن الفوائد كالزروع والشار تتكرر كل سنة فاعتبر مضيتها ليجمع عندهم ما يتوقعونه فيواسون عن تمكن .

مقدار ما يدفعه الفرد منها ، ومن تؤخذ منهم

وتؤخذ الدية من الأغنياء أو متوسطى الحال لا يزيد ما يدفعه الواحد في ثلاث سنوات عن ثلاثة أو أربعة دراهم ، وهذا عند الأخاف لا فرق بين الغنى ومتوسط الحال (٢) .

وعند الشافعية : يدفع الغنى في ثلاث سنوات نصف دينار ومتوسط الحال ربع دينار فإن لم توجد العاقلة أو عجزت عن الدفع لفقرها أو لم تتكامل تحملها بيت المال كلها أو الباقي (٣) .

ويرى المالكية والظاهرية (٤) ورواية عن أحمد أن كل واحد من أفراد العاقلة يتحمل من الدية بقدر ما يطبق من غير اجحاف ويترك أمر التقدير لولى الأمر فعلى هذا لا يقدر ما يدفعه الفرد فتقدير الشرع وانما يرجع فيه إلى اجتهاد القاضى أو الحاكم فيفرض على كل واحد قدر ما يتناسب مع طاقته وحاله لأنها مواساة وطرقيها عدم التكليف .

متى تجب الدية في بيت المال

واذا كانت العاقلة ليس عندها ما تدفعه وجبت الدية في بيت المال حتى لا يطل دم في الاسلام واذا لم توجد عاقلة وكان بيت المال معطلا فإن الدية تكون ديناً على الجاني تؤخذ منه بقدر ما يستطيع لا يكلف الله نفساً الا وسعها (٥) .

مدى صلاحية نظام العاقلة الآن

يقول صاحب الدر المختار : أن التناصر أصل في هذا الباب فمتى وجد وجدت العاقلة والا فلا وهذا المعنى ليس موجوداً الآن الا نادراً حتى أن وجدت العاقلة فإن عدد افرادها غير كثير لا يتحمل أن يفرض عليها كل الدية ولقد كان للعاقلة وجود في الماضي أما الآن فلا شيء من هذا بحيث ينذر أن تجد شخصاً يعرف أصوله حتى يجده الرابع

(١) نيل الاوطار ج ٧ ص ٥٠

(٢) الزيلعي ج ٦ ص ١٧٨

(٣) الانواع للشرطي ج ٢ ص ١٢٦ الميزان الكبير ج ٢ ص ١٢٦

(٤) المحلى ج ١ ص ٥٨ ، الغنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٥٥

(٥) الغنى لابن قدامة ج ١ ص ٦٢٥ وخاتمة الدسوقي على الشرح ج ٤ ص ٨٦

(١) سبل السلام ج ٥ ص ٢٥٣

(٢) البدائع ج ٧ ص ١٥٧ ، نهایة المحتاج ج ٧ ص ٣٠ - شرح الدرر ج ٥٠

الغنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٨٩

(٣) نيل الاوطار ج ٧ ص ٨٩

(٤) الزيلعي ج ٦ ص ١٢٨ ، بدائع ج ٧ ص ٢٥٥

(٥) الغنى ج ٢ ص ٢٨٨

(٦) المهذب ج ٢ ص ٢٨٨

(٧) الزيلعي ج ٦ ص ١٧٦

يذهب الجاني انما الدية عندنا على القاتل وأمر هؤلاء القوم بالدخول معه في تحميلها على وجه المواساة له من غير أن يلزمهم ذنب جنائية وقد اوجب في أموال الاغنياء حقوقا للفقراء من غير الزامهم ذنبا لم يذنبوه بل على وجه المواساة وأمر بصلة الأرحام بكل ما أمكن ذلك وأمر ببر الوالدين وهذه كلها أمور مندوب اليها للمواساة واصلاح ذات البين ، فكذلك أمرت العاقلة بتحمل الدية على جهة المواساة من غير اجحاف بهم وبه .

ويقول ابن القيم (١) لا ريب أن من ألتف مضمونا كان ضمانه عليه ولا تزر وازرة وزر أخرى ولا تؤخذ نفس بجريرة غيرها وبهذا جاء شرع الله سبحانه وتعالى وجزاؤه وحمل العاقلة الدية غير مناقض لشيء من هذا وأيد هذا بعض الفقهاء المحدثين (٢)

ويرجع القول بأن تحمل العاقلة للدية قاعدة وليس استثناء وعنت المادة بالنص على عدم تعدد الدية بتعدد الجناة ، إذ العبرة فيها بالمجنى عليه لا بالجاني وفي حالة تعدد الجناة تقسم الدية عليهم بالتساوي . كما نصت المادة على ان الدية تثبت ابتداء للسجنى عليه ثم تنقل لورثته ويحفظ للغائب نصيبه في بيت المال . فاذا لم يكن للمجنى عليه وارث آلت الى بيت المال .

وعرضت المادة لمساهمة المخطئ عليه بخطئه في خطأ باقي الجناة مما ادى الى قتله ، وهي صورة لا تعرض الا في حالة القتل الخطأ بأن يتعدد الخطأ من الجناة والمجنى عليه ، مما يقوم عليه جزء من المسؤولية في الحادث ومن ثم عنت المادة بالنص على تحمله نصيبا من الدين بالمساواة مع باقي الجناة على حسب عددهم ليخضم من الدية ويتحمل الجناة باقياها .

واذا تعدد الجناة ، ولم يكن قصاص فعليهم دية واحدة للقتل تقسم عليهم بحسب عددهم ولا يلزم كل منهم بدية مستقلة ، وإذا عفى عن بعض الجناة على الدية ، واقتصر من البعض الآخر ، فعلى المعفو عنهم كل منهم حصته فقط من الدية مقسمة على عدد رؤوس القتالين ومن عفى عنه (الشرح الكبير ج ٩ ص ٣٣٩ ، ص ٣٩٤)

مادة ٢١٣ - تجب الدية على الجاني في القتل العمد وشبه العمد ، كما تجب عليه في القتل الخطأ اذا كان قد تصالح مع أولياء الدم أو كان القتل الخطأ ثابتا بأقراره ولم تصدقه العاقلة أو كان ما يتحملة

أو الخامس وعلى هذا تكون الدية اما على الجاني أو على بيت المال لكن دفع الجاني للدية قد يؤدي الى عدم دفعها لأنه قد يكون فقيرا وهذا يؤدي بدوره الى اهدار الدم وهذا لا يتفق مع أغراض الشريعة التي تقوم بحفظ الدماء وعدم اهدارها وقد يكون لدفع بيت المال للدية ارهاق له ولكنه يحقق أغراض الشريعة على أنه في امكانها أن تدبر وسيلة يخصص دخلها لهذا النوع من التعويض وبهذا تحقق هدفين :

أحدهما مكافحة الجريمة ، ثانيهما : ارضاء المجنى عليه وأسرته مما يؤدي الى تهدئة ثأرته واطمئنائه ويبعد عن احتمال وقوع أى انتقام فردى .

هل تحميل الدية للعاقلة استثناء من القاعدة

القاعدة العامة في الشريعة الاسلامية أن كل انسان يتحمل نتيجة عمله ولا يتحملة عنه غيره أو يشاركه في هذا ومصدر هذه القاعدة النصوص الواردة في الكتاب والسنة منها قوله تعالى : « ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى » (١) ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا بجريرة أخيه » رواه النسائي (٢) .

ومن هنا ذهب بعض الباحثين الى القول بأن تحميل العاقلة الدية انما هو استثناء من القاعدة العامة في الشريعة ومن هؤلاء العلامة ابن رشد المالكي حيث يقول ما نصه (٣) انه مخصوص من عموم قوله تعالى « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ومن قوله عليه السلام لأبي رزمة « لا يجنى عليك ولا تجنى عليه » ويقول الشيخ الشرقاوى ما نصه ، وتحمل العاقلة للدية مستثنى من عموم قوله تعالى « ولا تزر وازرة وزر أخرى » لما فيه من المصلحة إذ لو أخذ القاتل بها لذهب ماله كله (٤) .

وذهب بعض آخر من الفقهاء الى القول بأن هذه القاعدة ليس لها استثناء وانما مك على عمومها : فيقول الزليعي ما نصه (٥) « ولأن النفس محترمة فلا وجه لاهدائها ولا إيجاب العفو به على المخطئ لانه معذور ومرفوع عنه الخطأ وفي إيجاب الكل عليه عقوبة لما فيه من اجحافه وانتهك ماله فتضم اليه العاقلة تحقيقا للتخفيف .

ويقول الجصاص (٦) وليس في إيجاب الدية على العاقلة أخذهم

(١) سورة الانعام ١٦٤

(٢) نيل الأوطار ج ٧ ص ٨٨

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٠٤

(٤) الشرح الشارح على شرح التحرير ج ٢ ص ٤٣٣

(٥) بين الحقائق ج ٦ ص ١٧٧

(٦) احكام القرآن الجصاص ج ٧ ص ٢٤٢

الجاني من الدية دون ثلثها فيجوز للمالقة ان تصدقها

الدية من الدية دون ثلثها فيجوز للمالقة ان تصدقها

(١) اعلام الموقعين ج ٢ ص ٣٥٥

(٢) الاسلام مقيدة وشريعة ص ٢٢٢ « محمود شلتوت »

• وإذا لم يكن للجاني عاقلة وجبت الدية في بيت المال •

الايضاح

العاقلة هي من يحل العقل والعقل هو الدية وسميت عقلا لأنها تعقل لسان ولي المقتول وقيل أنها سميت العاقلة ، لأنهم ينعون عن القاتل فالعقل على هذا هو المنع •

وعاقلة القاتل هم عصابته فلا يدخل في العاقلة الاخوة لأم ولا الزوج ولا سائر ذوى الأرحام • ويدخل في العصابة سائر العصابات مهما بعدوا ، لأنهم عصابة يرثون المال اذا لم يكن وارث أقرب منهم ولا يشترط أن يكونوا وارثين في الحال بل متى كانوا يرثون ولولا الحجب عقلوا •

ولا تكلف العاقلة من المال ما يجحف بها ويشق عليها لأنه إزمها من غير جناية على سبيل المواساة للجاني والتخفيف عنه فلا يخفف عن الجاني بما يشق على غيره ويجحف به ولو كان الاجحاف مشروعاً كان الجاني أحق به لأنه موجب جنايته وجزاء فعله فان لم يشرع في حقه ففى حق غيره أولى •

واختلف الفقهاء في مقدار ما يحصله كل فرد فقال مالك وأحمد : يترك الأمر للحاكم يفرض على كل واحد ما يسهل عليه ولا يؤذيه •

وفي مذهب مالك رأى بفرض دينار على كل شخص •

وفي مذهب أحمد رأى آخر بفرض نصف مثقال على الموسر •

وربع مثقال على متوسط الحال ، وهو مذهب الشافعى •

ويرى أبو حنيفة ألا يزيد ما يؤخذ من الفسرد عن ثلاثة دراهم أو أربعة ، كما يرى التسوية بين الغنى ومتوسط الحال •

وليس على الفقير ولا على المرأة ولا على الصبي ولا على زائل العقل شيء من الدية لأن تحصيل الفقير اجحاف به ، ولأن المرأة والصبي والمجنون ليسوا من أهل النصرة ولكن هؤلاء اذا كانوا جناة يعقل عنهم •

وأذا لم يكن للجاني عاقلة أصلاً أو كانت له عاقلة فقيرة أو عديمها صغير لا يتحمل كل الدية فهناك رأيان : الأول : ويرى أصحابه أن يقوم بيت المال مقام العاقلة ، فان لم تكن عاقلة أو كانت عاقلة ولكنها فقيرة أخذت الدية كلها من بيت المال وهذا رأى هو مذهب مالك والشافعى وظاهر مذهب أبى حنيفة ومذهب أحمد •

الثانى : ويرى أصحابه أن الدية تجب في مال القاتل لأن الأصل أن القاتل هو المسئول عن الدية وانما حملتها العاقلة للتأصير

وتجب الدية على العاقلة في القتل الواقع من المجنون أو من به عاهة في العقل أو من غير البالغ ، وكذلك في القتل الخطأ الا أن يكون مؤمناً من المسؤولية الناشئة عنه ، فتجب الدية على المؤمن في حدود التزامه فان بقي منها شيء كان على العاقلة •

الايضاح

وعرض المشروع هذه المادة لمن تجب الدية في ماله :

وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن العاقلة لا تحل عنداً ولا اعترافاً ولا صلحاً واختلفوا فيمن تلزمه دية شبه العمد فقال الحارث العكلى وابن أبى ليلى وابن شبرمة وقتادة وأبو ثور هو عليه في ماله وهو ما أخذ به المشروع من جعل الدية في القتل العمد وشبه العمد على الجاني في ماله • بينما ذهب الشعبي والنخعي والحكم والشافعى والثورى وأحمد وإسحق وأصحاب الرأى على أن دية شبه العمد على العاقلة • قال ابن التور قول الشعبي أصح لحديث أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية الجنين على عاقلة الضاربة (أحكام القرآن للقرطبي طبعة كتاب الشعب ص ١٩٠١ ، المذهب ح ٢ ص ٢١١) •

أما القتل الخطأ فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة فأجمع أهل العلم على القول به ، وبه أخذ المشروع غير أنه نص على أنه اذا كان القتل الخطأ ثابتاً باقرار الجاني ولم تصدقه العاقلة أو كان الجاني قد تصالح مع أولياء الدم أو كان ما يتحملة الجاني من الدية دون ثلثها كانت الدية في مال الجاني لأن العاقلة لا تحل اقراراً ولا صلحاً •

واتفق الفقهاء على أنه اذا لم يكن لدى من وجبت عليه الدية مال يفى بها وجبت في بيت المال (ومن ثم نص المشروع على ذلك) •

ولما كان من المتفق عليه أن عمد غير البالغ والمجنون ، ومن به عاهة في عقله خطأ ، ولأن العاقلة تتحمل - في الأصل - دية الخطأ ، ومن ثم نصت المادة على وجوب الدية على العاقلة في الفعل الواقع من المجنون أو من به عاهة في عقله أو من غير البالغ ، كما تتحملها في القتل الخطأ • في غير الحالات سالفة الذكر ، الا أن يكون مؤمناً من المسؤولية الناشئة عن القتل الخطأ فتجب الدية على المؤمن في حدود التزامه فان بقي منها شيء كان على العاقلة •

(راجع التعليق على المادة ٢١٢ من المشروع)

مادة ٢١٤ - عاقلة الجاني هي الجهة التي يتسبى إليها كالسلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو القوات المسلحة أو القطاع العام أو النقابة أو الجمعية أو الفرقة أو الاتحاد أو أى تنظيم مهني أو حرقي •

والتحقيق ، فان لم تكن عاقلة برد الأمر لأصله وهذا الرأي رواية عن
أبي حنيفة لمحمد ويقول به بعض الحنابلة .
عنه تحمل العاقلة الدية :

وتيسل الدية للعامة معناه أن آخرين غير الجاني يحملون وزر
برئانه وهو استثناء من القاعدة الشرعية العامة : (لا تزر وازرة
وزر أخرى) إلا أن ظروف الجناح والمجنى عليهم هي التي سوت
هذا الاستثناء وجعلت الأخذ به لازماً لتحقيق العدالة والمساواة
ولضمان الحصول على الحقوق ويمكن تبرير هذا الاستثناء
بلمبررات الآتية :

١ - لو أخذنا بالقاعدة العامة فتحمل كل مخطيء وزر عمله لكانت
النتيجة أن تنفذ العقوبة على الأتقياء وهم قلة ، ولا تمتنع تنفيذها
على أغفراء وهم كثرة ويتبع هذا أن يحصل المجنى عليه أو وليه على
الدية ثامنه أن كان الجاني غنياً وعلى بعضها أن كان متوسط الحال ،
أما إذا كان الجاني فقيراً وهو كذلك في أغلب الأحوال فلا يحصل
المجنى عليه من الدية على شيء وهكذا تنعدم العدالة والمساواة بين
الجناة كما ينعدم بين المجنى عليهم فكان ترك القاعدة العامة إلى هذا
الاستثناء واجباً لتحقيق العدالة والمساواة .

٢ - أن الدية وأن كانت عقوبة إلا أنها حق مالي للمجنى عليه
أو وليه وقد روعي في تقديرها أن تكون تعويضاً عادلاً عن الجريمة
فلو أخذ بالقاعدة العامة وتحمل المتهم وحده بالدية لما أمكن أن يصل
معظم المجنى عليهم إلى الدية التي يحكم بها لأن مقدار الدية أكبر
عادة من ثروة الفرد ، إذ الدية الكاملة مائة من الإبل تقدر بألف دينار
ولا شك أن ثروة الفرد الواحد في أغلب الأحوال أقل بكثير من مقدار
الدية الواحدة فلو طبقنا القاعدة العامة وحصل الجاني وحده وزر عمله
لكان ذلك ما نعا من حصول المجنى عليهم على حقوقهم فكان ترك
القاعدة إلى هذا الاستثناء هو الضمان الوحيد الذي يضمن وصول
الحقوق المقررة إلى أربابها .

ويلاحظ أن المجنى عليهم في جرائم العمد لا يتعرضون لمثل هذه
الحالة لأن العقوبة الأصلية هي القصاص ولا تستبدل بها الدية إلا إذا
عفا المجنى عليه أو وليه عن القصاص ولن يعفو أحدهم عن القصاص
إلا إذا كان ضامناً الحصول على الدية فإذا عفا أحدهم عن القصاص
وقبل الدية ولم يكن مال الجاني كافياً لسداد الدية فذلك هو اختيار
المجنى عليه أو وليه وليس لأحدهما أن يتضرر من هذا الوضع الذي
وضع فيه نفسه .

٣ - أن العاقلة تحمل الدية في جرائم الخطأ وأساس هذه الجرائم
هو الإهمال وعدم الاحتياط .

وهذان سببها سوء التربية وسوء التوجيه غالباً والمستول عن تربية
الفرد وتوجيهه هم المتصلون به بصلة الدم كما أن الفرد ينقل
دائماً عن أسرته ويتشبه بأقاربه فكان الإهمال وعدم الاحتياط هو في
الغالب ميراث الأسرة ولما كانت الأسرة تأخذ عن البيئة والجماعة
فيكون الإهمال وعدم الاحتياط في النهاية ميراث الجماعة فوجب
لهذا أن تتحمل أولاً عاقلة الجاني نتيجة خطئه وأن تتحمل الجماعة
أخيراً هذا الخطأ كلما عجزت العاقلة عن حمله . ويمكننا أن نقول
أيضاً : أن الإهمال وعدم الاحتياط هو نتيجة الشعور بالعزة والقوة
وأن هذا الشعور يتولد من الاتصال بالأسرة ومن الاتصال بالجماعة
فالمشاهد أن من لا أسرة له يكون أكثر احتياطاً ويقظة ممن له أسرة
وأن المنتسبين للأقليات يكونون أكثر حرصاً من المنتسبين للأكثريات .
فوجب لهذا أن تتحمل العاقلة والجماعة نتيجة الخطأ مادام أنهما هما
المصدر الأول للإهمال وعدم الاحتياط .

٤ - أن نظام الأسرة ونظام الجماعة يقوم كلاهما بطبيعته على
التناصر والتعاون ومن واجب الفرد في كل أسرة أن ينصر باقي أفراد
الأسرة ويتعاون معهم وكذلك واجب الفرد في كل جماعة وتحمل
العاقلة أولاً والجماعة ثانياً نتيجة خطأ الجاني ، يحقق التعاون والتناصر
تحقيقاً تاماً بل أنه يجده ويؤكد في كل وقت فكلمة وقعت جريمة
من جرائم الخطأ اتصل الجاني بعاقلة واتصلت العاقلة ببعضها ببعض
وتعاونوا على جوع الدية وإخراجها من أهوالهم ولما كانت جرائم
الخطأ تقع كل يوم فمعنى ذلك أن الاتصال والتعاون والتناصر بين
أفراد ثم الجماعة كل أولئك ظل متجدداً مستمراً .

٥ - أن الحكم بالدية على الجاني وعلى عاقلة فيه تخفيف عن
الجناة ورحمة بهم وليس فيه غبن ولا ظلم لغيرهم لأن الجاني الذي
تحمل عنه العاقلة اليوم دية جريمته ملزم بأن يتحمل غداً بنصيب من
الدية المقررة لجريمة غيره من أفراد العاقلة ومادام كل إنسان معرضاً
للخط فسيأتي اليوم الذي يكون فيه ما حمله فرد بعينه عن غيره
مماؤياً لما تحمله هذا الغير عنه .

٦ - أن القاعدة الأصلية في الشريعة الإسلامية هي حياة الدماء
وصيانتها وعدم إهدارها والدية مقررة بدلاً من الدم وصيانة له عن
الإهدار فلو حصل كل جان وحده بالدية التي تجب بجريمته وكان
عاجزاً عن أدائها لأهدر بذلك دم المجنى عليه فكان الخروج عن
القاعدة العامة إلى الاستثناء واجباً حتى لا تذهب الدماء هدرًا دون
مقابل . هذه هي أهم المبررات التي دعت إلى الخروج على القاعدة
العامة ولعل هذا الاستثناء هو في الشريعة الإسلامية الاستثناء الوحيد

الله عز وجل جعل التعاون أساسا في ارتباط الإنسان بغيره وخفف الله عن الفرد فجعل أهله متضامنين معه ومسألة تحمل العاقلة في جزاء القتل خطأ باب للرحمة يستمد الإنسان منه التخفيف وهو يصب في روافد ثلاثة يروى في كل موقع ظماء ويحدث في كل موطن تخفيفا:

أولاً - اعانة للجاني لأنه في دفع الدية وهي قدر كبير يعجز الإنسان عنه بمفرده • فحمل الله أهله معه • فهافت عليه المسؤولية ثم أن تحمل الأهل من الدية يشعروهم بمسئوليتهم عنه • وتأثرهم بعمله وأخطائه فيحرصون على كبح جماحه والأخذ على يديه تجنباً لأخطاء يتحملون آثارها - ولقد كان الناس في الجاهلية ولا يزالون يتعصبون لذوى القربى • ويتحسسون ميلا إليهم • ففرض المشاركة في تحمل الدية يوثق الارتباط بينهم ويؤكد عقدة التضامن في المسؤولية •

وثانياً - أن أهل المقتول سيحصلون على الدية بسهولة لأن الحصول من عشرين شخصا على مبلغ من المال أسير من الحصول عليه من شخص واحد وهو غرض تحسنه الواقعة وتبعث على اختياره ظروف أولاد المقتول وبذلك تخطو الصلة الحسنة بين أهل القاتل والقاتل فبعد التعويض والشعور بأنه أخطأ القتل يقرب من شفاء الناس من الخصومة وتلييب الخواطر •

وثالثاً - التخفيف عن الجاني فلا يشك أحد في حصوله وتيسير أداء ما عليه في مبلغ كبير يعز على الناس في العادة •

رابعا - مسؤولية العاقلة تخلق جوا من الأخلاق تتناسى فيه الأسرة الفردية والانعزالية • فلا تترك واحدا منها بفعل ما يريد • ولصور المشاركة في الدفع تنبه الأذهان إلى وجوب نصح الأفراد ومراقبة تصرفاتهم أولا فأول •

عالجت المادة ٢١٤ المقصود بعاقلة الجاني فنصت على أنها هي الجهة التي يتنسى إليها كالسلطة التشريعية أن كان من بين أعضاء الهيئات النيابة كمجلس الشعب وغيره أو السلطة التنفيذية أن كان من بين العاملين في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة وغيرها أو الهيئات القضائية بالنسبة لأعضائها أو القوات المسلحة ، سواء أكان ضابطا ، أم جنديا ، أم ملحقا بها ، أو الجهة التي يتنسى إليها كالعاملين في القطاع العام أو النقابة أو الجمعية أو الغرفة أو الاتحاد أو أى تنظيم معنى أو حرفي وذلك إذا لم يكن منتسبا لأى من السلطات أو القوات المسلحة أو القطاع العام •

فإن لم يكن هناك عاقلة وجبت الدية في بيت المال • والأخذ باعتبار العاقلة على النحو سالف البيان هو رأى المالكية الذين قدموا أهل الديوان على العصابة في وجوب الدية ، فقياس الجهة

لقاعد «ألا تزر وزر أخرى» وقد أخذت الشريعة الإسلامية بهذا الاستثناء لأنه يحسن الرحمة والمساواة والعدالة ويمنع اهدار الدماء ويضمن الحصول على الحقوق •

العاقلة هم العصابة وهم القرابة من قبل الأب الذين يعطون دية قتل الخطأ •

والعقل والدية سببت عقلا لأنها تعقل الدماء من أن تسفك وقيل لأن الأبل كانت تعقل بفناء دار ولى المقتول ، عقل البعير عقلا شده بعقل حرمة العقل لأنه يمنعه من القبائح •

العاقلة الجباة الذين يعقلون العقل « الدية » •

التضامن في تحمل المسؤولية

الأصل العام المقصود في التشريع تحقيق مصالح العباد إيجابا بوجودها وسلبا لصيانتها وحراستها وهناك أصل آخر امتزجت به الشريعة الإسلامية في أصلها وهو رفع الحرج ، فقد وردت نصوص القرآن الكريم به نصا « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » وقد كرر الله ذلك خصوصا بعد شرعية التيمم رخصة بدل الوضوء أن لم يجد ماء أو وجده ولم يستطع الحصول عليه •

قد تجلى ذلك في تشريع العقوبات في القتل الخطأ - وقد شرع الله على من قتل خطأ الدية والكفارة « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله الا أن يصدقوا » •

والقتل الخطأ هو الذى لم يقصد فيه القاتل الضرب ولا القتل فإن قصد ضرب صيد فأصاب إنسانا أو صوب سلاحا إلى عدو كافر فأصاب مسلما فقتله • فقد وقع القتل خطأ - ولا يظهر في هذا النوع من القتل قصد للجريمة فلم يقصد ضرب الإنسان مجرد ضرب بل صوب ما صوبه نحو صيد فأصاب الإنسان - غاية ما هنالك ينسب إليه الفقهاء بعض تقصير وقلة حيطة فحدث القتل بدون أن يريده أو يقصده ولذلك كان جزاؤه مالا لا قتلا ومع هذا خفف عن الجاني فجعل ذلك على العاقلة التي يتناصر بها الجاني من العصابة أو الورثة أو أهل الديوان أو الحزمة فأدخلهم في تحمل الدية لأنها قدر كبير من المال لا يستطيع وحده أدائها - وفي ذلك رخصة للقاتل خفضت عنه الجزاء وجعلت التضامن بينه وبين أهله أمرا واقعا •

والأصل أن الإنسان يتحمل آثار عمله وحده « ولا تزر وزر أخرى » فهو مسئول عن عمله وحده وذلك هو ثمره العدالة ولكن

الايضاح

تعرض هذه المادة الى كيفية أداء الدية والمتفق عليه بين الفقهاء أن دية العمد تجب حالة ، وليس هناك ما يمنع من أن يقبل ولي الدم تنجيها أما دية شبه العمد والخطأ فإن النص ذهب الى جواز تنجيها في ثلاث سنوات بشرط أن يقدم من وجبت عليه كفالة يقبلها ولي الدم .

مادة ٢١٨ - إذا ثبت القتل الموجب للقصاص واختار ولي الدم الدية أو تصالح على مال قضت المحكمة بأداء الدية أو المال في الحال أو في الأجل الذي يقبله الولي وحددت جلسة للتحقق من الأداء ، فإذا لم يتم الأداء وطلب ولي الدم القصاص حكمت المحكمة به ، ولا يشترط في هذه الحالة أن تكون المحكمة مشكلة من قضاة آخرين .

الايضاح

وتعالج هذه المادة من المشروع حق أولياء الدم في غير العفو المطلق المشار اليه بالمادة ٢٢١ وأنه من حقهم طلب القصاص هذا يؤدي اليهم الدية أو ائزال المتصالح عليه فإذا تم الأداء انقضى هذا الحق أما اذا لم تؤد الدية وطلب أولياء الدم القصاص وجب الحكم به .

مادة ٢١٩ - في القتل الموجب للقصاص يجوز أن يتم الصلح على الدية المحددة أو على ما هو أكثر أو أقل منها .

مادة ٢٢٠ - في القتل غير العمد الموجب للدية لا يجوز التصالح أو الاقرار بمال يجاوز الدية .

الايضاح

من المقرر على النحو ما يرى المالكية وغيرهم انه في القتل العمد لا دية له أصالة ومن ثم جاز الصلح عن دم القتل العمد نفساً بما قل من المال أو كثر (الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٤) .

أما بالنسبة لغير العمد - أي شبه العمد والخطأ فإن الدية واجبة أصالة ومن ثم لا يجوز التصالح أو الاقرار بمال يجاوز الدية اذفيه مخالفة لما قرر الشارع بخصوصها .

الفصل السادس

في احكام متنوعة

المداد من ٢٢١ - ٢٢٢

مادة ٢٢١ - العفو عن القصاص يكون على دية ويجوز أن يكون عفواً مطلقاً متى كان صريحاً في الإبراء منها وفي هذه الحالة لا يقبل العدول عنه .

التي يعمل بها الجاني سواء كانت جهات حكومية أو قطاعاً عاماً أو النقابات أو الجمعيات أو الاتحادات أو المنظمات الحرفية على أهل الديوان قياس صحيح باعتبار التعاون والتناصر .

مادة ٢١٥ - في القتل غير الموجب للقصاص اذا لم يكن لمن وجبت عليه الدية مال ينفي بها وجبت كلها أو مابقى منها في بيت المال . وإذا لم يعرف القاتل وجبت دية المقتول في بيت المال .

الايضاح

وتعالج المادة ٢١٥ من المشروع مال الدية في حالة عدم وجود مال عند من وجبت عليه أو حالة عدم معرفة الفاعل ، وقد تميزت الشريعة الإسلامية بميزات كثيرة عن القوانين الوضعية ومن ذلك القاعدة المقررة أنه لا يطل دم في الاسلام أصل ذلك ما رواه الامام البخاري في صحيحه عن سهل بن أبي حنيس (أن نفراً من قومه انطلقوا الى خيبر ففرقوا فيها ووجدوا أحدهم قتيلاً وقالوا للذي وجد فيه فقتلهم صاحبنا قالوا ما قتلنا ولا عملنا قاتلاً فانطلقوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يارسول الله انطلقنا الى خيبر فوجدنا أحدهم قتيلاً فقال الكبير الكبير فقال لهم تأتون بالبينة على من قتله ؟ قالوا ما لنا بينه قال فيحلفون قالوا لا فرضى بإيمان اليهود فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطل دمه فواده مائة من ابل الصدقة) صحيح البخاري ج ٩ ص ١١ .

ومن هذا الأصل جاءت هذه المادة من المشروع فنصت على انه اذا لم يعرف القاتل وجبت الدية في بيت المال (الخزائن العامة) وتطلق هذه المادة سواء لم يعرف القاتل أصلاً أو كان قد اسند الاتهام الى أحد وأمر بالأوجه لاقامة الدعوى أو قضى بالبراءة لعدم الثبوت .

مادة ٢١٦ - تجرى على العاقلة الأحكام المقررة للمسئول عن الحقوق المدنية في قانون الاجراءات الجنائية .

الايضاح

ولما كانت العاقلة مسئولة عن الدية في بعض الأحوال على نحو ما سلف فقد نصت هذه المادة على أنه تجرى عليها الأحكام المقررة للمسئول عن الحقوق المدنية في قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٢١٧ - تجب الدية حالة في مال الجاني ومنحه على ثلاث سنوات في مال العاقلة ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بتسليم الدية الواجبة في مال الجاني لمدة أقصاها ثلاث سنوات اذا قدم كفالة يقبلها ولي الدم .

ودية القتل شبه العمد أو الخطأ يجوز أن تكون منجبة على ثلاث سنوات بشرط تقديم كفالة يقبلها ولي الدم .

ويثبت العفو على النحو المبين بالمادة ٢٠٧ •

والعفو يكون للمجنى عليه أو أحد أولياء الدم حتى تنفيذ القصاص وإذا حصل العفو قبل تنفيذ القصاص فعلى النيابة العامة تقديم القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم في الموضوع حسب الأحوال للنظر في الحكم بالعقوبة التعزيرية المقررة •

الايضاح

العفو عن العقوبة

ثم يترك الشارع الحكيم الناس الهوى والعبث حتى يعتدى القوى على الضعيف ويأكل القوى الضعيف بل كما شرع الله الأحكام التي تجلب لعبادة المصالح والمنافع فكذلك شرع الأحكام التي تحفظ هذه المصالح وتحقق المنافع واعتبر المخالف لهذه الأحكام عاصياً يعاقب في الدنيا بعقوبات مناسبة لجرائمها وفي الآخرة بالعقاب الشديد يوم القيامة •

وعلى هذا أقام المولى مجتسع الإيمان • إقامة خالية من الآثام ولم يرض للعباد أن يجمعهم المعاصي أو تحل فيهم الآفات أو تعتريهم عيوب ترهب أو تدنس الأغراض بالمثالب والنقائص ولذلك شرع العقوبات ليردع الجاني عن الجناية ويؤجر الأفراد عن المظالم — فإن زل أحد بمعصية ، وأساء الشيطان التزام الشرف والبعد عن الجناية فإن هذه العقوبات المشروعة هي الجزاء في الدنيا — وعند الله يوم القيامة عذاب الآخرة •

ومع أنه عز وجل قد شرع هذه العقوبات لتطهير حياة المؤمنين • فقد نذب عياده إلى ستر هذه الجنايات إذا وقعت في خطأ ومستر وشدد في طرق إثباتها ليقول وقوعها ولعدم اشاعتها بين المؤمنين • فانه اعتبر أمور ثلاثة تحول بين العقوبات والايلام بها وهى العفو عنها والتوبة منها والشبهة المسقطه لها •

العفو

وقد وجد حق العفو عن هذه الجنايات من جهة صاحب الحق الذي وقعت الجناية اعتداء عليه • وذلك بالنظر إلى الأحكام التي شرعت لتحقيق المصالح وإيجاد المنافع — فمن البديهي أن التشريع في جملة جالب لمصالح • وهذه المصالح تعود إلى الناس رحمة من ربهم وفضلا منه عليهم وأحسانا إليهم — فانه عز وجل غنى عن خلقه لا تنفعه طاعتهم وهيهات أن تدنو من ساحة قدسيته معاصيهم • فكل الأحكام لمصالحهم ودفع الأذى والشر عنهم •

فقد تمحضت الأحكام والشرائع لتحقيق مصالحهم ودفع الفساد عنهم • ومن هنا اعتبر الأئمة المشروعات والمصالح التي كانت ثمره للأحكام • ومقصدا للتشريع • باعتبار ذلك أن كانت هذه المصالح عائدة إلى عموم الناس ووقايتهم جميعا من المفساد كانت حقاً لله ، إقامتها طاعة له وامتنال لشرعه ، وعبادة لجلاله وهذا ما يناسب ربوبيته وعبوديتهم فهو جل جلاله مولاهم وخالقهم وهم في شرف نسبة عبوديتهم له وعبادتهم بأحكامه وشرعه • أو تكون الأحكام مثبتة لمصلحة خاصة لفرد معين ودافعة للمفساد عنه • فالأول كإخلاء الناس من الفساد وإزالة الاعتداء عن الناس والثاني كتشريع استحقاق الزوجة للمهر واستحقاق البائع لثمن سلعته فهذا حكم خاص لتحقيق مصلحة خاصة بالزوجة فإذا اعتدى أحد على هذا المهر فقد اعتدى على حق خاص بها — والحياة حق محترم لكل من خلقه الله تعالى فإذا قتل رجل رجلاً فقد اعتدى على حق الله وحق للعبد أغلب • وأوجب القصاص من القاتل لحماية الحياة للحى •

والواقع أن مثبت الأحكام كلها هو الله تعالى • وحق الزوجة في المهر ثابت من الله ومفروض بشرعه وحكمه فكل حكم فيه لله عز وجل حق •

ومن يعمل به فهو مطيع لله للعمل بشرعه وامتنال حكمه • ومن اعتدى عليه فهو عاص لربه معتد باهداره شرعه وتركه حكمه وهو صاحب النعم كلها ورب العباد ومانحهم النعم جميعها ولكن اعتبار الأئمة الضابط الذي فرقوا به بين ما هو لله وما هو للعباد فما هو حق لله هو ما يتعلق به النفع العام للناس عموماً ، وما يتعلق به النفع الخاص فهو حق للعباد — ومع هذا ففيه الله حق لأنه هو الذي شرعه وحكم به وفرضه فمن يخالفه فهو معتد على حق للعبد وكذلك اعتدائه على حق لله فيه •

وإذا كان الأمر كذلك • فإذا قتل شخص آخر فإن هذا القتل اعتداء على حياة العبد — فأقرباء المقتول أولياء دمه وهم أصحاب الحق فيه ولهم رفع الدعوى بطلب القصاص من القاتل وكما أن لهم حق الدعوى بالخصومة فكذلك لهم حق العفو عن الجناية وعدم قتل القاتل •

فحق العفو الذي يسلكه القريب للمقتول باب آخر من أبواب الأحكام الخاصة بالحدود والقصاص • وعلى هذا امتزجت الأحكام الخاصة بالعقوبات بباب من أبواب الرحمة على من زلت قدمه وارتكب الذنب ووقع في الجناية فهذا الباب الذي فتحه الله لرحمة العباد تخفيف آخر ملازم للتشريع • إذ بعد انتهاء الفترة العصبية لوقوع الجناية

للدّم حيث النفس ولا يعود القصاص باحمرار الدّم ذا موضوع
اذ سينتهى الى المال وهو ممكن بأى وسيلة وهى بجانب الاعدام
وازالة الحياة شئ لا يقاس به أو يعتبر فى الموضوع .

وقت العفو وقبوله : والعفو مقبول ونافع قبل الرفع وبعد الرفع
الى الحاكم وقبل الخصومة وبعدها وقبل الاثبات وبعده - والممنوع
ألا يؤدى الى تعطيل العقوبة - ولا يمنع العفو الا عن الجريمة
المعلقة بالمجتمع كالردة والعشو عما يتعلق بالمجتمع تحريض على
ارتكاب الجريمة ولا يملك العبد تحريك الدعوى بنفسه ولا يملك
حق اسقاطها لأنها متحصنة للعامة .

نصت هذه المادة من المشروع على أن العفو عن القصاص يكون
على دية ، وأنه يجوز أن يكون العفو مطلقا اذا كان صريحا فى الإبراء
من الدية ونصت على أنه لا يقبل العدول عنه وأوضحت أن من له
الحق فى العفو هو المجنى عليه قبل موته أو أولياء الدّم أو أحدهم
وأن هذا الحق يستمر لأولياء الدّم حتى تنفيذ القصاص كما عالجت
المادة كيفية اثباته فنصت على ضرورة أن يكون على النحو المبين
بالفقرة الثانية من المادة ٢٠٧ أى فى محضر تحقيق النيابة العامة
أو قاضى التحقيق أو المحكمة

وعالجت المادة حالة حصول العفو بعد صدور الحكم وقبل
تنفيذ القصاص فأوجبت على النيابة العامة تقديم القضية الى المحكمة
التي أصدرت الحكم حسب الأحوال للنظر فى الحكم بالدية والعقوبة
التعزيرية .

مادة ٢٢٣ - القتل العمد المعاقب عليه بالاعدام قصاصا ، جريمة
أما الجرائم الأخرى فيحدد نوعها وفق أحكام المادتين ١١ ، ١٢
من هذا القانون .

ومباغنة الأولياء برؤية قريبهم المقتول تهيأ النفوس للتسامح . وتمتد
الى القلوب روح الاخاء - فيشعر كل واحد من أبناء الاسلام
أن العفو أجدى والصلح خير ، ولو لم يكن العفو مقبولا
لما أخذ به التشريع ورأى تنفيذه ، اذ لا جدوى من الانتظار ما دام
المصير هو القتل قصاصا من غير أمل فى تغير الموقف - ويشجع على
ذلك أن التشريع جعل الدية خلفا عن القصاص . وهذا جانب يساعد
على احياء القاتل بعفو أولياء الدّم اذ الدية مال كثير فيه قضاء مصالح
كان يقوم بها المقتول لأسرته . وهى سببهم فترة طويلة بالحياة ويظل
القاتل فى تذكّر لهذا العفو الذى ممكنه من الحياة الى الآن .

وقد ندب الشارع الى العفو فى قوله سبحانه « خذ العفو وأمر
بالعرف » وقال سبحانه « فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف
وأداء اليه باحسان » .

ومكن الشارع ولى الدّم فى القصاص من سلطان الأخذ أو العفو
وأمر بعدم الاسراف فى القتل وفسره العلماء بالألا يعود الى القصاص
بعد الدية « جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف فى القتل » .

وجملة القول أن العفو عن الجنائية فآثارها لازمة من لوازم التشريع
الجنائى فى الاسلام وهو اذ يشرعه ويرضاه ويندب اليه ويحبه
كطريق لتحقيق حاصل - واذا انتهى أمر الجنائية اليه فلا يعتبر خيره
بعودة على الجنائى بالرحمة . بل انه سبيل من سبل القضاء على
الجنائية وآثارها حيث تهدأ نائرة الشار . وتسكن القلوب
بالطمأنينة التى توشك أن تقضى على سوق الجنائية وتقضى على آثارها
المشتعلة بنار الجنائية عند صدورهما - ويكسب المجتمع الانسانى جوا
من الصفح تحقق فيه تعويض أهل المجنى عليه بالدية - وهى أكثر
نقعا من القصاص وأبعد أثرا فى القضاء على الجنائية . ومن رغبة
الشارع فى حلول السلام والعفو أنه اذا عفا واحد من جملة المستحقين

(سورة المائدة الآية ٤٥) ، وقال تعالى : "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم . ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون " . (سورة البقرة الآيتان ١٧٨ ، ١٧٩) .

وتدل هذه الآيات الكريمة على أن العقوبة في جريمة قتل النفس عمدا هي القصاص ، كما تدل الآية الأولى على أن العقوبة في جريمة الاعتداء على ما دون النفس عمدا هي القصاص إذ صرح بأن العين بالعين والأنف بالأنف والسن بالسن والجروح قصاص ، والسنة النبوية الشريفة مليئة بأحاديث القصاص في النفس وفيما دونها في حالات العمد ، ففي صحيح مسلم عن أنس أن أخت الربيع - أم حارثة - جرحت إنسانا فاحتصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "القصاص القصاص" فقالت أم ربيع : يا رسول الله أيقنع من فلانة ؟ ! والله لا يقنع منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله" قالت : لا والله لا يقنع منها أبدا ، قال فإزالت حتى قبلوا الدية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إن من عبادة الله من لو أقسم على الله لأبره" والمجروح في هذا الحديث جارية ، والجرح كسر ثنياتها .

(الجامع لأحكام القرآن للقرطبي مطبعة دار الكتب العربى ١٣٨٧/١٩٦٧ الجزء السادس ص ٢٠١) .

وغاية المشرع الإسلامى من هذا التشريع تحقيق مصالح الناس وتوفير العدالة والأطمئنان والحياة الكريمة للناس أفراد وجماعات ومن ثم جاء الحكم عاما وشاملا يعم الحاكم والمحكوم ويقيد الراعى كما يقيد الرعية فلا يطبق على الضعفاء ويغفلت منه الأقوياء بل الكل أمامه سواء ، إذ شفع بعض الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في حد سرقة فقام في الناس خطيبا وقال ، إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد . وأيم الله أو أن فاطمة بنت عبد مرقت لقطع يدىها .

وإذا كانت الشرائع الوضعية تذهب إلى اعتبار الجناية الواقعة على الشخص جناية على المجتمع باعتبارها اعتداء على الأمن الاجتماعى العام وخرقا لناموس الحياة العامة القائمة على الاطمئنان والهدوء والاستقرار وغلبت تلك الشرائع في ذلك حق المجتمع على حق الفرد وجعلت حق الفرد مقصورا على الادعاء بالحقوق المدنية ، إلا أن الاسلام مع ملاحظته

وعينت هذه المادة تحديد طبيعة جريمة القتل العمد المعاقب عليها بالاعدام قصاصا وانها جناية ، واما من الجرائم الأخرى فيرجع فيها للأحكام الواردة بالمادتين ١١ ، ١٢ من هذا القانون وذلك لتعريف ما اذا كانت جناية أو جنحة .

مادة ٢٣٤ - لا تسرى الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة على الجرائم المستوجبة للاعدام قصاصا أو الدية أو الغرة .

الايضاح

ولما كان تقادم الدعوى وكذا سقوط العقوبة بمضى المدة في حقوق العيادة أمرا لا يقره جمهور الفقه الاسلامى ولا يقول به ، ومن ثم نصت هذه المادة من المشروع على عدم سريان أحكام قانون الإجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة على جرائم القتل واسقاط الجنين المنصوص عليها في هذا القانون وكذا على الديات والعقوبات المقررة لها .

مادة ٢٣٥ - لا يجوز المطالبة أمام أية محكمة بأى تعويض عن القتل أو اسقاط الجنين المشار اليهما في هذا القانون .

ولما كان الادعاء بالحقوق المدنية مقررا في التشريع الوضعى للتعويض عن القتل واسقاط الجنين جبرا للأضرار التى لحقت بالمدعى وكانت الشريعة الاسلامية قد جعلت الدية لذلك وغيره فقد منع المشروع في هذه المادة الادعاء بالحقوق المدنية عن الجرائم المشار اليها فيه .

وخير ختام لهذا الباب قوله تعالى : ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون « (البقرة ١٧٩) .

الباب الثامن

جرائم الاعتداء على ما دون النفس

قام التشريع الإسلامى في جانب العقوبات على أساس المساواة بين الجريمة والعقوبة ، وأساس العقوبات الإسلامية هو القصاص بالتساوى بين الإثم المترك والعقوبة الرادعة ومراعاة التماثل ، وأن تكون العقوبة من جنس الجريمة ما أمكن بحيث إذا لم تمكن المماثلة يسقط القصاص وينتقل الحكم إلى عقاب آخر ، وبذلك تتحقق الرحمة بالناس وتسود العدالة وتر حياتها على أساس قوى من الهدوء والاطمئنان ، وهذه هي الحياة الحقيقية الكاملة التى لا فساد فيها ولا بغى ولا عدوان .

قال الله تعالى : "وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فألئك هم الظالمون"

في المادة ٢٢٧ - وقرر أن كل ذلك يستحق عنه الدية المقررة بمقتضى هذا القانون . وفي حالات الخطأ غير الواردة في البند (ب) من المادة ٢٦٧ وكذلك في الاعتداء الواقع من المجنون أو ممن عاهه في العقل أو من غير البالغ تقبل العاقلة الدية أو الجزء المقدر منها .

وقد أخذ المشروع بأيسر الآراء والمذاهب في الفقه الإسلامي في تقسيم الجرائم التي تستوجب الحكم بعقوبة القصاص وفي الضوابط والشروط التي يجب مراعاتها عند تطبيق هذه العقوبة كضوابط التطبيق والتي تتضمن تحقق المسألة الكاملة بين الجريمة والعقوبة لأن هذه المسألة هي جوهر القصاص وعند ملاحظتها في التطبيق يضيق مجال العقوبة ويتحقق العدل الكامل بقدر الإمكان، ولذلك أخرج المشروع من بين الجرائم التي تستوجب القصاص الشجاج فيما عدا الموضحة، كما أخرج جروح الجسد إذ لا تتحقق فيها المسألة بين الجريمة والعقوبة - وبغالب اختلاف الأشخاص الأحياء، وكذلك أخرج حالات الاعتداء بكسر العظم (إلا في السن) لعدم إمكان المسألة غالباً، أما في السن فقد ورد النص القرآني قاطعاً . ولم يأخذ المشروع بجريان القصاص في حالات إذهاب الحواس والمنافع مع بقاء أعيانها إلا إذا أفقد الجاني الحاسة أو المنفعة إفاذا كاملاً وأمكن استيفاء المثل بواسطة أهل الخبرة من غير أية مجاوزة، أما في حالات الفقد الجزئي فقد لا يؤمن الحيف والشارع أحرص على المسألة بأكثر من حرصه على توقيع العقوبة .

ونظم المشروع أحكام الدية وبين ما يستحق منها في كل حالة وهو محدد شرعاً في أكثر الحالات الأخرى وأجاز في الحالات الأخرى أن يقدر القاضي الواجب المستحق من الدية إذا لم يكن هناك تحديد أو تقدير من الشارع .

وفيما يلي التعليق على أحكام المشروع .

الفصل الأول

الأحكام العامة

(مادة ٢٢٧)

الجرائم التي تسرى في شأنها أحكام المشروع

١ - تسرى أحكام هذا القانون في شأن جرائم الاعتداء على ما دون النفس التي تلحق بالمجنى عليه أي أذى من أنواع الإيذاء الآتية :

(١) قطع طرف أو نما في حكمه .

(ب) فقد حاسة أو منفعة من منافع الأطراف أو مامى حكمها فقداً ذلياً أو فقداً جزئياً ولو مع بقاء أعيانها .

جانب المجتمع باعتبار أن الاعتداء على حياة شخص اعتداء على حق الحياة المقرر لكل شخص في هذا الشخص المعتدى عليه كما تشير إلى ذلك الآية الكريمة "من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً..." (سورة المائدة الآية ٣٢) . وأحيائها بالقصاص ممن اعتدى عليها . الإسلام - مع هذا - لاحظ الجانب الشخصي للمجنى عليه فجعل له حق المطالبة بالقصاص كما قال تعالى : "ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل أنه كان منصوراً" (سورة الإسراء الآية ٣٣) . والسلطان هو حق القصاص، وكما قال الرسول صلى الله عليه وسلم : "من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين : إما أن يفتدى وإما أن يقتل" .

وبذلك حقق الإسلام القضاء على عوامل الغيظ والحقد في نفوس المجنى عليه وأهله وهدأ من ثورتهم ونزوعهم إلى إشباع غريزة الانتقام بالنار . ومن المبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية أنه لا تذهب جناية على النفس أو مادونها بغير عقوبة من قصاص أو دية إلا أن يكون عفواً دون مقابل ممن له الحق في ذلك شرعاً، حتى لقد قررت الشريعة الإسلامية حق المجنى عليهم في الدية - عند عدم إمكان الوصول إليها من الجاني أو عاقلته - في بيت المال (الخزانة العامة) لتهدأ نفوسهم وتسكن ثائرتهم، وذلك على التفصيل الوارد في التعليق على المادة ٢٧٠ من المشروع .

ومن المسلم أن تطبيق شريعة القصاص يقلل من جرائم الاعتداء على النفس ومادونها، ومع ذلك لم تجعل الشريعة إنزال هذه العقوبة بالجاني المعتدى أمراً لازماً محتماً تحقيقاً لهذا الهدف المقصود للشارع، بل الأمر في ذلك متروك إلى ولي القصاص صاحب الحق في المطالبة به فهو حقه وله العفو عنه والصلح فيه تحقيقاً لما قد تقتضيه الصلات والروابط بين الناس . وإذا عفا المعتدى عليه في جريمة الاعتداء على ما دون النفس عن القصاص ثبت حقه في الدية، إلا إذا كان العفو مطلقاً عن القصاص وعن الدية بشرط أن يكون صريحاً في الإبراء منها . وقد يبلغ المستحق فيها مقدار الدية الكاملة المحددة شرعاً في النفس، وفي كل الأحوال هي حق للمجنى عليه ولا تستحق الدولة فيما شئتاً إذ هي مقررة شرعاً تقديراً للنفس الإنسانية بدلاً من عقوبة الغرامة التي تقتضيها أحكام القانون الوضعي نحو تولد إلى الدولة، ومع ذلك فإن حق الدولة في مثل هذه الحالة باق بحيث إذا ما رأى القاضي أن هناك اعتداء على حق المجتمع فإنه يقضي علاوة على هذا بالتعزير، وقد يكون ذلك بالغرامة أحياناً .

وقد تناول المشروع كذلك جرائم الإصابات الخطأ إذ ترتب عليها قطع طرف أو عضو أو فقد منفعة - إلى غير ذلك مما هو منصوص عليه

(ج) الشجاج وهي جروح الوجه والرأس .

(د) الجراح وهي جروح الجسد في غير الرأس والوجه .

الايضاح

يبت هذه المادة الجرائم التي تسرى في شأنها أحكام المشروع وهي جرائم الاعتداء على مادون النفس التي تلحق بالمجنى عليه أى أذى من أنواع الإيذاء الآتية :

(أ) قطع طرف أو ما في حكمه .

(ب) فقد حاسة أو منفعة من منافع الأطراف أو ما في حكمها فقد كلياً أو فقد جزئياً مع بقاء أعيانها .

(ج) الشجاج والجراح .

والمقصود بجرائم الاعتداء على مادون النفس الجرائم تلحق أذى مجسم الفرد أو حواسه أو منافع أطرافه وما في حكمها ولا يصل هذا الأذى إلى حد موت المجنى عليه ، لأنه إذا ترتب على الأذى موت المجنى عليه صارت الجريمة قتلًا ، أى إعتداء على النفس ذاتها بازهاقها وليس إعتداء على مادون النفس ، وقد يكون قتلًا عمداً أو شبه عمد أو خطأ .

وجرائم الاعتداء على مادون النفس تتعدد وتنوع بحسب ما تلحقه من أذى مجسم الإنسان ، إذ متفاوت هذا الأذى تفاوتاً كبيراً سواء من حيث النوع أو من حيث الدرجة ، وذلك بحسب مدى الاعتداء ووسيلته ومكانه وأثره في الإنسان ، على أنه يبين من عرض الفقهاء لهذه الجرائم أنه يمكن ردها إلى أربعة أقسام رئيسية :

القسم الأول : قطع الأطراف وما في حكمها :

وذلك مثل اليد والرجل والأصبع والعين والأنف والأذن والشفة والحنك والأسنان واللسان والشدى والذكر والأنثيين .

القسم الثاني : تفويت منافع الأطراف وما في حكمها مع بقاء

أعيانها :

ويشمل ذلك السمع والبصر والشم والذوق والكلام والجماع والإيلاد والحركة وتحت ذلك لإذهاب العقل .

القسم الثالث : الشجاج :

وهو اصطلاح يطلق في اللغة ، وفي الفقه عند الجمهور ، على جروح الوجه والرأس خاصة ، وبين الفقهاء خلافات يسيرة في تحديداتها وفي مسميات بعضها .

ففي المذهب الحنفى ، تشمل الشجاج ما يأتى :

١ - الحارصة : وهي التي تشق الجلد ولا يظهر منها الدم .

٢ - الدامغة : وهي التي يظهر منها الدم ولا يسيل كالدمع في العين .

٣ - الدامية : وهي التي يسيل منها الدم .

٤ - الباضعة : وهي التي تبضع اللحم أى تقطعه .

٥ - المتلاحمة : وهي التي تذهب في اللحم أكثر مما تذهب الباضعة فيه .

٦ - السمحاق : وهي التي تقطع اللحم وتظهر الجلدة الرقيقة بين اللحم والعظم (وسميت سمحاقاً لأن هذه الجلدة تسمى كذلك) .

٧ - الموضحة : وهي التي تقطع الجلدة المسماة بالسمحاق وتوضح العظم أى تظهره ولو بقدر مغزى الابرة ، ولا تؤثر في العظم .

٨ - الهاشمة : وهي التي تهشم العظم أى تكسره .

٩ - المنقلة : وهي التي تنقل العظم بعد كسره أى تحوله عن مكانه .

١٠ - الآمة : ويطلق عليها أيضاً المأمومة ، وهي التي تصل إلى أم الدماغ وهي جلدة رقيقة تحت العظم وفوق المخ .

١١ - الدامغة : وهي التي تخرق تلك الجلدة وتصل إلى الدماغ .

ويقصر الحنفية الشجاج في مواضع العظم من الرأس والوجه مثل الجبهة والوجنتين والصدغين والذقن دون الخدين .

والشجاج - عند الإمامين الشافعى وأحمد - عشرة ، حيث يحذفان الثانية من المذهب الحنفى .

وهي في مذهب مالك الدامية والحارصة والسمحاق وجميعها في الجلد على درجات ثم الباضعة فالمتلاحمة فالملطأة فالموضحة ، وجميعها في اللحم على درجات ، ثم المنقلة فالآمة (المأمومة) وجميعها في العظم على درجات ، ثم الدامغة وقيل إنها مرادفة للمأمومة .

هذا هي الجرائم التي تسرى في شأنها أحكام المشروع ، وبذلك فإن هذا المشروع لا يسرى في شأن جرائم الاعتداء على الإنسان التي لا تلحق به أذى من أنواع الإيذاء سالفة الذكر ، كمجرد الضرب والوكو ، وأنه وإن كان الإمام مالك يرى القصاص في ضربة السوط بالذات ، ويرى ابن القيم القصاص في اللطم والضرب ، إلا أن جمهور الفقهاء لا يرون القصاص أو الدية في مثل هذه الجرائم طالما أنها لا تحدث للإنسان أى أذى من أنواع الإيذاء سالفة الذكر التي تترك أثرها بجسم المجنى عليه ويرأى الجمهور

من المشروع كما أن هذه الجرائم لا تقوم إلا بالنسبة إلى أنواع محددة من أنواع الإيذاء حددتها المراد من ٢٣٨ إلى ٢٤٠ منه ، أما ما عدا ذلك من أنواع الإيذاء التي تسرى في شأنها أحكام المشروع فإنها توجب الدية دون القصاص وفقا لأحكام الديات المبينة في الفصل الثالث من هذا الباب .

وقد رأى المشروع أنه في الحالات التي توضع فيها عقوبة القصاص فلا يكون ثمة ما يدعو إلى إباحة بينها وبين العقوبة التعزيرية ، إذ تكفى عقوبة القصاص فهي فعالة وراعية ، على أنه قد يتخلف أحد الشروط المقررة لتوقيعها ، أو قد يعفو المجني عليه عن القصاص ، كما أن بعض جرائم الاعتداء على ما دون النفس لا يعاقب عليها المشروع بالقصاص أصلا كالجراحات التي لا قصاص فيها وكجروح الجسد في غير الرأس والوجه وكذلك الجرائم التي تقع بطريق الخطأ ، ففي هذه الفروض جميعا يؤول الأمر إلى الدية بل إن المجني عليه قد يعفو عن الدية أيضا فيقتل الجاني من عقوبتي القصاص والدية .

إلا أن أحكام الشريعة الغراء فيما ذهب إليه فريق من الفقهاء لا تمنع من توقيع عقوبات تعزيرية عند ثبوت الجريمة وامتناع توقيع عقوبة القصاص إذ إنه وإن كان الأصل في مجال التعزير أن يكون بالنسبة إلى الجرائم التي ليس فيها عقوبات مقدرة إلا أنه بالنسبة إلى الجرائم التي أوجبت فيها الشريعة عقوبة مقدرة وجعلت الحق فيها للمجني عليه لغاية حق الفرد فيها ، فإنه إذا عفا المجني عليه مثلا عن العقوبة المقدرة فلا يكون ثمة ما يمنع من أن يتدخل ولي الأمر ويقدر عقوبة تعزيرية في هذه الحالة لأن الجريمة وإن كانت متعلقة بحق الفرد ، إلا أنها أيضا تتضمن اعتداء على أمن الجماعة ونظامها . والواقع أن كل جريمة تمس مصلحة الجماعة إنما تمس في النهاية مصلحة الجماعة ، وكل جريمة تمس مصلحة الأفراد تمس في النهاية مصلحة الجماعة ، وفي هذا يقول أحد الفقهاء " ما من حق لآدمي إلا والله فيه حق إذ من حق الله على كل مكلف ترك أذاه لغیره " (شرح الزرقاني على مختصر خليل في مذهب مالك دوايمة محمد مصطفى ١٣٠٧ هـ الجزء الثامن ص ١١٥) ، فإذا اعتبرت الشريعة بعض الجرائم ماسة بمصلحة الجماعة فذلك لأنها تمس مصلحة الجماعة أكثر مما تمس مصلحة الفرد وإذا اعتبرت بعض الجرائم ماسة بمصلحة الأفراد فذلك لأنها تمس مصلحة الأفراد أكثر مما تمس مصلحة الجماعة فإذا تنازل المجني عليه عن الحق في القصاص أو الدية كان للجماعة أن تعاقب الجاني بالعقوبة الملائمة له ووفق الجريمة والمجرم ، وإذا سقط القصاص بمثل العفو أو لم يكن ممكنا لفقد شرط من شروطه فليس ثمة ما يمنع من تعزير الجاني بجانب الدية . وعلى هذا فإن جعل استيفاء بعض العقوبات حقا للأفراد لا يسلب الجماعة حقها في فرض عقوبات أخرى على هذه الجرائم (العقوبة لأبي زهرة مطبعة مخيم ص ٨٤ إلى ٩١ - التشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة ١٩٤٩ م الجزء الأول ص ١٢٥ و ٢٤٥

أخذ المشروع إذ تعذر التماثلة في مجرد الضرب والوكز ، فضلا عن تفاهة مثل هذه الجرائم مما يحسن أن يترك أمرها للتعزير وحده المنصوص عليه في قانون العقوبات .

هذا ويلاحظ أن المادة الأولى لم تنص لتحديد حالات الإيذاء التي تقع تحت كل نوع من الأنواع التي بينها هذه المادة ، إذ سيرد هذا التحديد في موضعه من نصوص المشروع وذلك بحسب ما يجب فيه القصاص وما تجب فيه الدية ، وإنما تجدر الإشارة إلى أن المادة الأولى في تعريفها للشجاج لم تنقيد بوجهة نظرا الاختلاف في وجوب أن تكون هذه الشجاج في مواضع العظم .

المراجع : المذهب الحنفى :

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني مطبعة الجمالية ١٣٢٨/١٩١٠ الجزء السابع ص ٢٩٦ إلى ٢٩٩

المذهب المالكي : المهجة في شرح تحفة الحكام للتسولي مطبعة المعاهد ١٣٥٣ هـ الجزء الثاني ٣٨٢ إلى ٣٨٤

المذهب الشافعي : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين الرملي والحاشران مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٧/١٩٣٨ الجزء السابع ص ٢٦٨ إلى ٢٧٢

المذهب الحنبلي : المغنى لابن قدامة على مختصر الخرق مطبعة الإمام الجزء الثامن ص ٢٩٨ إلى ٣٠٦

(مادة ٢٢٨)

عقوبات جرائم الاعتداء على ما دون النفس

١ - يعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة بالقصاص أو بالدية وفقا لأحكام هذا القانون .

٢ - وفي الحالات التي لا يعاقب الجاني فيها بالقصاص لعدم توافر الشروط المشار إليها في المادة ٢٣٤ من هذا القانون أو التي يسقط فيها القصاص تطبيق العقوبات التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أي قانون آخر إذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانونا وثبت للقاضي وقوعها بأى دليل أو قرينة ، وذلك مع عدم الإخلال بعقوبة الدية إن كان لها محل وفقا لأحكام الديات المنصوص عليها في هذا الباب .

الايضاح

بينت هذه المادة العقوبتين الأصليتين اللتين قررتهما الشريعة لجرائم الاعتداء على ما دون النفس ، وهما القصاص أو الدية ، والجرائم الموجبة للقصاص يتعين أن تتوفر فيها شروط معينة أشارت إليها المادة ٢٣٤

ومابعدهما - التعزير في الشريعة الإسلامية لعبد العزيز عام ١٩٥٥ م
ص ١٣٥ إلى ١٤١) .

وبناء على ماتقدم فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٢٨ على أنه في الحالات التي لا يعاقب الجاني فيها بالقصاص لعدم توافر الشروط المشار إليها في المادة ٢٣٤ من هذا المشروع أو التي يسقط فيها القصاص تطبق العقوبات التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أي قانون آخر إذا كان الفعل جريمة معاقبا عليها قانونا وثبت للقاضي وقوعها بأي دليل أو قرينه وذلك مع عدم الإخلال بعقوبة الدية إن كان لها محل وفقا لأحكام الديات المنصوص عليها في هذا القانون . هذا ، وقد نص هذا القانون في المواد من ٥١٠ - ٥٢٩ على عقوبات تعزيرية تواجه الجرائم التي يسرى في شأنها أحكام المشروع والاعتداءات الأخرى - كالوكره واللطمه - التي لا قصاص فيها لعدم إمكان المائلة عند أغلب الفقهاء وإن ذهب ابن القيم من الحنابلة إلى إمكان القصاص فيها كما سبق القول . كما لا يستحق عن الوكره أو اللطمه أو ضربة السوط وأمثال ذلك من الإيذاء دية شرعا إذا لم تسبب هذه الاعتداءات فقد عضو أو إذهاب منفعة أو إحداث جرح أو شجة فهما دية . وعلى ذلك تطبق العقوبات التعزيرية المنصوص عليها في هذا القانون أو أية عقوبة منصوص عليها في قانون آخر كلما توافرت شروط تطبيقها وذلك في جميع الحالات التي تثبت فيها الجريمة قبل الجاني ولا يعاقب عليها بالقصاص سواء عوقب بالدية أو لم يعاقب بها .

(مادة ٢٢٩)

جريمة الاعتداء على مادون النفس الموجبة للقصاص جنائية ، أما التي لا توجب القصاص فيعدها نوعها بالعقوبة المقررة لها ، وفقا لأحكام المادتين ١١ ، ١٢ من هذا القانون .

الايضاح

نصت هذه المادة بيان المعيار الذي يحدد على أساسه نوع كل جريمة من الجرائم التي تسرى في شأنها أحكام المشروع . فنصت على أن الجريمة الموجبة للقصاص جنائية وذلك لأن الجرائم الموجبة للقصاص في الأغلب الأعم جرائم خطيرة فهي تتركز في جرائم قطع الأطراف أو ما في حكمها وإحداث العاهات المستديمة ، أما الجرائم الأخرى غير الموجبة للقصاص فقد نص في عجز هذه المادة على أن يحدد نوعها بالعقوبة المقررة لها وفقا لأحكام المادتين ١١ ، ١٢ من هذا القانون وقد استهدف المشروع من ذلك استبعاد عقوبة الدية من مجال تحديد نوع الجريمة لأن الدية لوحظ فيها حق المحنى عليه فقط ولم يلاحظ فيها مدى جسامة الجريمة وآية ذلك أن مقدارها واحد في الجريمة العمدية التي يتمتع فيها القصاص وفي ذات الجريمة إذا وقعت بطريق الخطأ طالما أن الأذى لحق بالمحنى عليه في الحالتين واحد

ولاشأن للجنى عليه بكون الجريمة وقعت عمدا أو خطأ وإنما يعتد بذلك في مقام تقدير العقوبة التعزيرية فهي التي ينظر فيها إلى مدى جسامة الجريمة وخطورتها ، ومن ثم كانت هذه العقوبة هي أصلح معيار لتحديد نوع الجريمة إذا لم تكن من الجرائم الموجبة للقصاص .

(مادة ٢٣٠)

مع مراعاة مانص عليه هذا القانون من شروط خاصة للعقاب بالقصاص يشترط للعقاب بالقصاص أو للحكم بالدية أن يكون المحنى عليه معصوم الدم ، ويعتبر غير معصوم الدم إذا تحقققت في شأنه إحدى الحالات الآتية :
الأولى : إذا ثبت ارتكابه جريمة توجب فته قصاصا وكان الجاني من أولياء الدم .

الثانية : إذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله حدا .

الثالثة : إذا كان حرييا غير مستأمن ، والحربي هو غير المسلم التابع لدولة غير إسلامية بينها وبين دولة إسلامية حرب معانة أو فعلية .
ولا تخل أحكام الحالتين الأولى والثانية بمعاينة الجاني بالعقوبة التعزيرية المقررة .

الايضاح

ثمة شروط عامة يتعين توافرها - كأصل عام - للعقاب على جرائم الاعتداء على مادون النفس التي تسرى في شأنها أحكام المشروع ، وتجمل هذه الشروط في :

(١) انتفاء أسباب الإباحة .

(٢) أن يكون المحنى عليه معصوم الدم .

فأما عن أسباب الإباحة فقد أورد القانون هذه الأسباب في المواد من ١٤ إلى ١٦ ومن ٥٢٣ إلى ٥٢٩ كما دارة الحق أو القيام بواجب ، والدفاع المشروع والضرورة ، والإكراه .

وهذه الأسباب منضبطة ومن السهل على القاضي تطبيقها ولا تعمد في الأسس التي تقوم عليها سندنا من الفقه الإسلامي في عموميه براحته وتعدد الآراء فيه .

ففيما يتعلق بممارسة الحق فإن الشريعة تعطي (على سبيل المثال) الأب ولاية التأديب بالنسبة إلى أولاده الصغار الذين هم دون البلوغ ، وللعلم أيا كان - مدرسا أو معلم حرفة - تأديب الصغير وللولى الوصى تأديب من تحت ولايته أو وصايته ، وحق التأديب ممتوح لهؤلاء بشروط منها :

إلا بما أتاه من فعل ، وأن يكون الفعل بالقدر اللازم لدفع الضرورة فقط .

كذلك تعتبر إباحة الفعل دفاعا من النفس أو العرض أو المال من تطبيقات الضرورة بوجه عام لأن الفاعل في هذه الصور يجد نفسه مضطرا إلى الفعل لدفع الاعتداء طالما أنه لم يتسن دفعه بأية وسيلة أخرى على ما سلف بيانه عند تناول حكم دفع الصائل (راجع المادة ٣٥ من هذا القانون ومذكرتها الإيضاحية) .

مبدأ المساواة في العقوبة :

ومتى توافرت الشروط العامة للعقاب ، فلا فرق بعد ذلك بين الذكر والأنثى في شريعة القصاص ، وهذا قول عامة أهل العلم ومنهم النخعي والشعبي والزهرى وعمرو بن عبد العزيز ومالك وأهل المدينة والشافعي وإسحق والحنفية وغيرهم . وقد استدلل ابن القيم على ذلك بما ثبت في الصحيحين من أن يهوديا رض رأس جارية بين مجرمين على أوضاع لها (أى حلى) فأخذ فأعترف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرض رأسه بين مجرمين ، وكذلك الشأن بالنسبة للخنثى لأنه لا يخلو من أن يكون ذكرا أو أنثى .

ولا تفرقة بين الناس بسبب مناصبهم أو أوضاعهم ، فهم جميعا أمام القصاص والدية سواء فلا فرق صغير وكبير ، وغني وفقير ، وصحيح وعليل . بل لقد أجمع الفقهاء على أن السلطان يجب عليه أن يقتص من نفسه إن تعدى على أحد من الرعية ، إذ ليس بينه وبين العامة فرق في أحكام الله تعالى ، وورد في بعض الآثار المدونة أن الرسول صلى الله عليه وسلم أقتص من نفسه (تبين الحقائق للزليعي الحنفى المطبعة الأميرية ١٣١٥ هـ الجزء السادس ص ١٠٢ إلى ١٠٥ - المغني ج ٨ ص ٢٦١) . وأما بالنسبة إلى الشرط الذى يجب توافره في المحنى عليه وهو أن يكون معصوم الدم ، فالمقصود به ألا يكون دمه مهدرا لأحد الأسباب الشرعية التى تجيز ذلك ، وقد اعتبرت المادة ٣٣٠ المحنى عليه غير معصوم الدم إذا تحققت في شأنه إحدى الحالات الآتية ،

الأولى : إذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله قصاصا وكان الخائف من أولياء الدم .

الثانية : إذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله حدا .

الثالثة : إذا كان حربيا غير مستأمن .

وقد أثار المشروع الأخذ برأى أبى يوسف ومحمد في خصوص اعتداء على دم القتيل على من ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله قصاصا ، متى وقع هذا الاعتداء على يده بما دون القتل ، فقد جاء في بدائع الصنائع ج ٥ ص ٣٠٤ ما نصه : "ولو كان له على رجل قصاص في النفس فقطم يده ثم عفا عن النفس ورأت اليد ضمن دية اليد في قول أبى حنيفة وقال أبو يوسف

أن يكون التأديب لذنب فعله الصغير ، وأن يكون الضرب غير مبرح متناسبا مع حالة الصغير وسنه وألا يكون على الوجه والمواضع المخوفة وأن يكون بقصد التأديب والابتناف فيه ، فإذا وقع الضرب في هذه الحدود وترتب عليه أذى من أنواع الإيذاء التى نص عليها المشروع فلا مسئولية على المؤدب لأن الفعل مباح ، وإنما ترتب المسئولية إذا انحرف المؤدب بحق التأديب سواء كان هذا الانحراف مقصودا أو عن خطأ وإهمال ، وترتب المسئولية بحسب الجريمة التى بشكائها هذا الانحراف .

ومن أمثلة أداء الواجب قيام الطيب بواجبه من جراحة ونحوها ، وقيام الجندي بواجبه في الميدان ، وقيام الموظف بأداء وظيفته ، كل ذلك في إطار الحدود الشرعية المرسومة ، فالشرط الذى يضطر إلى ملاحقة اللص الهارب باطلاق النار عليه فيلحق به أذى في جسمه رغم احتياطه وقيامه بالواجب في الحدود المقررة لاعتدابه عليه طالما تم إطلاق النار بقصد أداء الواجب .

وأما الدفاع المشروع فأصله مقرر في الشريعة تحت أحكام دفع الصائل والأصل في دفع الصائل قوله تعالى : "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" . . . (سورة البقرة الآية ١٩٥) . ودفع الصائل مقرر في الشريعة لدفع الاعتداء على النفس أو المال أو العرض والشريعة تجيز دفع الصائل ولو استلزم الأمر قتل المعتدى طالما لم تكن هناك ثمة وسيلة لدفعه إلا بذلك ، وعلى هذا فإذا استلزم دفع المعتدى إيذاء بأى من أنواع الإيذاء المنصوص عليها في المشروع فلا يكون في ذلك جريمة وإنما هو فعل مباح .

على أنه يشترط لإباحة الفعل بسبب دفع الصائل أن يكون الاعتداء حالا وألا يمكن دفعه بطريق آخر غير ماوقع وأن يدفع الاعتداء بالقدر اللازم لدفع فقط .

وأما إباحة الفعل للضرورة فأصله في الشريعة - بوجه عام - قبوله تعالى : «وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه» . (الأنعام الآية ١١٩) وقوله «فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه» (البقرة الآية ١٧٣) .

فمن أكره على الفعل أكرها تماما ملجئا ، يعتبر في حالة ضرورة في منطق الرأى القائل برفع العقوبة عن المكروه (بفتح الراء) . وكذلك الجائع المشرف على الهلاك في الصحراء إذا منعه الطعام من وجد عنده ولم يكن ثمة وسيلة للحصول على الطعام إلا بالإفساد على فعل يتضمن إيذاء مانع الطعام .

ومن الشرط الأساسية للضرورة أن يكون الشخص في حالة إرغام تام على ارتكاب الفعل ، وألا يكون ثمة وسيلة للخروج من حالة الضرورة

ويلاحظ أنه إذا كان الاعتداء على غير معصوم الدم في الحالتين الأولى والثانية من هذه المسألة لا يوجب القصاص أو الدية ، إلا أنه لا يمنع من المسألة التعزيرية ، وهذا ما تكفلت به الفقرة الأخيرة من هذه المادة . أما الحربى غير المستأنم فباح الدم على الإطلاق بغير خلاف ، وقيل إنه أشبه بالحرير ولا دية فيه لذلك ولا كفارة (المغنى ج ٨ ص ٢٥٥) .

(مادة ٢٣١)

١ - المحزن أو من به عاهة في العقل أو غير البالغ يعتبر عمده في حكم الخطأ وتجب فيه الدية .

(مادة ٢٣٢)

١ - مع عدم الإخلال بالدية تطبق على جرائم الاعتداء على ما دون النفس التي تقع من غير البالغ الأمارات الطبيعية أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

٢ - ومع ذلك يوزن الحكم بالضرب بعضاً ربيعة من خمس إلى ثلاثين بدلا من التدبير المقرر بقانون الأحداث أو بالإضافة إليه .

لا يضاح

إن الشريعة الإسلامية وإن اشترطت للقصاص أن يكون الجاني عاقلاً بالغاً كما سبى بيان ذلك عند إيضاح أحكام القصاص ، إلا أنها لم تسترط ذلك في خصوص الدية ، لأن الدية ملحوظ فيها أنها حق للجنى عليه الذى لا شأن له بالظروف الخاصة بالفاعل ، ولذلك فإذا كان الفاعل غير عاقل أو غير بالغ فإن ذلك وإن منع عنه القصاص إلا أنه لا يمنع الدية ، ونظراً لأن جمهور الفقهاء يذهب إلى أنه ليس للجنون وللصبي قصد يعتد به لذلك فإنهم اعتبروا الفعل الواقع من أيهما في حكم الخطأ حتى ولو كان عمداً ، وذلك فيما يتعلق بأحكام الدية فلم يوجبوها في ماله وإنما أوجبوها على عاقلته على ما سيبين فيما بعد (المغنى ج ٨ ص ٢٦٢) ، (٢٦٧) .

على أن امتناع القصاص بالنسبة إلى الصغير لا يمنع من تأديته عن الجرائم التي تقع منه على النحو الذى يتفق مع سنه ويتناسب مع جسامته

ومجد لا ضمان عليه (وجه) قولهما أن نفس القاتل بالقتل وصارت حقاً لولى القتل والنفس اسم لجملة الأجزاء فإذا قطع يده فقد استوفى حق نفسه فلا يضمن ولهذا أو قطع يده ثم قتله لا يجب عليه ضمان اليد ولو لم تكن اليد حقه لوجب الضمان عليه دل أنه بالقطع استوفى حق نفسه فبعد ذلك إن عفا عن النفس فالعفو ينصرف إلى القائم لا إلى المستوفى كمن استوفى بعض دية ثم أبرأ الغريم أن الإبراء ينصرف إلى ما بقى لا إلى المستوفى كذا هذا " وغنى عن البيان أن من ارتكب جريمة توجب قتله قصاصاً مهدر الدم في حق أولياء دم القتل فحسب ، أما بالنسبة لمن سواهم من غير الأولياء فهو محقون الدم إذ قد عفو عنه الأولياء ، ومن ثم فحكمه يختلف عما ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله حداً وعن الحربى لأن كلاهما مهدر الدم عند الشارع .

ومثال من ارتكب جريمة توجب قتله حداً المرتد ، فمن قطع يده مرتد لا يضمن وإن كان متعمداً في القطع (المرجع السابق ص ٢٠٤) . والمحارب وهو الذى يقطع الطريق على الناس لو ارتكب جريمة قتل - مسلماً كان أو غير مسلم - فعقوبة المحارب في هذه الصورة هى قتله حداً ، ووجب أحكام الشريعة الإسلامية ، ولذلك لا تكون لديه حصانة ولا يعاقب قتله أو من اعتدى عليه باعتبار أنه ارتكب جريمة قتل أو اعتداء وإنما يعاقب تعزيراً باعتبار أنه متعمداً على حق السلطة العامة في إقامة الحدود ، لأن إقامة الحدود ليست موكولة للأفراد وإنما معقودة للسلطة العامة ، ويلاحظ أن مناط انتفاء قيام جريمة الاعتداء على ما دون النفس هو أن تثبت الجريمة الموجبة للقتل حداً قبل الجنى عليه بالدليل الشرعى . أما إذا لم تثبت على هذا الوجه اعتبر الجنى عليه معصوم الدم وعوقب الجاني على الجريمة باعتبارها اعتداء على ما دون النفس .

وقد عنت هذه المادة بتحديد المقصود بالحربى حتى لا تختلف الآراء في هذا الشأن ، فنصت على أن الحربى هو غير المسلم التابع لدولة غير إسلامية بينها وبين دولة إسلامية حالة حرب معلنة أو فعلية ، وغنى عن البيان أن الحربى لا يعتبر غير معصوم الدم إلا إذا كان وجوده في الدولة غير مشروع ، أما إذا لحا للدولة مثلاً طالباً الأمان وأجابته الدولة إلى ذلك كما إذا دخلها بمقتضى جواز سفر فإنه مستأنم معصوم الدم (حاشية ر المختار لابن عابدين الحنفى مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٨٦/١٩٦٦ الجزء الرابع ص ١٦٦) ، وهذه المناسبة تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أن كل كافر عداً الحربى غير المستأنم يعتبر معصوم الدم ، وبذلك يعتبر الذمى

وصريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها ولا يعد المجنى عليه شاهدا إلا إذا شهد غيره .

٢ - أما باقى الجرائم فيكون إثباتها وفق أحكام قانون الإجراءات الجنائية .

الايضاح

سار المشروع في قواعد الإثبات على النهج الذى سار عليه مشروع الجنائية على النفس ، ففرقت هذه المادة بين كيفية إثبات جرائم الاعتداء على مآدون النفس الموجبة للقصاص وبين كيفية إثبات بقية الجرائم ، وذلك بالنظر لخطورة الجرائم الموجبة للقصاص واستقلالها بوسائل إثبات محددة ، وأول هذه الوسائل الإقرار ولو مرة واحدة ويشترط فيه أن يكون صادرا من عاقل بالغ مختار وقت الإقرار غير متهم فى إقراره ، فلا عبرة بإقرار المجنون والصبي والمكره والمتهم فى إقراره وأن يكون صريحا واضحا منصبا على ارتكاب الجريمة بشروطها . وقد اشترطت المادة أن يكون الإقرار فى مجلس القضاء لما يكفله ذلك من ضمانات للمتهم ، فضلا عن أن المحكمة التى تنظر النزاع أقدر على مراعاة شروط الإقرار وضوابطه . ولا يقبل الرجوع عن هذا الإقرار أخذا بما اتفق عليه الفقهاء ، ولأن الحق هنا حق العبد وهو مما لا يجوز الرجوع فيه (بدئ الصنائع ج ٧ ص ٢٣٣) .

كما تثبت جرائم الاعتداء سالفة الذكر بالشهادة فى مجلس القضاء أيضا (حاشية قرة غبون الأخبار تكملة رد المحتار لمحمد علاء الدين بن عابدين الحنفى مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٨٦/١٩٦٦ الجزء السابع ص ٦٢ وما بعدها) من رجلين بالغين عاقلين مختارين مبصرين ناطقين غير متهمين فى شهادتهما . وتقبل شهادة الأخرس بكتابه متى كان يعرف الكتابة وإذا وقعت الجريمة فى مكان غير مطروق للرجال فيثبت الاعتداء بشهادة رجل وأمرأتين أو بشهادة أربع نسوة ، ولا يعد المجنى عليه شاهدا إلا إذا شهد لغيره ، ولا يقبل شهادة الصغير وغير العاقل والمكره لعدم الوثوق بشهادتهم ، كما أنه إذا كان الشاهد متهما فى شهادته لئى سبب كالمداومة فلا لا تقبل شهادته شرعا . والمقصود بالعدل هو أن يكون الشاهد من يجنبون الكبائر ويتقون فى الغالب الصفات التى تظهر المزورة والستر بين الناس (المرجع السابق ص ٧٧ و ٨١ - الأم للشافعى المطبعة الأميرية ١٣٢٢ الجزء الخامس ص ٢٥٦) .

وافترض المشروع فى الشاهد العدالة الملم ثبت غير ذلك .

ولا يغرب عن البال أن المحكمة دائما حتى فى جرائم القصاص أن تتخذ من الإجراءات حاترا لازما للوصول إلى الحقيقة وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجنائية كالانتقال للمعاينة والاستعانة بالخبرة ، وذلك بحكم

الجريمة المنسوبة إليه ، ومن المعلوم أن الصبي - وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية - يمر بمرحلتين :

الأولى : مرحلة عدم التمييز وهى تبدأ من تاريخ ولادته حتى تمام السابعة .

والثانية : مرحلة التمييز وتبدأ من تمام السابعة حتى البلوغ .

ومن المقرر أن الصبي فى المرحلة الأولى غير مسئول جنائيا أما فى المرحلة الثانية وهى مرحلة التمييز فيجوز تعزيره عن الجرائم التى يرتكبها بأوجه التعزير المناسبة التى أوردتها نصوص القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، ولذا فقد أوردت الفقرة الأولى من هذه المادة حكما عاما يقضى بتطبيق أحكام قانون الأحداث على جرائم الإعتداء على مآدون النفس التى تقع من غير البالغ من عدم الإخلال بالدية ، وذلك باعتبار أن هذه الأحكام لا تعارض مع ما هو مقرر فى الشريعة الغراء من مسئولية عقابية وذلك حتى لا يترتب عليها أى أثر يلحق بسمعة الصغير أو مستقبله حماية له ورعاية لظروفة ، إذ أن مناط المسئولية الجنائية الكاملة فى الإسلام هو البلوغ ، ومن ثم لا يجوز أن تترتب على العقوبات التى تفرض تعزيرا على الصغير لتأديبه وتعزيره الآثار التى تترتب على المسئولية الجارية الكاملة ، ولا كان فى ذلك إهدار لظروف المتعلقة بصغر السن وقصور التمييز . هذا ، وقد أجازت الفقرة الثانية من المادة المذكورة الحكم بالضرب بعصا رفيعة من خمس إلى ثلاثين بدلا من التديير المقرر بقانون أحداث أو بالإضافة إليه .

الإثبات

(مادة ٢٣٣)

١ - إثبات جرائم الاعتداء على مآدون النفس الموجبة للقصاص يكون فى مجلس القضاء بإحدى الوسيلتين الآتيتين :

الأولى : - إقرار الجاني قولاً أو كتابة ولو مرة واحدة ويشترط أن يكون الجاني بالغاً عاقلًا مختاراً وقت الإقرار ، غير متهم فى إقراره ، وأن يكون إقراره صريحا واضحا منصبا على ارتكاب الجريمة بشروطها ، ولا يقبل الرجوع عن الإقرار .

الثانية : - شهادة رجلين بالغين عاقلين عدلين مختارين غير متهمين فى شهادتهما مبصرين قادرين على التعبير قولاً أو كتابة وذلك عند تحمل الشهادة وعند أدائها .

وتثبت عند الضرورة بشهادة رجل وأمرأتين أو أربع نسوة .

وبفترض فى الشاهد العدالة الملم يقم الدليل على غير ذلك قبل أداء الشهادة . ويشترط أن تكون الشهادة بالمعانيضة ، لا نفلا عن قسول الغير

(ج) إكراه الغير على الإقرار على نفسه بغير الحق بجرمة منكم عليه فيها بالقصاص بناء على هذا الإقرار وحده ونفذ الحكم .

(د) شهادة الزور إذا أدت وحدها إلى الحكم على آخر بالقصاص ونفذ الحكم .

الايضاح

حددت هذه المادة ركان جريمة الاعتداء على مادون النفس الموجبة للقصاص وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية . وما حدا إلى النص على هذه الأركان والرفض في تحديد الجريمة تحديداً منضبطاً حتى لا يشور خلاف في التطبيق حول أركان هذه الجريمة خاصة فيما يتعلق بإمكان وقوع الجريمة بطريق الترك حيث سبقت الشريعة الإسلامية الفقه الجنائي الوضعي في هذا الشأن بعد أن ظل هذا الفقه مختلفاً متردداً في شأنها أمداً طويلاً ، كذلك فإن المشروع انما يستقي أحكامه من الشريعة الإسلامية التي ظلت مهجورة أمداً طويلاً في المجال الجنائي . وهذا يقتضي بعض التفصيل في النصوص المستمدة من الشريعة كلما اقتضى التحديد والايضاح ذلك حتى يتسنى للقاضي تطبيقها في يسر ، وهو أمر لازم في مرحلة الانتقال من تطبيق قوانين وضعية إلى قوانين مستقاة من مصدر له العديد من مقوماته وأحكامه المستقلة ، وهو الفقه الإسلامي .

والركن المادي في جريمة الاعتداء على مادون النفس الموجبة للقصاص يتمثل بوجه خاص في فعل الإيذاء ، ووسائل الإيذاء متعددة ولا يتسنى حصرها سلفاً ، ومن هذه الوسائل ما يكون مؤذياً للبدن بطبيعته كالضرب أياً كانت وسيلته سواء باليد أو بالعصا أو بأداة جارحة أو بالسلاح الناري متى ترتب عليه إيذاء الإنسان في جسمه أو حواسه أو منافع أعضائه ، وقد تتمثل وسيلة الإيذاء في إعطاء المحبى عليه مادة معينة يترتب عليها الأضرار به أو إيجاده في ظروف تلحق به أذى جسيماً ، كتركه مدة طويلة في جو شديد البرودة أو شديد الحرارة أو الجمع بينه وبين حيوان يؤذيه مما قد يسبب بتر عضو من أعضائه أو إطلاق صوت شديد في أذنه للذهاب بسمعته أو تعريض عينيه لمادة كيميائية للذهاب ببصره . وقد تكون وسيلة الإيذاء غير مادية كاللقاء نبالاً أليم على شخص متهاك فيصيبه من ذلك أذى موجب للقصاص ، أو التهديد كذباً على رجل بالسرقة مما يترتب عليه قطع يده (المبنى ج ٨ ص ٤٢٠ و ٤٢١) . والقاعدة أن مادون النفس

الإحالة العامة إلى قانون الإجراءات الجنائية الواردة في المادة ٢٣٣ من المشروع ، مع التقيد بطبيعة الحال بوسيلة الإثبات التي رسمها المشروع بالنسبة إلى جرائم الاعتداء الموجبة للقصاص .

وقد اشترطت المادة هذه في الشهادة أن تكون بما عاينه الشاهد لانقلا عن الغير ، وأن تكون صريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

وأما باقي جرائم الاعتداء على مادون النفس التي لا قصاص فيها ، فقد نص في المادة على أن يكون إثباتها وفق أحكام قانون الإجراءات الجنائية .

الفصل الثاني

شروط القصاص

(مادة ٢٣٤)

١ - كل من أتى عمداً فعلاً من أفعال الاعتداء على مادون النفس قاصداً من ذلك إيذاء المحبى عليه بأى أذى من أنواع الإيذاء التي يجرى فيها القصاص طبقاً لأحكام المواد من ٢٣٨ إلى ٢٤٠ ، يعاقب بالقصاص متى وقع هذا الأذى بالفعل وتوافرت الشروط المبينة في المادتين ٢٣٥، ٢٣٣

٢ - ويدخل في الاعتداء الموجب للقصاص :

(أ) امتناع الجاني بقصد الإيذاء عن القيام بواجبه المكلف به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو العقد ، إذا كان من شأن هذا الامتناع أن يؤدي إلى إلحاق أذى بالمحبى عليه مما يجرى فيه القصاص ووقع هذا الأذى نتيجة الامتناع .

ب إكراه الجاني غيره على الاعتداء إكراهاً يجعله يخشى دلى النفس أو العرض إذا وقع الاعتداء تحت تأثير هذا الإكراه .

للقصاص مجرد العدوان دون قصد إلحاق أذى بالجسم أو الخواص أو المنافع كجرح الضرب الذي ليس من شأنه أن يخلّف أثراً بجسم المجنى عليه أو حواسه أو منافع أعضائه .

ولا يخفى أن وجوب توافر قصد إلحاق الأذى على النحو سالف الذكر وهو ما يطلق عليه العمد المحض — أمر لازم في جريمة خطيرة يترتب عليها القصاص من المجنى عليه ، فمن لطم شخصاً مثلاً فذهب سمعه أو بصره بسبب هذا اللطم لا يسوغ أن يقتص من سمعه أو بصره طالما أنه لم يكن بقصد إلحاق الضرب ، خاصة وأن الضرب على هذا النحو ليس من شأنه — بحكم المألوف من الأمور — أن يترتب عليه فقد السمع أو البصر ، وإذا كان القصاص ممتنعاً في مثل هذه الصورة — وهي ما يطلق عليها عمد الخطأ أو شبه العمد — فإن للمجنى عليه أن يقتضى دية عن الحاسة التي فقدوها ، وهذا بخلاف لو قصد إلحاق قطع لإهتام المجنى عليه فقطع سبابه ، فهنا يجب القصاص لأنحاء قصد إلحاق الأذى بالمجنى عليه ، مما يجرى فيه القصاص (بدين الحقائق ج ٦ ص ١٠١ - المعنى ج ٨ ص ٣٢٢) .

والمشرع إذ يستلزم هذا القصد إنما يتفق مع مذهبي الشافعي وأحمد اللذين يشترطان — بوجه عام — أن تكون الوسيلة التي استعملها الجاني في الجريمة مما يغلب عليها أن تقضى إلى النتيجة التي حدثت على غرار منهجهما في القتل العمد الموجب للقصاص (الأم للشافعي المطبوعة الأميرية ١٣٢٤ هـ والجزء السادس ص ٦ — المعنى ج ٨ ص ٢١٨) إذ أن مثل هذه الوسيلة هي التي تقطع في الأغلب على اتجاه قصد إلحاق الأذى بالمجنى عليه إيذاءً خطيراً ترتب عليه النتيجة الخطيرة الموجهة للقصاص . ومن المعلوم أن من أهم ما يثبت القصد الجنائي هو الوسيلة التي لجأ إليها الجاني في العدوان .

هذا وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أنه إذا ثبت أن الجاني كان يقصد القتل ولكن القتل لم يتم لسبب لا دخل للجاني فيه وتختلف عن الاعتداء إيذاء المجنى عليه إيذاءً موجباً للقصاص ، فإنه وإن كانت هذه الصورة تكون شروعاً في قتل ، إلا أنها تشكل في الآن ذاته جريمة موجبة للقصاص ومن ثم ينبغي توقيع عقوبة القصاص إذا طلبها المجنى عليه باعتبار أنها العقوبة المحددة شرعاً والتي يتعين توقيعها متى توافرت شرائطها ، وقصد القتل بطبيعة الحال أشد وأبلغ في الدلالة على خطورة الجاني من مجرد قصد إلحاق الأذى بالمجنى عليه .

كالنفس في الحاجة إلى حفظه بالقصاص فكان كالنفس في وجوب القصاص . ويشترط بطبيعة الحال في الجريمة بالتارك الموجبة للقصاص أن يمتنع الجاني بقصد الإيذاء عن القيام بواجبه المكلف به — بناء على أحكام الشريعة أو تقانون أو العقد — إذا كان من شأن هذا الامتناع أن يؤدي إلى إلحاق أذى بالمجنى عليه مما يجرى فيه القصاص ووقع هذا الأذى نتيجة الامتناع . والمقصود بالواجب الشرعي هو الواجب الذي يفرضه الشرع على سبيل الإلزام والوجوب ويأمر به ويطلبه من المسلم ولو كان من أعمال الإنسانية أو المروءة كما يشير إلى ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو سعيد الخدري (من كان عند فضل ظهر فليعده به على من لا ظهر له ، ومن كان عند فضل زاد فليعده به على من لا زاد له) . ويقول الراوي ثم أخذ يعد أصناف المال حتى ظننا أن ليس لنا حق في فضل أموالنا وكان ذلك في سفر . وأن التعاون الذي أوجبه الإسلام ليوجب تلك الأفعال التي يكون فيها انقاز للبشرية أودع الأذى عنها ، فيعتبر من الإمتناع عن القيام بالواجب الشرعي أن يحبس الشخص الطعام أو الشراب عن محتاجه فيصاب بأذى موجب للقصاص .

ويتبين بطبيعة الحال أن تتوافر رابطة السببية بين فعل الجاني أو امتناعه وبين وقوع الأذى بالمجنى عليه ، فإذا لم يكن فعل الجاني هو السبب في وقوع الأذى كما لو انقطعت السببية بخطأ المجنى عليه أو خطأ الغير ، فلا تكتمل الجريمة .

على أن الأذى الذي يترتب على فعل الجاني أو امتناعه ليس مطلقاً ، بل محددًا بأنواع معينة من الإيذاء التي التقى الفقه بوجه عام على وجوب القصاص فيها متى توافرت الشروط الأخرى المبينة في المادة ٢٣٣، ٢٣٥ وذلك مثل قلع العين أو السن أو قطع الأطراف وما في حكمها التي يجرى فيها القصاص وقد حددت المواد من ٢٣٨ إلى ٢٤٠ أنواع الإيذاء التي يجرى فيها القصاص مما سيلي إيضاحه .

والجريمة الموجبة للقصاص تتطلب توافر القصد الجنائي لدى الجاني ، وهذا القصد هو الذي يمثل الركن المعنوي في الجريمة ، فالقصاص لا يكون إلا في العمد ، ولم يكتف المشرع بالمرء بمجرد تعمد الفعل وإنما اشترط أن يقبّه قصد الجاني إلى إلحاق أي أذى من أنواع الإيذاء — التي يجرى فيها القصاص طبقاً لأحكام المواد من ٢٣٨ إلى ٢٤٠ — بجسم المجنى عليه أو حواسه أو منافعهم ، ولذلك فإنه لا يكفي لقيام الجريمة الموجبة

هذا ويلاحظ أن العقل قد يزول أو يتأثر لفترة مؤقتة بفعل الجاني واختياره ، كأن يتناول مواد مسكرة أو مخدرة ثم يرتكب الجريمة ، فلا أثر لذلك على مسئولية عن الجريمة مسئولة كاملة حتى ولو كانت العقوبة هي القصاص ، والقول بغير ذلك يفضي إلى أن من أراد أن يعصى الله شرب ما يسكره ثم يسرق ويقتل ويؤذي ولا يلزمه عقوبة أما إذا كان السكر أو التخدير بسبب لا يد للجاني فيه كان يكون قد أكره عليه أو تمتع عن غلط وكان من شأنه زوال الإدراك وقت ارتكاب الجريمة ، فإن ذلك يمنع مسئولية الجاني ، وهذا جميعه أخذاً برأى الجمهور الأعظم من الفقهاء (المغنى ج ٨ ص ٢٦٣) .

وقد رجع المشروع الآراء الفقهية التي اشترطت للعقاب في جرائم القصاص أن يكون الجاني مختاراً ، بمعنى ألا يكون مكرهاً على ارتكاب الجريمة ، وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة ومحمد ورواية عن الشافعي استناداً للحديث الشريف "عني متى من الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" على أنه يتعين التشديد في تحديد الإكراه الذي يرفع المسئولية عن المكره (بفتح الراء) بأن يكون إكراهاً مانعاً يخشى منه خطر عظيم على النفس ولا يتسنى للفاعل دفعه بأية وسيلة ، لأن جريمة الأذى الموجبة للقصاص جريمة خطيرة فلا يسوغ الاعتداد بالإكراه الذي يمنع المسئولية عنها إلا إذا كان إكراهاً تاماً بحيث يصير المكره (بفتح الراء) كالألة بالنسبة للمكره (بكسر الراء) كما هو الشأن بالنسبة للقتل .

وأما فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها في المجنى عليه فأولها أن يكون مكافئاً للجاني على الأقل ، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بشرط التكافؤ ، ومعايره في القصاص فيا دون النفس هي ذات معايره في القصاص في النفس ، أى في جرائم القتل ، وقد أخذ المشروع بأيسر الآراء الفقهية وأقربها إلى روح العصر ، فقد اتفق العلماء تقريباً على النسوية بين الذكر والأنثى (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٠ - المغنى ج ٨ ص ٢٧٦ و ٢٧٧) ، كما أخذ بالنسوية بين المسلم والذمي وهو رأى أبى حنيفة والثوري وابن أبي ليلى (العقوبة ص ٤٠١ و ٤٤٧) . وأخذ المشروع كذلك بمساواة المستأمن بالمسلم أخذاً برواية عن أبي يوسف من الأحناف (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٣٦ - كما وردت في المغنى ج ٨ ص ٢٥١) ، وهو يتفق مع القاعدة العامة أن العصمة تكون بإيمان أو أمان ، كما تحقق مصلحة هامة في هذا العصر الذي تقاربت فيه المسافات وفشا فيه انتقال الناس من بلد إلى بلد بمقتضى جوازات سفرهم في الواقع عند بمثابة الأمان للمستأمن الذي يدخل البلاد الإقامة بها أيًا كانت مدة الإقامة . وأخذ المشروع كذلك برأى جمهور الفقهاء من عدم القصاص من الأب لابنه أو الجد لحفيده ، وذلك استناداً إلى الحديث الشريف "لا يقات والد بولده" والآم في ذلك كالأب .

وقد أدخل المشروع في الاعتداء الموجب للقصاص - علاوة على صورة الجريمة بالترك - صورة إكراه الجاني غيره على الاعتداء إكراهاً يجعله يخشى على النفس أو العرض ، وإذا وقع الاعتداء تحت تأثير هذا الإكراه ، وإكراه الغير على الإقرار على نفسه بغير الحق بجريمة حكم عليها بالقصاص بناء على هذا الإقرار وحده متى نفذ الحكم ، وشهادة الزور إذا أدت وحدها إلى الحكم على آخر بالقصاص ونفذ الحكم كذلك . وقد نص على هذه الصور على غرار ما سبق الأخذ به في مشروع الجناية على النفس .

(مادة ٢٣٥)

مع مراعاة أحكام المادة ٢٣٠ من هذا القانون ، يشترط للعقاب بالقصاص في جرائم الاعتداء على مادون النفس ما يأتي :

- ١ - أن يكون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً .
- ٢ - أن يكون المجنى عليه مكافئاً للجاني على الأقل ، وفي تطبيق هذا الشرط تعتبر الأنثى مكافئة للذكر ، ويعتبر كل من الذمي والمستأمن مكافئاً للمسلم .
- ٣ - ألا يكون المجنى عليه فرعاً للجاني .
- ٤ - تحقق المماثلة وامكان استيفاء المثل من غير حيف وفقاً لأحكام

المادتين ٢٣٦ ، ٢٣٧

- ٥ - أن يطلب المجنى عليه القصاص وفقاً لأحكام هذا القانون .

الإيضاح

لا يكفي لكي تكون الجريمة موجبة للقصاص أن تتوافر فيها طرق الإثبات التي حددتها المادة ٢٣٠ ، وإنما يتعين أن تتوافر كذلك شروط أخرى بعضها يتعلق بالجاني وبعضها يتعلق بالمجنى عليه وبعضها يتعلق بالمماثلة بين الجريمة وعقوبة القصاص .

ففيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها في الجاني ، فهي أن يكون مكافئاً مختاراً ومناط التكليف البلوغ والعقل ، والأصل في هذا قوله صلى الله عليه وسلم : "رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق" .

واشترط أن يكون الجاني عاقلاً يرفع المسئولية عن المجنون ، على أنه يشترط أن يكون الجنون قائماً وقت ارتكاب الجريمة ، وقد يكون الجنون مطبقاً أي مستمراً وقد يكون متقطعاً يزول عنه ثم يعود ، وفي الحالتين يجب التحقق من أن حالة الجنون كانت قائمة بالفاعل وقت ارتكاب الجريمة .

اختار المحنى عليه ذلك ولم يكن ثمة خطورة على الجاني ، وفي هذه الحالة لا يحق للمحنى عليه اقتضاء جزء من الدية مقابل الفرق .

(ج) من حيث القدر ، فيؤخذ كل المحل بكل المحل ، ويؤخذ بعضه ببعضه إلا حيث لا يجوز القصاص في البعض وفقاً لأحكام هذا الباب ، ويحدد البعض الذي يؤخذ على أساس نسبة ما قطع من المحل

٣ - ولا يعتد في الماثلة بوجود الاختلاف الأخرى كالمهفر أو الكبر ، والصحة أو المرض ، والقوة أو الضعف ، والجمال أو القبح .

الايضاح

مقتضى هذا الشرط بوجه عام ، ووفقاً لما يستخلص من الأمثلة والفروض التي يسوقها الفقهاء وما يرد في ثناياها من أحكام ، أن يكون محل القصاص من الجاني مماثلاً للمحل الذي وقع عليه الاعتداء في المحنى عليه ، وأن يقتصر من المحل بقدر الاعتداء الذي وقع ، وهذا الشرط يجد أساسه في قوله تعالى ” وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص “ (سورة المائدة الآية ٤٥) . وقوله جل شأنه : ” فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم “ (سورة البقرة الآية ١٩٤) . ويؤخذ من تطبيقات الفقهاء أنه يمكن تحليل شرط الماثلة إلى العناصر الآتية :

(أ) الماثلة في الجنس :

ويبرهنه أحياناً بالماثلة في الاسم أو في الذات ، والمقصود به أن يتخذ المحل الذي وقع عليه الأذى والمحل الذي يقتصر منه من حيث جنس المحل فلا تؤخذ العين إلا بالعين ولا الأذن إلا بالأذن ولا اليد إلا باليد ولا السن إلا بنظيرتها تماماً من حيث الاسم ” الثنية بالثنية والضرر بالضرر “ ، ولا الإصبع إلا بنظيرتها فلا تؤخذ إصبع اليد إلا بنظيرتها من حيث الاسم في يد المحنى عليه ، فالبنصر بالبنصر والسبابة بالسبابة والإبهام بالإبهام . . . الخ .

(ب) الماثلة في الموضع :

حيث يلزم أن يكون القصاص من المحل المماثل للمحل الذي وقع عليه الأذى من حيث مكانه في جسم المحنى عليه ، فيؤخذ اليمين باليمين واليسار باليسار (وذلك في كل ما فيه يمين ويسار) والأعلى بالأعلى والأسفل

(يراجع في موضوع تكافؤ المحنى عليه والمقاتل في الجنس والدين والحرية وفي حكم سقوط القصاص عن قاتل فرعه تبين الحقائق ج ٦ ص ١٠٥ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي مطبعة دار الكتاب العربي ١٣٨٧/١٩٦٧ الجزء الثاني ص ٢٤٦ وما بعدها - البهجة ج ٢ ص ٣٧٠ و ٣٧١ - الأم ج ٦ ص ١٨ وما بعدها - المغني ج ٨ ص ٢٦٣ وما بعدها - العقوبة ص ٤٠٥ وما بعدها) .

هذا ويبز في القصاص فيما دون النفس أصل هام وهو المساواة بين الأذى الذي أوقعه الجاني بجسم المحنى عليه وبين العقوبة التي توقع على الجاني ، وهذا الأصل اقتضى وجوب توافر شرطين يكاد يلتقي عليهما الفقه وهما شرط الماثلة ، وشرط إمكان استيفاء المثل من غير حيف ، ونظراً لأهمية هذين الشرطين فقد أفرد المشروع لكل منهما نصاً مستقلاًهما المادتان ٢٣٦ ، ٢٣٧

كذلك اشترطت المادة أن يطلب المحنى عليه القصاص لأنه حق له ، ولا يجوز توقيعه إلا بناء على طلبه ، فإن لم يطلبه امتنع القصاص ، وذلك دون الإخلال بتوقيع العقوبة التعزيرية تطبيقاً للحكم العام الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٢٢٨ من المشروع والذي يقتضى بتوقيع العقوبة التعزيرية في كل الحالات التي لا يعاقب الجاني فيها قصاصاً وذلك حتى لا يقلت من العقاب .

وغنى عن البيان أن عقوبة القصاص لا توقع إذا سقطت لأي سبب من أسباب سقوط القصاص التي سبق بيانها عند إيضاح أحكام سقوط القصاص ، وهذه الأسباب ثلاثة : هي العفو والصالح وفوات محل القصاص ولا يخل ذلك بمعاقبة الجاني تعزيراً ، كما لا يوقع القصاص كذلك إلا إذا ثبتت الجريمة على الوجه المبين في المادة (٢٣٣)

(مادة ٢٣٦)

١ - في تطبيق أحكام هذا الباب ، يقصد بالماثلة أن يكون المحل المراد القصاص فيه من الجاني مماثلاً للمحل الذي وقع عليه الاعتداء في المحنى عليه ، وذلك من النواحي الآتية :

(أ) من حيث الجنس والموضع ، فلا يقتصر إلا من نظير العضو الذي وقع عليه الأذى المتحد منه في الاسم والموضع .

(ب) من حيث الملاحة ، فلا يؤخذ الصحيح بالأشل أو بالمعيب ، ولا الكامل بالناقص ، ولا الأصلي بالزائد . ويجوز العكس إذا

بالأسفل (وذلك في كل ما فيه أعلى وأسفل كالشفتين والأسنان) ، وكذلك في الموصحة من حيث موضعها في الرأس والوجه .

(ج) المماثلة في السلامة :

ويعبر عنه أحيانا بالمماثلة في الوصف ، ومقتضاه ألا يؤخذ الصحيح بالأشل أو المعيب ، وقد رُئي النص على الأشل بالذات حتى لا يفهم أن الشلل يعتبر من الأمراض التي لا يتدبر بها في تقدير المماثلة وفقا للفقرة ٣ من المادة ، ومثال المعيب العين القائمة (وهي التي يياضها وروادها صحيحان غير أن صاحبها لا يبصر بها ، ولعلها العين التي انفصلت شبكتها) ، واللسان الآخرس ، والأذن المثقوبة في غير موضع الزينة ، كذلك لا يؤخذ الكامل بالناقص فلا تقطع يد كاملة الأصابع يديها قصتها أو بها أصبع شلاء ، ولا سن كاملة بسن مكسورة ، ولأنف كامل بأنف قطع جزء منه . كما لا يؤخذ الأصلي بالزائد ، فلا تقطع أصبع أصلية بأصبع زائدة ولا تقطع سن أصلية بسن زائدة .

على أن العكس جائز في الحالات المتقدمة ، فيجوز أن يؤخذ المعيب بالصحيح والناقص بالكامل والزائد بالأصلي ، ولكن يشترط هنا شرطان : أولهما أن يختار المجني عليه ذلك لأنه يكون قد رضى بأقل من حقه وذلك جائز وإنما الذي لا يجوز هو أن يستوفى أكثر من حقه ، والثاني أن تؤمن الخطورة ، وأنه وإن كان هذا شرطا عاما في القصاص فيما دون النفس إلا أن هذه المادة عنت بالإشارة إليه في هذا الخصوص لما قد يترتب أحيانا على أخذ المعيب بالصحيح من إضرار بالجاني كالعضو الأشل مثلا ، فقد يلحق قطعه ضررا يخشى منه على حياة الجاني أو على أعضائه الأخرى .

وإذا اختار المجني عليه القصاص من المعيب أو الناقص أو الرائد ، فقد رأى المشروع الأخذ بمذهب الحنفية والمالكية من أنه لا يجوز للمجني عليه في هذه الحالة اقتضاء جزء من الدية مقابل الفرق بين الأعلى والأدنى ، إذ أن تقدير هذا الفرق ليس أمرا متيسرا في جميع الأحوال والمجني عليه خير أساسا بين القصاص (إذا توافرت شروطه) وبين الدية ، فله إذن أن يختار الدية أصلا بدلا من القصاص ، فإذا أعرض عن الدية واختار القصاص رغم أن المحل المراد القصاص منه أذن من المحل الذي وقع عليه الأذى ، فلا يجوز له الجمع بين القصاص وبين جزء من الدية ، إنما يعتبر أنه قد نزل عن بعض حقه في القصاص .

(د) المماثلة في القدر :

ويقصد به ألا يقتصر من محل القصاص في الجاني إلا بقدر الأذى الذي وقع على المحل المماثل في المجني عليه ، فإذا أذهب الجاني بكل المحل اقتصر منه بكل المحل متى كان من المحال التي يجري فيها القصاص وإذا أذهب بعض المحل اقتصر منه بقدر ما أذهب نزولا على قاعدة أن ما وجب

القصاص في كله وجب في بعضه ، على أن المشروع قد تحفظ في القصاص من بعض المحل فلم يطلق القاعدة وإنما قيدها ألا يكون المشروع قد نص على عدم القصاص من البعض ، حيث أخذ المشروع براء بعض المذاهب التي لم تجز القصاص في بعض اللسان والذكر كما أن القاعدة هي عدم القصاص في العظم إلا في السن وعدم القصاص في بعض الحاسة أو المنفعة ، وهذه جميعها قيود ترد على قاعدة القصاص في بعض المحل .

ويحسب الجزء الذي يؤخذ من الجاني على أساس نسبة ما قطعه إلى جملة المحل الذي قطع منه ، فإذا كان القطع من الأذن مثلا بأن قطع بعضها وكان له حد يعرف ، يقطع من أذن الجاني ذات المساحة التي قطعها من أذن المجني عليه ، وإنما يحسب الجزء على أساس نسبته إلى الأذن ، إذ أن الأعضاء تتفاوت صفرا وكبرا معا يقتضى أن يحسب الجزء على أساس النسبة وليس على أساس المساحة .

وأخير نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه لا يعتد في المماثلة بوجود الاختلاف الأخرى كتلك المتعلقة بالصغر أو الكبر ، والصحة أو المرض ، والقوة أو الضعف ، والجمال أو القبح لأن التفاوت من هذه النواحي هو الأغلب الأعم بين الناس إذ لا يتماثل طرفان على وجه التطابق من كل وجه ، ولو اعتبر التماثل من هذه النواحي لسقط القصاص في كل الحالات . وغنى عن البيان أنه يستوى أن يكون التفاوت المشار إليه في ذات المحل المراد القصاص منه أم في ذات الجاني ، فمثلا تؤخذ عين الشاب السليمة بعين الكبير المريضة ، والأنف الدقيق بالأنف الغليظ ، واليد القوية باليد الضعيفة .

(مادة ٢٣٧)

يشترط لإمكان استيفاء المثل من غير حيف ألا يترتب على القصاص هلاك الجاني أو مجاوزة حدود الأذى الذي لحقه بالمجني عليه ، وذلك وفقا لما تقرره الجهة الطبية المختصة .

الايضاح

هذا هو الشرط الثاني المتفرع عن الأصل العام في القصاص وهو المساواة وهذا يقتضى ألا يترتب على القصاص إيذاء الجاني بأكثر من الإيذاء الذي لحقه بالمجني عليه ، فإذا كان القصاص من الجاني بمثل ما أحدثه من أذى يخشى منه هلاك الجاني أو مجاوزة حدود الأذى الذي لحقه بالمجني عليه لممتنع القصاص ، لأن القصاص في هذه الحالة يلحق بالجاني حيفا يغفل مبدأ المساواة في القصاص . ولذا كان الفقهاء في الأغلب يلتقون على هذا الشرط إلا أنهم اختلفوا في تطبيقه .

(ب) وإذا قطع الأنف من القصبة فلا قصاص في الزائد على المارن
ويأخذ المجنى عليه أوشا عن الزائد تقدره المحكمة .

(ج) ولا فرق بين أشم وأخشم .

٣ - الأذن :

وتؤخذ أذن السميع بالأصم ، ولا تؤخذ الصحيحة بالمشقوفة .

٤ - السن :

إذا قلعقت قلعقت نظيرتها من الجاني ، وإذا كسرت كسر من نظيرتها
بقدر ما كسر .

ولا يقتصر للسن إلا إذا كان المجنى عليه قد أنغر ، فإن لم يكن كذلك
فينتظر المدة التي تحددها الجهة الطبية المختصة ويقتص من الجاني إذا
لم يظهر بدل السن بعد انقضاء هذه المدة .

٥ - الشفة :

إذا قطعت كلها ، ولا قصاص في قطع بعضها .

٦ - اللسان :

إذا استوعبه القطع ، ولا قصاص في قطع بعضه .

٧ - اليد :

(أ) إذا كان القابع من مفصل قطع بمثابة من يد الجاني ، ويطبق
ذلك على قطع الأنامل والأصابع واليد من الكرع أو من المرفق
أو من الكتف .

(ب) فإذا كان القطع من غير مفصل جاز للمجنى عليه أن يطلب
القصاص من أول مفصل داخل في القطع مع حقه في جزه من
من الأيدي عن الفرق تقدره المحكمة .

٨ - الرجل :

وتطبق في شأنها أحكام اليد ، فالساق كالذراع ، والفخذ كالعضد ،
والقدم وأصابعها كال كف وأصابعها .

٩ - الذكر :

إذا استوعبه القطع ، ولا قصاص في بعضه إلا إذا كان القطع من
الحشفة .

(راجع في شرطى المائلة وإمكان الاستيفاء من غير حيف - على
وجه الخصوص - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٣٠٨ - تبين
الحقائق ج ٦ ص ١١١ و ١١٢ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٧٣ - المغنى
ج ٨ ص ٣٠٢ وما بعدها) .

الفصل الثالث

أنواع الإيذاء التي يجري فيها القصاص

سبق البيان في مقام إيضاح حكم المادة ٢٣٤ التي حددت أركان
جرمة الاعتداء على ما دون النفس أنه يلزم لتوافر هذه الجريمة أن يلحق
المجنى عليه نوعا معينا من أنواع الإيذاء التي يجري فيها القصاص ، فالقصاص
لا يجري في أى أذى ، وإنما في أنواع محددة منه وهي التي تكفلت ببيانها
المواد من ٢٣٨ إلى ٢٤٠ ، والمعيار العام الذي على أساسه تعددت أنواع
الإيذاء التي يجري فيها القصاص هو أن هذه الأنواع هي التي يتوافر فيها
شرطا المائلة وإمكان استيفاء المثل من غير حيف ، وقد رأى المشروع
تحديد هذه الأنواع بالنظر إلى أن الفقهاء وإن اختلفوا بالشرطين المذكورين
إلا أنهم اختلفوا في تطبيقهما على أعضاء الجسم ومنفعة وفي الشجاج
ولذلك رأى المشروع تحديد هذه الأنواع بمراعاة الانسب والأكثر ملاءمة
وحتى لا يترك هذا التحديد - مع أهميته القصوى - لشعب الآراء
وتباين وجهات النظر فيه وحتى تحدد جرائم القصاص فلا تترك لقاعدة
عامة بالنظر لخطورة هذه الجرائم وجسامة العقوبة عليها .

وأنواع الإيذاء التي يجري فيها القصاص منها ما يندرج في جرائم قطع
الأطراف وما في حكمها أو في جرائم إذهاب الحواس أو المنافع مع بقاء
أعيانها أو في جرائم الشجاج والجراح .

(مادة ٢٣٨)

لاقصاص إلا فيما يقطع من المفاصل أو فيما كان له عدم معلوم ينتهي عنده ،
ولا في العظام إلا في السن ، ولا في قطع الأطراف عموما وما في حكمها
إلا بالنسبة إلى الأطراف الآتية :

١ - العين المبصرة :

إذا قلعقت بكاملها .

٢ - الأنف :

(أ) يؤخذ المارن بالمارن .

١٠ - الأثنيان :

وتؤخذ الواحدة بنظيرتها بشرط ضمان سلامة الأخرى .

الإيضاح

اختار المشروع للتطبيقات التي ذهب إليها الجمهور في خصوص شرط إمكان امتيقاء المثل من غير حيف ، فنص في المادة ٢٣٨ على أنه لا قصاص إلا فيما يقطع من المفاصل (كقطع الإصبع أو اليد أو الذراع من المفصل ، أو فيما كان له حد معلوم ينتهي عنده (كالأذن والسن والشفة) ، ولا قصاص في العظم إلا في السن ، وهذا يوافق مذهبي الحنفية والشافعية ، ويقول الشافعي في كسر العظام أنه لا يكون كسر ككسر أبدأ أي أن كسر العظام لا تنافي فيه المماثلة بحال ، ولذلك قد يكون في استيفائه حيف بالجاني (العقوبة ص ٤٥٧ و ٤٥٨) .

أما المماثلة فإنهم يجوزون بوجه عام القصاص في العظام ، وذلك حيث لا يعظم الخطر (البهجة ج ٢ ص ٣٨٤) .

كما حددت المادة الأطراف وما في حكمها التي يجري فيها القصاص ، ومن ثم لا يجوز القصاص في قطع غيرها . وقد راعى المشروع في هذا التحديد الأطراف التي يعلب في الفقه الإسلامي ، الاتفاق على أصل القصاص فيها مع بعض خلافا طينية في الفروع والتفاصيل ، وهي العين والأنف والأذن والسن والشفة واللسان واليد والرجل والذكر والأثنيان ولم ير المشروع الأخذ بالقصاص في الأطراف التي اختلفت الفقه في شأنها مثل الأجناف والإبلتين والثديين والشفيرين .

وفما يلي إيضاح لبعض أحكام القصاص في الأطراف التي يغلب الاتفاق على أصل القصاص فيها ، مع ملاحظة أن نصوص المشروع في هذا المقام اقتضت على الأحكام الرئيسية والحامة بالنسبة إلى كل طرف من هذه الأطراف ، أما الفروع والتفاصيل فيمكن ردها إلى الأحكام العامة التي وردت في شرطي المماثلة وإمكان استيقاء المثل من غير حيف مثل جواز القصاص من بعض الجمل إلا حيث ينص المشروع على عدم جواز ذلك ، وإذا كان ثمة فروض وتفاصيل أخرى لا يسعف هذان الشرطان في بيان حكمها فيرجح في ذلك إلى المذهب أو المذاهب التي أشير في المذكرة إلى أخذ الحكم منها .

١ - العين :

تؤخذ العين بالعين متى كانت مبررة وكان فعلها كاملا لقوله تعالى : « والعين بالعين » . وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلفه أو من كبر ، فتؤخذ عين الشاب بعين الشيخ المريضة ، وعين الكبير بعين الصغير ، ولا تؤخذ الصحيحة بالقائمة ، ولكن يجوز أن تؤخذ القائمة بالصحيحة إذا اختار الجاني عليه ذلك وأمنت المخلوطة على ما سلف بيانه في مقسام إيضاح شرط المماثلة .

(يراجع في التفاصيل - على وجه الخصوص - حاشية الدسوقي المالكي على شرح المتن الكبير مطبعة عيسى الحلبي الجزء الرابع ص ٢٥٥ و ٢٥٦ - المغني ج ٨ ص ٣١٠) .

٢ - الأنف :

وتؤخذ الأنف بالأنف لقوله تعالى : « والأنف بالأنف » . وقد بينت المادة أهم أحكام القصاص في الأنف وهي أنه إذا كان القطع مقصورا على المارن اقتصر بقطع مارن الجاني (والمارن هو ما لان من الأنف ونزل عن قصبته) وهذا الحكم متفق عليه ، أما إذا كان النزع من القصبة نابو حنقة لا يرى القصاص في هذه الحالة ، وعند أحمد والشافعي لا يجوز القصاص إلا من المارن فقط على خلاف فيما إذا كان الجاني يستحق جزاء من الدية بقدره القاذي يطلق عليه في الشريعة حكومة أو أرشا غير مقدر عما كسر من القصبة ، إلا أن مذهب مالك لا يشترط أن يكون القطع من المارن ، وقد رأى المشروع الأخذ برأي الإمام الشافعي وقول في مذهب الإمام أحمد . هذا وقد نص المشروع على أن يؤخذ الأشم بالأخشم - الذي لا يشم - بناء على ما ذكره الفقهاء من أن حاسة الشم لا ترتبط في الأغلب بالأنف ، ومن ثم يستوى أنف الأشم بأنف الأخشم ، وذلك على خلاف اللسان حيث ترتبط به حاسة الذوق ، والعين لأن البصر يرتبط بها .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٨ - البهجة ج ٢ ص ٢٨٤ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٧٧ - المغني ج ٨ ص ٣٠٨) .

٣ - الأذن :

وتؤخذ الأذن بالأذن لقوله تعالى : « والأذن بالأذن » ، وأهم ما عثر المشروع بالنص عليه في خصوص الأذن ، هو أخذ أذن السميع بالأصم بالنظر إلى أن السمع لا يرتبط في الأغلب بالأذن (كما هو الشأن بالنسبة للأثنيان فيما يتعلق بحاسة الشم) وعدم أخذ الصحيحة بالمشقوقة باعتبارها تطبيقا خاصا لشرط المماثلة .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٨ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٧٧ - المغني ج ٨ ص ٣٠٦) .

٤ - السن :

وتؤخذ السن بالسن لقوله تعالى : « والسن بالسن » ولأنها محدودة في ذاتها يمكن القصاص فيها من غير حيف . وأخرج النسائي عن أنس أن عمته كبرت ثنية جارية نقضت نبي الله صلى الله عليه وسلم بالقصص ، فقال أخوها أنس بن النضر ، أتكسر ثنية فلانة ؟ لا ، والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيها . قال ، وكانوا قبل ذلك سألوا أهلها العفو والأرض ،

المفاصل أو فيما كان له حد معلوم ينتهى عنده ، ولا في العظم إلا في السن ، وذلك أخذا برأى جمهور الفقهاء .
على أنه إذا كان الكسر من عظم ، كقطع اليد من نصف الكف ، أو القطع من نصف الذراع أو من العضد ، فيوجد في الفقه ثلاثة آراء : الأول : وهو مذهب مالك حيث يرى القصاص إذا لم تكن ثمة خطورة أو خوف وإلا امتنع القصاص (نؤولا على أنه يرى القصاص في العظم حيث لا يعظم الخطر) ، والثاني : أبو حنيفة وبعض فقهاء مذهب أحمد لا يرون القصاص لأن محل القطع عظم ولا قصاص في العظم ، والثالث : ومقتضاه أنه يجوز أن يقتص من الجاني من أول مفصل داخل في الجناية ، وهذا مذهب الشافعي وبعض فقهاء مذهب أحمد ، على أن أصحاب هذا الرأي اختلفوا فيما إذا كان يجوز للجاني عليه أخذ جزء من اليد تقدره المحكمة عن الفرق بين ما قطع منه وما قطع من الجاني ، فمنهم من ذهب إلى الجواز ومنهم من قال بالمنع . وقد رأى المشروع الأخذ بالرأي الثالث مع اقتضاء جزء من اليد عن الفسوق لأنه أدنى إلى تحقيق العدالة .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٩٨ - المغني ج ٨ ص ٣٠٣ و ٣٠٤) .

٨ - الاتيان (الحصيتان) :

ذهب الجمهور إلى القصاص فيهما ، وعادة ما يذبح الفقه في القصاص من إحدى الاثنين إلى اشتراط ضمان سلامة الأخرى إذ إن أحدهما يؤثر في الأخرى وفي منافها . وقد يكون في قطع أحدهما الاخلال بمنفعة الأخرى ، ولذلك نبه المشروع إلى هذا الشرط باعتباره تطبيقا خاصا لشرط إمكان استيفاء المثل من غير حيف .

(نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٧٠ - المغني ج ٨ ص ٣٠٩ و ٣١٠) .

(مادة ٢٣٩)

لا يقتص في إذهاب الحواس والمنافع مع بقاء أعيانها إلا إذا أفقد الجاني الحاسة أو المنفعة إنقادا كاملا وأمكن استيفاء المثل من غير أية مجاوزة ، وذلك وفقا لما تقرره الجهة الطبية المختصة .

الايضاح

اتفق الجمهور على أنه متى أمكن القصاص في إذهاب الحراس والمنافع مع بقاء أعيانها فإن القصاص يجب متى توافرت الشروط الأخرى ، ويشترط أن يكون فقد الحاسة أو المنفعة فقدا كلياً لأن هذا هو الذي قد يمكن القصاص فيه بحسب ما تقرره الجهة الطبية المختصة ، أما إذا كان الفقد جزئياً - كما إذا اعتدى الجاني على الجاني عليه اعتداء ترتب عليه فقد بعض

فأما حلف أخوها وهو عم أنس - وهو الشهيد يوم أحد - رضى القوم بالعفو ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » وخرجه أبو داود أيضاً (الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٢٠١) .

ويشترط للقصاص في السن أن يكون المجنى عليه قد أثمر ، أى سقطت رواضعه ونبتت أسنانه الدائمة ، فإن لم يكن كذلك فيرجأ البت في القصاص من عدمه ، المدة التي تحددها الجهة الطبية المختصة ، فإذا انقضت هذه المدة ولم يظهر بدل السن التي قُلت أو كبرت اقتص من نظيرتها في الجاني .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٨ - المغني ج ٨ ص ٣١٥) .

٥ - الشفة :

وهذه اتفق الفقهاء على القصاص فيها استنادا إلى قوله تعالى : « والجروح قصاص » لأنها تنتهى إلى حد معلوم . ويجوز في بعضها عند الثلاثة ، أما أبو حنيفة فلا يجيزه وقد أخذ المشروع برأى أبي حنيفة ، ولذلك نص على أن فيها القصاص إذا قطعت كلها ولا قصاص في قطع بعضها .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٨ - تبين الحقائق ج ٦ ص ١١٢ - البهجة ج ٢ ص ٣٨٤ - المغني ج ٨ ص ٣١٨) .

٦ - اللسان والذكر :

ذهب إلى القصاص فيهما مالك والشافعي وأحمد ، أما أبو حنيفة فلا يرى القصاص فيهما إلا في الحشفة من الذكر ، ومن أصحابه من يرى القصاص فيهما إذا استوعبهما القطع ، ولا قصاص في بعضهما (إلا بالنسبة للحشفة فإن قطع الحشفة فيه القصاص لإمكان استيفاء المثل لأن لها حدا معلوما) وذلك بناء على أن كلا منهما يقبض وينبسط ويتعذر فيه تحديد الجزء الذي يقتص منه ، وهذا الرأي الوسط أخذ المشروع ، وغنى عن البيان أنه لا يؤخذ لسان ناطق بلسان آخرس ، ولكن يؤخذ لسان أو ذكر الكبير بلسان أو ذكر الصغير ، واللسان أو الذكر الصحيح بالمرضى لأن التفاوت من هذه النواحي لا يخل بشرط المماثلة الذي سلف بيانه في المادة ٢٣٦ من المشروع .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٨ - تبين الحقائق ج ٦ ص ١١٢ - البهجة ج ٢ ص ٣٨٤ - المغني ج ٨ ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٧)

٧ - اليد والرجل :

والأحكام المنصوص عليها في المشروع بشأنها لا تعدو أن تكون تطبيقا خاصا لما تضمنه صدر المادة ٢٣٨ من أنه لا قصاص إلا فيما يقطع من

ممنه أو بعض نطقه أو ضعف بصره - فإن القصاص يمتنع لأنه لا يؤمن فيه استيفاء المثل من غير حيف .

ومثال إذهاب الحواس أو المنافع مع بقاء أعيانها إذهاب البصر مع بقاء العين وإذهاب النطق أو الذوق مع بقاء اللسان وشلل الطرف مع بقاء الطرف ذاته . والقصاص في ذلك رهين بإمكان استيفاء المثل من غير أية مجاوزة وذلك بحسب ما يقرره أهل الخبرة من الأطباء وإلا امتنع القصاص . ويلاحظ أن الحنفية لا يرون القصاص في إذهاب الحواس والمنافع بناء على أنه لا يمكن فيها استيفاء المثل وذلك فيما عدا البصر .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٨ - بهجة ج ٢ ص ٣٨٤ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٧٢ - المغني ج ٨ ص ٣١١ و ٣١٢) .

(مادة ٢٤٠)

١ - لا قصاص في الشجاج إلا في الموضحة وهي الشجة التي يحدتها الجاني في وجه المجنى عليه أو في رأسه وتوضع العظم ولا تؤثر فيه .

٢ - ولا قصاص في جروح الجسد .

الإيضاح

سبق بيان المقصود بالشجاج وأنواعها عند إيضاح حكم المادة ٢٢٧ من هذا المشروع وهي بوجه عام الجروح التي تصيب الوجه والرأس فقط ، وقد صنفها البعض في أحد عشر جرحاً وصنفها آخرون في عشرة جروح (راجع التعاقب على المادة المذكورة) . وقد اتفق الفقهاء على وجوب القصاص في الموضحة وهي الشجة التي يحدتها الجاني في وجه المجنى عليه أو في رأسه وتوضع العظم ولكنها لا تؤثر فيه ، أما الشجاج التي هي أخف من الموضحة أي التي قبلها في الترتيب فلا قصاص فيها عند الشافعي وأحمد ، وفي بعضها القصاص عند الحنفية على خلاف بينهم ، وفيها القصاص كذلك عند المالكية . وأما الشجاج التي هي أشد من الموضحة أي التي بعدها في الترتيب كالحاشمة والمنقلة فليس فيها قصاص يمثلها في المذاهب الأربعة ، ولكن يجوز عند الشافعية والحنابلة أن يطلب المجنى عليه القصاص بمقدار موضحة فقط لأنها أقل من حقه ، وذلك على خلاف بينهم فيما إذا كان يجوز له اقتضاء الفرق بين دية الموضحة ودية الشجة التي أحدثها الجاني .

على أن المشروع قد أثر الاختصار على القصاص في الموضحة ، لأن القصاص فيها اتفق عليه الأئمة الأربعة ، ولم ير القصاص فيما قبلها أخذاً بمذهبي الشافعي وأحمد ، ولم ير القصاص كذلك فيما بعدها أخذاً بالمذاهب الأربعة ، ولم ير الأخذ بوجهة النظر التي تجيز للمجنى عليه القصاص بمقدار

موضحة فقط ترجيحاً لمذهبي مالك والأحناف اللذين يمتنعان القصاص فيما بعد الموضحة ولو بمقدار موضحة ، وغنى عن البيان أن اللجني عليه - في كل حالة يمتنع فيها القصاص ويبقى الحق في الدية - أن يقتضى الدية المقررة عن الشجة التي أصابته سواء كانت دية محددة أم يقدرها القاضي وذلك وفقاً لأحكام الديات ، وهذا بالإضافة إلى وقوع الجاني تحت طائلة العقوبات التعزيرية الواردة بهذا القانون .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٩ - حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢٥١ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٦٩ - المغني ج ٨ ص ٣٠٥) .

وأما الجراح ، وهي التي خصصت اصطلاحاً بالجروح التي تصيب الجسد في غير الرأس والوجه ، فقد سبق البيان أنها تنقسم إلى قسمين رئيسيين : جائفة ، وهي التي تنفذ إلى الجوف ، وغير جائفة ، فيا نسبته إلى الجائفة فقد اتفق الأئمة الأربعة على عدم القصاص فيها ، وأما بالنسبة إلى غير الجائفة فقد انقسم الرأي فيها إلى ثلاثة اتجاهات :

الأول : الحنفية ولا يرون القصاص فيها ، وبذلك لا يكون عند الحنفية قصاص إلا في جروح الجسد .

الثاني : الشافعية والحنابلة ويرون القصاص فيما هو في معنى الموضحة أو في كل جرح يذهب إلى عظم كالساعد والعضد والساق والفخذ ، وأما إذا كسر العظم فلا قصاص نزولاً على قاعدة أنه لا قصاص في العظم إلا في السن .

الثالث : المالكية ويميزون القصاص في جروح الجسد عموماً ولو كانت في عظم إذ يرون القصاص في العظم حيث لا يعظم الخطر ، ويعظم الخطر بوجه خاص في كسر عظام الصدر والعنق والصلب (العمود الفقري) والفخذ .

وقد رجح المشروع مذهب الأحناف بالنظر إلى تعذر تحقق المسائلة في جروح الجسد في الأغلب فضلاً عن أنه لا يؤمن استيفاء المثل من غير حيف .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢١٠ - بهجة ج ٢ ص ٣٨٣ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٦٩ - المغني ج ٨ ص ٣٠٥) .

فروض لو قطع الجاني الكف ابتداء لوجب القصاص من كفه متى توافرت الشروط ، ولكن سقوط الكف في هذا المثال لم يترتب ابتداء ومباشرة ولكن ترتب بحكم السراية ، فكيف يكون ضمان الجاني لهذه السراية ؟

يؤخذ من جماع الفقه أنه توجد ثلاثة اتجاهات رئيسية :

الأول : يذهب إلى أنه إذا كانت الجريمة الأصلية فيها قصاص فإنه في يجب سرايتها كذلك ، ويمثل هذا الاتجاه المذهب الحنبلي حيث يرى أن ما وجب القصاص فيه بالجناية وجب بالسراية ، أي أن كل ما يجب فيه القصاص إذا ارتكبه الجاني ابتداء ومباشرة (كقطع اليد من المفصل) فإنه يجب فيه القصاص إذا تحقق بطريقة السراية وبذلك تقطع يد الجاني في المثال المعروض .

وأما الاتجاه الثاني : فعلى رأسه أبو حنيفة شخصياً حيث يرى أنه لا قصاص في السراية حتى لو كانت الجريمة الأصلية موجبة للقصاص بل أن أبا حنيفة يرى عدم القصاص في هذه الحالة حتى في الجريمة الأصلية بناء على أنه لا سبيل إلى استيفاء القصاص على وجه الممانعة ، أي بأن تقطع أصبع الجاني فتتاكل وتسقط ، ويرى أبو حنيفة أن حق الجاني عليه يقتصر في هذه الحالة على الدية أو الارش في الفعل وسرايته .

والاتجاه الثالث : على رأسه المذهب الشافعي ويرى أنه لا قصاص إلا في الجريمة الأصلية متى كانت موجبة للقصاص أما بالنسبة إلى سرايتها فعلى الجاني ديتها أو أرشها وفي مثالنا يقتصر من الجاني بقطع أصبعه وعليه أرش الكف ناقصة الأصبع التي قطعت .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٧ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٧٢ و ٣٧٣ - المغني ج ٨ ص ٣٢٢) .

وقد رأى المشروع الأخذ بالاتجاه الثالث باعتباره أكثر الاتجاهات ملائمة وتحقيقاً للعدالة سواء بالنسبة إلى الجاني عليه أم الجاني .

كذلك انتهج المشروع ذات النظر بالنسبة إلى السراية إلى منفعة ، كما لو ترتب على قطع الأصبع من المفصل شال الكف فقط وليس سقوطه ، أو كما لو ضرب الجاني شخصاً أو شجرة موضحة مترتب على ذلك ذهب بصرة بحكم السراية ، فهنا يقتصر من الجاني عن جريمة الأصابع ، وفي هذا الخصوص يكون المشروع موافقاً للمهور الذي يرى وجوب القصاص في الجريمة الأصلية ، وأما بالنسبة إلى سراية هذه الجريمة التي أدت إلى فقد المنفعة فلم ير المشروع القصاص فيها حتى يكون حكمه في السراية إلى منفعة متسقاً مع حكمه في السراية إلى عضو ، والمشروع إذ لم ير القصاص في السراية في هذه الصورة يكون متفقاً مع مذهب الأحناف حيث لا يرون القصاص في السراية إلى منفعة (بل أن أبا حنيفة - على ما سلف بيانه - لا يرى القصاص حتى بالنسبة إلى الجريمة الأصلية بناء على أنه لا يمكن استيفاء القصاص على وجه الممانعة وإنما يحق للجاني عليه دية الموضحة ودية البصر ،

إذا أدت سراية الجريمة إلى قطع طرف أو ما في حكمه أو فقد منفعة مما يجري فيه القصاص فيتبع ما يأتي :

(١) إن كانت الجريمة الأصلية لا قصاص فيها ، فلا قصاص كذلك في سرايتها .

(ب) أما إذا كانت الجريمة الأصلية من جرائم القصاص ، فتوقع عقوبة القصاص الخاصة بها فقط متى توافرت الشروط ولا قصاص في سرايتها .

(ج) ولا يخل امتناع القصاص في الحالة المنصوص عليها في البند (١) وامتناع القصاص في السراية في الحالة المنصوص عليها في البند (ب) بحق الجاني عليه في الدية أو جزء منها عما امتنع فيه القصاص ، وذلك وفقاً لأحكام الديات المنصوص عليها في هذا الباب .

ويقصد بالسراية امتداد أثر الجريمة التي وقعت على عضو معين إلى عضو آخر أو إلى منفعته .

الايضاح

عرفت هذه المسألة المقصود بسراية الجريمة في جرائم الاعتداء على مادون النفس وهو امتداد أثر الجريمة التي وقعت على عضو معين إلى عضو آخر أو إلى منفعته ، وقد استخلص هذا التعريف من جماع الفروض التي يعرضها فقهاء الشريعة عادة عند الكلام عن سراية الجريمة ، وقصد المشروع من إيراد أن يتحدد مفهوم السراية فلا تختلف الأنظار فيه وخاصة أنه اصطلاح لا يطرق عادة في فقه القانون الوضعي .

وسراية الجريمة بالمعنى سالف الذكر تكون إلى عضو آخر ، كما لو قطع الجاني أصبع شخص فتأكلت أصبعه الأخرى وسقطت ، أو تأكلت الكف ذاتها وسقطت . وقد تكون إلى منفعة عضو آخر كما لو كانت السراية في المثال المتقدم إلى منفعة الكف بحيث ترتب على قطع الأصبع شال الكف وليس سقوطها فالسراية هنا إلى منفعة الكف وليست إلى الكف ذاتها ، أو كما لو لم شخص آخر أو شجرة في رأسه أو وجهه فأذهب سمعه أو بصره .

وقد بينت المسألة أيضاً حكم سراية الجريمة سواء كانت العرارية إلى عضو أو إلى منفعة ، والقاعدة الشرعية أن سراية الجريمة مضمونة بمعنى أن الجاني يتحمل تبعاتها لأنها لا تعدو أن تكون أثراً ترتب على جريمته ، ولئن أمكن تدخل عوامل أخرى في ترتيب هذا الأثر إلا أن الجريمة في الواقع تعتبر هي المحرك الرئيسي لهذه العوامل بحيث لو لم تقع الجريمة ما تحركت هذه العوامل وبالتالي ما تحققت السراية . على أن الفقهاء قد اختلفوا فيما إذا كان ضمان الجاني لهذه السراية يمثل في القصاص منه إذا كانت السراية موجبة للقصاص لو فرض أنها وقعت مباشرة ، مثال ذلك قطع الأصبع من المفصل الذي ترتب عليه تأكل الكف وسقوطها من المفصل ، في هذا

(مادة ٢٤٣)

إذا قطع الجاني محال مختلفة من مجنى عليه واحد أو من مجنى عليهم متعددين وكانت جميعها موجبة للقصاص ، اقتص منه بما قطع .

(مادة ٢٤٤)

١ - إذا قطع الجاني طرفاً ثم قطع آخر يدخل فيه ما قطعه أولاً وكان ذلك من مجنى عليه واحد يكتفى بالقصاص للقطع الأكبر إلا إذا كان فعل الجاني على سبيل المثلة فيقتص منه للقطعين الأصغر فالأكبر ، وذلك متى توافرت شروط القصاص .

٢ - ويطبق هذا الحكم في حالة تعدد المجنى عليهم متى طلبوا القصاص أما إذا طلب بعضهم الدية وبعضهم القصاص ، فيقتص من طالب القصاص وتستحق الدية وفقاً للمادة ٢٤٢ ولسائر أحكام الديات المنصوص عليها في هذا الباب .

الإيضاح

الصورة الأولى : إذا قطع الجاني محال متماثلة من مجنى عليهم متعددين :

(ومثالها أن يقطع الجاني يمين رجلين)

(أ) مقتضى مذهب أحمد أنه إذا طلب المجنى عليهما القصاص اقتص من يمين الجاني ولا يلزم بدية ، وإذا طلب أحدهما القصاص والآخر الدية اقتص من طلب القصاص وكان للآخر دية اليد (المغني ج ٨ ص ٢٩٥ إلى ٢٩٧) .

(ب) ومقتضى مذهب مالك أنه إذا قطعت يده لأحدهما فقد استوفيا القصاص وليس للآخر شيء (حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٥٤) .

(ج) أما عند الحنفية فلم يجز عليهم إذا حضر معاً أن يقطعا يمينه ويأخذاً منه دية يد واحدة تقسم عليهما مناصفة (البدائع ج ٧ ص ٢٩٩) .

(د) وأما عند الشافعي فيفرق بين ما إذا كان القطع على التعاقب أم دفعة واحدة ، فإن كان على التعاقب فيقتص من الجاني للأول وللثاني الدية ، وإن كان دفعة واحدة أقرع بينهما فيقتص من الجاني لمن خرجت قرعته وللآخر الدية (المرجع السابق ص ٢٩٩) .

وقد أخذت المادة ٢٤٣ من المشروع بمذهب الحنفية لأنه يحقق العدالة .

وعلى ذلك فإذا قطع الجاني محال متماثلة من مجنى عليهم أربعة وكانت جميعها موجبة للقصاص عوقب بالقصاص إذا طلبه المجنى عليهم الأربعة .

ويخالفه في هذا الخصوص صاحباه حيث يريان القصاص في الموصضة والدية في البصر) . (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٠٧) .

وإذا كان المشروع لم يقرر القصاص في السراية سواء كانت إلى عضو أم إلى منفعة ، فإنه لم يفعل حتى المجنى عليه في الدية عنها ، وهو ما حرص البند (ب) من المادة ٢٤١ على النص عليه .

الفصل الرابع

تعدد الجرائم الموجبة للقصاص وتداخلها مع غيرها

نواجه هنا فرضين رئيسيين :

الفرض الأول :

تعدد جرائم الاعتداء على مادون النفس إذا كانت جميعها موجبة للقصاص .

الفرض الثاني :

تعدد الجرائم إذا كان بينها جرائم اعتداء على مادون النفس موجبة للقصاص .

ونوجز فيما يلي أحكام كل فرض على حدة مقتصرين على الصور الأساسية التي تقع تحت كل فرض ، معالجين كل صورة في ضوء مثال للإيضاح ، مع بيان الحكم الذي تخيره المشروع .

الفرض الأول

تعدد جرائم الاعتداء على مادون النفس إذا كانت جميعها موجبة للقصاص

قطع محال متماثلة أو مختلفة أو متداخلة

(مادة ٢٤٢)

إذا قطع الجاني محال متماثلة من مجنى عليهم متعددين وكانت جميعها موجبة للقصاص ، عوقب بالقصاص إذا طلبوه جميعاً وتوافرت الشروط المقررة وتجب على الجاني ديات المحال التي قطعها عدا واحدة وتقيم هذه الديات على المجنى عليهم جميعاً بالتساوي ، ويعاقب بالقصاص كذلك إذا طلبه أحد منهم ، وفي هذه الحالة يكون لكل من الباقي الحق في دية ما قطع منه وفقاً لأحكام الديات .

بالقصاص في الأقل (الأصبع) ويكون للجنى عليه الثاني الخيار بين القصاص وبين إرش يده . وإن جاء متفرقين فإن جاء صاحب اليد وصاحب الأصبع غائب قطعت له اليد ، فإن جاء صاحب الأصبع بعد ذلك أخذ إرش الأصبع ، وإن جاء الأصبع وصاحب اليد غائب تقطع الأصبع ثم إذا جاء صاحب اليد أخذ إرش يده .
(بدائع الصنائع ج ٣٠٠٧ و ٣٠٠١) .

(ب) وفي مذهب مالك يقطع الأكبر فقط (في مثالنا اليد فقط) إلا إذا كان الجاني يقصد المثلثة فتقطع الأصبع ثم اليد (حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٦٦) .

(ج) أما الشافعية والحنابلة فيجعلون المعيار هو أسبقية القطع ، فإن كان الجاني قد قطع الأصبع أولا قطعت أصبعه قصاصا وخير صاحب اليد بين دية يده وبين القصاص مع أخذ إرش الأصبع ومن الحنابلة من يقول بعدم الأحقية في إرش الأصبع إذا اختار صاحب اليد القصاص نزولا على قاعدة عدم الجمع بين القصاص والدية في عضوا واحد . وإن كان الجاني قد قطع اليد أولا قطعت قصاصا ولصاحب الأصبع إرشها (المغني ج ٨ ص ٢٩٧ و ٢٩٨) .

وقد أخذ المشروع في الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ أيضا برأى الأمام مالك فأورد فيها أن الحكم المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة يطبق كذلك في طالة تعدد الجنى عليهم متى طلبوا القصاص . أما إذا طلب بعضهم الدية وبعضهم القصاص ، فيقتصر لمن طلب القصاص وتستحق الدية وفقا للتفصيل الوارد بالمادة ٢٤٢ ولتساير أحكام الديات المنصوص عليها في هذا الباب .

القرض الثاني

تعدد الجرائم إذا كان بينها جرائم اعتداء على ما دون النفس

موجبة للقصاص

اجتماع جريمة اعتداء على ما دون النفس موجبة للقصاص مع جريمة أخرى :

(مادة ٢٤٥)

١ - إذا ارتكب الجاني جريمة اعتداء على ما دون النفس ، مما فيه قصاص ، وأخرى معاقبا عليها بالإعدام حدا أو قصاصا أو تعزيرا ، فإن عقوبة الإعدام تجب عقوبة القصاص إذا طلبه الجنى عليه ، أما إذا طلب الدية فلا تخل عقوبة الإعدام بحقه فيها .

وتوافرت شروطه وتجب على الجاني ديات المحال التي قطعها عدا واحدة وتقسم هذه الديات على الجنى عليهم جميعا بالتساوي . ويعاقب بالقصاص كذلك إذا طلبه واحد منهم ، وفي هذه الحالة يكون لكل من الثلاثة الباقي الحق في دية ما قطع منه وفقا لأحكام الديات المنصوص عليها في هذا الباب .

ويعاقب الجاني بالقصاص أيضا إذا طلبه أثنان منهم ، وفي هذه الحالة يكون لمن طلبا القصاص دية واحدة تقسم عليهما مناصفة ويكون لكل من الاثنين الآخرين الحق في دية ما قطع منه وفقا لأحكام الديات .

الصورة الثانية إذا قطع الجاني محال مختلفة سواء من مجنى عليه واحد أو مجنى عليهم متعددين .

(ومثالها أن يقطع مجنى ويسرى رجل واحد أو مجنى رجل ويسرى آخر) والرأى الذي يبد وأنه محل إتفاق أنه يقتصر من الجاني لهما لتقطع يمينه ويسراه متى توافرت الشروط (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٠) ، وهو ما أخذت به المادة ٢٠ من المشروع .

الصورة الثالثة إذا قطع الجاني محال متداخلة من مجنى عليه واحد ومثالها لو قطع أصبع رجل ثم قطع كفه التي فيها الأصبع المقطوع ، وكذلك كل قطع فيه قصاص إذا كان يدخل في قطع أكبر فية قصاص أيضا) .

(أ) عند أبي حنيفة على الجاني القصاص فيما قطع أولا ولا قصاص في الثانية وفيها الأرض ناقصة ما قطع أولا (ويحالفه صاحباه حيث يفرقان بين ما إذا كان القطع الثاني قد تم بعد برء الأول أم لا ، فإذا كان بعد البرء فهو جرم ثان مستقنان يجب القصاص في الأولى والأرض في الثانية ، وإن كان قبل البرء فهي جريمة واحدة والقصاص من القطع الثاني) (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠١) ويبدو أن رأى الشافعي وأحمد كالصاحبين .

(ب) ويرى مالك الاكتفاء بالقصاص من القطع الثاني إذ ينسدرج الأول فيه ، وذلك إلا إذا تم القطع على سبيل المثلثة فيقتصر للقطعين الأصغر فالأكبر . (حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٦٦ - الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ١٤٨ ، ١٩٢) وهو ما أخذت به الفقرة الأولى من المادة .

الصورة الرابعة : إذا قطع الجاني محال متداخلة من مجنى عليهم متعددين (ومثالها لو قطع أصبع مجنى رجل ثم قطع مجنى رجل آخر) .

(أ) يفرق الاختلاف بين ما إذا جاء الجنى عليهما مجتمعين يطلبان القصاص وبين ما إذا جاء متفرقين ، فإن جاء مجتمعين يبدأ

(يراجع في تعدد الجرائم وتداخلها واتجاهات المذاهب فيها — على وجه الخصوص — المبنى ج ٨ ص ٢٩٦ وما بعدها) .

وينص المشروع في الفقرة الثانية من المادة على أن تكون عقوبة القصاص أسبق الترتيب من العقوبات المبينة في المادة ٧٢ من هذا القانون .

الفصل الخامس

تعدد الجناة

(مادة ٢٤٦)

١ — إذا تعدد الجناة في جريمة موجبة للقصاص فالمجنى عليه الحق في طلب القصاص منهم متى توافرت شرائطه في حق كل منهم ، كما له الحق في العفو عنهم أو عن بعضهم على دية أو بدونها .

٢ — فإذا عفا عنهم على الدية قسمت عليهم بالتساوي ، وأن عفا عن بعضهم فعلى المعفو عنه قسطه من الدية .

(مادة ٢٤٧)

إذا لم يكن الاشتراك بالمباشرة في الجريمة الموجبة للقصاص ، يكفي بتوقيع العقوبة التعزيرية على الشريك وفقا لأحكام الاشتراك المقررة في هذا القانون .

(مادة ٢٤٨)

إذا ارتكبت جريمة موجبة للقصاص بطريق الأصر وكان المأمور صبيا لم يتم السابعة من عمره أو مجنونا أو به عاهة في العقل ، أقتص من الأمر وحده .

(مادة ٢٤٩)

لا أثر للظروف الخاصة بأحد الفاعلين من حيث إمتناع القصاص أو المسؤولية أو تخفيفها أو القصد الجنائي على بقية الجناة .

الإيضاح

اتجه المشروع في أحكام تعدد الجناة ذات الأسس التي سبق إقرارها في باب الجنائية على النفس ، إذ إن القصاص فيما دون النفس يقوم — في أغلب أحكامه الأساسية — على ذات الأحكام التي يقوم عليها القصاص في النفس ، فالمادة ٢٤٦ تناولت أحكام تعدد الجناة في جريمة الاعتداء على ما دون النفس الموجبة للقصاص ، وهذا التعدد هو من قبيل ما يطلق

٢ — وإذا ارتكب الجاني جريمة اعتداء على ما دون النفس مما فيه قصاص وأخرى فيها الدية أو معاقب عليها بغير الإعدام ، فلا تخل العقوبات عن الجرائم الأخرى بعقوبة القصاص التي تقدم على غيرها عند اتحاد المحل .

٣ — وتكون عقوبة القصاص أسبق في الترتيب من العقوبات المبينة في المادة ٧٢ من هذا القانون .

الإيضاح

واجهت الفقرة الأولى من هذه المادة حالة اجتماع جريمة اعتداء على ما دون النفس موجبة للقصاص ، مع جريمة أخرى معاقب عليها بالإعدام سواء أكانت عقوبة الإعدام موقعة في جريمة من جرائم الحدود أم في جريمة قتل موجبة للقصاص أم في جريمة تعزيرية (كما لو قطع الجاني يد شخص وارتكب جريمة حراقة يعاقب عليها بالإعدام حدا ، أو جريمة قتل موجبة للقصاص أو جريمة تعزيرية عقوبتها الإعدام) . وقد نص المشروع على الحكم الذي سبق النص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٧٩ ، غير أن مجال أعمال هذا الحكم في جرائم الاعتداء على ما دون النفس أن يكون المجنى عليه قد طلب القصاص ، كأن طلب قطع يد الجاني ، فإن إعدام الجاني للجريمة الموجبة للإعدام يجب قطع يده في هذه الحالة بحسبان أن قتل الجاني يستغرق قطع يده ويكون الرأي القائل بعدم الاجتماع أولى بالاتباع . أما إذا كان المجنى عليه قد اختار الدية دون القصاص ، فإن إعدام الجاني لا يخل بحق المجنى عليه في الدية عما قطع منه ، لأن الدية حق مالي للمجنى عليه لا تجبه عقوبة الإعدام على خلاف عقوبة القصاص .

أما الفقرة الثانية من المادة فتواجه حالة اجتماع جريمة اعتداء على ما دون النفس موجبة للقصاص مع جريمة أخرى فيها الدية أو معاقب عليها بغير الإعدام ، وفي هذه الصورة فإن العقوبة المقررة للجريمة الأخرى لا تخل بتوقيع عقوبة القصاص . ومثال ذلك أن يقطع الجاني يد شخص ويحرقه جائفة ، ففي القطع قصاص وفي الجائفة الدية ، ولا تخل إحداها بالأخرى . أو أن يقطع الجاني يد شخص ويسرق ، فمعاقبته عن السرقة لا تخل بعقوبة القصاص عن قطع اليد ، وإذا كانت السرقة مما يعاقب عليها حدا بقطع يدي السارق ، فلا تخل بحق المجنى عليه ، فله أن يطلب قطع يديه قصاصا إذا كانت اليدين التي قطعت من المجنى عليه ، وفي هذه الحالة تقدم عقوبة القصاص على عقوبة السرقة وهذا هو المقصود مما ورد في نهاية الفقرة الثانية من أن عقوبة القصاص تقدم على غيرها عند اتحاد المحل .

هذا وقد آثرت اللجنة الأخذ برأى الذين قالوا بالقصاص من الجماعة بالواحد كما سبق القول ، وهي القاعدة التي التقي عليها الجمهور الأعظم من الفقهاء ، ولا وجه لمغايرة بين القصاص في النفس وبين القصاص فيما دون النفس . وما أخذت به اللجنة هو الذي يتفق مع مذهب مالك والشافعي والظاهر في مذهب أحمد وإسحاق وأبي ثور .

(حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٤٥ و ٢٥٠ و ٢٥١ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٧٥ - المغني ج ٨ ص ٢٦٨ وما بعدها) .

كذلك فإن المشروع أخذ في أحكام الاشتراك في جريمة الاعتداء على ما دون النفس - إذا تم هذا الاشتراك بالنسب لا بالمباشرة - بذات النهج الذي سبق إقراره في صدد أحكام حد السرقة ، فص المشروع في المادة ٢٤٧ على حكم من مقتضاه أنه إذا لم يكن الاشتراك في الجريمة الموجبة للقصاص اشتراكا بالمباشرة - كما إذا اقتصر الأمر على مجرد التجريب أو الاتفاق أو المساعدة دون ارتكاب الأفعال التنفيذية - فلا قصاص ، وإنما يعاقب الشريك بالعقوبة التعزيرية التي تتحدد وفقا لأحكام هذا القانون وبموجب وصف الجريمة فيه .

وعالج المشروع في المادة ٢٤٨ حالة الأمر بجريمة اعتداء على ما دون النفس موجبة للقصاص ، فنص فيها على أنه إذا ارتكبت جريمة موجبة للقصاص بطريق الأمر وكان المأمور ضاميا لم يتم السابعة من عمره أو مجنونا أو به عاثة في العقل ، اقتصر من الأمر وحده (المغني ج ٨ ص ٣٥٠) .

وهنا نجد الأمر مسئولاً ، والمأمور ليس أهلاً للمسئولية الجنائية ، فلا يؤخذ بفعله ، والمسئولية كلها على الأمر . والحنبلة والمالكية وبعض الشافعية يرون أن الأمر هو الذي يقتض من منه ، إذ إن غير المسئول كالألة في يد الأمر ، ولا يذهب الدم هدرًا (العقوبة ص ٥٤٨) .

كما نص المشروع في المادة ٢٤٩ على أنه لا أثر للظروف الخاصة بأحد الفاعلين من حيث امتناع القصاص أو المسئولية أو تخفيفها أو القصد الجنائي على بقية الحناة . وقد استخلصت أحكام هذه المادة من اتجاهات بعض المذاهب والفقهاء في صدد الفروض التي تندرج تحت حكم هذه المادة وخاصة في جرائم القتل ، ومنال ذلك أنه إذا وقعت الجريمة من أب على أبنه واشترك مع الأب غيره فإن امتناع القصاص بالنسبة إلى الأب لا يؤثر على وجوب القصاص من شريكه إذا توافرت شروط القصاص ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى اشتراك المسكف مع غير المسكف .

عليه تعدد الفاعلين المنصوص عليه في المادة ٢٦ من هذا القانون ويعبر عنه في الشريعة الإسلامية عادة « بالاشتراك بالمباشرة » ، وقد أخذ المشروع بالرأى القائل بالقصاص من الجماعة بالواحد وذلك متى توافرت شروط القصاص بالنسبة إلى كل منهم على غرار ما تم الأخذ به في مشروع الجناية على النفس نزولاً على قاعدة « قتل الجماعة بالواحد » ، لأن كل جناية على ما دون النفس وجب بها القصاص على الواحد وجب بها على الجماعة كالنفس (نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٤٩ وما بعدها - المغني ج ٨ ص ٢٧١) وغنى عن البيان أن تعدد الفاعلين في ارتكاب الجريمة يقتضي بطبيعته الاتفاق عليها وهو ما يعرف في الشريعة الإسلامية « بالتآلؤ » وخاصة بمفهومه عند المالكية . هذا ويلاحظ أن المذهب الحنفي وأن أخذ بقاعدة قتل الجماعة بالواحد (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٣٨) ، إلا أنه لم يأخذ بالقاعدة المقابلة لها في جرائم الاعتداء على ما دون النفس وهي القصاص من الجماعة بالواحد ، إذ يرى الأحناف أن المعاملة فيما دون النفس معتبرة ولا تماثل بين طرف وأطراف ومن ثم يمتنع - فيما دون النفس - القصاص من الجماعة بالواحد وإنما يجب الأرض (المرجع السابق ص ٢٩٩) ، على أن الذين رأوا القصاص من الجماعة بالواحد فيما دون النفس ، استنبطوا إلى أن شاهدين شهدا عند على رضى الله عنه على رجل بالسرقة فقطع يده ، ثم جاء بأخر فقال هذا هو السارق وأخطانا في الأول فرد شهدا تمهما على الثاني وغرمهما دية الأول وقال : لو علمت أنكما تعمدا لقطعتمكما ، فأخبر بذلك أن القصاص دلي كل واحد منهما لو تعمدا قطع يد واحدة ، ولأنه أحد نوعي القصاص (أى القصاص في النفس والقصاص فيما دون النفس) فتؤخذ الجماعة بالواحد كالنفس . ولذلك وجب القصاص على المشتركين في الظرف على وجه لا يتميز فعل أحدهم عن فعل الآخر كأن يشهدوا عليه عمدا بغير حق بما يوجب قطعه فيقطع ثم يرجعوا عن الشهادة أو يكرهوا إنسانا على قطع طرف أو يلقوا صخرة على طرف إنسان فتقطعه أو يقطعوا أيد أو يلقوا عينا بضربة واحدة أو يضعوا حديدة على مفصل ويتحاملوا عليها جميعا أو يمدوها فتبين اليد ، بخلاف ما إذا قطع كل واحد منهم من جانب أو قطع أحدهم بعد المفصل وأتمه غيره أو ضرب كل واحد ضربة أو وضعوا منشارا على مفصله ثم مده كل واحد إليه مرة حتى باتت اليد فلا قصاص فيه لأن كل واحد منهم لم يقطع اليد ولم يشارك في قطع جميعها .

وفي مذهب مالك أنه إذا تعدد العضو المجنى عليه بأن قلع واحد عينه وواحد قطع رجله وكانا متماثلين على قلع عينه وقطع رجله تعلق عين كل واحد منهما وقطع رجله وإذا تعدد العضو المجنى عليه كما إذا تمالأت جماعة على قطع شخص فإنه يقطع كل واحد ، والتآلؤ عند المالكية هو الاتفاق على ارتكاب الجريمة .

الفصل السادس

سقوط القصاص

(المواد من ٢٥٠ إلى ٢٥٦)

العفو ، والصلح ، وفوات محل القصاص

(مادة ٢٥٠)

يسقط القصاص بالعفو أو بالصلح أو بفوات محل القصاص .

(مادة ٢٥١)

١ - العفو عن القصاص يكون على الدية أو الجزء المقدور منها ، ويجوز أن يكون عفوا مطلقا متى كان صريحا في الإبراء منها ، وفي الحالة الأخيرة لا يقبل العدول عنه .

٢ - والعفو يكون للمجني عليه إذا كان كامل الأهلية ، فإذا لم يكن كذلك قام أبوه مقامه في طلب القصاص وكان للأب أو لغيره ممن ينوب عن المجني عليه المطالبة بالدية أو الصلح على مال لا يقل عنها وللمجني عليه الذي صار كامل الأهلية قبل تنفيذ الحكم الحق في طلب القصاص أو غيره مما تقدم .

٣ - تنوب النيابة العامة عن عديم الأهلية أو ناقصها إذا لم يكن له نائب أو كان نائبه مجهولا أو غائبا أو تعذر إعلانه أو أعلن ولم يحدد موقفه ، وتكون لها كافة الحقوق المقررة لغير الأب ممن ينوب عن المجني عليه .

(مادة ٢٥٢)

١ - يثبت العفو أمام النيابة العامة أو قاضي التحقيق والمحكمة بحسب الأحوال .

٢ - ويظل للمجني عليه ولمن قام مقامه في طلب القصاص الحق في العفو إلى ما قبل تنفيذ الحكم .

(مادة ٢٥٣)

إذا حصل العفو عن القصاص قبل تنفيذ الحكم به فعلى النيابة العامة تقديم القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم في الموضوع حسب الأحوال للنظر في الحكم بالدية أو بالجزء المقدور منها دون الإخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة .

(مادة ٢٥٤)

في الاعتداء الموجب للقصاص يجوز أن يتم الصلح على الدية المحددة أو على ما هو أكثر أو أقل منها .

(مادة ٢٥٥)

لا يعتد بالصلح إلا إذا تم إثباته أمام النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(مادة ٢٥٦)

إذا سقط القصاص بفوات محله قبل تنفيذ الحكم به اتبعت أحكام المادة ٢٥٣ من هذا القانون ، دون الإخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة .

الايضاح

هنا أيضا أخذ المشروع بأحكام تنفق في أسسها مع الأسس التي سبق الأخذ بها في باب الجنائية على النفس ، فالقصاص سواء أكان في النفس أم فيما دون النفس ، يسقط بالعفو والصلح وفوات محل القصاص ، وهذه الأسباب الثلاثة هي التي نصت عليها المادة ٢٥٠ ، وغنى عن البيان أن سقوط القصاص هو حالة من حالات امتناع عقوبة القصاص .

وقد بينت المادة ٢٥١ أحوال العفو ، وهو النزول عن الحق في القصاص مقابل الدية الكاملة أو الجزء المقدور منها ، واشترطت لكي يكون العفو مطلقا - أي على غير دية - أن يكون صريحا في الإبراء منها ، وفي هذه الحالة لا يقبل العدول عنه لأن العفو يترتب عليه سقوط الحق في القصاص ومتى سقط هذا الحق فإنه لا يجوز أحيائه بالعدول عن العفو وطلب القصاص إذ القاعدة أن الساقط لا يعود (المعنى ج ٨ ص ٣٣٦ وما بعدها) . ومن ثم فإن مجرد العفو إنما يفيد العفو عن القصاص فقط مع بقاء الحق في الدية المحددة التي لا يتوقف اقتضاؤها على رضا الجاني . ويكون العفو بطبيعة الحال من المجني عليه إذا كان كامل الأهلية ، لأن العفو إسقاط ، وقد يفتقر بالإبراء من الدية ، فوجب أن يكون المجني عليه من أهل الإسقاط ، فإذا لم يكن كذلك قام أبوه مقامه في طلب القصاص وكان للأب أو لغيره ممن ينوب عن المجني عليه (كالوصي على الصغير والقيم على المحجور عليه) المطالبة بالدية أو الصلح على مال لا يقل عنها ، لأن الصلح على ما هو أقل من هذه الدية يخل بمصلحة عديم الأهلية أو ناقصها . وللمجني عليه الذي صار كامل الأهلية قبل تنفيذ الحكم الحق في القصاص أو غيره مما تقدم . وتنوب النيابة العامة عن عديم الأهلية أو ناقصها إذا لم يكن له نائب أو كان نائبه مجهولا أو غائبا أو تعذر إعلانه أو أعلن ولم يحدد موقفه ، وتكون لها كافة الحقوق المقررة لغير الأب ممن ينوب عن المجني عليه . وقد وضعت الأحكام الواردة بالمادة ٢٥١ على نسق الأحكام التي سبق الأخذ بها في باب الجنائية على النفس ، واختص المشروع الأب وحده - إذا لم يكن المجني عليه كامل الأهلية - بأن يقوم مقام المجني عليه في طلب استيفاء القصاص أخذا برأى الاحتمال ولأن الأب موفور الشفقة ، ولكن المشروع لم يأخذ بما قيل من تجويز القود في الأطراف للوصي استحسانا ، بل غلب المشروع الأخذ بالقياس ومقتضاه ألا يملك الوصي الاستيفاء في الطرف كما لا يملكه في النفس (المذهب الحنفى :

أو قاضى التحقيق أو أمام المحكمة فيثبت في أوراق الدعوى ويكون النيابة أو قاضى التحقيق أو المحكمة بحسب الأحوال أن تراقب شروط صحة الصلح وغير ذلك من الآثار التي ترتب عليه .

وأخيرا فإن القصاص يسقط كذلك بفوات محله قبل تنفيذ الحكم به ، وهو ما تضمنه نص المادة ٢٥٦ من المشروع ، وهذا أمر متفق عليه في مذاهب الفقه الإسلامى ، فإذا قطع الجاني يمين رجل وكان الجاني فاقدا يمينه فلا قصاص من الأصل لعدم وجود الطرف المائل ، أما إذا فقد يمينه ، في أى وقت قبل التنفيذ ، فإن القصاص يسقط لأنه لا يجوز أخذ طرف آخر غير الطرف المائل للطرف الذى وقعت عليه الجناية ، ومن باب أولى يسقط القصاص بموت الجاني ، إذ بموته يفوت محل القصاص (حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٥٤) ، على أن سقوط القصاص بفوات محله لا يخل بحق المجنى عليه في الدية أو الجزء المقدور منها أخذا بمذهبي الشافعية والحنابلة على وجه الخصوص - (خلافة للرجع السابق ٢٥٤ - ولبدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٤٦) - ولأن القاعدة عندهما أن ماضى بسببين على سبيل البذل إذا تضرر أحدهما ثبت الآخر كذوات الأمثال ، ولأن القتل المضمون - وكذلك الجناية على مادون النفس المضمونة - إذا سقط فيها القصاص من غير إبراء ثبت المال (العقوبة ص ٦٠٤ و ٦٠٥) ، ومن ثم فقد أوجبت المادة ٢٥٦ في حالة سقوط القصاص بفوات محله قبل تنفيذ الحكم به ، اتباع الأحكام الواردة بالمادة ٢٥٣ من هذا المشروع دون الإخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة بطبيعة الحال .

الفصل السابع

الدية وما يستحق منها في جرائم الاعتداء على مادون النفس

(مادة ٢٥٧)

أحوال استحقاق الدية

يحكم على الجاني بالدية أو الجزء المقدور منها وتستحق للمجنى عليه في حالات امتناع عقوبة القصاص في جرائم الاعتداء على مادون النفس إذا وقعت عمداً وفي حالة وقوع هذه الجرائم بطريق الخطأ متى ألحق بالمجنى عليه أى أذى من أنواع الإيذاء المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ ، وذلك دون الإخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة .

الايضاح

الدية - حسبما يبين من المادة ٢٢٨ و ٢٥٧ من المشروع - عقوبة مالية مقدرة شرعاً ، فالصفة الغالية للدية هي أنها عقوبة يحكم بها على الجاني عند توافر شروط استحقاقها وقدرها محدد وتجب بصفة أصلية أحياناً وبدلاً عن عقوبة القصاص أحياناً أخرى ، وكل هذه الخصائص

نتائج الأفكار لقاضى زادة تكملة فتح القدير مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٦ هـ الجزء الثامن ص ٢٦٢ إلى ٣٦٤ - حاشية رد المحتار لابن عابدين مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٨٦/١٩٦٦ الجزء السادس ص ٥٣٨ و ٥٣٩) ولا يخفى أن الأخذ بالقياس هو الأنسب لعديم الأهلية أو ناقصها لأنه يحفظ حقه في الدية في كافة أحوال العمد مثلاً هو محفوظ في حالة الخطأ ، في حين أن القصاص غالباً ما لا يشفى له صدره وهو على هذه الحال ، بينما يحول بينه وبين الدية ، ومن المقرر أن القصاص قد شرع للشفى ودرك الثأر .

وقد أوجبت المادة ٢٥٢ أن يثبت العفو أمام النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو المحكمة بحسب الأحوال ، وهذا حكم تقتضيه المصاحبة العامة بالنظر إلى أهمية العفو سواء في مجال القصاص أم في مجال الدية . كما أقيمت المادة للمجنى عليه ولمن قام مقامه في طاب القصاص - وهو أبوه إذا لم يكن كامل الأهلية - الحق في العفو إلى ما قبل التنفيذ . ولا يحول دون العفو أن يكون المجنى عليه أو الأب قد سبق له أن طاب القصاص . وغنى عن البيان أن عفو الأب لا يكون إلا على الدية ، ما لم يتصلح على مال لا يقل عنها (تبين الحقائق ج ٦ ص ١٠٧) .

هذا وقد تناولت المادة ٢٥٣ حالة العفو عن القصاص قبل تنفيذ الحكم به - على ضوء ما سبق الأخذ به في باب الجناية على النفس - فأوجبت على النيابة العامة تقديم القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم في الموضوع حسب الأحوال ، إذ قد تكون هي محكمة النقض كما لو حكمت في الموضوع لتقديم طعن للمرة الثانية ، وذلك للنظر في الحكم بالدية أو بالجزء المقدور منها دون الإخلال بتوقيع العقوبة التعزيرية المقررة .

كذلك يثبت المادة ٢٥٤ أحوال سقوط القصاص بالصلح ، والفارق الجوهرى بين العفو والصلح أن العفو يصدر من جانب المجنى عليه دون توقف على رضا الجاني ، أما الصلح فهو عقد بين المجنى عليه وبين الجاني ، ومن ثم فهو لا يتم إلا برضا الطرفين . وقد نصت هذه المادة على أنه يجوز أن يتم الصلح - في الاعتداء الموجب للقصاص - على الدية المحددة أو على ما هو أكثر أو أقل منها .

ونصت المادة ٢٥٥ من المشروع على عدم الاعتداد بالصلح إلا إذا تم إثباته أمام النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو المحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى . وهذا الحكم يتماثل مع إثبات العفو الوارد في المادة ٢٥٢ من المشروع وأساس الحكم الاحتياط في مسألة هامة كإسقاط القصاص بالصلح ، ويلاحظ أن هذا الحكم لا يمنع بذاته من أن يتم الصلح بوصفه عقداً من العقود خارج مجلس القضاء ، وإنما يتطلب النص في هذه الحالة إثباته فقط ، ويستطيع الطرفان إثبات العقد في محضر تحقيق النيابة العامة

وإما أن يترتب على الاعتداء افتقاد منفعة العضو مع بقاء عينه كافقاد البصر مع بقاء العين صورة، أو إفقاد الشم مع بقاء الأنف صورة أو إفقاد النطق مع بقاء اللسان صورة .

وكذلك قد يكون الاعتداء إصابة في الرأس أو الوجه مما يعد من قبيل الشجاج وقد يكشف هذا الاعتداء عن عظم ولايمسه بأذى وقد يهشم الاعتداء العظم أو ينقله من مكانه وقد يصل الاعتداء إلى أم الدماغ أو إلى المخ نفسه إذا لم يمت منه المحنى عليه ، وقد سمي الفقهاء المساسين هذه الصور من الاعتداء على الرأس والوجه ، بالموضحة والماشمة والمقللة والآمة (أو المأمومة والدائمة) ، وهذه الجرائم كلها — عدا الموضحة — أخذ مشروع القانون بوجوب الدية فيها كأصل نظرا لأن القصاص فيها لا يؤمن معه الحيف فتستحق الدية أصلا وقد قدرها الشارع في الهاشمة والمقللة والآمة . وقد أقل ما في الدمعة بثلث الدية ، أما الموضحة فيجوز فيها القصاص لأن الإصابة فيها لما حد تنهى إليه وهو العظم .

وأما أن يترتب على الإعتداء جراح من جروح الجسد ، وهذه الجراح أخذ المشروع بالدية فيها كعقوبة أصلية أخذا بالأحوط في تحقيق المماثلة بين الجريمة والعقوبة . إذ قال بعض الفقهاء بوجوب القصاص في الجراح ، ولكن هناك رأيا للامام أبي حنيفة بأن القصاص في جروح الجسد غير مأمون لأنه كثير ما لا يكون له حد يذهب إليه كعظم أو مفصل وتجب فيها بذلك الدية وبهذا أخذ المشروع .

ويلاحظ أن الصور التي أوردتها الشريعة للاعتداء على الجسد وأثره تشمل جميع صور الاعتداء التي يعاقب القانون الوضعي على مقارقتها ولا تختلف الشريعة عن القانون إلا في مقياس العقوبة وتقديرها ، فقد أخذ القانون بمقياس مدة المرض الذي يسببه الأذى إلى جانب مقاييس أخرى واعتمدت الشريعة الإسلامية مقياسا آخر للعقوبة المقدرة ثمرها هو نتيجة الاعتداء ذاته من حيث مساسه بالجسم .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٨ وما بعدها — تحفة الفقهاء للسمرقندي "وهي أصل بدائع الصنائع للكسائي الحنفى مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٩/١٩٥٩ الجزء الثالث من ١٥١ وما بعدها — نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٩٩ وما بعدها — المغنى ج ٨ ص ٣٠٢ وما بعدها) .

من سمات العقوبة سيما وأن ثمة جرائم عمدية تمتنع فيها عقوبة القصاص وإنما يعاقب عليها بالدية — كقطع طرف لا يجوز القصاص فيه — ويقابل ذلك أن للدية بعض صفات التمييز عن الضرر وفيها معنى التعويض لأنها تستحق للمحنى عليه عن الجريمة وله حسق التنازل عنها أو التصالح على أقل منها قدرا ، بل وعلى أكثر إذا كانت الجريمة موجبة للقصاص وليس ذلك كله من سمات العقوبة البحتة .

والدية إما أن تستحق كاملة للمحنى عليه وإما أن يستحق له جزء مقدر منها على النحو الوارد بالمشروع ، وذلك في كافة حالات امتناع عقوبة القصاص في الجريمة التي وقعت من الجاني عمدا ، كما تستحق الدية أو الجزء المقدر منها للمحنى عليه في جرائم الخطأ . وذلك متى ألحقت هذه الجرائم بالمحنى عليه أى أذى من أنواع الإيذاء المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ . ذلك بأن جرائم الخطأ ليس فيها قصاص بل فيها الدية لحسب ، وقد وردت الإشارة إلى ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى : "ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا" . (سورة النساء الآية ٩٢) . فالعقوبة في جرائم العمد هي القصاص أو الدية ، أما جرائم الخطأ فلا يجب فيها إلا الدية . وتوقع عقوبة الدية أو الجزء المقدر منها — ويسمى أرشا إذا كان مقدرا بالنص ، وحكومة إذا ترك تقديره للقاضي — لا يخل في كافة الأحوال بتوقع العقوبة التعزيرية المقررة .

وقد حدد المشروع الجرائم التي تجب فيها الدية سواء وقعت جريمة الاعتداء على مادون النفس عمدا — في حالات امتناع عقوبة القصاص — أو وقعت هذه الجريمة بطريق الخطأ ، وسلك المشروع في تقييم هذه الجرائم من قبل في المادة ٢٢٧ منه مسلك الفقه الإسلامى في تقسيمه لأنواع الاعتداء وصوره التي تقع بها هذه الجرائم ، وذلك إلى جرائم قطع طرف وما في حكمه ، وإذهاب حاسة أو منفعة وما في حكمها ، وجرائم الشجاج (وهي جروح الرأس والوجه) ، وجرائم الجراح (وهي جروح الجسد في غير الرأس والوجه) ، وهذا التقسيم الفقهي يستند في أصله إلى نتيجة الاعتداء وأثره فلما أن يترتب على الاعتداء قطع طرف كما ورد في النص القرآني كالعين أو الأنف أو الأذن ويقاس عليها بطريق اللزوم باقي الأطراف كاليد والرجل واللسان والذكر ، وتعد السن في حكم الطرف ، وقد وردت في الآية الكريمة "والسن بالسن" (سورة المائدة الآية ٤٥) .

وسلم إن " في النفس المؤمنة مائة من الأبل " (المغنى ج ٨ ص ٣٨٧) .
ويساند هذه التسوية أن النظر يجب أن يكون إلى الاعتداء على النفس
الإنسانية وهي واحدة ولا يكون للانصب في الميراث أو لمعنى المنفعة فيها
وهو معنى لا يرتفع عن الجدل والخلاف .

ونصت الفقرة الثالثة على أن الدية لا تعدد بتعدد الجناه وأنها تقسم
عليهم بالتساوي . كما نصت الفقرة الرابعة على أن المجني عليه إذا ساهم في
الخطأ تقسم الدية بينه وبين الجاني أو الجناه بالتساوي بقدر عدد الجميع
ثم يقطع من الدية ما يقابل حصة المجني عليه فيها . وهذا كله يتفق مع
ما جاء في باب الجناية على النفس . وغنى عن البيان أن الأحكام التي
أوردتها الفقرات الثانية والثالثة والرابعة تسرى على الجزء المقدر من الدية
مثلاً تسرى على الدية الكاملة ، وهو ما نصت عليه الفقرة الخامسة زيادة
في تأكيد .

هذا ، وقد أخذ المشروع بتقدير الدية بالنقد المعمول به ، وهو أصل
في تقدير الدية إلى جانب الأبل والبقر والشاء والحلل ، وقد حددت الدية
بالنسبة إلى هذه الأشياء حتى يسهل على أهل كل بلد أدائها مما عندهم ،
وعلى هذا نص كثير من الفقهاء . والأخذ بالمعيار النقدي أضبط وأيسر
وأنسب للعصر الذي نعيش فيه ومطابق للشرع الشريف ، إذ الذهب
يعد من أصول الأثمان ولا خلاف مطلقاً في تقدير الدية به .

(المذهب الحنفى : بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٣ وما بعدها —
المذهب المالكي : حاشية العدوى المطبعة الأميرية ١٣٠٩ هـ الجزء الثاني
ص ٣١٠ وما بعدها — المذهب الشافعى . منهاج الطالبين للنووى وحاشية
القليوبى وعميرة مطبعة دار أحياء الكتب العربية الجزء الرابع ص ١٣١
وما بعدها — المذهب الحنبلى . المغنى ج ٨ ص ٣٥١ وما بعدها) .

(مادة ٢٥٩)

ما يستحق من الدية في جرائم قطع الأطراف وما في حكمها .
تقدر الدية أو الجزء المستحق منها في جرائم قطع الأطراف وما في
حكمها على النحو الآتى :

- ١ — دية كاملة في جريمة قطع الأنف من المارن أو مع القصبة ،
وثالث الدية إذا قطع أحد المنخرين أو الحاجز بينهما .
- ٢ — دية كاملة في جريمة قطع اللسان إذا استوعبه القطع .
- ٣ — دية كاملة في جريمة قطع الذكر كله أو حشفته .

(مادة ٢٥٨)

مقدار الدية

١ — الدية الكاملة أربعة آلاف ومائتان وخمسون جراماً من الذهب
الخالص ويقوم جرام الذهب بالسعر المحدد وقت ارتكاب الجريمة من
مصلحة دمع المصوغات والموازين .

- ٢ — ولا يختلف مقدار الدية باختلاف جنس المجني عليه أو دينه .
- ٣ — ولا تعدد الدية بتعدد الجناه وتقسم عليهم بالتساوي .
- ٤ — وإذا ساهم المجني عليه في الخطأ تقسم الدية بين الجاني أو الجناه
وبين المجني عليه بالتساوي بقدر عددهم ، ويقطع من الدية ما يقابل
حصة المجني عليه فيها .
- ٥ — وتطبق الفقرات الثلاث السابقة على الجزء المقدر من الدية .

الايضاح

الدينار هو المثقال ، لأنه اسم للقطعة من الذهب المضروبة المقطرة
بالمثقال ، فاتحادهما من حيث الوزن . والدينار عشرون قيراطاً ، والدرهم
أربعة عشر قيراطاً ، فالدينار أو المثقال درهم وثلاثة أسباع درهم (حاشية
رد المحتار لابن عابدين الحنفى مطبعة مصطفى الحاي ١٣٨٦ / ١٩٦٦ الجزء
الثاني ص ٢٩٦ — ويراجع في أن المثقال هو الدينار كتاب الفقه على
المذاهب الأربعة قسم العبادات مطبعة دار الكتب ١٣٥٨ / ١٩٣٩
ص ٤٨١ — وفي أن المثقال وزن مقداره درهم وثلاثة أسباع درهم المعجم
الوسيط مطبعة مصر ١٣٨٠ / ١٩٦٠ الجزء الأول ص ٩٨) . ولما كان
الدرهم يساوى ٢,٩٧٥ جرام فيكون الدينار $\frac{1}{16} \times \frac{2975}{1000} = ٤,٢٥$ جرام
وقد نصت المادة ٢٥٨ على أن مقدار الدية الكاملة هو أربعة آلاف
ومائتان وخمسون جراماً من الذهب الخالص ويقوم جرام الذهب بالسعر
المحدد وقت ارتكاب الجريمة من مصلحة دمع المصوغات والموازين وقد
روى في ذلك الأخذ بنصاب الذهب ، باعتبار أن الدية الكاملة ألف
دينار ذهباً وأن الدينار الذهب وزنه ٤,٢٥ جرام من الذهب ، فتكون الدية
الكاملة ١٠٠٠ دينار $\times ٤,٢٥$ جم = ٤٢٥٠ جراماً من الذهب الخالص
الذى يمكن أن يصنع عملة مضروبة ، وذلك باحتساب النصاب بالذهب
ونظر لتغير قيمة الذهب من وقت لآخر رأيت اللجنة أن يقوم جرام الذهب
بالسعر المحدد وقت ارتكاب الجريمة من مصلحة دمع المصوغات والموازين .
وقد نصت الفقرة الثانية من المادة على أن مقدار الدية لا يختلف
بحسب جنس المجني عليه أو دينه . فالدية واحدة سواء كان المجني عليه
مسلياً أو ذمياً ، وقد أخذ المشروع في هذه التسوية برأى الحنفية وعدل
عن رأى المالكية والشافعية يجعل دية الذى نصف دية المسلم وهو رأى
الحنبالية أيضاً (حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٥٥٤ و ٥٧٤ و ٥٧٥ — ويراجع
في اتجاهات المذاهب المغنى ج ٨ ص ٣٨٣ إلى ٣٨٦) ، كما أخذ المشروع
برأى ابن عليه والأصم من أن دية المرأة كدية الرجل لقوله صلى الله عليه

كما تستحق الدية كاملة في قطع الذكر كله أو حشفته كلها فالحشفة إذا استوعبها القطع تساوى الذكر .

(الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للدردير مطبعة دار المعارف ١٩٧٤م الجزء الرابع ص ٣٨٧ و ٣٩٠ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣١٤) .

أما عند وقوع الجريمة على العمود الفقري (الصاب) فإنه إذا كسر وترتب على كسره فقد القدرة على المشي أو الجماع فإن الدية تستحق كاملة لأن الكسر ترتب عليه فقد منفعة كاملة تستوجب الدية الكاملة ، وعند كسر الصلب وجبر الكسر بالعلاج أو نحوه فإن ذلك لا يترتب عليه الدية كاملة وإنما يقدر الجزء المستحق منها بما ترتب على الإصابة من تشويه أو فقد منفعة جزئية .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١١ - تحفة الفقهاء ج ٣ ص ١٦٠ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٢٢ و ٣٢٣ - المغني ج ٨ ص ٤٥٣ و ٤٥٤) .

وكذلك فإن قطع اليدين أو الرجلين تستحق عنهما الدية كاملة باتفاق ، وذلك لأن منفعتيهما كاملة تستوجب دية كاملة ، ويلاحظ أن اليد تطلق على الذراع كله وعلى الأصابع إذا استوعبها القطع جميعا ، فأقل ما يطلق عليه اليد هو الأصابع جميعها وأكثر ما يطلق عليه اليد هو الذراع كله حتى المنكب ، والرجل في ذلك كالذراع فأقل ما يطلق عليه الرجل هو أصابعها وأكبر ما يطلق عليه الرجل من القدم حتى أعلا الفخذ ، واستند الحكم الوارد في المشروع إلى رأى الإمام مالك وبعض الفقهاء الشافعية وفقهاء مذهب أحمد (المغني ج ٨ ص ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥٧) . وسيأتى حكم دية الجزء الباقي من اليد أو الرجل إذا قطع الجزء الأصغر بجريمة ثم قطع الجزء الباقي من اليد أو الرجل بجريمة أخرى ويدخل ذلك في أحكام تداخل الديات .

وتستحق الدية كاملة أيضا في قطع الأذنين لأن فيهما منفعة وجمالا وقال بذلك الأئمة الأربعة ، ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه لعمر بن حزم "وفي الأذن خمسون من الإبل" ، وفي قطع الشفتين كذلك لأن فيهما منفعة وجمالا وذلك باتفاق أهل العلم ولما ورد في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم "وفي الشفتين الدية" وإن كان قد روى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وسعيد بن المسيب والزهرى وأحمد بن حنبل أن في الشفة العليا الثالث وفي السفلى الثلاثين ، وقد عدل المشروع عن ذلك لأن رأى الأول أقوى سنداً وأبسط تطبيقاً .

وقد اتفق الأئمة الأربعة كذلك على وجوب الدية كاملة في الأنثيين وفي ندى المرأة وفي قلع العينين لأن إزالة هذه الأطراف فيه افتقاد منفعة كاملة وتستحق عنها دية كاملة وجعل المشروع في قطع طرف واحد من

٤ - دية كاملة في جريمة كسر العمود الفقري إذا ترتب على الكسر فقد القدرة على المشي أو الجماع .

٥ - دية كاملة في اليدين أو الرجلين أو أصابعهما أو قطع الأذنين أو الشفتين أو الأنثيين أو ندى المرأة وفي قلع العينين ، وتستحق نصف الدية إذا اقتصر القطع أو القلع على أحد العضوين .

٦ - عشر الدية في جريمة قطع الأصبع ، ونصف دية الأصبع في قطع أتملة الأصبع الإبهام وثلاثا في سائر الأناامل في اليد أو الرجل .

٧ - جزء من عشرين من الدية في جريمة قلع السن .

الإيضاح

وضحت هذه المسادة من المشروع مقدار الدية أو الجزء المستحق منها في الجرائم التي ينتج عنها قطع الأطراف وما في حكمها ويعبر الفقهاء المسلمون عنها أحيانا بجرائم إبانة الأطراف وهي في معنى قطعها وإزالتها وقد حددت هذه المسادة ما يستحق من الدية عند إزالة طرف من الأطراف ، وهذا التحديد للدية قد ورد في كتب الفقه الإسلامي مستندا إلى أصوله في الشرع الشريف .

فإذا قطع الأنف كلمة أو قطع من الماسارن (وهو مالان من الأنف) فإن المجنى عليه يستحق دية كاملة عند امتناع القصاص ، وإذا قطع أحد المنخرين أو الحاجز بينهما استحق المجنى عليه ثلث الدية ، أما إذا قطع أى جزء آخر فيقدر الجزء المستحق من الدية بقدره ويقوم القاضي بتقديره بحسب جسامته الاعتداء وأثره طبقا للمادة ٢٦٣ من المشروع .

وما ورد في المسادة ٢٥٩ يستند إلى اتفاق الأئمة الأربعة بالنسبة إلى الدية الكاملة إذا قطع الأنف كله أو الماسارن لقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه "في الأنف إذا أوعب جعدها الدية" أما بقية ما ورد من تقدير فيستند إلى أن الأنف يشتمل على ثلاثة أشياء هي أجزاؤه فاستحق كل منها ثلث الدية (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١١ - تحفة الفقهاء ج ٣ ص ١٥٩ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣١٠ - المغني ج ٨ ص ٤٣٥ و ٤٣٦) .

وحدت المسادة الدية الكاملة عند قطع اللسان كله لأنه تتعلق به منافع كاملة كالنطق والذوق ، ويتفق ذلك مع قول الأئمة الأربعة وما روى عن أبي بكر وعمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم تأسيسا على ماورد عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه في كتابه لعمر بن حزم "وفي اللسان الدية" .

(تبين الحقائق ج ٦ ص ١٢٩ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣١٠ - المغني ج ٨ ص ٤٣٧ و ٤٣٨) .

صورة ، كما لو ترتب على الاعتداء ذهاب حاسة البصر مع بقاء العين أو ذهاب حاسة السمع مع بقاء الأذن أو ذهاب حاسة الشم أم الذوق مع بقاء الأنف أو اللسان . ويعبر القانون الوضعي عن هذه الجرائم وأثرها بأنه فقد حاسة من الحواس ، وهي تعد بطبيعتها عاهة مستديمة بحكم المسادة ٥١٥ من هذا القانون .

والقاعدة المقررة أن إفقاد المنفعة إفقادا كاملا بالاعتداء فيه دية كاملة ، أما إفقاد الحاسة في أحد الأعضاء المزدوجة نصف الدية كما لو فقد أبصار عين واحدة أو فقدت حاسة الشم من منخر واحد أو حاسة السمع من إحدى الأذنين ، وثمة منافع وحواس متعددة تدرك بطرف واحد كالذوق والكلام بالنسبة للسان وفي فقد هذه الحواس الدية كاملة .

وهناك منافع أخرى يترتب فقدها على الاعتداء على الأطراف المتعلقة بها ولو لم يكن التعلق مباشرا ، فإذا اعتدى لإنسان على آخر في رأسه فذهب عقل المجنى عليه أو فقد القدرة على النطق أو فقد القدرة الجنسية كان في ذلك دية كاملة ، وكذلك إذا ترتب على الاعتداء العجز عن المشي كما لو كان الاعتداء على الساقين فأبطل المشي مع بقاء الساقين صورة ، أو كان الاعتداء على الصلب وتم علاجه ولكن ترتب على الجريمة فقد القدر الجنسية فإن كل ذلك يستوجب دية كاملة لأن المنفعة التي فقدت كاملة .

ويلاحظ أن الفقد الذي يستحق عنه دية كاملة يجب أن يكون فقدا كاملا ، فإذا ترتب على الجريمة تقليل البصر في العينين أو إحداهما أو تقليل السمع أو إضعاف حاسة الشم لا تستحق دية كاملة ولكن يطبق حكم المسادة ٢٦٣ وصياتي ذكره فيما بعد .

وجدير بالذكر أن المشروع قد اختار الأحكام المتفق عليها بين الفقهاء وترك بعض مواطن الخلاف الجزئية التي تتعلق مثلا بالاعتداء على شخص لا يكتمل فيه الحاسة أو المنفعة قبل الجريمة كالاعتداء على أعور بما يفقده بصر عينه الباقية ، وقد استند المشروع في الحكم الذي أورده في خصوص التسوية في استحقاق نصف الدية بين من يعتدى على أعور ومن يعتدى على عين واحدة لسليم البصر في العينين إلى مذهبي الإمامين أبي حنيفة والشافعي وتوخى في ذلك سهولة التطبيق والوقوف عند حد النص القرآني "والعين بالعين" وإن كان الرأي المخالف يستند إلى قضاء للصعوبة لم يعرف له مخالف

(راجع فيما تقدم تبين الحقائق ج ٦ ص ١٢٩ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣١٥ وما بعدها - المغني ج ٨ ص ٤٢٧ و ٤٢٨ - وفي الرأي المخالف - أشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٥٥ الشرح الصغير ج ٤ ص ٣٥٧) .

الأطراف المزدوجة في الجسم كقطع عين واحدة أو قطع أذن واحدة أو شفة واحدة أو ثدي واحد نصف الدية لأن اتفاق الأئمة الأربعة على وجوب الدية الكاملة في قطع الأثنين يقتضي وجوب نصفها في قطع الطرف الفرد كاليد الواحدة أو الرجل الواحدة .

(راجع فيما تقدم بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١١ و ٣١٤ - تحفة الفقهاء ج ٣ ص ١٦١ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣١٠ و ٣١٤ - المغني ج ٨ ص ٤٢٧ و ٤٥١ و ٤٥٥) .

وحددت المسادة الجزء المستحق من الدية عن قطع الأصبع بعشر الدية يستوى في ذلك إصبع اليد أو الرجل وتستوى في ذلك كل الأصابع ، أما الأنامل فإن أئمة الإبهام يستحق عنها نصف دية الأصبع ، نظرا لأن في الإبهام أئمتين فقط على خلاف بقية الأصابع فهي ذات ثلاث سلاميات ففي أئمتها ثلث دية الأصبع (المغني ج ٨ ص ٤٥٦ و ٤٥٧) .

والسن يجب بقلعه جزء من عشرين من الدية وروى ذلك في كتاب الرسول صلوات الله وسلامه عليه لعمر بن حزم "وفي السن خمس من الإبل" كما اتفق عليه الأئمة الأربعة ، ويشترط في استحقاق الدية المقررة للسن أن يكون المجنى عليه قد أضرأى ذهب رواجه ونهبت أسنانه الدائمة فلا يقتص من الجاني أو تجب للمجنى عليه الدية المقررة إلا إذا كان لا يرجي هودة سن المجنى عليه (المغني ج ٨ ص ٤٣٠ وما بعدها) .

(مادة ٢٦٠)

ما يستحق من الدية في جرائم إفقاد منافع الأعضاء مع بقاء أعيانها

تقدر الدية أو الجزء المستحق منها في جرائم إفقاد منافع الأعضاء مع بقاء أعيانها على النحو الآتي :

١ - دية كاملة إذا ترتب على الجريمة فقد حاسة البصر أو السمع أو الشم ، ونصف الدية إذا ترتب على الجريمة فقد حاسة البصر من إحدى العينين أو حاسة السمع من إحدى الأذنين أو حاسة الشم من أحد المنخرين .

٢ - دية كاملة في إفقاد العقل أو إفقاد حاسة الذوق أو اللسان .

٣ - دية كاملة إذا نشأ عن الجريمة العجز عن الكلام أو المشي أو الجماع .

الايضاح

وضحت هذه المسادة مقدار الدية أو الجزء المستحق منها إذا ترتب على الاعتداء فقد منفعة في الجسم مع بقاء العضو الذي تتعلق به هذه المنفعة

(مادة ٢٦١)

يقدر الجزء المستحق من الدية في جرائم الشجاج على النحو الآتي :

- ١ - في جريمة أحداث موضحة يستحق جزء من عشرين من الدية .
- ٢ - في جريمة أحداث هاشمة وهي إصابة بالرأس أو بالوجه تهشم العظم يستحق عشرة الدية .
- ٣ - في جريمة أحداث منقطة وهي إصابة بالرأس أو بالوجه تنقل العظم يستحق $\frac{٣}{١٠}$ من الدية .
- ٤ - في جريمة أحداث آمة أو مأمومة وهي إصابة تصل إلى أم الدماغ فوق المخ يستحق ثلث الدية .
- ٥ - في جريمة أحداث دامغة وهي إصابة تصل إلى الدماغ "المخ" يستحق ثلث الدية ، وتزيد عليه المحكمة إذا نشأت عن الإصابة أضرار أخرى .

الايضاح

حددت المادة الجزء المستحق من الدية في جرائم الشجاج الواردة في هذا الباب ، وقد اختار المشروع أن يكون قدر المستحق من الدية في الشجاج (جروح الرأس والوجه) محددًا بحسب ما ورد من الشارع وفي حالاته ، وترك تحديد غيره من الحالات إلى المحكمة ، وراعى المشروع أن يكون ما اختاره مستندًا إلى اتفاق الأئمة عليه .

في جريمة أحداث موضحة يستحق المجنى عليه عنها جزء من عشرين من الدية ، والموضحة هي الجرح بالرأس أو الوجه الذي يكشف عن العظم ولا يمس به بسوء ولو كان ما كشف يسيرًا (ولو بقدر مغرز لإبرة كما عبر الفقهاء المسامون) فلا يختلف أرش موضحة بكبرها وصغرها ولا ببرزها وخفائها ، وهذا الجرح غالبًا ما يشفى دون أذى خطير يترتب عليه ، فالموضحة ليست إلا جرحًا في الرأس أو الوجه ، ومرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الخبرة الطبية التي تحدد مآلها . وهناك الهاشمة وهي في اصطلاح الفقهاء إصابة تقع على الرأس أو الوجه وتهشم العظم ، ولا يهم مقدار العظم الذي تهشمه الإصابة يسيرًا كان أم كبيرًا ، ويستحق في الهاشمة عشر الدية .

أما إذا وصلت الإصابة بحيث تنقل العظم من مكانه أو يحتاج في مداوئها إلى نقيل العظم (كما ورد في تأويلها في بعض كتب الفقه) فإنه يستحق فيها $\frac{٣}{١٠}$ من الدية . وإذا وصلت الإصابة إلى أم الدماغ (وهي الجلدة التي تقي المخ تحت عظم الجمجمة ويطلق عليها في الطب الشرعي الأم الجافية) فيستحق ثلث الدية . أما إذا وصلت الإصابة إلى المخ

ويعبر عنها الشرعيون بالدماغه وهي التي تصل إلى الدماغ أي المخ فإنه وإن كان يستحق ثلث الدية كذلك ، إلا أنه يلاحظ أن وصول الإصابة إلى المخ قد يرتب دية كاملة إذا أفقد منفعة كاملة ، بل قد يكون فيه قصاص إذا كان الجاني متعمدا القتل ومات المجنى عليه ، وراعى المشروع أن يكون المستحق الثلث لأن الثلث هو القدر الذي ورد في هذه الإصابة لمساواتها المأمومة في أرضها ، وقيل فيها مع ذلك حكومة لحرق جلدة الدماغ بينما لم يذكرها البعض ويحتمل أنهم تركوا ذكرها لكونها لا يسلم صاحبها في الغالب ، ولذلك خول المشروع المحكمة أن تحكم بما يزيد على الثلث إذا كانت ثمة نتائج أخرى عن هذه الإصابة وهو احتياط شديد يتفق مع الشرع الحنيف .

(راجع فيما تقدم بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٦ و ٣١٧ - تبين الحقائق ج ٦ ص ١٣٢ و ١٣٣ - الشرح الصغير ج ٤ ص ٣٥٢ و ٣٨٢ و ٣٨٣ الوجيز في فقه الشافعي للغزالي مطبعة الآداب والمؤيد ١٣١٧ هـ الجزء الثاني ص ١٤١ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٠٤ وما بعدها - المغني ج ٨ ص ٤٦٣ إلى ٤٦٧) .

ولم يأخذ المشروع بما هو مختلف فيه من مقادير مستحقة من الدية في الإصابات سالفة الذكر أو غيرها من الإصابات التي ليس هناك اتفاق على مقدار أرضها ، وراعى تبسيط الأحكام حتى يكون لهذا أثره في العمل بالابتعاد عن الفروع أو المسائل الخلافية مع ضبط الحكم فيما اتفق عليه غالب الفقهاء ، وأكثر ما اعتمد عليه المشروع في تحديد هذه المقادير ما كان مستندًا إلى رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أو اتفاق أهل العلم على المقدار المستحق .

(مادة ٢٦٢)

يستحق ثلث الدية في الجرائم التي ينشأ عنها جرح جائف وهو النافذ إلى التجويف الصدري أو البطني وإذا نفذت الجائفة من الجانب الآخر اعتبرت جائفتين .

الايضاح

أخذ المشروع بتحديد جزء من الدية يقدر بثلث الدية في حالة أحداث جرح جائف (نافذ) بالمجنى عليه ، وقد ورد في وصف الجرح الجائف أنه النافذ إلى التجويف البطني أو الصدري في قول المالكية ، وقال الشافعية والحنابلة إن الجرح الجائف هو الذي يصل إلى الجوف من البطن أو الصدر أو ثغرة التجويف أو الورك ، وذكر ابن عبد البر أن مالكا وأبا حنيفة والشافعي اتفقوا على أن الجائفة لا تكون إلا في الجوف وبهذا أخذ المشروع ، اكتفاء بالقدر المتفق عليه من الفقهاء الأربعة

محكوم به يحكم به العارف ومعنى ذلك أن الأمر في تقدير ما يستحق من الدية إلى الحاكم أى القاضي فتقدر المحكمة الجزء المستحق من الدية عند امتناع القصاص ، وهذا في حالات قطع جزء من العضو مثلاً كقطع جزء من اللسان أو الأذن أو الأنف أو قطع جفن من أجفان العين أو الأهداب أو جزء لحم الإلية أو إزالة حواجب العينين (دون أن تنبت بعد الاعتدله) وغير ذلك من الحالات . وقد أعتد المشروع في ترك تقدير ما يستحق من الدية في هذه الحالات وأمثالها للمحكمة على آراء للإمام مالك فيما يتعلق بالأجفان والأهداب وندى الرجل (ويوافقه الإمام الشافعى فيما يختص بالحاجب وندى الرجل وأهداب العين) .

وما أخذ به المشروع في الفقرة الأولى من هذه المادة يتفق في الجملة مع آراء لائحة المذاهب الأربعة ولا يتعارض مع من حددوا القدر الواجب باجتهادهم في بعض المواضع الأخرى التي فيها خلاف إذ مبنى التعديد بمحاولة تقدير المستحق من الدية بقدر الحرية بحسب أنظارهم ، فرأى المشروع أن يترك تحديد القدر المستحق من الدية إلى تقدير المحكمة بحسب جسامه الاعتداء والضرر المترتب على الجريمة مع مراعاة النسب المحددة في هذا المشروع ، ومثال ذلك الجرح غير النافذ فلا يصح أن تصل المحكمة في تقدير الجزء المستحق من الدية عنه إلى ثلث الدية وهو المستحق عن الجرح النافذ وأجازت الفقرة الثانية من المادة للمحكمة أن تستعين بأهل الخبرة من الأطباء وغيرهم في تحديد الضرر .

(يراجع في شأن مصدر الأحكام الواردة في النص بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٢٣ و ٣٢٤ — حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٧١ وما بعدها — نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٢٥ وما بعدها — المفتى ج ٨ ص ٤٧٦ وما بعدها — ويراجع في وجوب مراعاة النسب المحددة ، أى الأرض المقدر ، وذلك عندما تقدر المحكمة الجزء المستحق من الدية نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٢٧ المفتى ج ٨ ص ٤٧٨) .

(مادة ٢٦٤)

تعدد الديات أو الاجزاء المقدرة منها إذ نشأ عن الجريمة قطع أكثر من عضو أو فقد أكثر من منفعة أو حدوث أكثر من شعبة أو جرح ، كما تعدد كذلك إذا اجتمع نوع من هذه الجرائم مع الآخر .

الايضاح

عالج نص هذه المادة من المشروع أحكام تعدد الديات أو الاجزاء المقدرة منها عند تعدد الجرائم فنص المشروع على أنه إذا نشأ عن الجريمة قطع أكثر من عضو كما لو قطع الجاني يد المجنى عليه ومساقه أو ترتب على

من أن الجرح الجاني ينطبق على ما ينفذ إلى التجويف البطنى أو الصدرى ، وللفقهاء بعد ذلك تفرعات وأوجه خلاف في بقية المواضع التي يكون الجرح فيها جائزاً لم يأخذ بها المشروع .

ويستند تحديد مقدار الدية المستحق عن الجرح الجاني بالثالث إلى ما ورد في كتاب النبی صلوات الله وسلامه عليه إلى عمرو بن حزم .

وأخذ المشروع برأى الجمهور من أن الجرح الجاني إذا دخل من مكان وخرج من آخر عد بمثابة جرحين يستحق عنهما ثلثا الدية وذلك كإطلاق رصاصة مثلاً ، وهو أمر شائع هذه الأيام فقد تدخل الرصاصة من جهة وتخرج من جهة أخرى ، وهذا القول يستند إلى قول الجمهور ويخالف رأياً في ذلك لدى الشافعية يقول بأن ما يستحق هو ثلث الدية فحسب ، ولكن استحقاق ثلث الدية في هذه الحالة وأشباهاها أقرب للعدل .

(تبين الحقائق ج ٦ ص ١٣٢ و ١٣٣ — الشرح الصغير ج ٤ ص ٣٨ — الوجيز ج ٢ ص ١٤٢ — نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٠٦ وما بعدها المفتى ج ٨ ص ٤٦٨) .

(مادة ٢٦٣)

— تقدر المحكمة الجزء المستحق من الدية للمجنى عليه إذا نشأ عن إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد الأربع السابقة قطع جزء من العضو أو فقد جزئى من منفعة عضو أو جرح غير نافذ أو أية إصابة ليس فيها جزء مقدر من الدية ، ويكون تقدير الجزء المستحق من الدية بحسب جسامه الاعتداء والضرر المترتب على الجريمة مع مراعاة النسب المحددة في هذا الباب .

— وللمحكمة أن تستعين في تحديد الضرر برأى أهل الخبرة .

الايضاح

عرض المشروع للمالات التي يكون فيها أثر الجريمة قطع جزء من العضو أو فقد جزئى من منفعة عضو أو جرح غير جائز (غير نافذ) في الجسد أو جرح في الرأس أو الوجه لا يصل إلى ما حدد المشروع مقدار المستحق من الدية فيه بقدر معين ، وفي هذه الجرائم لا يكون قصاص بحسب أحكام المشروع إذ لا ينتهى القطع مثلاً إلى مفصل أو عظم ولا تكون المماثلة مأمومة ولذلك يؤول الأمر إلى جزء من الدية يكون هو المستحق أصلاً وبجانبه تعزير الجاني .

وقد اختار المشروع الأخذ بتقدير ما يستحق من الدية بمعرفة المحكمة رغم خلاف الفقهاء ، فمنهم من يرى القصاص ومنهم من يرى استحقاق جزء من الدية ، والذين لم يروا القصاص لاحظوا أن الجزء الذى تقع الجريمة بالقطع أو بفقد المنفعة قد يكون يسيراً أو كبيراً ، لذلك عبروا عن الجزء المستحق من الدية وهو الأرض غير مقدر — بالحسكومة أى شيء

الثانية : حالة تداخل العضو المقطوع في أطراف أكبر منه ، ومثال ذلك الذي يرد في كتب الفقه ما لو قطع شخص أصابع آخر فنهنا يستحق دية كاملة عن الأصابع كلها لأن فيها الدية ، فإذا وقعت على المحنى عليه جناية أخرى بعد ذلك قطع فيها الجاني جزءا من كف المحنى عليه نفسه أو عضده فإن ذلك يتداخل مع الدية التي استحققت من اليد لما أن اليد تطلق على ما بين الأصابع والمنكب فهو كله يطلق عليه اليد ، والأصابع وهي جزء من اليد أو جزء من القدم يستحق عنها دية كاملة شرعا ، وكذلك إذا وقعت جريمة أخرى قطع فيها جزء من ساق المحنى عليه سواء من الفاعل الأول أو من شخص آخر لم تستحق دية وإنما يقدر القاضي ما يستحقه المحنى عليه نظير الجزء المقطوع في الجناية الأخيرة باعتبار أن المحنى عليه قد اقتضى دية الرجل من قبل وذلك حتى لا يجتمع ديتان عن طرف واحد هو اليد أو الرجل .

(بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٨) .

(مادة ٢٦٦)

- ١ - في الاعتداء غير الموجب للقصاص لا يجوز للمحنى عليه الصلح على مال يجاوز الدية أو الجزء المقدر منها بنص في هذا الباب .
- ٢ - ولا يكون للأب أو لغيره ممن ينوب عن المحنى عليه أو للنيابة العامة بحسب الأحوال المبينة في المادة ٢٥١ إلا المطالبة بالدية أو الجزء المقدر منها .

٣ - وفي غير الأحوال المنصوص عليها في هذا الباب لا يجوز المطالبة أمام أية محكمة بأى تعويض عن الجرائم المعاقب عليها بالقصاص أو بالدية .

الايضاح

حظرت المادة ٢٦٦ من المشروع الصلح على مال يجاوز الدية أو الجزء المقدر منها بنص في هذا الباب في أحوال الاعتداء غير الموجب للقصاص ، ومن ثم يجوز للمحنى عليه أن يتصلح على مال يقل عن الدية أو الجزء المقدر منها كما يجوز له العفو المطلق . أما من ينوب عن المحنى عليه إذا لم يكن كامل الأهلية - سواء كان هو الأب أو غيره أو النيابة العامة بحسب الأحوال المذكورة في المادة ٢٥١ من المشروع - فلا تكون له إلا المطالبة بالدية أو الجزء المقدر منها ، ذلك بأن الصلح على مال يجاوز الدية المحددة أو الجزء المقدر منها بنص في هذا الباب يقتضي مع مقصود الشارع من هذا التحديد في الاعتداء غير الموجب للقصاص ، وذلك بخلاف الصلح على مال يجاوز الدية مقابل التنازل عن الحق في القصاص .

الجريمة فقد أكثر من منفعة كما لو ضرب شخص آخر على رأسه فذهب بصره وسمعه من تأثير الضربة فتعدد الدية في هذه الحالة لكل من السمع والبصر لأن لكل منهما دية ، وكذلك تتعدد الدية إذا ترتب على الجريمة أكثر من شجة في الرأس والوجه كما لو أحدث الجاني بالمحنى عليه شجتين برأسه أو برأسه ووجهه أو أكثر من جرح فعندئذ يتعدد ما يستحقه المحنى عليه من الدية بقدر عدد الشجات أو الجروح إذا كان فيها أرش مقدر أو كان التقدير بمعرفة القاضي .

وهناك فرض آخر تتعدد فيه الديات وهو اجتماع نوع من هذه الجرائم مع نوع آخر ، كما لو أحدث الجاني بالمحنى عليه أصابه أذيت حادة السمع وأحدث له جرحا جائفا (نافذا) أو أحدث به جرحا خشم عظامه بعد أن قطع ساقه فهنا اجتماع على المحنى عليه قطع عنه دية كاملة ويستحق عن الجرح الذي يهشم العظم أرشه المقدر إن كان فيه أرش مقدر وإلا يستحق ما يقدره القاضي طبقا لحكم المادة ٢٦٣ .

وهذه الأحكام في تعدد الديات تتفق مع القواعد العامة في استحقاق الديات عن قطع الأطراف أو فقد المنافع لأن الأصل تعدد ما يستحق من الدية بقدر الجناية .

بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٧ - الشرح الصغير ج ٣ ص ٣٩٣ - نهاية المحتاج ج ٦ ص ٣٠٧ .

(مادة ٢٦٥)

تداخل الديات

لا تتعدد الديات أو الأجزاء المقدرة منها في الحالتين الآتيتين :

(أ) إذا نشأ عن الجريمة فقد عضو واحد ولو تعددت منافعه .

(ب) إذا نشأ عن الجريمة قطع طرف يدخل في طرف آخر أكبر منه وكانا متساويين في الدية ثم قطع الباقي أو جزء منه بجريمة أخرى .

وفي الحالة الأخيرة تقدر القاضي ما يستحق للمحنى عليه عن الباقي من الطرف الأكبر .

الايضاح

نصت هذه المادة من المشروع على أحكام تداخل الديات أو الأجزاء المقدرة منها ، أى الحالات التي لا تتعدد فيها وهي حالتان :

الأولى : إذا نشأ عن الجريمة فقد عضو واحد حتى ولو كانت منافعه متعددة ، كما إذا قطع شخص لسان آخر فذهب كلامه وذهبت حاسة الذوق التي تدرك باللسان فيستحق في هذه الحالة دية واحدة لأن الطرف المقطوع واحد وإن كانت منافعه متعددة .

(المغني ج ٨ ص ٤٣٩) .

أما في الحالات الأخرى فلا خلاف بين العلماء في أنها على العاقلة وليست على الجاني وأنها تؤدي في ثلاث سنوات ، وهذا التجيم تضمنه نص المادة ٢٦٨ من المشروع في وقال الأئمة مالك والشافعي وأحمد لا يلزم الجاني شيء من دية الخطأ وهو ما أخذ به المشروع ، أما الإمام أبو حنيفة فيعتبر الجاني واحداً من العاقلة ويحمله نصيبه في الدية (العقوبة ص ٦٥٧ و ٦٥٨)

وقد نصت هذه المادة في البند (ب) على أن الدية - أو الجزء المقدر منها - تجب في مال الجاني إذا وقعت الجريمة خطأ وكانت ثابتة بإقراره ولم تصدقه العاقلة أو كان قد تصالح مع المحني عليه أو كان ما يتحمله من الدية دون ثلثها ، أخذاً بما قال به الإمام مالك وأحمد من أن العاقلة تحمل ثلث الدية أو ما يزيد عليه . أما الإمام الشافعي فقد قال إن العاقلة تحمل الكثير والقليل ، بينما ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن العاقلة تحمل نصف عشر الدية استناداً إلى تحميل العاقلة بالغرة - وهي بهذا القدر - في حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ على أن تجب الدية - أو الجزء المقدرة منها - على العاقلة في غير الحالات المنصوص عليها في البندين (أ) و (ب) من الفقرة الأولى من المادة ، كما تجب الدية - أو الجزء المقدر منها - على العاقلة كذلك في الاعتداء الواقع من المحنون أو ممن به عاهة في العقل أو من غير البالغ وكذلك الإصابة الخطأ في غير الأسوال الميمنة في الفقرة السابقة إلا أن يكون مؤمناً من المسؤولية الناشئة عنه نتجب على المؤمن في حدود التزامه فإن بقي منها شيء كان على العاقلة .

(يراجع فيما تقدم بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٦ و ٢٥٧ - تحفة الفقهاء ج ٣ ص ١٨٣ إلى ١٨٥ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٥٠ إلى ٣٥٦ - المنعني ج ٨ ص ٣٥٦ إلى ٣٦٧) .

(مادة ٢٦٩)

١ - عاقلة الجاني هي الجهة التي ينتمى إليها كالسلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو القسوات المسلحة أو القطاع العام أو النقابة أو الجمعية أو الغرفة أو الاتحاد أو أي تنظيم مهني أو حرفي .

٢ - وتكون العاقلة طرفاً في الدعوى الجنائية في جميع مراحل التحقيق وإنشائه كلما وجبت عليها الدية أو الجزء المقدر منها ، ويتعين إعلانها بالدعوى .

الايضاح

العاقلة من العقل وهو من أسماء الدية إذ تسمى به لأنها تعقل لسان المحني عليه ، وقيل سميت العاقلة لأنها تمنع الجاني - والعقل المنع - والأصل في وجوب الدية على العاقلة في الخطأ ما ورد من النبي صلوات

كما نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه في غير الأحوال المنصوص عليها في هذا الباب ، كما هو الشأن في المادتين ٢٦١ بند (٥) وبند ٢٦٥ لا يجوز المطالبة أمام أية محكمة بأى تعويض عن الجرائم المعاقب عليها بالقصاص أو بالدية ، لأنه متى حكم بالقصاص أو حكم بالدية فليس من الجائز شرعاً الحكم بأى نوع من أنواع التعويض المنصوص عليها في القانون الوضعي .

وقد سبق الأخذ بكافة هذه الأحكام في باب الجناية على النفس .

(مادة ٢٦٧)

١ - تجب الدية أو الجزء المقدر منها في مال الجاني :

(١) إذا وقعت الجريمة عمداً .

(ب) إذا وقعت الجريمة خطأ وكانت ثابتة بإقراره ولم تصدقه العاقلة أو كان قد تصالح مع المحني عليه أو كان ما يتحمله من الدية دون ثلثها .

٢ - وتجب الدية أو الجزء المقدر منها على العاقلة في الاعتداء الواقع من المحنون أو ممن به عاهة في العقل أو من غير البالغ وكذلك الإصابة الخطأ في غير الأسوال الميمنة في الفقرة السابقة إلا أن يكون مؤمناً من المسؤولية الناشئة عنه نتجب على المؤمن في حدود التزامه فإن بقي منها شيء كان على العاقلة .

(مادة ٢٦٨)

تجب الدية حالة في مال الجاني ومنجمة على ثلاث سنين في مال العاقلة ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بتقسيم الدية الواجبة في مال الجاني لمدة أقصاها ثلاث سنين إذا قدم كفالة يقبلها المحني عليه .

الايضاح

تنطبق الأحكام الواردة بهاتين المادتين مع ما سبق الأخذ به في مشروع الجناية على النفس .

فقد نصت المادة ٢١٧ في البند (أ) من المشروع على أن دية الجرائم العمدية تجب - هي أو الجزء المقدر منها - في مال الجاني ، وهذا لا خلاف فيه بين أكثر أهل العلم لأن العاقلة لا تحمل عمداً ، والأصل أن الدية تجب حالة في مال الجاني وذلك عند الأئمة مالك والشافعي وأحمد ، وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أنها تجب في ثلاث سنين ، وقد أخذ المشروع في المادة ٢٦٨ منه - بالأصل في أنها تجب في مال الجاني حالة وجاز للمحكمة أن تأمر بدفعها مقسطة لمسدة لا تزيد على ثلاث سنوات واشترط لذلك تقديم كفالة يقبلها المحني عليه ، إذا الحق في الأصل حال والنقسيط عارض فأشترط ما يقويه بقبول صاحب الحق .

أما عن دية جرائم الخطأ فقد أنفق الجمهور على أن العاقلة لا تحمل الدية في حالة الاستراف وأصلح كما هو الشأن في العمد (أعلام المعوقين عن رب العالمين لابن القيم الجوزي مطبعة المدينى ١٣٨٩/١٩٦٩ الجزء الأول ص ٤٧١) ،

(مادة ٢٧٠)

- ١ - في الاعتداء غير الموجب للقصاص إذا لم يكن لمن وجبت عليه الدية مال يفي بها وجبت كلها أو مابقى منها في بيت المال .
- ٢ - وفي حالة وجوب الدية على العاقلة تجب الدية في بيت المال إذا لم تكن للجاني عاقلة .
- ٣ - كما تجب الدية في بيت المال في كافة الحالات التي لا يعرف فيها الجاني .
- ٤ - وتسرى الأحكام المتقدمة بالنسبة للدية الكاملة أو الجزء المقدر منها .

الايضاح

نصت هذه المادة على أحوال تحمل بيت المال الدية - لما هو مقرر شرعا من أنه لا يطل دم في الإسلام - وهي لا تخرج عن ثلاثة فروض :

(أولا) أن يكون الاعتداء غير موجب للقصاص ولا يكون لمن وجبت عليه الدية مال يفي بها ، ففي هذه الحالة تجب الدية كلها أو الجزء الباقي منها في بيت المال .

(ثانيا) أن تكون الدية واجبة على العاقلة وفقا لأحكام هذا المشروع ولا يكون للجاني عاقلة .

(ثالثا) أن يكون الجاني مجهولا في أية حالة من الحالات التي يستحق المجني عليه فيها الدية ، ففي الفرضين الأخيرين تجب الدية كلها في بيت المال وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة على سريان الأحكام المتقدمة بالنسبة للدية الكاملة أو الجزء المقدر منها إذ الدم لا يذهب هدراف الإسلام ويجب أن يقابل بالدية ، ومن ناحية أخرى فإن بيت المال يرث دية من لا وارث له بحكم القاعدة الشرعية ، ولذا قبل بوجوب أن يتحمل الدية المستحقة للمجني عليه الذي لا عاقلة لمن أصابه أو لا مال عندها وهو رأي الأحناف والشافعي ورواية عن أحمد .

(يراجع في شأن تحديد العاقلة وأحكام تحملها وتحمل بيت المال للدية تبين الحقائق ج ٦ ص ١٧٦ وما بعدها - حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٨١ وما بعدها - الوجيز ج ٢ ص ١٥٣ إلى ١٥٥ - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٥٠ وما بعدها - المغني ج ٨ ص ٣٧٦ إلى ٣٨٢)

الله عليه وسلامه في قضائه بدية المرأة المقتولة ودية جنيتها على عصبة قاتليها - فالعاقلة أصلا كانت هي العصبة - ولا أهمية للبعد أو القرابة في النسب ولا أهمية لليراث فيكون عصبة من يرث ومن لا يرث لأنه محبوب بأقرب منه ، وبالنسبة لأب الجاني وأبنته قال مالك وأبو حنيفة وأحمد ورواية أنهما يعتبران من العاقلة ، وفي رواية عن أحمد وقول الشافعي أنهما لا يدخلان وقد جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه العقل على أهل ديوان الجاني وليس على العصابات ، وأهل الديوان هم مقاتلة من الرجل البالغين اعتبارا بأن النصره صارت إليهم (الشرح الصغير ج ٤ ص ٣٩٧ و ٣٩٨) ، وقد ذهب إلى قضاء عمر رضي الله عنه أبو حنيفة فجعل العاقلة في أهل الديوان ، فإن لم يكن الجاني من أهل الديوان فالدية تتحملها القبيلة ثم أقرب القبائل إليها على ترتيب العصابات . وفي غاية البيان عن كافي الحاكم "بلا تنازع عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه فرض المعقل على أهل الديوان وذلك لأنه أول من فرض الديوان وجعل العقل فيه وكان قبل ذلك على عشيرة الرجل في أموالهم ولم يكن ذلك منه تغييرا لحكم الشرع ، بل تقريرا له لأنه عرف أن عشيرته كانوا يتعملون بطريق النصره فلما كان التناصر بالرياء جعل العقل عليهم ، حتى لا يجب على النسوان والصبيان لأنه لا يحصل بهم التناصر" (حاشية رد المختار ج ٦ ص ٦٥٠) . بينما رأى الأمامان أحمد والشافعي أن أهل الديوان لا يصبحون عاقلة وأن العاقلة هم العصبة لأن قضاء النبي صلى الله عليه وسلم أولى من قضاء عمر بن الخطاب (المغني ج ٨ ص ٣٧٧) ، وقال أحمد وأبو حنيفة يشترك في العقل الحاضر والغائب من العصابات وقال مالك يقتصر العقل على الحاضر ، وعن الشافعي وروايتان بالانفراد والاشتراك بالنسبة للحاضر مع الغائب ! واستبعد الجمهور من العاقلة الصغير والمجنون والنساء فلا خلاف لديهم في أنهم لا يعقلون (المرجع السابق ص ٣٧٧ و ٣٨١) .

وقد أخذ المشروع بمثل النهج الذي سار عليه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بمحض من الصحابة رضي الله عنهم حين فرض الديوان وفرض الدية على أهله تقريرا منه لحكم الشرع ! ذلك بأن التحمل من العاقلة إنما كان للتناصر وقبل وضع الديوان كان التناصر بالقبيلة وبعد الوضع صار التناصر بالديوان فصار عاقلة الرجل أهل ديوانه (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٦ - التحفة ج ٣ ص ١٨٦) : ومن ثم حددت الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من المشروع العاقلة - وفقا لفكرة التناصر - حسبما سبق تحديدها في باب الجنائية على النفس بأنها الجهة التي ينتمى إليها الجاني ! وينت هذه الجهة على سبيل المثال لا الحصر .

وأوضحت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ أن العاقلة طرف في الدعوى الجنائية في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ! وذلك في كافة الأحوال التي تجب عليها فيها الدية أو الجزء المقدر منها ، ومن ثم يتعين في هذه الأحوال إعلانها كذلك بالدعوى الجنائية .

الايضاح

٣ - أوجب المشروع في هذه المادة على الجهة التي تقوم بجمع الاستدلالات أو التحقيق عند إبلاغها بجرمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أن تثبت إصابات المجنى عليه في محضرها وأن تصف هذه الإصابات وصفا كافيا ، وهو إجراء عادي يدخل في مقدور هذه الجهة ، وأوجبت المادة أيضا أن يحال المجنى عليه إلى الطبيب المختص أو إلى الطبيب الشرعي بحسب الأحوال وحسب ما يرى المحقق من الإصابة وجسامتها ووضعها وما قد تحتاج إليه في تشخيصها من دقة النظر ، ويجب على الطبيب عند إحالة المجنى عليه إليه أن يحدد إصابات المجنى عليه وأن يصفها وصفا دقيقا ويقدر المدة اللازمة لعلاجها وما قد يترتب عليها من آثار ونتائج ، وذلك حتى يكون هذا التفصيل هاديا عند صدور الحكم بعقوبة القصاص مثلا أو غيره من العقوبات ، إذ يحتاج كذلك إلى بيان المدة اللازمة للعلاج وما يترتب على الإصابات من آثار عند تقدير العقوبة التعزيرية المنصوص عليها في هذا القانون .

(مادة ٢٧٣)

١ - على الجهة القائمة بالتحقيق أن تحقق قبل التصرف في الدعوى من شفاء المجنى عليه أو مآل الإصابة التي لحقت به بسبب الجريمة وذلك بمعرفة الطبيب المختص .

٢ - وعليها أن تعلن المجنى عليه لشخصه للحضور خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه لتحديد موقفه من القصاص أو الدية أو العفو أو الصلح ، وعلى أن يتضمن الإعلان التنبيه على المجنى عليه أنه إذا تخلف عن الحضور في الأجل المضروب بدون عذر بالرغم من إعلانه لشخصه اعتبر متنازلا عن حقه في القصاص . فإذا حضر أثبت طلبه في محضر رسمي .

(مادة ٢٧٤)

١ - إذا كان المجنى عليه عديم الأهلية أو ناقضا وجب إعلان من ينوب عنه قانونا للحضور خلال ثلاثين يوما لتحديد موقفه من الدية أو الصلح على مال لا يقل عنها حسب الأحوال .

٢ - وإذا كان النائب هو الأب سرت عليه كافة الأحكام الخاصة بإعلان المجنى عليه المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة .

٣ - فإذا حضر النائب عن المجنى عليه أثبت طلبه في محضر رسمي .

إذا ثبت الاعتداء الموجب القصاص واختار المجنى عليه الدية أو اختارها من قام مقامه في طلب القصاص أو تصالح أحدهما على مال ، قضت المحكمة بأداء الدية أو المسال المتصالح عليه في الحال أو في الأجل الذي يقبله المجنى عليه أو من قام مقامه وحددت جلسة للتحقيق من الأداء ، فإذا لم يتم وطلب المجنى عليه أو من قام مقامه القصاص حكمت المحكمة به ، ولا يشترط في هذه الحالة أن تكون المحكمة مشكلة من قضاة آخرين .

الايضاح

لئن كان من المقرر أنه متى تم العفو عن القصاص ممن له الحق فيه فلا يجوز له العدول عنه ، إلا أن مجال أعمال هذه القاعدة هو العفو المطلق حسبما ورد بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٥١ من المشروع . أما إذا ثبت الاعتداء الموجب القصاص واختار المجنى عليه الدية أو اختارها من قام مقامه في طلب القصاص - وهو أبوه إذ لم يكن كامل الأهلية - أو تصالح هذا أو ذاك على مال ، فقد يماطل الجاني في دفع الدية أو الوفاء بهذا المسال وينتهي الحال إلى أن يفلت الجاني من القصاص ومن الدية ، أو من القصاص ومن أداء المسال المتصالح عليه . من أجل ذلك أوجبت المادة ٢٧١ على المحكمة أن تقضي بأداء الدية أو المسال المتصالح عليه في الحال أو في الأجل الذي يقبله المجنى عليه أو الأب وأن تحدد جلسة للتحقيق من الأداء ، بحيث إذا لم يتم وطلب المجنى عليه أو الأب القصاص حكمت المحكمة به دون اشتراط أن تكون المحكمة مشكلة في هذه الحالة من قضاة آخرين . قد سبق الأخذ بهذا الحكم في باب الجناية على النفس .

الفصل الثامن

الاجراءات

(مادة ٢٧٢)

١ - على الجهة القائمة بجمع الاستدلالات أو التحقيق عند إبلاغها بجرمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أن تثبت في محضرها الإصابة أو الإصابات التي لحقت بالمجنى عليه وتصفها وصفا كافيا .

٢ - وعليها أن تحيل المجنى عليه إلى الطبيب المختص أو الطبيب الشرعي بحسب الأحوال وذلك لتحديد إصاباته أو ما قطع من أطرافه ووصفها وصفا دقيقا وتقدير المدة اللازمة لعلاجها بما قد يترتب عليها من آثار .

هذا وقد أوجبت المادتان ٢٧٣ و ٢٧٤ إثبات طلب المجنى عليه أو من ينوب عنه قانونا في محضر رسمي ، وذلك في حالة الحضور .

(مادة ٢٧٥)

إذا لم يحضر المجنى عليه أو نائبه قانونا ومضت المدة المشار إليها في المادتين السابقتين بعد الإعلان أو تعذر الإعلان لشخص المجنى عليه أو لشخص من قام مقامه في طلب القصاص ، سارت النيابة العامة في إجراءات الدعوى الجنائية بطلب توقيع العقوبة التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أى قانون آخر ، مع عدم الاختلال بحق المجنى عليه في المطالبة بالدية أو الجزاء المقدر منها عند حضوره ، وبحق النيابة العامة في طلب الحكم بذلك لعدم الأهلية أو ناقصها طبقا لأحكام المادتين ٢٥١ ، ٢٦٦ من هذا القانون علاوة على العقوبة التعزيرية .

الايضاح

واجه للمشروع في هذه المادة ما يتبع في حالة غياب المجنى عليه أو من ينوب عنه قانونا رغم إعلانهما لبدء طلبهما فيما يتعلق بالقصاص أو بالدية وخالة تعذر الإعلان لشخص المجنى عليه أو لشخص أبيه إذا كان هو النائب عنه ، ففي هاتين الحالتين ينبغي ألا يتأخر السير في الدعوى الجنائية إذ النيابة العامة طرف أصيل فيها ولها الحق دائما في السير في إجراءات الدعوى إلى نهايتها بطلب توقيع العقوبة التعزيرية ولذلك أوجب عليها المشروع السير في إجراءات الدعوى الجنائية إذا لم يحضر المجنى عليه أو من ينوب عنه ومضت مدة الثلاثين يوما بعد الاعلان طبقا للمادتين السابقتين أو إذا تعذر الاعلان على النحو المذكور ، وعندئذ تطلب النيابة العامة توقيع العقوبة التعزيرية الواردة في هذا القانون أو أى قانون آخر ، مع عدم الاختلال بحقها في طلب الحكم بالدية أو الجزاء المقدر منها لعدم الأهلية أو ناقصها طبقا لأحكام المادتين ٢٥١ و ٢٦٦ من هذا المشروع علاوة على العقوبة التعزيرية ، ومع عدم الاختلال بحق المجنى عليه كامل الأهلية كذلك في المطالبة بالدية أو الجزاء المقدر منها عند حضوره .

(مادة ٢٧٦)

١ - يكون المجنى عليه أو من ينوب عنه قانونا طرفا في الدعوى الجنائية الناشئة عن أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ، ويتعين إعلانه بالدعوى ، وله التدخل فيها لتحديد موقفه حتى صدور الحكم .

ويتبع هذا الإجراء أمام محكمة النقض .

٢ - ويعفى المجنى عليه أو من ينوب عنه قانونا من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضى .

الايضاح

أوجبت المادة ٢٧٣ على الجهة القائمة بالتحقيق أن تتحقق - قبل التصرف في الدعوى - من شفاء المجنى عليه ، وذلك عن طريق عرضه على الطبيب المختص والذي يستطيع أن يحدد ما آلت إليه اصابات المجنى عليه ، وما إذا كان ترتب عليها قطع طرف من أطرافه أو فقد منفعة عضو بالجسم (يراجع في تأخير القصاص من الجرح حتى يندمل بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٠ و ٣١١ - زاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم الجنبلي المطبعة الميمنية ١٣٢٤ هـ الجزء الثانى ص ١٨٨) . وأوجبت المادة على هذه الجهة أن تعلن المجنى عليه للحضور خلال ثلاثين يوما من تاريخ ، إعلانه لإبداء طلبه في خصوص القصاص أو الدية أو العفو أو الصلح ، على أن يكون الإعلان لشخص المجنى عليه احتياطا لحقه لأهمية هذا الحق .

وأوجب المشروع في هذه المادة أن يتضمن إعلان المجنى عليه تنبيها عليه بأنه إذا لم يحضر خلال الأجل المضروب له بدون عذر بالرغم من إعلانته لشخصه اعتبر متنازلا عن حقه في القصاص لحسب ، وذلك حتى يبادر المجنى عليه إلى متابعة إجراءات الدعوى وحفظ حقوقه أو إبداء تنازله عنها إذا أراد ، وهذا الإعلان بما يتضمنه من تنبيه أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٢٧٤ أن يتم لشخص الأب إذا كان هو النائب عن المجنى عليه لأنه بمقتضى المادة ٢٥١ من المشروع يقوم مقام ابنه في طلب القصاص فإذا لم يحضر خلال الأجل المضروب له بغير عذر عد متنازلا عن طلب القصاص ، شأن الأب في ذلك شأن المجنى عليه كامل الأهلية ، أما الدية فهي لا تسقط وتكون من حق المجنى عليه عديم الأهلية أو ناقصها .

ولما كانت المادة ٢٥١ لا تجيز للنائب عن غير كامل الأهلية - فيما عدا الأب - المطالبة بالقصاص ، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ على إعلانه وفقا للقواعد العامة للحضور خلال ثلاثين يوما لتحديد موقفه من الدية أو الصلح على مال لا يقل عنها حسب الأحوال ، فإن كان الاعتداء موجبا للقصاص جازله الصلح على مال يجاوز الدية ، أما إن كان الاعتداء غير موجب للقصاص فليس له إلا المطالبة بالدية وبذلك يوفق حكم المشروع بين عدم تعطيل السير في الدعوى وبين حقوق المجنى عليه .

(يراجع في حكم النائب وانتظاره تبين الحقائق ج ٦ ص ١٠٩ - جواهر الاكلیل شرح مختصر خليل في مذهب مالك مطبعة دار الكتب ١٣٤٧ هـ الجزء الثانى ص ٢٦٢ - وفي حكم العفو والولى نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٩٤ و ٢٩٥ - المغنى ج ٨ ص ٣٤٦ و ٣٤٧) .

الايضاح

نصت هذه المادة على أنه فيما عدا ماورد فيه نص خاص هذا الباب ، تسرى على المجنى عليه أو من ينوب عنه الأحكام المقررة للدعى بالحقوق المدنية في قانون الإجراءات الجنائية ، ومثال ذلك الأحكام المتعلقة بالإعلان وكيفية وطرق الإعلان ونحوها من المسائل المتعلقة بإجراءات مباشرة الدعوى أمام قضاء الحكم التي لم يعرض لها هذا المشروع ، وكذلك تعيين موطن مختار ، والحق في الطعن أيا كان نوعه مثل حق المدعى بالحقوق المدنية في الطعن على الأوامر والقرارات والأحكام التي تصدر من جهات التحقيق أو الحكم . وقدر وعيت التسوية بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المجنى عليه في هذه المسائل لتشابه وضعهما بالنسبة إليها ، فيكون للمجنى عليه كذلك حق الادعاء المباشر طبقاً للمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية وهو الحق في أن يقدم المجنى عليه دعواه مباشرة بطلب الحكم على الجاني بالدية والعقوبة التعزيرية ، ومن البديهي أن ذلك الحق لا يتعدى النطاق المقرر في هذه المادة ولا يخوله الطعن على الحكم إلا فيما يختص بالدية وحدها دون العقوبة التعزيرية وذلك في الأحوال والشروط المنصوص عليها في القانون ، وقد دعا إلى ذلك احتياط المشروع لحالة حفظ الأوراق كما إذا كان الأمر متعلقاً بإحدى الجنح التي يسرى عليها القانون كالأصابة الخطأ فيصح للمجنى عليه إذا حفظت النيابة العامة الأوراق دون تحقيق منها أن يقدم دعواه مباشرة أما محكمة الجنح .

كما نصت المادة أيضاً على أن تسرى على العاقلة الأحكام المقررة للمسئول عن الحقوق المدنية في قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك فيما عدا ماورد فيه نص خاص في هذا المشروع مثل نص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ وقد سبق بيانه . أما الأحكام الموضوعية الخاصة بالعاقلة فلا يرجع في شأنها إلا إلى نصوص هذا المشروع ، إذ هي مغايرة عن الأحكام الخاصة بالمسئولية من عمل الغير الواردة بالقانون المدني .

(مادة ٢٧٨)

في الأحوال التي تعتبر الجريمة فيها جنائية طبقاً للمادة ٢٢٩ من هذا القانون رفع الدعوى من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه بإحالتها إلى محكمة الجنايات مباشرة .

الايضاح

أوجبت هذه المادة رفع الدعوى من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه بإحالتها إلى المحكمة الجنائية مباشرة وذلك في كافة الأحوال التي تعتبر الجريمة فيها جنائية — طبقاً للمادة ٢٢٩ من هذا المشروع — وسواء كانت هذه الجنائية معاقباً عليها بالقصاص أو بالدية ، وهذا الحكم سبق الأخذ به في أبواب الحدود والجنابة على النفس .

الايضاح

أوضحت الفقرة الأولى من هذه المادة أن المجنى عليه أو من ينوب عنه قانوناً طرف في الدعوى الجنائية في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ، وذلك بداهة بالنسبة لطلب القصاص أو الدية أو العفو أو الصلح ، وهذا الحكم له ضرورته وأهميته إذ إن الأطراف في الدعوى الجنائية بحسب قانون الإجراءات الجنائية هما النيابة العامة والمتهم ، وقد يتدخل المدعى بالحقوق المدنية أو يقيم دعواه مباشرة ، وقد يتم إدخال المسئول عن الحقوق المدنية ، وهذا الحكم لا يخل باختصاص النيابة العامة بإقامة الدعوى ومباشرتها وهو اختصاص أصيل لا يتوقف بالطبع على إرادة المجنى عليه أو طلبه ، إذ قد تطلب النيابة العامة إزال العقوبة التعزيرية على المتهم في الجرائم التي لا يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على طلب أو إذن أو شكوى من المجنى عليه .

ولما كان نظام القصاص نظاماً جديداً في العقاب وفي الإجراءات مستمداً من أحكام الشريعة الإسلامية وهي تعتبر المجنى عليه الخصم الأصيل في الدعوى الجنائية فيما يتعلق بالقصاص أو الدية لذلك نصت هذه المادة على أن يكون المجنى عليه أو من ينوب عنه قانوناً طرفاً في الدعوى الجنائية في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ، وأوجب إعلاناً بهذه الدعوى ، كما أجازت له متى تحققت صفته هذه أن يتدخل في الدعوى — لتحديد موقفه — في أية حالة كانت عليها حتى صدور الحكم وأن يمدى دفاعه ، فإذا ثار النزاع أمام المحكمة فيما يتعلق بتلك الصفة فصلت المحكمة في هذا النزاع ، وذلك بعد سماع أقوال المتهم وهو طرف أصيل في الدعوى الجنائية وهو الذي يواجه ما أعطاه الشرع للمجنى عليه من حقوق قبله .

وقد نصت الفقرة الثانية أيضاً على إعفاء المجنى عليه — أو من ينوب عنه قانوناً — من كافة الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي ومن المعلوم أن هذا الإعفاء بسبب دخوله أو تدخله في الدعوى بصفته ، وبالنسبة لطلبه القصاص أو الدية أو العفو أو الصلح ، إذ ورد عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه في شأن رجل من البادية حضر يطلب حقه أنه بعد أن قضى له قال أنظروا هل بليت له من ثياب أو يلى له نعل أو عطبت له دابة فعوضوه عنها من بيت المال ، وإذن فالحكم بإعفاء المجنى عليه من الرسوم يتفق مع روح التشريع الإسلامي السمح الذي يهدف إلى التيسير على صاحب الحق في الوصول إليه دون مشقة أو كلفة .

(مادة ٢٧٧)

فيما عدا ما ورد فيه نص خاص في هذا الباب ، تسرى على المجنى عليه أو من ينوب عنه الأحكام المقررة للدعى بالحقوق المدنية في قانون الإجراءات الجنائية وتسرى على العاقلة الأحكام المقررة للمسئول عن الحقوق المدنية في القانون المذكور .

(مادة ٢٧٩)

١ - تحكم المحكمة بالقصاص أو بالدية أو بالجزء المقدّر منها متى توافرت الشروط المقررة في هذا الباب .

٢ - ولا يجوز إبدال هذه العقوبة ولا العفو عنها إلا وفقاً لأحكام هذا الباب .

الايضاح

نصت هذه المادة على أنه في حالة وجوب الحكم بالقصاص أو بالدية أو بالجزء المقدّر منها فإنه يتحكم على المحكمة أن تقضى بهذه العقوبة متى توافرت شروط توقيعها ولا يجوز استبدال غيرها بها ولا تخفيفها ولا العفو عنها إلا وفقاً لأحكام هذا الباب ، لأن ذلك حق المجنى عليه الذي لا يجوز حرمانه منه ، وهذه قاعدة عامة في الفقه الإسلامي ، إذ طلب القصاص أو الدية من حقوق المجنى عليه عند وقوع اعتداء عليه بعد جريمة مما نصت عليه المادة ٣٢٧ من المشروع ، وليس من حق ولي الأمر على سبيل الأفراد ولا على سبيل المشاركة مع المجنى عليه ، حتى يستطيع التنازل عن عقوبة القصاص أو الدية أو تخفيفها أو استبدال غيرها بها ، ومن ثم فلا يجوز لغير المجنى عليه ، أو من يقوم مقامه في طلب القصاص - وهو الأب إذا كان نائباً عنه - أن يعفو عن القصاص ، كما لا يجوز لغير المجنى عليه أن يقبل مبلغاً أقل من الدية التي حددها الشارع ، ومن ناحية أخرى فإن القصاص أو الدية كلاهما عقوبة مقدرة من الشارع ولا يجوز عليها التغيير أو التبديل وإنما يجب الحكم بها متى توافرت الشروط المقررة لذلك شرعاً .

(يراجع تبين الحقائق ج ٦ ص ١٠٧ إلى ١٠٩ - البهجة ج ٢ ص ٣٦٤ و ٣٧٦ حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٥٨ وما بعدها - نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٩٤ وما بعدها) .

(مادة ٢٨٠)

١ - تنفيذ عقوبة القصاص في مستشفى السجن أو في مستشفى عام بمعرفة طبيب اختصاصي ، وعلى النيابة العامة إرسال أوراق الدعوى والتقارير الطبية إلى المستشفى قبل اليوم المحدد للتنفيذ بسبعة أيام على الأقل ليتم تنفيذ العقوبة على وجه المماثلة .

٢ - ويجرى الكشف الطبي على المحكوم عليه قبل التنفيذ ، فإذا انتفى الخطر عليه وجب على الطبيب تنفيذ الحكم بالقصاص ، ويقدم للمحكوم عليه بعد التنفيذ ما يلزم من أسعاف وعلاج .

٣ - ويؤجل التنفيذ كلما كانت فيه خطورة على المحكوم عليه وذلك بقرار من رئيس النيابة الذي يقع التنفيذ في دائرته بعد أخذ رأي الطبيب المختص .

الايضاح

رأى المشروع أن يكون تنفيذ عقوبة القصاص في مستشفى السجن أو في مستشفى عام بمعرفة طبيب اختصاصي وإستعمال الطرق الطبية المقررة بطبيعة الحال ، ونص المشروع على أن ترسل النيابة العامة أوراق الدعوى والتقارير الطبية إلى المستشفى قبل موعد التنفيذ بسبعة أيام على الأقل وذلك حتى يعرف الطبيب الذي يجري التنفيذ على الإصابة التي لحقت بالمجنى عليه بكل دقة ويمثل بينها وبين تنفيذ العقوبة وهو مطلوب الشرع من كل وجهة .

ويلاحظ أن قيام شخص متخصص بإجراء التنفيذ يتفق مع قول جمهور فقهاء المسلمين في أن يقوم بالتنفيذ شخص على دراية وعلم بالجراح وسماء بعضهم الجراحى (المغنى ج ٨ ص ٣٠٠) ، ولا خلاف في أن القصاص فيما دون النفس يتولاها ولي الأمر ، وأجاز الأحناف أن يتولى المجنى عليه القصاص من الجاني إذا كان على علم بالجراح وكان يؤمن في حيفه وزيادته (بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٤٤ إلى ٢٤٦) ، ولكن الراجح هو عدم قيام المجنى عليه بالتنفيذ مطلقاً ، وهو ما اختاره المشروع (المرجع السابق ص ٣٠٠) .

وأوجب المشروع أن يعرض الجاني على الطبيب للكشف عليه قبل التنفيذ حتى يستوفى من أن التنفيذ على الجاني بالقصاص لن يكون فيه خطورة عليه بسبب مرض لحقه بعد الحكم عليه مثلاً ، كما أوجب حكم ، المادة أن يقدم الطبيب إلى المحكوم عليه بعد تنفيذ الحكم ما يلزمه من إسعافات وعلاج لمنع أية مضاعفات محتملة بعد تنفيذ الحكم عليه .

هذا ويؤجل التنفيذ كلما كانت فيه خطورة على المحكوم عليه وذلك بقرار من رئيس النيابة الذي يقع التنفيذ في دائرته بعد أخذ رأي الطبيب المختص .

وما أخذ به المشروع من هذه الأحكام يتفق مع أقوال أهل العلم في وجوب تأخير القصاص حتى يزول برد أو حرشديدان أو حتى يبرأ الجاني إن كان مريضاً ، وذلك كله إذا خيف عليه من الموت ، وحتى تضع الحامل وتوجد مريض إن خيف على الحامل أو على ولدها ، وكذلك وجوب تأخير المولاة في قطع الأطراف إذا خيف التلف من جمعها في آن واحد .

إقامة المحكوم عليه ، فإذا ثبت قدرته جاز لها أن تمهله مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مع أمره بالدفع ، فإذا امتنع بغير مسوغ حكمت المحكمة بحبسه حتى يتم الدفع .

ولا يخل حكم الفقرة السابقة بما للمحكوم له من حق التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق المقررة قانونا .

الايضاح

نصت الفقرة الأولى من هذه المادة على عدم تنفيذ الحكم الصادر بالدية أو بالجزء المقدر منها إلا إذا أصبح الحكم نهائيا ، إذ الدية عقوبة مالية القدر — وإن كانت لها بعض صفات التعويض — ويحتاج الفصل بشأنها إلى دقة بحث ومزيد نظر .

وكذلك نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على حكم يساعد المحكوم له في الحصول على الدية أو الجزء المقدر منها الذي يحكم له به ، وهو رفع الأمر إلى المحكمة إذا كان المحكوم عليه قادرا على الدفع وذلك على النحو بالشروط المفصلة في تلك الفقرة ، ليصدر الحكم بحبس المحكوم عليه حتى يتم الدفع — أو يتناول المحكوم له بطبيعة الحال — وهذا الحكم الذي ورد في المشروع له أساسه الشرعي من الحديث الشريف "لن الواجد ظلم يحل هرضه وعقوبته" وهو أصل يستند إليه في جواز حبس المدين الماثل . والدية بعد الحكم بها كاملة — أو بالجزء المقدر منها — تصير دينا مستحقا للمحكوم له على الجاني .

ومن البديهي أن هذا الحكم لا يخل بما للمجني عليه من حق اتخاذ إجراءات التنفيذ الأخرى المقررة قانونا ، كالجزع على المنقول أو التنفيذ على العقار أو غير ذلك من طريق التنفيذ على المال المخصوص عليها في قانون المرافعات ، وعلى هذا نصت الفقرة الثالثة من المادة .

وبذلك وضع المشروع ضمنا يسنده الشرع الإسلامي لحصول المحكوم له على حقه في الدية أو الجزء المقدر منها ، مع الاحتفاظ له بمقرره القانون من ضمانات أخرى .

(حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٥٩ و ٢٦٠ — جواهر الأكايل ج ٢ نص ٢٦٣ — نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٨٨ — المغني ج ٨ ص ٣٢٥ و ٣٢٦) .

(مادة ٢٨١)

١ — تنفذ عقوبة القصاص بحضور أحد وكلاء النائب العام ، ويعلن المجني عليه أو من قام مقامه في طلب القصاص لحضور التنفيذ وذلك قبل اليوم المحدد له بسبعة أيام على الأقل ، ولا يتوقف التنفيذ على حضور أي منهما .

٢ — ويحضر وكيل النيابة محضرا بالتنفيذ .

٣ — فإذا حصل العفو عن القصاص قبل التنفيذ أثبت وكيل النيابة ذلك في المحضر ، ويتبع في هذه الحالة حكم المادة ٢٥٣ من هذا الباب .

الايضاح

أوجبت هذه المادة حضور أحد وكلاء النائب العام في تنفيذ عقوبة القصاص ، وذلك لأن النيابة العامة تتولى الإشراف على التنفيذ كقاعدة عامة ولأن في حضورها ضمنا لحق الجاني في إثبات العفو إذا صدر من المجني عليه أو ممن قام مقامه في طلب القصاص — وهو أبوه إذا لم يكن كامل الأهلية — وقد أجاز لهما المشروع حضور التنفيذ وأوجب إعلانهما بموعده قبل اليوم المحدد له بسبعة أيام على الأقل وإن كان لا يتوقف على حضور أي منهما . ونصت المادة على أن يحضر وكيل النيابة الحاضر محضرا بالتنفيذ عند تمامه ، فإذا حصل العفو عن القصاص قبل التنفيذ وجب على وكيل النيابة الذي يحضر التنفيذ أن يثبت ذلك في المحضر ويتبع في هذه الحالة حكم المادة ٢٥٣ من هذا المشروع وقد سبق بيانه .

(مادة ٢٨٢)

١ — لا ينفذ الحكم الصادر بالدية أو بالجزء المقدر منها إلا إذا أصبح نهائيا .

٢ — وإذا لم يتم المحكوم عليه بتنفيذ هذا الحكم بعد التنبيه عليه بالدفع كان للمحكوم له أن يرفع دعوى أمام محكمة الجناح التي يقع بدائرتها محل

الفصل التاسع

أحكام ختامية

مادة ٢٨٣ - لا تطبق في خصوص الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أحكام المادة ٦٦ من هذا القانون .

مادة ٢٨٤ - لا تسرى الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة على الجرائم المستوجبة للقصاص أو الدية .

الإيضاح

نصت المادة ٢٨٣ على أنه لا تطبق أحكام المادة ٦٦ من هذا القانون في حالة الحكم بالإدانة .

كما نصت المادة ٢٨٤ على عدم سريان أحكام قانون الإجراءات الجنائية في شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى المدة على الجرائم المستوجبة للقصاص والدية .

وبعد، فخير ختام للمذكرة الإيضاحية هذا الباب بقوله تعالى « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن واللسن باللسن والجروح قصاص فمن تصدق فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون (سورة المائدة الآية ٤٥) » .

ويواجه التطورات التي تلحقها في الزمان والمكان ، مستهديا في أرائه
لهذه القواعد بالا يخرج على الكتاب والسنة ، وأن يستهدى بهما كلما
وجد أميلا فيهما إلى ذلك ، ولا تخشيه أن يتغنى مصلحة الناس وصون
أنفسهم وأعراضهم وأموالهم .

ولذا كان ما تقدم كذلك ، فإنه كان من اللازم أن يعاد النظر في التشريع
القائم للعقوبات ، نظرة شاملة بعد أن أدخل عليه العديد من التعديلات
الجزئية ، فما كان من نصوصه يخالف مصدرى التشريع الإسلامى استبعد ،
وما كان متفقا معها أبقي عليه وضبطت صياغته وبنيت أحكامه أن تطلب
الأمر ذلك ، وما كان فيه من نقص عولج بأحكام مستحدثة ، وما كان من
نصوصه يحكم موضوعى واحد وتفرقت مواضعه ، أعيد تنظيمه في موطن
واحد حتى يسهل الرجوع إليها وأن من حسن الصياغة التشريعية أن تكون
النصوص التي تعالج موضوعا واحدا في صعيد واحد . وكل ذلك على النحو
الذى سوف يبين فيما بعد عند التعرض لأبواب هذا الكتاب وفصوله .

وإذا كان الإنسان في تطوره لا ينقطع حاضره عن ماضيه ، إذ أن
الحاضر ابن للماضى وحلقة متصلة به موصولة بما يليها في المستقبل ، فقد
كان حريا بالمشروع أن يتخذ من التشريع القائم وأحكام القضاء وآراء الفقهاء
في شأنه ، ومن تطور الجماعة وما تنشده لحياتها من تنظيم ، ومن مشروع
قانون العقوبات الذى توافرت له نخبة ممتازة من أعلام الفقه والقضاء ،
فأنجزته سنة ١٩٦٦م وقدمته الحكرمة إلى المجلس النيابى في ذلك الوقت ،
ومن التشريعات العربية الحديثة وفي مقدمتها التشريع الكويتى الذى أنهل
من قانون العقوبات القائم ومن مشروع تطوير ، سنّى ١٩٥٢ ، ١٩٦٦ ،
ثم من التشريعات المقارنة ، وقبل ذلك كله عن روح الشريعة الفراء ، أن
يتخذ من ذلك موردا أو هاديا وأنيسا لما يضعه من نصوص .

هذا وقد أرتأى المشروع ألا وجه لتقنين جرائم الكتاب الثالث (الجرائم
التعزيرية) إلى جرائم مضرّة بالمصلحة العامة وإحدى مضرّة بمصلحة الأفراد
ذلك بأن كافة الجرائم تضر بالمصلحة العامة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من
خلال إضرارها بالمصلحة الخاصة .

الكتاب الثالث

الجرائم التعزيرية

تمهيد

كان القانون منذ أن عرفت البشرية السبيل إليه ، كأداة فعالة لاغنى
عنها في تنظيم حياتها في شتى جوانبها وتعدد مناحيها ، هو الترجمة الصادقة -
أو هكذا يجب أن يكون - لما تنشده من مجتمع الأفضل والأحسن ،
وإذا كانت المجتمعات البشرية في تطورها لا تقف عند حال ولا تتخذ
مواقف جامدة ، ولا تعتنق أفكارا لا تتبدل أو تتغير ، بل أن التطور
يصحبه دائما الأفكار والمعتقدات والحلول لما يواجهه المجتمع من مشكلات
وعقبات ، ومن ثم فعلى المشرع أن يواكب هذه المتغيرات ، وأن يترجمها
ترجمة صادقة تعبر عن المجتمع في الزمان والمكان المعينين ، وكما كان
المشرع إلى هذا التغيير أدق وإليه أقرب ومنه أدنى كان التشريع مرآة
صافية كاشفة عن المجتمع ، على أنه إذا كان مجتمعا من المجتمعات ،
قد هداه الله إلى نوره فأمن بالذى أنزل إليه من ربه وآمن بملائكته وكتبه
ورسله فإن مثل هذا المجتمع تراه في مسيرته اليومية وفي حياته العادية ،
مشدودا دائما إلى ما أنزل عليه من شريعة سماوية ، وكلما اقترب منها
وصدقت نيته على رسم أحكامها واتخاذها منهاجا لحياته ، كانت مثله
وقيمه وأفكاره وما يرنو إليه لقادم أيامه مرتبطا أشد الارتباط واثق
بشريعته ، ومن هنا كان على المشرع لزوما وحتما أن يضع ذلك نصب
عيينه لتكون تشريعاته في لحها ودمها وروحها نابعة من شريعة الله
السمائية .

وبالنسبة لمجتمعنا المصرى ، فقد تعالت صيحات المصلحين
وكتابات المفكرين ونداءات المواطنين بأن لا صلاح لنا إلا بالعودة
إلى شريعتنا السمحة لنهمل من نبعها العذب الصافى فكان
على المشرع الوضع أن يتخذ من القانون الوضعى -
فيما لم يرد به نص في القرآن أو السنة - ما ينظم حياة الناس

خيانته ، ذلك أن واجب الولاء للوطن لا يقوم إلا فيمن يتصف بصفة مواطن وهو من يحمل الجنسية المصرية ، فإذا انحسرت عنه فلا يجوز أن يطلق على جريمته وصف الخيانة . وهكذا في كل حالة فيما يرد من نصوص هذا الفصل إذا ارتكبت الجريمة من مواطن مصري بقصد تعريض سلامة الوطن للخطر وتشمل جرائم هذه المادة جرائم المساس باستقلال الوطن أو وحدته أو سلامة أراضيه ، أو رفع المصري السلاح ضد الوطن أو التحاقه بصفوف بلد معاد ، أو بالقوات المسلحة لبلد في حالة حرب مع مصر ، وكذلك الحال إذا التحق المصري بقوة مسلحة لجماعة معادية لمصر ليست لها صفة محاربين ، كما تضمن جرائم التدخل لمصلحة العدو لزعة اخلاص القوات المسلحة أو اضعاف روحها المعنوية أو روح الشعب المعنوية أو قوة المقاومة عندهما ، وكذلك من حرض أو سهّل لجند الانحراط في خدمة دولة أجنبية أو سهل ذلك لهم ، أو تدخل بأية كيفية في جمع جند أو رجال أو أموال أو غيرها مما ورد بالنص أو تدبير شيء من ذلك ، وذلك كله لمصلحة دولة إبان حربها مع مصر أو جماعة لها صفة المحاربين تقاتل مصر ، وكذلك من عمل على تسهيل دخول العدو إقليم الوطن أو تسليمه جزءا من أراضيه أو منشأة أو مواقع عسكرية أو سفنا أو طائرات أو غير ما تقدم مما جاء به النص ، متى كان ذلك قد أعد للدفاع عنه ، كما أن من يخدم العدو وينقل أخبارا له أو عمل له مرشدا ، يدخل في نطاق التأثيم الوارد بالنص .

وحتى لا يفلت من يعين العدو عمدا بوسيلة غير ما ورد بنص المادة ٢٨٥ ، فقد رأى المشرع أن يكون نص المادة ٢٨٦ نصا فيه من المرونة والاتساع ما يواجه الحالات التي لم يشملها نص المادة ٢٨٥ وذلك تحسبا لما قد يستجد من وسائل غير معروفة الآن ، أو ما عساه يكون موجودا منها وليس في الحساب .

كما تكفل نص المادة ٢٨٧ بعقاب كل من يؤدي لقوات العدو أو فرد فيها خدمة مقابل حصوله على نائدة أو منفعة أو وعد بها ، وذلك لنفسه أو لغيره ، وبصرف النظر ، عن طبيعة المنفعة أو الفائدة ، ويستوى في التجريم أن يكون الخدمة المؤداة لقوات العدو أو إلى فرد في هذه القوات ويؤثم نص المادة ٢٨٨ من المشروع الاتلاف والتخريب أو التعطيل لأشياء أعدت للدفاع عن الوطن أو مما يستعمل للدفاع عنه والحق بها جعل هذه الأشياء غير صالحة ولو بصفة مؤقتة للاستعمال فيما أعدت له أو كان ما أتاه من شأنه أن يسفر عن حادث كما أثم أيضا بذات العقوبة الواردة بالنص الإساءة عمدا في صنع أو إصلاح شيء من الأشياء المتقدمة وجعل النص من حالة الحرب ظرفا مشددا فغلظ العقوبة ورفعها إلى الإعدام .

وتعالج المادتان ٢٨٩ ، ٢٩٠ من المشروع الإخلال العمدي الناشئ عن أهمال أو تقصير في تنفيذ الالتزامات التعاقدية المفروضة عليه بموجب عقد من العقود المنصوص عليها بين من يأتي هذا الإخلال وجهة من الجهات المبينة بالنص متى كان ذلك في زمن الحرب ، وكان محل التعاقد يتعلق بحاجات القوات المسلحة أو الحاجات الضرورية للمدنيين ، كما ساوى - المشرع في العقاب بين جريمة الإخلال العمدي سائفة الذكر وجريمة الغش في شيء من العقود السابق بيانها ، وجعل المشرع عقوبة الجريمة العمدية السجن المؤقت ، فإذا كان الإخلال أو الغش بقصد الإضرار بالدفاع عن الوطن أو بعمليات قواته المسلحة كان ذلك ظرفا مشددا - يغلظ العقوبة لتكون الإعدام ، إذ الجريمة في هذه الحالة هي خيانة للوطن بمعنى الكلمة ، وهذا والفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٩ من المشروع يتسع حكمها ليشمل سريان الأحكام الواردة في النص على المتعاقدين من الباطن والوكلاء ووسطاء والبائعين متى كان الإخلال أو الغش يرجع إلى فعلهم ، ومن البدهة أنه لا بد أن يتوافر بفعلهم القصد الجنائي العام ، فضلا عن القصد الخاص حسب الأحوال .

أما إذا كان الإخلال في تنفيذ ما ذكر من التزامات كلها أن بعضها نتيجة أهمال أو تقصير فتكون الجريمة جنحة عقوبتها الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز ألفي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

والمادة ٢٩١ من المشروع تتناول بالعقاب كل من قدم سكنا أو مأوى أو طعاما أو لباسا أو غير ذلك من صور المساعدة لجندى من جنود العدو المكلفين بعملية الاستكشاف أو غير ذلك من الأعمال أو ساعده على الحرب تناول الفقرة الثانية من المادة تسهيل ارتكاب حرب أو أحد رعايا العدو المعتقلين بأمر من جهة الاختصاص ، ومناطق التأثيم الوارد في المادة هو أن يكون الجنائي عالما بصفة من يقدم له المساعدة أو يسهل له الفرار ، فضلا عن علمه بمهمة جندى العدو على ما ورد بنص الفقرة الأولى .

والمادتان ٢٩٢ ، ٢٩٣ من المشروع تؤثمان "سعى لدى دولة أجنبية معادية أم غير معادية والتخابر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها ؟ متى كان ممن شأن ذلك - إذا كان السعى والتخابر مع دولة معادية - الأضرار بالعمليات الحربية لمصر أو بمركزها الحربى أو السياسى أو الاقتصادى ، فإذا كان السعى والتخابر مع دولة أجنبية ليست معادية أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها " فإن الجريمة لا تتحقق إلا إذا كان ذلك انقوم منه الدولة بأعمال عدائية ضد مصر .

والمادة ٢٩٤ من المشروع تعاقب على الاتلاف العمدي أو إخفاء أو اختلاس أو تزوير الأوراق والوثائق المتعلقة بأمن الدولة أو المتعلقة بأية مصلحة قومية أخرى للوطن ، فإذا كان القصد منها الأضرار ، بمركز البلاد الحربى أو السياسى أو الاقتصادى أو الأضرار بمصلحة

الفصل الثالث

انتحال الوظائف والصفات

المواد من ٤١٥ - ٤١٧

تقابل نصوص المشروع بصفة عامة المواد من ١٥٥ - ١٥٩ من قانون العقوبات القائم وقد أحكمت صياغتها بقصد ضبط أحكامها وهو أمر يجب أن يتم به النص العقابي .

وقد عرضت للآتي :

(١) المادة ٤١٥ من المشروع وتعاقب على اختصاب السلطة لتحقيق غرض غير مشروع ، وذلك يتأتى بانتحال صفة موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أو إجراء عمل من أعمال الوظيفة أو الخدمة أو مقتضياتها من غير ذى اختصاص ، بقصد تحقيق غرض غير مشروع أو للحصول للنفس أو للغير على منفعة من أى نوع . وكانت المادة ١٥٥ من القانون القائم لا يستوجب عدم مشروعية الغرض أو قصد الحصول على المنفعة .

(٢) المادة ٤١٦ من المشروع وتقابل المادة ١٥١ من القانون القائم . وتعاقب المشروع كل من أقدم علانية بغير حق على ارتداء زى رسمى أو كسوة مخصصة قانونا لفئة من الناس ، أو أقدم على حمل وسام أو نشان مصرى لم يمنع إياه ، أو شعار رسمى لوظيفة أو عمل عام لا شأن له به ، أو على انتحال لقب من الألقاب العلية المعترف بها قانونا ، أو أى رتبة عسكرية أو صفة نيابية عامة . وقضت الفقرة الأخيرة من المادة على مريان حكمها إذا كان الزى أو الوسام أو غيرهما مما ذكر خاصا بدولة أجنبية .

(٣) المادة ٤١٧ من المشروع تقابل المادة ١٥٩ من القانون القائم ويبقى حكمها على حاله .

الفصل الرابع

المساس بالأختام والأشياء المحفوظة أو المحجوز عليها

المواد من ٤١٨ - ٤٢١

تقابل نصوص المشروع المواد : ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ٣٢٣ ، ٣٤٢ من القانون القائم .

وقد رأى المشروع أن يتضمن هذا الفصل أحكام المادتين ٣٢٣ ، ٣٤٢ من أحكام القانون القائم مع إضافة بعض الأفعال المؤتممة إلى ما كان يؤتممها النصان المذكوران وقد تكفل بيان كل ذلك نص المادة ٤٢١ من المشروع ، إذ نص على عقاب كل من أتلف أو أخفى أو استولى على أشياء محجوز عليها قضائيا أو إداريا أو عرقل التنفيذ عليها بغير حق ، يستوى في

ذلك أن يكون مالكها أم غير مالك حارسا أم غير حارس واستحدث النص العقاب على الشروع في الجريمة ، كما ألغى من نص المادة ٣٢٣ حالة الإعفاء التى كانت تنص على استبعادها باعتبار أن ذلك لا يحتاج إلى نص ، إذ الأمر أمر باعتداء على الجهة الآمرة بالحجز قضائيا كانت أم إداريا فالجريمة ليست من جرائم الأموال إنما من جرائم المساس بالحجز . وقد صيغت نصوص هذا الفصل بأحكام ووضوح وتشمل الحالات الواردة بها دون لبس أو غموض .

الباب الخامس

الجرائم المخلة بسير العدالة

الفصل الأول

المساس بسير التحقيق والعدالة

المواد ٤٢٢ - ٤٣٨

رأى المشروع تقديرا منه لقداسة العدالة والقضاء وبعدها به عن أن يكون مجال لعبت هابت ، وحفاظا على حرمة الهيئات والقائمين عليها وباعتبار أن الحقيقة القضائية عنوان الحقيقة الواقعية ، أن يجمع في هذا الفصل شتات نصوص القانون القائم مع تعديلها على نحو يتفق والغرض المنشود ، وإضافة ما تقتضى به المصلحة العامة من أحكام . وقد قسم المشروع هذا الباب إلى فصلين الأول فى الجرائم المتعلقة بالمساس بسير التحقيق والعدالة بمثابة أن التحقيق هو أول عمل ينير للحقيقة والعدالة الباحثة عنها الطريق .

١ - المادة ٤٢٢ من المشروع وهى تعاقب الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة عهد إليه بالبحث عن الجرائم وضبطها ، إذا أهمل أو أرجأ الأخبار عن جريمة وصلت إلى علمه .

٢ - المادة ٤٢٣ من المشروع تعاقب على جريمة هدم إبلاغ الجهة المختصة بوجود ما يشير بمناسبة الكشف على مصاب إلى أن أصابته جنائية .

٣ - المادة ٤٢٤ من المشروع تعاقب على جريمة البلاغ الكاذب ولو كان البلاغ بطريق مباشر أو غير مباشر ، بأمر يستوجب عقوبة من أسند إليه أو بمجازاته تأديبيا أو إداريا ، فإذا كان الإبلاغ من جنابة عد ذلك ظرفا مشددا والنص يقابل فى عمومته نص المادة ٣٠٥ من القانون القائم مع النص على البلاغ بطريق غير مباشر وفق ما استقر عليه القضاء . وقد ترتب على ذلك أن أصبح النص المقترح فى مكانه الصحيح ، وقد كان مع جرائم الغذف والسب وإفشاء الأسرار التى يتضمنها الباب السابع من القانون الحالى .

هذا وقد بين النص أن الكشف عن الكذب قبل اتخاذ أى إجراء من إجراءات الاستدلال أو للتحقيق أو المحاكمة ليس بمانع عن توقيع العقوبة .

كما استحدثت في الفترة الأخيرة ظروفاً مشدداً يجعل الجريمة جنائية إذا ترتب على الإبلاغ الحكم بعقوبة جنائية ، على ألا يحكم بالإعدام إلا إذا نفذت عقوبة الإعدام في المحكوم عليه نتيجة الإبلاغ الكاذب .

٤ - المادة ٢٥٥ من المشروع تعاقب على شهادة الزور أمام محكمة قضائية أو إدارية وذلك بعد حلف اليمين فإن لم يحدث حلف فلا جريمة . وجعلت من أداء الشهادة الزور مقابل الحصول على منفعة أو ميزة من أى نوع أو وعد بذلك ، جنائية عقوبتها السجن الذي لا يزيد على خمس سنوات .

كما بينت المادة الظرف المشدد الموجب لتعليق العقوبة ورفعها إلى عقوبة الجنائية التي قد تصل إلى الحكم بالإعدام . وأخيراً أجاز المشروع للمحكمة إعفاء الشاهد من العقاب أو تخفيفه إذ عاد إلى قول الحق قبل الحكم النهائي في موضوع الدعوى التي شهد فيها - ومن المعلوم أن هذا النص لا يسرى في فقرته تلك أمام محكمة النقض إلا إذا كانت تنظر موضوع الدعوى الجنائية عند الطعن لثاني مرة إذا انقضت الحكم وحددت جلسة لنظر الموضوع . أن هذه هي الحالة الوحيدة . التي تنظر فيها هذه المحكمة الدعوى الجنائية كما لو كانت قضاء الموضوع .

٥ - المادة ٢٢٦ من المشروع تقضى بسرمان المادة السابقة على كل من كلف من قبل جهة قضائية في دعوى بعمل من أعمال الخبرة أو الترجمة ، فغير الحقيقة بأية حقيقة والجريمة عمدية لا يقوم فيها الإهمال مهما بلغ مرتبة العمد .

٦ - المادة ٢٢٧ من المشروع تعاقب الطبيب أو القابلة إذا طلب أيهما لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة أو ميزة أيا كان نوعها أو وعدا بشيء من ذلك في مقابل تحرير بيان غير صحيح أو مقابل أداء الشهادة زوراً أمام محكمة قضائية أو إدارية ، وذلك بشأن حمل أو ولادة أو مرض أو عاهة أو غير ذلك مما يتصل بمهنة الجاني ولو كان قيامه بذلك نتيجة رجاء أو توجيه على أنه في حالة أداء الشهادة فعلاً يطبق حكم الغاروف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٢٥ من المشروع ، كما يطبق حكم الإعفاء المشار إليه في الفقرة الأخيرة منها .

٧ - المادة ٢٢٨ من المشروع تعالج استخدام الإكراه أو التهديد أو تقديم عطية أو منفعة أو ميزة أيا كانت أو وعد بشيء من ذلك للحمل الغير على الشهادة زوراً أمام المحاكم أو الامتناع عن آداؤها ولم يبلغ مقصده .

٨ - المادة ٢٢٩ من المشروع تعاقب من ألزم بحلف اليمين في دعوى ردت عليه فحلفها كذباً ، مع إجازة إعفائه من العقوبة إذا رجع إلى الحق قبل الحكم النهائي في الدعوى .

٩ - المادة ٣٠٤ من المشروع تعاقب بعقوبة الجنحة من يمتنع عن الشهادة بعد تكليفه بها ، أمام جهة التحقيق أو الحكم ، بغير عذر مقبول بعد تكليفه بالحضور قانوناً أمامها .

١٠ - المادة ٣١٤ من المشروع تعاقب من يغير بقصد تضليل جهة التحقيق أو الحكم حالة الأشخاص أو الأماكن أو الأشياء المتصلة بالجريمة .

١١ - مادة ٣٢٢ من المشروع تعاقب على إخفاء جثة شخص مات نتيجة حادث جنائي أو قام بدفنها دون إخطار الجهة المختصة وقبل الكشف عليها وتحقيق أسباب الوفاة .

١٢ - المادة ٣٣٣ من المشروع تعاقب على مجرد التوسط لدى قاض بأى وسيلة لصالح أحد الخصوم أو للاضرار به .

١٣ - المادة ٣٣٥ من المشروع تجرم النشر بإحدى طرق العلانية أمراً من شأنه التأثير فيمن يتولى التحقيق أو القضاء أو القيام بأعمال الخبرة أو يدعى للشهادة في دعوى مطروحة أمام جهة التحقيق أو الحكم أو نشر أموراً من شأنها منع الشخص من الإفضاء بمعلومات للجهة المختصة بذلك أو التأثير في الرأى العام لمصلحة طرف في الدعوى أو ضده . فإذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور أو كانت الأمور المنشورة كاذبة ضوعفت العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة .

١٤ - المادة ٣٣٦ من المشروع تعاقب كل من أذاع أو نشر بإحدى طرق العلانية أمراً من الأمور الواردة في البنود من أ - ز من المادة .

١٥ - المادة ٣٣٧ من المشروع تعاقب من افتتح مكتباً أو أعلن عنه بإحدى طرق العلانية قاصداً من ذلك التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التعويضات المحكوم بها في جريمة أو أعلن بإحدى هذه الطرق عن قيامه أو غيره بالتعويض المشار إليه أو جزء منه أو عزمه على ذلك .

١٦ - المادة ٣٣٨ من المشروع تعرض لجريمة إنكار العدالة وهي لا تقع إلا من قاض امتنع بغير مبرر عن الحكم في دعوى دخلت في حوزته قانوناً ، ويجوز أن يكون مع العقوبة الأصلية وبالإضافة إليها عقوبة العزل وهي في هذه الحال عقوبة تكميلية لا تقع إلا بحكم من المحكمة .

الفصل الثاني

المساس بنفاذ الأحكام والقرارات القضائية

المواد من ٤٣٩ - ٤٤٦

تشمل مواد هذا الفصل جرائم : استعمال سلطة الوظيفة في وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من محكمة أو جهة قضائية ، كذلك الموظف الذي يمتنع عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر متى كان تنفيذه يدخل في اختصاصه وانقضت عشرة أيام على انذاره قانونا بالتنفيذ . (المادة ٤٣٩ من المشروع) .

كما تشمل عقاب كل من هرب بعد القبض عليه قانونا مع توضيح الظروف المشددة للعقوبة قبل الهارب (المادة ٤٤٠ من المشروع) . كما تشمل عقاب الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة إذا عهد إليه بحراسة مقبوض عليه أو محبوس أو تنفيذ أمر بالقبض عليه تعدد تمكينه ولو بطريق التغافل عن الهرب ، وحسب النص في فقراته من أ - ج العقوبة لكل حالة على حدة ، وأخيرا عرضت الفقرة الأخيرة من النص للعقوبة إذا وقعت بإهمال الحارس . (المادة ٤٤١ من المشروع) .

كما تشمل مواد الفصل جريمة مساعدة محكوم عليه بالهرب ، أو متهما مقبوض عليه بناء على أمر من جهة مختصة ، وحددت المادتان ٤٤٢ ، ٤٤٣ من المشروع العقوبة لكل جريمة والظروف المشددة لها .

كما جرمت المادة ٤٤٤ من المشروع من أمد مقبوضا عليه أو محكوما عليه بأسلحة أو آلات أو أدوات ليستعين بها على الهرب ، وهي تعالج حالة من يمد المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أو حالة المقبوض عليه ، متى أمدّه فعلا بشيء من الآلات لمساعدته على الإفلات والهرب .

وتعاقب المادة ٤٤٥ بعقوبة الجنحة أو الجنائية على حسب الأحوال كل من أخفى بنفسه أو بالوساطة شخصا صدر أمر بالقبض عليه أو فر بعد القبض عليه أو بعد حبسه على ألا يسرى حكم التجريم على زوج المخفى ولا على أصوله أو فروعه أو أقاربه وأصهاره إلى الدرجة الرابعة .

والمادة ٤٤٦ تعاقب من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأهان المتهم فيها على الفرار من وجه القضاء وذلك بإخفاء دليل من أدله الإتهام أو بتقديم معلومات تتعلق بها وهو يعلم عدم صحتها ، أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بعدم صحتها ، أو أعانته بأية وسيلة أخرى ، بعقوبة الجنائية أو الجنحة على حسب الأحوال مع مراعاة سريان حكم الإغفاء المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤٥ على الجريمة بالنسبة لمن ورد ذكرهم في هذه الفقرة .

الباب السادس

الجرائم المخلة بالثقة العامة

الفصل الأول

تقليد الأختام والطوابع والعلامات العامة

المواد من ٤٤٧ - ٤٥٤

يتضمن القانون القائم الأحكام الخاصة بتقليد الأختام والعلامات العامة في الباب السادس عشر من الكتاب الثاني في شأن التزوير مع استقلال أحكام كل . وقد رأى المشروع فصلها وأفراد فصل خاص لها وضم إلى أحكامها حكم المادة ٢٢٩ من القانون الحالي للاتصال وأضاف بعد ذلك ما يكمل به هذه الأحكام وفقا لما تكشف عنه العمل وتستلزمه المصلحة العامة . وقد استحدثت المشروع في هذا الشأن بعض الأحكام أهمها ما يلي :

١ - المادة ٤٤٧ من المشروع اتسع نطاقها عن نطاق المادة المقابلة من القانون القائم وهي المادة ٢٠٦ ، وقد أضحى نص المشروع يتضمن تقليد أو تزوير خاتم الدولة وخاتم أو أمضاء رئيسها أو علامة أو طابع لأحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٣٩٣ من المشروع أو خاتم أو علامة أو طابع أحد موظفيها ، وكذلك تمغات الذهب والفضة أو المعادن الثمينة . كما أنه يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة كل من استعمل شيئا مما تقدم فيما أعد له من أغراض أو أدخله إلى البلاد وهو عالم بتقليده أو تزويره . ونص على أنه يعسد طابعا كل أثر ينطبع على مادة دلالة على سداد رسوم أو استيفاء شرط أو إجراء معين .

ولم ير المشروع كما يفعل القانون القائم التعرض للأوامر والقوانين والقرارات والأوراق وغيرها ، ذلك بأن الفرض أن الجريمة تقع على تقليد الخاتم أو العلامة أو الأمضاء ، وأن الأوامر والقوانين والقرارات تستند جميعها من مهرها بالأختام والإمضاءات أو العلامات أو الدمغات ، فإن مهرت بما قلد من شيء من ذلك قامت الجريمة وإلى جوارها جريمة تزوير بطريق الاصطناع .

٢ - المادة ٤٥١ من المشروع : استحدثت حكمها لجحارة الأشياء التي تضمنها النص بالحماية القانونية ، ويعاقب النص كل من قلد أو زور بقصد الاستعمال اللوحات أو العلامات الأخرى التي تصدر من جهة الإدارة لأعمالا للقوانين واللوائح والأنظمة الخاصة بالنقل أو المرور

٣ - استحدث نص الفقرة (ب) من المادة ٤٦٠ من المشروع لسد ثغرة فقد قصد به اسباغ الحماية الجنائية على من يقع فريسة التعامل في عمله بطل العمل بها ، فحرم كل من ادخل إلى مصر أو تداول أو استعمل أوراق عمل ورقية أو معدنية بطل العمل بها ، متى كان يعلم بذلك ، إذ الجريمة عمدية لا يقوم فيها الإهمال أو التقصير مقام العمد .

٤ - نقل المشروع في الفقرة (ج) من المادة ٤٦٠ منه الحكم الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٦ من القانون القائم لأنه يمثل الحماية الجنائية لعملية البلاد ، ومن ثم كان من المناسب أن تتضمنه نصوص هذا الفصل الخاصة بالعملة ورقية كانت أم معدنية أو أصبح النص بعد تعديله يعاقب بعقوبة الجنحة كل من امتنع عن قبول العملة الوطنية في معاملاته بالقيمة الرسمية المقررة لها . ومن البداهية أن المقصود بالنص العملة الصحيحة وكان حريا بالمشروع لحماية تداول هذه العملة بعد إلغاء قاعدة الذهب وتحديد المشرع المصري سعرا الزاميا للعملة الورقية أن تقوم هذه العملة مقام الذهب ، وإذا كانت الحماية الجنائية في هذا الشأن القائمة حاليا ليست كافية إذا هي تعاقب من يمتنع عن قبول عملة البلاد بغرامة لا تتجاوز جنيتها ، فقد صار لزاما لنا كيد جدية هذه الحماية لعملية البلاد أن يرتفع المشروع بالعقوبة إلى عقوبة الجنحة .

٥ - المادة ٤٦٣ من المشروع تقابل المادة ٢٠٤ مكررا ، عقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ وقد أبقى عليها المشروع دون تعديل .

٦ - المادة ٤٦٤ من المشروع تعرض للإعفاء من العقاب بالنسبة لمن يبادر في الجناة بإبلاغ الجهات المختصة بالجريمة قبل قيامها أو قبل البدء في التحقيق إذا كانت الجريمة قد تمت . والإعفاء في الحالة وجوبي ويمتد حكم هذا الإعفاء الوجوبي إذا ما كان الخاني الجهة المختصة بعد بدء التحقيق وأثناء سيره من ضبط باقي الخناة ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من القانون القائم تجعل هذه الحالة من حالات الإعفاء الجوازي وقد رأى المشروع تشجعا منه لكشف الجريمة أن يثيب الخاني ولو بعد بدء التحقيق وأثناء سيره بالإعفاء من العقاب إذا كان إبلاغة مضمرا بأن أدى إلى ضبط باقي الخناة هذا ومن المفهوم أن حكم هذا النص لا يسرى شأنه شأن حالات الإعفاء للإبلاغ عن الجريمة إلا في حالة تعدد الخناة فيها فاعلين كانوا أم شركاء .

الفصل الثالث

تزوير المحروقات

المواد من ٤٦٥ - ٤٧٤

تقابل نصوص المشروع تقابل بصفة عامة المواد من ٢٠٦ - ٢٢٧ من القانون القائم مع إضافة ما أرنأى المشروع إضافة إليها من حالات فضلا عن ضبط صياغة النصوص وأهم سمات المشروع ما يلي :

١ - المادة ٤٦٥ من المشروع ، حتما لما قام من خلاف فقهي وقضائي ، ونزولا على مبدأ شرعية الجريمة فقد ارتأى المشروع بيان عناصر جريمة التزوير ، بيان الأفعال المكونة لها والقصد الملاصق لهذه

أو الحرف ، وكذا من استعمل شيئا مما تقدم ذكره علما بتقليده أو تزويره .

كما يعاقب بذات العقوبات كل من استعمل لوحة أو علامة صحيحة من هذا القبيل لاحق له في استعمالها ، كأن تصرف لوحة لسيارة أو دراجة إليه تستخدم لسيارة أخرى وهكذا .

هذا وقد أغفل المشروع إيراد حكم الإعفاء من العقاب الذي تنص عليه المادة ٢١٠ من القانون القائم لخطورة هذا الحكم ولقوله استعماله في العمل .

وأخيرا فإن المادة ٤٥٤ من المشروع تقابل المادة ٢٢٩ مكررا من القانون القائم المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ وقد أبقى عليها المشروع بحالتها .

الفصل الثاني

تزيف وتزوير العملة الورقية والمعدنية ورفض التعامل بالعملة الوطنية

المواد من ٤٥٥ - ٤٦٤

تقابل مواد المشروع في عمومها المواد من ٢٠٢ إلى ٢٠٥ من القانون القائم مع ضبط صياغة النصوص الواردة في المشروع وأحكام مباراتها وأهم سمات مواد المشروع ما يلي :

١ - لم تتضمن مواد المشروع المقابلة للمواد ٢٠٢ ، ٢٠٤ مكررا (أ) ٢٠٤ مكررا (ب) من القانون الحالي ، ما كانت تنص عليه هذه المواد من اعتبار أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانونا في حكم العملة الورقية ، ذلك بأن هذه الأوراق هي في الواقع والقانون معا ، عملة ورقية تدخل في وضوح في حكم النص دون حاجة إلى الحكم الاعتباري المذكور . وعلى هذا الأساس جاء نص المادة ٤٥٥ من المشروع خاليا من العبارة تلك .

وقد استحدث في النص المذكور فقرة جديدة بموجبها تعد في حكم العملة الورقية ، السندات التي صدرت أو تصدر في مصر أو في دولة أجنبية أخرى ، عن الحكومة المصرية أو مصرف مصري ، بقصد تداولها كعوض أو بديل عن العقود ، لما تقوم به هذه السندات الصادرة بناء على طلب الحكومة المصرية أو مصرف له الحق في ذلك قانونا ، كفاء وغشاء عن النقود ، فلزم والحال كذلك أن تشملها الحماية الجنائية .

٢ - أورد المشروع نص المادة ٤٥٦ الذي يقابل نص المادة ٢٠٢ مكررا من القانون القائم والتي أضيف بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ حتى تشمل الحماية العملة الذهبية أو الفضية التذكارية المأذون بإصدارها قانونا لما لهذه العملات من قيمة مرتفعة تجعلها محل اقتناء وتعامل بين الأفراد .

الذي يحوره موظف عام مختص بتحريره أو بالتدخل في تحريره على أية صورة أو باعطائه الصفة الرسمية وذلك كله بمقتضى اختصاصه الوظيفي ومنع اللبس أيضا بين المشروع من هو الموظف العام في حكم هذا الفصل فأحال في بيانه إلى الفقرات الأربع الأولى من المادة ٣٩٤ من المشروع دون باقي فقراتها لأن من عدا من نصت عليهم هذه الفقرات لا يعد موظفا عاما حقيقة ، بل حكما . أما عدا ذلك من المحررات فهي عرفية في وقعت ممن نسب إليه المحرر يستوى في ذلك أن يكون التوقيع بالإمضاء أم بالبصمة أو بالختم .

٤ - المادة ٢٦١ من المشروع جمعت في نصها حكم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون القائم واتسع حكمها ليشمل ابداء أو تقرير أقوال أو بيانات جوهرية يعلم بعدم صحتها أو تقديم أوراق بذلك إلى جهة تقرير مساعدات أو تأمينات اجتماعية بعد أن كانت نصوص القانون الحالي لا تواجه مثل هذه الصور .

٥ - المادة ٤٧١ من المشروع تقابل المادة ٣٤٠ من القانون القائم وكانت ضمن مواد الباب العاشر من الكتاب الثالث ضمن مواد جريمة النصب وخيانة الأمانة وقد أرتأتى المشروع أن مكانها الصحيح بين مواد جريمة التزوير لأنها إليها أقرب وبها الصق إذ تعالج صورة خاصة من التزوير في محرر وقع على بياض ، ثم حرر في البياض بيانات خلافا للتعق عليه وجعلت المادة ظرفا مشددا يترتب عليه مضاعفة العقوبة ، إذا كان الجاني غير من أو تمن على الورقة متى حصل عليها بوسيلة غير مشروعة .

٦ - المادة ٤٧٢ من المشروع تعرض لجريمة استعمال المحرر المزور رسميا كان أم غير رسمي فنصت الفقرة الأولى منها على عقاب المستعمل للمحرر المزور بذات العقوبة المقررة لجريمة التزوير متى كان عالما بالتزوير وبالظروف المشدد للجريمة فإن كان يجهل هذه الظروف هو قب كما لو كان قد وقع التزوير بغير توافرها .

واستحدثت الفقرة الثانية منها حكما جديدا يعاقب كل من استعمل محررا فقد قوته القانونية أيا كان سبب ذلك فقدان ، عالما بذلك متى قصد من هذا الاستعمال الإيهام بأن المحرر لا يزال يحتفظ بقوته القانونية فمن يستعمل فقد بيع قضى بفسخه أو ابطاله مع العلم بذلك قاصدا الإيهام بأنه ما يزال قائما لم يفسخ أو يقضى باطله يبرى عليه الحكم المستحدث وهو إلى جانب سريان هذا النص عليه ، قد يتحقق قبله جريمة النصب أو المشروع فيها على حسب الأحوال .

كذلك أتم المشروع في الفقرة الثالثة من المادة ، استعمال محرر صحيح باسم الغير فاقتنع به بغير حق وعلى سبيل المثال استعمال جوازات السفر أو أوراق - المرور أو الرخص .

الأفعال ، متى كان من شأن ذلك إحداث ضرر وهذا لا يتأتى إلا إذا كان المحرر صالحا للاستعمال فيما أعدله فإن كان ظاهر البطلان ولا يخضع به الناس عامة فقد انحصرت عنه هذه الصلاحية ومن هذا المنطلق فقد عرفت المادة ٤٥٦ من المشروع سالفه البيان ، جريمة التزوير من طريق بيان أركانها على النحو الذي استقر عليه القضاء والفقه في عمومته ، ثم حددت صور التزوير على نحو قصد به منع اللبس ولعل أهم إضافة على النص بأبرزها وضع الجاني صورته الشمسية على محرر لا يخصه كأوراق المرور وجوازات السفر وخصص القيادة ، وأوراق إثبات الشخصية ، وذلك باستبدال الصورة الأصلية للصادر باسمه المحرر ووضع صورته بدلا منها ، وكان القضاء يرفض اعتبار هذه الصور من صور التزوير ، كما أوضح النص أن التعديل فيما تضمنته المحرر من كتابة أو أرقام أو معلومات ، حذف أو إضافة أو غيرها يعد من صور التزوير .

كما أن المشروع أفصح من أن إساءة استعمال أمضاء أو ختم أو بصمة تدخل في عداد جرائم التزوير إذا ما وقعت في محرر ، وذلك قد يكون بتعمد التوقيع بإمضاء تخالف في طريقة الكتابة الإمضاء المعتادة أو محاولة تزيير السمات الخطية في الإمضاء أو استعمال خاتم صحيح دون علم صاحبه أو رضائه ، أو استعمال خاتم لغوي استعماله أو نزع بصمة أو إمضاء من موقعها الصحيح ولصقها على محرر آخر غير ذلك المتروعة منه بغير علم ورضاء صاحب الشأن في ذلك .

كذلك أوضح النص أن الحصول غشا أو مباغتة على إمضاء أو ختم أو بصمة لشخص لا يعلم حقيقة المحرر ، بأن صور له أن محررا من نوع معين حال أنه محرر مخالف كن يستوقع على ورقة بوضف أنها سنددين أو كيميائية ، حال أنها شيك أو من يحصل على الإمضاء أو البصمة أو الختم بطريق المباغتة أو التغافل .

والفقرة السادسة من النص تتضمن تغيير الحقيقة في محرر حال تحرير هذا المحرر فيما أعد لتدوينه وهي صورة التزوير المعنى يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة أو واقعة غير معترف بها ، ورؤى من حسن الصياغة أن تكون على النحو الوارد بالمشروع لأنها تتسع لمائتين للصورتين وكل صورة التزوير المعنى .

٢ - المادة ٤٦٦ من المشروع جمعت في فقرتها التزوير في المحرر عرفيا كان أم رسميا مع جعل عقوبة التزوير في المحرر العرفي عقوبة الجنحة وكان القانون القائم يفرد نصا لكل حالة .

٣ - المادة ٤٦٧ من المشروع أرتأتى المشروع بعبية توضيح معنى المحرر الرسمي والمحرر العرفي أن ينص على تعريف لكل ، والقانون القائم لا يتضمن هذا التعريف مما ساعد على اشاعة الاضطراب في هذا الصدد ، وحسبا للامور ووضعها في موضعها الصحيح فقد عرف المشروع المحرر الرسمي بأنه

المعدة لتخزينه ، ويستوى في ذلك أن يكون موضح فيه النار مملوكا للجاني أم غيره .

وقد رأى المشروع في خطورة وضع النار فيما تقدم ، ما يستوجب مقابلته بالعقوبة المغلظة ، كما جعل العقوبة السجن المؤبد إذا أفضى الحريق إلى إصابة شخص بعاهة مستديمة ، وجعلها الاعدام أو السجن المؤبد إذا أفضى الحريق إلى موت شخص . فضلا عن إيجاب المشروع الحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي أحرقها ، ومن البديهي أن هذا الحكم يكون في حالة ما إذا كان الشيء المحروق غير مملوك للجاني .

٢ - المادة ٤٧٦ من المشروع تعالج جريمة وضع النار عمدا في شيء غير مملوك للجاني ، يستوى في ذلك أن يكون الشيء مملوكا للجاني أم لغيره متى كان من شأن ذلك إحداث ضرر للغير . فإن أنعدم ذلك ، انحصر تطبيق النص .

هذا إلى أن الفقرة الثانية من النص تعاقب بعقوبة الجنحة فحسب ، على وضع النار عمدا إلى أشياء منقولة لم ينص عليها في المادة السابقة ، متى كانت مملوكة لغير الجاني ولم يكن في الحريق خطر على الأشخاص أو خطر في الحاق ضرر بأشياء أخرى . فإن انتفى عنصر مما تقدم طبقت المادة السابقة أو الفقرة الأولى من المادة ٤٧٦ على حسب الأحوال وقد قصد بالفقرة الثانية أنفة البيان ومواجهة الحالة التي لا ينصرف فيها قصد الجاني إلا إلى مجرد إتلاف هذا الشيء ، وبذلك يغدو الفعل أقرب إلى الإتلاف ومن ثم كان حقيقا بالمشروع أن يراعى ذلك فوضع الفقرة المذكورة بما تضمنته من ضوابط تطبيقها وغنى عن البيان أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤٧٦ من المشروع هو أن يكون الشيء غير مملوك للجاني وفإن كان مملوكا له وتوافرت باقي شروط الفقرة عد فعله بعيدا عن نطاق التجريم في هذا المجال .

٣ - لم ير المشروع محلا لإيراد حكم المادة ٢٥٩ من القانون القائم ، اكتفاء بالرخصة المخولة للقاضي من استعمال ظروف الرأفة أن رأى محلا لذلك كما لم يروجا لإيراد التفاصيل الكثيرة التي تتضمنها النصوص القائمة ، التي هي في الواقع مدعاة للتعميد ، متخذة من ضبط النصوص المقترحة سبيلا إلى ذلك غير غافل عما تضمنه القانون القائم . مجتزئا في هذا الصدد بنصوص مغنية عن التفاصيل .

٤ - هذا ويراعى أن حكم المادة ٩٣ من المشروع الواردة في الفصل الثاني من هذا الباب تسرى على الجرائم العمدية الواردة في هذا الفصل من حيث تغليظ العقاب .

٧ - المادة ٤٧٣ من المشروع رأى المشرع أن انتحال شخص اسم غيره أو إعطائه بيانات كاذبة عن محل إقامة في مرحلة الاستدلات أو التحقيق الابتدائي أو النهائي يدخل في نطاق التجريم ولأن محكمة النقض ذهبت إلى أن حق المتهم في الدفاع يبرره أن يسمى باسم خيالي في اعتقاده ، فلا يعد فعله ضرا من ضروب التزوير ومنعلاي ليس وضع المشروع النص سالف البيان إيؤم بقوبة الجنحة كل من انتحل اسم غيره أعطى بيانا كاذبا عن محل إقامته في مرحلة الاستدلات أو التحقيق الابتدائي أو النهائي ، والنص من العموم بحيث يشمل إلى جانب المتهم غيره ممن يسأل في تحقيق مما ذكر وبذلك يكون البيان في الاسم ومحل الإقامة من البيانات الجوهرية التي يتعمد أن يراعى فيها الشخص الصدق والأمانة حتى يسهل الأعتداء إليه إذا ما تطلب الأمر ذلك .

٨ - هذا وقد استتبع تنظيم المشروع لجريمة التزوير أن يسقط بعض النصوص التي تعالج صوراً خاصة من صور التزوير الواردة في المواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ من القانون القائم اكتفاء بما تضمنته المشروع من نصوص على أن هذا لا يمنع الشارع في قانون خاص أن يقرر من العقوبات ما يراه ملائما لصورة خاصة من التزوير .

كما لم يورد المشروع نصا مقابل المادة ٢٢٥ من القانون القائم التي تساوى بين التوقيع بالامضاء والختم وبصمة الاصبع ، لأن بيان المشروع لطرق التزوير قد غنى عن ذلك إذ تضمنها هذا البيان .

الباب السابع

الجرائم ذات الخطر والضرر العام

الفصل الأول - الحريق

المواد من ٤٧٥ - ٤٧٨

تقابل مواد المشروع المواد من ٢٥٢ - ٢٥٩ من القانون القائم المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ وقد استرشد بها المشروع وأضاف إليها أو غير منها :

١ - المادة ٤٧٥ من المشروع تقابل بصفة عامة المادتين ٢٥٢ - ٢٥٢ مكررا من القانون القائم مع الإضافة إليها . ويتناول نص المشروع بالعقاب بعبءية السجن المؤبد أو المؤقت كل من وضع النار عمدا في مبنى عام أو مخصص للنفقة العامة أو في منشأة ذات نفع عام أو معدة للصالح العام ، أو محل عام يشاهد الجمهور أو في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في إحدى وسائل النقل العام ، أو في ذخائر أو أسلحة أو مقرعات أو وقود أو غابات أو في مناجم أو أبار البترول أو تكريره أو نقله أو في المستودعات

الفصل الثاني

الكوارث وتعرض وسائل المواصلات للخطر وإساءة استعمالها

المواد ٤٧٩ - ٤٩٤

تضمن المشروع في أحكام هذا الفصل ، المواد التي أوردها القانون القائم في الباب الثالث عشر من الكتاب الثاني منه الخاص بتعطيل المواصلات ، والمادة ٣٥٨ التي وردت في الباب الثالث عشر من الكتاب الثالث الخاص بالتخريب والتسبب والاتلاف هذا إلى جانب ما استحدثه من أحكام ، جمع بينها الخطر الذي يصل إلى حد الكارثة أو التهديد بها .

وأهم مميزات المشروع ما يلي :

١ - المادة ٤٧٩ من المشروع وتقابل بصفة عامة المادة ٣٥٩ من القانون القائم ، إلا أنها تفضلها في أنها عمدت إلى بيان ضابط الغرق الذي يقع تحت طائلة النص ألا وهو ضابط تعرض حياة الناس وأموالهم للخطر ، وهو ذات الضابط الذي استهدفه في جرائم الحريق .

٢ - المادة ٤٨٠ من المشروع ، وهي تفضل نص المادتين ١٦٧ ، ١٦٨ من القانون القائم ، ذلك بأن المادة ١٦٧ تكفي بمحرد تعرض إحدى وسائل النقل للخطر ولا تتعرض لحالة وقوع الكارثة فعلا ، كما وأن نص المادة ١٦٨ المذكورة جعلت الوفاء سببا لتغليظ العقاب . مع أن الكارثة قد تقع فعلا دون إصابات أو وفاة ومع ذلك فلم يغفل المشروع على ما سوف يبيح بعد لحالة الوفاة ومناطق أعمال النص الوارد في المشروع هو أحداث عمدا كارثة لقطار أو سفينة أو طائرة أو أية وسيلة من وسائل النقل العام . وبصرف النظر عما قد تحدثه الكارثة من أضرار للغير في النفس والمال ، إذ العبر بحدوث الكارثة للوسيلة ذاتها .

٣ - استحدث نص المادة ٤٨١ من المشروع تحسبا لحالة الخطر الناجم عن الففل مناطق التجريم ، ويكفي للعقاب أن يتعرض الجاني عمدا حياة الناس أو سلامتهم للخطر بوضع مواد أو جرائم أو أشياء أخرى من شأنها أن يتسبب عنها الموت أو ضرر جسيم بالصحة العامة ، في بر مياه أو خزان لها أو أن شيء معد لاستعمال جمهور الناس .

٤ - المادة ٤٨٢ من المشروع يعاقب بالسجن المؤقت من عرض عمدا للخطر وسيلة من وسائل النقل العام البريه أو المائية أو عطل سيرها بأية طريقة .

٥ - المادة ٤٨٣ من المشروع تعاقب بعقوبة الجناية من عطل عمدا بأية طريقة وسيلة من وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية المخصصة للمنفعة العامة .

٦ - المادة ٤٨٤ من المشروع تغليظ العقاب على جريمة المادة السابقة إذ نشأ عن الفعل المنصوص عليه فيها أو تسبب عنه موت شخص .

٧ - المادة ٤٨٥ من المشروع أوردت حكما مستحدثا يسبغ الحماية الجنائية على وسائل النقل الخاصة التي يقصر التشريع القائم عنها . فعاقبت بعقوبة الجنحة من عرض للخطر سلامة وسيلة من وسائل النقل الخاص بأية طريقة كانت ، ورفعت العقوبة إلى السجن المؤبد أو المؤقت إذا نشأ عن الفعل موت شخص .

٨ - المادة ٤٨٦ من المشروع مستحدثة لتواجه حالة تعرض الأشخاص أو الأشياء التي تمر في الطريق العام أو في المياه أو الفضاء الجوي للخطر ، متى ارتكب فعلا من شأنه أن يعرض ما تقدم للخطر ، ولو لم يكن ذلك عن طريق وسيلة من وسائل المواصلات المنوه عنها سلفا ، وظلّت المادة العقاب إذانشا عن الفعل موت شخص والمقصود هو حماية الطريق العام والمياه العامة والفضاء الجوي وتأمين سلامة الأشخاص والأشياء حال وجودها فيها .

٩ - المادة ٤٧٨ من المشروع تعالج حالة مهاجمة قطار أو سفينة أو طائرة أو أية وسيلة من وسائل النقل العام بقصد الاستيلاء عليها أو على بضائع تحملها أو تغيير وجهتها المقررة كخط سيرها أو بقصد إيذاء أحد من يستغلونها أيا كانت صفته ، وقد تقع الجريمة ممن يستغل هذه الوسيلة أو من غيره ولا فرق في ذلك من حيث الوقوع تحت طائلة التأثيم .

١٠ - المادة ٤٩١ من المشروع مستحدثة لتتناول بالعقاب من انتفع بخط من خطوط الاتصال السلكية أو اللاسلكية بطريقة غير مشروعة تحرم صاحب الحق من الانتفاع به .

١١ - المادة ٤٩٣ من المشروع نصت على أن وقسوع الجرائم العمدية الواردة في هذا الفصل أو الفصل السابق عليه زمن هياج أو فتنة أو حرب أو ارتكب جريمة بالقوة أو التهديد تضاعف عقوبة الحبس ويحكم بالعقوبة الأشد التالية للعقوبة المقررة للجريمة على حسب الأحوال .

١٢ - المادة ٤٩٤ من المشروع تقابل المادة ١٧٠ مكررا من القانون القائم بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وقد أبقى المشروع عليها بحالتها .

الفصل الرابع الامتناع عن الاغاة المادة ٥٠٣

تناول القانون القائم الامتناع أو الإهمال في أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وأثم ذلك من كان قادراً عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حدوث صياح أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب عمومية ، وكذا في حالة قطع الطريق والنهب أو التلبس بجريمة أو ضجيج عام أو في حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائي ولما تنطوي عليه جريمة الامتناع عن الاغاة مع التمكن والقدرة على خطر عام ، فقد ادخلها المشروع كفصل في الباب السابع الخاص بالجرائم ذات الخطر والضرر ونص الفقرة الأولى من المادة ٥٠٣ من المشروع مستند عامة من نص المادة ٣٨٦ من القانون القائم مع حذف الكثير من التفاصيل اكتفاء بعموم النص ، ويعاقب المشروع بعقوبة الجثة من امتنع بدون عذر عن تقديم العون لأحد رجال السلطة العامة عند حصول غرق أو حريق أو أية كارثة أخرى ولم ير لمشروع أن يورد الحالات التي تعد كارثة تاركا الأمر إلى القضاء مراعاة لظروف الزمان والمكان وما يلبس ذلك أما الفقرة الثانية من المادة فهي تعاقب بذات العقوبة السابقة عن امتنع بدون عذر عن أغاثة ضحية في حادث أو كارثة أو مجنى عليه في جنائية أو جنحة .

والفقرة الثالثة من المادة مستحدثة إذ هي تضاعف العقوبة إذا كان الممتنع عن تقديم المساعدة أو العون أحد رجال السلطة العامة أو أحد المكلفين بخدمة عامة أو أحد الموظفين العمامين ، متى كان تقدم المساعدة أو العون يدخل في واجبات أعمال هؤلاء المذكورين ، فإن لم يكن يدخل في واجبات أعمالهم ، كان حكمهم حكم سائر الأفراد ممن لا تتوافر فيهم هذه الصفات .

الباب الثامن الجرائم الماسة بحزمة الأديان المواد من ٥٠٤ - ٥٠٩

رأى المشروع الإبقاء على الأحكام التي تناولها القانون الحالي ، فأوردها بعد إعادة صياغتها على نحو واضح بعيد عن اللبس ، وأهم السمات المستحدثة في المشروع الآتي :

١ - الفقرة الرابعة من المادة ٥٠٤ من المشروع استحدثت جريمة انتهاك حرمة جثة قبل دفنها أو بعده ، وعاقبت دلي الفعل بعقوبة الجثة.

الفصل الثالث

المساس بسير العمل والمزادات والمناقصات المواد من ٤٩٥ - ٥٠٢

أفرد المشروع هذا الفصل للجرائم التي تخل بسير العمل وسير المزادات والمناقصات ، بحسبانها من الجرائم التي تنطوي على خطر عام بعد إذ اتسع مجال نشاط الحكومة وتعددت أشكاله ممثلة في القطاع العام ، كما أن في المساس بسير المزادات والمناقصات ما قد يتصل بالمصلحة العامة أو بمصالح قاعدة كبيرة من الناس ولذا الحق حكمها بما يخل بسير العمل .

والقانون القائم وإن كان يعرف أكثر الجرائم التي تضمنها هذا الفصل إلا أنه عدد في مواضعها فتناثر أحكامها في مواطن مختلفة ، بعدت بها عن الجامع بينهما وهو عامل أساس في بيان مضمونها ، إذ يرد البعض منها في الباب الخامس من الكتاب الثاني الخاص بتجاوز المواطنين حدود وظائفهم والبعض الآخر في الباب الحادي عشر من الكتاب الثالث الخاص بتعطيل المزادات والغش وبعضها ورد من الباب الخامس عشر من نفس الكتاب الخاص بالتوقف عن العمل في المصالح ذات المنفع العام والاعتداء على حرية العمل ومواد هذا الفصل تقابل بصفة عامة المواد ١٢٤ ، ١٢٤ (١) ، ١٢٤ (ب) ، ١٢٤ (ج) ، ١٢٥ ، ٣٧٤ ، ٣٧٤ (مكرر) ، ٣٧٥ مع ضبط صياغتها وإضافة ما روى من المناسب إضافته إليها مع أحكام والمادة ٢٩٥ من المشروع تقابل المادة ١٢٤ من القانون والمادة ٤٩٦ من المشروع مقابل المادة ١٢٤ (١) من القانون القائم والمادة ٤٩٧ من المشروع مقابل المادة ١٢٤ (ب) من القانون القائم والمادة ٤٩٨ من المشروع مقابل المادة ١٢٤ (ج) من القانون القائم والمادة ٤٩٩ من المشروع مقابل المادة ٣٧٤ مكرراً من القانون القائم ، المادة ٥٠٠ من المشروع مقابل المادة ٣٧٥ من القانون القائم أما المادة ٥٠١ من المشروع فهي تقابل نص المادة ١٢٥ من القانون القائم وأجيز فيها الحكم بعزل الجاني إذا كان موظفاً عاماً والمادة خاصة بتعطيل حرية المزادات والمناقصات المتعلقة بأحدى الجهات الحكومية أو ما في حكمها وقد آحال النص في تحديد هذه الجهات إلى المادة ٣٩٣ من المشروع ومناطق العقاب أن يكون تعطيل المزاد أو المناقصة بالعنف أو التهديد أو الغش ، أو بآية طريقة لإقصاء الراغبين في المزايدة أو المناقصة ، ويعاقب النص على الشروع في الجريمة بعقوبة الجريمة التامة .

أما المادة ٥٠٢ من المشروع فهي خاصة بتأميم من عطل بالعنف أو التهديد أو الغش المزادات أو المناقصات المتعلقة بغير الجهات المشار إليها في المادة ٣٩٣ من المشروع أو الشروع في ذلك أو عمل بآية طريقة على اقتصاد الراغبين في المزايدة أو المناقصة .

لجريمة ، ووقوع القتل العمد على أحد أصول الجاني أو على موظف عام أو من في حكمة أو مكلف بخدمة عامة أثناء تأدية الوظيفة أو الخدمة ، وإذا كان الباعث على القتل العمد دينيا أو صاحب القتل أعمال تعذيب أو مثل بجثة المجنى عليه (القتل) .

وتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد إذا كان الغرض من القتل العمد التآهب لارتكاب جريمة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو الشريك فيها على الهرب أو الإفلات من العقوبة .

٢ - رأى المشروع عدم وجود مبرر لتخفيض عقوبة الشريك في القتل المستوجب عقوبة الإعدام التي كانت تعرض لها المادة ٢٣٥ من القانون القائم ، وذلك بأن هذا الحكم كان يخالف قاعدة أصولية التزمها الشارع ألا وهي أن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ، ومن ثم ترك الأمر للقاضي حسب ظروف الدعوى وملابساتها وأصول تفريد العقاب ليعتد في نطاق النص القانوني العقوبة التي يراها مناسبة .

٣ - المادة ٥١٣ من المشروع استحدثت حكما إذ إنه متى تحقق موجبا من إجماع أولياء الدم على العفو عن الجاني أو التصالح معه طبقا لأحكام الباب السابع من الكتاب الثاني ، عد ذلك عذرا قانونيا مخففا من شأنه استبدال عقوبة السجن المؤبد أو المؤقت بالعقوبة المقررة في المادتين ٥١٠ ، ٥١٢ من المشروع على حسب الأحوال ، مع مراعاة أنه إذا تعدد الجناة فلا يشمل حكم العذر المخفف إلا من تم العفو عنه أو التصالح معه منهم ، وذلك تمشيا مع الحكمة من سقوط القصاص بعفو أولياء الدم أو تصالحهم مع الجاني ولئن منع العفو أو الصلح القصاص فإنه لا يمنع العقوبة التعزيرية إلا أنه كان حريا بالمشروع أن يخفف عقوبة الإعدام نزولا على هذا العفو أو الصلح .

٤ - المادة ٥١٥ في فقرتها الثانية ، استحدثت ظرفا مشددا لجريمة إحداث العاهة المستديمة وذلك برفع العقوبة إلى السجن المؤقت إذا تعمد الجاني في إحداث العاهة أو توافر قبله أى من الظروف المشار إليها في الفقرات الثلاث الأولى من المادة ٥١٥ من المشروع .

والفقرة الأخيرة من المادة تعتبر في حكم العاهة كل تشويه جسيم لا يتحمل زواله ومع أن التشويه لا يترتب عليه قطع أو انفصال عضو أو بتر جزء منه أو قد منعة أو نقصانها أو تعطيل وظيفة إحدى الحواس بصورة كلية أو جزئية دائما فإن المشروع رأى اعتبار التشويه الجسيم في حكم ذلك فإن يترتب على التشويه أيا كان فقد أو تعطيل شيء مما ورد ذكره في الفقرة الثالثة من المادة فلا مشاحة في انطباقها من باب أولى لأنها تكون هي الأصل .

٢ - المادة ٥٠٧ من المشروع مستحدثة وهي تجرم كل من أقدم بغير ضرورة ، تفريها مسبقا جهة مختصة على أخذ جثة أو جزء منها أو تشريحها أو على استخدامها بأي وجه .

٣ - المادة ٥٠٨ من المشروع مستحدثة وتعاقب على التشويش أى التخليط في الخنازات والمآتم وكذلك عرقلتها بالعنف أو التهديد ، وذلك صونا من المشرع لمشاعر أهل الميت واقاربه وما يجب أن يكون لها من المهابة والاحترام والسكون .

٤ - المادة ٥٠٩ من المشروع مستحدثة كذلك ويعاقب المسلم الذى يجاهر في وقت الصيام من شهر رمضان بإفطاره وذلك بتناوله شيئا مفطرا طعاما أو شرابا أو ماشابه في ذلك الطرق أو المحال العامة أو أما كن العمل متى كان ذلك بغير عذر شرعى كالمرض أو السفر في حدود أحكام الشريعة القراء .

ونصت الفقرة الثانية من المادة على عقاب المحرض أو المساعد ، مع العلم بأن الجاني مسلم ولا عذر شرعى له ، بدأت عقوبة الجاني .

الباب التاسع

الجرائم الواقعة على الأشخاص

الفصل الأول

المساس بحياة الانسان وسلامة بدنه

المواد من ٥١٠ - ٥٢٩

أحكام مواد المشروع تتضمن بصفة عامة أحكام المواد من ٢٣٠ إلى ٢٦٥ ، ٢٥١ من القانون القائم مع استحداث بعض الأحكام على ماسيدين في موضوعة وقد رأى المشروع إبقاء المواد الخاصة بحق الدفاع الشرعى عن النفس والمال ضمن مواد هذا الفصل وذلك لأن وسائل الدفاع الشرعى - بحسب الأصل - تمس سلامة جسد المعتدى ومن ثم كان هذا الفصل هو الموضع المناسب لإيراد أحكامها على نحو مفصل بعد إذ ورد وحكمها العام في الكتاب الأول من أهم ما تضمنه هذا الفصل ما يلى :-

١ - المادة ٥١٢ من المشروع تضمنت الظروف المشددة للقتل ، فبعد أن نصت المادة ٥١٠ من المشروع على عقوبة الإعدام للقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وعرفت المادة ٥١١ سبق الإصرار والترصد وتوافرها ، نصت المادة ٥١٢ المذكورة على عقوبة السجن المؤبد لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار أو ترصد ثم عرضت إلى الظروف المشددة التي ترفع العقوبة إلى الإعدام وعددها في فقرات أربع استحدثت فيها وسيلة القتل بمادة مفرقة كظرف مشدد

القانون أو الاتفاق أو فعل مشروع أو غير مشروع ، إذا ما ترتب على امتناعه موت المجنى عليه أو إصابته وتكون العقوبة في حالة الامتناع العمدى وحسب قصد الجاني ودرجة الإصابة إحدى العقوبات المنصوص عليها في المواد ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥١٧ من المشروع فإن كان الامتناع عن خطأ يعاقب الجاني على حسب الأحوال بعقوبة من المنصوص عليه في المادتين ٥٢٠ ، ٥٢١ من المشروع .

٩ - المادة ٥٢٦ من المشروع تعرض لحالة مجاوزة حق الدفاع الشرعى بحسن نية وقد اعتبر المشروع قيام حسن النية مع هذا التجاوز عذرا قانونيا يوجب على القاضى توقيع العقوبة المخففة الواردة في النص وكان نص المادة ٢٥١ من القانون القائم يعتبر هذا التجاوز حسن النية ، عذرا قضائيا يحيز تخفيف العقوبة وأخيرا أجاز النص للمحكمة العفو عن المتهم .

١٠ - خلت نصوص هذا الفصل من حكم مماثل لحكم المادة ٢٣٧ من القانون القائم وذلك اكتفاء بوجود حكم مماثل لها في شأن الحماية على النفس الوارد، ضمن جرائم الحدود والقصاص في الكتاب الثانى من هذا المشروع .

الفصل الثانى

التهديد

المواد من ٥٣٠ إلى ٥٣٢

تقابل المادتان ٥٣٠ ، ٥٣١ من المشروع وبصفة عامة المادة ٣٢٧ من القانون القائم مع ضبط صياغتها دون خروج على مضمون النص القائم فقد نصت المادة ٥٣٠ من المشروع على عقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات لمن هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو العرض أو المال ، أو هدد هذا الغير بنسبة أمور تخدش الشرف ، متى كان التهديد في الحالتين مصحوبا بطلب أو تكليف بأمر وغنى عن التنويه أن حالة التهديد الكتابى بارتكاب جريمة ضد النفس أو العرض أو المال تساوى في الحكم في حالة التهديد بنسبة أمور تخدش الشرف ، ويشترط في الحالتين فوق الكتابة أن يكون التهديد مصحوبا بطلب أو يكلف بأمر لما يشهده ذلك من الرعب في نفس المجنى عليه فإن لم يتوافر تكون العقوبة الحبس إذا كان التهديد المذكور غير مصحوب بطلب أو تكليف بأمر .

٢ - والمادة ٥٣١ من المشروع تعالج التهديد شفاهة عن طريق الغير بشئ مما ورد ذكره في المادة السابقة ، يستوى في هذا النوع من التهديد أن يكون مصحوبا بطلب أو تكليف بأمر أولا فإذا لم يبلغ التهديد درجة الحماية المذكورة أو كان مباشرة من الجاني إلى المجنى عليه دون وساطة الغير كانت العقوبة مخففة لا تجاوز مائتى جنيه .

٥ - المادة ٥١٩ من المشروع استحدثت لأول مرة في التشريع المصرى عقاب التحريض على الانتحار أو المساعدة عليه بأية وسيلة ، يستوى أن يتم الانتحار بناء على ذلك التحريض وهذه المساعدة أم يشرع فيه ، على أنه إذا كان المنتحر لم يبلغ الثامنة عشرة أو كان ناقص الإدراك أو الاختيار عد ذلك ظرفا مشددا يرفع عقوبة المحرض أو المساعد إلى السجن المؤقت وهذا النص مستلهم من الشريعة الإسلامية فيما حرمة المصدر الأول لها وهو القرآن الكريم ، من تحريم قتل النفس سواء تم ذلك بمعرفة الجاني أم غيره فكان حقيقا بالمشروع أن يوثم المحرض ، أو المساعد على ذلك .

٦ - المادة ٥٢٠ من المشروع تعرض للجريمة القتل الخطأ وقد غلط المشروع العقوبة إلى الحبس لمدة لا تقل من سنة ولا تزيد على عشر سنوات إذا توافر أى من الظروف المشددة المنصوص عليها في الفقرات الأربع من المادة ، وذلك لأن الإخلال الوارد في هذه الفقرات يخالف أصول وظيفة المتهم أو مهنته أو حرفته التي يزاو لها بالفعل وهو ما يوجب عليه من الحيطة والحذر ومراعاة دواعى السلامة ما يحفظ حياة الآخرين كما أن وقوع الجريمة والجاني تحت تأثير سكر أو تخدير أو عقار تناولوه عن حرية واختيار ، ينبىء عن الاستهتار والعبث والجشع عن المادة . فكان لزاما اعتبار ذلك ظرفا مشددا ، بما أن نكول الجاني عن مساعده المجنى عليه أو عن طلب المساعدة له مع القدرة على ذلك ، لما دل على شئء فانما يدل على الاستخفاف بأرواح الناس والعود عن مديد العون أو طلبها مع القدرة على الاغاثة ، فكان لزاما اعتبارا ذلك القعود والنكول ظرفا مشددا ، هذا إلى أنه إذا نشأ عن الفعل موت ثلاثة أشخاص على الأقل عد ذلك أيضا ظرفا مشددا له حكم الطرف السابق من حيث تفلظ العقوبة .

٧ - المادة ٥٢١ من المشروع تعرض لحالة الإصابة الخطأ وقد نصت الفقرة الثانية منها على الأخذ بحكم الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة السابقة بمعنى أنه إذا نشأت الإصابة مع توافر ظرف منها غلظت العقوبة فإن توافر طرفان زيدت العقوبة أكثر .

واستبقى النص حالة ما إذا نشأ عن الجريمة إصابة ثلاثة أشخاص على الأقل أو نشأ عنها عاهة مستديمة أو تشويه جسيم لا يحتمل زواله كظروف مشددة لجريمة الإصابة الخطأ ترفع العقوبة على نحو ما افصح عنه النص .

٨ - المادة ٥٢٢ من المشروع وهى مستحدثة ، وتتناول بالعقاب حالتى الامتناع العمدى والامتناع عن خطأ . عن القيام بالترام رعاية شخص عاجز عن الحصول لنفسه على مقومات الحياة بسبب سنه أو حالته الصحية أو العقلية أو بسبب تقييد حريته سواء كان مشأ هذا الالتزام

الفصل الرابع

الخطف والاعتداء على الحرية وتعريض الحياة للخطر

المواد ٥٣٦ - ٥٤٦

مواد هذا الفصل تقابل في عمومها المواد ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ القانون القائم وأهم سمات المشروع مايلى :

١ - المادة ٥٣٦ من المشروع تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات من خطف شخصا ، بحمله على الانتقال من المكان الذى يقيم فيه عادة إلى مكان آخر يقيد فيه حريته وتكون العقوبة السجن إذا توافر ظرف من الظروف الواردة بالفقرات الثلاث الآتية :

١ - إذا وقع الخطف بالقوة أو بالتهديد أو بالحيلة أو باتخاذ صفة عامة حقيقية أو مزيفة ، أو وقع من شخص يحمل سلاحا .

٢ - إذا كان المخطوف أنثى أو ذكرًا ينل سنه عن الحادية والعشرين سنة أو مصابا بعاقة عقلية تعدم الإدراك بالنسبة له أو تنتقص منه .

٣ - إذا كان المخطوف موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة وكان الخطف بسبب أداء الوظيفة أو الخدمة .

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا كان قصد الجاني قتل المخطوف أو تعذيبه بدنيا أو نفسيا أو الإعتداء على عرضه أو حمله على مزاولة البغاء أو كان قصده ابتزاز الأموال ، أو إذا زادت مدة تقييد حرية المخطوف عن شهرين وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على جناية الخطف موت المخطوف أو أقررت الجناية بموافقة المخطوف أو هتك عرضه بغير رضائه في الحالتين .

٢ - المادة ٥٣٧ من المشروع تعرض للحالات التى يعفى فيها الجاني من العقاب ، وهى - حالة واردة فى القانون القائم وتمثل فى زواج الخاطف بمن خطفها ، وإذا حدث الزواج بعد الحكم البات أو وقف تنفيذه وما ترتب عليه من آثار . ثم بعد ذلك نصت المادة على حالتين أخريين للاعفاء هما :

(١) حالة ما إذا كان الجاني أحد والدى المخطوف وأعتقد لأسباب معقولة أن له حق حضائنه وشرط أن يخطر الجبهة المنتصبة خلال أسبوع على الأقل بوجود المخطوف لديه ، كما أنه إذا كان الخاطف أحد أقار المخطوف إلى الدرجة الثانية جاز الإعفاء من العقوبة .

٣ - المادة ٥٣٢ من المشروع مستحدثة وهى تتناول بالعقاب مجرد تهديد الغير بسلاح حاد أو نار لأن فى هذا الفعل بذاته ما يشير الخوف والرعب فى المحنى عليه فإذا صاحب هذا التهديد إطلاق السلاح النارى ضوعفت العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة .

الفصل الثالث

الاجهاض

المواد من ٥٣٣ إلى ٥٣٥

مواد هذا الفصل تقابل بصفة عامة المواد من ٢٦٠ إلى ٢٦٤ من القانون القائم مع معالجة مع يشوب هذه المواد من مآخذ .

١ - المادة ٥٣٣ من المشروع تعاقب فى فقرتها الأولى والثانية ، على الإجهاض بأية وسيلة ، متى تم ذلك برضاء المرأة ، بعقوبة الجنحة ، وهى عقوبة تقع المرأة أيضا تحت طائلتها ، فإن حصل الإجهاض بغير رضاء المرأة كانت العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وتكون العقوبة كذلك إذا كان الجاني طبيبا أو صيدليا أو قابلة أو أدى الإجهاض إلى الموت كانت عقوبة الجريمة هى السجن المؤقت ، هذا فضلا عن إلى الحكم بخلق العيادة أو الصيدلية أو محل القابلة على حسب الأحوال مدة لا تزيد على مدة العقوبة الأصلية .

٢ - المادة ٥٣٤ من المشروع تجعل الإجهاض لجريمة فى متى كان المجهض طبيبا واعتقد بحسن نية ولأسباب مبررة طبيبا أن الاجهاض ضرورى للحفاظ على حياة المرأة وعلى شرط أن يحصل على موافقتها أو من ينوب عنها من زوج أو أب أو أم أو أخ أو غيرهم من ينوب عنها فى حالة الضرورة ، وهذا النص يدخل فى باب الضرورات ويجعل الفعل لا جريمة فيه نزولا على حكمها ، إذ الضرورات شرعا وقانونا تبين المحظورات فيما تندفع به هذه الضرورة دون تجاوز لذلك ، إذ هى تقدر بقدرها .

٣ - المادة ٥٣٥ من المشروع تنص على أنه لا عقاب على المشروع فى الإجهاض . إلا إذا حصل بغير رضاء أو باستعمال وسائل العنف أو إعطاء المواد المجهضة على غير علم من المرأة ، هذا ما لم يكون الفعل جريمة أخرى .

الباب العاشر

الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق
العلانية

المواد من ٥٤٧ - ٥٥٣

تقابل هذه المواد في عمومها المواد ١٧١ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ من القانون القائم معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٧ . وهذه المواد ضمن مواد الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وباقي مواد هذه الباب قد وضعت في مواضعها المناسبة بين مواد المشروع ، فمنها ما وضع بين المواد الخاصة بجرائم أمن الوطن الداخلي ، وجرائم المساس بالهيئات النظامية ، وجرائم القذف والسب وإفشاء الأسرار وغيرها . وهي تبين للجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق العلانية وبذلك يكون هذا الفصل قد جمع بين دفتيه القواعد العامة في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق العلانية وقد أبقى المشروع عليها ضمن مواد القسم الخاص ولم ير تضمينها بين مواد القسم العام بل أبقاها في مواد القسم الخاص لأن الفكر القانوني المصري قد ألف ذلك ، ثم هي خاصة في ذات الوقت بنوع معين من الجرائم ، والغرض في القسم العام أن يتضمن من الأحكام ما تشترك فيه جرائم عامة ، هذا إلى أن الإبقاء على هذه الأحكام في مكانها بين مواد القسم الخاص يمد تمهيدا منطقيا وركيزة لمواد الباب الحادي عشر في غالبيتها الغالبة . وأهم سمات المشروع ما يلي :

١ - المادة ٥٤٧ من المشروع وهي مادة تعريفية أريد بها بيان طرق العلانية من أعمال وإشارات وحركات وأقوال وصياح وكتابة ورسوم وصور وإشارات وأفلام ، إلى غير ذلك من طرق التعبير ، متى تمت في طريق عام أو محفل عام أو في مكان مباح أو مطروق أو معرض لأنظار الجمهور أو وقعت بحيث يستطيع رؤيتها أو سماعها من كان في مثل هذه الأمكنة ، أو نقلت إليه بطريق الإذاعة المسموعة أو المرئية أو أية طريقة ألية أخرى ، أو وقعت بطريق توزيع الكتاتيب وما في حكمها بين الناس بغير تمييز أو يثبت إلى عدد منهم أو عرضت عليهم للبيع في أي مكان ولئن كانت المادة قد بينت وسائل العلانية بالتفصيل ، إلا أنها تحسبا لما قد يستجد منها في المستقبل وليس في الحسبان الآن ، فإن المشروع جعل الإذاعة بأية طريقة ألية غير تلك الواردة بالنص في عدد وسائل العلانية ، ذلك بأن المخترعات والعلوم التطبيقية لا تنقف عند حد معين ، فكان لزاما الاحتياط لما عساه قد يستحدث من هذه الوسائل مستقبلا .

٢ - المادة ٥٤٨ من المشروع تعرض لمسئولية رئيس تحرير الصحيفة أو المحرر المسئول عن القسم من الصحيفة الذي حصل فيه النشر

(ب) إذا تقدم الجاني إلى الجهة المختصة قبل اكتشاف الجريمة أو قبل معرفة مكان وجود المخطوف وأرشد عن مكانه وعن الجناة الآخرين إن وجدوا ، وترتب على ذلك ضبطهم ، إنقاذ المجني عليه . وهذا ويراعى أنه إذا كان فعل الخطف يكون جريمة أخرى فلا يمتد حكم الإعفاء هذا إليها .

٣ - المادة ٥٣٨ من المشروع تعرض لجريمة القبض على شخص وتقييد حريته بأية وسيلة في غير الأحوال المقررة قانونا . وهي تعاقب على ذلك بعقوبة الجنحة ، فإذا توافر ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في الفقرات الأربع من المادة كانت العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت فإن ترتب على القبض موت المجني عليه كانت العقوبة الإعدام .

٤ - المادة ٥٣٩ من المشروع تعرض لحالة من يخفى شخصا مخطوفا أو مقبوضا عليه أو مقيدة حريته ، وتتناول عقابه بعقوبة أي من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٥٣٦ ، ٥٣٨ من المشروع متى كان عالما بظروف الجريمة ، فإن كان يجهل هذه الظروف عوقب بالعقوبة للجريمة غير مقرنة بهذه الظروف

٥ - المادة ٥٤٠ من المشروع تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبدله بغيره ، وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا كان الجاني طبيبا أو قابلة أو ذا شأن في عملية الولادة .

٦ - والمادة ٥٤١ تعرض لحالات الإعفاء من الجرائم الواردة في المادتين ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، وشروط هذا الإعفاء .

٧ - والمادة ٥٤٣ من المشروع تعاقب بعقوبة الجنحة من أبعد أو شرع في إبعاد قاصر برضائه عن سلطة من له حق الولاية أو الرعاية عليه ، وتكون العقوبة الحبس إذا كان الإبعاد أو المشروع فيه إلى خارج مصر .

٨ - المادتان ٥٤٤ ، ٥٤٥ من المشروع تعالجان حالتين تعريض طفل للخطر لم يبلغ السابعة من العمر بتركه في مكان بعيد عن العمران أو غير بعيد عنه وتعاقبان الفاعل بعقوبة الجنحة ، على أنه يعاقب الجاني حسب الأحوال بالعقوبة المقررة في الفقرتين الأولى من المادتين ٥١٢ ، ٥١٥ من المشروع إذا ترتب على الفعل الموت أو عاهة مستديمة أو تشويه جسيم لا يحتمل زواله وكان ذلك في الحالة الأولى من حالتين تعريض الطفل للخطر وهي حالة تركه في مكان بعيد عن العمران .

الباب الحادى عشر

الجرائم الماسة بالاعتبار والآداب العامة واسترقاق السمع

وأفشاء الأسرار

المواد من ٥٥٤ - ٥٦٦ .

تقابل هذه المواد بصفة عامة المواد ١٨١ ، ١٨٢ ، ومن ٣٠٢ - ٣١٠ من القانون الحالى معدلة بالقوانين ٦١٧ لسنة ١٩٥٣ ، ٩٧ لسنة ١٩٥٥ ، ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، وقد نقل المشروع احكام المادتين ١٨١ ، ١٨٢ من القانون القائم وكانا واردتين فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى ضمن مواد الجناح التى تقع بواسطة الصحف وغيرها ، وذلك لأن احكام هاتين المادتين من صور جرائم هذا الفصل الذى يشمل فى معظمه الجرائم الماسة بالاعتبار وغيرها . وقد استهدف المشروع من ذلك تبسيط الأحكام المتماثلة أو المتشابهة وتجميعها فى مكان واحد . هذا ومن أهم سمات المشروع ما يلى .

١ - المادة ٥٥٤ من المشروع بينت الوقائع التى تشكل جريمة القذف وبينت الظروف المشددة التى يترتب على توافرها تغليظ العقوبة ثم بينت كذلك ما يعد من قبيل القذف وأفصححت أن ذكر أخبار أو تعليقات أو نشر صور تتصل بأسرار الحياة الخاصة للأفراد تعد كذلك ، ولو كانت صحيحة ، مادام من شأن هذا النشر الإساءة إليهم .

٢ - المادة ٥٥٥ من المشروع نهجت ذات نهج المادة السابقة عليها فى تبيان ما يشكل الجريمة والظروف المشددة لها .

٣ - المادة ٥٥٦ من المشروع ذات حكم مستحدث إذ تعاقب بالعقوبات المبنية فى المادتين السابقتين على حسب الأحوال من باع أو عرض أو وزع بأية وسيلة محررات ومطبوعات أو تسجيلات تتضمن عبارات أو رسما أو صورة أو علامات تنطوى على قذف أو سب والجريمة عمدية تتطلب علم الجانى بما تتضمنه هذه الوسائل .

٤ - المادة ٥٥٧ من المشروع تعرض لصورة القذف أو السب بغير استفزاز فى مواجهة المحنى عليه أو بحضور غيره ، وجعلت عقوبتها الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه ، فإن وقع ما تقدم فى مواجهة المحنى عليه دون حضور أحد غيره أو وقعت الجريمة بطريق الهاتف والتليفون ، عد ذلك ظرفا مخففا فتقتصر العقوبة على الغرامة فقط . فإن توافر ظرف من الظروف المنصوص عليها فى المادة ٥٥٤ من المشروع تضاعف العقوبات السابقة .

عند عدم وجود رئيس التحرير ، وتعتبر كلا فاعلا أصليا فى الجريمة التى وفعت من الفاعل الحقيقى لها وهو المؤلف للكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق النشر المشار إليها من قبل ومسئولية رئيس التحرير مسئولية فرضيه وكذلك الحال بالنسبة للمحرر المسئول عن القسم عند عدم وجود رئيس تحرير ، وتندفع هذه المسئولية وفقا للقواعد العامة ، وكذلك إذا قام رئيس التحرير أو المحرر المسئول أثناء التحقيق الابتدائى بإثبات أن النشر حصل بدون علمه وقدم كل ما لديه من معلومات أو أوراق للمساعدة على معرفة الناشر الفعلى أو غير ذلك من حالات إعفائه من المسئولية الى بينها النص بوضوح .

٣ - المادتان ٥٥٩ ، ٥٥٠ من المشروع تقابل المادتين ١٩٦ ، ١٩٧ من القانون القائم دون تغيير يذكر .

٤ - المادة ٥٥١ من المشروع فى فقرتها الثانية فطبت صدور حكم من القضاء بإقرار أمر ضبط وسيلة العلانية التى تحفظت عليها النيابة العامة وكذلك الحال فى إلقاء هذا الأمر . والمهدف من ذلك اضماء ضمانة قانونية وإدخال الطمأنينة إلى النفوس فى أن إقرار الأمر أو إلغائه كان بعد تدقيق وتمحيص تكشف عنه مدونات الحكم وأسبابه ، وذلك بأن المعروف أن تسبب الأحكام من أعظم الضمانات للحريات الفردية .

وفى جرائم من هذا النوع وهى جرائم رأى فى الغالب كان حريا بالمشروع أن يستلزم صدور حكم بتأييد أمر الضبط أو إلغائه .

٥ - المادة ٥٥٣ من المشروع ذات حكم عام فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف ، وأصبح حكم تعطيل الصحيفة جوازا فى جميع الأحوال التى ترتكب فيها جريمة بواسطة صحيفة ، وبحيث لا تتجاوز مدة التعطيل شهرا على خلاف ما كانت تنص عليه المادة ٣٠٠ من القانون القائم من أحكام ، جمعت بين التعطيل الوجوبى والتعطيل الجوازي للصحيفة ، وقد دعا المشروع إلى ذلك تقديره أن القاضى أقدر من غيره على استعمال هذا الجزاء بعد الإحاطة بظروف كل دعوى على حدة .

هذا ولم ير المشروع بدا من الإبقاء على الإجراءات المتعلقة بالضبط وإقراره رغم أنها ليست من القواعد الموضوعية .

٧ - المادة ٥٦٠ من المشروع تقابل المادة ٣٠٩ مكررا من القانون القائم مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ مع استبدال لفظ الأفراد بلفظ المواطن الذى تضمنه النص القائم ، وقصد بهذا الاستبدال أن تتسع الحماية للأفراد كافة مواطنين أم جانب ، حال أن لفظ المواطن يقصر الحماية على كل من يتمتع بالجنسية المصرية . النص يشمل بالحماية الحياة الخاصة بالأفراد فيحظر الاعتداء على مالها من حرمة وذلك بيان لما يعد اعتداء على هذه الحرمة . والفرض أنه مادامت الحياة الخاصة للفرد لم تخرج عن النطاق الخاص ، فإن مفاد ذلك عدم رضائه بما يعد انتهاكا لها ، فإن جاوز الأمر النطاق الخاص ، أى دائرة العمومية إفترض رضاه صاحب الحق فى الحرمة ، لأنه بمسلكه هذا فى مجال عام يفترض أنه يحمل بارادته من هذه الحماية . والأفعال المؤتممة للمشروع هى استراق السمع أو تسجيل أو نقل محادثات جرت فى مكان خاص أو عن طريق الهاتف بواسطة أى جهاز مهما كان نوعه . وكذلك التقاط صور ونقلها بأى جهاز متى كان التصوير أو النقل للصورة لشخص فى مكان يسم بصفة الخصوصية .

وقد فاض نص المادة العقوبة إذا وقعت الجريمة من موظف عام أو مكلف بخدمة عامة فرفع حددها الأقصى ليصل إلى ثلاث سنوات حبس .

٨ - المادة ٥٦١ من المشروع مرتبطة بالمادة السابقة وتعاقب من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمال ولو فى غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة فى المادة السابقة . أو كان الحصول عليه بغير رضا صاحب الشأن .

والفقرتان الثانية والثالثة من المادة تبين الظروف المشددة التى ترفع عقوبة الجريمة من الجنحة إلى عقوبة الجناية ، وذلك إذ حصل تهديد بإفشاء أمر من الأمور التى تم الحصول عليها بإحدى الطرق مألوفة الذكر بقصد حمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

وكذلك إذا كان الجاني موظفاً عاماً ومكلفاً بخدمة عامة متى ارتكب الأفعال المبينة فى المادة اعتماداً على سلطة الوظيفة أو الخدمة العامة .

٩ - المادة ٥٦٢ من المشروع تقابل بصفة عامة المادة ٣١٠ من القانون القائم مع إضافة فقرة مستحدثة إليها ، وضبط صياغتها ليتسع حكمها فيشمل كل من كان بحكم مهنته أو حرفته أو وضعه أو علمه أو فنسه ، مستودع سر فاشى هذا السر الذى أوتى عليه بحكم صفته تلك فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، أو استعمله لمنفعته الخاصة أو منفعة شخص آخر ، طالما لم يأذن صاحب الشأن بإفشاء السر أو استعماله .

٥ - المادة ٥٥٨ من المشروع . أفرد المشروع هذه المادة كسبب لإباحة القذف فى حق الموظف العام أو الشخص ذى الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة متى أثبت الفاعل صحة الواقعة المسندة وإرتباطها بأعمال الوظيفة والنيابة أو الخدمة العامة وتعلقها بها ، وقد وسع النص الوارد فى المشروع فشمّل بالإباحة السب إذ وجه إلى أحد من تقدم ذكرهم متى كان مرتبطاً بواقعة القذف ، واستبعد المشروع شرط حسن نية الجاني كموجب من موجبات التمتع بالإباحة ، ذلك بأن العبرة فى الإباحة هى ثبوت الواقعة لتعلقها بالصالح العام ، فمناط الإباحة إذن هو ثبوت الواقعة المتعلقة بالصفة العامة حتى يسلك القائمون بالوظائف العامة أو ماشابها مما ورد به النص النهج القديم الذى يخدم الصالح العام فإن جنحوا عن ذلك ، حق عليهم ما تقدم دون تريب على الجاني .

وكذلك أباح نص المشروع فى فقرته الثانية القذف أو السب إذ تضمنه دفاع الخصم شفاهة أو كتابة أمام جهات الاستدلال أو التحقيق والحكم ، وبهذا النص قضى المشروع على الخلاف حول ما إذا كانت الإباحة تشمل ما يسبق المحاكمة أم لا ، إذ أن النص القائم يجعل الإباحة مقصورة على القذف والسب أمام المحاكم ونص المشروع بما فيه من توسعه الإباحة وفق ما استقر عليه قضاء محكمة النقض فى هذا الصدد .

والفقرة الثالثة من المادة تبين أيضاً القذف أو السب فى إبلاغ يقدم إلى السلطات القضائية أو الإدارية متى تم بحسن نية بأمر يستوجب عقوبة المبلغ ضده ، والهدف هو كشف الجرائم وإمالة اللثام عنها لما فى ذلك من تحقيق للصالح العامة .

كذلك فإن الفقرة الرابعة من المادة تجعل الفعل لا جريمة فيه متى كان قصد فاعله نقداً لوقائع تاريخية أو نقداً لعمل أدبى أو فنى . والهدف من حكم الفقرة الأخيرة هو إباحة النقد علمياً كان أم فنياً أم لوقائع تاريخية .

والفقرة الأخيرة من المادة تبين تردد ما حدث فى اجتماع عقد على نحو قانونى ، أو سرد ما دار أمام المحاكم طالما لم تحظر النشر ، وحسنت نية الفاعل وقصد الصالح العام .

٦ - المادة ٥٥٩ من المشروع استحدث حكمها لتبديل بالعقاب بعقوبة الجنحة من ينشر بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المشروع أخباراً أو صوراً أو تعليقات تتصل بأمرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ، ولو كانت صحيحة ، متى كان من شأن نشرها الإساءة إليهم . واستهدف المشروع من ذلك حماية سمعة الأسر والأفراد .

٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ ، ١١٢ لسنة ١٩٥٦ ، ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، ١٤ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٩٠ لسنة ١٩٨٠ ، وأهم سمات المشروع ما يلي :

١ - المادة ٣٥٥ من المشروع عرفت السرقة بأنها اختلاس منقول مملوك لغير الجاني بقصد امتلاكه . ثم عدت الحالات التي يتحقق فيها الاختلاس إضافة لحالات جديدة وتقنين لما استقر عليها القضاء المصري بالفقرة الثانية من المادة تعرض لما يعد اختلاسا ، وبأنه كل فعل يخرج به الجاني المال من حوزة غيره دون رضائه ولو عن طريق غلط وقع فيه الغير . وذلك لإدخاله في حيازة أخرى . كما نصت الفقرة الثالثة على قيام جريمة السرقة إذا كان الفاعل لا يملك الشيء المسروق وحده بل كان شريكا على الشيوع فيه .

كما وأن الفقرة الأخيرة أوضحت أنه يعتبر منقولا في تطبيق أحكام المرققة ، المنقول حسب المال ، وكذلك القوى الطبيعية كهربائية أو مائية أو ضوئية وكل طاقة أو قوة محزنة أخرى . ليتسع بذلك معنى المنقول ليواكب التقدم العلمي وما قد يأتي به مستقبلا من مخترعات ما دامت تشكل قوة أو طاقة محزنة .

٢ - جعل المشروع من الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو استخدام أية وسيلة تعمد المقاومة أو تنقص منها قسائم متساوية ، بعد أن ثار خلاف بين الفقه والقضاء في اعتبار التهديد باستعمال السلاح قرين الاكراه ، حيث يغفل الشارع ذكر التهديد باستعمال السلاح ونزولا على آراء الفقه ما استقر عليه القضاء من تعريف الإكراه بأنه كل وسيلة قسرية تعمد أو تقلل قوة المقاومة عند المحنى عليه أو الغير الذى يقاوم الجاني لصالح المحنى عليه ، فقد نص المشروع على اعتبار استخدام أية وسيلة تعمد المقاومة أو تنقص منها ، نوحا من الإكراه وصورة من صور أعمال القسر ، فمن يستعمل عقاير أو جواهر مخدرة ليعدم قوة المقاومة لدى المحنى عليه أو ينقص منها ليتمكن بذلك من اختلاس المنقول يعد مستعملا لطرق قسرية ، وبداهة أن هذا الحكم يسرى في شأن الغير الذى يقاوم الجاني لصالح المحنى عليه في السرقة .

٣ - المادة ٥٧١ من المشروع استحدثت حكما بمقتضاها تكون العقوبة بالإعدام للجرائم المبينة في المواد الثلاث السابقة عليها ، إذا ترتب على الإكراه أو التهديد أو استخدام وسيلة مما ذكر في هذه المواد موت شخص ، وذلك زبرا وردعا للجناة في هذه الجرائم الخطيرة .

٤ - المادة ٥٧٣ من المشروع تقابل المادة ٣١٧ من القانون القائم وقد بين المشروع فيها الظروف المشددة لجنحة السرقة وأضاف إليها

فإن كان من أفشى السرموظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة أو شخصا ذات صفة نيابية عامة ، واستودع السر لديه أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة أو الخدمة العامة أو النيابة العامة أو بمناسبة كانت عقوبته السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وهذا النص في عمومته لا يمنع بداهة من تطبيق أى نص آخر ينص على عقوبة أشد ، وعلى سبيل المثال فإن إفشاء الإمتحانات ممن أؤتمن على سرها يدخل تحت طائلة التائيم بهذه الفقرة ، وإفشاء أسرار الدفاع أو الحصول على رشوة مقابل إفشاء السر ، يعاقب عليه كذلك بالنصوص الخاصة في هذا المنحى .

١٠ - المادة ٥٦٣ من المشروع تجرم كل من يفض رسالة بريدية أو برقية بغير رضاء من أرسلت إليه . وتكون العقوبة مغلظة لمن يفشى الرسالة أو البرقية للغير دون إذن من وجهت إليه ، متى كان من شأن ذلك إلحاق ضرر بالغير ، وهذا النص لا يمنع أيضا من تطبيق أى نص خاص ، مثل نص المادة ٣٠١ من المشروع الوارد في الفصل الثالث وهي تحظر على الموظف العام إفشاء الرسائل والبرقيات للغير أو تسهيل ذلك له .

١١ - المادة ٥٦٤ من المشروع تجمع بين نصي المادتين ١٨١ ، ١٨٢ من القانون القائم ، وهي تجرم العيب في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية ، أو ممثل لها معتمد في مصر بسبب تأدية وظيفة هذا الأخير أو بمناسبة ، متى تم العيب في الحالتين بإحدى طرق العلانية المبينة في المادة ٥٤٧ من المشروع ، وقد رؤى أن الموضع المناسب لهاتين الجريمتين هو بين أحكام هذا الباب .

٢٠ - المادة ٥٦٦ من المشروع تتضمن أحكام المواد ٣٠٦ مكررا (١) مضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٣ ، ٣٩٤ ، ١/٣٧٨ معدلتين بالقرار بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ من القانون القائم وقد شدد المشروع العقوبة في الحالة الأولى فرفع العقوبة لها إلى عقوبة الجنحة .

الباب الثانى مشر

الجرائم الواقعة على المال

الفصل الأول

السرقة وما في حكمها والاعتصاب والابتزاز

المواد من ٥٦٧ - ٥٨٤

تقابل مواد هذا الفصل المواد من ٣١١ - ٣٢٦ من القانون القائم معدلة بالقوانين أرقام ٣٩ لسنة ١٩٣٩ ، ١٣ لسنة ١٩٤٠ ، ٦٤ لسنة ١٩٤٧ ،

لها، وذلك متى وقعت الجريمة المعنية بانتهاز الخاني حدوث هياج أو فتنة أو حريق أو أية كارثة أخرى ، فإن لم يكن الخاني قد انتهز ظرفا مما ذكر ، كان عاقدا العزم على السرقة ، ثم تصادف حدوث شيء مما ذكر فلا يعد ذلك ظرفا مشددا قبله ، بمعنى أنه يجب أن تقوم في ذهن الخاني فكرة الجريمة بالنظر إلى حادث مما ذكر ، وأنه لما كان يفعل لولا هذا الحادث .

١٠ - المادة ٥٨٢ من المشروع صيغت بوضوح لتشمل مطلق السند وعموما دون تمثيل بانواع تدخل في عمومته كما يفعل التشريع القائم في المادة ٣٣٥ منه ، وبأخذ ذات الحكم تعديل السند أو الغاوة أو اتلافه أو توقيعه لاتحاد الحكمة من التجريم في جميع هذه الحالات ، على أن مناط العقاب هو الحصول على شيء مما عده النص بالقوة أو التهديد أيا كان نوعه ماديا أم ادبيا ، أم باستخدام أية وسيلة قهرية ، بالعبارة إذن في هذه الوسائل أن تؤثر أو يكون من شأنها أن تؤثر في رضا المجني عليه فيذ عن لمطالبا الخاني وم كان ليد عن لولا استخدامها قبله ، أو أن تسلبه إرادته .

واستحدثت الفقرة الثانية من المادة ظرفا مشددا برفع العقوبة إلى السجن المؤبد أو المؤقت إذا نشأ عن الفعل جروح فلان نشأ عن الفعل موت شخص كانت العقوبة الإعدام ، وعلى هذا نصت الفقرة الأخيرة من المادة .

١١ - المادة ٥٨٣ من المشروع تعاقب على إبتزاز مال الغير بالتهديد ويستوى في حكمها أن يكون هذا المال غير مملوك بالكامل للخاني ، فإن كان المال مملوكا له بالكامل انحصر تطبيق النص عليه . وقد عرضت الفقرة الثانية من المادة إلى ظرف مشدد يترتب عليه مضاعفة العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة . هذا ويعاقب المشروع على المشروع في الجريمة بعقوبة الجريمة التامة .

١٣ - المادة ٥٨٤ من المشروع تعرض لقيود رفع الدعوى الجنائية في جرائم هذا الفصل وقد رؤى أخذا بحديث رسول الله صلى عليه وسلم أنت ومال لأبيك عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية في جريمة من جرائم هذا الفصل قبل الأب وإن علا وصار المشروع على هذا النهج بالنسبة لجرائم الأموال التي افصح عنها فيما بعد ، على أنه من المفهوم إذا صاحب الجريمة أفعال يؤتممها القانون فإن الحظر يقتصر على جريمة السرقة دون غيرها من الأفعال .

أما إذا وقعت الجريمة من أحد الزوجين على مال الآخر أو من أحد الفروع على مال الأصول فإن الدعوى لا تقام إلا بناء على شكوى من المجني عليه الذي يملك التنازل عن الشكوى فتتقضى الدعوى الجنائية بهذا

من تلك الظروف ما تستلزمه المصلحة العامة ، وقد أبانت عنها اثنتا عشرة فقرة تباعا ، روعى في صياغتها الوضوح والدقة والبعد عن اللبس ، بما لا يحتاج إلى إضافة .

٥ - المادة ٥٧٤ من المشروع تبين حالات السرقة الاعتبارية ، وهي اختلاس مالك المنقول له بعد أن كان قدره له لدين عليه أو على غيره . كذلك من يعتز على شيء أو حيوان مفقود ولم يرده إلى صاحبه أو لم يسلمه إلى مقر الشرطة أو جهة الإدارة خلال ثلاثة أيام إذا احتسبه بنية تملكه ، وهذه الفقرة الأخيرة تقابل ٣٢١ مكررا من القانون القائم مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وقد حلت هذه المادة محل ذكر كثير الأشياء الفاقدة بعد إدخال التعديل عليه حتى يكون النص أكثر انضباطا . ثم سوى المشروع في الحكم بين المثلور على الشيء المفقود والاستيلاء على مال ضائع أو وقع في حيازته بطريق الغلط أو الصدفة .

هذا وقد عرضت الفقرة الأخيرة من المادة لسرقة الحاصلات والثمار الزراعية التي لم تنقل من الحقل أو البستان ، فأجاز الحكم بعقوبة الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه ، ومناطق أعمال هذه الاجازة أن لا يباح الخاني مكان وجود هذه الحاصلات أو الثمار فهي فاصرة في الواقع على من يأكل هذه الأشياء في الحقل أو البستان .

٦ - المادة ٥٧٦ من المشروع مستحدثة بما تضمنته من جواز إضافة عقوبة الجلد أربعين جلدة إلى العقوبات المبينة في المواد السابقة عليها ، وغنى عن البيان أن الأربعين جلدة تمثل الحد الأقصى لعقوبة الجلد ، ومن ثم حاز للقاضي أن ينزل عن ذلك والعقوبة مستوحاة من عقوبة الجلد في الشريعة .

٧ - المادة ٥٧٧ من المشروع مستحدثة بقصد منها حماية الأحداث من التفرير بهم ودفعهم إلى ارتكاب جرائم السرقة ، وتحقيق الجريمة قبل الخاني بمجرد تحريض الحدث وهو من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، فإن أتى التحريض ما قصده الخاني منه عد شريكا بالتحريض للحدث .

٨ - المادة ٥٧٨ من المشروع تقابل المادة ٣٣٣ مكررا أولا من القانون القائم مضافة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ ، واتسع حكمها ليشمل إلى جانب السيارة الدراجة أو أية آلة ميكانيكية أو دابة من دواب الجر أو الركوب أو العمل ، متى تم الاستعمال أو الاستخدام بغير موافقة المالك وهذه الجريمة سرقة اعتبارية لأنها ترد على المنفعة وليس ملكية الشيء ، كما أنها مجردة من نية التملك ، فإن لا يستلزم هذه النية كانت الجريمة سرقة حقيقية لأمرائها فيها .

٩ - المادة ٥٨١ من المشروع تقرر ظرفا مشددا للجمع المنصوص عليها في هذا الفصل يترتب على توافره تغليظ العقوبة برفعها إلى ضعف المقررة

تناول المشروع بالتجريم من يحمل غيره على أن يعطيه أو يظهره أو يسلمه شيكا وهو يعلم بعدم وجود مقابل له يفى بقيمته أو أنه غير قابل للصرف وفي هذه الحالة يعاقب أيضا مصدر الشيك أو مظهره أو مسلمه ما لم يكن في حالة من حالات امتناع العقاب ، فإن لم تتوافر في حقة هذه الحالة ، فقد أجاز المشروع للحكمة أن تعفيه من العقاب إن رأت محلا لذلك وهو رخصة من المشرع للحكمة ليست ملزمة باستعمالها .

٣- المادة ٥٨٨ من المشروع استحدثت حكما جديدا يؤتم المسحوب عليه الشيك إذا قرر عمدا على خلاف الحقيقة عدم وجود رصيد قابل للصرف أو قرر بوجود رصيد أقل من القائم لديه فعلا أو استهدف النص منع العبث في هذا المجال إمعانا منه في اسباع الحماية الجنائية للشيك .

٤ - المادة ٥٨٩ من المشروع تنص بمریان أحكام المادتين السابقتين على الشيكات البريدية .

٥ - المادة ٥٩١ من المشروع تعاقب على المشروع في الجرائم المنصوص عليها في هذا الفعل بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة .

٦ - المادة ٥٩٢ من المشروع تعرض لقيود رفع الدعوى الجنائية فتقضى بمریان حكم المادة ٥٨٤ من المشروع على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٥٨٥ ، ٥٨٧ من هذه الفصل .

الفصل الثالث

خيانة الأمانة

المادتان ٥٩٣، ٥٩٤

تقابل المادة ٥٩٣ من المشروع في عمومها المادة ٣٤١ من القانون القائم بعد ضبط صياغتها وإضافة أحكام مستحدثة إليها على ما سوف يجئ بعد :

١ - المادة ٥٩٣ من المشروع تتضمن فوق الحالات التي يشملها نص المادة ٣٤١ من القانون القائم وهي تتطلب أن يكون تسليم المال بناء على عقد من عقود الأمانة الواردة حصرا ، اضافت إليها المادة من المشروع كافة صور حيازة المنقول بناء على أى عقد يلزم الحائز بالمحافظة على المنقول ورده عينا أو كانت حيازته له بناء على سند من نص القانون أو حكم قضائي متى استولى عليه أو تصرف فيه كمالك ، و اضافت إلى ذلك أيضا القيام بإتلاف هذا المنقول عمدا وهي صورة اختلف الفقه في اعتبارها من صور التهديد ما بين معتبر لها من صور وما بين مستبعد لها من هذا النطاق فحسم المشروع هذه الصورة ونحاز إلى جانب من ارتأى من الفقه أنه من صور التهديد .

التنازل متى لم يكن قد صدر في الدعوى حكم بات ، فإن كان قد صدر كان للمجنى عليه أن يمنع تنفيذه أو الاستمرار في تنفيذه إن كان قد بدء في تنفيذه .

١٣ - افترض المنهج الذي سلكه المشروع تبويب أحكام هذا الفصل نقل الأحكام المقررة لاختلاس الأشياء المحجوزة قضائيا أو إداريا ، وتهديد الكتابي والشفهي بواسطة شخص آخر إلى مواضعها الطبيعية المناسبة في المشروع .

الفصل الثاني

الاحتيايل وما في حكمه

المواد من ٥٨٥ إلى ٥٩٢

تقابل مواد المشروع بصفة عامة المواد ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩ من القانون القائم ، وقد لوحظ في وضعها ما يلي :

١ - المادة ٥٨٥ من المشروع جمعت صور الإحتيال الواردة في المادة ٣٣٦ من القانون القائم ، وأفصحت عن أن مناط التائيم في سلب المتقول هو ألا يكون مملوكا للجاني وحده ، فإن كان شريكا فيه ، عوقب، وإن كان ملكا خالصا للجاني انحصر حكم النص . وقد ألحق المشروع بجريمة النصب - لاتحاد الحكمة - بالحصول من الغير بإحدى الطرق الواردة في النص على توقيع بامضاء أو ختم أو بصمة على سند منشئ أو ناقل أو مسقط لحق أو إتلاف هذا السند أو على تحرير سند بالحق أو إحداث تعديل فيه أو تحريره بصورة تتضمن مزايما ما كان يحصل عليها بغير الإحتيال .

ونصت الفقرة الأخيرة من المادة على مضاعفة العقوبة الواردة بالفقرة الأولى إذا كان محل الجريمة مالا أو سند للدولة أو إحدى الجهات المينة بالمادة ٣٩٣ من المشروع .

٢ - بالنظر لما تطورت إليه جريمة إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، وإذا صار الشيك عنصرا هاما وشائعا في المعاملات التجارية والمدنية على حد سواء فقد وسعت المادة ٥٨٧ من المشروع الحماية القانونية لهذه الأداه التي تقوم بمثابة النقود في الوفاء سواء بسواء فامتد التائيم ليشمل ، ليس فحسب جريمة إصدار شيك ليس له مقابل وفاء كاف وقائم وقابل للصرف أو استرداد مقابل الوفاء بعد إصدار الشيك كله أو ربعه أو بعضه بحيث لا يفى الباقي بقيمته أو أمر المسحوب عليه بعدم صرفه ، بل يشمل أيضا عمد تحرير الشيك أو توقيعه بصورة تمنع المسحوب عليه من صرفه وتظهر الشيك أو تسليمه مع العلم بعدم وجود مقابل وفاء يفى بقيمته أو أن يعلم بأن الشيك غير قابل للصرف . كذلك

٢ - والمادة ٥٩٦ مادة مستحدثة قصد بها التشجيع على التوبة وكشف الأشياء المخفاة فقد نصت الفقرة الأولى منها على إعفاء المخفى الذي يبادر باخبار جهة الاستدلال أو التحقيق عن مرتكب الجريمة التي حصلت فيها الأشياء المخفاة قبل البدء في التحقيق الابتدائي فأجاز للمحكمة إعفاءه من العقوبة ، والإعفاء رخصة قروها المشروع لقضاء الحكم إذا ماتوافرت مقوماتها .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة على سريان حكم الفقرة السابقة إذا مكن المخفى الجهة المختصة بعد بدء التحقيق الابتدائي من القبض على مرتكب الجريمة .

٣ - المادة ٥٩٧ أوردت حكما مستحددا بسريان قيود رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليها في المادة ٥٩٥ .

الفصل الخامس

المراية والاستغلال

المواد من ٥٩٨ - ٦٠٠

١ - المادة ٥٩٨ من المشروع يعاقب كل من أقرض نقدا بفائدة ظاهرة كانت أم خفية .

٢ - المادة ٥٩٩ تعاقب بعقوبة أكثر شدة عن العقوبة المقررة في المادة السابقة ، من إعفاء الإقراض بفائدة ظاهرة أم خفية . وحددت متى تحقق حالة الاعتداء هذه على نحو ما استقر عليه القضاء .

كما اعتبرت المادة ظرفا مشددا انتهاز فرصة حاجة المقرض أو ضعفه أو هواه أو كونه قاصرا أو غير مكتمل الأهلية ، فألحقت عقوبة من يفرضه بفائدة ظاهرة أم خفية بعقوبة الفقرة الأولى المغفلة . وأقصحت الفقرة أنه يفترض علم الجاني بسن المقرض ما لم يثبت أنه لم يكن يعلم أو في مقدوره أن يعلم حقيقة ، فألقت عبء نفي هذا الإقراض عليه .

٣ - المادة ٦٠٠ من المشروع نصت على سريان حكم المادة ٥٨٤ منه الخاصة بقيود رفع الدعوى الجنائية في جريمة السرقة على الجرائم المبينة في مواد هذا الفصل .

وفي بيان ما يعتبر مالا منقولاً بين المشروع ما يعتبر كذلك في عبارات واضحة بعيدة عن الغموض واللبس ، إذ اعتبر في حكم المال المنقول المستندات المثبتة لحق أو المبررة للذمة من حق كذلك الأوراق المثبتة لحالة قانونية أو اجتماعية والأوراق ذات القيمة الاعتبارية والادبية .

هذا واعتبر المشروع في الفقرة الثالثة من المادة الشريك في المال المشترك في حكم الوكيل وبداهة أنه يشترط أن يكون حائزا لهذا المال بوصفه شريكا فيه وهو ما يفصح عنه النص صراحة كما يعتبر كذلك أيضا الفضولي الحائز لمال غيره .

وإذا كان القضاء وسأيره في ذلك الفقه نزولا على القواعد العامة في تقادم الجريمة ، يحتسب مدة تقادم جريمة خيانة الأمانة تبدأ من يوم وقوع الجريمة ، إلا أنه بالنظر إلى ارتباط الجاني في الغالب بالمخني عليه بعلاقة تمكنه في معظم الأحوال من إخفاء جرمته فقد حسم المشروع الأمر ، فاستحدثت في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٩٣ من المشروع نصا يقضى بتراخي سريان التقادم إلى اليوم الذي يعلم فيه المخني عليه بالواقعة ومرتكبها ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك ، ومن ثم يكون أي الأمرين المذكورين يحدث أولا مجريا لسريان تقادم الدعوى الجنائية في الجريمة .

٢ - المادة ٥٩٤ من المشروع نصت صراحة على سريان حكم القيد الوارد في المادة ٥٨٤ من المشروع على جرائم المادة السابقة .

هذا وقد استتبعت تبويب هذا الفصل استبعاد الجرائم التي كانت لا تدخل في عداد خيانة الأمانة ، كاختلاس المنقولات المحجوز لدى مالكيها لتعينة حارسا عليها إلى الموضع المناسب لها من المشروع . وكذلك الأمر بالنسبة لاختلاس الخصم لما سلمه إلى المحكمة أثناء التحقيق من سندات أو أوراق .

الفصل الرابع

إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة

المواد من ٥٩٥ - ٥٩٧

١ - تقابل المادة ٥٩٥ من المشروع المادة ٤٤٤ مكررا من القانون القائم ، والقرض أن المخضى ليس مساهما في الجريمة ذلك بأن الاختفاء كجريمة مستقلة لا يصح إسناده إلى فاعل الجريمة أو الشريك فيها ، إذ يكون في هذه الحالة ثمرة من ثمارها وعلى ذلك استقر الفقه والقضاء . وحسم المشروع هذا الموقف فأنجاز اليهما وسأيرهما فيما استقر عليه .

الفصل السادس

الإفلاس

المواد من ٦٠١ - ٦٠٧

يقابل مواد المشروع بصفة عامة المواد من ٣٢٨ - ٣٣٥ من القانون القائم .

تقرر مواد المشروع أنه لا يعاقب على الإفلاس إلا بعد صدور حكم بشهره متى كان ذلك الحكم نهائياً ثم يأتي التاجر بأمر من الأمور أو يقصر فيؤدي ذلك إلى خسارة دائنيه ويكون مفلساً بالتدليس ويعاقب بعقوبة الجناية في الحالة الأولى وعلى هذا نصت المادة ٦٠١ من المشروع . مفلساً بالتقصير ويعاقب بعقوبة الجنحة ، وعلى هذا نصت المادة ٦٠٢ من المشروع . وفي الحالتين سواء كان التدليس بالتدليس أم بالتقصير فإن مرد الحالتين إلى نصوص القانون .

والمادة ٦٠٤ من المشروع تنص بسريان أحكام المادة ٦٠١ منه على رئيس كل شركة تجارية أو عضو مجلس إدارتها أو مديرها بالعقوبات الواردة في المادة الأخيرة . إذا ارتكب أمراً من الأمور المنصوص عليها فيها أو ساعد على توقف الشركة عن دفع دينها بإعلانه ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع ، بإشهره ميزانية غير صحيحة أو بتوزيعه أرباحاً وهمية أو بأخذه بطريق الغش مبالغ أو مزايا عينية أكثر من المنصوص عليها له في عقد الشركة . وأعتبرت المادة ٦٠٤ من المشروع ، في حكم مدير الشركة ، الشريك الموصى إذا اعتاد التدخل في أعمال الشركة لأنه في هذه الحال يكون بمثابة المدير لها ، كما اعتبرت أعضاء مجلس المراقبة ومراقب حسابات الشركة في حكم مدير الشركة .

الفصل السابع

التخريب والتعيب والإتلاف

المادتان ٦٠٨ ، ٦٠٩

تقابل المواد ٣٦١ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٨ من القانون القائم مستبدلة بالقرار بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ .

١ - المادة ٦٠٨ من المشروع تقابل المواد ٣٦١ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ من القانون الحالي وتشمل هذه المادة إتلاف وتخريب المال ثابتاً كان أم منقولاً أياً كان نوعه ، وليس مملوكاً للجاني وحده وكذلك جعله غير صالح للاستعمال أو تعطيله بأي طريقة أو أنقص قيمته أو فائدته

والحق حكم الشروع في الجريمة بالجريمة التامة . ويلاحظ على هذه الفقرة من المادة أنه يستوى في حكمها الإتلاف والتخريب الكامل أم الجزئي وكذلك إنقاض القيمة أو جعل المال غير صالح للاستعمال وذلك صوناً لحق الملكية من التعدي كلياً كان أم جزئياً .

والفقرة الثانية من المادة تبين الظروف المشددة التي ترفع الجريمة إلى مصاف الجنايات .

٢ - المادة ٦٠٩ من المشروع تقابل المادة ٣٧٨ في فقرتها السادسة مضافة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ، وقد استهدف منها المشروع حماية الأموال الثابتة والمنقولة من إتلافها من جراء الإهمال أو عدم التبصر أو في جعلها بهذا غير صالحة للاستعمال أو تعطيلها أو في إنقاص قيمتها أو فائدتها وجعل الجريمة جنحة إذ لا شك أن هذه الأموال تشكل دعامة من دعائم الاقتصاد الوطني ، فكان حرياً صونها وإضفاء الحماية الجنائية لها على النحو الوارد بالنص حفاظاً على الثروة القومية .

الفصل الثامن

قتل الحيوان والإضرار به وإتلاف النبات

المواد من ٦١٠ - ٦١٦

تقابل هذه المواد ، نصوص المواد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٧ من القانون القائم وأهم سمات المشروع ما يلي :

١ - المواد ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ تعرض لجرائم قتل الحيوانات عمداً أو الإضرار بها إضراراً جسيماً ينقص فائدتها أو يتقلل إليها مرضاً عديداً أو يقوم بسم أو إتلاف سمكاً في البحر أو مورد أو مجرى ماء أو حوض كل ذلك يعاقب عليه المشروع في المادتين ٦١٠ ، ٦١١ منه بعقوبة الجنحة مع التدرج فيها من الحبس إلى الحبس الذي لا يزيد على ستين حسب الأحوال وبين الغرامة التي لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه إلى الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه على حسب الأحوال ومناط العقاب على هذه الجرائم أن يكون بدون مقتض والا فيحسن تطبيق نص التجريم أما المادة ٦١٢ فتعرض لجريمة التسبب بالخطأ في موت حيوان مما ورد ذكرها في الفقرة الأولى من المادة ٦١٠ من المشروع .

٢ - المادتان ٦١٣ ، ٦١٤ من المشروع تعرضان لجرائم إتلاف النبات أو الزرع أو الحقول المبدورة وتبين الظروف المشددة التي تجعل من الجريمة جنائية .

٣ - المادة ٦١٥ من المشروع تعاقب على الشروع في الجنح المنصوص عليها في هذا الفصل بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة .

٤ - المادة ٦١٦ من المشروع تجيز فضلا عن العقوبات الواردة في
نصوص هذا الفصل بالوضع تحت مراقبة الشرطة ويلاحظ ما تنص عليه
المادة ٥١ من المشروع في هذا الخصوص .

الفصل التاسع

انتهاك حرمة ملك الغير والاعتداء على الحدود

المواد من ٦١٧-٦٢٢

الباب الثالث عشر

القمار وأوراق النصيب

المواد من ٦٢٣-٦٢٧

تقابل هذه المواد نص المادتين ٣٥٢، ٣٥٣ من القانون القائم .
وأهم سمات هذا الباب : —

حدد المشروع ما يعد من ألعاب القمار وهي كل لعبة يكون احتمال الكسب والخسارة فيها سرده إلى الحظ أكثر منه إلى المهارة ومؤدى ذلك أنه إذا كانت اللعبة يرجع المكسب فيها أو الخسارة إلى المهارة أو كانت المهارة هي العنصر الغالب أنحسر التجريم . المادة ٦٢٥ من المشروع .

٢ - المادة ٦٢٦ من المشروع يحظر وضع أو عرض شيء للبيع من أوراق الخط أو النصيب والنص القائم وهو المادة ٣٥٣ كانت لا تجرم ما تقدم إذا كان بإذن الحكومة والمشروع نزولا منه على أحكام الشريعة التي تمنع المقامرة في أية صورة كانت حظر ما تقدم من أفعال حظر! مطلقا فلا يجوز للحكومة من بعد أن تأذن به .

الباب الرابع عشر

الجرائم المتعلقة بالصحة العامة والمفلة للراحة

والمعرضة للخطر ومخالفة اللوائح

المواد من ٦٢٨ - ٦٣٠

تقابل هذه المواد في أغلبها مواد الكتاب الرابع من القانون القائم .

٤ - المادة ٦١٦ من المشروع تجيز فضلا عن العقوبات الواردة في
نصوص هذا الفصل بالوضع تحت مراقبة الشرطة ويلاحظ ما تنص عليه
المادة ٥١ من المشروع في هذا الخصوص .

الفصل التاسع

انتهاك حرمة ملك الغير والاعتداء على الحدود

المواد من ٦١٧-٦٢٢

تقابل هذه المواد بصفة عامة نصوص المواد ٣٨٧، ٣٦٩، ٣٥٨، ٣٧٩/٤ من القانون القائم مع استحداث بعض أحكام لم يكن يشملها التشريع القائم، وأهم ما استحدث هذه ما يلي :

— استحدث المشروع في الفقرة الثالثة من المادة ٦١٧ منه جريمة البقاء في مكان مما ذكر بالفقرة الأولى من المادة بعد انتهاء مدة الحيازة أو سنذها أو بعد فسخ هذا السند أو إبطاله أو إلغائه لأى سبب أو تجرد الحيازة من السند القانونى ويستوى في هذه الجريمة أن يكون الجانى هو صاحب الشأن في الحيازة ابتداء أو من تخلفه .

٢- استحدثت المادة ٦١٨ من المشروع جريمة التعدي الذي يحدث من آحاد الناس على عقارات مملوكة لوقف خيري أو لإحدى الجهات الميينة في المادة ٣٩٣ من هذا المشروع ووضع المشروع عقوبة تزيد عن العقوبات المنصوص عليها للجرائم الاعتداء على حرمة ملك الغير .

٣ - المادة ٦١٩ من المشروع استحدثت جريمة التعدي بأية صورة على أرض أو عقار للغير وحددت الفقرتان الثانية والثالثة والرابعة الظروف المشددة للجريمة .

٤ - المادة ٦٢١ من المشروع تقضي بمادة ٣٧٣ مكررا من القانون القائم مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وقد أبقى عليها المشروع دون تعديل للاعتبارات التي أشارت إليها المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور .

الفهرس

الصفحة	المواد	الموضوع
٥٠٠	—	(أولا) بيان السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس عن تشكيل لجان خاصة للنظر في أعمال تقنين أحكام الشريعة الإسلامية
٥٠١	—	(ثانيا) بيان السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس عن مشروعات تقنين الشريعة الإسلامية
٥٠٢	—	(ثالثا) تقرير لجنة الشريعة الإسلامية عن الاقتراح بمشروع قانون العقوبات، الفاء السيد العضو الأستاذ حافظ بدوى (رئيس اللجنة)

المواد	الموضوع	الصفحات
٨٤-١	الكتاب الأول الأحكام العامة	٣-١٠
٨-١	الباب الأول: قانون العقوبات ونطاق تطبيقه	٣
٢٤١	الفصل الأول : مبادئ عامة	٣
٨-٣	الفصل الثاني : نطاق تطبيق القانون	٣
٢٤-٩	الباب الثاني : الجريمة	٣-٤
١٣-٩	الفصل الأول : التجريم	٣
١٦-١٤	الفصل الثاني : أسباب الإباحة	٤
٢٠-١٧	الفصل الثالث : أركان الجريمة	٤
٢٤-٢١	الفصل الرابع : الشروع في الجريمة	٤
٣٥-٢٥	الباب الثالث : الجاني	٤-٥
٣٠-٢٥	الفصل الأول : المساهمة الجنائية	٤-٥
٣٥-٣١	الفصل الثاني : الأهلية الجنائية	٥
٦٩-٣٦	الباب الرابع : العقوبة	٥-٩
٥٤-٣٦	الفصل الأول مبادئ عامة	٥-٧
٦٩-٥٥	الفصل الثاني : تطبيق العقوبات	٧-٩
٧٤-٧٠	الباب الخامس : تنفيذ العقوبة	٩
٧٧-٧٥	الباب السادس : العفو عن العقوبة التعزيرية والعفو الشامل	٩
٨٤-٧٨	الباب السابع - أحكام مشتركة	٩-١٠
٢٨٤-٨٥	الكتاب الثاني : الحدود والقصاص	١١-٣٠
٩٩-٨٥	الباب الأول : حد السرقة	١١-١٢
١١٥-١٠٠	الباب الثاني : حد الحراقة	١٢-١٤
١٤٤-١١٦	الباب الثالث : حد الزنا	١٤-١٧
١٥٨-١٤٥	الباب الرابع : حد القذف	١٧-١٨
١٧٧-١٥٩	الباب الخامس : تحريم الخمر وإقامة حد الشرب	١٨-١٩
١٨٨-١٧٨	الباب السادس : حد الردة	١٩-٢٠
٢٢٦-١٨٩	الباب السابع : الجنائية على النفس	٢٠-٢٣
١٩٨-١٨٩	الفصل الأول : في القتل وإسقاط الجنين	٢٠-٢١
٢٠٢-١٩٩	الفصل الثاني : في شأن القتل الموجب للقصاص	٢١

الموضوع	المواد	الصفحات
الفصل الثالث : في التعزير في القتل	٢٠٣-٢٠٥	٢١-٢٢
الفصل الرابع : في أولياء الدم	٢٠٦-٢١١	٢٢
الفصل الخامس : في الدية	٢١٢-٢٢٠	٢٢-٢٣
الفصل السادس : أحكام متنوعة	٢٢١-٢٢٦	٢٣
الباب الثامن : جرائم الاعتداء على مادون النفس	٢٢٧-٢٨٤	٢٣-٣٠
الفصل الأول : أحكام عامة	٢٢٧-٢٣٣	٢٣-٢٤
الفصل الثاني : شروط القصاص	٢٣٤-٢٣٧	٢٤-٢٥
الفصل الثالث : أنواع الإيذاء التي يجرى فيها القصاص	٢٣٨-٢٤١	٢٥
الفصل الرابع : تعدد الجرائم الموجبة للقصاص وتداخلها مع غيرها	٢٤٢-٢٤٥	٢٦
الفصل الخامس : تعدد الجناه	٢٤٦-٢٤٩	٢٦
الفصل السادس : سقوط القصاص	٢٥٠-٢٥٦	٢٦-٢٧
الفصل السابع : الدية ما يستحق منها في جرائم الاعتداء على مادون النفس	٢٥٧-٢٧١	٢٧-٢٩
الفصل الثامن : الإجراءات	٢٧٢-٢٨٢	٢٩-٣٠
الفصل التاسع : أحكام ختامية	٢٨٣-٢٨٤	٣٠
الكتاب الثالث : الجرائم التعزيرية		
الباب الأول : الجرائم المساسة بأمن الوطن	٢٨٥-٣٥٢	٣١-٣٨
الفصل الأول : الجرائم المساسة بأمن الوطن الخارجي	٢٨٥-٣١٥	٣١-٣٥
الفصل الثاني : الجرائم المساسة بأمن الوطن الداخلي	٣١٦-٣٤٧	٣٥-٣٨
الفصل الثالث : جرائم المفرقات	٣٤٨-٣٥٢	٣٨
الباب الثاني : الجرائم المساسة بالاقتصاد الوطني	٣٥٣-٣٦١	٣٨-٣٩
الباب الثالث : الجرائم المخلة بواجبات العمل والنيابة عن الغير	٣٦٢-٤٠٧	٣٩-٤٣
الفصل الأول : الرشوة واستغلال النفوذ	٣٦٢-٣٧٦	٣٩-٤٠
الفصل الثاني : اختلاس المال العام والعدوان عليه والإضرار به	٣٧٧-٣٩٥	٤٠-٤٣
الفصل الثالث : إساءة استعمال الوظيفة وتجاوز حدودها وعدم أداء واجباتها	٣٩٦-٤٠٧	٤٣
الباب الرابع : الجرائم الواقعة على السلطات العامة	٤٠٨-٤٢١	٤٣-٤٥
الفصل الأول : المساس بالهيئات النظامية	٤٠٨-٤١١	٤٣-٤٤
الفصل الثاني : التعدي على الموظفين العمامين ومن في حكمهم	٤١٢-٤١٤	٤٤
الفصل الثالث : انتحال الوظائف والصفات	٤١٥-٤١٧	٤٤
الفصل الرابع : المساس بالأختام أو الأشياء المحفوظة أو المحجوز عليها	٤١٨-٤٢١	٤٤-٤٥

الصفحات	المواد	الموضوع
٤٧-٤٥	٤٤٦-٤٢٢	الباب الخامس : الجرائم المخلة بسير العدالة
٤٦-٤٥	٤٣٨-٤٢٢	الفصل الأول : المساس بسير التحقيق والعدالة
٤٧-٤٦	٤٤٦-٤٣٩	الفصل الثاني : المساس بنفاذ الأحكام والقرارات القضائية
٥٠-٤٧	٤٧٤-٤٤٧	الباب السادس : الجرائم المخلة بالثقة العامة
٤٨-٤٧	٤٥٤-٤٤٧	الفصل الأول : تقليد الاختام والطوابع والعلامات العامة
		الفصل الثاني : تزيف وتزوير العملة الورقية والمعدنية ورفض التعامل بالعملة الوطنية
٤٩-٤٨	٤٦٤-٤٥٥	الفصل الثالث : تزوير المحررات
٥٠-٤٩	٤٧٤-٤٦٥	الباب السابع : الجرائم ذات الخطر والضرر العام
٥٢-٥٠	٥٠٣-٤٧٥	الفصل الأول : الحريق
٥١-٥٠	٤٧٨-٤٧٥	الفصل الثاني : الكوارث وتعرض وسائل المواصلات للخطر وإساءة استعمالها
٥١	٤٩٤-٤٧٩	الفصل الثالث : المساس بسير العمل والمزادات والمناقصات
٥٢	٥٠٢-٤٩٥	الفصل الرابع : الامتناع عن الاغاثة
٥٢	٥٣	الباب الثامن : الجرائم المساسة بجرمة الاديان
٥٣	٥٠٩-٥٠٤	الباب التاسع : الجرائم الواقعة على الأشخاص
٥٧-٥٣	٥٤٦-٥١٠	الفصل الأول : المساس بحياة الانسان وسلامة بدنه
٥٥-٥٣	٥٢٩-٥١٠	الفصل الثاني : التهديد
٥٥	٥٣٢-٥٣٠	الفصل الثالث : الإجهاض
٥٥	٥٣٥-٥٣٣	الفصل الرابع : الخطف والاعتداء الى الحرية وتعرض الحياة للخطر
٥٧-٥٥	٥٤٦-٥٣٦	الباب العاشر : الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها عن طريق العلانية
٥٨-٥٧	٥٣-٥٤٧	الباب الحادى عشر : الجرائم المساسة بالاعتبار والآداب العامة واستراق السمع وإفشاء الأسرار
٦٠-٥٨	٥٦٦-٥٥٤	الباب الثانى عشر : الجرائم الواقعة على المال
٦٦-٦٠	٦٢٢-٥٦٧	الفصل الأول : السرقة وما فى حكمها والاعتصاب والابتزاز
٦٢-٦٠	٥٨٤-٥٦٧	الفصل الثانى : الاحتيال وما فى حكمه
٦٢	٥٩٢-٥٨٥	الفصل الثالث : خيانة الأمانة
٦٣-٦٢	٥٩٤-٥٩٣	الفصل الرابع : اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة
٦٣	٥٩٧-٥٩٥	الفصل الخامس : المراهبة والاستغلال
٦٣	٦٠٠-٥٩٨	

الصفحات	المواد	الموضوع
٦٤٦٣	٦٠٧-٦٠١	الفصل السادس : الإفلاس
٦٤	٦٠٩-٦٠٨	الفصل السابع : التخريب والتعيب والاتلاف
٦٥	٦١٦-٦١٠	الفصل الثامن : قتل الحيوان والاضرار به واتلاف النبات
٦٦-٦٥	٦٢٢-٦١٧	الفصل التاسع : انتهاك حرمة ملك الغير والاعتداء على الحدود
٦٧-٦٦	٦٢٧-٦٢٣	الباب الثالث عشر : القمار وأوراق النصيب
		الباب الرابع عشر : الجرائم المتعلقة بالصحة العامة والمقلقة
٦٧	٦٣٠-٦٢٨	للراحة والمعرضة للخطر

فهرس المذكرة الايضاحية

الصفحات	الواد	الموضوع
٧٠-٦٨	—	المقدمة
٨٣-٧٠	٨٤-١	الكتاب الأول : الأحكام العامة
٧١-٧٠	٨-١	الباب الأول : قانون العقوبات ونطاق تطبيقه
٧٥-٧١	٢٤-٩	الباب الثاني : الجريمة
٧٧-٧٥	٣٥-٢٥	الباب الثالث : الخاني
٧٩-٧٧	٦٩-٣٦	الباب الرابع : العقوبة
٧٩	٧٤-٧٠	الباب الخامس : تنفيذ العقوبة
٧٩	٧٧-٧٥	الباب السادس : العفو عن العقوبة التعزيرية والعفو الشامل
٨٣-٧٩	٨٤-٧٨	الباب السابع : أحكام مشتركة
٢٧٠-٨٤	٢٨٤-٨٥	الكتاب الثاني : في شأن الحدود والقصاص
١٠٩-٨٥	٩٩-٨٥	الباب الأول : حد السرقة
١١٥-١٠٩	١١٥-١٠٠	الباب الثاني : حد الحرابة
١٤٩-١١٦	١٤٤-١١٦	الباب الثالث : حد الزنا
١٦٤-١٥٠	١٥٨-١٤٥	الباب الرابع : حد القذف
١٧٦-١٦٥	١٧٧-١٥٩	الباب الخامس : تحريم الخمر وإقامة حد الشرب
١٨٩-١٧٧	١٨٨-١٧٨	الباب السادس : حد الردة
٢٣٢-١٨٩	٢٢٦-١٨٩	الباب السابع : الجناية على النفس
٢٧٠-٢٣٢	٢٨٤-٢٢٧	الباب الثامن : الجناية على مادون النفس
٣٠٣-٢٧١	٦٣٠-٢٨٥	الكتاب الثالث : الجرائم التعزيرية
٢٧٣-٢٧١	—	تمهيد

المواد	الصفحات	الموضوع
٣٥٢-٢٨٥	٢٧٤-٢٨٠	الباب الأول : الجرائم المساسة بأمن الوطن
٣٦١-٣٥٣	٢٨٠	الباب الثانى : الجرائم المساسة بالاقتصاد الوطنى
٤٠٧-٣٦٢	٢٨٠-٢٨٣	الباب الثالث : الجرائم المخلة بواجبات العمل والنيابة عن الغير
٤٢١-٤٠٨	٢٨٣-٢٨٤	الباب الرابع : الجرائم الواقعة على السلطات العامة
٤٤٦-٤٢٢	٢٨٤-٢٨٦	الباب الخامس : الجرائم المخلة بسير العدالة
٤٧٤-٤٤٧	٢٨٦-٢٨٩	الباب السادس : الجرائم المخلة بالثقة العامة
٥٠٣-٤٧٥	٢٨٩-٢٩١	الباب السابع : الجرائم ذات الحظر والضرر العام
٥٠٩-٥٠٤	٢٩١-٢٩٢	الباب الثامن : الجرائم المساسة بجرمة الأديان
٥٤٦-٥١٠	٢٩٢-٢٩٥	الباب التاسع : الجرائم الواقعة على الأشخاص
٥٥٣-٥٤٧	٢٩٥-٢٩٦	الباب العاشر : الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق العلانية
٥٦٦-٥٥٤	٢٩٦-٢٩٨	الباب الحادى عشر : الجرائم المساسة بالاعتبار والآداب العامة واستراق السمع
٦٢٢-٥٦٧	٢٩٨-٣٠٣	الباب الثانى عشر : الجرائم الواقعة على المال
٦٢٧-٦٢٣	٣٠٣	الباب الثالث عشر : القمار وأوراق النصيب
٦٣٠-٦٢٨	٣٠٣	الباب الرابع عشر : الجرائم المتعلقة بالصحة العامة والمقلقة للراحة والمعرضة للخطر ومخالفة اللوائح